



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (٢٥٢)





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
٢	الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
٣٦	هيئة حقوق الإنسان
٤٥	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية
٢٥٦	حقوق الإنسان في العالم



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

حقوق الإنسان: شروط مجحفة تفرضها السفارات الغربية بحق المواطنين

المصدر: جريدة اليوم الخميس ١٥-٧-٢٠١٠

<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٥٤٤&I=٧٧٤٠٩٢&G=١>

جعفر الصفار - الدمام

أعربت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن استيائها لما تفرضه السفارات الغربية من شروط مجحفة بحق المواطن السعودي الراجب في الحصول على تأشيرة للسفر سواء للسياحة أو العلاج أو الدراسة ومن ذلك اشتراط إحضار كشف حساب لأخر ستة شهور قبل السفر . ورأت الجمعية أن في ذلك انتهاكا لخصوصية المعلومات الشخصية والمحمية في جميع الأنظمة والتعليمات المحلية والدولية، في الوقت الذي عبرت فيه عن قلقها على مصير تلك المعلومات وكيفية استخدامها. ودعت الجمعية في بيان أصدرته أمس الجهات المختصة في المملكة للعمل على ضمان الحفاظ على سرية المعلومات الشخصية للمواطن وعدم اختراقها تحت أي مبرر والتواصل مع المفوضية الأوروبية وحكومات تلك السفارات لإعادة النظر في تلك الشروط والإجراءات المبالغ فيها والتي لا تطبق إلا على مواطني بعض الدول ومنها المملكة.



حقوق الإنسان:

سفارات تنتهك خصوصية المواطن

المصدر: جريدة عكاظ الخميس ١٥-٧-٢٠١٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٧١٥/Con٢٠١٠٠٧١٥٣٦١٥٩٩.htm>

نواف عافت - الرياض

أعربت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن استيائها من الشروط المجحفة التي تفرضها السفارات الغربية على المواطن السعودي الراجب في الحصول على تأشيرة سفر لبلدانها، سواء للسياحة أو العلاج أو الدراسة، ومنها اشتراط إحضار كشف حساب لأخر ستة أشهر قبل السفر. وأكد مصدر رسمي في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لـ «عكاظ» أمس، تلقي الجمعية شكاوى عدد من المواطنين نتيجة هذه الاشتراطات والإجراءات غير المنطقية، مبينا أن الجمعية تراقب وترصد مثل تلك الاشتراطات من هذه السفارات، وهي قضايا إنسانية يجب الاهتمام بها بشكل خاص. واعتبرت الجمعية في بيان لها هذه الإجراءات بأنها تنتهك خصوصية المعلومات الشخصية المحمية في جميع الأنظمة والتعليمات المحلية والدولية.

انتهاك خصوصية السعوديين بكشف الحساب

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس ١٥-٧-٢٠١٠
<http://www.al-jazirah.com/٢٠١٠٠٧١٥/fr٣.htm>

الجزيرة - سعود الشيباني
أعربت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن استيائها لما تفرضه السفارات الغربية من شروط مجحفة بحق المواطن السعودي الراغب في الحصول على تأشيرة للسفر سواء للسياحة أو العلاج أو الدراسة ومن ذلك اشتراط إحضار كشف حساب لأخر ستة أشهر قبل السفر، ورأت الجمعية أن في ذلك انتهاك لخصوصية المعلومات الشخصية والمحمية في جميع الأنظمة والتعليمات المحلية والدولية، كما تعبر الجمعية عن قلقها على مصير تلك المعلومات وكيفية استخدامها، وتدعو الجهات المختصة في المملكة للعمل على ضمان الحفاظ على سرية المعلومات الشخصية للمواطن وعدم اختراقها تحت أي مبرر والتواصل مع المفوضية الأوروبية وحكومات تلك السفارات لإعادة النظر في تلك الشروط والإجراءات المبالغ فيها والتي لا تطبق إلا على مواطني بعض الدول ومنها المملكة.
صرح بذلك الدكتور صالح بن محمد الخثلان نائب رئيس الجمعية والمتحدث الرسمي باسمها.



جمعية حقوق الإنسان والعفو الدولية:

حظر فرنسا النقاب انتهاك لحقوق الإنسان الأساسية

المصدر: جريدة اليوم الخميس ١٥-٧-٢٠١٠
<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٥٤٤&I=٧٧٤١٤٢&G=١>

جعفر تركي ، وجعفر الصفار - الدمام
أدانته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة التصويت على حظر ارتداء النقاب في فرنسا، وتعتبر أن القرار يتناقض مع حرية الملبس للأفراد التي تقرها القوانين الدولية، فكل شخص له حق حرية التعبير عن الرأي وحرية إظهار ديانته أو معتقداته بموجب اتفاقيات وقوانين حقوق الإنسان الدولية وتشمل هذه الحرية الطريقة التي يختار بها الأشخاص لباسهم بمحض إرادتهم ومثل هذا الحظر يعد تدخلاً في حق النساء المعنيات بذلك، وتذكر الجمعية بأن من التزامات الدولة حماية الأفراد ضد أي تمييز أو انتهاك أو اضطهاد ديني أو ثقافي أو اجتماعي، وإذا كانت حرية الأشخاص في هذا المجال قد تخضع لبعض القيود التي يحددها القانون، بهدف حماية الأمن أو النظام العام أو حقوق الآخرين، إلا أن هذا الحظر لا يمكن تبريره.

وأدانته الجمعية في بيان أصدرته أمس تصاعد الممارسات التمييزية ضد المسلمين في بعض الدول الأوروبية، ومن ذلك حظر الحجاب والنقاب بالمدارس والمؤسسات العامة في الكثير من الدول، والتضييق على المسلمين في بناء المساجد، وحظر المآذن، وختمت الجمعية بيانها بأن لكل شخص الحق في التعبير عن معتقداته أو قناعاته الشخصية أو هويته باختيار ما يلبسه أو يرتديه مادام ليس في ذلك تعد على حقوق الآخرين أو خروج على النظام العام.

حقوق الإنسان تدين حظر ارتداء النقاب في فرنسا

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس ١٥-٧-٢٠١٠

<http://www.al-jazirah.com/٢٠١٠٠٧١٥/lp٤.htm>

الجزيرة - سعود الشيباني

أدانت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة التصويت على حظر ارتداء النقاب في فرنسا، وتعتبر أن القرار يتناقض مع حرية الملبس للأفراد التي تقرها القوانين الدولية، فكل شخص له حق حرية التعبير عن الرأي وحرية إظهار ديانته أو معتقداته بموجب اتفاقيات وقوانين حقوق الإنسان الدولية وتشمل هذه الحرية الطريقة التي يختار بها الأشخاص لباسهم بمحض إرادتهم ومثل هذا الحظر يعد تدخلاً في حق النساء المعنيات بذلك، وتذكر الجمعية بأن من التزامات الدولة حماية الأفراد ضد أي تمييز أو انتهاك أو اضطهاد ديني أو ثقافي أو اجتماعي، وإذا كانت حرية الأشخاص في هذا المجال قد تخضع لبعض القيود التي يحددها القانون، بهدف حماية الأمن أو النظام العام أو حقوق الآخرين، إلا أن هذا الحظر لا يمكن تبريره.

كما تدين الجمعية تصاعد الممارسات التمييزية ضد المسلمين في بعض الدول الأوروبية، ومن ذلك حظر الحجاب والنقاب بالمدارس والمؤسسات العامة في الكثير من الدول، والتضييق على المسلمين في بناء المساجد، وحظر المآذن، وختمت الجمعية بيانها بأن لكل شخص الحق في التعبير عن معتقداته أو قناعاته الشخصية أو هويته باختيار ما يلبسه أو يرتديه مادام ليس في ذلك تعدي على حقوق الآخرين أو خروج على النظام العام.



(حقوق الإنسان) تنتقد التعامل المجحف للسفارات الغربية مع

المواطنين الراغبين في الحصول على تأشيرات

المصدر: جريدة الرياض الخميس ١٥-٧-٢٠١٠

<http://www.alriyadh.com/١٥/٠٧/٢٠١٠/article٥٤٣٩٨٦.html>

الرياض - فاطمة الغامدي

انتقدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، السفارات الغربية لما تفرضه من شروط مجحفة بحق المواطن الراغب في الحصول على تأشيرة للسفر سواء للسياحة أو العلاج أو الدراسة، ومن ذلك اشتراط إحضار كشف حساب لأخر ستة أشهر قبل السفر .

في حين دعت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الجهات المختصة في المملكة للعمل على ضمان الحفاظ على سرية المعلومات الشخصية للمواطن وعدم اختراقها تحت أي مبرر والتواصل مع المفوضية الأوروبية وحكومات تلك السفارات لإعادة النظر في الشروط والإجراءات المبالغ فيها والتي لا تطبق الا على مواطني بعض الدول ومنها المملكة .
ورأت الجمعية أن في ذلك انتهاكا لخصوصية المعلومات الشخصية والمحمية في جميع الأنظمة والتعليمات المحلية والدولية، بهدف حماية المواطن، وحتى لا يساء استخدام تلك المعلومات.

حقوق الإنسان تدين حظر النقاب والشروط المجحفة لسفر المواطنين

المصدر: جريدة المدينة الخميس ١٥-٧-٢٠١٠

<http://www.al-madina.com/node/٢٥٦٦٠٧>

ياسمين يوسف - الدمام
أدانت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة التصويت على حظر ارتداء النقاب في فرنسا، معتبرة القرار يتناقض مع حرية الملابس للأفراد التي تقرها القوانين الدولية، وقالت: "إن كل شخص له حق حرية التعبير عن الرأي، وحرية إظهار ديانته أو معتقداته بموجب اتفاقيات وقوانين حقوق الإنسان الدولية، وتشمل هذه الحرية الطريقة التي يختار بها الأشخاص لباسهم بمحض إرادتهم". واعتبرت مثل هذا الحظر تدخلاً في حق النساء المعنيات بذلك، وقالت: "إن التزامات الدولة تتضمن حماية الأفراد ضد أي تمييز أو انتهاك أو اضطهاد ديني أو ثقافي أو اجتماعي". كما أدانت تصاعد الممارسات التمييزية ضد المسلمين في بعض الدول الأوروبية، ومن ذلك حظر الحجاب والنقاب بالمدارس والمؤسسات العامة في الكثير من الدول. كما أعربت عن استيائها لما تفرضه السفارات الغربية من شروط مجحفة بحق المواطن السعودي الراغب في الحصول على تأشيرة للسفر سواء للسياحة أو العلاج أو الدراسة، ومن ذلك اشتراط إحضار كشف حساب لأخر ستة أشهر قبل السفر. ورأت الجمعية أن في ذلك انتهاك لخصوصية المعلومات الشخصية، والمحمية في جميع الأنظمة والتعليمات المحلية والدولية، داعية الجهات المختصة في المملكة للعمل على ضمان الحفاظ على سرية المعلومات الشخصية للمواطن، وعدم اختراقها تحت أي مبرر.



الشرق الأوسط
ASHARQAL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

جمعية حقوق الإنسان السعودية تدين حظر النقاب في فرنسا

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الخميس ١٥-٧-٢٠١٠

<http://www.aawsat.com/details.asp?section=٤&issueno=١١٥٥٢&article=٥٧٨٢٥٢&feature=>

الرياض: «الشرق الأوسط»
أدانت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية، القرار الفرنسي الخاص بحظر ارتداء النقاب في كل الأماكن العامة في فرنسا، وقالت الجمعية الحقوقية السعودية في بيان أصدرته أمس، إن التصويت على حظر ارتداء النقاب في فرنسا، قرار يتناقض مع حرية الملابس للأفراد التي تقرها القوانين الدولية، فكل شخص له حق حرية التعبير عن الرأي وحرية إظهار ديانته أو معتقداته، بموجب اتفاقيات وقوانين حقوق الإنسان الدولية وتشمل هذه الحرية الطريقة التي يختار بها الأشخاص لباسهم بمحض إرادتهم، ومثل هذا الحظر يعد تدخلاً في حق النساء المعنيات بذلك. وشددت جمعية حقوق الإنسان على أن من التزامات الدولة حماية الأفراد، ضد أي تمييز أو انتهاك أو اضطهاد ديني أو ثقافي أو اجتماعي. وإذا كانت حرية الأشخاص في هذا المجال قد تخضع لبعض القيود التي يحددها القانون، بهدف حماية الأمن أو النظام العام أو حقوق الآخرين، فإن هذا الحظر لا يمكن تبريره.
كما تدين الجمعية تصاعد الممارسات التمييزية ضد المسلمين في بعض الدول الأوروبية، ومن ذلك حظر الحجاب والنقاب بالمدارس والمؤسسات العامة في كثير من الدول، والتضييق على المسلمين في بناء المساجد، وحظر المآذن، وختمت الجمعية بيانها بأن لكل شخص الحق في التعبير عن معتقداته أو قناعاته الشخصية، أو هويته باختيار ما يلبسه أو يرتديه ما دام ليس في ذلك تعد على حقوق الآخرين أو خروج على النظام العام.

حقوق الإنسان : شروط تأشيرات دول غربية تنتهك خصوصية السعوديين

المصدر: جريدة الحياة الخميس ١٥-٧-٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/163134>

الرياض - «الحياة»

شنت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية هجوماً على سفارات دول غربية لم تسمح لها، مؤكدة أنها تفرض شروطاً مجحفة بحق السعوديين الراغبين في الحصول على تأشيرات للسفر إلى بلدانها. ودعت الجهات المختصة في السعودية إلى التحرك لمخاطبة حكومات تلك السفارات من أجل إعادة النظر في تلك الشروط. وذكرت «الجمعية» - في بيان أمس - أن السفارات الغربية تفرض شروطاً مجحفة بحق المواطن السعودي الراغب في الحصول على تأشيرة للسفر، سواء للسياحة أو العلاج أو الدراسة، ومن ذلك اشتراط إحضار كشف حساب مصرفي لآخر ٦ أشهر قبل سفره. واعتبرت أن ذلك انتهاك لخصوصية المعلومات الشخصية المحمية في جميع الأنظمة والتعليمات المحلية والدولية. وعبرت «الجمعية» عن قلقها على مصير تلك المعلومات وكيفية استخدامها، داعية الجهات المتخصصة في السعودية إلى العمل على ضمان الحفاظ على سرية المعلومات الشخصية للمواطنين وعدم اختراقها تحت أي مبرر، والتواصل مع المفوضية الأوروبية وحكومات تلك السفارات لإعادة النظر في تلك الشروط والإجراءات المبالغ فيها التي لا تطبق إلا على مواطني بعض الدول ومنها المملكة. وعلمت «الحياة» أن وزارة الخارجية السعودية وجهت سفاراتها في دول غربية للبحث في العقبات التي تعترض المواطنين الراغبين في زيارة تلك الدول، وأن بعض السفارات بدأت منذ أيام اتصالات على مستويات عالية للتباحث في مشكلات التأشيرات.



حقوق الإنسان تدين التصويت الفرنسي ضد النقاب

المصدر: جريدة الرياض الخميس ١٥-٧-٢٠١٠

<http://www.alriyadh.com/10/07/2010/article043896.html>

الرياض - فاطمة الغامدي

أدانته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة التصويت على حظر ارتداء النقاب في فرنسا معتبرة أنه قرار يتناقض مع حرية الأفراد التي تقرها القوانين الدولية. جاء ذلك في تصريح رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني، أكد فيه ان جميع الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان تشدد على حرية التعبير وإظهار ديانته أو معتقداته وتشمل هذه الحرية الطريقة التي يختار بها الأشخاص لباسهم بمحض إرادتهم ومثل هذا الحظر يعد تدخلاً في حق النساء المعنيات بذلك. وتذكر الجمعية بأن من التزامات الدولة حماية الأفراد ضد أي تمييز أو انتهاك أو اضطهاد ديني أو ثقافي أو اجتماعي، وان كانت حرية الأشخاص في هذا المجال قد تخضع لبعض القيود التي يحددها القانون، بهدف حماية الأمن أو النظام العام أو حقوق الآخرين، إلا أن هذا الحظر لا يمكن تبريره. كما ادانت الجمعية تصاعد الممارسات التمييزية ضد المسلمين في بعض الدول الأوروبية.

استياء حقوقي من إجراءات السفارات الغربية لإصدار التأشيرات رئيس جمعية حقوق الإنسان لـ الشرق الأوسط: عليهم ألا ينظروا لمواطنينا بعين الخوف

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الخميس ٧-١٥-٢٠١٠

<http://www.aawsat.com/details.asp?section=٤٣&issueno=١١٥٥٢&article=٥٧٨١٥٩&feature=>

الرياض: «الشرق الأوسط»

ساد استياء حقوقي في السعودية، على خلفية الاشتراطات التي تفرضها بعض السفارات الغربية على المواطنين السعوديين الراغبين في الحصول على تأشيرات دخول لدول تلك السفارات.

وأعربت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن استيائها لما تفرضه السفارات الغربية من شروط وصفتها بـ«المجحفة» بحق المواطن السعودي الراغب في الحصول على تأشيرة للسفر سواء للسياحة أو العلاج أو الدراسة.

وقال لـ«الشرق الأوسط» الدكتور مفلح القحطاني، رئيس جمعية حقوق الإنسان في السعودية، إن على حكومات الدول الغربية عدم النظر إلى المواطنين السعوديين بـ«عين الخوف»، كون السعودية ليست من دول الهجرات التي قد يلجأ القادم منها إلى الاستقرار في تلك البلدان وعدم العودة إلى بلده الأصلي.

وترى جمعية حقوق الإنسان أن في اشتراط بعض السفارات الغربية إحضار كشف حساب لآخر ستة أشهر قبل السفر «انتهاكا لخصوصية المعلومات الشخصية والمحمية في جميع الأنظمة والتعليمات المحلية والدولية»، وأعربت الجمعية عن قلقها على مصير تلك المعلومات وكيفية استخدامها.

ودعت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، الجهات المختصة في السعودية للعمل على ضمان الحفاظ على سرية المعلومات الشخصية للمواطن وعدم اختراقها تحت أي مبرر، والتواصل مع المفوضية الأوروبية وحكومات تلك السفارات لإعادة النظر في تلك الشروط والإجراءات المبالغ فيها والتي لا تطبق إلا على مواطني بعض الدول ومنها السعودية.

وهنا، أورد رئيس الجمعية مفلح القحطاني، في اتصال هاتفي مع «الشرق الأوسط»، بعض الأمثلة للتعقيد الذي تمارسه سفارات بعض الدول لمنح التأشيرة، قائلاً إن هناك الكثير من مواطني بلاده ممن يعانون من الحصول على تأشيرة لإحدى دول الاتحاد الأوروبي، حيث إن بعض دول الاتحاد تطلب تأكيداً للحجوزات في بعض المدن التي قد تكون للسائح مدينة عبور، أو محطة أولى، مما قد يجبره على تحمل تكاليف غير مبررة.

وأشار القحطاني إلى وجود عدد من دول الاتحاد الأوروبي، تربط في كثير من الأحيان تاريخ إقامة صاحب التأشيرة، بتاريخ الذهاب والعودة الوارد في تذكرة السفر، مما قد يدخل السائح السعودي في حال تعذر عليه العودة في التاريخ ذاته في دائرة «الإقامة غير الشرعية».

غير أن رئيس جمعية حقوق الإنسان لم يبلغ أمام ذلك حق الدول الغربية في اتخاذ أي اشتراطات، لكنه شدد على ضرورة ألا تؤثر تلك الإجراءات على مواطني بلاده السعوديين، خصوصاً أن السعودية ليست من البلدان التي تأتي منها الهجرة، وبالتالي يكون التشديد على مواطنيها «أمراً غير مبرر»، وهم المعروفون بأنهم من السياح الدائمين في تلك الدول.

وسجلت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بعض القضايا الخاصة بتشديد إجراءات الحصول على الفيزا من سفارات بعض الدول الغربية، ونفى القحطاني أن تكون لديهم إحصائية معينة بذلك، مشيراً إلى أن الحالات لا تعدو كونها فردية.

ونوه رئيس جمعية حقوق الإنسان بالتحسن الذي بدأت تشهده إجراءات الحصول على التأشيرة لدخول الولايات المتحدة الأمريكية، وقال إن هذا لا يلغي وجود بعض الإشكالات، غير أنه بشكل عام هناك تحسن في إجراءات الفيزا الأمريكية.

حقوق الإنسان تدين حظر النقاب في فرنسا

المصدر: جريدة الوطن الخميس ١٥-٧-٢٠١٠

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=١٢٢٤١&CategoryID=٣

الرياض: عبدالله فلاح AM ١٢:٤٤ ١٥-٧-٢٠١٠

أدانت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة التصويت على حظر ارتداء النقاب في فرنسا، واعتبرت أن القرار يتناقض مع حرية الملبس للأفراد التي تقرها القوانين الدولية، فكل شخص له حق حرية التعبير عن الرأي وحرية إظهار ديانته أو معتقداته بموجب اتفاقيات وقوانين حقوق الإنسان الدولية وتشمل هذه الحرية الطريقة التي يختار بها الأشخاص لباسهم بمحض إرادتهم، مشيرة إلى أن مثل هذا الحظر يعد تدخلاً في حق النساء المعنيات بذلك، وأشارت الجمعية في بيان لها أصدرته أمس إلى أنه من التزامات الدولة حماية الأفراد ضد أي تمييز أو انتهاك أو اضطهاد ديني أو ثقافي أو اجتماعي، وإذا كانت حرية الأشخاص في هذا المجال قد تخضع إلى بعض القيود التي يحددها القانون، بهدف حماية الأمن أو النظام العام أو حقوق الآخرين، إلا أن هذا الحظر لا يمكن تبريره، وأعربت الجمعية في بيانها عن إدانتها لتصادم الممارسات التمييزية ضد المسلمين في بعض الدول الأوروبية، ومنها حظر الحجاب والنقاب بالمدارس والمؤسسات العامة في الكثير من الدول، والتضييق على المسلمين في بناء المساجد، وحظر المآذن. وختمت الجمعية بيانها بالقول إن لكل شخص الحق في التعبير عن معتقداته أو قناعاته الشخصية أو هويته باختيار ما يلبسه أو يرتديه مادام ليس في ذلك تعد على حقوق الآخرين أو خروج على النظام العام.



السفارات تنتهك خصوصية السعوديين

المصدر: جريدة شمس الخميس العدد ١٦٤٦ / ١٥-٧-٢٠١٠

<http://shms.pressera.com/html/story.php?id=١٠٣٢١٦>

الرياض: رakan المغربي

انتقدت الجمعية الوطنية السعودية لحقوق الإنسان في بيان أصدرته، أمس، انتهاكات سفارات دول أوروبية وأمريكية في السعودية خصوصية المواطن السعودي من خلال تعسفها في متطلبات الحصول على تأشيرات دخول إلى أراضيها للعلاج أو الدراسة أو حتى السياحة، ووصفت الجمعية ما تفرضه السفارات الغربية من شروط بحق المواطن السعودي الراغب في الحصول على تأشيرة للسفر من قبيل اشتراط إحضار كشف حساب لأخر ستة أشهر قبل السفر بالمجفة. ورأت الجمعية في ذلك «انتهاكا لخصوصية المعلومات الشخصية المحمية في جميع الأنظمة والتعليمات المحلية والدولية»، مبدية قلقها على «مصير تلك المعلومات وكيفية استخدامها». وطالبت الجمعية الجهات المختصة بـ «العمل على ضمان الحفاظ على سرية المعلومات الشخصية للمواطن السعودي وعدم اختراقها تحت أي مبرر والتواصل مع المفوضية الأوروبية وحكومات تلك السفارات لإعادة النظر في الشروط والإجراءات المبالغ فيها التي لا تطبق إلا على مواطني بعض الدول ومنها السعودية»، وردا على سؤال «شمس» قال نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والمتحدث الرسمي باسمها الدكتور صالح الخثلان إن الجمعية: «لم تتلق شكاوى من المواطنين بهذا الخصوص»، لافتا إلى أن طبيعة عمل الجمعية «دفعها إلى إصدار البيان». من جانب آخر أصدرت الجمعية بيانا أدانت فيه التصويت على حظر ارتداء النقاب في فرنسا، معتبرة أن القرار «يتناقض مع الحرية الشخصية للأفراد التي تقرها القوانين الدولية».

حقوق الإنسان تطالب بقائمة لقضايا الأحكام البديلة وإلزام

سجناء الحق الخاص بالسداد بالتقسيت

المصدر: جريدة المدينة الجمعة ١٦-٧-٢٠١٠

<http://www.al-madina.com/node/٢٥٦٧٢٨>

ثامر المالكي - الدمام

طالبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الجهات القضائية بتفعيل الأحكام البديلة بشكل أكبر من السابق. داعيا الى وضع قائمة بالمخالفات التي لا يمكن الحكم على مرتكبيها بالسجن وإنما تطبق بشأنه عقوبات بديلة. وأوضح أن سجناء الحق الخاص، والمتمثلين في سجناء الدين، لا بد من معاملتهم بطريقة تساعد على سداد المستحقات المالية الواجبة عليهم. مبينا أنه من الممكن اعتماد طريقة التقسيت. وأكد أن إيقافهم يفقدهم وظائفهم وهو ما يزيد من صعوبة فرص سدادهم. وأكد نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور صالح الخثلان لـ "المدينة" أن قلة من القضاة فقط يقومون بتفعيل الاحكام البديلة مطالبيا الجميع بان يحذوا حذوهم لان السجن لايلحق الضرر بالسجين فقط بل يمتد للأسرة ايضا لكنه استدرك مؤكدا ان الجرائم الكبرى لا يختلف احد على أهمية السجن فيها بهدف التأديب والإصلاح وحفظ الامن. ودعا الجهات القضائية الى أهمية السرعة في معالجة وضع السجون والعمل على إنهاء خروج المنتهية محكوميتهم، وإصدار أحكام بحق بعض السجناء ممن طال سجنهم دون ان يصدر بحقهم أي حكم. وأكد أن هناك أموراً هامة من شأنها المساهمة في الحد من اكتظاظ السجون وهي سرعة تجاوب بعض الجهات وعدم التأخر في الرد على طلبات إدارات السجون بشأن حالات تحتاج إلى تدخل سريع أو عناية طبية عاجلة وتفعيل الإفراج الصحي بالشكل المطلوب وذلك من خلال تحديد واضح للأمراض والحالات التي يجب فيها الإفراج عن السجنين وتسهيل إجراءات الإفراج دون انتظار لموافقة جهات متعددة، وجعل الإفراج المؤقت أو المشروط وجوبياً وليس جوازياً في حالات محددة وبشروط محددة للتخفيف من اكتظاظ السجون واختيار أعضاء لجان العفو بعناية والتوسع في العفو وخاصة من ثبت حسن سلوكه من السجناء. ودعا الى توقيع اتفاقيات لتبادل السجناء وخاصة مع الدول التي لدينا منها سجناء بأعداد كبيرة لقضاء بقية محكومياتهم في بلادهم مما يساهم في تقليل أعداد السجناء الأجانب ويخفف الأعباء الاقتصادية التي تتحملها الدولة لإعاشتهم وتطبيبهم.. وحول تعاون الإدارات المسؤولة مع أعضاء الجمعية قال إن هناك قنوات شرعية تتبعها الجمعية في حل أي تسوية مسبقة، مشيراً الى انه يتم التحقق من صدق الشكوى من خلال التحقيق في صحة المعلومات الموضحة، ثم يتم إرسال خطابات موجهة إلى الإدارة وإذا لم يرد المختص نقوم بإرسال مندوب لدينا لمقابلة المسؤول وإذا لم تتعاون معنا الإدارة نقوم بتدوين ذلك من خلال التقرير السنوي للجمعية والذي ينص على عدم تعاون الجهة معنا ثم نقوم بمخاطبة رسمية للجهات ذات العلاقة.

فيما استنجد الأهالي بالمجلس البلدي وحقوق الإنسان

كهرباء رابغ تهدد بفصل التيار عن منازل في ثول غدا

المصدر: جريدة عكاظ الأحد ٠٦/٠٨/١٤٣١ هـ ١٨ يوليو ٢٠١٠ م العدد: ٣٣١٨
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100718/Con20100718362153.htm>

مشعل حسن الحربي - جدة

هددت كهرباء رابغ بفصل التيار الكهربائي غدا عن بعض المنازل في بلدة ثول - شمالي محافظة جدة، بناء على طلب أمين المحافظة، لوجود مخالفات لم يتم تصحيحها، ما دعا ملاك هذه المنازل إلى الاستنجد بالمجلس البلدي وجمعية حقوق الإنسان للتدخل لمنع قطع التيار الكهربائي.

وأوضح مدير مكتب خدمات كهرباء رابغ عبد العزيز المزعل أن إشعارات فصل التيار الكهربائي نفذ بناء على طلب أمين المحافظة، لعدم تصحيح وضع المخالفات لدى ملاك هذه المساكن وفق الأنظمة والتعليمات.

ونبه المزعل في خطابات بعثت للأهالي إلى أن شركة الكهرباء ستعتمد إلى فصل الخدمة الكهربائية عن منازلهم غدا، مطالبا المشتركين بمراجعة البلدية لاستلام خطابات عدم الفصل قبل موعد التنفيذ المحدد، مهددا بفصل التيار الكهربائي في حال امتنعت البلدية عن تعديل طلبها.

وأمام ذلك أكد أنور الغانمي (متضرر)، أن والده البالغ من العمر ٧٥ عاما ضرير، ويعول أسرة في منزل مملوك بصك شرعي، وليس بقدرته تحمل فصل التيار الكهربائي عن منزله، خصوصا أن الملاحظات لا تستدعي هذا الإجراء.

وقال الغانمي: «توجد عشرة منازل تسكنها نساء وأطفال قطع عنهم التيار الكهربائي خلال الفترة الماضية، إذ تخطت الأمانة والكهرباء لفصل المزيد من المنازل مسببة بذلك هلعاً للكثير من الأهالي».

ولفت الغانمي إلى أن بعض الأهالي يعتزم مقاضاة بلدية ثول والجهات المشاركة في قطع التيار الكهربائي أمام ديوان المظالم لرفع الضرر عنهم، مطالبا الكهرباء بتكوين لجنة اختصاصية لمعاينة الموقع وعدم الاعتماد على خطابات الأمانة التي ضخمت المخالفات على رغم إمكانية معالجتها.

ويرى عبد الله الحربي أن دخول التيار الكهربائي لهؤلاء المواطنين جاء بناء على أوراق رسمية ونظامية منذ عشرات السنين، محملا بلدية ثول مسؤولية الأضرار الناتجة عن فصل الكهرباء عن تلك المنازل التي يسكنها الأطفال والنساء وكبار السن، خصوصا فترة الصيف.

٧ جهات تراقب عمل السجون

المصدر: جريدة شمس الإحد العدد ١٦٤٩ / ٢٠١٠-٠٧-١٨

<http://shms.pressera.com/html/story.php?id=103534>

الرياض. راكان المغيري
كشف المدير العام للسجون اللواء الدكتور علي الحارثي، أن المديرية العامة للسجون ستنتهي مسألة التكديس داخل عنابرها خلال عامين أو عامين ونصف، وذلك بعد ترسية مشاريع سبع إصلاحيات مركزية جديدة على مقاولين في رمضان المقبل، تحتضن المحكوم عليهم في قضايا مختلفة.
وأوضح لـ«شمس» أن الخطة التي وضعتها المديرية تتمثل في إنشاء ٣٥ إصلاحية نموذجية خلال عشرة أعوام.
وبين اللواء الحارثي أن الإصلاحيات الحالية ستطور وتوضع للموقوفين حتى يتم النظر في قضاياهم وانتهاء إجراءاتها. وأكد أن وثيقة الرياض تسهم على المستوى الخليجي في خفض أعداد السجناء من خلال إنقاص مدة المحاكمة حسب ضوابط معينة، مثل حفظ القرآن الكريم والسنة النبوية، وحسن السيرة والسلوك.
ولفت اللواء الحارثي إلى أن البدء في تطبيق الأحكام البديلة يحتاج إلى تنفيذ حملة توعوية للمجتمع، مشيراً إلى أن الدليل الإرشادي سيصدر خلال الشهر المقبل لتوعية المجتمع وتقنين مثل هذه الأحكام.
وكشف أن بعض المحكوم عليهم بالأحكام البديلة يرفضون تنفيذها ويطالبون بسجنهم بدلا عن ذلك: «بعض المتورطين يرفضون هذه الأحكام بسبب ثقافتهم المجتمعية، ويطالبون بالسجن، ويقولون إن السجن للرجال».
وشدد اللواء الحارثي على أن المجتمع بحاجة إلى التوعية بأهميتها من خلال وسائل الإعلام والجهات التنفيذية.
والتمس العذر لوزارة المالية حول تعطيلها بعض خطط السجون: «هي الوزارة الأم في الدولة، ولديها أولويات في المشاريع، ولنتمس العذر لهم دائما، وهي لبنت الكثير من متطلبات السجون».
وأشاد اللواء الحارثي بجهود وزارة الداخلية ومتابعة النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير نايف بن عبدالعزيز والمسؤولين في الوزارة لجعل الإصلاحيات حضارية.
وبين أن هذا الاهتمام ينعكس على مراقبة عمل السجون من قبل سبعة أجهزة حكومية وأهلية من بينها هيئة حقوق الإنسان، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وديوان المراقبة العامة، وهيئة التحقيق والادعاء العام، وإمارات المناطق، إضافة إلى جهات أخرى.
من جهة أخرى، طالب مجلس هيئة حقوق الإنسان في جلسته التي عقدها برئاسة الدكتور بندر العيبان وبحضور المدير العام للسجون اللواء الدكتور علي الحارثي، أمس، المديرية العامة للسجون، بجعل الإصلاحيات مكانا للتأهيل والإصلاح وليس لقضاء العقوبات الصادرة، إضافة إلى وضع حلول جذرية تحل إشكالية تأخر نظر القضايا في المحاكم من خلال المطالبة بوضع محاكم قريبة تهتم بقضايا السجناء وتعمل على إنجازها في وقت وجيز.
وأكد الدكتور بندر العيبان، أهمية الدور الإصلاحي الذي تقوم به الإدارة العامة للسجون، وحرص الهيئة على التواصل الدائم من خلال الدور المناط بها في تفقد أحوال النزلاء ودراسة أوضاعهم ومدى تمتعهم بجميع حقوقهم التي كفلتها الأنظمة وأوضاعها لائحة السجناء، وعلى رأسها الحقوق النظامية والصحية والمعيشية.
من جهة أخرى، أشار وفد السجون أثناء الجلسة إلى وجود عوائق تواجههم من بينها توقف بعض المشاريع في وزارة المالية، ونقص الحوافز للعاملين فيها ووجود نقص في الطواقم البشرية العاملة.

السجن.. أهون من الأحكام البديلة

المصدر: جريدة شمس الإحد العدد ١٦٤٩ / ٢٠١٠-٠٧-١٨

<http://shms.pressera.com/html/story.php?id=103519>

الرياض. راكان المغيري

أكد المدير العام للسجون اللواء الدكتور علي الحارثي، أن البدء في تطبيق الأحكام البديلة للمسجونين يحتاج إلى تنفيذ حملة توعوية للمجتمع، مشيراً إلى أن الدليل الإرشادي سيصدر خلال الشهور المقبلة لتوعية المجتمع وتقنين مثل هذه الأحكام. وكشف لـ«شمس» أن بعض المحكوم عليهم بالأحكام البديلة يرفضون تنفيذها ويطالبون بسجنهم بدلاً من ذلك: «بعض المتورطين يرفضون هذه الأحكام بسبب ثقافتهم المجتمعية، ويطالبون بالسجن، ويقولون إن السجن للرجال». وشدد اللواء الحارثي على أن المجتمع بحاجة إلى التوعية بأهميتها من خلال وسائل الإعلام والجهات التنفيذية. وأوضح أن وثيقة الرياض تسهم على المستوى الخليجي في خفض أعداد السجناء من خلال إنقاص مدة المحاكمة حسب ضوابط معينة، مثل حفظ القرآن الكريم والسنة النبوية، وحسن السيرة والسلوك. وأشار إلى أن سبعة أجهزة حكومية وأهلية تراقب عمل السجون من بينها هيئة حقوق الإنسان، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وديوان المراقبة العامة، وهيئة التحقيق والادعاء العام، والإمارات، إضافة إلى جهات أخرى.



انتقدت قلة الكوادر المتمرسه في التحقيق

حقوق الإنسان تكشف تدني مستوى خدمات جوازات عسير

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ١٩-٧-٢٠١٠

<http://www.alriyadh.com/١٩/٠٧/٢٠١٠/article٥٤٥٠٨٤.html>

أبها سلطان الأحمري

كشفت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في زيارة تفقدية قام بها أعضاء الجمعية لإدارة الوافدين التابعة لجوازات منطقة عسير واقع نزلاء الترحيل وذلك من يوم أمس حيث ترأس الزيارة عضو اللجنة الدكتور علي الشعبي الذي ذكر أن الوضع في العنابر يحتاج إلى حلول عاجلة موضحاً: أن هذه الجولة رصدت العديد من الملاحظات والمشاكل التي من أبرزها المشاكل المكانية التي يواجهها نزلاء العنابر من خلال تكديسهم في عنابر ضيقة لا تفي بالغرض وكذلك مشاكل الإعاشة والنظافة والصحة وقلة الكوادر المتمرسه في مجال التحقيق وإنهاء القضايا في وقت قياسي . واعتبر الشعبي ما وقفت عليه اللجنة أمراً غير مقبول ويجب الوصول إلى حلول عاجلة بأسرع وقت ممكن وأكد أنه سيكون هناك مخاطبات رسمية بين الجمعية والجهات ذات العلاقة .

زور الأب.. تشردت أم حامل و ه أطفال

المصدر: جريدة عكاظ الاثنيين ٧-١٩-٢٠١٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100719/Con2010071932480.htm>

محمد الدقعي - جدة

بين ألم الزمان وحسرتة، ورحلة البحث عن بصيص أمل لتصحيح أوضاعها وعودتها وأبنائها إلى موطنهم الأصلي، تقبع أمل ع. (٣٥ عاما) في حالة بؤس مركب، إذ تعيل خمسة أبناء، في حين تنتظر قدوم وليدها السادس ليشاركهم المعاناة. حالة البؤس التي تعيشها أمل وأبناؤها تفاقمت مع إجبار مالك المسكن لها بتركه، نظير تأخرهم عن سداد إيجاره، إذ يقبع زوجها ذو السوابق الخمس خلف قضبان السجن، إبان تورطه في قضية السادسة قبل زهاء شهر، والمتمثلة في تزويره رخصة قيادة وتهريبه مجهولي هوية.

وأوضحت لـ «عكاظ» الأم المكلومة، وقد غلبت على صوتها بحة من الأسى، أنها لم تعد تعلم أين وجهتها المقبلة، عقب طرد المدرسة ثلاثة من أبنائها من فصولهم الدراسية، بسبب طلب الإدارة منهم رخصة إقامة بتواريخ مجددة، دون النظر إلى قلة حيلتها تجاه مطلبها، رغم محاولاتها المتكررة لإقناعهم بتأجيل طلبهم لحين خروج والدهم من السجن. وتقول أمل: «لم أجد منذ يومين ما أطعم به أبنائي نظرا لعدم وجود أي مبلغ مالي بحوزتي، ولا أعرف حتى هذه اللحظة كيف سأطعم أبنائي الذين ينامون على حجري طيلة اليومين الماضيين، ظنا منهم أننا في رحلة صيفية، عقب إخباري لهم بذلك عند خروجنا من المنزل».

وبينما كانت الأم وأطفالها يهيمون في الشوارع تكفل مواطن يدفع إيجار مسكنهم مؤقتا وتأمين بعض حاجياتهم الضرورية إلى أن تأتي جهة تتولى أمرهم وتعمل على تدبير أمور حياتهم.

وخلصت الأم إلى أن البراءة دفعت أطفالها إلى تناسي طلب الطعام من والدتهم، إذ سيطر عليهم اللهو وتسلق الأشجار، دون أن تدرك براءتهم أن بداية تشرد تنتظرهم، خصوصا وأن أكبرهم سنا لم يتجاوز التاسعة من عمره. إزاء ذلك، أكد مصدر مسؤول في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، أنهم في طور النظر في وضع الأم وأطفالها، ودراسة الحالة، ومحاولة تقديم المساعدة للأسرة، مبدئا تخوفه من عدم قبول الجمعيات الخيرية للحالة بسبب بعض الأنظمة التي لا تسمح بالعون إلا للأسر السعودية. وذكر المصدر أن الجمعية ستساق مع لجنة رعاية السجناء، بغية النظر في إمكانية مساعدة ولي أمر الأسرة، مشيرا إلى أن الجمعية ستبحث إمكانية الإفراج عنه، توطئة لمنع تشرد أسرته.

أبرزها تكديس الموقوفين وقصور في الخدمات وإجراءات الترحيل حقوق الإنسان ترصد ملاحظات في توقيف جوازات عسير

المصدر: جريدة عكاظ الاثنيين ١٩-٧-٢٠١٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٧١٩/Con٢٠١٠٠٧١٩٣٦٢٣١٣.htm>



فهد الرياعي - أبها - تصوير: المحرر

رصد أعضاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة عسير جملة من الملاحظات في توقيف جوازات خلال زيارتهم أمس لإدارة شؤون الوافدين والترحيل، يتقدمهم الدكتور علي بن عيسى الشعبي ممثل الجمعية في منطقة عسير. وقال الدكتور الشعبي «إن من أبرز الملاحظات تكديس الموقوفين، وسجن أحداث وأطفال قاصرين إلى جانب كبار سن ومجهولي هوية، إلى جانب القصور الواضح في مستوى الخدمات الصحية والمعيشية والنظافة، وسعة المكان مقارنة بعدد الموقوفين».

وأضاف «رصدنا كذلك قصورا كبيرا في الإجراءات النظامية التي وقفت دون البيت في قضايا عدد من الموقوفين وتأخير إجراءات ترحيلهم إلى بلدانهم، في الوقت الذي يجب أن تساهم فيه تلك البلدان في تحمل أعباء أبنائها المتخلفين على الأراضي السعودية وخصوصا من تتكرر منهم عمليات التسلل عبر الحدود ويتم ضبطهم».

وطالب الشعبي باسم الجمعية بحلول عاجلة وفورية لتدارك الوضع في إدارة الترحيل في منطقة عسير وضرورة البحث عن مبنى بديل يناسب حجم العمل الذي تقوم به الإدارة، وكذلك توفير ضباط تحقيق متخصصين لمواجهة تكديس القضايا وتسريع إجراءات ترحيل الموقوفين.

من جهته، قال مدير إدارة شؤون الوافدين في جوازات عسير المقدم سعيد القحطاني إن أعدادا هائلة تصل إلى التوقيف يوميا، ومعظم المقبوض عليهم فئات تفتقد إلى الثقافة والتعليم، وعند قرب ترحيلهم يلحقون الأضرار بالمباني والأجهزة والمصابيح.

وأضاف: «هناك إجراءات نظامية تتعلق بأصحاب القضايا، وهذه الإجراءات تأخذ وقتا طويلا في بعض الأحيان، وأما من تكتمل عليه شروط الترحيل بعد أخذ بصمته فيتم ترحيله إما عن طريق منفذ الطوال أو عن طريق مطار جدة وهناك باصات تسير بشكل يومي لنقل المخالفين وترحيلهم».

خبراء طالبوا بتوعية المسافرين كل صيف

الزواج من الخارج.. إبتزاز وأمراض و٥٩٨ أسرة مشتتة

المصدر: جريدة اليوم الاثنين ١٩-٧-٢٠١٠

<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٥٤٨&I=٧٧٤٨٥٠&G=١>

اليوم - الرياض

حذر مختصون اجتماعيون من زواج السعوديين من الخارج نظرا لما يترتب عليه من أضرار اجتماعية واقتصادية ونفسية تبدأ بالفرد وتمتد للأسرة. فالمجتمع مثل مشاكل التكيف مع نوع الحياة الاجتماعية واختلاف العادات والثقافات، إضافة إلى أنها تتسبب في تكوين أسر مفككة ضعيفة التواصل، وقد تستغل تلك الأسر للإساءة لهم ولمجتمعهم بطرق مختلفة. ونبه الأمين العام المساعد للمركز الوطني لأبحاث الشباب بجامعة الملك سعود الدكتور نزار الصالح المسافرين إلى خارج المملكة العربية السعودية من ممارسة بعض السلوكيات غير المسؤولة معتقدين صحتها مثل السفر بنية الزواج المؤقت.

حيث ينتهي الزواج بالطلاق مع نهاية الإجازة الصيفية، مؤكدا أن في هذا السلوك عدم احترام لقيمة الأسرة، وبينم عن رغبة في التلاعب بالقيم لتحقيق متعة شخصية مؤقتة، وعدم الوعي بالآثار السلبية لتلك الممارسات على المدى البعيد على المستويين الفردي والمجتمعي وهو بعيد عن القيم الإسلامية النبيلة في الوفاء والإخلاص في النية والمحبة. ورأى الدكتور الصالح أن واقع الزواج من الخارج عشوائي، فهو لا يؤدي لبناء مجتمعات وأسر، بل يفقد معاني الحياة الزوجية الأمانة المستقرة التي تبني المجتمع، ويؤدي إلى عدم إدراك الشباب خطورة هذا الزواج وما يعنيه وما يحمله من معان.

فقد ينتج عن الزواج من الخارج إنجاب أطفال يكون مصيرهم مجهولا. كما أن الزوج يهملهم ويتركهم لأنه زواج عشوائي فيؤدي إلى انحراف الأطفال وضياع الأمانة بعد غياب الأب مع امكانية انحراف الزوجة.

وحذر الأمين العام المساعد للمركز الوطني لأبحاث الشباب من التفكك الأسري الناتج عن هذا الزواج، لافتاً إلى أن الأطفال الذين يعيشون في أسر مفككة قد يمتحن بعضهم الجريمة لظروف المعيشة، وقد تتعدى مساوئ هذا الزواج لتؤثر على الزوج الذي سيمتحن هذا التصرف غير الإنساني، ويترك الزواج الشرعي الذي به العفة والطهارة والتكاثر، ويلجأ إلى غيره ليلبي حاجاته الفطرية.

وأوصى بزيادة الوعي بما يشمله تكوين الأسرة على أسس متينة وزوجات وأزواج يؤسسون لأبناء يملأون حياتهم سعادة وحيوية، وأهمية التكاتف والترابط الأسري، من خلال الزواج في إطار مجتمعنا السعودي الكريم، وتيسيره للشباب. ودعا إلى الاهتمام بحاجات الشباب، وتثقيفهم وتوعيتهم، خاصة في المرحلة الثانوية والجامعية، وتحصينهم ثقافيا وفكريا عبر وسائل الإعلام المختلفة، بما يمكن أن يتعرضوا له في سفرهم للخارج من مخاطر وإغراءات عند السفر. واقترح وضع خطط صيفية متكاملة وشاملة لشغل أوقات الطلاب وتشجيع الأنشطة الشبابية في الصيف داخل الجامعات والمدارس، وغرس فكرة "سفير المملكة في الخارج" لدى الشباب، فيما حذرت دراسات من فقدان الشباب الحس الوطني وتوجيههم ولأنهم وانتمائهم حيث يجدون ملذاتهم على حساب الدين والوطن والنفس والأهل والإنسانية. وتشير الدراسات إلى أن الزواج العشوائي يخلف أطفالاً لا يلقون الرعاية الأبوية أو الأمومة الصادقة، وفقدان الأطفال جنسية الأب يعني فقدان الرعاية الصحية، إضافة إلى فقدان الزوج رضا الوالدين.

وكشف مستشار جمعية أواصر الدكتور علي الحناكي عن عدد الأسر السعودية "المنقطعة في الخارج"، حيث يبلغ عددهم ٥٩٨ عائلة بعدد إجمالي يصل إلى ١٨٠٢٢ سعوديا. مبيناً أن سبب وجودهم في الخارج إما وفاة الأب أو مرضه أو سجنه أو غيابه، أو إهماله وتفاعسه عن متابعة أبنائه.

ولفت الدكتور الحناكي النظر إلى حقيقة دوافع النساء الأجنيات في الحصول على الجنسية وليس إقامة أسرة وحياة زوجية.

فمن خلال إغراء المسافرين السعوديين بالزواج يكون لها ذلك، وحين تحصل على الجنسية يتغير سلوكها وتحدث لها تبعات من رغبتها في الحصول على الخلع ومن ثم استقدام بني جلدتها إلى الوطن للعمل ومن ثم تتزوج أحدهم. وأكد على طغيان الجانب المادي في الزواج من الخارج.

إضافة إلى تعرض بعض الأزواج من كبار السن إلى بعض صنوف الابتزاز المادي من الخاطبات أو السماسرة، مشدداً على أن بعض الزواج من الخارج يحمل أمراضاً معدية أو مستعصية كالأيذز أو الكبد الوبائي أو الأمراض التناسلية، مؤكداً أن الزواج من الخارج شبيه بنظام التقسيط الذي يكون المقدم فيه قليلاً لكن المهر يدفع سنوياً على شكل هدايا وتذاكر.

وكشف نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن حالات للأطفال والبنات السعوديات نتاج زواج عشوائية تمت بشكل غير نظامي يعيشون في الخارج دون ولي وأصبحوا ضحايا لقرار أب متعجل لإشباع رغبة طائشة، مؤكداً أن هؤلاء الأبناء والبنات يتعرضون لمشاكل كثيرة في الخارج.

وشدد الدكتور صالح الخثلان على أن للزواج من الخارج أضراراً أخرى أبرزها الوقوع ضحية لعصابات تستغل وتبتز الراغب في الزواج، مشيراً إلى أن معظم حالات الزواج في بعض دول شرق آسيا ليست سوى عمليات نصب واستغلال قد تنتهي بتورط الزوج في ملاحقات قانونية هناك لمشاركته في تلك العمليات.

وفصل أستاذ علم الاجتماع المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الدكتور عبد العزيز الغريب المخاطر الناتجة عن الزواج العشوائي إلى مخاطر دينية، محذراً من تسبب هذا الزواج في زعزعة عقيدة الأبناء ما قد يؤدي إلى انحرافهم عن الدين الإسلامي، ومخاطر سياسية.



حقوق الإنسان: وضع توقيف الوافدين في عسير مأسوي

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ١٩-٧-٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/١٦٤٢٦٢>

أبها - «الحياة»

اعتبر وفد من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وضع عنابر التوقيف في إدارة الوافدين في منطقة عسير مأسوياً، وبحاجة إلى حلول عاجلة.

ورصد أعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خلال زيارة بين نزلاء الترحيل ملاحظات عدة، أبرزها المشكلات المكانية، التي يواجهها نزلاء العنابر من خلال تكديسهم في أماكن ضيقة لا تفي بالغرض، ومشكلات الإعاقة، والنظافة، والصحة، وقلة الكوادر المتمرسية في مجال التحقيق وإنهاء القضايا في وقت قياسي.

وأوضح رئيس الوفد الدكتور علي الشعبي أن ما وقفت عليه اللجنة أمراً غير مقبول، ويجب الوصول إلى حلول عاجلة بأسرع وقت ممكن، مشدداً على وجود مخاطبات رسمية بين الجمعية والجهات ذات العلاقة.

من جانبه، أكد مدير إدارة الوافدين في منطقة عسير المقدم محمد القحطاني أن جولة حقوق الإنسان التفقدية أسعدته كثيراً، وإدارة الوافدين تبذل جهوداً كبيرة في إنجاز ما يوكل إليها من مهام كبيرة وشاقة.

حقوق الإنسان ترصد أوضاعاً مؤلمة بإدارة الوافدين بعسير

المصدر: جريدة الوطن الاثنين ١٩-٧-٢٠١٠

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=١٣٠٢٢&CategoryID=٥

أبها: سلمان عسكر AM ١٢:٥٥ ١٩-٧-٢٠١٠

كشفت فريق جمعية حقوق الإنسان في منطقة عسير أمس عن خروقات واسعة في إدارة الوافدين التابعة لجوازات المنطقة، فيما عبر أعضاء الوفد عن صدمتهم إزاء الظروف السيئة التي يعيشها موقوفو الإدارة في مقرها بحي النميص بأبها .

ووصف عضو جمعية حقوق الإنسان الدكتور علي الشعبي، الذي تقدم الفريق، ما شاهده وبقية الأعضاء بـ"المؤلم" و"الأسوأ من السيئ"، معرباً عن صدمته وزملائه قائلاً: "لا يجب أن تحدث هذه الأوضاع داخل منشأة حكومية"، مشيراً إلى أن ما يحدث داخل عنابر الموقوفين "يتطلب التصحيح العاجل".
ورصد الوفد الذي ضم، إضافة إلى الشعبي، الدكتور منصور القحطاني والدكتور محمد آل مزهر ومعتق القحطاني ومحمد ظافر، أوضاعاً وصفها آل مزهر بـ"الصعبة للغاية"، قائلاً إنها "أمور لا يصدق أحد أنها تحدث لدينا، مما يحتم على المديرية العامة للجوازات التحرك العاجل لمعالجتها قبل استفحالها أكثر.

انتقد أعضاء جمعية حقوق الإنسان في منطقة عسير أمس الأوضاع التي يعيشها الموقوفون داخل العنابر الخاصة بإدارة الوافدين التابعة لجوازات المنطقة بحي النميص في مدينة أبها، وقالوا إن ما يحدث داخل أروقة العنابر يتطلب التغيير والتعديل والتطوير بأسرع وقت، وبما يتناسب مع السمعة التي تحظى بها المملكة.

ورصد الوفد الذي ضم الدكتور علي بن عيسى الشعبي والدكتور منصور القحطاني والدكتور محمد آل مزهر ومعتق القحطاني ومحمد ظافر عدداً من الأشخاص الذين ينتمون لقبائل "العدوان" الحدودية، ويطالبون بتدخل الجمعية لحل قضيتهم وعدم ترحيلهم، خاصة أن لديهم ماثبت أنهم من سكان القرى الحدودية وأن تأخر البت في قضيتهم وعدم إصدار ماثبت هويتهم أدى لدخولهم لإدارة الوافدين استعداداً لترحيلهم ليلد لايعرفون عنه شيئاً - على حد وصفهم - فيما أشار أحد الموقوفين من قبيلة العدوان أنه يعمل إمام مسجد، وأنه تم القبض عليه وبعض أقاربه وجماعته، مدعياً عدم مخالفتهم وأن قضيتهم لاتستوجب التوقيف بقدر البت فيها.

وشكا أحد الموقوفين في "عنبر جدة" المخصص لترحيل المخالفين من أبها لجدة من تأخر البت في ترحيله، فيما أشارت إحدى الموقوفات بعنبر النساء والأطفال أن التعامل الذي يجدره جيد وأن الطعام المقدم لهم متميز، إلا أن كثرة المرتادين للعنبر أدى للعبث بالكثير من الممتلكات.

من جهته قال الدكتور علي الشعبي في تصريح لـ "الوطن": "شاهدنا اليوم أوضاعاً مؤلمة لايجب أن تحدث داخل منشأة حكومية مهمة، وأعتقد أن هذا يلهمنا أن نتعامل مع هؤلاء كبشر وبأسلوب إنساني راق بما تمليه علينا عقيدتنا وثقافتنا"، وأكد الشعبي أن ماتمت مشاهدته ليس شيئاً بل أسوأ من السيء، مضيفاً أن التعامل الإنساني مطلب مهم مع المخالفين وغير النظاميين والمجرمين حتى يتم البت في قضاياهم.

وأشار الشعبي إلى أن مايجري داخل عنابر الموقوفين يتطلب التصحيح، وحتى تنقل الصورة الحقيقية عن التعامل الحسن مع المخالفين، وبمايليق بسمعة المملكة، معرباً عن صدمته لماشاهده الوفد من أوضاع بدءاً من العنابر ووصولاً للأثاث والخدمات وانتهاء بالمبنى الذي يفتقد للشروط الواجب توافرها.

من جهته أكد عضو الجمعية الدكتور منصور القحطاني على أهمية مراعاة الجوانب الصحية والنفسية والتغذية للوافدين والعناية بهم حتى عودتهم لبلادهم، ولفت القحطاني إلى أن سوء الحالة التي رآها وأعضاء الجمعية تشمل تكديس الأعداد في العنابر بزيادة ١٠٠% مع قلة النظافة، وانتشار الأمراض وسوء التغذية، مطالباً المسؤولين بسرعة التدخل السريع لإنهاء الأزمة الإنسانية مراعاة لحقوق النفس البشرية.

وشدد القحطاني على أن الدور الكبير الذي يقوم به رجال الجوازات للحد من المخالفين والمقيمين بطرق غير مشروعة يتطلب من الجهات المعنية سرعة التعاون وتقديم الدعم للمواقع التي يحتجزن فيها، داعياً إلى سرعة البت في قضايا

الموقوفين من قبل الجهات المعنية ، وإيجاد الحلول اللازمة لقضية القبائل الحدودية والتي تعاني غياب الهوية والتوقيف داخل العنابر .

من جهته أوضح عضو الجمعية محمد بن معتق أن المملكة تعاني من المتسللين والمخالفين لأنظمة البلاد والذين يشكلون خطرا حقيقيا على الأمن وعلى المواطن ، مضيفا أن هدف الوفد من الزيارة التغيير والتطوير وتحسين الوضع والتعاون لما يخدم الجميع من أجل مصلحة الوطن .

ويرى عضو الجمعية الدكتور محمد آل مزهر أن المشاهد التي اطلع عليها الوفد " صعبة للغاية " وأمور لاتصدق بأن مثل هذا يحدث لدينا الأمر الذي يحتم على المديرية العامة للجوازات التحرك لمعالجة الأخطاء قبل استفحالها ، والنظر بعين الرحمة والرأفة لأوضاع الموقوفين داخل العنابر وإنهاء قضاياهم بأسرع وقت .

وفي نهاية الجولة التقى وفد الجمعية بمدير إدارة الوافدين بجوازات عسير المقدم سعيد بن محمد القحطاني الذي أكد أن مارصده الوفد لايعدو كونه واجبا وطنيا لتحقيق الأهداف المنشودة ، وقال القحطاني ليس هناك شيء نخفيه عن الجميع ، فهذا هو الحال والواقع ولا يوجد لدينا أية تحفظات مادام الهدف هو المصلحة العامة وما يعكس سمعة المملكة داخليا وخارجيا .

وانتقد القحطاني دور بعض الكفلاء وتعاملهم وتأخير أوضاع مكفوليهم ، مبينا أن العلاقة بين الكفيل ومكفولة مازالت شائكة في أغلب الأحوال ، وليس هناك أرض صلبة لتوثيق العلاقة وهو ما يعيق العمل أحيانا ويؤدي لتأخير القضايا . واعترف القحطاني أن القنصلية المصرية هي الجهة الوحيدة المتعاونة مع إدارة الوافدين ، وتؤدي واجبها على أكمل وجه لخدمة رعاياها ، مبديا تدمره من عدم وجود محققين متخصصين ملتحقين بدورة مكثفة لإنهاء القضايا والتي يتم التعامل معها بناء على جهود ذاتية اجتهادية .

وكشف القحطاني أن لجنة هندسية من المديرية العامة بالجوازات حضرت لمقر الإدارة لمعاينة المبنى وأعدت تقريرا شاملا ، مؤكدا بأن الموقع ليس سيئا مقارنة بالعمل اليومي الذي يجري داخل أرواقه .

إيقاف ٦٠ رجلا وامرأة بلا هوية يفجر مأساة مبنى ترحيل أبها المتهاك

المصدر: جريدة المدينة الاثنيين ٧-١٩-٢٠١٠

<http://www.al-madina.com/node/٢٥٧٠٣٧>

عبدالرحمن القرني - عسير

حقوق الإنسان تنتفد العنابر الرجالية والنسائية و تطالب بمبنى آدمي بديل حفز إيقاف مايزيد على ٦٠ رجلا وامرأة في ترحيل أبها حقوق الانسان للوقوف على اوضاع هذه الفئة التي تفتقد - على حد قولها - للوجود النظامي على الرغم من كونهم سعوديين وكانت اللجنة قد قامت أمس بزيارة مبنى ترحيل الوافدين بأبها ورصدت الوضع المتردى للمبنى ووصفته بغير الأدمى كما تجولت فى كافة العنابر وأقسامها الرجالية والنسائية والتقت عددا من الموقوفين واستمعت الى شكاوهم التي تمحورت فى افتقادهم للهوية النظامية رغم سعوديتهم الأمر الذي يجعلهم هدفا لحمالات الجوازات التي تتربص بالمخالفين.

بدأت جولة أعضاء الجمعية التي قام بها كل من الدكتور علي الشعبي، والدكتور منصور بن عوض القحطاني، ومحمد بن معتق القحطاني، ومحمد ظافر العابسي بقاء مدير إدارة الترحيل والوافدين بأبها المقدم سعيد محمد القحطاني تم خلاله استعراض أهم المشاكل التي تتركز حول كفاءة المبنى والبدايل المتوفرة والجهود التي يقومون بها كما أن الإدارة تصب فيها عدة إدارات حكومية ومعدل النزلاء ما بين (٥٠٠ إلى ٨٠٠) نزيل يتم إنهاء إجراءاتهم وترحيلهم عن طريق جدة وعن طريق منفذ الطوال بمنطقة جازان . وأوضح المقدم القحطاني أن المبنى مستأجر ويحتاج إلى إعادة النظر في وجود بديل له وناقش أهم المشكلات والعقبات التي تقابلهم .. واستعرض مدى توفر الإمكانيات التي يقومون بها. من جهته أكد مدير إدارة الوافدين بعسير المقدم محمد القحطاني أن جولة حقوق الإنسان التنفيذية أسعدته كثيرا و مؤكدا أن إدارة الوافدين تبذل جهودا كبيرة في إنجاز ما يوكل إليها من مهام كبيرة وشاقة .

جوازات عسير: سنطلق سراح من لديه معاملة لدى المدنية بخصوص «التجنيس»

العميد سعد بن زياد مدير عام جوازات منطقة عسير قال إن هناك أشخاصا من هذه الفئة لهم معاملات للتجنيس لدى الأحوال المدنية وإن من تثبت أن لديه معاملة في الأحوال المدنية سيتم إطلاق سراحه ومن ليس لديه معاملة فيصنف من فئة مجهولي الهوية كما أن هناك من يحمل مشاهد إقامة مؤقتة سيتم التحقق منها وحل مشكلته.

القحطاني: أعداد كبيرة متكدسة في عنابر التوقيف و«النظافة غائبة»

الدكتور منصور عوض القحطاني عضو جمعية حقوق الإنسان في عسير شدد على أهمية مراعاة الجوانب الصحية والنفسية والتغذية للوافدين، وبين القحطاني سوء الحالة التي رآها وزملاؤه أعضاء الجمعية، حيث تكدست الأعداد في العنابر مع قلة النظافة وانتشار الأمراض وسوء التغذية مطالباً المسؤولين بسرعة التدخل السريع لإنهاء هذه الأزمة الإنسانية مراعاة لحقوق النفس البشرية.

وضع نزلاء وافدي عسير مأساوي.. ويحتاج إلى حلول عاجلة

المصدر: جريدة شمس الاثنين العدد ١٦٥٠ / ٢٠١٠-٠٧-١٩

<http://shms.pressera.com/html/story.php?id=103633>

أبها. محمد موسى

انتقدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وضع عنابر إدارة الوافدين بمنطقة عسير، ووصفته بالمأساوي وغير الإنساني. وأكد رئيس اللجنة بمنطقة عسير الدكتور علي الشعبي، أن الوضع في العنابر يحتاج إلى حلول عاجلة. وبين أن الجولة التفقدية التي قام بها إلى إدارة الوافدين بالمنطقة يرافقه عدد من أعضاء اللجنة أمس، رصدت العديد من الملاحظات والمشكلات أبرزها المشكلات المكانية التي يواجهها نزلاء العنابر من خلال تكديسهم في عنابر ضيقة لا تفي بالغرض، وكذلك مشكلات الإعاشة والنظافة والصحة وقلة الكوادر المتمرسه في مجال التحقيق وإنهاء القضايا في وقت قياسي، إضافة إلى البطء الشديد في إنهاء معاملتهم من ناحية الترحيل.

وعد الشعبي ما وقفت عليه اللجنة أمرا غير مقبول إنسانيا بأي حال من الأحوال: «بالتأكيد أن هؤلاء مخالفون، ومجهولون، ومتسللون، ومخالفون لأنظمة البلد، ولكنهم من بني البشر ولهم حقوق وواجبات، والمملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وقعت على اتفاقية حقوق الإنسان العالمية، وبكل صراحة وأمانة يجب الوصول إلى حلول عاجلة بأسرع وقت ممكن».

وأكد أن فرع اللجنة بمنطقة عسير سيرفع خطابا رسميا وعاجلا إلى الجمعية في الرياض، وذلك حتى يتم الرفع إلى وزارة الداخلية، وشرح المعاناة التي يعانيها نزلاء في سجن الترحيل بجوازات عسير.

وشدد الشعبي على أن وزارة الداخلية ممثلة في النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير نايف بن عبدالعزيز من أفضل الوزارات تجاوبا مع الجمعية في كل ملاحظاتها. وبين أن الجمعية ستزور الموقع أكثر من مرة، حتى يتم وضع حلول، لأن مقام وزارة الداخلية لا يرضى بمثل هذه الحالة غير الإنسانية وغير الطبيعية، والتي لا تليق بحجم المملكة. ولفت الشعبي إلى عزم الجمعية تنظيم زيارات متتالية إلى كل الجهات ذات العلاقة التي لها علاقة بالإنسان من الناحية الحقوقية: «ستمر الجمعية على جميع مراكز التوقيف في شرطة المنطقة والمحافظه، وذلك للقضاء على أي ظاهرة غير إنسانية، وهذه هي مهام الجمعية، فالإنسان حياته ليست رخيصة ولا تجب أن تبقي خلف القضبان دون حجز أو توقيف».

من جهة أخرى، أبدى مدير إدارة الوافدين بعسير المقدم محمد القحطاني، سعادته بجولة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان التفقدية.

وأكد أن إدارة الوافدين تبذل جهودا كبيرة في إنجاز ما يوكل إليها من مهام كبيرة وشاقة: «ولكن قد يكون عدد الوافدين أكبر من طاقة المركز، ونحن والجمعية في عمل مشترك يهمننا كل ما هو مثمر وإيجابي ويخدم الوطن». وأوضح المقدم القحطاني أن إدارة الوافدين تتقبل النقد والملاحظات: «لا يمكن لأي شخص أن يعمل دون أن يخطئ، ونتمنى أن يأتي اليوم الذي يخلو فيه مركز الترحيل من أي شخص، وذلك بالتقيد بالأنظمة والقوانين المشرعة في المملكة».

طبيبة الـ ٤٢ عاما بالمدينة تشكو جبروت الأهل وتقدم لائحة

اعتراضها للتمييز

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء ٧-٢٠-٢٠١٠

<http://www.al-madina.com/node/٢٥٧١٣٠>

ابتهاج منباوي - جدة

رفعت طبيبة الجراحة ت هـ صاحبة القضية الشهيرة بالمدينة المنورة والمتعلقة بعضل والدها لها ولاخواتها لائحة اعتراض لهيئة التمييز تؤكد فيه اعتراضها على صرف النظر عن قضيتها رغم وضوحها واكتمال اركانها - على حد قولها - وكانت الطبيبة قد صححت تفاصيل ما تناقلته بعض المصادر من كونها على علاقة بطبيب جراح عربي مشيرة ان ماذكر في مقال «القبيلة تمنع زواج طبيبة من جراح عربي» عار من الصحة تماما. وتستعيد الطبيبة قصتها بقولها: قصتي بدأت بعد رفض والدي لخطاب كثيرين تقدموا لي بلا سبب معلوم الى ان تقدم بي العمر ليتقدم بعد ذلك لي رجل أعمال سعودي ومشهود له بحسن الخلق والسيرة وكنت مطالبة بضرورة قبول الخاطب وليس رفضه كبقية الخطاب دون سبب وجيه و تضيف الجراحة لقد تمسكت هذه المره بحقي لأنني وجدت ان الموضوع توسع وخرج من دائرة كونه أهلاً يرغبون ويبحثون عن مصلحة ابنتهم بقدر ما هو استغلال لراتبي ووضع الوظيفي. وقالت إن أهلي يستغلون راتبي ويتعاملون معي كورقة وليس كإنسانة لي رأي حتى انني حاولت إقناعهم بمواصلة دراساتي العليا فلم يوافقوا الا بعد أن ضمننت لهم بأن الراتب سوف يزيد وهم سيكونون المستفيدين... فتمت الموافقة وسافرت لإكمال دراستي. وأكملت أنا فتاه مثل باقي الفتيات وكنت اكبر في السن وكان يتقدم لخطبتي اشخاص اكفاء وكنت أرسلهم لأهلي لكن كان الرد في كل مرة انه طمعان في فلوسي و ليس من قبيلتي وللق ساءت حالتي وكان املي الوحيد هو الزواج وتكوين اسرة اعيش في كنفها حياة كريمة الى ان جاء اليوم الذي تقدم فيه رجل الاعمال السعودي وهو من المدينة المنورة وله وضعه في المجتمع وفرحت واعتبرته الفرج من الله لكن كان الرد الراض لنفس الحجج .. عندها وإحساسي بالقهر وان عمري بدأ يسرق ثارت ثورتي على الوضع وناقشتهم بوضوح في وضعي ووضع أخواتي الأخريات الصامتات وبأني قد كبرت بالسن وقد تقدم لي عدة أشخاص وأنتم تحجرونني لابن عم لم يتقدم لي بالأصل ولم يتجاوز في تعليمه المرحلة الابتدائية وانا اعرض عليه عرضاً كآني من سقط المتاع. وكان كل شخص يتقدم لي يتم طرده وتهديده ويهرب الا رجل الاعمال هذا ظل متمسكا بي عندما علم بظروفي رغم كل الظروف التي واجهها منهم حينها ساومتهم بأني لا اريد الراتب ولكن أريد الزواج ولكن هذا النقاش كان مرفوضا عندها ذهبت إلى المحكمة في جده وتقدمت بشكوى في عام ١٤٢٢ هـ لرفع الظلم والتعذيب وعضلي عن الزواج لعلي أجد من ينصفني عند احد الشيوخ، وشكوت للشيخ الظلم الذي واجهه انا واخواتي عندها أشار الشيخ ببقائي في سكن الأطباء على أن اعرض للكشف الطبي في الجلسة القادمة ولكن أهلي خططوا لها وجاءوا قبل موعد الجلسة كجلسة صلح وجئت على طلب من الشيخ وكان أهلي عنده وحاول الشيخ إقناعهم بتزويجي ولكنهم ابلغوا الشيخ بأنهم سوف يزوجونني أي متقدم وبعيدا عن المحكمة كانت سيارة تنتظر عندها سحبوني بشده من شعري وجروا جسدي على رصيف الشارع من سيارة إلى سيارة اخرى الى ان تسلخ جلد ظهري ثم وضعوني تحت أقدامهم بالسيارة وذهبوا بي إلى البيت وفي البيت تعرضت لجميع صنوف التعذيب التي لا تخطر على بال ولكني صبرت على مضض الى ان اصبحت استشارية و انهيت البورد في (الجراحه العامه) لأرجع للمدينة وهناك بدأت أحس بفراغ وذل مثلي مثل اخواتي الاخريات وأهلي ما عاد سارت تفرق معاهم كبرت في السن أو لا؟ تزوجت أم لا؟ وعندما وجدت نفسي قد جاوزت الـ ٣٨ سنه وأهلي ما زالوا على إصرارهم في رفض جميع الخطاب الذين يتقدمون لي واخواتي اللواتي قابلهن نفس المصير عندها لم أجد بدأ من إرسال فاكس بخط يدي وتوقيعي إلى جمعية حقوق الإنسان في جدة بعد أن وجدت القضاء لم ينصفني وقلت ربما أجد من ينصفني بها ... لأنني لم استسلم للظلم وقد تجاوزت هذا السن ولن أكن سلبية وبالطبع أنا كلي إيمان بأن الشرع الحنيف هو خير من ينصف المرأة ثم اتصلت بجمعية حقوق الانسان ومديرة الاشراف النسوي الاجتماعي بالغربيه ومسؤول الشؤون الاجتماعيه في منطقة المدينة وعندما علموا أهلي ضربوني ضربا مبرحا تم تنوبيمي على اثره بمستشفى الانصار بالمدينه لمدة ثلاثة ايام حيث كان لدي تقرير طبي بالاصابات التي تعرضت لها من الطبيب المشرف على حالتي

وذلك بتاريخ ٢٦-٥-٢٠١٤ ثم تم نقلي بعدها لدار حمايه الاجتماعيه وفي هذه الفتره كنت اتابع قضيتي التي بدأتها عام ١٤٢٢ أي قبل عشر سنوات في رفع العضل عني وفي كل جلسه طبعاً بصر ابي بأنه لم يمنعني من الزواج وانني انا من يرفض الخطاب حتى لا يثبت ضده العضل عندما رأى تفهم القاضي لوضعنا انا واخواتي فقلب الموضوع كله ضدي ويصر في الجلسه بأنه لا يمنع زواجي وها انا لمدة عشر سنوات تنازلت فيها عن حقوق كثيره حتى عن الشخص الذي اخترته ورغم ذلك لم ينصفني ابي وكذلك الشرع ويدموج الحسرة تكمل وتقول أنا الآن قد تجاوزت الـ ٤٢ هل بعد هذا كله لا يحق لي اختيار شخص أعيش معه ما تبقى من حياتي البائسة؟ ولماذا رفض القاضي دعوتي بعد هذا الانتظار؟ هل هذا فقط لأنني لجأت للشرع لثبت شكواي وشكوى اخواتي وهو يرى ذلك من العقوق؟ فلن الجأ ومصيري هكذا؟



اسكتلانديارد اعتذرت له على سوء الفهم

زوج مبتعثة يلجأ لحقوق الإنسان لرد اعتباره في قضية تحرش

المعاوي : تعرضت للضرب والتوقيف والإهانة في لندن

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء ٢٠-٧-٢٠١٠

<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٥٤٩&I=٧٧٥٠٠٠&G=١>

أحمد العدواني - الدمام
تنظر جمعية حقوق الإنسان بالرياض في قضية مواطن على خلفية اتهامه بقضية تحرش جنسي اختلقتها الشرطة البريطانية أثناء تواجده في بريطانيا محرماً لزوجته التي التحقت ببعثة خادم الحرمين الشريفين حيث لم يدر في خلد الشاب عبد الرحمن المعاوي عندما ارتفعت "الزغاريد في منزله وتم قبول زوجته ببرنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي فما كان منه إلا مرافقتها لإكمال مشوارها التعليمي في بريطانيا ، وحين وصوله لم يدر بخلده ما كان ينتظره في عاصمة الضباب ، حيث تلصق به تهمة زورا وبهتانا وبعد أن ضاقت به السبل يعود لوطنه وقد كساه الشيب وهو لم يتعد الخامسة والثلاثين من عمره ، يقول المعاوي : أثناء تواجده في بريطانيا فوجئت بدعوى مرفوعة ضدي من فتاة بريطانية بتاريخ ٢٠٠٨/٧/١٨ م مع العلم إنني في هذا التاريخ كنت مرافقا لابني بالمستشفى اثر وقوعه من الدرج ما استدعى التنويم "ولدي ما يثبت ذلك " الجريدة تحتفظ بأوراق دخول الطفل المستشفى" وأضاف : تم سجنني في شهر رمضان ٣ ايام وأسئنت معاملتي من قبل مأمور السجن ولم أعط حقوقي الإنسانية والدينية وأجبرت على الصلاة بلا وضوء داخل الزنزانة وتعرضت للإهانة ، كما حدث تواطؤ بين المحامي والمحقق لكي تتم تبرئة الفتاة ، وأثناء إطلاق سراحي أخذوا بصماتي وعينة من لعابي وتعرض بيئي للتفتيش الدقيق كما أهينت زوجتي.
وأضاف المعاوي : بأنه تم إرسال أوراق من قبل المحامي والتي أخفى فيها الكثير من الحقائق ، ويستطرد الشاب عن قضية التحرش وكيف بدأت فيقول :

انه قابل الفتاة المدعية والتي تعمل سمسارا للعقارات و كانت تبحث معنا عن شقة في بداية وصولنا إلى لندن وبالفعل أوصت لنا بإحدى الشقق ، لما رفضت استئجارها اختلقت قصة التحرش مشيرا الى أنه فضل العودة إلى أرض الوطن بعد أن ساءت حالتهم النفسية كثيرا واعتراف الشرطة البريطانية في خطاب رسمي أنها أخطأت في حقه وتعجلت في الاتهام ، من جهته قال المحامي والمستشار القانوني عسير القرني بان الحديث كثر عن بعض المضايقات التي يتعرض لها طلاب سعوديون في بعض الدول الغربية والتي دائماً ما تنتسقد بحقوق الإنسان والحريات الشخصية.

وحمل القرني المسؤولية لوزارتي التعليم العالي والخارجية في حال تعرض أي من المبتعثين إلى مضايقات خصوصاً أن هناك ما يربو على ٨٠ ألف مبتعث و مبتعثة حول العالم لهم الحق في التمتع بكامل الحقوق القانونية وحمايتهم من أي انتهاكات قد يتعرضون لها .

استئناف حكم بحريني ضد مواطنة سعودية

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء ٢٠-٧-٢٠١٠

<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٥٤٩&I=٧٧٥٠٥٦&G=١>

خالد المطويوع - الدمام

استأنفت محامية سفارة خادم الحرمين الشريفين بمملكة البحرين الحكم الذي صدر ضد المواطنة السعودية «ش.س» ٣٩ عاما بالسجن ثلاثة أعوام وتسديد مبلغ ألفي ريال، على خلفية استخدامها بطاقة ائتمانية مزورة. ودفعت المحامية هدى سعد بقسوة الحكم الذي نالته المواطنة خاصة وأنها السابقة الأولى لها مطالبة بالاكْتفاء بالمدة التي قضتها المواطنة في السجن على ذمة القضية وإطلاق سراحها فوراً، وحددت المحكمة يوم ١٠ أكتوبر المقبل للنظر في الاستئناف.

فريق دفاع

وكان محاميان سعوديان بالمنطقة الشرقية قد تطوعا للترافع عن المواطنة تفاعلا مع ما نشر في «اليوم» أمس الأول هما بندر الدوسري وخالد السهلي أحدهما يحمل تصريحاً بالترافع في محاكم البحرين والآخر تضامن معه، ونقلت «اليوم» رغبة المحامين لسفير المملكة في البحرين الدكتور عبدالمحسن المارك الذي رحب بموقفهما واصفا إياه بغير المستغرب على الشعب السعودي وطالبهما بالتواصل مع السفارة لتنسيق الجهود.

قضية إدارية

من جهته أكد بندر الدوسري أحد المحامين المتطوعين ان أول الأخطاء في التعاطي مع القضية من قبل المحامية التي تابعت القضية هي أنها إدارية حسب أنظمة جميع دول العالم مثل فرنسا وبريطانيا التي يعتمد عليها في القضاء البحريني ولا يمكن أن تنظر على أنها جنائية إلا إذا كان هناك أمور غير التي نشرت مؤكدا ان الحصول على حكم بإطلاق سراح المواطنة ليس بالصعب دون انتظار موعد الاستئناف.

نتيجة الاستئناف

وأكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية جمعة الدوسري ان الجمعية تتابع القضية وتنتظر ما ستسفر عنه جهود السفارة وأضاف قائلاً: قرأت ما نشر في «اليوم» وبعد اتصالات أجريتها علمت ان السفارة السعودية تقوم مشكورة بجهود مضيئة في سبيل إطلاق سراح المواطنة، كما علمنا بان محامية السفارة تقدمت باستئناف صباح أمس لدى محكمة الجنايات بالبحرين ورغبة منا في عدم تضارب الجهود آثرنا التريث لحين ظهور نتائج الاستئناف.

ردود افعال

وكانت (اليوم) قد نشرت تفاصيل القضية وردود أفعال السفارة السعودية في البحرين وتعليق مصدر مسئول بوزارة الداخلية بالبحرين نفى فيه تعرض المواطنة لأي ضغوط لتوقيع اعترافاتها، كما استقبل موقع «اليوم» الإلكتروني طوال أمس سيلا من التعليقات على القضية المنشورة والتي فاق عدد قرائها الـ ٤٠ الف قارئ توجه معظمهم بمناشدة ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة بإطلاق سراح المواطنة والعمل على تحسين معاملة السعوديين الذين يواجهون معاملة قاسية من بعض رجال الأمن بالبحرين .

إطلاق سراح

وقال «القارئ الشيخ»: «بلادنا السعودية الله يعزها ما تقصر مع القريب والبعيد، والمفروض ان من باب الاخ الأكبر ان تطلق سراحها لما لها من وقفات مع الصديق والقريب الله يعزك يا بلادي تاج على الرأس.»

القارئ «jackson» بمعرض تعليقه «الموضوع يا إخوان فيه ظلم على الحرمة المنسوب لها موضوع التزوير، وبإمكانكم يا جماعة الخير تركزون على الكلام اللي تم التصريح فيه بأنه تم انتزاع الاعترافات منها وتكرار الموقف في جميع الجلسات إلا أنه في النهاية حكم عليها بثلاثة أعوام.»

وناشد القارئ «بسنافلوس» ملك مملكة البحرين صاحب الانجازات والمكرامات من حروف الذهب كفلت الايتمام والارامل ووقفت مع المظلوم وعفوه عن المسيء ان يعطف على الموقوفة السعودية.»

نزاهة و عدالة

اما القارئ «سعودي بحرين» فقال: «لا يساورني أدنى شك في نزاهة و عدالة القضاء البحريني و قدرة رجال الأمن على اكتشاف وتحديد المذنب دون تجن عليه ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ومن منظوري الشخصي أرى أن قضية «بطاقة وأقصى ما سحب عليها فقط ألفا ريال وكون المتهم أنثى، فإن الحكم بـ ٤ أو ٣ سنوات سجنًا يعتبر قاسيا جدا، مع اعترافي بعدم العلم ببواطن الأمور في هذه القضايا .»

واكد القارئ «بو عايشة» أن البحرين فيها قضاء مستقل لكن الحكم مبالغ فيه وواضح أنه قاس وكان يجب الأخذ في الاعتبار أنها السابقة الأولى لامرأة من دولة جارة قادمة للسياحة و ستعود لدولتها وانها تعرضت للخداع من الذي أعطها البطاقة.

وطالب بتغريمها ماليا وتعهد بعدم تكرارها ذلك ومنعها من دخول البحرين لمدة من الزمن ودعا ملك مملكة البحرين الى التدخل في القضية والعفو عنها.»

وقال:«momo» إن الحكم مبالغ فيه بشكل كبير، وخصوصا أن المبالغ المعنية لا تتجاوز ألفي ريال .»



حقوق الإنسان: إلغاء السلطات الألمانية تأشيرات "شنجن"

للسعوديين إجراء عنصري

الختلان: تكرار حالات الاعتداء على مواطنين يتطلب وقفة

حازمة

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء ٢١-٧-٢٠١٠

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=١٣٣٧٢&CategoryID=٥

الرياض: موسى بن مروى AM ٢:١٠-٢١-٧-٢٠١٠

وصفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إلغاء السلطات الألمانية لتأشيرة "شنجن" للسعوديين بأنه "إجراء عنصري". وطالبت الجمعية السلطات الألمانية بوقف الإجراءات التعسفية في منافذ الدخول للسياح والزوار السعوديين لألمانيا مبدية قلقها من استمرار هذه المعاملة التمييزية تجاه السعوديين.

واعتبر نائب رئيس الجمعية والمتحدث الرسمي باسمها الدكتور صالح الختلان في تصريح لـ "الوطن" أمس المعاملة التي تلقاها العديد من السعوديين في المطارات الألمانية وإلغاء العمل بتأشيرة "شنجن" الصادرة من سفارات غير السفارة الألمانية إجراء عنصري يعكس نظرة سلبية من قبل السلطات هناك تجاه السعوديين وينطوي على تمييز عن بقية السياح الآخرين، مشدداً على أن ذلك يعتبر مخالفاً لنظام تأشيرة "شنجن" الذي يتيح لحملة التأشيرة دخول جميع الدول الأوروبية المشتركة في نظام "شنجن".

من جانب آخر، قال الختلان إن تكرار حالات الاعتداء على سياح سعوديين في بعض الدول يتطلب وقفة حازمة وتدخل مباشر من القائمين على السفارات السعودية وتشكيل فرق عمل على مدار الساعة لتقديم الرعاية والدعم اللازم للحالات التي تتطلب مساعدة، مؤكداً بتوجيهات خدام الحرمين الشريفين للسفراء برفع مستوى الخدمة للمواطن وتذليل كافة العقبات التي تواجههم أثناء سفرهم وإقامتهم خارج المملكة.

وأكد الخثلان أن الجمعية تتابع وترصد حالات الاعتداء وهي على استعداد مستمر لمساعدة المتضررين من السياح السعوديين وتقديم أوجه العون كافة سواء بالدعم القانوني أو الاتصال بالجهات ذات العلاقة في تلك البلدان ومنها المنظمات الحقوقية والإنسانية المتخصصة.

وعلى الصعيد المحلي، أوضح الخثلان أن الجمعية تتابع باهتمام ما يتعرض له بعض المسافرين في الداخل من معاناة في بعض مطارات المملكة نتيجة تأخر الرحلات لساعات طويلة دون مبرر مقنع وكذلك الشكوى من عدم المبالاة التي يلقونها من بعض موظفي الطيران عند حدوث تأخير يتسبب في إلحاق أضرار نفسية وأحيانا مادية بالمسافرين ويؤدي إلى تخلفهم عن مواعيد مهمة لمراجعة مستشفى أو إجراء مقابلة لفرصة وظيفية ونحوه.

ودعت الجمعية إدارة الخطوط السعودية إلى معالجة هذه المشاكل التي تتكرر كل صيف وأن تلتزم بما تنص عليه أنظمة السفر من حماية لحقوق المسافرين في مثل هذه الحالات وأن تقوم بتوجيه موظفيها بحسن المعاملة للمسافرين ومحاسبة المقصرين.

رسائل من بريد القراء

المصدر: جريدة عكاظ الخميس ١٥-٧-٢٠١٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100715/Con2010071531171.htm>

عبدالله عمر خياط

رسائل اليوم من قراء يتطلعون للمساعدة من أهل الخير بما يحقق لهم ولو بعض أسباب الراحة، فالرسالة الأولى من الأخ (س ع م) وفيها يقول: أنا في هم لا يعلمه إلا الله ولا أعرف طعما للنوم والراحة، قضيتني أني عملت في أحد القطاعات لمدة ٢٥ عاما أعمل ليل نهار وبكل انضباط وبدل مكافأتي وترقيتي تمت إحالتي للتقاعد في ١٤٣١/٧/١ هـ وهذا شيء طبيعي أن يتقاعد أي إنسان مهما بلغ ولكن غير الطبيعي أن يبقى الإنسان بدون ترقية أو حوافز حتى تقاعده مما يؤثر على نفسيته والنتيجة أن يكون راتبه التقاعدي لا يسد رمق أطفاله ولا حتى حقوق نهاية الخدمة خصوصا أني لا أملك منزلا وأغلب دخلي يذهب في دفع الإيجارات والعيش تحت رحمة الملاك وقد طرقت جميع الأبواب من أجل امتلاك منزل يؤويني وأسرتي وقدمت على منحة أرض في مدينة جدة لبلدية بريمان عام ١٤١٨ هـ ولكن لم أحصل على شيء حتى الآن وفي كل عام يقولون العام المقبل. وأنا أقول أرحموا حالنا وحال أولادنا ومستقبلهم واعطوا كل محتاج قطعة أرض يستطيع البناء عليها، وأناشد ولاة أمرنا بالتدخل لحل معاناتي وإنصافي.

والرسالة الثانية من الأخ أبو نورة الذي يتظلم من الحيف الذي لحق به من جراء سحب السيارة منه رغم أنه مسدد لجميع ما عليه من أقساط، إذ بوضوح ذلك بقوله: إنني مواطن مظلوم وبعد مرور أكثر من سنتين وتحويل قضيتي على أكثر من سبع دوائر حكومية، وفي القريب العاجل سوف يتم تحويلها من قسم شرطة الجنوبية بعد مرور ستة أشهر بدون تحقيق، وبعده يقولون قضيتك ليست من اختصاص الشرطة!! لقد تم استلامها بتاريخ ١٤٢٨/١١/٤ هـ من القائمين بأحد برامج تمويل الموزين وسحبت خلال تسعة أشهر ثلاث مرات عن طريق الدوريات وبطالونني بمتأخرات وأنا لا يوجد علي ريال واحد، وخلال تسعة أشهر دفعت مبلغ (٣٦٦٠٠ ريال). وقاموا بتقديم مذكرات جوابية بدون مستندات أو بيئة واضحة.. وكانت آخر مذكرة تقدموا بها وكان ردهم على خطاب جمعية حقوق الإنسان بحل موضوعي عاجلا وعليه شرح الدكتور حسين ناصر الشريف وإخراج الليموزين من حجز الشركة وإعطائي صورة عقدي وعليه توقيع، ويتضح غشهم من مذكراتهم وهي مقيدة في جمعية حقوق الإنسان برقم (٥٩٢٤) علما بأنني تقدمت لمسؤول الشركة بإقرار على نفسي وكتب عليه إذا ثبت للشركة ريال واحد متأخر فلا يحق لي مطالبة الشركة وأقوم بدفع خسائرنا بمتابعة قضيتي، ولم يتم الرد إلى الآن بعد مرور شهر.

وأنا لا أملك إلا مناشدة مسؤول الشركة بالنظر في الموضوع وإنصاف الرجل إن كان صادقا.

والرسالة الثالثة من الأخ (ع م أ) وفيها يناشد أهل الخير مساعدته، إذ يقول:

أناشذكم بالله بتوجيه نداء لأهل الخير بمساعدتي بشراء سيارة معاق حيث إنني معاق وأعاني من ورم في الرأس وأراجع عدة مستشفيات في جدة ولا يوجد من يساعدني بتنقلاتي خوفا من ضياع مواعيد المراجعة لعدم حضوري، والأمل في الله ثم في أهل الخير والرحمة بمساعدتي بتوفير سيارة معاق..

والرسالة الرابعة من موظفي الميناء في جدة وفيها يتساءلون عن ما وصل لأسماعهم عن مشروع خصخصة الميناء وكيف سيكون وضعهم وما هو المصير الذي تنتهي إليه حياتهم الوظيفية؟ إذ تقول الرسالة: نحن موظفو ميناء جدة الإسلامي سمعنا أن هناك خصخصة لقطاع الموانئ. نريد أن نعرف ما هي هذه الخصخصة أو الهيئة وكيف سيكون مصيرنا حيث أمضينا ٢٠ عاما من الخدمة ومتى سوف تكون هذه الخصخصة؟! نرجو مساعدتنا في ذلك بكشف الحقيقة. وبالتالي فإني أتطلع للجهات المسؤولة بأن توضح لموظفيها الحقيقة. والله المستعان.

السفارات... وحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الوطن السبت ١٧-٧-٢٠١٠

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=١٣٠٢>

تركي الدخيل

من الجيد أن تكون في البلد جمعية تعنى بشؤون حقوق الإنسان. تكون وسيلة ضغط تجاه المؤسسات المقصرة، ووسيلة دفاع أمام الصروح المستهترة. وعلى عرج في مشية الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان غير أنني مع الممكن دائما، لا أريد أن نبقي أسارى ننتظر المستحيل .

نحن نعلم جيدا ما يمكن أن تفعله الجمعية. وما يستحيل أن تقوم به . هناك خطوط خضراء وأخرى حمراء. وفي سياق متابعتي لما تقوم به هذه الجمعية لفت نظري نقدها للسفارات التي تنتهك "خصوصية السعوديين" .

نسمع عن سفارات تحبس السعوديين طوابير في الشوارع في عزّ الحر والبرد. من دون أيّ احترام لإنسانية الإنسان بغض النظر عن جنسيته. نسبة ليست قليلة من هؤلاء ضعفاء ولديهم احتياجات صحية وجسدية يجلسون في تلك الطوابير على البوابات من دون أدب أو ذوق من قبل بعض السفارات .

حسنا فعلت الصحافة حينما أشعلت كل وسائل الإنذار والاحتجاج على تلك التصرفات الرعناء بحق الآخرين. قرأتُ بالأمس أن: "وزارة الخارجية السعودية وجهت سفاراتها في دول غربية للبحث في العقبات التي تعترض المواطنين الراغبين في زيارة تلك الدول، وأن بعض السفارات بدأت منذ أيام اتصالات على مستويات عالية للتباحث في مشكلات التأشيرات" .

قلتُ: المشكلة ليست في منح تأشيرة أو عدم منحها. هذا جزء من المشكلة. جوهر المأساة طرق التعامل والازدحام والتعقيد. جاء في بيان حقوق الإنسان: "السفارات الغربية تفرض شروطا مجحفة بحق المواطن السعودي الراغب في الحصول على تأشيرة للسفر، سواء للسياحة أو العلاج أو الدراسة، ومن ذلك اشتراط إحضار كشف حساب مصرفي لآخر ٦ أشهر قبل سفره، وذلك انتهاك لخصوصية المعلومات الشخصية المحمية في جميع الأنظمة والتعليمات المحلية والدولية" .

وفي مكان آخر عبرت الجمعية عن قلقها من مصير تلك المعلومات التي تطلبها السفارات! قال أبو عبدالله غفر الله له: أظنّ أن المشكلة هذه تحتاج إلى تدخلات كبيرة من قبل المسؤولين. لنألا يصبح السعوديون ضحايا لتعامل سيء يخصهم من دون الناس. لكنني لا أطلب أيضا بأن يتعامل الناس معنا على أننا ملائكة نمشي في الأرض مطمئنين. بل إن تطبيق الأنظمة وفق الإطار الإنساني والأخلاقي. نحن ليست لدينا خصوصية اسمها "خصوصية السعوديين" بل لدى كل فرد خصوصياته. أيا كانت جنسيته. أمل أن نرى هذه السحابة السوداء قريبا وهي تنقشع. بعد أن ملّ الناس من سيرة التأشيرات، وأحاديث السفارات.

جنة البريطانيين لا نريدها!

المصدر: جريدة عكاظ السبت ١٧-٧-٢٠١٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٧١٧/Con٢٠١٠٠٧١٧٣٦٢٠٤٣.htm>

عبده خال

فاض الكيل مما تمارسه السفارات الأوروبية والسفارة الأمريكية معنا نحن السعوديون، لقد وصل بهم الاستخفاف بنا إلى حد المهانة.

هذه المهانة إما ترد بالمثل مع مواطني تلك الدول الطالبين دخول بلادنا أو أن ترفع عنا ممارسات تلك الدول، فكما نذهب إليهم طلبا للعلم أو التجارة أو التطبيب، فهم يأتون إلينا طلبا للعمل (وليس أحد أحسن من أحد). وقد أحسنت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان (في السعودية) رفضها لما يمارس ضدنا من تعنت مبالغ فيه وصل في أمريكا إلى الإذلال الكامل.

وإذا كانت هذه الدول تصون كرامة الإنسان على أرضها فمن باب أولى أن تصان كرامتنا على أرضنا، ثم أليس ما يتم طلبه من تلك السفارات للراغبين في السفر إليهم حماية قانونية دولية كان يفترض ألا تهتك خصوصية الإنسان، فما بال السفارات الأوروبية والأمريكية تهتك قانوننا دوليا.

وإذا كانت العقلية الأوروبية والأمريكية لا تفرق بين أمنها وكرامتنا، فهي في سبيل أمنها تضعنا كلنا في سلة واحدة وتتعامل معنا على أننا بيض فاسد.

وإذا كنا كذلك، فلماذا تمتص (صفارنا) إذا كنا في نظرهم بيضا فاسدا؟

ولم أكن أتصور تلك المهانة التي يتم التعامل بها معنا حتى وقفت على بوابة السفارة البريطانية لإنهاء إجراءات فيزا لم أسع فيها لزيارة الإمبراطورية العتيقة بل تلبية لدعوة تلقيتها من أحد المؤسسات الثقافية هناك، وباللهول مما يحدث. في البدء ظننت أن المدعو يستقبل وفق الدعوة الموجهة إليه، ومع التعقيدات حاولت الوصول إلى القنصل البريطاني أو الملحق الثقافي لتعريفهم بأنني لست راغبا في السفر لبريطانيا ولو فتحت بحر المانش على اتساعه، لكن عرقي العربي لا يحق له أن يطلب رؤية قنصل أو أي شخصية من تلك الشخصيات التي عليها أن تعرف بأني مدعو وليس مرغما للسفر إلى بلادهم، لكن لا حياة لمن مات.

فحملت الدعوة الموجهة إلي والتي تم خلالها تجهيز الفيزا من لندن، وذهبت لأجد عشرات الأشخاص يقفون موقفا مذلا في مساحة لا تتجاوز الثلاثة أمتار في المتر والنصف (مع درجة حرارة قاتلة) ومع الإجراءات المتبعة وتعقيداتها التي تصل إلى أخذ بصماتك ووقوفك كمذنب أو سوف تكون مذنبا حتى لو تمت دعوتك من قبلهم، سوف تشعر بالخزي. غادرت مبنى الفيزا أكثر حنقا، وحينما وصلت إلى داري واستشعرت بالدفع الإنساني، وأنا أسترجع كثيرا من الرحلات البعيدة عن وجوه أبناء العم سام، كتبت لمن دعاني: أعتذر فأنا لا أرغب في دخول جنة البريطانيين!

عبد العزيز العيد .. وحيدا!

المصدر: جريدة عكاظ الأحد ٠٦/٠٨/١٤٣١ هـ ١٨ يوليو ٢٠١٠ م العدد: ٢٣١٨
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100718/Con20100718362227.htm>

خلف الحربي

أعرف جميع الزملاء أعضاء مجلس إدارة هيئة الصحفيين السعوديين باستثناء الزميل عبدالعزيز العيد الذي استقال من عضوية مجلس الإدارة قبل فترة وجيزة، علاقتي بهم جميعا علاقة صداقة وأخوة يمتد بعضها لسنوات، وعلاقتي بعبد العزيز العيد معدومة تماما، ولكن الحق أحق أن يتبع فهذا الزميل الذي لا أعرفه اتخذ موقفا مشرفا لصالح مهنتي التي أحبها ولا أجيد مهنة غيرها، بينما الزملاء الآخرون من أعضاء مجلس الإدارة (الذين أعتبر بعضهم أساتذة لي استقدت من خبرتهم والبعض الآخر إخوة وأصدقاء لا غنى لي عنهم) أضروا بمصالحتي كصحافي حين عطلوا واحدة من أهم مؤسسات المجتمع المدني وحولوها إلى كيان هامشي غير موجود على أرض الواقع، فهل أجامل أصدقائي الذين أحبهم وتربطني بهم علاقات أخوية تتجاوز مصالح المهنة، أم أقف مع الرجل الذي لا أعرفه ولكنني مقتنع تماما بأنه اتخذ الموقف الصحيح الذي يخدم مصالحتي كصحافي؟

قد يستغرب البعض من طرحي هذا السؤال الذي يتعلق بقرار شخصي بحت، ولكن هذا السؤال بالذات لم يعد أمرا شخصيا؛ لأن جميع الصحافيين السعوديين يطرحونه يوميا على أنفسهم - بما في ذلك أعضاء مجلس إدارة هيئة الصحفيين - فيختارون الإجابة الأسهل وهي مجاملة الأصدقاء على حساب الحقيقة، ولذلك سيبقى عبدالعزيز العيد وحيدا لأن جميع الصحافيين سوف يواصلون لعبة المجاملة على حساب حقوقهم، ومن يجامل على حساب حقوقه فإنه بالتأكيد سوف يجامل على حساب حقوق الوطن والناس!

يوم الجمعة الماضي شاهدت الحوار الذي أجراه الزميل الدكتور سليمان الهتلان مع الزميل عبدالعزيز العيد على قناة الحرة وأكد أجزم أن جميع الصحافيين السعوديين الذين شاهدوا هذا الحوار الصريح يتفقون مع أغلب ما ذكره العيد بخصوص هيئة الصحفيين، ولكنهم يعانون مثلي من عقدة المجاملة، فهم لا يعرفون عبدالعزيز العيد ويتمتعون بعلاقة طيبة مع بقية أعضاء مجلس الإدارة لذلك يكتفون بالقول: (والله مع حق) دون أن يفكروا بمساندته أو حتى بالتصويت له حين يحل موعد الانتخابات القادمة، فالقناعات شيء أقل قيمة من الروابط الشخصية في أعرافنا الاجتماعية، والصحافيون جزء لا يتجزأ من هذه الأعراف العامة، فهم أبناء هذا المجتمع ولم يهبطوا عليه من سطح القمر.. لذلك سوف يبقى عبدالعزيز العيد وحيدا ولن يتحدث عنه أحد!

طالب عبدالعزيز العيد في ذلك الحوار بأن يلتزم أعضاء مجلس إدارة هيئة الصحفيين باللائحة التي وضعوها بأنفسهم، وبأن يكون كتاب الرأي أعضاء في الهيئة باعتبارهم أكثر تأثيرا وأكثر استقلالية من بقية زملائهم العاملين في الصحف، وبأن يكون الصحافيون المتعاونون أعضاء في الهيئة باعتبارهم يشكلون أغلبية الجسم الصحافي، وبأن يتم استيعاب الصحافيين السعوديين الذين يعملون في المحطات التلفزيونية والإذاعية والصحف الإلكترونية باعتبار أن الصحافة في عصرنا هذا لم تعد ورقية فقط، وما هو أهم من ذلك كله أن العيد طالب بأن تتصدى الهيئة لمهمتها الأساسية، وهي حماية الصحفيين والدفاع عن الحريات الصحفية وأن تكون كيانا مؤثرا داخل المشروع الإصلاحية الكبير الذي يقوده خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مثلها مثل جمعية حقوق الإنسان التي تقوم بواجبها بحدود قدرتها، و تساءل عن الأسباب التي تمنع الهيئة من الالتزام بأبسط مهماتها مثل الاجتماع حسب المواعيد المقررة في اللائحة أو حتى تصميم موقع إلكتروني يمثلها.. ولكن رغم كل هذه المطالبات الوجيهة فإن عبدالعزيز العيد سوف يبقى وحيدا.. لأننا جميعا نفضل مجاملة الزملاء الأعضاء مجلس الإدارة على حساب كلمة الحق!

يا عبدالعزيز العيد ... يوما ما سوف تدرك أن المشكلة ليست في الهيئة بل في الصحفيين!

خصوصيتنا غير

المصدر: جريدة عكاظ الاثنيين ٧-١٩-٢٠١٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٧١٩/Con٢٠١٠٠٧١٩٣٦٢٣٩٨.htm>

ياسر العمرو

في الأيام الماضية، استنكرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان على لسان المتحدث الرسمي باسمها، فرض السفارات الغربية شروطا مجحفة بحق السعوديين الراغبين في الحصول على تأشيرة سفر لتلك البلدان، واعتبرت أن شرط إحضار كشف الحساب البنكي لأخر ستة شهور، يعد خرقا وانتهاكا لخصوصية المعلومات الشخصية المحمية بالأنظمة المحلية والدولية، ولأجل وقع «المجاملة» أقول: هذا تحرك جيد وإيجابي وتسجيل حضور لجهة تبحث في الشأن الحقوقي العام والخاص، وأؤمن — كغيري — برسالتها السامية والتوعوية؛ معتقدا أن كثيرين طالهم أذى الاشتراطات التعجيزية للحصول على تأشيرة سفر لدخول أمريكا أو أوروبا، التي تدفعنا إلى أن نلهج بالدعاء لجميع «المعقبين» في وكالات السفر بأن لا ينقطع ذكرهم والتواء طرقهم وحجوزاتهم الوهمية من أجل تزويدك بالـ «الشنجن».

ويعيدا عن المجاملة، اكتشفت أن الجمعية المعنية بنشر الوعي الحقوقي طالها ما طال المجتمع في إنهاك أكثر المصطلحات المهترئة تحت اسم «الخصوصية»، إذ تميزنا بقدرتنا الفائقة على اختراق الخصوصية باسم الخصوصية، ولم لا.. أليس نشيدنا المفضل «نحن مجتمع له خصوصيته»؟!، ولذلك منحنا المصطلح تقسيمات متعددة لا توحى إلا بمساحة التناقض الكبير في تعاملنا معه، ففي الوقت الذي نعتبر فيه شرطا واضحا المعالم اتخذته دول ذات سيادة بمثابة الانتهاك والخرق للخصوصية، نغض الطرف المليح عن التلصص والتجسس والتعدي على الممتلكات والمطاردة بحجة الشك أو الظن، رغم تعارضها مع الأنظمة واللوائح، ولا نعتبرها خرقا وانتهاكا لخصوصية البشر، وهنا يبدو حجم الفارق لتحويلنا الاجتماعي لمفهوم الخصوصية، الذي جعلناه شعاراتنا بدلا من كونه قانونيا.

المسألة التي انزعجت منها جمعية حقوق الإنسان، تعد اقتحاما خياريا يعود إلى قناعة واحتياج المتقدم بالطلب، إن رغب فليقدم وإن شعر بأن المسألة فيها انتهاك لخصوصيته فليتوقف، لكن مشكلتنا مع الاقتحام القسري القائم على مبدأ «عجبك ما عجبك مو على كيفك» فلا يوجد لديك إلا خيار الترحيب وكأنك حرز مشاع وجدار قصير ينظر العابرون إلى ما خلفه، فحينما يتم اعتراضك في مكان عام بحجة ظنية لا قطعية ويصادر هاتفك الشخصي لسبر أغواره ودهاليزه، أو تنهال عليك الأسئلة الخاصة تحت ذريعة التثبت بمن معك، أو تهطل عليك الرسائل الدعائية والترويجية على هاتفك دون إذن منك... فهذا أمر اعتيادي لا علاقة له بالخصوصية التي نتحدث عنها.

المشكلة ليست في تعاملنا الانتقائي مع الخصوصية، وإنما في روح القانون الذي بانتعاشه يتطور الوعي الاجتماعي، وفي غيابه تصبح الأنظمة نصوصا مجردة عن الحياة العامة.

لي رأي مختلف!

المصدر: جريدة عكاظ الاثنيين ٧-١٩-٢٠١٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100719/Con20100719362391.htm>

عزيزة المانع

أدري أنه قد يكون في ما أقوله ما يغضب البعض مني، خاصة أولئك الذين لا يقبلون الاستماع إلى وجهة نظر تختلف عما يؤمنون به، لكنني أؤكل أمري إلى الله هو حسبي ونعم الوكيل.

والرأي الذي أتوقع أن يثير البعض ضدي، يتعلق بقضية حظر ارتداء النقاب على النساء في الأماكن العامة في فرنسا وغيرها من دول العالم، فعلى إثر إعلان فرنسا ذلك الحظر، ارتفعت أصوات كثيرة تخطئ فرنسا على قرارها ذلك بما فيها جمعية حقوق الإنسان بحجة أن الأمر يتعلق بحرية ممارسة الشعائر الدينية التي تعد جزءاً من الحرية الشخصية، وأن منع ارتداء النقاب هو تدخل في حرية اختيار الإنسان لما يعتنقه من القيم.

لكنني لست مع أولئك الذين يخطئون الدولة التي تعمد إلى حظر ارتداء النقاب على النساء. فأنا على الرغم من كوني والله الحمد مسلمة وأؤمن بوجود ستر النساء لجمالهن وعدم إبداء زينتهن، إلا أنني أتوقف عند مسألة النقاب المراد به تغطية الوجه، فالوجه هو عنوان هوية الإنسان وبه يكون لتعرف عليه، وحين تنتقب المرأة تغطي وجهها فتخفي أهم المعالم التي تدل على هويتها ومن ثم يتعذر معرفة من تكون ويصعب الاستدلال عليها فيما لو بدر منها ما يخالف الأنظمة في البلد أو تعرضت بأذى لأحد، لذلك فإن ارتداء النساء للنقاب قد يكون فيه تشويش على الأمن وإعاقة للقبض على المجرمات منهن. وهذا ما يجعلني أحترم قرار الدولة التي تحظر ارتداء النقاب ولا أرى في فعلها ذلك تعدياً على الحرية الشخصية على الإطلاق، طالما أنها تفعله من أجل حماية أمن الدولة والناس جميعاً من تخفي الخطر وراء النقاب. منع النقاب ليس كمنع غطاء الشعر، فالدولة التي تمنع غطاء الشعر هي متعدية بالفعل على الحرية الشخصية لأن ارتداء غطاء الشعر لا يمس أحداً ولا يؤثر على سلامة أحد، أما النقاب فإن أمره يختلف تماماً.

وإذا كنا نحن هنا، نعاني من مشكلة تغطية وجه المرأة، ونشكو من أنه سهل على المجرمين بكافة أشكالهم، سواء كانوا متسللين أو مهربيين أو إرهابيين أو غير ذلك، سهل عليهم التخفي في زي نساء منتقبات والمضي في ارتكاب ما يشاؤون من الجرائم، فكيف لنا أن نطالب بلادا غير مسلمة ولا تدين بتغطية المرأة لوجهها، كيف لنا أن نطالبها بقبول ذلك وتعريض أمنها لمثل تلك المشكلات! إنه ليس دفاعاً عن فرنسا ولا عن غيرها من البلاد المناهضة للنقاب، كما أنه ليس دفاعاً عن سفور وجه المرأة، وإنما هو الحقيقة كما أراها، وكلمة عدل لا بد من رفعها لإنصاف أولئك الذين يرفضون السماح للنساء بتغطية وجوههن.

أوقفوا عبث العضل..!

المصدر: جريدة شمس الاثنين العدد ١٦٥٠ / ٢٠١٠-١٩٠٧

<http://shms.pressera.com/html/story.php?id=103664>

سكينة المشيخ

لا يستقيم منهج العضل في العقلية الاجتماعية مع الضرورات الشرعية التي تمنح المرأة حقها في القبول والاختيار، وهو مصطلح يتناقض إلى حد كبير مع الحقوق الأساسية للإنسان، واستمرار تطبيقه في كثير من الحالات يكشف عن انتهاك لحقوق المعضولات، في وقت لا تبدل الجهات العدلية والحقوقية مجهودا كافيا لمعالجة التدايعات السلبية للعضل والقضاء عليه، ففي الوقت الذي نرى فيه حملات اجتماعية سطحية كثيرة تهدر طاقة منظميها في قضايا عبثية، لا نرى مثلها في مكافحة العضل واستئصاله من العقل الاجتماعي.

هيئة أو جمعية حقوق الإنسان ليس لها دور محوري في هذه القضية، وتبدو ان كمن يدفن رأسه في رمال العجز، وهما المعنيتان باتخاذ تدابير توعوية تقضي على العضل كأحد أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان في مجتمعنا، والسؤال إذا لم يكن للهيئة أو الجمعية دور في التعاطي مع هذه القضية فما الذي يمكن أن تقوموا به لأجل الضحايا؟ متابعة قضايا العضل بعد انتحار الضحايا أو لجوئهم إلى دور الحماية الاجتماعية أو في المحاكم ليس دورا مشرفا للهيئة أو الجمعية، بذلك يصبحان عالة على منظمات المجتمع المدني لدينا.

أغلب أولئك الأباء أو الإخوان الذين ينتهكون حقوق بناتهم أو أخواتهم، إنما يفكرون بمنظور ضيق ينتهي بتحقيق مصلحة ذاتية مترتبة على إجبار الضحايا بعدم الزواج، وليست هناك مبررات شرعية صريحة تمنعهم من تزويجهم، وتلك مخالفة شرعية تبطل حقا وتزهقه، فكأنما مبررات العضل ما هي إلا كلمات حق يراد بها باطل هو المنفعة الذاتية التي يحصل عليها العاضلون على حساب حياة وسعادة وحقوق الضحايا. عبث العضل والفوضى الاجتماعية التي يتسبب فيها ينبغي أن تدفعنا لبذل مجهود اجتماعي مدروس لكافة الجهات الاجتماعية ذات الصلة للقضاء عليه، فهو لا يحقق مكاسب للنظام الاجتماعي وإنما يفتح علينا أبواب انتقاد ما كان أن تكون لو أننا سيطرنا على جشع أولياء الأمور ونظرتهم الضيقة لبناتهم وأخواتهم كسلع أو قطع أثاث يسيطرون عليها، ذلك وضع خاطئ يجب أن نعالجه رحمة بالمعذبات وتطهيرا لمجتمعنا من باطل الجشع الإنساني.

وقفات مع أحكام الهيئات الشرعية الصحية في الأخطاء الطبية

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء ٢٠-٧-٢٠١٠

<http://www.al-madina.com/node/٢٥٧١٧٩>

د. سهيلة زين العابدين حماد

تعجبتُ من الحكم الذي أصدرته الهيئة الشرعية الصحية بجدة ضد المستوصف الأهلي الذي تسبب في إصابة الطفلة «مها» ذات الست سنوات بمرض السكري نتيجة خطأ طبي بدفع مبلغ وقدره خمسة آلاف ريال، وعلى كل طبيب من الأطباء الثلاثة ألفي ريالاً، وتعجبتُ أكثر من قرار الهيئة الشرعية الصحية بمكة التي صرفت النظر عن الدعوى التي رفعها زوج المريضة «عبير» التي دخلت إحدى المستشفيات الخاصة، وهي حامل في شهرها السادس لإجراء لها عملية جراحية لإزالة ورم «حميد» بالغدة النخامية كان له التأثير السلبي على عصب العين، تستغرق الساعتين طبقاً لتقدير الطبيب الذي سيجري العملية، فدخلت في غيبوبة مضى عليها الآن ثلاث سنوات، نتيجة خطأ طبي، ووضعت مولودتها، وهي في غيبوبتها وعندما صدر قرار الهيئة الشرعية الصحية بصرف النظر عن الدعوى؛ إذ أغفلت الهيئة الطبية نتائج تقرير اللجنة المحققة والتي أكدت حدوث قصور وعدم بذل العناية اللازمة من الطبيب للحالة، تخلت المستشفى عن رعاية المريضة، وطلبت من الزوج إخراجها من المستشفى لعدم تكلفتها بمعالجتها! والهيئة الشرعية الصحية بالرياض التي لم تبت بعد في قضية الخطأ الطبي الذي تسبب بإصابة أحد ساقى المخترع السعودي مهند جبريل أبو دبة بغرغرينة أدت إلى بتر ساقه! هذه الأحكام المتساهلة وضالّة تعويضاتها والتباطؤ في إصدارها سيضاعف من الأخطاء الطبية الأخذة في الزيادة، فقد كشفت تحقيقات وزارة الصحة عن وفاة ١٢٩ شخصاً نتيجة الأخطاء الطبية خلال عام واحد، كما بلغ عدد القضايا المعروضة على الهيئات الطبية في المملكة ١٣٥٦ قضية، وكشفت الإحصائية عن تنامي أزمة الشهادات الطبية المزورة لعاملين في المجال الطبي، ووفقاً لآخر إحصائية فإن حالات التزوير بلغت ٩٣٠ حالة. ولا تستثنى الأخطاء الطبية منطقة دون مناطق المملكة، منها وفاة مدير عيادات الأسنان في مستشفى الملك فيصل التخصصي الدكتور طارق الجهني جراء خطأ طبي تعرض له أثناء تخديره لإجراء عملية جراحية في مستشفى خاص في جدة، وكان حكم الهيئة الشرعية الصحية بجدة دفع دية قيمتها مائة ألف ريال، وغرامات مالية على المستشفى الخاص، وعلى الأطباء المخالفين، ليست من نصيب ورثة المتوفى، وفي إحدى مستشفيات المدينة المنورة توفيت زوجة مقيم في مستشفى خاص أثناء وضع مولودها الذي رأى النور في اللحظة التي ودعت فيها والدته الحياة بفعل الخطأ الطبي، وبعدها تقدم الزوج بشكوى انتهت بصدور حكم الهيئة الطبية الشرعية في صحة المدينة تضمن تحميل الطبيب نصف دية المتوفية» أي ٢٥ ألف ريال فقط؟ هذه أحكام لا يقرأها أي قانون إنساني، فما بالكم بشرع الله العادل؟ فهذه الهيئات يجب حذف كلمة «شرعية» من مسماها، لإساءتها للشريعة الإسلامية بالأحكام التي تصدرها. فمن أبعد الأحكام عن قواعد الشريعة ومقاصدها العامة، حكم الهيئة الشرعية الصحية بمكة المكرمة برد دعوى التعويض بعد تحققه من وقوع الضرر، بدخول «المريضة عبير» في غيبوبة على مدى ثلاث سنوات ولا تزال، نتيجة خطأ طبي في إجراء عملية جراحية في إحدى عينيها. كما لا يجوز أن يحكم في خطأ طبي نتج عنه عدة إعاقات لمريض وإتلاف بعض منافع جسده، أو إصابة طفلة صغيرة بمرض خطير مزمن، كمرض السكري بمبلغ مالي لا يتجاوز أحد عشر ألف ريال كالذي حكم للطفلة التي أصيبت بمرض السكري جراء خطأ طبي، أو ما يعادل دية أو جزءاً من دية، في حين لا يلتفت إلى ما ترتب على هذا الخطأ الطبي من اضطراب المريض أو ذويه إلى صرف مبالغ طائلة لتأهيله مع إعاقته وما فات عليه من منافع جوارحه وأعضائه التي أصابها التلف، ومع ذلك نقول إن هذا هو حكم الشريعة!! كما نجد ديوان المظالم رفض مطالب التعويض في تبديل «طفلي نجران»، فلم يقدر ديوان المظالم الأضرار المعنوية على الطفلين وأسرتيهما التي تعرضتا لها من جراء هذا الخطأ الفادح الذي لو لم يتم اكتشافه لاستمر نسب الطفلين لغير أبويهما. فمن قال إن التعويض عن الأضرار المعنوية لا أصل له في الشريعة الإسلامية؟ فالثابت من نصوص الشريعة أنّ الحقوق المعنوية محل عناية الشريعة واعتبارها، وأنه يمكن التعويض عنها بمال، ومن ذلك حديث زيد بن سعدة حين جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم- وقال له: يا محمد ألا تقضيني حقي؟ فوالله ما علمت بني عبد المطلب- إلا مطلاً، ولقد كان لي بمخالطكم علم، فقال عمر رضي الله عنه: يا عدو الله أتقول

لرسول الله صلى الله عليه وسلم- ما أسمع؟ وتصنع به ما أرى؟ فالذي نفسي بيده لولا ما أحاذر فوته لضربت بسيفي رأسك. فقال صلى الله عليه وسلم:- <<يا عمر أنا وهو كنا أحوج إلى غير هذا؛ أن تأمرني بحسن الأداء، وتأمره بحسن التباعة، اذهب به يا عمر فأعطه حقه، وزده ٢٠ صاعاً من تمر مكان ما روعته>> أخرجه الطبراني وابن حبان والحاكم. فهنا أمر الرسول صلى الله عليه وسلم سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن يعوّض الرجل ٢٠ صاعاً من تمر مقابل ترويعه، فما بالك إن تسبب في تيتيم أطفال وحرمانهم من حنان ورعاية أحد والديهم، أو فقدان أحد الحواس؟ يعد هذا الحديث أصل في التعويض عن الضرر المعنوي، وأصل في أنّ تقدير التعويض في هذه الحال يكون جزافياً حسب اجتهاد القاضي، وما يراه محققاً للمصلحة، وجابراً للضرر. وكذا الحال بالنسبة للأضرار المادية؛ إذ ينبغي عدم الاكتفاء بالدية التي ينبغي إعادة النظر في تقدير قيمتها، فإذا لم يستطع المتضرر إثباته بشكل قطعي، فعلى القاضي الأخذ في إثبات هذا الضرر بالقرائن وشواهد الحال، وما يجري عليه العرف في مثل هذه الأحوال وما يقتضيه الحس والواقع، ثم يقضي في ذلك بما يصل إليه من غلبة ظن، وهي معتبرة في الشريعة، إذ ليست كل الأحكام تبنى على القطع واليقين، وإلا لما جاز الحكم بناء على شهادة شاهدي عدل، لاحتمال خطئهما أو حتى كذبهما، والملاحظ على أحكام الهيئات الشرعية الصحية رغم ثبوت الأضرار المادية المترتبة على الأخطاء الطبية إلا أنّها تقصر التعويضات المالية على الدية، إلى جانب تجاهلها، بل ورفضها للتعويضات المعنوية. وتقدير دية الرجل مائة ألف ريال، والمرأة خمسون ألف ريال، ونسبة ذلك للشريعة الإسلامية، فيه تجن على شريعتنا العادلة، فأية الدية لم تنص على أنّ دية المرأة نصف دية الرجل، فالآية يوضحها قوله تعالى : (وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ) أي أنّ دية المرأة مثل دية الرجل، فالرجل يُقتل في المرأة، كما يُقتل المرأة في الرجل، فدمهما سواء باتفاق، فما الذي يجعل دية المرأة دون دية الرجل؟ وأكد هذا قوله عليه الصلاة والسلام « في النفس مائة من الإبل»، فهنا لم يُفرّق بين رجل وامرأة. هذا وإن كان تعويض الناقصة الناقصة قدر بمليون ريال في إحدى محاكمنا فكيف تقدر دية الإنسان «الرجل» مائة ألف ريال، و«المرأة» ٥٠ ألف ريال، وننسب ذلك إلى الشريعة الإسلامية التي جعلت حرمة المسلم عند الله أعظم من حرمة الكعبة؟ وبعد فلا بد من بحث هذه المسألة، وقد وعد معالي وزير العدل بإعادة دراسة تقدير قيمة الدية، واعتبار التعويضات عن الأضرار النفسية والمعنوية، ونأمل الوصول إلى ما يحقق حفظ الحقوق وجبر الأضرار مع اتفاقها وأحوال عصرنا الذي نعيشه دونما تعصب لأقوال واجتهادات فقهية قديمة لم تعد صالحة لتطبيقها في عصرنا الحاضر، فمن المتفق عليه اختلاف الفتوى والاجتهاد باختلاف الأزمنة والأماكن، كما نأمل تأهيل القضاة في الهيئات الشرعية الصحية على تقدير التعويضات المالية والنفسية والمعنوية المترتبة على الأخطاء الطبية، واقتراح أن يكون من أعضاء هذه الهيئات أعضاء من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.

هيئة حقوق الإنسان

تفاعلاً مع ما نشرته عكاظ أمس الأول:

الإفراج عن أضخم شاب في سجن الحقوق المدنية

المصدر: جريدة عكاظ الخميس ١٥-٧-٢٠١٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٧١٥/Con٢٠١٠٠٧١٥٣٦١٥٩٥.htm>

قايد آل جعرة - نجران

تفاعل رئيس هيئة التحقيق والإدعاء العام في منطقة نجران سعد بن عايض الشهراني مع قضية المواطن نادر آل ذبيبه، الموقوف في سجن إدارة الحقوق المدنية في شرطة المنطقة والتي نشرت «عكاظ» تفاصيل قصته أمس الأول تحت عنوان (زاد وزنه فدخل السجن)، ووجه بالإفراج عنه.

وجاء فرار الإفراج تقديراً للحالة الصحية التي يشكو منها آل ذبيبه والمتعلقة بزيادة وزنه لأكثر من ٣٥٠ كيلو جرام؛ ما تسبب بمضاعفات مرضية عدة على صحته خلال مكوثه في السجن على خلفية تراكم الديون المالية عليه.

وشددت هيئة التحقيق والإدعاء العام على الحقوق المدنية بقبول الكفالة وإطلاق سراحه، وفق الأنظمة التي لا تتعرض لأي مخالفات قانونية في الأحكام القضائية، وتلقت «عكاظ» اتصالاً هاتفياً من هيئة حقوق الإنسان في مكة المكرمة بعد اطلاعها قصة المواطن الموقوف، وطلبت مساعدتها في الوصول له؛ للاطمئنان على حالته الصحية، مثنياً في الوقت ذاته تجاوب رئيس هيئة التحقيق ومتابعتها لقضية أضخم شاب في المحافظة واتخاذها للقرار الذي وصفته بالصائب والإنساني.

العيان: مركز محمد بن نايف للمناصحة نال إعجاب الدول الشقيقة والصديقة

المصدر: جريدة المدينة السبت ١٧-٧-٢٠١٠

<http://www.al-madina.com/node/٢٥٦٨٦١>

واس- الرياض

ثمن رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيان الجهود التي يبذلها مركز محمد بن نايف للمناصحة والرعاية وما يوفره من مساندة للمستفيدين مثمنا فكرة إنشاء المركز، مشيدا بالبرامج التي تنفذ من خلاله، مؤكدا حرص القيادة والحكومة الرشيدة عليهم ، وتقديم كل ما من شأنه مساعدتهم والإسهام في تنويرهم وإزالة ما وقعوا فيه من شبهات وذلك من خلال المناقشات والحوارات البناءة. جاء ذلك خلال زيارة قام بها لمركز محمد بن نايف للمناصحة والرعاية يرافقه عدد من أعضاء مجلس الهيئة. وأكد العيان أن الإعجاب بما يحققه هذا المركز من نتائج ايجابية متميزة لم يقتصر على المستفيدين منه أو المطلعين عليه في الداخل فحسب بل نال استحسان واعجاب الكثير من الدول، وذلك لفكرته الإنسانية الرائدة التي أسهمت في إعادة تأهيل المستفيدين منه ، وتحقيق نتائج ايجابية في حماية الأمن الفكري للمجتمع السعودي وفق أسس علمية مدروسة بالتعاون مع عدد من المؤسسات الحكومية والأهلية التعليمية والثقافية والاجتماعية وغيرها مما اسهم في جهود الوقاية من الأفكار المنحرفة ومساعدة الفئات التي وقعت في براثنها للتخلص من آثارها الخطيرة من خلال برامج وقائية وإصلاحية تركز على تعاليم الشريعة الإسلامية السمحة والمبادئ والقيم السامية وروح الانتماء الوطني. مضيفا كما يدل على ما اكتسبه المركز من شهرة عالمية ما أوصى الكثير من زواره من المسؤولين والمختصين.

العيان مخاطبا مدير السجون : نريد إصلاحات للتأهيل قبل قضاء العقوبة

المصدر: جريدة المدينة لأحد ١٤٣١/٠٨/٠٦ هـ ٢٠١٠/٠٧/١٨ م عدد: ١٧٢٥٢
<http://www.al-madina.com/node/256932>

ماجد عسيري - الدمام

دعا د. بندر العيان رئيس مجلس هيئة حقوق الانسان لتوفير البيئة الملائمة للنزيل خاصة مايتعلق بعدم تجاوز الطاقة الاستيعابية في العنابر وتوفير الرعاية الصحية والمعيشية والتأهيلية مؤكدا ان السجن يعد مؤسسة إصلاحية ليس فقط لقضاء العقوبة بل مكانا للتأهيل والتثقيب والإصلاح. جاء ذلك خلال استضافة المجلس امس في جلسته العادية العاشرة اللواء الدكتور علي بن حسين الحارثي مدير عام السجون بالمملكة يرافقه اللواء علي حسن القحطاني مساعد مدير عام السجون للتطوير الإداري والعميد د حيدر الحيدر مساعد مدير عام السجون للإصلاح والتأهيل والعقيد علي محمد القحطاني مدير شؤون السجناء . وأكد العيان على أهمية الدور الإصلاحي الذي تقوم به الإدارة العامة للسجون . وقال إن مجلس الهيئة يتابع باهتمام بالغ قضايا السجناء وأوضاع السجون ويقدر تجاوب الإدارة العامة للسجون مع ماتبديه الهيئة خلال زيارتها المتعددة للسجون من ملاحظات واقتراحات تتعلق بقضايا الموقوفين والسجناء من حيث سرعة إنجازها لدى الجهات القضائية والحقوقية وغيرها من جانبه شكر اللواء الحارثي رئيس الهيئة وأعضاء مجلسها على هذا اللقاء لتبادل وجهات النظر فيما يخص عمل إدارة السجون واستمر اللقاء أكثر من أربع ساعات اتسم فيها الطرح والنقاش بالوضوح والشفافية.

العيان: نثمن تجاوب إدارة السجون مع ما تبديه الهيئة من ملاحظات واقتراحات خلال زيارتها

المصدر: جريدة المدينة لأحد ١٤٣١/٠٨/٠٦ هـ ٢٠١٠/٠٧/١٨ م عدد: ١٧٢٥٢
<http://www.al-madina.com/node/256966>

ماجد عسيري - واس - الدمام الرياض

ثمن رئيس مجلس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيان تجاوب الإدارة العامة للسجون مع ما تبديه الهيئة من ملاحظات واقتراحات خلال زيارات الهيئة المتعددة للسجون في مناطق المملكة.. مؤكدا أهمية الدور الإصلاحي الذي تقوم به الإدارة العامة للسجون، وحرص الهيئة على التواصل الدائم بها، مبرزاً الدور المناط بالهيئة في تفقد أحوال النزلاء ودراسة أوضاعهم ومدى تمتعهم بجميع حقوقهم التي كفلتها الأنظمة وأوضحته لائحة السجناء وعلى رأسها الحقوق النظامية والصحية والمعيشية وغيرها، مثنيا على الجهود التي تبذلها إدارة السجون من أجل تطوير السجون الحالية وإيجاد إصلاحات حديثة. جاء ذلك خلال اجتماع مجلس الهيئة في جلسته العادية العاشرة بمقر الهيئة أمس مع مدير عام السجون اللواء الدكتور علي بن حسين الحارثي يرافقه مساعد مدير عام السجون للتطوير الإداري اللواء علي حسن القحطاني ومساعد مدير عام السجون للإصلاح والتأهيل العميد الدكتور حيدر الحيدر، ومدير شؤون السجناء العقيد علي محمد القحطاني. وقال العيان: إن مجلس الهيئة يتابع باهتمام بالغ قضايا السجناء وأوضاع السجون، ويقدر تجاوب الإدارة العامة للسجون مع ما تبديه الهيئة خلال زيارتها المتعددة للسجون من ملاحظات واقتراحات تتعلق بقضايا الموقوفين والسجناء. ورحب مدير عام السجون بما تم طرحه في الجلسة مثنياً في هذا الصدد بدور مجلس هيئة حقوق الإنسان التي غطت زيارتها التفقدية أغلب سجون المملكة ولا زالت هذه الزيارات متواصلة. وأبرز اللواء الحارثي الجهود التي تقوم بها إدارة السجون وبذلها ما في وسعها لحصول السجناء والموقوفين على كامل حقوقهم النظامية والقانونية التي كفلتها لهم الأنظمة، التي تجعل من السجن مكاناً للتأهيل والإصلاح. وتم خلال الجلسة استعراض نتائج زيارات أعضاء المجلس للسجون، وجهود وزارة الداخلية لبناء إصلاحات حديثة في مناطق المملكة المختلفة ومحافظاتها تتوفر فيها البيئات الصحية المناسبة وكل ما تحتاجه كمؤسسات إصلاحية حضارية. وناقش المجلس تجربة تطبيق العقوبات البديلة والاستمرار في دراسة هذه التجربة الإنسانية والعمل على تشجيع تطبيقها كلما كان ذلك ممكناً لتحقيق الهدف من العقوبة وهو الإصلاح والتقويم.

حقوق الإنسان وجامعة الملك سعود توقعان اتفاق شراكة

المصدر: جريدة الحياة الاثين ٧-١٩-٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/164350>

الرياض - «الحياة»

وقعت جامعة الملك سعود ممثلة في معهد الملك عبدالله للدراسات الاستشارية وهيئة حقوق الإنسان أمس عقداً لإعداد خطة استراتيجية بعيدة المدى للهيئة يمثل مبادرة شراكة اهتمام ومعرفة بين القطاعين.

وقع الاتفاق مدير جامعة الملك سعود الدكتور عبدالله بن عبدالرحمن العثمان ورئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان، في حضور نائب رئيس الهيئة الدكتور زايد الحسن وعدد من أعضاء مجلس الهيئة ومنسوبيها ووكيل معهد الملك عبدالله للدراسات الاستشارية للتنفيذ والمتابعة الدكتور عبدالرحمن بن عمر البراك.

ورحب العثمان بالتعاون مع هيئة حقوق الإنسان، مثنياً دور الهيئة في خدمة الوطن، لافتاً إلى أن العقد يأتي في إطار تحقيق رؤية الجامعة التي تعتمد على الشراكة المجتمعية في تحقيق أهدافها السامية. وأكد رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان أن توقيع العقد يعتبر أول اتفاق تبرمه هيئة حقوق الإنسان يختص بتطوير الخطة الاستراتيجية بعيدة المدى للهيئة لتحديد توجهاتها وأولوياتها ورؤيتها ورسالتها وتستجيب لحاجاتها، متضمنة الغايات والأهداف والاستراتيجيات المطلوبة للتطوير، والخطط التنفيذية، مؤملاً لفريق العمل التوفيق في الجهود التي ستبذل في إعداد هذه الخطة الطموحة التي ستسهم في الارتقاء بجودة العمل.

دعت الآباء بتجنب "الممارسة" أمام الأطفال باحثة بـ حقوق الإنسان تعترف بحالات تحرش بين المحارم

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء ٢١-٧-٢٠١٠

<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٥٥٠&I=٧٧٥٠٨٩&G=١>

جعفر الصفار - القطيف

كشفت الباحثة بالهيئة الوطنية لحقوق الإنسان الاختصاصية أمل الدار: إن الهيئة استقبلت حالات لفتيات تعرضن لتحرش دون أن يلحظ الأهل ذلك، وتنتج عنها ردود أفعال، مثال ذلك حالة لفتاة كانت ترفض الذهاب لبيت عمها بسبب تحرش العم بها، وكانت تخشى من عدم تصديق والديها لها، وحالة أخرى لفتاة تركت دراستها الجامعية بسبب تعرضها للتحرش من قبل خالها الذي كان يوصلها إلى الجامعة يومياً، وحالة لفتاة تبلغ ١٧ سنة كانت ترفض الذهاب لمنزل خالها، لأن ابنه كان يضمها عند السلام عليها أمام مرأى الجميع، وحالة لطفل ذي ٨ سنوات تعرض لتحرش من إخوته المراهقين أثناء غفوة الوالدين. وشرحت الدار خلال ورشة عمل نظمتها اللجنة النسائية في جمعية العوامية بمحافظة القطيف بعنوان "حمائتي حقي" حضرتها نحو ٣٠ امرأة أسباب التحرش وأساليبه وكيفية حماية النفس والجسد والوقاية منه، وتحدثت كذلك عن العلاج الأمثل. مركزة على أهمية توعية الأبناء منذ الصغر حول مفهوم التحرش الذي قد لا يتجاوز النظر، حيث تؤكد أن هناك نظرات تندرج تحت مفهوم التحرش، ولذلك قد يخاف الطفل من أشخاص معينين لأنه شعر بخطورة نظراتهم له، أو حتى اللمسات الغريبة، وتشير إلى ضرورة أن يتنبه الأهل إلى تصرفات الطفل وأبنائهم الصغار والبالغين. وقامت الاختصاصية بالتعريف بمفهوم التحرش وأنواعه، ثم أوضحت الفرق بين تحرش الأقارب والغرباء، وتخللت المحاضرة دراسة تضمنت إحصائية لعينة من المجتمع إضافة إلى نماذج من قصص واقعية وفلم عن التحرش. وتحدثت الدار عن التدابير والإجراءات المتخذة لحماية الأطفال وكيف يمكن للأهل حماية طفلها إذا ما تعرض لمثل هذا الاعتداء وبالخصوص من الأقارب مؤكدة أن أغلب الأشخاص المعتدين تعرضوا للتحرش وهم صغار إلا أنه توجد كثير من الأسباب لانتشار هذه الظاهرة كأخطاء الوالدين والاعتماد على الخدم والسائقين. وبينت كيف يمكن للأهل التعرف على بعض علامات هذا الاعتداء مؤكدة على أهمية تدريب الأطفال وتوعيتهم لمواجهة هذا الأمر في حال تعرضهم له. وأشارت إلى ضرورة تعليم الطفل وسائل الدفاع عن النفس في حال تعرضه للتحرش بعد توعيته بماهية التحرش، وضرورة عدم ممارسة الوالدين للعلاقة الحميمة في وجود الأطفال الصغار، حتى لو كانوا في عمر ٣ سنوات أو أقل، حيث إن الطفل سيطبق الفعل أمام الآخرين لاحقاً. وذكرت الدار أنه يمكن علاج ضحايا التحرش نفسياً في مراكز الرعاية الأولية المتناثرة في الأحياء حيث توجد برامج الرعاية النفسية الأولية ويمكن عرض الطفل على الأخصائيين النفسيين هناك بكل سرية

العدالة لطفلاتنا الآن

المصدر: جريدة عكاظ الاثنيين ٧-١٩-٢٠١٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100719/Con2010071932386.htm>

ابتهاال مبارك

نقلت لنا العربية نت قبل يومين خبر توجه وزارة العدل السعودية، إلى إصدار قانون في القريب العاجل لتحديد عمر تزويج الفتيات بـ ١٧ عاما فما فوق، وتعميم القانون على جميع المأذونين عاقدى الأنكحة ومسائلة المخالفين منهم. الخبر الذي استند إلى مصادر لم يصرح بها الخبر، أكد أن توجه الوزارة بهذا الخصوص هو توجه جاد «متوقعين أن لا يتأخر صدور التشريع الجديد عن نهاية هذا العام لتواكب السعودية بقية الدول العربية التي انتهجت ذات التشريع». فحوى الخبر الذي استند برمته إلى مصادر مجهولة وخلا من تصريح رسمي صريح لسبب غير واضح ليس جديداً في فحواه. فقد صرح وزير العدل الدكتور محمد العيسى أكثر من مرة للصحافة عزم الوزارة وعملها الحثيث للإصدار هذا القانون المهم منذ إثارة الصحافة قضية زواج القاصرات ومتابعتها لقضايا مؤلمة لطفلات بعن بأخس الأثمان لرجال في أرذل العمر. في تصريح لجريدة الوطن أبريل العام الماضي، أي منذ قرابة السنة وشهرين، أكد وزير العدل إلى شروع الوزارة في إعداد تنظيم جديد يقطن زواج القاصرات في المملكة واعداد المواطنين والمواطنات بالتوصل إلى «آلية واضحة لتزويج القاصرات وما يتعلق بهذا الموضوع كاملاً»، معلناً «إلى قرب موعد الإعلان عن ضوابط الدراسة اللائحية». إصدار قوانين جديدة من الطبيعي أن يتطلب دراسة وافية وشاملة هذا أمر مسلم به. لكن الذي يحيرني هنا أنه في خضم ظهور قصص مريعة لطفلات زوجن غصباً لا لفتية مقاربين لهن في العمر بل لكهول ورجال في منتصف العمر لا زلنا نسمع نفس التصريحات تارة متهورة باسم مسؤول ومرات أخرى منسوبة لمصادر مجهولة تصرح وتعتقد وتتوه وتحذر من غير أن تفصح عن هويتها، ألا توجد وسيلة عملية وسريعة للتعامل مع القضايا الحالية؟ إلى أن يصدر هذا القانون الشامل الذي وعدنا به، والذي أعتقد أنه متضمن في المدونة العائلية القادمة، ألا يمكن إيجاد آلية قانونية ما كلجنة مختصة من الوزارة تقوم بتتبعه عاقدى الأنكحة والمحاكم الأقل في التواصل معها حال مثول زواج إحدى القاصرات أمامهم والأخذ برأي اللجنة والعمل بقرارها؟

إن كان زواج القاصرات فعلاً كما يدعي البعض لا يصل لحد الظاهرة ويشكل نسبة ضئيلة من الرواجات في المملكة فوجود هكذا لجنة في وزارة العدل أمر ممكن عملياً ولن يشكل عبئاً بل سيكون فرصة لمقاربة الدراسة التي تقوم بها الوزارة بالواقع لمعرفة الأسباب وطرق احتيال بعض الأهل والحالة النفسية للطفلات وخلفياتهن الاجتماعية، الأمر الذي سيساعد على دعم القانون القادم وبذلك لن يترك فرصة للأهل أو لعاقدي الأنكحة للتحايل على القضاء وربما تشديد الرقابة في بعض المناطق الذي يلاحظ ازدياد أعداد زواج الصغيرات بها. ولكن في حالة أن اكتشفنا أن زواج القاصرات فعلاً ظاهرة فعبء التصدي لها لا يقع فقط على وزارة العدل بل تتشارك فيه عدة جهات أبرزها برنامج الأمان الأسري في مستشفى الحرس الوطني، هيئة حقوق الإنسان ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف ووزارة الصحة، لصياغة استراتيجية محددة بخطة زمنية معلنه للعمل على توعية وتنقيب المجتمع بلا إنسانية زواج الطفلات وخطورته على صحتهن في حال أجبرن على ممارسة العلاقة الزوجية في سن مبكر أو حملهن. القانون القادم لن يحل المشكلة وحده فحتى بوجوده وفي ظل طبيعة المجتمع السعودي الراهنة التي يصعب فيها على النساء ما بالنا بالطفلات من معرفة ما يتوجب عمله عند إجبارهن على الزواج.

المملكة ليست الدولة العربية الوحيدة التي يوجد فيها زواج القاصرات، فاليمن لا زال يعاني منها ولا زال قانون تحديد سن أدنى للزواج يراوح مكانه في البرلمان اليمني رغم دعم الحكومة في ظل معارضة بعض الأحزاب وتهديد الشيخ عبدالمجيد الزندانى بتسيير مظاهرة مليونية في العاصمة صنعاء لمنع البرلمان من إجراء تعديل قانوني على سن زواج الفتيات بتحديدتها بـ ١٨ عاماً، رغم نقل الصحافة اليمنية لحالات وفاة طفلات يمنيات جراء نزييف حاد بسبب العنف

الجنسي وأخريات أثناء الولادة. في الأردن أيضاً يثير مشروع قانون الأحوال الشخصية القادم الذي ما زال قيد الدراسة الكثير من الجدل لأنه على الرغم من تحديده سن الزواج القانوني بـ ١٨ عاماً إلا أنه نص على استثناء يجيز زواج من أكملت ١٥ عاماً في حالات محدودة. أما في مصر التي أقرت قانون حد أدنى للزواج بـ ١٨ عاماً، فقد توحدت جهود الأزهر مع الحملة الشرسة التي شنتها النيابة العامة المصرية لملاحقة مخالفي القانون وسجن ليس فقط الزوج بل الأهل أيضاً. أعتقد أنه سيكون من الرائع فيما لو استفدنا من خبرات غيرنا في القضاء على زواج القاصرات وأخذ ما يلائمنا من تجربتهم. العدالة لطفلاتنا قادمة بلا ريب وإلى أن نتحقق هل يصح أن نشيح بأبصارنا عن القضايا الحالية. من يذكر منا طفلة القصيم التي اختفت تغطيتها الإخبارية عن صحفنا؟ العدالة لا تسقط بالتقادم ولا توضع في خانة الانتظار، نريدها الآن.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

٨٣٪ من المجتمع يهتمون المستشفيات والمستوصفات الخاصة بالسعي لتعظيم أرباحها على حساب المرضى

المصدر: جريدة المدينة الخميس ١٥-٧-٢٠١٠

<http://www.al-madina.com/node/٢٥٦٥٩٩>

مطر الزهراني - نجران

فريق الدراسة

الدكتور فهد السلطان نائب الأمين العام لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني
الدكتور محمد بن عبدالله الشويعر مدير عام إدارة الدراسات والبحوث والنشر
الدكتور علي بن محمد الجمعة "مستشار غير متفرغ"
خالد بن عبدالعزيز الشايح "باحث اقتصادي"

فيما اتفق ثلثا المجتمع (٦٦%) على صعوبة فرص العلاج في المستشفيات الحكومية، وأرجع ٨٣% من أفراد المجتمع السبب إلى الوساطة والمحسوبية، أظهرت نتائج التحليل الاستدلالي لبيانات قياس أداء المستشفيات والمراكز والعيادات الخاصة، أن ٦٦% من أفراد المجتمع يرى في انتشار العيادات والمراكز الخاصة سبباً في رقي مستوى الخدمات الصحية في المجتمع، في حين عارض هذا التوجه ١٦% فقط من المجتمع، وتلك قناعة متوسطة بدور القطاع الصحي الخاص في النهوض بمستوى الخدمات الصحية في المملكة.

وبالمقابل بيّنت الدراسة التي أجراها مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، أن ٧٠% من المجتمع على قناعة بأن تكاليف العلاج في القطاع الصحي الخاص غير مناسبة للمرضى والمحتاجين إلى العلاج، وذهب ٨٣% من أفراد المجتمع إلى أن المستشفيات والمستوصفات الخاصة تبالغ في تحميل المريض تكاليف مالية غير ضرورية بهدف تعظيم الربح المادي فقط، لذا يمكن القول إن عينة الدراسة لا تثق كثيراً بالقطاع الصحي الخاص ويقدرته على النهوض بالخدمات الطبية المقدمة للمجتمع.

وفي جانب خصائص القطاع الصحي الخاص من وجهة نظر عينة الدراسة، تبين أن أقل من نصف المجتمع على قناعة بأن الطاقم الطبي والإداري في القطاع الخاص يتسم بارتفاع مستوى المهنية وجودة الأداء، في حين يرى ٢٢% من أفراد المجتمع عكس ذلك. كذلك تبين أن قرابة نصف المجتمع يرى أن إدارات المستشفيات الخاصة تلتزم بالتعامل مع المرضى بأخلاقيات مهنة الطب وضوابطها، في حين أفاد ٤٠% من أفراد المجتمع عدم ثقته بجودة الخدمات الطبية في المستشفيات الخاصة، حيث يضطرون إلى العلاج في المستشفيات الحكومية، في حين أفاد ٣٠% نقتهم بالمستشفيات الخاصة، واتضح كذلك من نتائج الدراسة أن ٨٢% من المجتمع يلجأ إلى العلاج في القطاع الصحي الخاص بسبب عناء طول الانتظار في القطاع الصحي الحكومي، وتلك نتيجة تبين أن عينة الدراسة ترى أن القطاع الصحي الخاص مكلف أكثر من اللازم، وأن الوقت المرتبط بالحصول على الخدمة الطبية في القطاع الصحي الحكومي هو السبب الرئيس للجوء إلى القطاع الصحي الخاص، وليس ارتفاع مستوى الخدمة أو المهنية أو الالتزام.

وتبيّن من خلال نتائج التحليل الاستدلالي لبيانات الدراسة في محاور قياس أداء المستشفيات والمراكز والعيادات الخاصة وجود عدد من العلاقات المعنوية مع بعض المتغيرات الديمغرافية في الدراسة. كذلك أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين العمر ومستوى الاعتقاد بأن القطاع الطبي الخاص يضم طاقماً طبياً وإدارياً متميزاً، وأن إدارتها تعامل المرضى بأخلاقيات مهنة الطب وضوابطها. كما تعتقد الإناث أكثر من الذكور أن إدارة المستشفيات الخاصة تتعامل بأخلاقيات مهنة الطب مع المرضى. وكذلك اتضح أن موظفي القطاع الحكومي المدني أكثر اعتقاداً من غيرهم بأن أسعار العلاج في القطاع الصحي الخاص وتكاليفه غير مناسبة للمرضى والمحتاجين إلى العلاج، كما تبين أن موظفي القطاع الحكومي العام والعاملين بالأعمال الحرة أقل قناعة بارتفاع مستوى المهنية وجودة الأداء في القطاع الصحي الخاص. وفي جانب علاقة مستوى التعليم بالقناعة بأداء القطاع الصحي الخاص، تبين وجود علاقة عكسية بين مستوى التعليم وكل من مستوى القناعة بأن أسعار العلاج في القطاع الصحي الخاص وتكاليفه مناسبة للمرضى والمحتاجين إلى العلاج،

ومستوى القناعة بأن إدارة المستشفيات الخاصة تلتزم بالتعامل مع المرضى بأخلاقيات مهنة الطب وضوابطها. كما تبين وجود علاقة طردية بين مستوى التعليم ومستوى القناعة بأن سهولة الحصول على مواعيد طبية هو سبب أساسي في اللجوء إلى القطاع الطبي الخاص. واتضح من نتائج الدراسة أيضاً أنه مع ارتفاع دخل الفرد في المجتمع ينخفض مستوى القناعة بأن الطاقم الطبي والإداري في القطاع الخاص يتسم بمستوى مهنية عالٍ وجودة في الأداء، بالإضافة إلى أن إدارة المستشفيات الخاصة تلتزم بالتعامل مع المرضى بأخلاقيات مهنة الطب وضوابطها.

السعي لتعظيم الربح المادي

وفي محور مستوى الاعتقاد بأن المستشفيات والمستوصفات الخاصة تبالغ في تحميل المريض تكاليف مالية غير ضرورية بهدف تعظيم الربح المادي فقط، تبين عدم وجود أي علاقة معنوية وحقيقية مع أي من المتغيرات الديمغرافية، وذلك على العكس تماماً من واقع الحال في محور مدى الاعتقاد بأن الطاقم الطبي والإداري في القطاع الخاص يتسم بارتفاع مستوى المهنية وجودة الأداء الذي بين وجود هذه العلاقة مع كل من العمر، وقطاع العمل، ومستوى الدخل الشهري، حيث اتفق مع هذا الاعتقاد ٥٧,٤% من الفئة العمرية «أقل من ٢٠ سنة»، وينخفض مستوى هذا الاعتقاد تبعاً لشرائح العمر ليصل إلى أدنى مستواه عند ٣٩,١% من أفراد المجتمع من الفئة العمرية «من ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة»، ثم يتجه إلى الارتفاع قبل أن ينخفض ثانية بعد الشريحة العمرية «من ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة» ليصل إلى ٤٤,٤% من بين أفراد الشريحة العمرية «أكثر من ٦٠ سنة». وحسب الحالة الاجتماعية، اتفق مع هذا الاعتقاد ٤١% من العاملين في القطاع الحكومي المدني، و ٤٠,٦% من العاملين في القطاع الحكومي العسكري، و ٥٧,٧% من العاملين في القطاع الخاص، فيما يرى ٣٩,٥% من العاملين في الأعمال الحرة أن الطاقم الطبي والإداري في القطاع الخاص يتسم بانخفاض مستوى المهنية وجودة الأداء.

وحسب الدخل الشهري أشار ٥٠,٨% ممن دخله الشهري «أقل من ٥٠٠٠ ريال»، و ٤٥,٦% ممن دخله الشهري «من ٥٠٠١ إلى ١٠٠٠٠ ريال»، و ٤٢% ممن دخله الشهري «من ١٠٠٠١ إلى ١٥٠٠٠ ريال»، و ٥,٩% ممن دخله الشهري «أكثر من ١٥٠٠٠ ريال»، إلى أن الطاقم الطبي والإداري في القطاع الصحي الخاص يتسم بارتفاع مستوى المهنية وجودة الأداء.

٧ محاور أساسية

يذكر أن الدراسة اهتمت بقياس مستوى أداء المستشفيات والمراكز والعيادات الخاصة، من خلال سبعة محاور أساسية شملت كلاً من انتشار المستشفيات والعيادات والمراكز الخاصة، وأسعار العلاج بها وتكاليفها، مدى القناعة بمبالغة القطاع الصحي الخاص بتكاليف العلاج، مستوى المهنية وجودة الأداء، مستوى الالتزام بأخلاقيات العمل، مستوى الثقة بالخدمة الطبية، بالإضافة إلى توجه المجتمع إلى القطاع الخاص بهدف تلافي عناء الانتظار الطويل.

وفي محور مستوى الاعتقاد أن انتشار العيادات والمراكز الخاصة أسهم بالارتقاء بالمستوى الصحي في المجتمع تبين عدم وجود أي علاقة معنوية وحقيقية مع أي من المتغيرات الديمغرافية، فيما اتضحت هذه العلاقة في محور مدى الاعتقاد أن أسعار وتكاليف العلاج في القطاع الخاص مناسبة للمرضى والمحتاجين للعلاج.

فيحسب قطاع العمل، اتفق ٧٥,٨% من أفراد المجتمع من العاملين في القطاع الحكومي المدني، و ٦٩,٧% من العاملين في القطاع الحكومي العسكري، و ٦٠% من العاملين في القطاع الخاص، و ٦٥% من العاملين في الأعمال الحرة، على أن أسعار العلاج في القطاع الخاص وتكاليفه غير مناسبة للمرضى والمحتاجين إلى العلاج.

وفي ذات الاتجاه بالنسبة لمستوى التعليم ذهب ٦٢,٨% من حملة الشهادة المتوسطة فأقل، و ٦٣,٩% من حملة الشهادة الثانوية، و ٧٤,٣% من حملة الشهادة الجامعية أو الدبلوم، و ٦٩,١% من حملة الشهادات العليا.

الالتزام بأخلاقيات مهنة الطب

وفي محور مدى الاعتقاد أن إدارة المستشفيات الخاصة تلتزم بالتعامل مع المرضى بأخلاقيات مهنة الطب وضوابطها، تبين وجود علاقة معنوية وحقيقية مع كل من العمر، الجنس، مستوى التعليم، ومستوى الدخل الشهري، حيث ذهب مع هذا الاعتقاد حسب العمر ٧٠,٤% من الفئة العمرية «أقل من ٢٠ سنة»، وينخفض المستوى تبعاً لشرائح العمر ليصل إلى أدنى مستواه عند ٤٢,٣% من أفراد الفئة العمرية «أكثر من ٦٠ سنة».

وبحسب الجنس، يتفق معه ٤٧,٧% من الذكور ويرفضه ٢٢,٤% منهم، ومن الإناث ٥٥,١% مقابل ١٤,٨% منهم لا يتبنون الاعتقاد نفسه.

ووفقا لمستوى التعليم، يرى ٦٣,٥% من حملة الشهادة المتوسطة فأقل، و٦٠,٩% من حملة الشهادة الثانوية، و٥٠,٢% من حملة الشهادة الجامعية أو الدبلوم، و٤٠,٤% من حملة الشهادات العليا، أن إدارة المستشفيات الخاصة تلتزم التعامل مع المرضى بأخلاقيات مهنة الطب وضوابطها.

وحسب الدخل الشهري ذهب مع هذا الاعتقاد ٥٧% ممن دخله الشهري «أقل من ٥٠٠٠ ريال»، ٤٨,٨% ممن دخله الشهري «من ٥٠٠١ إلى ١٠٠٠٠ ريال»، ٤٧,٩% ممن دخله الشهري «من ١٠٠٠١ إلى ١٥٠٠٠ ريال»، و٣٩,٨% ممن دخله الشهري «أكثر من ١٥٠٠٠ ريال».



المجلس الأعلى للقضاء يحسم اعتراضات القضاة على تقارير المفتشين بقرارات نهائية

المصدر: جريدة المدينة الخميس ١٥-٧-٢٠١٠

<http://www.al-madina.com/node/٢٥٦٦٠٠>

محمدالبخيت - الرياض

كشف مصدر مطلع أن المجلس الأعلى للقضاء قرر الفصل في الاعتراضات المقدمة من القضاة ممن جرى التفتيش عليهم حول تقارير الكفاية الممنوحة لهم من إدارة التفتيش القضائي مؤكدا أن ما يقره المجلس تجاه القاضي يعتبر نهائيا. واعتبر المصدر ان القرار الجديد يمثل نقلة هامة في تعزيز الشفافية في الاداء بعد ان كان يتم في السابق الاعتماد على تقرير المفتش القضائي بالدرجة الاولى فيما يتعلق بصلاحيه القاضي ومستوى أدائه. وأوضح ان الاعتراض يجب تقديمه خلال ١٥ يوما من تاريخ تقديم تقرير المفتش القضائي بشأن الأداء والملحوظات المأخوذة على سلوك القاضي المهني. وأشار المصدر أن المجلس أذن للقاضي بالخروج من المحكمة لأخذ الوصايا من المحكوم عليهم بالقصاص والقتل حدا أو تعزيزا وفقا للنظام الجديد وذلك قبل الموعد بفترة كافية مشيرا إلى ان كتاب العدل كانوا هم المكلفين بكتابة وصايا المحكوم عليهم في النظام السابق. وكانت الفترة الأخيرة شهدت صدور عدة أنظمة جديدة لإصلاح مسيرة القضاء والتقاضي كما تم تخصيص ٧ مليارات ريال لمشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء، وبهذا القرار يحسم المجلس الأعلى للقضاء واحدة من الإشكاليات الكبيرة التي كانت تتعلق باختلاف الرؤى بين القضاة والمفتشين

قضية فراس حيدر لن تحسم قبل ٢٢ يوماً

المصدر: جريدة الوطن الخميس ١٥-٧-٢٠١٠

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=١٢٣١٩&CategoryID=٥

الرياض: طارق النوفل AM ٢:١٧ ١٥-٧-٢٠١٠

أكد مصدر في الطب الشرعي، أن جثة اللبناني فراس حيدر الذي وجد متوفى داخل حجرة عجلات طائرة "ناس" القادمة من بيروت السبت الماضي، ما زالت تخضع للفحص الشرعي ولن ترحل إلى لبنان إلا بعد ظهور نتائج الحمض النووي DNA بعد حوالي ٢٢ يوماً.

وقال المصدر لـ "الوطن" أمس، إنه فور وصول جثة المتوفى إلى مركز الطب الشرعي بمجمع الملك سعود الطبي "الشميسي" بالرياض، أخذت عينات من الحمض النووي للتأكد من هويته، إضافة إلى سحب عينات أخرى للتأكد ما إذا كان في وضع طبيعي أم لا.

وبين المصدر أن العملية التشريحية انتهت منذ أيام و بانتظار النتائج التي ستظهر، لافتاً إلى أن شرطة المطار هي المسؤولة نظاماً عن تسليم الجثة بالتعاون مع السفارة اللبنانية بالرياض.

ولفت المصدر إلى أن السفارة ملزمة بتسليم نسخة من جواز سفر فراس حيدر، إضافة إلى العديد من الإجراءات النظامية المتبعة في مثل تلك الحالات، فضلاً عن تسديد مبلغ ٣ آلاف ريال قيمة تحنيط الجثة.

وكانت سلطات الأمن بمطار الملك خالد الدولي في الرياض، عثرت على جثة متدلية من العجلات اليمنى للطائرة إيرباص "٣٢٠" التابعة للشركة الوطنية للخدمات الجوية السعودية "ناس" القادمة من بيروت إلى الرياض فجر السبت الماضي، تبين لاحقاً أنها تعود للبناني يدعى فراس حيدر.



دانه ذات العشرين عاما

فرحة الفتاة دانه بزراعة كلية.. قتلها خطأ طبي

المصدر: جريدة الرياض الخميس ١٥-٧-٢٠١٠

<http://www.alriyadh.com/١٥/٠٧/٢٠١٠/article٥٤٣٨١٥.html>

الرياض - محمد السهلي

تحولت فرحة أسرة الفتاة "دانه" بوجود متبرع لزراعة الكلية لابنتهم إلى دوامة من الحزن والانتظار.. بعد تدهور حالتها ودخولها في غيبوبة بسبب خطأ طبي "حسب اعتقادهم" ارتكبه أحد المستشفيات الكبيرة بالرياض وغير التابعة لوزارة الصحة، ويروي خال المريضة أن دانه أدخلت المستشفى لزراعة كلية بعد أن تم مطابقة الأنسجة مع أحد المتبرعين وتم تحديد موعد العملية ورغم بشارات النجاح الأولية للزراعة إلا أن أحد المساعدين للجراح قام بتركيب أنبوب المحاليل بعد محاولات زادت عن ١٨ مرة ولأنه قام بتركيبه بطريقة غير صحيحة تسبب ذلك في حدوث فقاعة هوائية في الشريان ومنه انتقلت الفقاعة للمخ مما تسبب في جلطة ومن ثم سكتة دماغية نتيجة توقف عمل المخ.

وناشد خال دانه بتحديد المتسبب في هذا الخطأ ومحاسبته وكل من له علاقة داعياً إلى وضع ضوابط صارمة على العاملين في الحقل الطبي خاصة خريجي المعاهد الخاصة.

افتتحه الأمير مشعل بن ماجد.. العمري:

معرض أرامكو يساهم في نشر ثقافة التوعية العامة بالمجتمع

المصدر: جريدة الرياض الخميس ١٥-٧-٢٠١٠

<http://www.alriyadh.com/١٥/٠٧/٢٠١٠/article٥٤٣٨٨٠.html>

جدة- ياسر الجاروشة

أشاد المدير التنفيذي لجهاز السياحة والآثار بمنطقة مكة المكرمة محمد بن عبدالله العمري، بجهود أرامكو السعودية في برنامجها التوعوي في مجمع العرب بجدة، الذي افتتحه صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن ماجد محافظ جدة، والذي يأتي ضمن فعاليات صيف جدة .

جاء ذلك خلال جولة المدير التنفيذي لجهاز السياحة والآثار بمنطقة مكة المكرمة في الأجنحة المشاركة في المعرض امس رافقه الاستاذ عادل المغربي وكيل مدير شؤون أرامكو السعودية بالمنطقة الغربية والاستاذ مروان عيديره المشرف العام على برنامج أرامكو السعودية لصيف جدة ١٤٣١ هـ واستمع محمد العمري عن المعرض وأهدافه ومشاركة إدارات أرامكو السعودية والجهات الحكومية واسهاماتهم الفاعلة في التوعية والسلامة العامة، كما شاهد مجموعة من الصور النادرة عن جدة على مدى السنوات الماضية وأرامكو السعودية (قصة صناعة النفط)، كما اطلع على صور للفنانين والفنانات التشكيليات التي تبرز إبداعاتهم الفنية منوها بجهود مديرية الشؤون الصحية بمحافظة جدة ممثلة في قسم التوعية الصحية بإدارة الرعاية الصحية الأولية ومرور جدة والدفاع المدني والخدمات الصحية التي تقدم في المعرض من محاضرات توعوية واستشارات طبية وغيرها من الخدمات الأخرى باستخدام كافة الوسائل والتجهيزات التوضيحية التي تسهم في إيصال رسائلهم التوعوية والتنقيبية المقدمة للجمهور، مشيراً إلى أهمية استمرار التواصل مع كافة الأفراد من خلال جميع أنواع البرامج والوسائل التوعوية الهادفة مشيراً الى ان تضافر الجهود المبذولة من قبل أرامكو السعودية والجهات الحكومية يسهم في من خلال الفعاليات والمناسبات التي تشهدها جدة بين الحين والآخر مما يسهم في رفع الوعي لدى الجميع، وعبر المدير التنفيذي لجهاز السياحة والآثار بمنطقة مكة المكرمة في ختام حديثه عن شكره لأرامكو السعودية والجهات الحكومية لما شاهده في المعرض والفعاليات والبرامج التوعوية المنوعة التي تناسب كل أفراد الأسرة وتنشط حركة السياحة الداخلية ضمن منظومة نشر ثقافة التوعية العامة في المجتمع.

في تعقيبها على قضية وفاة سيدة في ظروف غامضة الصحة تؤكد متابعتها للشكوى والتزامها باتخاذ العقوبات في حال ثبوت تقصير

المصدر: جريدة الرياض الخميس ١٥-٧-٢٠١٠

<http://www.alriyadh.com/١٥/٠٧/٢٠١٠/article٥٤٣٨٩٠.html>

أكدت وزارة الصحة متابعتها لقضية وفاة سيدة في أحد المستشفيات الحكومية خلال عملية الولادة والتي نشرتها «الرياض» يوم الأحد الماضي. الصحة أوضحت ان نتائج تحقيق اللجنة سوف تعلن وسوف يتم اتخاذ الاجراءات في حال ثبوت أي إهمال أو تقصير.. مشددة على عدم تهاونها في شكوى يتقدم بها أي مواطن جاء ذلك في تعقيب تلقته «الرياض» كان نصه :

سعادة الأستاذ الفاضل رئيس تحرير جريدة «الرياض» سلمه الله
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

نشكر لجريدة «الرياض» الغراء اهتمامها بمتابعة كل الأمور ذات العلاقة بخدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك شكاوى المرضى والمراجعين لما يمثله ذلك من دعم ومساندة لتطوير الأداء ومعالجة أي قصور يمكن ان يحدث في المنشآت الصحية بمنطقة الرياض .

وفي هذا الشأن وبالإشارة إلى ما تم نشره في جريدة «الرياض» يوم الأحد ٢٩/٧/١٤٣١هـ العدد (١٥٣٥٧) تحت عنوان: «مستشفى حكومي يتسبب في وفاة حالة ولادة في ظروف غامضة» نود الافادة بما يلي :

ان المواطن أحمد عبده غريب صاحب الشكوى المنشورة وزوج المتوفاة - يرحمها الله - حضر إلى مقر الشؤون الصحية بتاريخ ٢٥/٧/١٤٣١هـ وتقدم بشكوى رسمية مكتوبة لمعرفة أسباب وملايسات وفاة الزوجة بعد الولادة، وذلك قبل نشر الشكوى في جريدتكم بأربعة أيام .

وفور تلقي الشكوى، تم تشكيل لجنة رفيعة المستوى تضم عددا من الأطباء والمسؤولين بصحة الرياض وبدأت هذه اللجنة عملها يوم السبت الموافق ٢٨/٧/١٤٣١هـ بالتحقيق مع جميع الأطباء والعاملين في المستشفى والذين تعاملوا مع المريضة منذ دخولها للوقوف على كل الظروف والملايسات التي أدت إلى وفاتها، وسوف يتم الاعلان عن نتائج التحقيق حال انتهاء اللجنة من عملها بكل شفافية وصراحة .

وبناءً على ذلك سوف يتم اتخاذ الاجراءات المناسبة في حال ثبوت أي تقصير أو إهمال أو أخطاء طبية وفق الأنظمة المتبعة، علماً ان الشؤون الصحية بمنطقة الرياض لا تتهاون عن التحقيق في أي شكوى للمرضى ومحاسبة من ثبت تقصيره أو إهماله أو تراخيه في خدمتهم، وذلك من منطلق الحرص على الارتقاء بخدمات الرعاية الصحية في جميع المنشآت الصحية .

لذا نأمل نشر هذا التوضيح لحين موافاتكم بما يسفر عنه التحقيق في الواقعة المذكورة .
وتفضلوا بقبول وافر التحية .

مدير العلاقات العامة والإعلام بالنيابة
عبدالله بن منصور الغفيلي

العثيمين: الأحوال المدنية غير مسؤولة عن تأخر استخراج السجل لجهولي الهوية استبعد فشل وزارته في محاربة الفقر

المصدر: جريدة الوطن الخميس ١٥-٧-٢٠١٠

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=١٢٣٥٩&CategoryID=٥

الرياض: عبدالعزيز العطر AM ٢٠:٥٤ ١٥-٧-٢٠١٠

رفض وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين تحميل وكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية سبب تأخر إجراءات استخراج السجل المدني للأطفال مجهولي الهوية. جاء ذلك في رد للعثيمين على سؤال لـ"الوطن" بهذا الخصوص، وقال: أنا لم أحمل أحدا في هذا الأمر. وكانت وزارة الشؤون الاجتماعية قد حملت في ٢٠ يناير الماضي تحت قبة مجلس الشورى، وكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية مسؤولية التأخير بالرغم أن التعليمات في هذا الشأن صريحة، وأكدت حينها أن ذلك يؤدي إلى تعطيل استخراج الأوراق الثبوتية لهذه الفئة والحصول على الخدمات الصحية والتعليمية، وأن أكثر من يعاني من هذه المشكلة هم الأبناء المولودون من أم غير سعودية.

كما رفض العثيمين في تصريح صحفي عقب رعايته حفل تكريم المتقاعدين والمتقاعدات من الوزارة البالغ عددهم ٨٨ متقاعداً، ٧١ موظفاً و١٧ موظفة أمس، أن تكون وزارته فشلت في محاربة الفقر، وقال "الصندوق الخيري الاجتماعي هو إحدى الوسائل ضمن منظومة صناديق أنشأتها الدولة منها بنك التسليف والادخار وصندوق الموارد البشرية والصندوق الخيري، إضافة إلى منظومة الجمعيات الخيرية وكلها متكاملة أنشأتها الدولة لمساعدة الشباب بأساليب غير تقليدية لمعالجة العوز".

وأشار العثيمين إلى أن الوزارة لديها المحتاج وغير القادر على العمل وهو مغطى بمساعدات الضمان الاجتماعي التي تتجاوز مصروفاتها مليار ريال تصرف للأسر والأفراد شهرياً، مبيناً أن هناك مجموعة أخرى قادرة على العمل وهذا من غير المناسب أن تصرف لهم الصدقة والزكاة ومساعدات الضمان.

وأوضح أن هذه البرامج التي أنشأتها الدولة جاءت لمساعدة الشباب لاكتساب مهنة أو الحصول على تدريب مكثف للدخول لسوق العمل أو منح تعليمية، وهي جزء من المنظومة التي ليس الصندوق الخيري الوطني وحده من يعمل بها، وإنما مجموعة مؤسسات أنشأتها الدولة لتقديم تلك الخدمات.

وفي استفسار لـ"الوطن" حول أعداد الأسر التي أنتشلتها مشاريع الصندوق الخيري الوطني من حد الفقر إلى حد الكفاف، قال العثيمين إن الأصل من هذه الصناديق إعطاء المستفيدين الذين لا يملكون ضمانات لمنحهم قروضا مالية من البنوك المحلية فالدولة تعمل إما مباشرة مع المستفيدين أو عبر الجمعيات الخيرية لتقديم قروض للمستفيدين، والصندوق الخيري الوطني ليس الوحيد الذي يعمل لمساعدة من يريد أن يساعد نفسه، فهناك عدة صناديق تسعى لذلك وصندوق بنك التسليف ميزانيته بمليارات الريالات وصندوق الموارد البشرية مرصودة له مبالغ ضخمة وأيضاً الصندوق الخيري. وأضاف أنه يجب النظر لهذا الأمر بأن هناك منظومة لمساعدة الشباب على حسب احتياجاتهم العملي أما غير القادرين على العمل فيتقدمون إلى الضمان الاجتماعي الذي توسعت برامجه وأصبحت لا تقدم مساعدة مادية فقط كمعاشات وإنما بدؤوا في سداد جزء من فواتير الكهرباء لمستفيديهم التي يبلغ حجمها ٣٠ مليون ريال شهرياً، إضافة إلى برنامج المساعدة في توفير الغذاء البالغ حجمها ١٠٣,٥ ملايين ريال.

لجنة رعاية سجناء جازان تحد من معاناة مواطنة

المصدر: جريدة الوطن الخميس ١٥-٧-٢٠١٠

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=١٢٣٤٢&CategoryID=٥

جازان: عصام عريشي AM ٢:٤٣ ١٥-٧-٢٠١٠

سأهمت لجنة رعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرههم بمنطقة جازان أمس، في التخفيف من معاناة مواطنة "٣٠ سنة" وأطفالها الخمسة، والقادمين من المنطقة الغربية لزيارة والدهم النزير بشعبة السجن العام بمدينة جازان، بتسليمها مبلغاً مالياً وذلك بعد أن تقطعت بهم السبل. وأوضح رئيس لجنة رعاية السجناء علي بن موسى زعلة في تصريح صحفي أمس، أن اللجنة بادرت منذ اللحظات الأولى لرصد الحالة من قبل رئيسة القسم النسائي عائشة بنت شاكر الزكري، بمتابعة أوضاع هذه الأسرة وتذليل العديد من الصعوبات الطارئة، وتقديم إعانة مالية فورية تم صرفها صباح أمس، بهدف تغطية تكاليف الإقامة والإعاشة والتنقلات لحين عودتهم إلى مقر سكنهم.

وأكد زعلة، حرص اللجنة واهتمامها بتطبيق مفهوم الرعاية الشاملة، باعتبارها من أولويات العمل التطوعي وهو بتوجيهات وزير الشؤون الاجتماعية رئيس اللجنة الوطنية الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين، ومتابعة الأمين العام الأستاذ محمد بن عائض الزهراني. من جانبه عبرت المواطنة "أم فواز" عن ارتياحها وهي تغادر القسم النسائي بعد استلامها الشيك الذي أعاد لها الابتسامة والتفاؤل، شاكرة لهذا التفاعل السريع والتعامل الإنساني من قبل المسؤولين باللجنة، مما خفف من تداعيات الحيرة والقلق والترقب التي عاشتها مع أطفالها.



فتاة عشرينية تستنجد بجيرانها والجهات الأمنية تتدخل

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس ١٥-٧-٢٠١٠

<http://www.al-jazirah.com/٢٠١٠٧١٥/In٦٨d.htm>

بريدة - أحمد السالم

استنجدت فتاة في العقد الثاني من عمرها في أحد أحياء جنوب بريدة بجيرانها بعد أن أغلق والدها باب المنزل خوفاً عليها بحكم أنها تعاني من مرض نفسي، حيث استدعى الأمر تدخل رجال الأمن من مركز الشرطة الذين اقتصر دورهم في فتح باب المنزل بحضور أحد إخوان الفتاة وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهيئة الهلال الأحمر، كما تم تحويل الفتاة إلى مركز الرعاية النفسية الصحية وإحالة أوراق القضية إلى لجنة العنف الأسري بالقصيم

مندوبية المملكة لدى يونسكو تُعد لبرنامج عبدالله بن

عبدالعزیز لثقافة الحوار

المصدر: جريدة الحياة الخميس ١٥-٧-٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/163108>

الرياض - «الحياة»

أوضح مندوب المملكة العربية السعودية الدائم لدى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) الدكتور زياد بن عبدالله الدريس، أن «برنامج عبدالله بن عبدالعزيز العالمي لثقافة الحوار والسلام»، الذي سيجري التباحث حوله مع منظمة «اليونسكو» يعد امتداداً لمبادرات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، لنشر هذه القيم الإنسانية العليا وإرساء المبادئ المشتركة بين الأديان والحضارات كافة، وهو تعبير عملي عن مواقف المملكة الداعمة للمجتمع الدولي الذي يعيش هذا العام أجواء السنة الدولية للتقارب بين الثقافات ٢٠١٠.

وبيّن الدريس أن البرنامج الذي أقره مجلس الوزراء يعزز مكانة المملكة العربية السعودية بوصفها مركز النقل الإسلامي ودولة رائدة تولي ملف الحوار بين أتباع الأديان أهمية بالغة، باعتباره ضرورة كونية وقيمة إسلامية، ومسؤولياتها ليست هيئة في مواجهة التحديات التي تواجه الأمة والبشرية جمعاء، مؤكداً أن المبادرة النوعية سئسهم في تحويل أنظار التاريخ نحو إبراز القواسم المشتركة بين حضارات الشعوب وتعزيزها، بدلاً من لغة التضاد.

وأضاف أن مندوبية المملكة لدى «اليونسكو» ستشرع في الإعداد للبرنامج، مؤكداً متانة العلاقة بالمنظمة، خصوصاً بعد الزيارات المتبادلة بين وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبدالله بن محمد آل سعود، والمدير العام للمنظمة السيدة إرينا بوكوفا، وعضوية المملكة في المجلس التنفيذي، وهو ما أسهم في ترجمة جهود المملكة العربية السعودية ومنظمة «اليونسكو» على هذا الصعيد، وسيجري وضع الترتيبات اللازمة الكفيلة بالبرنامج بما يناسب مكانة المملكة في الأوساط الدولية.

عكاظ تنفرد بنشر الخطة المستقبلية لتطوير المعهد العالي للقضاء

إدراج تكافؤ النسب وزواج القاصرات في مناهج القضاة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس ١٥-٧-٢٠١٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٧١٥/Con٢٠١٠٠٧١٥٣٦١٦٦١.htm>

نعيم تميم الحكيم - الرياض

كشفت لـ «عكاظ» عميد المعهد العالي للقضاء في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الدكتور عبد الرحمن بن سلامة المزيني عن انتهاء المعهد العالي من تطوير مناهج قسم الفقه ورفعها لإدارة الجامعة بعد اعتمادها من قبل مجلس القسم، وبين المزيني أنه تم تعديل بعض المناهج بينما تم حذف محتوى بعض المناهج، موضحاً أن المحتويات المحذوفة والمعدلة تم استبدالها بمحتويات تناسب النورال الجديدة على ساحة القضاء السعودي مثل القضايا المالية والقروض والتعاملات البنكية ومشاكلها وقضايا تكافؤ النسب والعنف الأسري وزواج القاصرات لتدريسها لطلاب المعهد، وعلل المزيني حذف محتويات بعض المناهج لانعدام الحاجة لها مثل شروط النكاح والمعاملات المالية التي انتهت وبعض القضايا الربوية، مشدداً على أن المناهج الجديدة راعت تأهيل القضاة للتعامل مع آخر مستجدات العصر ومواكبة التغييرات القضائية وافتتاح المحاكم الجديدة، ولفت المزيني إلى أنه تم مراجعة المناهج الجديدة من قبل الكادر التدريسي السعودي في المعهد استعداداً لإقراره ضمن الخطة التطويرية للمعهد وروجعت من قبل لجنة متخصصة في ثلاثة اجتماعات، موضحاً أن تغيير المناهج جزء من الخطة المستقبلية لتطوير المعهد العالي للقضاء التي تنفرد «عكاظ» بنشرها كاملة.

وبين عميد المعهد أن الخطة رفعت من قبل الجامعة للمقام السامي لاعتمادها بشكل كامل إيداناً بالبداية بتنفيذها، مشيراً إلى أن المعهد يهدف إلى استيعاب ألف طالب في مرحلتَي الماجستير والدكتوراة، موضحاً أن ٩٠% منهم سيتخرجون لمباشرة أعمالهم كقضاة لسد النقص الذي يعانيه هذا القطاع المهم وهو المنهج الذي يسير عليه مجلس القضاء الأعلى. ولفت المزيني إلى أن المعهد سيظل يعتمد على التعاقد مع أساتذة من خارج المملكة للتدريس في المعهد العالي للقضاء لسد النقص الموجود، مبيناً أن المعهد تعاقد الفصل القادم مع ستة دكاترة متميزين وأصحاب خبرة عريضة في الفقه والقانون والقضاء من مصر والمغرب والأردن.

مؤكداً أن الخطة ستشمل التوسع في الكادر التدريسي وزيادة عددهم بنسبة ٣٠% لزيادة استيعاب الطلاب الجدد، مشيراً إلى أنه سيتم الاستقلال بمبنى المعهد كاملاً بعد رحيل قسم الدراسات العليا.

تطوير شامل

مؤكداً أن المعهد قام بإعداد الخطة وتجهيزها ورفعها لإدارة الجامعة لاعتمادها بالتعاون مع وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى، مضيفاً «نظراً لصدور نظامي القضاء وديوان المظالم وآلية العمل التنفيذية لهما، ولما يتطلبه ذلك من إعادة النظر في مهمة المعهد العالي للقضاء ووظائفه، ليوافق المعهد هذه الأنظمة، ويلبي المستجدات المعاصرة، وبفي متطلبات القضاء الشرعي في المملكة العربية السعودية، القائم على تحكيم الشريعة الإسلامية في جميع مناحي الحياة، ولحرص حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز على تأصيل هذا الأمر، والحرص على أن يكون ذلك في جميع جوانب القضاء، والتأكيد على استمرارها واعتمادها على الكتاب والسنة»، وزاد لهذا كله يُقترح إعداد خطة مستقبلية لتطوير المعهد تتضمن الجوانب الآتية:

*أو لا: دراسة التوسع في الأهداف العامة للمعهد وفق الآتي:

١- التأهيل العلمي للعاملين أو المرشحين للعمل في قطاع القضاء بجميع تخصصاته واختصاصاته عبر برامج الدبلوم والماجستير والدكتوراة.

٢- التأهيل المهني للعاملين أو المرشحين للعمل في قطاع القضاء بجميع تخصصاته واختصاصاته عبر الدورات العامة والمتخصصة.

- ٣- التأهيل العلمي والمهني للمتعاونين أو المتعاملين مع قطاع القضاء بجميع تخصصاته واختصاصاته عبر برامج الدبلوم والدورات العامة والمتخصصة.
- ٤- قياس الأداء الوظيفي وتقدير المتطلبات العلمية والمهنية للعاملين في قطاع القضاء بالدراسة العلمية المنهجية عبر جهاز متخصص في قياس الأداء.
- ٥- قياس الملاءمة العلمية والمهنية والوظيفية للمرشحين للعمل وتقديرها، وكذلك للمرشحين للترقية من العاملين في قطاع القضاء عبر جهاز متخصص في تقويم الأداء العلمي والعملية.
- ٦- إجراء البحوث المتخصصة في المجال القضائي ودعمها عبر جهاز متخصص في الأبحاث القضائية.
- ٧- تصميم برامج الاعتماد الأكاديمي لبرامج المعهد العلمية والمهنية وإجراء المعادلات العلمية المتخصصة في مجال القضاء.
- بند مالي

*ثانياً: تخصيص بند مالي مستقل لتشغيل المعهد يكون ضمن ميزانية الجامعة.

*ثالثاً: إنابة الإشراف العام على التطوير باللجنة العليا المشرفة على تطوير المعهد العالي.

ولهذه اللجنة الاستعانة بمن تراه من الجهات ذات العلاقة بالنظام.

*رابعاً: مجالس المعهد: هو المجلس الذي نص عليه النظام الموحد للجامعات بجميع اختصاصاته الواردة في النظام. يُدرس إنشاء وكالة للقضاء والتقويم والاعتماد الأكاديمي في المعهد العالي للقضاء بحيث تكون من مهماتها:

- ١- إجراء دراسات مسحية سنوية تدرس وضع القضاء والقضاة والتقاضى.
- ٢- قياس الرضا الوظيفي وتلمس جميع أوجه النقص، وطرح ما يتوصل إليه من نتائج ورفعها إلى جهات الاختصاص لدراسته والبت فيما يحتاج إلى ذلك.
- ٣- تصميم الدورات بالتنسيق مع الجهات ذات الاختصاص، وتحديد الهدف من كل دورة، وقياس مدى فاعليتها.
- ٤- تصميم اختبارات الملاءمة المهنية والوظيفية واختبارات التأهيل للمرشحين للالتحاق بسلك القضاء وإجراؤها بالتنسيق مع الجهات ذات الاختصاص.
- ٥- استيفاء الجوانب النظامية، وأخذ الموافقات اللازمة فيما يستدعي موافقات نظامية وإدارية للبرامج التي يعقدها المعهد ومتابعة ذلك.

٦- تصميم برامج المعادلة والاعتماد الأكاديمي لبرامج المعهد العلمية والمهنية.

تخصصات المعهد

*سادساً: تخصصات المعهد:

يدرس استحداث تخصصات جديدة في برنامج الماجستير والدكتوراه متوافقة مع ما جاء في النظام القضائي الجديد من تخصصات وهي:

- ١- تخصص القضاء الجزائي.
- ٢- تخصص قضاء الأحوال الشخصية.
- ٣- تخصص القضاء الإداري.
- ٤- تخصص القضاء التجاري.
- ٥- تخصص القضاء العمالي.
- ٦- تخصص القضاء المدني.

وتحدد طبيعة علاقة هذه التخصصات مع ما هو قائم في المعهد من تخصص في الفقه المقارن والسياسة الشرعية بعد دراسة مفصلة.

*سابعاً: الدراسة المنتظمة:

يدرس توزيع الدراسة المنتظمة في الماجستير حسب الآتي:

*السنة التحضيرية: يعد فيها الطالب إعداداً علمياً مناسباً في مقدمات تخصصات القضاء كلها، ويدرس فيها على وجه الخصوص مقدمات العلوم المتعلقة بجانب التريج والاستنباط من أصول الفقه والقواعد الفقهية المتعلقة بالقضاء والسياسة الشرعية والأنظمة ونظرياتها ومداخلها والمقاصد الشرعية للأحكام والأقضية والقضاء والتقاضى، ويمكن لمن يجتاز اختبار مواد السنة التحضيرية الالتحاق مباشرة ببرنامج الماجستير.

*السنة الأولى: تكون هذه السنة للإعداد العام في تخصص القضاء بجميع مجالاته، ويدرس الطالب فيها الجوانب الشرعية للرفع من مستواه في المقررات الآتية: أصول الفقه، والسياسة الشرعية، ونظام الإجراءات الجزائية والمرافعات، وتسبيب الأحكام وتوصيف الأقضية، وما يرتبط بهذه المقررات من المقررات المساعدة، ويمكن للطالب تسجيل بحث الماجستير

فور الانتهاء من متطلبات السنة الأولى.

أحكام التخصص

*السنة الثانية: سنة التخصص: يدرس فيها الطالب أحكام التخصص بالتفصيل، ويتوسع في أحكامه، وفي مجال الاجتهاد والتجريح، ويدرس ما جد من وسائل الإثبات، وطرق التعامل معها، والأنظمة والتعليمات المتعلقة بها، مع دراسة فقه التخصص.

*السنة الثالثة: ينهي الطالب فيها بحث الماجستير لاستكمال متطلبات الدرجة مراعيًا فيها ما جاء في اللائحة الموحدة للدراسات العليا.

كما يلزم الطالب فيها اجتياز التدريب العملي في مجال التخصص الدقيق، فيتدرب على مهارة تنزيل الأحكام على الوقائع، وإصدار الحكم بتسبيب وتوصيف صحيح عبر المحكمة الصورية ودراسة السوابق القضائية، على ألا تقل عن ١٦ ساعة أسبوعياً ولمدة فصل دراسي واحد، يجتازها الطالب بنجاح أمام لجان مختصة يشكلها القسم، وتكون نتيجة أحكامها سرية، فإذا لم يتمكن الطالب من النجاح في التدريب العملي يعيد البرنامج مرة واحدة فقط، فإن اجتازه بنجاح، وإلا حُجبت عنه الدرجة ومنح درجة الدبلوم العالي فقط.

*الدراسة المنتظمة لمرحلة الدكتوراة:

يعد فيها الطالب رسالة الدكتوراة مراعيًا فيها ما جاء في اللائحة الموحدة للدراسات العليا، ولمجالس الأقسام العلمية إضافة فصل دراسي أو فصلين، على ألا تتجاوز الفصول الدراسية لهذه المرحلة أربعة فصول.

تعطى الفرص التي تمنحها لائحة الدراسات العليا ولمرة واحدة فقط دون أي استثناءات.

وكالة التدريب

*ثامنا: وكالة التدريب:

يدرس تطوير وكالة للتدريب في المعهد العالي للقضاء بحيث يكون المعهد لجانه المتخصصة في مجالات القضاء، ويحدد التدريب العلمي والعملي، ومجموع ساعاتهما، وأوقات الامتحان، ولجانه، ويحدد المواعيد اللاحقة لمن لم يجتاز التدريب بنجاح.

ويعد المعهد برامج تدريب متخصصة لقضاة المحاكم الابتدائية، وأخرى لقضاة محاكم الاستئناف، وقضاة المحكمة العليا توضع لهم حلقات نقاش ودورات حسب طلبهم أو حاجتهم، كل حسب تخصصه وحسب المتطلبات المهنية الخاصة بكل رتبة إدارية تحدد حسب الدراسات الميدانية لجهة القياس، والتقييم، حتى يكون البرنامج شاملاً لجميع مراحل القضاء واختصاصاته، مما يثري في القاضي الجانب التخصصي الدقيق.

يشمل برنامج التدريب في المعهد الآتي:

* برنامج تدريب عام للمعهد.

* برنامج تدريب خاص لمن يأتي من خارج المعهد لإلحاقه بمستوى المعهد.

* برامج تدريب لأصحاب التخصصات القضائية الفرعية، كقضاء المرور، والقضاء الطبي، والقضاء العسكري، والقضاء الأسري وقضاء الأحداث، وقضاء الإرهاب أو الجرائم المنظمة، أو أي دورات خاصة تقتضيها طبيعة تخصصاتهم والتخصصات الفرعية التي يندبون للعمل فيها.

* إعداد برنامج تدريبي خاص بالتحقيق والادعاء العام يصمم حسب طبيعة عملهم وتخصصاتهم.

* برنامج تدريب خاص -ويكون شرطاً للترقية - في جميع درجات الاستئناف والقضاء، ويشمل جانبين: علمياً وعملياً تدريبياً خاصاً.

* إعداد برنامج تدريبي خاص بالمحامين والمستشارين من غير القضاة، لإعدادهم إعداداً شريعياً، وتدريبهم تدريباً علمياً، يؤهلهم للعمل في ميدان تخصصهم في غير القضاء، ويستحقون بموجبه دبلوماً فقط.

شروط القبول

*تاسعا: شروط القبول:

يشترط للالتحاق بالمعهد العالي للقضاء ما يشترط لطلاب الدراسات العليا الآخرين، وما ورد في نظام القضاء من شرط حصري خاص بمن سيعمل في القضاء، وهو أن يكون الطالب حاصلاً على الشهادة الجامعية من كلية شريعة وحاصل على معدل جيد جداً فما فوق في الفقه وأصوله، لمن سيعمل في القضاء، ولمجلس المعهد وبناءً على توصية القسم المختص أن يضيف المقررات التي يراها شرطاً للقبول في المعهد بناءً على اقتراح القسم المختص.

*عاشرا: تنشأ مكتبة إلكترونية شاملة للمراجع العلمية والسوابق القضائية والأبحاث المتعلقة بالقضاء أو السياسة الشرعية

وتصمم القاعات الدراسية بالمعهد لتكون قاعات ذكية تحتوي على أجهزة العرض بالحاسب الآلي وكذا تحويل كافة المقررات إلى مقررات إلكترونية وتوثيق جميع المحاضرات توثيقاً إلكترونياً



باداود لـ الحياة: الاستغناء عن ١٦٣ موظفاً لن يؤثر في الخدمات

المقدمة للمرضى

المصدر: جريدة الحياة الخميس ٧-١٥-٢٠١٥

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/١٦٣٠٤٨>

جدة - أحمد العمري

قال مدير الشؤون الصحية في محافظة جدة الدكتور سامي باداود من تأثير إنهاء خدمات ١٦٣ موظفاً في مستشفى الملك عبدالعزيز ومركز الأورام في جدة، على الأداء الوظيفي وسير العمل وتقديم الخدمة للمرضى، مؤكداً أن إعادة الموظفين المفصولين وتمديد عقودهم لمدة ستة أشهر بعد نهاية العقد جاء تقديراً لظروفهم. وأوضح مدير الشؤون الصحية في المحافظة الساحلية أن الاستغناء عن الموظفين والموظفات الـ ١٦٣، تم كونهم غير تابعين للشؤون الصحية وإنما لشركة مختصة بالصيانة والنظافة، «وذلك بناء على التوجيه من وزارة المال بإلغاء الوظائف المندرجة تحت الشؤون الإدارية.» وأضاف أن وزارة الصحة ليست مسؤولة عن أنظمة الشركات المشغلة في المستشفيات بل أن المسؤول والمخول بذلك هي وزارة العمل، ويحق لـ«المفصولين» التقدم للترشح على الوظائف الشاغرة في مديرية الشؤون الصحية، وتقديم خبراتهم العملية، وستكون لهم أولوية وأفضلية من غيرهم من المتقدمين الذين لا يحملون أي خبرات. وفي هذا الصدد، أكد مدير مكتب العمل في جدة قصي فيلالي تكليف إدارة القضايا بدرس أوضاع المفصولين. وقال: «إذا رفضت الشركة إعادةهم، فستحال القضية إلى الهيئة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية.» ويرتبط الموظفون والموظفات بعقود مع شركة خاصة مرتبطة مع المستشفى باتفاق تشغيل انتهت مدته في ٢٠٠٩/١٢/١٥، ومدد إلى ستة أشهر من لجنة فحص العروض مؤقتاً، بيد أن الاتفاق نقض قبل أيام ويطلب الموظفون وزارة الصحة بالنقل إلى برنامج التشغيل الذاتي عقب تعبئة قوائم بالأسماء والوظائف المحددة من إدارة المستشفى المرسلة لـ«الشؤون الصحية» في جدة.

إحالة موظفين ومراقبين صحيين ابتزوا محال تجارية إلى التحقيق

المصدر: جريدة عكاظ الخميس ١٥-٧-٢٠١٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٧١٥/Con٢٠١٠٠٧١٥٣٦١٦٠٧.htm>

نواف عافت - الرياض

أحالت أمانة منطقة الرياض موظفين ومراقبين صحيين يعملون في البلديات الفرعية ولجان التفطيش على المحال التجارية إلى التحقيق بتهمة ابتزاز محال تجارية.

وأبلغ «عكاظ» مدير صحة البيئة في الأمانة المهندس سليمان البطحي، أنه تم ضبط مراقبين صحيين يبتزرون أصحاب المحلات التجارية، وتم إحالتهم لجهات التحقيق لاستجوابهم ومواجهتهم بالتهم الموجهة ضدهم، مؤكداً في الوقت نفسه أن إحالة المشتبه في تورطهم يأتي بعد إيقاع عقوبات جنائية بحق آخرين.

وتعهد البطحي، بتسليم أي شكوى من أصحاب المحلات والتعامل معها بجدية كاملة وسرية متناهية، وخصوصاً في الممارسات التي يقوم بها عدد من المراقبين، مبيناً أن وسائل التواصل مع الإدارة متاحة عبر الفاكس أو البريد الإلكتروني، وسيتم التعامل مع الموضوع بسرية عبر جهات التحقيق.

واعترف مدير عام صحة البيئة بتلقي مراقبين صحيين رشاً من أصحاب المحال التجارية وكذلك إغراءات، وتم التعامل مع هذه الملفات بجدية وحزم، حيث أحيل بعضها إلى الجهات ذات العلاقة في الدوائر الأمنية.

وبحسب البطحي، فإن التحقيق في هذه القضايا تم بشكل شفاف ودون موارد أو تخفي، مؤكداً أن مديرية صحة البيئة تهتم بصحة الإنسان وبيئته ولأجل التراخي. وذكر أن الحملات المكثفة على محلات الحلاقة كشفت حالات إصابة بمرض نقص المناعة المكتسبة الإيدز، ومرض الكبد الوبائي بين الحلاقين، وتم إيقاف عدد من العاملين فوراً واتخذ إجراء بترحيل من يثبت إصابته إلى بلاده على الفور.

وحول تشديد الرقابة على المحلات التجارية وخصوصاً المطاعم أكد أن صحة البيئة التابعة لأمانة الرياض أطلقت مع بداية الصيف حملة استهدفت المطابخ والمطاعم ومحال بيع الوجبات السريعة لإلزامهم بالأنظمة والتعليمات وتحديد ما يتعلق بصحة الإنسان، وهناك زيارات مفاجئة وفحص للعمالة وسحب عينات عشوائية مما يتم بيعه للزبائن.

الطائف: مديرة مدرسة تستنجد بسجّانيتين لفض مشادة بين معلمات

المصدر: جريدة الحياة الخميس ١٥-٧-٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/163129>

المويه - محمد الغامدي

استنجدت مديرة مدرسة لتعليم البنات في أحد المراكز التابعة لمحافظة الطائف بعناصر من شرطة المنطقة لفرض النظام داخل المنشأة التعليمية. وبرتت المديرية طلبها ضرورة حضور سجّانيتين إلى المدرسة بحرصها على حماية نفسها والكادر الوظيفي العامل معها، بعد نشوب مشادات كلامية إثر خلاف بين عدد من المعلمات المنقولات من المدرسة، كُن قد حضرن إلى المدرسة صباح أمس (الأربعاء) لتسلم خطابات إخلاء طرفهن، وقال مدير الإعلام التربوي في إدارة التربية والتعليم في محافظة الطائف فهد الحمياني لـ«الحياة»: «حسيت مديرة المدرسة أن خلافات ستطراً إبان تسلم المعلمات المنقولات خطابات إخلاء طرفهن، فلجأت إلى الشرطة، وطلبت حضور السجّانيتين، على رغم أنه لم يكن هناك ما يستدعي قلقها». وتوجهت مديرة تعليم البنات في المويه وعدد من المشرفات التربويات إلى المدرسة، حيث بدأن التحقيق مع المديرية والمعلمات حول واقعة استدعاء الشرطة والسجّانات. وعزا الحمياني ما تردد عن تسليم مديرة المدرسة عهدة مدرستها إلى إحدى العاملات في المدرسة مع نهاية دوام يوم أمس إلى أن المديرية كانت مكلفة بإدارة المدرسة حتى نهاية العام الدراسي الماضي، وتم تسليمها خطاب إخلاء طرف بسبب نقلها إلى مدرسة أخرى.

كاميرات للجم تجاوزات العاملين في دور الإيواء

المصدر: جريدة عكاظ الخميس ١٥-٧-٢٠١٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100715/Con20100715361592.htm>

منيرة المشخص - الرياض

قررت وزارة الشؤون الاجتماعية مواجهة حالات العنف التي تسجل ضد نزلاء دور الإيواء من قبل العاملين، بكاميرات مراقبة ترصد كل التجاوزات والممارسات التي تحدث داخل الدور. ويأتي تحرك الوزارة إثر تسجيل حالات اعتداء وعنف ضد نزلاء في دار رعاية الأيتام في المدينة المنورة («عكاظ» - ١٤٣١/٧/٢٨ هـ)، وأبلغ «عكاظ» مسؤول في وزارة الشؤون الاجتماعية أمس، عن أنه تم استقبال عروض من عدد من الشركات الاختصاصية في تركيب كاميرات مراقبة لوضعها في داخل مراكز التأهيل الاجتماعي الخاصة بالبنين داخل المبنى من مكاتب وغرف النوم والمرات الداخلية، وذكر المسؤول أن الوزارة وضعت لجنة مختصة لدراسة الإيجابيات والسلبيات، وبحسب المسؤول فإن الوزارة تأمل أن يسهم تركيب الكاميرات في الحد من القضايا التي سجلت أخيراً ضد مراكز التأهيل الشامل ومنها قضايا التحرش الجنسي، والعنف ضد النزلاء، وآخرها ما سجل في دور الرعاية الاجتماعية في المجمعة وينبع عندما اعتدى عمالة داخل الدار على بعض النزلاء. ولم يخف المصدر أن قرار تركيب الكاميرات قوبل بمعارضة بعض المسؤولين عند طرحه كفكرة اعتقاداً منهم أنه سيكون عاماً وتحديداً في الدور الإيوائية التي ترعى الفتيات والنزيلات تحوطاً من تسرب الأشرطة، وبعد بحث وتدقيق (الحديث هنا للمصدر) استقر الرأي على أن يتم تركيب الكاميرات في الدور التي تؤوي النزلاء من الذكور فقط.

برلمانيو العالم يبحثون تعزيز الثقة مع الشعوب

المصدر: جريدة الحياة الخميس ١٥-٧-٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/١٦٣١١٤>

الرياض - «الحياة»

يشارك مجلس الشورى في المؤتمر العالمي الثالث لاتحاد البرلمان الدولي الذي يبدأ أعماله في جنيف يوم الاثنين المقبل على مستوى رؤساء المجالس والبرلمانات في الدول الأعضاء في الاتحاد. ويتأخر رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ وفد المجلس في اجتماعات المؤتمر. كما يشارك في الاجتماع التنسيقي لرؤساء المجالس التشريعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفي الاجتماع التنسيقي للمجموعة العربية اللذين سيعقدان يومي السبت والأحد لتنسيق المواقف لدول مجلس التعاون الخليجي على نحو خاص وللمجموعة العربية الأعضاء في الاتحاد البرلماني العربي عموماً تجاه المواضيع المطروحة للنقاش على جدول أعمال الاتحاد البرلماني الدولي.

ومن المقرر أن يناقش المؤتمر الثالث للاتحاد عدداً من المواضيع منها الكيفية التي تنظم بها البرلمانات عملها مع الأمم المتحدة. والبرلمانات في عالم متآزم، وضمان مساءلة ديموقراطية عالمية من أجل المصلحة العامة، والوفاء بالتعهد الجماعي حول الأهداف التنموية للألفية وتعزيز الثقة بين البرلمان والشعب.

ويستمتع المشاركون في المؤتمر إلى تقرير يوجز ما تحقق من تقدم منذ المؤتمر الثاني للاتحاد الذي عقد في نيويورك عام ٢٠٠٥، خصوصاً ما يتصل بالمواضيع الرئيسية للمؤتمر المتمثلة في الأهداف التنموية للألفية الثالثة، ووضع مقاييس عالمية للبرلمانات الديموقراطية، وتعزيز الاتحاد البرلماني الدولي وعلاقته مع الأمم المتحدة.

وتكمن أهمية انعقاد هذا المؤتمر أنه يأتي بعد تقديم الاتحاد البرلماني الدولي مشروعه المقترح بشأن مشروع اتفاق إعادة تأسيس الاتحاد البرلماني الدولي، بحيث يتحول من اتحاد برلماني دولي غير حكومي ومستقل إلى منظمة برلمانية دولية تنشأ بموجب اتفاق توقع عليه جميع المجالس والبرلمانات الوطنية الأعضاء في الاتحاد بتفويض من حكوماتها، وبذلك سيكون الاتحاد البرلماني الدولي شريكاً جديداً للأمم المتحدة في مسألة التأثير في المجتمع الدولي، والذي من المتوقع أن يسيطر هذا المشروع على اجتماعات المجموعات الجيوسياسية في الاتحاد ومنها المجموعة العربية التي تنتمي إليها المملكة. وأبدت عدد من الدول ومن بينها المملكة تحفظها على المسودة الأولى لمشروع اتفاق إعادة تأسيس الاتحاد البرلماني الدولي. وكان المؤتمر الثاني للاتحاد عقد في نيويورك بالولايات المتحدة خلال الفترة من ٧ - ٩ أيلول (سبتمبر)، وشارك مجلس الشورى فيه للمرة الأولى بعد انضمامه رسمياً إلى عضوية الاتحاد اعتباراً من شهر نيسان (إبريل) ٢٠٠٣.

وأوضح الشيخ الدكتور عبدالله آل الشيخ أن مجلس الشورى يحرص منذ انضمامه للاتحاد البرلماني الدولي أن يكون عضواً فاعلاً في الاتحاد والمشاركة في أعماله والأنشطة المتعلقة به انطلاقاً من حرص المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز على العمل الجماعي المشترك في المؤسسات الإقليمية والدولية.

وقال رئيس مجلس الشورى: «إن مجلس الشورى يرى أن النظام البرلماني أحد المقومات الرئيسية في الشؤون العالمية، إذ أصبح للبرلمانات دور مهم ومتزايد في العلاقات الدولية عموماً. في حين تزداد أهمية الدبلوماسية البرلمانية في مجال العلاقات الدولية إذ تقوم البرلمانات بدور فاعل إلى جانب الحكومات في توجيه السياسات على مستوى العالم». وأضاف: «ومن هذا المفهوم يحرص مجلس الشورى على المشاركة في النشاطات المختلفة للاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية التي يتمتع المجلس بالعضوية فيها».

ويضم الوفد المرافق للدكتور آل الشيخ، عضوي مجلس الشورى عضوي اتحاد البرلمان الدولي الدكتور صدقة فاضل وصالح الحصيني.

كما يضم الوفد المدير العام للشعبة البرلمانية خالد المنصور ومساعد المشرف على إدارة الإعلام والنشر علي الخضير والباحث في الشعبة البرلمانية محمد السعيد وعدداً من المسؤولين. يذكر أن الاتحاد البرلماني الدولي يعقد مؤتمره العالمي

على مستوى رؤساء البرلمانات كل خمس سنوات. وهو منظمة دولية تضم برلمانات دول ذات سيادة. ويعد الاتحاد البرلماني الدولي، بصفته هذه، المنظمة الوحيدة التي تمثل الفرع التشريعي على الصعيد العالمي. ويتجاوز عدد البرلمانات الوطنية الممثلة في الاتحاد البرلماني الدولي في الوقت الحاضر ١٤٠ برلماناً. ومهمة الاتحاد البرلماني الدولي وفق ما نصت عليه المادة الأولى من لوائحه الداخلية تتمثل في العمل على تحقيق السلام والتعاون بين الشعوب وعلى تعزيز المؤسسات النيابية. وفي إطار هذه المهمة واسعة النطاق. ويعمل الاتحاد البرلماني الدولي على دعم الديمقراطية البرلمانية في جميع أنحاء العالم. ويتمحور نشاط الاتحاد البرلماني الدولي السنوي حول مؤتمرات نصف سنويين يجتمع خلالهما مئات البرلمانيين لمناقشة التحديات الكبرى التي تواجهها المجموعة الدولية. ويعبر ممثلو البرلمانات الأعضاء عن رأي البرلمانات بشأن مختلف مواضيع الساعة وذلك على شكل قرارات.



مسلسل الأخطاء الطبية يضيف ضحية جديدة برفاء

المصدر: جريدة المدينة الخميس ١٥-٧-٢٠١٠

<http://www.al-madina.com/node/٢٥٦٥٩٥>

جراح النماسي - رفاء

شكى والد الطفل يحيى الشمري البالغ من العمر ٧ أشهر لـ «المدينة» من خطأ طبي تعرض له طفله في مستشفى رفاء المركزي، أدى إلى إصابته بـ «الغرغرينا» مشيراً إلى أنه راجع مستشفى رفاء المركزي إثر تعرض ابنه لارتفاع في درجة الحرارة والتهاب في الحلق وفق تشخيص إحصائي الأطفال المناوب، مبيئاً انه صرفت له مضادات حيوية كل ٨ ساعات عن طريق إبرة وريدية ثابتة على مدى ثلاثة أيام في كفه اليسرى، لافتاً إلى أنه اتضح بعد هذه المدة أن الإبرة لم تكن في مكانها الصحيح، ما أدى إلى انتفاخ اليد وتغير في لون الجلد إلى الأسود، مُضيفاً أنه جرى تشخيص الحالة وفقاً لتقرير طبي صادر من مستشفى رفاء المركزي تحتفظ «المدينة بنسخة منه» يؤكد وجود التهاب الوريد الخثري والتهاب في النسيج الخلوي تطور إلى حالة غرغرينا موضعي في اليد اليسرى. وزاد الشمري: التقرير لم يحدد تاريخ المراجعة الصحيح وإنما شخّصت الحالة من بعد حدوث الإصابة على حد قوله، موضحاً أن ابنه خضع إلى عملية تجميل في كفه اليسرى في مستشفى رفاء المركزي محاولة من الأطباء لتصحيح الحالة، طالبين منه الاستعانة بجلد الفخذ لتحل محل جلد الكف المنسلخ. من جانبه أوضح مدير مستشفى رفاء المركزي عياد المعيلي أن الطفل مصاب بغرغرينا بالجلد مساحتها ١,٥ × ١,٥ سم وأن الجرح في طريقه للالتام ويتمتع الطفل بحالة جيدة، مُشيراً إلى تشكيل لجنة إدارية وطبية تضم ٣ استشاريين ورئيس التمريض للوقوف على الحالة والتحقيق مع المتسببين في التمريض والطبيب المعالج وما زال الأمر بانتظار نتائج التحقيق، لافتاً إلى أن العقوبات ستصدر قريباً في حال ثبوتها. وحول إجراء العملية التجميلية نفى المعيلي بأن الطفل يحيى قد أجريت له عملية من هذا النوع

الفلبينية والبنغالية والأوردية لغات بديلة للعربية لمعاقى

مركز التأهيل في نجران

نتيجة احتكاكهم طيلة الوقت بالعمالة الأجنبية وطاقم التمريض

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الخميس ١٥-٧-٢٠١٠

<http://www.aawsat.com/details.asp?section=٤٢&issueno=١١٥٥٢&article=٥٧٨١٦٣&search=state=true>

نجران: عبد الله آل شيبان

في الوقت الذي يعتبر فيه تعلم اللغة العربية الأم أحد الحقوق المكتسبة، تحولت ألسنة عدد من المعاقين ذهنياً وحركياً من نزلاء مركز التأهيل الشامل في نجران إلى لغات أخرى فرضها واقع الاحتكاك بالعاملين وطاقم التمريض في المركز إلى النطق بلغات أخرى غير العربية.

ويدهش زائر المركز عند تجاذب أطراف الحديث مع النزلاء، وبالبالغ عددهم ٣٧٢ نزلياً من الجنسين، عندما يجدهم يتحدثون وبطلاقة بالفلبينية والبنغالية ولغة الأوردو وحتى الإنجليزية مع غياب تام للغة الأم.

وفي الوقت الذي اعتذرت فيه لـ«الشرق الأوسط» إدارة المركز عن التعليق على الأمر، اعتبرت الدكتورة جيهان العمران أستاذة علم النفس التربوي المشاركة بقسم علم النفس بجامعة البحرين في حديثها لـ«الشرق الأوسط» أن المعاق إنسان له حقوق يجب احترامها، ومن جوهر هذه الحقوق تعليمه لغته الأم، وخصوصاً في السنوات الأولى من عمره، التي تعتبر مرحلة هامة للتلقي.

وقالت «إن كبر وتجاوز (الطفل) هذه المرحلة الحرجة يصبح من الصعب أن يتعلم اللغة الأم بشكل سليم، ويخسر فرصة تعلمه بشكل من الصعب تعويضها لاحقاً، وينجم عن ذلك آثار سلبية تنعكس على إحساسه بالهوية والانتماء، وتحد من قدراته الاجتماعية وتفاعله مع الآخرين في محيطه، كما أن عدم تمكنه من اللغة الأم يؤثر على ثقته بنفسه، ويشعره بأنه غريب في بيئته».

بيد أن الدكتورة العمران استدركت بالقول «لا مانع من تعلم الطفل عموماً لغات أخرى، ولكن بعد تعلمه اللغة الأم، لأنها هي الأساس، والطفل المعاق عموماً قدرته على اكتساب اللغات محدودة، لأن اللغة هي وعاء الفكر، وفكر المعاق محدود، وقدرته على اكتساب المهارات العقلية العليا مثل التفكير المجرد محدودة، لذا فإن لغته لا تتسم بطابع التجريد عادة، وإنما يغلب عليها الطابع الحسي العملي».

وعن الحلول لإصلاح هذا الخلل، أوضحت أن أهم الحلول لإصلاح خلل عدم تحدث الطفل المعاق باللغة الأم أن نتعرف على الأسباب لإزالتها، وقالت «قد يكون السبب هو اضطرار الوالدين إلى الوجود في بلد أجنبي بسبب عمل الأب أو بهدف الحصول على علاج للطفل المعاق، أو قد يكون السبب هو ملازمة الطفل المعاق للمربية الأجنبية، التي لا تجيد اللغة العربية، فيبدأ بالتحدث بلغتها التي يطغى تأثيرها على تعلم اللغة الأم، فيؤثر ذلك سلباً على تعلم الطفل لغته، فالحل يكون بإزالة السبب الذي أدى إلى نشوء المشكلة».

وأشارت إلى ضرورة الوجود مع الطفل بشكل مستمر والتحدث معه بلغته الأم، كونه الأسلوب الأمثل للتعلم، وإن وجد في بيئة أجنبية لظروف اضطرارية، وعلى أسرته التحدث معه باللغة الأم، وإن تحدث معه الآخرون بلغة أخرى.

وقالت الدكتورة جيهان العمران إن اكتساب الأطفال المعاقين ذهنياً اللغات لا يعني سلامتهم من الإعاقة الذهنية، فالإعاقة الذهنية تكون موجودة سواء تعلم الطفل لغة أجنبية أم لا، ولكن الطفل المعاق ذهنياً تكون قدرته على اكتساب اللغة محدودة، سواء كانت اللغة الأم أم اللغة الأجنبية، فهو غير قادر على استخدامها بطلاقة أو بشكل إبداعي أو مجرد، وتكون ألفاظه محسوسة ومرتبطة بتلبية احتياجاته اليومية كالحصول على الطعام أو الشراب أو بعض التعبيرات اللفظية المحدودة.

واعتبرت أن الطفل المعاق ذهنياً يمكن تعليمه اللغة العربية بشكل بسيط، عن طريق الأناشيد والأغاني ذات الإيقاع الموسيقي، أو عن طريق تعليمه باستخدام وسائل محسوسة تتلاءم مع مستوى تفكيره، مثل الصلصال والرسوم والرسم على الرمل مع التكرار. وأضافت «من المهم استخدام وسائل التعزيز المحسوس والمعنوي كلما قام الطفل بالنطق الصحيح، كإعطائه مكافآت كوضع نجوم على لوحة تخصص لهذا الغرض، أو القيام بمدحه، كما يمكن تعليمه بتوفير نموذج إيجابي يتحدث اللغة العربية بشكل صحيح».

وأشارت إلى أن الطفل المعاق إنسان له حقوق كأي طفل آخر، تنص عليها القوانين الدولية مثل اتفاقية حقوق الطفل التي أصدرتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام ١٩٨٩ والتي تنص في أكثر من مادة على أهمية إعطاء الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة حقوقهم وتقديم الرعاية المناسبة لهم وعدم التمييز بين جميع الأطفال لأي سبب كان، ومنها الإعاقة. وعدت الدكتورة جيهان عدم دمج الطفل المعاق مع أقرانه في المدرسة انتهاكاً لحقوقه، مطالبة النظام التعليمي بالعمل على دمجهم في المسار العام، وتوفير الرعاية الخاصة له في المدرسة، ليستطيع الاعتماد على نفسه في تلبية احتياجاته الأساسية، وحتى يستطيع أن يتكيف مع بيئته، وكذلك في البيت عندما يشعر الأبووان بالخجل من وجود طفل معاق ويخفيانه عن أعين الآخرين وبحرمانه من حقوقه الأساسية في التعليم والرعاية، ويقومان بسوء معاملته.

وقالت إن الكثير من الدراسات أثبتت أن أسباب سوء معاملة الطفل كونه معاقاً ذهنياً، لأن بعض الأسر التي يكون لديها طفل معاق تعيش تحت ضغوط مادية ونفسية، مما يؤدي إلى اللجوء لسوء المعاملة، كما أن بعض فاقدي الضمير يستغلون الأطفال من ذوي الإعاقة الذهنية لتحقيق مآرب غير إنسانية أو أخلاقية، ويعمدون إلى التفرير بهم لأنهم سرعوا الإغواء والتأثر، وهذا كله يعتبر انتهاكاً لحقوقهم.

ورأت ضرورة أن تنص التشريعات على ردع منتهكي حقوق المعاق، سواء إن كان من قبل ولي أمر أو معلم أو أي شخص، فيجب أن تنص التشريعات على ردع مثل هؤلاء الأشخاص وعقابهم، ولكن قبل ذلك يجب الاهتمام بتوعيتهم وتثقيفهم إزاء الطفل المعاق.

وقالت من أهم المطالب المتعلقة بالطفل المعاق هي معاملته كإنسان، واحترام حقوقه، ودمجه في التعليم المدرسي، ودمجه أيضاً في المجتمع الذي يعيش فيه عن طريق الاعتراف به وقبوله، وتوفير المناخ التربوي والنفسي الذي يعمل على تلبية احتياجاته، ومساعدته على الاستقلالية والاعتماد على نفسه في تدبير أموره اليومية، وتحسين نوعية حياته، وتدريبه على مهنة بسيطة كالحرف اليدوية والخدمات البسيطة حتى لا يصبح عالة على أسرته ومجتمعه.

من ناحيته، أوضح الدكتور عثمان عبده هاشم مدير مركز الملك عبد الله للأطفال المعاقين بجدة، أن الدراسات العلمية الخاصة بالنسبة للأطفال الأصحاء من الناحيتين البدنية واللغوية (الكلام أو التحدث) دلت على أن وجود لغتين متداولتين في محيط الطفل يؤدي إلى تأخر في نضجه اللغوي لفترة معينة، ولكنه في النهاية يستطيع أن يكتسب كلتا اللغتين بنفس المهارة كلغة أم.

وقال «أما بالنسبة للأطفال المعوقين جسدياً أو كلامياً (تأخر في اللغة) فوجود لغتين يزيد من مشكلة الطفل، وليس دوماً يستطيع أن يتغلب على ثنائية في محيطه، وقد تزيد مشكلة تأخره اللغوي، وهذا بالطبع ينطبق على وجود لغة عربية مع لغة أخرى لمربية الطفل التي تعنتي به».

وأشار الدكتور هاشم إلى أن الحل هو أن يكون من يعتني بالطفل هو أمه أو أحد أفراد أسرته نفسها، وعدم ترك ذلك لمربية أو ممرضة أو سواها، فالمربية إن كانت هناك حاجة لها تعطى كل المسؤوليات في الاعتناء بالبيت ما عدا عناية الطفل مباشرة فيجب أن تكون من مسؤولية الأم نفسها، وهذا ما نحاول أن نبثه للأمهات لتكون ثقافة عامة.

وبين أن الطفل قد يكون لديه قدرات عقلية سليمة، ولكن لديه تأخر في النمو اللغوي، واستدرك «ولكن الطفل الذي لديه إعاقة عقلية يكون عادة لديه تأخر لغوي، ولكن في المستقبل مع مضي الزمن يصبح كلامه سليماً رغم وجود إعاقة عقلية، والإعاقات اللغوية لها نظام علاجي متخصص ويمكن أن يستفيدوا في حل مشكلتهم بهذا النظام العلاجي».

وأكد أنه يمكن تعليمهم اللغة العربية بشكل سليم فليس كل الأطفال المعوقين حركياً لديهم إعاقات في اللغة أو إعاقات ذهنية، وحتى أولئك الأطفال الذين لديهم إعاقة لغوية يمكن علاجها بمتابعة دؤوبة مع اختصاصي النطق.

وعن حقوق المعاق، قال الدكتور هاشم إن الشخص المعاق له حقوق أقرتها اتفاقية حقوق الإنسان للأمم المتحدة وأقرتها حكومة المملكة العربية السعودية، وهي قيم إسلامية قبل كل شيء، ومعلوم أن كل طفل أو شخص معاق في المملكة يمنح إعانة سنوية أو شهرية بحسب شدة إعاقته، وهناك جهات خاصة لحماية الطفل في السعودية تشكلت منذ مدة، ويمكن التواصل معها لإيجاد حل لطفل معاق مضطهد أو مهمل، كما يمكن المقاضاة القضائية لأولياء الطفل.

وطالب الدكتور هاشم بنشر ثقافة أن الشخص المعاق هو جزء فعال في المجتمع له حقوقه وواجباته، ويمارس حياة المجتمع العادية، مع وجود بعض الدعم لاحتياجاته الخاصة، كما نادى بتأسيس جهة رسمية لفرز حالات الإعاقة إلى مؤسساتها الخدمية لتتلقى التأهيل المناسب، وعدم ترك ذلك لاجتهادات أولياء الأمور أو للمؤسسات الفرعية، وقال «فكم

من طفل معاق جسديا كان يمكن أن يستفيد من خدمات الجمعية، ولكن لم يوجه إلى الجمعية، وخسر برنامجا تأهليا مفيدا جدا لو حضر إلى الجمعية في وقت مبكر». وطالب بضرورة التأكيد - عن طريق وسائل الإعلام - على أهمية اعتناء الأم بطفلها، وعدم ترك ذلك لمربية أو ممرضة أو غيرهما.

فيما يرى صالح آل سالم الاختصاصي والباحث في علم النفس أن تعلم اللغة منذ الميلاد يعتمد على الظروف الاجتماعية والثقافية أكثر من تأثره بالصفات الوراثية، ويمتد هذا التأثير إلى جميع مراحل الحياة للفرد.

وقال «اللغة وسيلة اتصال تخضع لتأثير البيئة بشكل كبير من الشهور الأولى، كما أن الحوارات التي يشارك فيها الطفل أو يسمعها تؤثر في لغته، فالطفل المحاط بمرضىين أجانب أو يكون أثرهم عليه أكثر من أثر أسرته حيث إن زمن بقائه معهم أكثر من أسرته وهذه مشكلة كبرى».

وأشار إلى أن من حقوق الطفل الحصول على الحصانة الوطنية والثقافية والقيمية وغيرها، وأردف «أطفال الرعاية يقضون أوقاتهم مع أسر بديلة لأسرهم الأصلية، ويعتبرون في نظرهم الأسر الأصلية، لذلك من الطبيعي التأثير باللحجة بل بالقيم والثقافة أيضا».

وطالب آل سالم بضرورة تطوير برامج توعية أسر هؤلاء الأطفال، حيث إن الأسر تكتفي بالزيارات المتقطعة وبعضها أسبوعي أو شهري أو سنوي، وهو ما اعتبره حرمانا للطفل من الأمان العائلي، حتى وإن كانت الأسرة لا تستطيع رعايته فمن الواجب قضاء الأسرة مع ابنها يوميا وقتا معينا يجمع أفراد الأسرة أو أغلبهم، كذلك لمن حالته تسمح يجب أن يؤخذ للبيت لوقت معين، ومن ثم إرجاعه للمركز.

وقال «كما يجب أن يفتح المجال بشكل أكبر لأبناء وبنات الوطن بعد تأهيلهم وإعطائهم ما يستحقونه من مقابل نظير عملهم مع شريحة مهمة مع الاستفادة مع الآخرين في جوانب أخرى».

بينما اعتبر صالح بن سالم الحارثي عضو هيئة تدريس بقسم اللغة العربية بكلية العلوم والآداب بجامعة نجران أن العصر الحالي يشهد صراعات متتالية، وخصوصا من الناحية الثقافية «للغة الطفل» سواء الطفل السليم أو المعاق. وأردف بقوله «لكن للمعاق قضية أخرى، ونعلم جميعا أن الطفل يتحدث اللغة منذ وقت مبكر في حياته لأنه يحاكي ما حوله سواء بلغة عربية أم أخرى أجنبية».

مشيرا إلى أن النمو اللغوي عند الطفل بشكل عام يمر بعدة مراحل تتمثل في مرحلة ما قبل اللغة، على ٤ فروع وهي: مرحلة الصراخ أو البكاء، ومرحلة المناغاة، ومرحلة التقليد، ومرحلة المعاني، تليها المرحلة الثانية وهي مرحلة اللغة الحقيقية، وهي على ٣ فروع: مرحلة فهم اللغة قبل استخدامها، ومرحلة الكلمة الأولى، ومرحلة تطور المهارات اللغوية. وقال الحارثي إن الطفل المعاق اجتماعيا هو الطفل الذي يفقد لنمو شخصية متوازنة والإظهار الكامل لإمكاناته التي تعاق بعوامل في بيئته الاجتماعية مثل عدم كفاءة الأبوين ونتيجة للحرمان الثقافي والاجتماعي، ويشمل أيضا الأطفال اليتامي نتيجة موت أو فقدان أحد أبويهم والأطفال المهملين والفقراء المعدمين.

وأردف «ينبغي الإشارة إلى أن الأطفال المعاقين جسديا وعقليا يواجهون إعاقات اجتماعية إلى حد أنهم يكونون منبوذين اجتماعيا، إلا أن قدرهم أن يظهروا في هذه الدنيا وهم من ذوي إعاقة، لا يقول بذلك عاقل بل ولا ينبذهم إلا جاهل».

واعتبر الحارثي مرحلة التقليد هي الأهم، وزاد «فأي معاناة يحملها هذا الصنف الغالي على قلوبنا، إنها معاناة ضياع اللغة الأم لدى المعاقين، ضياع اللغة العربية، لغة القرآن الكريم، اللغة التي يقول عنها البعض بأن سوق العمل لا تحتاجها، اللغة التي يتفاخر البعض بأنه يجيد لغة العصر الإنجليزية، حديثي ليس عن اللغة العربية الفصحى بل عن الطفل المعاق، ومدى الإهمال لهذا الصنف، فمع عدم الاهتمام به من قبل أسرته بمحاولتها التخلص منه إذا رأت فشله في كثير من الأمور، فإنه يؤدي إلى شعور الوالدين بالإحباط، وتركه في مؤسسة حكومية وكأنه حمل ثقيل، أو إهماله من حيث إشباع الحاجات الأساسية دون الاهتمام بثقافته».

وقال «من المؤسف جدا بأن البعض يحضر عاملا أجنبيا يقوم برعايته ثقافيا واجتماعيا مما يسبب العناء بضياع لغة هذا المعاق، وأعجب كثيرا من بعضهم بأنه ينسى شيئا اسمه طفل معاق حينما تم تسليمه لجهة حكومية ترعاه، بل ولا يكلف نفسه تعهده وزيارته بين فترة وأخرى، وهو بكل حق في مأمن حينما يسلم لهذه الجهة الحكومية التي تقوم على رعايته، ولكن بوجوده في هذه الجهة الحكومية التي ترعاه في خطر أعظم ألا وهو ضياع اللغة العربية الأم، لأن هذه الجهة تترك رعايته للعمال، وهم بدورهم يتخاطبون معه بلغتهم الأجنبية، وحتى لو تحدثوا العربية فإنها بعبارات مكسرة يستقي منها هذا المعاق ما يسمع ويفلده، وينشأ فاقدا للغته الأم، فأين المسؤولين وأين ولي أمر هذا المعاق وأين المجتمع!!».

وأوضح أن هذه الفئة منها المبدع ومنها المخترع ومنها المصمم، ولكنهم يحتاجون إلى من يقوم على الإشراف عليهم بكل ما تعنيه الكلمة. وأضاف «تحتاج إلى رعاية جادة، تحتاج إلى اهتمام كبير، تحتاج إلى تعاون مشترك».

وتساءل «هل من المعقول أن يحرم هذا الطفل المعاق من الثقافة وهو في مؤسسة حكومية أو حتى مع والديه بسبب وجوده مع عامل أجنبي لا يضيف له إلا ضياع لغته؟ أقول: لا، ولكن الإهمال وتسليمه لعمال أجنبي لا يحسن أحدهم التصرف هو الأمر المخيف الذي ابتدأه بضياع لغته الأم (اللغة العربية) من خلال المحاكاة وتقليد العامل الأجنبي بل وإنتي أعجب من مجارأتنا للعمالة الأجنبية من خلال تنازلنا عن لغتنا الأصلية وتخطبنا مع العامل بلغتنا التي قام بتكسيبها حتى يفهمنا».

وأضاف «قد يتعلل البعض بمثل هذا الشيء، بقوله يعذر الطفل المعاق، لأنه يحتاج إلى عناية كبيرة، فليس له أي اهتمام، سواء بلغتنا أم بلغة غيرنا، وهذا من الأخطاء التي يروج لها البعض، وكأن هذا المعاق لا قيمة له، فلماذا لا تشعر بالندم حينما تسمع المعاق ضائعا بين اللغات واللهجات، بل ومن النصائح أن لا تتعدد اللغات أمام هذا الطفل المعاق، حتى لا يتشتت ويضيع بين اللغات الأخرى».

وطالب صالح الحارثي القائمين على رعاية المعاقين من مؤسسات حكومية وأولياء أمور بوضع لجنة استشارية تبحث عن السبل التي تقوم على تطوير الطفل المعاق والمحافظة على لغته الأم، وتثقيف المجتمع بأن هذه الفئة تملك مواهب يجب الاهتمام بها والوعي بحقوقهم، وخطبهم بغيرهم من خلال المدارس إذا لم تكن إعاقتهم قوية، ووضع برامج إعلامية من صحف ومجلات وندوات يكون تركيزها على الطفل المعاق وتحفيزه حتى يظهر نتاجه، ولنا في بعض المعاقين الذين حصلوا على جوائز من خلال تفوقهم سواء في الكمبيوتر أم في المجالات الأخرى خير دليل.



هروب ثلاثينية من قبضة شرطة عسير وشقيقتها تطالب بتحديد المتسبب

المصدر: جريدة المدينة الخميس ١٥-٧-٢٠١٠

<http://www.al-madina.com/node/٢٥٦٥٩١>

عبدالرحمن القرني - عسير

لا تزال الجهات الأمنية بشرطة عسير تواصل البحث عن فتاة ثلاثينية هاربة من شرطة غرب أبها. وكانت الفتاة قد تم القبض عليها بشرطة مكة المكرمة بعد هروبها من أهلها وتسليمها شرطة عسير، إلا أنها أفلتت من قبضة الجهات الأمنية إلى مكان غير معلوم وتقول شقيقتها (ف) الوكيله الشرعية عن والدها الطاعن في السن: شقيقتي مفقودة منذ ٦ أشهر هربت من الشرطة بعد أن طلبنا إيقافها وتحويلها إلى مستشفى الصحة النفسية أو دار الرعاية الاجتماعية نظراً لاضطرابها النفسي وعدم استقرارها، وبينما كُنْتُ في الشرطة مع والدي الطاعن في السن طلب مني وكالة شرعية وخرجت لكتابة عدل، وكانت المفاجأة أن الشرطة تبلغنا بهروبها وعند السؤال كيف هربت أعطونا تبريرات غير مقنعة ومنذ ذلك الوقت والمطالبة والمراجعة والبلاغات متكررة، وحتى الآن لم يتم القبض عليها، وأنا نطالب الجهات المسؤولة بالتحقيق على من فرط في هروبها والتي تم تسليمها بشكل رسمي من شرطة منطقة مكة المكرمة إلى شرطة عسير. إطلاق سراح مصدر مسؤول في سجن أبها العام لـ "المدينة" قال إن الفتاة أودعت السجن بتاريخ "١٤٢٩/٢/٢٥" وتم إطلاق سراحها بالشروط التالية: تسليم بطاقة الأحوال لوالدها وعدم استخراج بطاقة أخرى وعدم السفر أو مغادرة المنزل إلا بإذن من والدها وحفظ (١٠) أجزاء من القرآن الكريم وعدم خروجها للبحث عن وظيفة أو غيرها. وقال الناطق الإعلامي بشرطة منطقة عسير العقيد عبدالله عائض القرني: إن الفتاة كان مبلغا عنها في هروبها من قبل أهلها وتم إحضارها وليس لها أي قضية في الشرطة. لا علاقة للهيئة على ذات الصعيد قال الناطق الإعلامي لجهاز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمنطقة عسير الشيخ بندر آل مفرح: بالرجوع إلى قضية الفتاة وجد ان الفتاة مقبوض عليها من قبل مركز هيئة المنهل بأبها بتاريخ: ١٤٢٩/٢/٢٥ هـ في قضية "أخلاقية" بإحدى الاستراحات في ضواحي مدينة أبها وتمت إحالة القضية جميعها للشرطة، تمهيدا لاستلام هيئة التحقيق والادعاء العام ملف القضية. وأضاف آل مفرح انه لا علاقة للهيئة لا من قريب ولا من بعيد بهروب الفتاة

وزارة الثقافة والإعلام ترد على محامي عبدالجواد:

لا تحريف أو تغيير في حديث المتهم ب المجاهرة بالرديلة

المصدر: جريدة الرياض الخميس ١٥-٧-٢٠١٠

<http://www.alriyadh.com/١٥/٠٧/٢٠١٠/article٥٤٣٧٨٠.html>

رد المتحدث الرسمي باسم وزارة الثقافة والإعلام عبدالرحمن بن عبدالعزيز الهزاع على ما أثاره محامي المواطن مازن بن محمد مصطفى عبدالجواد المتهم ب«المجاهرة بالرديلة» عبر برنامج تلفزيوني بثته قناة LBC الفضائية، على ما اعتبره الثاني خلافاً في إجراءات التحقيق مع موكله في التهم الموجهة إليه. هنا تفاصيل الإيضاح :
إشارة إلى ما تناقلته بعض الصحف والمجلات من تصريحات المحامي سليمان الجميحي، المترافع في قضية المواطن مازن بن محمد مصطفى عبدالجواد، تود وزارة الثقافة والإعلام توضيح ما يلي :
أولاً: المواطن مازن بن محمد مصطفى عبدالجواد، ليس إعلامياً، ولا يحمل صفة إعلامية، أو يمثل جهة إعلامية، والوزارة معنية بنظر قضايا الإعلاميين ذات الطابع الإعلامي، أو الثقافي الوارد في وسائل الإعلام المرئية، والمسموعة والمقروءة بالإضافة إلى النشر الإلكتروني .

جميع ما جاء في التقرير فيه تطابق بالصوت والصورة

ثانياً: وزارة الثقافة والإعلام معنية في نظر هذه الدعوى من جانبين :

الجانب الأول: من حيث المادة المسجلة التي عرضتها قناة (LBC) الفضائية، حيث يدعي المحامي سليمان الجميحي، بأن المادة المسجلة تعرضت للتحريف بحذف وتغيير وتبديل مواضع الكلمات والعبارات والجمل والمشاهد لتخرج على غير الصورة التي قبلت فيه، وهو ما أكدته في تصريحه من ثبوت تعرض المادة المسجلة للمونتاج. وتود الوزارة أن توضح بأن تقرير اللجنة التي تم تشكيلها من أصحاب الخبرة من العاملين في التلفزيون السعودي جاء فيه ما نصه: «أولاً: التقرير التلفزيوني به مونتاج كغيره من التقارير التلفزيونية، وذلك لاختيار أهم النقاط والموضوعات المراد الاستفادة منها. ثانياً : التقرير لا يوجد به تحريف، أو تغيير، وذلك للأسباب التالية :

أ- أن جميع ما جاء في التقرير كان فيه تطابق بين الصوت والصورة .

ب- لا يوجد تقرير صوتي خارجي، أي انه لا يوجد قراءة أي نص خلال التقرير .

ج- الأشخاص الذين ظهروا في التقرير يعلمون انه يتم تصويرهم تلفزيونياً .

وبذلك ترى اللجنة ان التقرير سليم من الناحية الفنية حيث لم يتم تحريفه .»

وبهذا يتضح أن تقرير اللجنة يوضح بأن المادة المسجلة سليم من الناحية الفنية ولم يتم تحريفه .

الأشخاص الذين ظهروا يعلمون أنه يتم تصويرهم تلفزيونياً

الجانب الثاني: وزارة الثقافة والإعلام معنية في نظر هذه الدعوى من حيث تطبيق نظام المطبوعات والنشر فيما يتعلق بما بثته قناة (LBC) الفضائية، وحيث ورد في المادة (٣٨) من نظام المطبوعات والنشر ان كل من يخالف حكماً من أحكام هذا النظام يعاقب باحدى عقوبات ثلاث؛ إما الغرامة المالية، أو الإغلاق المؤقت للمحل أو المؤسسة الإعلامية، أو الإغلاق النهائي، وقد أصدرت اللجنة قرارها بأقصى العقوبة وهو الإغلاق النهائي لمكتب القناة بجدة، وجميع مكاتبها في المملكة .

ثالثاً: الاعتراض على قرار اللجنة يكون أمام ديوان المظالم، حيث نصت المادة (٤٠) (من نظام المطبوعات والنشر أنه: (يحق لمن صدر بشأنه عقوبة بمقتضى أحكام هذا النظام، التظلم أمام ديوان المظالم، وذلك خلال ستين يوماً من تاريخ إبلاغه بالقرار الصادر بذلك .)

وإن الوزارة إذ توضح ذلك لتهدئ جميع من ينقل معلومة للرأي العام تحري الدقة في ذلك بكل أمانة ومصداقية .
عبدالرحمن الهزاع

أسرار تهريب راع سوداني لسيدة سعودية إلى بلاده

المصدر: جريدة الوطن الخميس ١٥-٧-٢٠١٠

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=١٢٣٢٠&CategoryID=٥

المدينة المنورة: علي العمري AM ٢٠:٢٠-١٥-٠٧-٢٠١٠

غرر بها حين كان راعياً لغنمها في محافظة بدر التابعة لمنطقة المدينة المنورة، وحملها معه عبر الباخرة إلى السودان رغم كونها سعودية، واحتجزها هناك لأكثر من عامين، واستدعى الأمر تدخل الشرطة الدولية "إنتربول" للإيقاع به وتسليمه للمملكة.

إلا أن اعترافات الوافد السوداني "ي، إسماعيل" لقاضي محكمة بدر، والتي صدقها شرعاً في ١٣ رجب الماضي، وحصلت "الوطن" على تفاصيلها أمس، حلت كافة الألغاز التي صاحبت القصة ورفعتها إلى مصاف الأساطير الشعبية في محافظة بدر (١٥٠ كيلومتراً جنوب غربي المدينة).

ووصف "ي، إسماعيل" (٣٢ عاماً) تفاصيل استغلاله أمومة ربة الأسرة التي كان يعمل لديها راعياً للأغنام، إذ أوهمها بوجود علاج في السودان لابنتها التي تعاني مشكلات عقلية، لتبيع الأم حليها وترحل مع الراعي إلى جدة عام ١٤٢٤. وفي جدة، تقدم راعي الأغنام إلى القنصلية السودانية مدعياً بأن السيدة السعودية (٥٢ عاماً) هي قريبتها، وأنها فقدت جواز سفرها، ليتم إصدار تأشيرة اضطرارية لها تمكنها من السفر إلى السودان.

حمل "ي، إسماعيل" الأم الباحثة عن علاج لابنتها على متن باخرة متجهة إلى السودان، وبمجرد وصوله إلى منزله في "بورتسودان"، استولى راعي الأغنام على ٦٠ ألف ريال كانت بحوزة السيدة السعودية، وبدأت الأخيرة رحلة احتجاز قسري في منزل الخاطف استمرت عامين، قبل أن تتمكن من العودة لأسرتها.

ومن هناك، واصل الراعي اتصالاته على أسرة السيدة السعودية في محافظة بدر يطالبهم بدفع فدية لقاء إعادتها لهم، إلا أن أسرته لم ترسخ للتهديد وأبلغت الأجهزة الأمنية التي نسفت بدورها مع الشرطة الدولية "الإنتربول" للإيقاع بالخطف.

ونجحت الشرطة الدولية مطلع ٢٠١٠ في القبض على الراعي

قياس استثنائي ينهي تجمع خريجي "المعلمين"

المصدر: جريدة الوطن الخميس ١٥-٧-٢٠١٠

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=١٢٣٢١&CategoryID=٥

الرياض: محمد آل مطر AM ٢٠٢٢:١٥-٠٧-٢٠١٠

أنهت وزارة التربية والتعليم أمس ظاهرة التجمعات قبالة مقرها الرئيسي في الرياض والتي تواصلت على مدى ثلاثة أيام، بعدما وعدت المتحدث باسم ٤٠٠ خريج من كليات المعلمين دفعتي ٢٧ و ٢٨ بعقد اختبار قياس استثنائي لهم، وتعيين من يجتازه منهم فوراً مطلع ذي الحجة المقبل، وترسيمهم مع زملائهم المعينين قبل عدة أسابيع بأثر رجعي . وقال ممثل الخريجين المتجمهرين مغرم الغامدي إن الحل جاء على لسان وكيل وزارة التربية والتعليم للشؤون المدرسية الدكتور سعد آل فهيد، على خلفية لقائه به أمس، موضحاً أن "التربية" لم تنتازل عن شرط اجتياز "القياس" الذي قررت عقده استثنائياً ولكن بعد دورات تأهيلية لمن فشلوا في اجتياز السابق تبدأ خلال الفترة من ١٦ شوال وحتى ١٦ ذي القعدة .

حسنت وزارة التربية والتعليم موقفها من تجمع خريجي كليات المعلمين المتعثرين في اختبار القياس والذين أمضوا نحو ٧٢ ساعة قبالة مبنى الوزارة بالرياض، ووجه وزيرها الأمير فيصل بن عبدالله بحل عاجل لمعاناتهم، مع عدم التخلي عن شرط اجتياز "القياس" وذلك بتنفيذ دورات تأهيلية لهم تساعدهم في اجتيازه تبدأ خلال الفترة من ١٦ شوال وحتى ١٦ من ذي القعدة للعام الجاري، على أن يعقد بعد الدورة مباشرة اختبار قياس استثنائي لخريجي برنامج الحصر من دفعتي عامي ١٤٢٧ و ١٤٢٨، ومن ثم تعيينهم فوراً مطلع ذي الحجة المقبل، وترسيمهم مع زملائهم المعينين قبل عدة أسابيع بأثر مالي رجعي لهم .

أوضح ذلك لـ"الوطن" أمس المتحدث باسم الخريجين مغرم الغامدي، مبيناً أن هذه التأكيدات جاءت على لسان وكيل وزارة التربية والتعليم للشؤون المدرسية الدكتور سعد بن سعود آل فهيد، على خلفية لقائه به أمس ممثلاً عن زملائه الخريجين .

وقال الغامدي إن الفهيد أكد له أن اللجنة المختصة بتعيين خريجي كليات المعلمين من دفعتي عامي ١٤٢٧ و ١٤٢٨ اجتمعت مع مسؤولي الجامعات التي ستعقد فيها الدورة التأهيلية للخريجين لتحديد مواقع الكليات وقدرتها الاستيعابية تمهيداً لتوزيع الخريجين عليها .

من جانبه، أكد عميد كلية المعلمين بجامعة الملك سعود بالرياض الدكتور علي بن عبدالله العفنان، أن الكلية رفعت مشروع البرنامج التأهيلي لخريجي كليات المعلمين الذين لم يعينوا مسبقاً إلى وزارة التربية والتعليم وأنه في انتظار الرد، واصفاً تجمعات الخريجين أمام مبنى الوزارة هذا الأسبوع وإضرابهم عن الأكل والشرب بـ"الأسلوب غير الحضاري"، وأنه "لا يمكن اعتباره سلوكاً يصدر عن شخص يتطلع إلى أن يكون معلماً في الغد، مما قد يعزز الصورة الموجودة لدى البعض بأنهم غير مؤهلين، ويعطي مؤشراً واضحاً إلى الحاجة لإعادة تأهيلهم."

وبين العفنان لـ"الوطن" تأييده إلحاق هؤلاء الخريجين ببرامج تأهيلية تنفذ بالتعاون بين الوزارة والجامعات في عموم مناطق المملكة، وأن تكون مدتها الدراسية فصل أو سنة دراسية حسبما يقتضيه البرنامج والدور المطلوب من المتدرب بعد التخرج، وقال إن الـ٣٥ يوماً التي حددتها الوزارة للبرنامج غير كافية لتقديم المهارات والعلوم والأساسيات التربوية والتعليمية لدخول مهنة التدريس، في وقت تسعى فيه الوزارة إلى الجودة في التعليم والبحث عن الأفضل في ظل مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم.

وحول التعهدات الخطية التي وقعها الخريجون أثناء دخولهم الكلية بالعمل في الوزارة، أوضح العفنان أن آخر سنة جرى التعامل فيها بتلك التعهدات للمتقدمين هي عام ١٤٢١ للتخصصات جميعها باستثناء اللغة الإنجليزية التي استمر التعامل معها حتى عام ١٤٢٤، مشيراً إلى أنه "على حد علمي، فإن غالبية خريجي كلية المعلمين بالرياض تعينوا جميعاً". وطالب العفنان المؤسسات التربوية من كليات وجامعات بالتعاون مع الوزارة لتقديم الدورات التأهيلية للخريجين، داعياً الخريجين أنفسهم إلى التعامل الراقي والحضاري في المطالبة والبحث عن وظائف لهم "وليكن لديهم القناعة التامة بأن

حقل التعليم يبحث كل عام عن معلمين، كونه المجال الأكبر في استيعاب الشباب وتوظيفهم" على حد تعبيره . وكان نحو ٤٠٠ خريج من كليات المعلمين من دفعتي عامي ١٤٢٧ و ١٤٢٨ تجمعوا أمام مبنى الوزارة صباح الأحد الماضي، واستمروا ثلاثة أيام، مطالبين بحل مشكلتهم، وتعرضوا لأشعة الشمس الحارقة بدرجة حرارة لامست ٥٠ درجة، كما اتخذوا من الأرصفة مكاناً لنومهم طيلة فترة اعتصامهم والأشجار ظللاً لهم، قبل أن يغادروا مواقعهم بعد وعد الوزارة لهم أمس بحل مشكلتهم.



الخطوط السعودية تنزل راكبة وأطفالها من الطائرة بحجة الحمولة الزائدة

المصدر: جريدة المدينة الخميس ١٥-٧-٢٠١٠

<http://www.al-madina.com/node/٢٥٦٥٨٦>

عبدالرحيم الحدادي - المدينة المنورة
قامت طائرة تابعة للخطوط السعودية بمطار الأمير محمد بن عبدالعزيز بإنزال سيدة وأبنائها الأطفال بعد أن صعدا الطائرة وقطعوا كرت الصعود بحجة الحمولة الزائدة للطائرة وكان شخصان من موظفي المطار - حسب قول الراكبة - قد صعدا لإنزالها دون أن يعلمونها عن أسباب نزولها هي وأطفالها ونزلت السيدة وأطفالها من الطائرة التي أقلعت بعد نزول السيدة بخمسة دقائق ثم أخبروها أن حمولة الطائرة "زائدة" من جانبه قال زوج السيدة المواطن سلطان حامد الجمال "للمدينة" ما حدث لزوجتي وأبنائي عندما صعدا للطائرة المغادرة من مطار الأمير محمد بن عبدالعزيز الدولي بالمدينة المنورة والمتجهة لتبوك رقمها ١٥٢١ أمر غريب حيث قطعت الزوجة والأولاد كرت صعود الطائرة ورقم المقعد AJL٤٤ وجلسوا ينتظرون إقلاع الطائرة و بعد ذلك صعدا شخصان من موظفي السعودية للطائرة وطلبوا من زوجتي النزول من الطائرة واستفسرت زوجتي عن سبب نزولهم ولكن لم تجد من يصغي لها وبعد أن أقلعت الطائرة بخمسة دقائق من نزول زوجتي وأبنائي قالوا لها أن حمولة الطائرة زائدة. من جانبه افاد المدير الإقليمي للخطوط السعودية بالمدينة المنورة راشد الزهراني أنه سيتم التحقيق في هذه الواقعة وأكد عدم رضاه عن هذا التصرف واصفا إياه "بغير المقبول" مشيراً أنه علينا انتظار نتيجة التحقيق.

٤٠٠ أسرة مشتتة لسعوديين من سوريات بسبب الزواج السياحي مرصد النساء : أغلب الزيجات تتم من صغيرات وهي أحد أشكال العنف ضد الأطفال

المصدر: جريدة الوطن الخميس ١٥-٧-٢٠١٠

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=١٢٢٨٢&CategoryID=٣

دمشق: بارعة ياغي AM ٢:٣٨ ١٥-٧-٢٠١٠

أعلنت السفارة السعودية في سورية مؤخراً أنها رصدت ٤٠٠ أسرة مشتتة نتيجة لزيجات رجال سعوديين ونساء سوريات، وذلك ضمن ظاهرة باتت واضحة في المجتمع السوري وتسمى بـ(زيجات الصيف). وزواج الصيف هو زواج يعقد في إجازة الصيف دون تحديد وقت للطلاق، وإلا كان ذلك متعة، ويتعامل مع هذا النوع من الزواج الأثرياء ومن يسافر كثيراً للعمل التجاري أو غيره. وتشير تقارير إعلامية أن زيجات الصيف أو ما يسمى (الزواج السياحي) تنتشر في عدة دول عربية.

وقد أعد موقع (سيريا نيوز) الإلكتروني السوري تحقيقاً حول هذه الظاهرة، وقام بتقصي كافة جوانبها، وفي رأي للمفكر الإسلامي الشيخ الدكتور محمد حبش، نقل الموقع ما يلي "الزواج هو مؤسسة مقدسة في الإسلام ولا يجوز للزواج أن يتأسس على أسباب غريزية فقط، بل لابد من الوعي لأن الزواج هو استقرار وأسرّة وذريرة وأولاد وغيرها.."، مضيفاً أن "ما يجري الآن من أشكال الزيجات كزواج المسافر والمسافر والزواج الصيف هي أشكال مرفوضة في نظام الأسرة في الإسلام."

وقال الأستاذ في كلية الآداب في جامعة دمشق أحمد الأصفر لـ(سيريان نيوز) إن "الزواج في ثقافتنا العربية والإسلامية هي مسألة تشريعية وقانونية لها قواعد وأسس" لافتاً إلى أن "الخروج عن هذه القواعد والأسس يحدث مشاكل اجتماعية كبيرة."

وأضاف الأصفر أنه "ظهرت مؤخراً أشكال للزواج ليس لها علاقة بالثقافة الإسلامية مختلف حول شرعيتها كزواج المسافر وزواج المصيف (زيجات الصيف) وغيرها.."، لافتاً إلى أنه إذا لم تتحدد الحقوق والواجبات في الزواج فإن الزواج سيعاني من ضعف في أركانه". وأكد أحد المشرفين على مرصد نساء سورية بسام القاضي أن "زواج الصيف (أو ما أسماه بالزواج السياحي) غالباً ما يكون زواج لطفلات سوريات وليس لنساء بالغات" مشيراً إلى أن "هذا الزواج هو أحد أشكال العنف ضد الأطفال، وينتهي إلى فشل دائم ويؤدي إلى نتائج نفسية ضارة جداً". وبين القاضي أن "زيجات الصيف تنجم عنها أيضاً مشاكل خطيرة تتعلق بالأبناء الناتجين عن هذا الشكل من الزواج حيث إن الرجل الذي أنهى متعته من هذا الزواج قد يرسل نقوداً لإعالة طفله لشهرين أو ثلاثة بعد سفره، ثم يتركه لمصيره" لافتاً إلى أن "هناك مشكلة تتعلق أيضاً بالجنسية حيث إن القانون السوري لا يمنح الأطفال الجنسية تبعاً للأُم، وغيرها من المشاكل". وتعرّض أغلبية المهتمين بالقضية انتشار هذه الظاهرة في سورية إلى الفقر والحاجة والجهل، ويطالبون بضرورة اتخاذ إجراءات قانونية واضحة للحد من هذه الظاهرة) من خلال تنظيم عقود الزواج عبر المحاكم) وتوعية الناس من خلال عدة وسائل إعلامية ودينية (خطباء المساجد) حول خطورة هذا النوع من الزواج

يثقن بأنفسهن ويطالبن بفتح المجال أمامهن طالبات إعلام يواجهن تقلص الفرص الوظيفية ويخيفهن المستقبل

المصدر: جريدة الرياض الخميس ٧-١٥-٢٠١٠

<http://www.alriyadh.com/١٥/٠٧/٢٠١٠/article٥٤٣٩٤٠.html>

الرياض، تحقيق - فاطمه الغامدي

الفرص الوظيفية والابتعاث لإكمال الدراسات العليا، من أبرز متطلبات خريجات الدفعة الأولى من «بكالوريوس» الإعلام في جامعة الملك عبدالعزيز في جدة، فتأهيلهن تجاوز الجوانب النظرية في الإعلام التخصصي، إلى التدريب في المؤسسات الإعلامية، حيث تلقى الطالبات تدريباً مكثفاً في مختلف الوسائل الإعلامية سواء مقروءة أو مسموعة أو مرئية، بهدف تطبيق الدراسة الأكاديمية، وتشخيص الواقع الإعلامي، ثم مناقشة مشاريعهن التي ركزت على تطوير الإعلام السعودي في عدد من الدراسات والمواقع الإلكترونية .

«الرياض» تلقي الضوء على متطلبات الخريجات وآراء الأكاديميين حول تأهيل وتدريب الإعلاميات ومستقبل توظيفهن .

استحداث وظائف

تقول "ريم الأحمدى" إنه من المهم الاعتراف بطالبات الإعلام كخريجات سعوديات مؤهلات أكاديمياً لممارسة مهنة الإعلام بكافة تخصصاته من قبل وزارة العمل، مضيفة أتمنى أن يتم استحداث وظائف لنا في القطاعين العام والخاص، خاصة أنها تعتبر من أكبر العقبات التي تواجهنا، فعدم الاعتراف بنا كإعلاميات مؤهلات من جهة، وعدم إعطائنا الدعم اللازم والثقة بمؤهلاتنا ومهاراتنا من جهة أخرى، يقلص الفرص الوظيفية المتاحة لنا .

عمل ب"القطعة"

وتؤكد "فاضية بخاري" خريجة وإعلامية أن هناك مشكلات كثيرة تقف أمام أول دفعة طالبات صحافة، وذلك لعدم وجود عقود عمل رسمية لهن، مضيفة رغم أننا درسنا مواد صحفية احترافية طوال أربع سنوات متواصلة، وخضنا شهرين من التدريب في المؤسسات الإعلامية المختلفة، إلا أن تلك المؤسسات تتعامل معنا وكأننا لا علم لنا بالعمل الصحفي، وغالباً ما نفاجأ بطلب المؤسسة أن نعمل ب"القطعة"، أو أن نعمل لديهن مجاناً لمدة طويلة بدون أي ضمانات، مطالبة وزارة الثقافة والإعلام، بأن تتيح للطالبات العمل بعقود رسمية وبأمر وزاري، وكذلك أن يتم توفير وظائف رسمية لنا في وزارة الثقافة والإعلام، مع فتح المجال أمامنا للعمل في المؤسسات الإعلامية، متسائلة إذا لم يتم استقبال المتخصصات في الإعلام بالوزارة والمؤسسات، إلى أين يذهبن؟ .

نتق بقدراتنا

وتوضح "مي الشريف" أن ما تطلبه هي وزميلاتها من المؤسسات الصحفية هو أن يثقوا بقدراتنا، وأن تتيح لنا الفرصة لممارسة العمل والتعلم، مشيرة إلى أنهن قادرات على تحمل المسؤولية، وهذا ما تعلمناه واعتدنا عليه منذ دخولنا الجامعة ودراسنا في مجال الإعلام .

دراسات عليا

وتقول الطالبة "أميرة الزهراني": إن ما قدمناه من مشاريع ليست لأجل التخرج فقط، بل دارسات متخصصة لقضايا وأمور مهمة وهادفة تتعلق بالمجتمع الإعلامي، مضيفة طالبات أول دفعة يبذلن مجهوداً كبيراً لكي تخرج المشاريع بالشكل اللائق، لتتبنها الجهات ذات العلاقة، متمنية أن يتم فتح باب الدراسات العليا في جميع الجامعات المحلية، وأن تكون هذه البرامج الدراسية متنوعة، لكي تشمل جميع الخريجات في كافة التخصصات، لترتقي إلى مستوى البعثات، فالإعلام والاتصال لغة عالمية تحتاج لجهود مكثفة من جميع الجهات المسؤولة .

طومحات وواعداً

وتعتبر "هناك عشري" عن سعادتها، قائلة: إنني سعيدة بتخرجي كطالبة إعلامية في أول دفعة "صحافة" على مستوى جامعات المملكة، وأسعى لإكمال دراستي العليا مستقبلاً، وبعد تخرجنا بدأت في رحلة البحث عن الوظائف الملائمة لنا كإعلاميات سعوديات طموحات وواعداً .

د. نصيف: سيتم العمل على تعيين المتميزات على وظيفة معيد هم نعيشه

وتقول "هبة مير": إن الهم الذي نعيشه في الوقت الحالي، هو عدم توفر فرص وظيفية تتلاءم مع إمكانياتنا وقدراتنا، والسبب الرئيسي هو عدم إدراك المسؤولين لأهمية عمل الإعلامي، ومن ثم التعريف بمهامنا الوظيفية في سوق العمل، بمعنى أنه عندما نذهب لطلب الوظائف والاستفسار عن أي فرص وظيفية متاحة لنا كطالبات إعلام، نواجه بالسؤال: ما هي الأعمال التي تناسبكم؟، ماذا يمكن أن نقدم لكم؟ .

أربعين طالبة

ويقول "د. عاطف نصيف" رئيس قسم الإعلام في جامعة الملك عبد العزيز: إن الجامعة احتفلت هذا العام بتخريج أربعين طالبة، وهي أول دفعة طالبات "بكالوريوس" إعلام، علماً بأن المتخرجات اجتزن التدريب في المؤسسات الإعلامية، وسيتم بمناقشة مشاريعهن الأيام المقبلة، والتي ركزت على تطوير الإعلام المحلي في عدد من الدراسات والمواقع الإلكترونية، منوهاً بأن الطالبات قادرات على تحمل المسؤوليات الجديدة، لاسيما وأنهن قد أمضين فصلاً دراسياً تدريبياً تحت إشراف القسم، ويتدربن في مؤسسات إعلامية كجزء من متطلبات التخرج في قسم الإعلام، مشيراً إلى أنه من واقع تجربتنا مع الطالبات، لمسنا نوعاً من الحماس والطموح الذي يجعلنا نعتز ونفتخر بجميع الطالبات، وسيتم العمل على تعيين المتميزات منهن على وظيفة معيد، حتى تتمكن من سد العجز الذي نعانيه والمتمثل في ندرة عضوات هيئة التدريس من المواطنات في قسم الإعلام، حيث لا يوجد اليوم في القسم سوى مشرفة القسم، وهي "د. حنان آشي"، ويعاني القسم من صعوبة التعاقد مع عضوات هيئة تدريس من الخارج .

فادية: المؤسسات تتعامل معنا وكأننا لا نعرف شيئاً عن الصحافة

تنافس الذكور

وأكد "د. نصيف" أن المرأة أثبتت قدرتها على العمل في كافة مناسبات الحياة، ومن أبرزها المجال الإعلامي، فراها اليوم تعمل وبتميز في كافة المنشآت الإعلامية في مجال الصحافة أو الإذاعة أو التلفزيون أو الإعلان أو العلاقات العامة، فالتميز لا يحتاج إلى دعم من أي جهة، ولكنه يحتاج للفرصة لإبراز قدراته ومهاراته في الساحة الإعلامية، لافتاً إلى وجود نماذج نسائية نعتز بها وتنافس البيئة الذكورية بقدراتها ومهاراتها وفكرها وإبداعاتها .

نظرة ثاقبة

وعن الابتعاث للتخصصات الإعلامية قال "د. نصيف": إن الابتعاث الدراسي تتعدى فائدته المبتعث، حيث يعود بالنفع على المجتمع والأمة بشكل عام، ومن هنا جاءت مبادرة خادم الحرمين الشريفين -يحفظه الله- بتأسيس برنامج الابتعاث، حيث رأى - يحفظه الله - بنظرته الثاقبة الفوائد التي يمكن أن يحققها الابتعاث للمواطن والوطن بشكل عام، وتتمثل في تزويد طلاب وطالبات الوطن بالعلوم التي تخدم مسيرة التنمية، وإعدادهم للمساهمة في تدوير عجلة التنمية الشاملة في مملكتنا الحبيبة، لنصل إلى مصاف دول العالم الأول، كما أن للابتعاث صدارة التمثيل في التعرف على الثقافات الأخرى، والتعود على التعايش مع الآخرين بطريقة تحقق المصلحة للجميع وبأسلوب حضاري متميز، ناصحاً خريجات قسم الإعلام على السعي الجاد للعمل في مجال الإعلام، خصوصاً وأن المجتمع المحلي في حاجة إلى الإعلامية المواطنة المؤهلة أكاديمياً، والملمة بخصوصيات المرأة السعودية واحتياجاتها وقضاياها أكثر من غيرها من الذكور، فهذه فرصة حقيقية وتحد جديد لإثبات تميز الإعلامية السعودية، وتأكيد قدرتها على التفوق في هذا المجال، خصوصاً في ظل الدعم الذي تلقاه من قيادتنا الرشيدة بقيادة خادم الحرمين الشريفين.

٩٣ خريجاً يشكون مالك معهد بحري... ووعدهم بـ تدريب منته بـ التوظيف

المصدر: جريدة الحياة الخميس ١٥-٧-٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/163102>

جدة - أحمد العمري

أبدى ٩٣ طالباً تضرهم من مالك معهد مخصص للصيد البحري، وعد مجتازي برنامج الدورات (سنة أشهر) بتدريب منته بالتوظيف براتب ٣٢٥٠ ريالاً. وأكد المتخرج عبدالعزیز الشهري الذي اجتاز دورة تأهيلية في صيد الأسماك أن جميع المتخرجين قدّموا شكوى للمؤسسة العامة للتعليم التقني والمهني ضد مالك «معهد الصيد» بحكم إشرافها على المعاهد بعد أن حصل على دعم من صندوق الموارد البشرية مخالفاً بذلك أنظمة الصندوق. وقال لـ«الحياة»: «على رغم مضي أكثر من ستة أشهر على اجتيازنا الدورة المنتهية بالتوظيف لم تتحرك الجهات الحكومية لحل قضيتنا على رغم شكوانا لثلاث جهات حكومية من بينها وزارة العمل.» وتابع: «غالبية الدارسين يعولون أسرهم ويتمنون إيجاد حلول عملية تكفل لهم استمرارية الضمانات الوظيفية المقدمة لهم بعد تخرجهم.»

بدوره، أشار زميله عيضة الزهراني إلى أن المعهد غير مؤهل تعليمياً أو تدريبياً، مضيفاً أن أحد منسوبي المعهد برر مشكلتنا برفض الجهات الحكومية تقديم دعم لـ«الأبواب البحرية.»

وأكد مصدر في المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني أن مهمة الإدارة العامة للتدريب الأهلي درس مخالفات المعاهد للقوانين التي منحت لها التراخيص والتصاريح، كاشفاً وجود معاهد أهلية تمنح المتدربين والمتدربات شهادات دبلوم غير معترف بها، واستغلال بعض المعاهد لجامعات وجمعيات وأعضاء هيئة تدريس للتصديق على شهادات مخالفة في برامج غير محضرها، وفي حال وجود شكوى تدرس اللجان المختصة ذلك، معترفاً بوجود بعض المخالفات التي يقع ضحيتها بعض الطلاب.

وأشار المصدر إلى أن تلك اللجان تدرس طلبات تجديد التراخيص ونقل الملكية والموقع والإضافة أو حذف الأنشطة والبيت في حاجة المنشآت التدريبية من المتدربين والرفع لصاحب الصلاحية بإلغاء تراخيص المنشآت المخالفة وإعداد خطط دورية للجولات الإشرافية ومتابعة تنفيذها ودرس الشكاوى والاقتراحات، والتأكد من صحتها ومتابعة الإعلانات في الصحف ودرس التقارير الواردة من فروع الإدارة والمنسقين ومتابعة تنفيذها وما ورد بها، إلى جانب متابعة تطبيق الأنظمة واللوائح والتعليمات الصادرة للتدريب الأهلي وزيارة منسقي التدريب الأهلي في المناطق والمحافظات.

دراسة اجتماعية: مخالفة التقاليد أهم أسباب رفض المشاركة السياسية للمرأة

المصدر: جريدة المدينة الخميس ١٥-٧-٢٠١٠

<http://www.al-madina.com/node/٢٥٦٥٣٢>

محمد البيضاني - الباحثة

كشفت دراسة قام بها مركز "أسبار" للدراسات والبحوث حول مشاركة المرأة في العملية الانتخابية والتصويت وعضوية المجالس البلدية، أن ٧٤,٨% لا يؤيدون ذلك، مرجعين السبب إلى "مخالفة ذلك للأعراف والتقاليد"، وجاء في المرتبة الثانية بنسبة ٦٧,٥% أن مشاركة المرأة هي "تعطيل لمهامها الأساسية في المنزل وتربية الأولاد". أما السبب الثالث فكان القول، كما أوردته الدراسة الاستقصائية، أن مشاركة المرأة فيها "مخالفات شرعية واضحة"، وأشار إلى ذلك ٦٦,٦% من عينة البحث. أما السبب الرابع فكان القول "إن ذلك تقليد غير مستحب لما يجري في مجتمعات أخرى"، وصوت له بنسبة ٦٤,٢%، أما السبب الخامس فكان القول إن "هذه الأعمال غير مناسبة للمرأة" وذلك بنسبة ٥٩,٧%. وتبين النتائج أن ٧٢,٥% لا يؤيدون عضوية المرأة في المجلس البلدي، أما الذين "يؤيدون" فكانت نسبتهم ١١,٣%، وترتفع إلى ١٣,٧% عند من "سجلوا ولم يصوتوا"، أما "المؤيدون إلى حد ما" فقد كانت نسبتهم ٨,٧%. وحول أهم أسباب عدم تأييد عضوية المرأة في المجلس البلدي كشفت الدراسة أن ٦٩,٥% من المبحوثين يرون في ذلك "مخالفات شرعية واضحة"، يليهم من يرون أن "المرأة لا علاقة لها بعمل المجلس البلدي" وذلك بنسبة ٦٣,٩%، وجاء ثالثاً القول أن في ذلك "انتهاك للأعراف والتقاليد" بنسبة ٦٣,٨%، أما السبب الرابع أن عضوية المرأة هي "تعطيل لمهامها الأساسية في المنزل وتربية الأطفال" بنسبة ٥٤,٢%، وجاء خامساً القول "إن المرأة أقل قوة وتأثيراً من الرجل في هذه المهمة" بنسبة ٥٣,٣%. وتشير المعطيات الإحصائية إلى ارتفاع نسبة معارضة مشاركة المرأة في التصويت للانتخابات البلدية ويعود هذا أساساً إلى مجموعة من الأسباب المتداخلة التي حدد الخبراء في تلك الدراسة أهمها على النحو التالي: هيمنة الخطاب الديني والفهم الخاطئ للنصوص المتعلقة بالمرأة والأعراف والتقاليد السائدة وسيطرة قيم المجتمع الذكوري ومفاهيمه، وتراجع الثقافة المدنية والتنشئة الاجتماعية ذات الطابع الأبوي والتنشئة التربوية التي لا تواكب المتغيرات والمستجدات.

وزير العدل: ذكر أسباب إصدار الأحكام القضائية مهم

المصدر: جريدة عكاظ الخميس ٧-١٥-٢٠١٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٧١٥/Con٢٠١٠٠٧١٥٣٦١٦١٣.htm>

عبدالله الداني - جدة

أكد وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى؛ أن ذكر الأسباب في الأحكام القضائية يكشف عن مستوى مادة الحكم والملكة القضائية للقاضي، لافتاً إلى أن ذكر الأسباب يمثل تأسيساً للحكم ببيان واضح، مبيناً أن الأسباب تأتي ضمن أركان ثلاثة في بناء الحكم القضائي بين الوقائع والمنطوق.

وبين العيسى أن إيضاح الأسباب عند إصدار الأحكام «يجعل من يشرف على الحكم على بينة من أمره في دراسة ما انتهى إليه الحكم الابتدائي أو الاستئنافي»، مشيراً إلى أن «قصور التسبب عيب إجرائي له أهميته؛ إذ يتجاوز مأخذه - في قياس من لا يعلم - مصدر الحكم إلى مصادر تلقيه.

ولفت وزير العدل إلى أن «حسن التسبب يزيد من رونق الحكم تأسيساً وبيانا، وهو من قبل ومن بعد منسوب للشرع». وذكر العيسى أن عيب انعدام الأسباب أو قصورها يختلف عن عيب ترك البت في الطلبات، فالأول يعني انعدام تأسيس الحكم، وهو عيب إجرائي يتعلق بهيكل بنائه، والثاني موضوعي خاص بقطع الخصومة أمام المحكمة، وكلاهما محل للظعن أمام محكمة التعقيب التي تبدأ بفحص الأول قبل الثاني، موضحاً أنه «إذا تحقق العيب الإجرائي لم يمكن للمحكمة التحقق من صحة ما انتهى إليه الحكم المطعون عليه، على أن انعدام الأسباب يسلب التعقيب القدرة على تعديل الأسباب بأخرى صحيحة، بخلاف ما لو وجدت الأسباب وكانت محل ملاحظة».

وأضاف: بما أن عيب انعدام الأسباب أو قصورها من النظام العام، فإن للتعقيب إثارته من تلقاء نفسه بعد رفع القضية إليه دون أن يطعن به.

وأوضح وزير العدل أن من أدق عيوب الأسباب تناقضها، لافتاً إلى أن ذلك يأتي في صور عديدة منها صدور حكم من محكمة الاستئناف مؤيداً للحكم الابتدائي بقبول تدخل أحد الأطراف، ثم رفض طلبه الاستئناف؛ تأسيساً على عدم علاقته بأصل الدعوى.

كما أن من عيوب الأسباب فساد الاستدلال، كالبناء على وقائع متعارضة، لافتاً إلى أن دفع الإيراد يزيد من حسن التسبب، وكشف ما يتوقع من وهم.

وأشار العيسى أنه «لا بد أن تتناول فاتحة الأسباب عدة أمور، أهمها: تكييف الدعوى، تقرير الاختصاص الولائي والنوعي بنظرها، التحقق من رفعها في مددها عند الاقتضاء.

من جانبه أوضح المحامي يحيى الشهراني؛ أن تركيز وزير العدل على مسألة ذكر الأسباب في الأحكام الصادر من القضاء العام يمثل تميزاً للقضاء العام ونقل للتجربة الرائدة من قبل القضاء الإداري المتمثل في ديوان المظالم في هذا المجال، موضحاً أن تأسيس الأحكام بناء على أركان ثلاثة - الوقائع، الأسباب، والمنطوق - يفرز أحكاماً قضائية صالحة للنشر حسب وصفه.

وزارة العمل تطلق مشروعاً لترسيخ سلوكيات و اخلاقيات

العمل عند الشباب والفتيات

المصدر: جريدة المدينة الجمعة ٧-١٦-٢٠١٠

<http://www.al-madina.com/node/٢٥٦٧٤١>

سعيد الزهراني - الطائف

اطلقت وزارة العمل اطلاق مشروعاً من أجل ترسيخ مفهوم "سلوكيات العمل" لدى الشباب والفتيات الراغيبين في الحصول على فرص وظيفة في الشركات والمؤسسات، حيث اصدرت الوزارة كتيباً تحت عنوان "سلوكيات و اخلاقيات العمل" اوضحت أن المبادئ والقيم والقواعد والمعايير التي تحكم مسيرة العاملين في بيئة العمل وتنظيم شؤونهم، وأهمها الانضباط في الحضور والانصراف، والمحافظة على العلاقة الجيدة مع صاحب العمل، والتعاون مع الزملاء والعمل الجماعي، والمحافظة على حسن المظهر، وأيضاً تقدر الوقت وماله من اهمية، كذلك الإحترام المتبادل، واحترام الآخرين، والإتقان في أداء العمل. كما يدل مصطلح اخلاقيات العمل على مبدأ اجتماعي يركز على كون الفرد مسؤولاً عن العمل الذي يؤديه، وينطلق من ايمان راسخ بان للعمل قيمة جوهرية يجب احترامها والاجتهاد في تنفيذها. المواعيد ولخصت الوزارة بعض النقاط المهمة التي تساعد الشباب على العمل ان للحضور والانضباط في المواعيد عادة تأثيراً كبيراً على النجاح بينما يؤثر الغياب أو التأخير سلباً بشكل كبير على الأداء. تحقيق النجاح أما الشخصية فإن صاحب العمل يتوقع من موظفيه ان يعملوا على تحقيق اهداف الشركة / المؤسسة اما الموظف الحكيم الذي يقيم علاقة جيدة مع صاحب العمل فيحاول بكل مايسطيع مساعدة صاحب العمل على تحقيق النجاح، والموظف المثالي لا بد ان يكون وفي، امين، جدير بالثقة، مبادر، قادر على ضبط النفس، لديه شعور بالمسؤولية. العمل الجماعي وأوضحت الوزارة مفهوم العمل الجماعي حيث انه من الأهمية بمكان أن يعمل الموظفون بشكل جماعي، ليس فقط من أجل نجاحهم الشخصي وتطورهم، بل من أجل زملائهم والشركة / المؤسسة ايضاً، في بعض الاحيان يكون العمل الجماعي في صف دراسي، لايعني فقط مساعدة الزملاء، فالتزام الهدوء وتجنب ازعاج الآخرين هو من صميم العمل الجماعي. المظهر والمحافظة كما ان المظهر الخارجي من الأهمية حيث يتولد الانطباع الاول لدى الناس، ومن المهم ان يظهر الموظف موقفاً إيجابياً ويبدو واثق الخطوة يحمل أمالاً واقعية لنفسه، ان تنمية الموقف الإيجابي والمحافظة عليه يضمن جعل آمالنا واقعية في المدارس وفي العمل. وحتى يكون الموظف منتجاً، يجب ان يتبع الإجراءات الوقائية ويحافظ على الأجهزة والأدوات ويحافظ على مكان العمل نظيفاً ومرتباً وأخيراً يتبع الإرشادات على أكمل وجه. الوقت ويظهر اصحاب العمل اهتماماً بمهارات إدارة الوقت والتنظيم، مثلما يهتمون بعادات العمل الجيدة الاخرى، وتطبيق بعض تقنيات ادارة الوقت عند الدخول الى مكان العمل الجديد وان يكون مؤمناً بأن كل شيء على مايرام. المساعدة تأتي المساعدة في عدة أشكال فأطلبها ولتكن لديك أولويات الأكثر أهمية ثم المهم استخدم الوقت بحكمة، كما يجب تعلم مهارات الإتصال، وذلك بكيفية التداخل والتعامل مع البعض،

قاضي سعودي يدعو لاستخدام "السوار الإلكتروني" بدلاً من

الحبس

المصدر: جريدة الوطن الجمعة ١٦-٧-٢٠١٠

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=١٢٥٢٨&CategoryID=٥

جازان: عبدالله البارقي AM ٢٥:٢٠-١٦-٧-٢٠١٠

دافع قاضي محكمة صامطة الشيخ ياسر البلوي عن الأحكام البديلة التي يصدرها، قائلاً إنها تفيد المُعاقب والمجتمع في نفس الوقت، مشيراً إلى أن جميع أحكامه البديلة نجحت "إلا في قضيتين كانتا خارجيتين عن الإرادة". وأضاف أن تأثير السجن على المحكوم عليهم "لا يقتصر عند حدود الجاني، بل يتعداه إلى أسرته، إضافة إلى مخالطة ذوي السوابق والتي يخشى معها تأصل الإجرام في نفس الجاني". واقترح الشيخ ياسر البلوي في لقاء مع "الوطن" استخدام "السوار الإلكتروني" لتقييد حركة ومراقبة المحكوم عليهم في منازلهم عوضاً عن سجنهم، وخاصة النساء، داعياً إلى الاستفادة من منتجات التقنية الحديثة في الأحكام القضائية مثل Google Earth و Nasa world Wind.

ارتبط اسمه بالأحكام القضائية البديلة التي رأى أنها نجحت "إلا حكمين فقط"، وحرص في أحكامه أن تحقق الفائدة للمجتمع والمحكوم عليهم. قليلاً ما يحكم بسجن المعاقبين، وإن سجنهم فإن ذلك يكون بالساعات فقط "لأسباب نفسية". طالب ولا يزال بتقنين الأحكام، والاستفادة من التقنية الحديثة في القضاء الشرعي. دفعته مخالطة السجناء وتلمس معاناتهم والشعور بكآبة السجن إلى اقتراح "سوار معصم إلكتروني" يكون بديلاً من حكم السجن في بعض القضايا التي يرى أن في اختلاط فاعليها مع غيرهم من المسجونين ضرراً يتعدى المسجون إلى عائلته ومجتمعه.

إنه قاضي محكمة صامطة، الشيخ ياسر البلوي، الذي ينادي بالاستفادة مما أسماه "التقدم التقني المذهل" عبر استثمار تطبيقات معاصرة، مثل نظام التعقب (Tracking System) وجوجل (Google Latitude).
• أين تقع الأحكام البديلة في خارطة الأحكام القضائية؟

•• بدايةً، فإن النظام ضرورة لا مفر منها للمجتمع ولا غني عنه للبشر، وهو في حقيقته ليس إلا أداة لخدمتهم وإسعادهم، فالقوانين الجزائية أداة لفرض النظام والأمن في المجتمع ولذلك يعتبر التشريع الجنائي والجزائي أداة ضرورية لزرع المجرم.

ولدينا تشريعنا الجنائي الخاص المستمد من شريعتنا، والذي يهدف في الإسلام لحفظ الكليات الخمس التي لا تقوم الحياة ولا تستمر بدونها وهي (حفظ النفس، وحفظ الدين، وحفظ العقل، وحفظ النسل، وحفظ المال)، وقد شرعت كافة العقوبات في الإسلام للمحافظة عليها. وتنقسم العقوبات إلى قسمين: الحدود، وهي العقوبات المقدره والمنصوصة من الشرع ولا مجال أمامنا إلا الوقوف عند شرع الله. والقسم الثاني، التعزير وهو التأديب على ذنوب لم تشرع فيها الحدود. والعقوبة فيها دائرة واسعة متروكة لاجتهاد القاضي.

والأحكام البديلة للسجون هي مجموعة من الأحكام القضائية التي اهتم القضاة بتضمينها أحكامهم في غير الحدود الشرعية المنصوصة المقدره شرعاً. وتهدف في التوسع في تقدير التعزيرات لتشمل عقوبات وإلزامات قضائية تربوية وشروطاً إصلاحية غير معهودة، وتهدف لإصلاح الفرد وزجره وتأديبه بعيداً عن السجن.

وأما عن تميز شريعتنا عن غيرها من الشرائع، فكافة النظم القانونية الوضعية الموجودة في العالم قد جرمت الاعتداء على أي من هذه الأصول الخمسة، ولكنها فشلت في المحافظة عليها، حتى إن مجتمعات هذه النظم منها ما انهارت تحت وطأة الجريمة.

لذلك طالب الكثير من الغربيين كالدكتور "روان وليامز" كبير أساقفة كاتدريري في بريطانيا باستنساخ تجربة محاكم الشريعة الإسلامية، وكانت الحكومة البريطانية قد وافقت مؤخراً على تشكيل خمس محاكم إسلامية لتطبيق أحكام الشريعة

في قضايا الطلاق والنزاعات المالية والعنف الأسري وتحركت كثير من البرلمانات ومجالس الشورى العالمية من أجل الترخيص لتحكيم الشريعة الإسلامية الذي يدعو للافتخار بهذه المحاكم ويلجأ العديد من البريطانيين غير المسلمين إلى محاكم الشريعة الإسلامية للفصل في النزاعات الداخلية فيما يقارب ٥% من القضايا التي تنظرها. تفاوت الأحكام

• هل توجد أنظمة للبدائل القضائية للسجون تحصر التفاوت في الأحكام القضائية في ذلك؟
• لا توجد حتى هذه الساعة مدونة أو لوائح خاصة بهذا الأمر، وذلك لأن النظام الجنائي والجزائي من أصله لدينا غير مقنن ولكنه مثبت في كتب الفقه الإسلامي، وكذلك البدائل مثبتة في كنوز التراث.
وأما التفاوت في الأحكام فهذه سمة عامة على جميع تطبيقات الأحكام القضائية في العالم، وهذا لا يعني انعدام التفاوت لدواعيها الموضوعية، فعالية أسبابه تعود لتفاوت القضايا في أوصافها وخلفياتها وأثارها وأدلة إدانتها وتعبئها وقدر ضررها على الفرد والمجتمع. كما أن فاعليتها على مراتب من حيث تأصل السلوك الإجرامي وعدمه.
• لماذا توجهتم إلى الأحكام البديلة للسجن؟

• لقد ذهبت إلى السجن أيام تدريبي القضائي ومكثت الساعات بينهم أتمس أحوالهم، وعلمت مدى معاناة العقوبة. ولم أستطع إكمال بعض المشاريع التدريبية لهم بسبب كآبة السجن.
إن الشريعة الإسلامية لم تنص على السجن في التعزير، بل هي عقوبة كغيرها من العقوبات متروكة للحاكم الشرعي ولاجهاده في ملاءمتها للجاني. ونظراً لما أظهرته الدراسات العديدة من سلبياته وقصوره والتأثير البالغ والذي لا يقتصر عند حدود الجاني بل يتعداه إلى أسرته، إضافة إلى مخالطة ذوي السوابق والتي يخشى معها تأصل الإجرام في نفس الجاني أجدني لا أميل إلى التوسع في العقوبة بالسجن، وكثيراً ما أحرص على جعلها بالساعات، خصوصاً مع الأحداث والمشاعبات والجنح البسيطة، وذلك لمراعاة نفسية المعاقب بدلاً من نطقها بالأيام، كأن يُنطق الحكم مثلاً بالسجن ٤٨ ساعة بدلاً من يومين.

• كيف يتم تطبيق الأحكام البديلة؟ وما مدى التزام المحكوم عليهم بتطبيق تلك الأحكام؟
• القاضي حتى هذه الساعة لدينا يقف وينتهي دوره إلى حين إصدار الحكم ثم تحال الأحكام القضائية بعد اكتسابها للقطعية إلى الجهات التنفيذية لتنفيذها والتي أتقنت التعامل مع الأحكام العقابية. ونحرص أن تكون متيسرة التنفيذ وغير معقدة كالعقوبات المالية والخدمة الاجتماعية والوضع تحت المراقبة للتأكد من صلاحه أو العلاج الإجباري عبر الإيقاف في العزل في مصحات التأهيل أو الكشف عليه دورياً للتأكد من عدم تناوله للمخدرات ونحوها.
التقنية الحديثة

• اقترحتم تفعيل عقوبات الإقامة الجبرية المنزلية من خلال أجهزة استشعار عبر الأقمار الصناعية، وذلك بأن تجعل أساور بيد المحكوم عليه لتسهيل متابعة نطاق إقامته.. هل فعل هذا المقترح؟ وكيف يتم تطبيقه؟
• قرأت تصريحاً من سعادة اللواء الدكتور علي الحارثي مدير عام السجون بالمملكة بإجراء المزيد من الدراسات حول هذا الأمر. أملي أن تسفر جهودهم بما يعود نفعه على الوطن.
وأما التقنية المعاصرة فإنها في تطور مذهل، والشركات تتسابق في تصميم سوار تكنولوجي لتوفير متطلبات وكالات إنفاذ القانون والسلطات التنفيذية العالمية التي بدأت بتطبيقات العقوبات المشروطة وتحديد الإقامة، وجميعها مرتبطة بنظام تحكم يسمى (Tracking System نظام التعقب)، وهذه التقنيات بالإمكان تطبيقها إما عن طريق شبكة الأقمار الاصطناعية Satellite Inmarsat D أو عن طريق شبكة الجوال GSM/GPRS. ولشركة جوجل تطبيقات متطورة شبيهة بما سبق، مثل (Google Latitude).

هذه التطبيقات المقترحة في البدائل رائعة جداً لو حدث تطور تنظيمي في التنفيذ ووقفه، واعتقال في البداية، ومشروطيات وقف التنفيذ، ورصد إطلاق السراح المشروط.
والقنية توفر لنا الوصول للأهداف بتكلفة مقبولة ومفيدة جداً مع الأحداث لمعاقبتهم، بعيداً عن دور الأحداث وكذلك النساء، لمراعاة جوانب إنسانية معينة أو لكون الجرائم وقعت من أشخاص عاديين لم تتأصل فيهم سلوكيات الإجرام.
• ما سر اهتمامكم بالتقنية وطلبكم إدخالها ضمن الأحكام البديلة؟

• عندما نطالب بتقنين آليات تنفيذية لعقوبات بديلة للسجن وتوسيع استخدام التقنية في ذلك والترخيص للشركات الأمنية الخاصة لتنفيذ الأحكام العقابية وتخصيص السجون والإصلاحات، ذلك ينطلق من مراعاتنا لحقوق الإنسان في عدم تقييد حريته أو التصرف في حياته إلا بنص شرعي أو نظامي (قانوني) يرسم الآلية التنفيذية لهذه التدخلات.
• سبق أن نشرت "الوطن" أنه بسبب برنامجي Google Earth و Nasa world Wind ساهمت المحكمة في الكشف

عن المتلاعبين بالإحداثيات لمحاولة الحصول على تعويضات؟ هل نجحت المحكمة في اصطياد أولئك .. وهل حكم على المتلاعبين؟

••نحن نحسن الظن بالمواطنين، وقد رصدنا شيئاً من هذا القبيل، حيث نطلب دائماً في إثباتات التملك رفعاً مساحياً مبيناً فيه الإحداثيات بالساعات والدقائق والثواني، فقمنا بالتأكد من هذه القيم فوجدت بعضاً منها في أراضٍ لم تتعرض لكارثة السيول. وتم التأكد من صور تاريخية مثبتة أن المناطق وعلى امتداد خمس سنوات لم تتعرض لسيول جارفة، بل إن الأراضي لم تكن بمجري السيول، مما استدعاني لطلب التحقق عبر هيئة الخبراء لدينا وشخصي للأراضي واستدعاء المكتب المساحي فإكتشفنا أن المكتب لم يعتمد المسح من واقع الطبيعة وإنما كان يقوم بمسوحاته عبر هذه البرامج التصويرية، مما جعله يرفع أرضاً بطريق الخطأ.

•هل تتعرض هذه الأحكام البديلة للنقض من مستويات قضائية عليا، أو اعتراض من جهات تنفيذية كوزارة العدل والداخلية وإدارات السجون؟

••في الواقع لم ألمس شيئاً من هذا، بل وجدنا كل الدعم والتشجيع، ونسمع أن عملاً دؤوباً من أجل مدونة بدائية، وإن كان من نقض أو اعتراض فهو لا ينطلق من الاعتراض على أصل الفكرة (بدائل السجون) وإنما على موضوعية الواقعة أسوة بغيرها من الأحكام القضائية، بل كثير من البدائل تكتسب القطعية وتجد طريقها للتنفيذ.

والدعم نجد من القيادات العدلية، فقد وجه الرئيس الأعلى لمجلس القضاء باعتماد الأحكام البديلة للسجون كخيار واسع للقضاة عند إصدارهم لأحكامهم التعزيرية.

وزير العدل الدكتور محمد العيسى، حسب علمي، لديه الكثير من المشاريع التجديدية في وزارة العدل من مشاريع وقف التنفيذ وقضاء التنفيذ، والتي ستكون فتحاً مبدئياً لتفعيل البدائل. وقد عممت الوزارة علينا بتزويدها بنماذج من هذه الأحكام البديلة، وعادة نستشيرها في كثير من الإجراءات التنفيذية.

فاعلية الأحكام البديلة

••ما مدى فاعلية هذه الأحكام في التهذيب؟ وهل توجد نماذج من الأحكام نجحت معهم هذه الأحكام البديلة للسجون؟
••98% من الأحكام البديلة للسجون التي طبقت على الأحداث نجحت معهم والله الحمد من جانبين: أولاً حصول التأديب والتهذيب وصلاح المحكوم عليهم بعيداً عن السجون. وثانياً نفاذ هذه الأحكام ولم يخفق إلا حكمان بسبب خارج عن الإرادة. فالأول محكوم عليه بسبب الإدمان وتمت معالجة هذه القضية بعلاج إجباري في المصحات، حيث إن نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية قد منح القضاة صلاحية الإلزام بالعلاج في المصحات، وكذلك النزول عن الحد الأدنى لدواعٍ معتبرة. والآخر له صفة السرية. تسرب لوسائل الإعلام ونشر، مما أفقده مضمون السرية، حيث كان الحكم على حائز للقات للاستعمال الشخصي وكانت الكمية كبيرة وقد تكرر منه ذلك، ونص الحكم عن النزول عن الحد الأعلى من العقوبة، وهي سنتان إلى سنة إن ساهم في الكشف عن خمسة مروجين للقات، وتخفيض المحكومية إلى ستة أشهر إن ساهم في الكشف عن عشرة مروجين. واستحضرنا في الحكم سهولة حصول المحكوم عليه على القات وكثرة مروجي القات من مجهولي الهوية. حيث تقدم بالكشف عن ثلاثة مروجين وبسبب انتشار الحكم في وسائل الإعلام تعذر عليه الاستمرار فنقل لمنطقة أخرى لإكمال التنفيذ.

••لك وجهة نظر حول ما تسميه "الصحافة الصفراء". هل نتق بالإعلام؟

••نحن نتق في إخواننا الإعلاميين، ونجد الغالبية بوعي كبير في نشر الثقافة الحقوقية بطريقة واعية. والعلاقة بين القضاء والإعلام من المفترض أن تكون علاقة تكاملية في نشر الحقيقة والوعي الحقوقي مغلبة مصلحة الوطن في السكينة والثقة، ونتمنى من رؤساء الصحف المزيد من التقييدات الاحترازية للتأكد من مصداقية الأخبار القضائية عبر المتحدثين الرسميين في الوزارة أو المجلس.

وكذلك من حق "الوطن" ألا تنشر الشذوذات أو القضايا المخلة بالأداب العامة مسببة تشويهاً وخدشاً للحياء العام وإساءة لسمعة المملكة في الصحافة الخارجية، بل وألا تثار القضايا بطريقة مبالغ فيها لغرض التأثير في اتجاه القضية واستقلالية النظر فيها.

ومن حق المواطن نقد الخدمات العدلية وقلة القضاة وسوء المقررات العدلية والبنية التحتية وتناول ضعف الجهاز والأداء، مع قناعتي بعدم جدوى مناقشتها إعلامياً.

••ولكن هناك بعض المصادر العدلية صرحت بأن نشر الأحكام في وسائل الإعلام هو ما توخاه نظام القضاء من تجسيد حي لمبدأ علانية الجلسات؟

••هذا غير دقيق، ولكن هذه التطبيقات لروحانيات النصوص مخالفة لصريح أنظمة المطبوعات والنشر، وهو ما أكده المقام السامي مؤخراً بعدم نشر وقائع المحاكمات والتحقيقات قبل اكتساب الأحكام للقطعية بكافة درجات التقاضي، والتأكيد على الصحف ودور النشر بمراعاة ذلك. والنشر أثناء هذه المرحلة يقتضي استئذان الجهات المختصة وهي

القضائية والتحقيقية. وهي مخالفة صحفية تنتظر لدى لجنة المطبوعات من حيث الأصل، إلا إن ارتبطت بها امتدادات جنائية وجزائية أخرى فتنتظر لدى الجهة القضائية المختصة.
شراكات قضائية

• سمعنا عن عقد شراكات خارجية ودراسات بيوت خبرة من أجل تطوير القضاء. بحكم كونك قاضيا في الميدان، هل لمست تطورا في هذا المجال، وكيف تنتظر إلى تأثير ذلك على الأحكام البديلة؟
•• سعيدون جدا بهذه الأخبار، و بالشراكات مع أنفسنا والداخل أولاً. لست مخلواً بالحديث عن جهودهم، ولكن أتمنى أن تؤدي جهود شراكات الخارج ولجان فض الداخل لما هو خير وفي صالح القضاء وتطويره. وكلنا أمل بجهودهم الجبارة من أجل تحقيق طموح خادم الحرمين الشريفين في تطوير مرفق القضاء.



٥٠ مليوناً ينفقها المواطنون سنوياً على الزواج من أجنبيات توجيه راغبي الزواج من أجنبيات باحترام أنظمة حضانة الأبناء والأحوال الشخصية

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة ١٦-٧-٢٠١٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100716/Con2010071611780.htm>

فهد الذيابي - الرياض

ألزمت وزارة الداخلية المتقدمين للزواج من الخارج بتوقيع تعهدات خطية بقبول الأنظمة القضائية والقانونية لبلد الزوجة الأجنبية، بما تتضمنه من حقوق الحضانة بعد الانفصال وقوانين الأحوال الشخصية.
وبحسب معلومات غير رسمية، فإن الزواج من أجنبيات يكلف المواطنين أكثر من ٥٠ مليون ريال سنوياً، تشمل المهر، الهدايا، السكن، والتموين الغذائي، وبحسب المعلومات فإن أكثر من ٥ آلاف حالة زواج سنوياً.
ويأتي تحرك وزارة الداخلية إثر رصد مشاكل طرأت في جوانب عدة، فضلاً عما يوجه مواطنون من دعاوى قضائية في بلد الزوجات، إضافة إلى أن عدداً من أبناء السعوديين من أجنبيات منحهم بلد الأم جنسيتها وفق قوانين بعض الدول.
وتؤكد الإحصاءات الرسمية صدور أكثر من ٢٥ موافقة أسبوعياً لزوج السعوديين من الخارج بمعدل خمس موافقات يومياً. وفي شأن ذي صلة، عجزت جمعية رعاية أسر السعوديين في الخارج عن التوصل لأرقام تقديرية لعدددهم، وقد أوضح مصدر مطلع أن أنواع الزوجات بين موثقة وبدون توثيق هو السبب الرئيس وهو الأمر الذي قد يمنع تحقيق الجمعية للأهداف التي أنشأت من أجلها.

وتمنع أنظمة المملكة زواج السعودي من غير السعودية والعكس، إلا بعد موافقة وزارة الداخلية، حيث يتقدم من يرغب الزواج إلى إمارة المنطقة التي يقيم فيها ويقدم شرحاً كتابياً للأسباب التي دعت للزواج وتقديم معلومات وافية عن جنسية الزوجة واسمها، ويرفع لاحقاً طلبه إلى وزارة الداخلية قبل أن يتسلم الرد كتابياً.
وتتضمن الضوابط، أنه متى صدرت موافقة وزارة الداخلية على الزواج يصبح بإمكان الزوج إدخال زوجته إلى المملكة، ويتقدم لاحقاً لمكاتب الأحوال المدنية لتسجيل الزوجة نظامياً بموجب الموافقة التي أصدرتها له وزارة الداخلية سابقاً، ثم تحال المعاملة لاحقاً إلى المحكمة العامة التي يقع الزوج في دائرة اختصاصها وتستكمل الإجراءات النظامية.

عدم تطبيق النظام وضعف الكوادر والإهمال وراء انتشار الأخطاء الطبية

المصدر: جريدة المدينة الجمعة ١٦-٧-٢٠١٠

<http://www.al-madina.com/node/٢٥٦٧٤٩>

مطر الزهراني - نجران

فريق الدراسة الدكتور فهد السلطان نائب الأمين العام لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني الدكتور محمد بن عبدالله الشويعر مدير عام إدارة الدراسات والبحوث والنشر الدكتور علي بن محمد الجمعة "مستشار غير متفرغ" خالد بن عبدالعزيز الشايع "باحث اقتصادي" أظهرت الدراسة التي أجراها مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني عن واقع الخدمات الصحية في المملكة تخوف نسبة كبيرة من المجتمع السعودي من ظاهرة الأخطاء الطبية، حيث يعتقد نحو ٧٨,٢% أن القطاع الصحي يعاني انتشار هذه الأخطاء الطبية، ويرى ٨٣,٩% أن السبب في ذلك يعود إلى عدم تطبيق النظام الصارم لمكافحتها، فيما أرجعه ٨٢,١% إلى ضعف الكوادر الطبية، بينما ذهب ٧٨,٧% إلى أن السبب هو الإهمال واللامبالاة بصحة المرضى. وفيما يرى ٤٥,٧% من أفراد المجتمع أن الأخطاء الطبية تكثر في القطاع الصحي الخاص مقارنة بالقطاع الحكومي، يعتقد ٧٨,٧% بصعوبة المطالبة القانونية بحقوق المريض في حال تعرضه لخطأ طبي. وبدراسة العلاقة المعنوية بين محاور قياس نظرة المجتمع نحو الأخطاء الطبية تبين وجود علاقة عكسية بين العمر ومستوى الاعتقاد أن القطاع الصحي يعاني ظاهرة انتشار الأخطاء الطبية، كما ينخفض الاعتقاد أن الإهمال واللامبالاة بصحة المرضى هو السبب الرئيس للأخطاء الطبية مع التقدم بالعمر لدى أفراد المجتمع. كذلك تبين من خلال نتائج الدراسة الاستدلالية لبيانات الدراسة انخفاض مستوى الاعتقاد بصعوبة المطالبة القانونية بحقوق المريض في حال تعرضه لخطأ طبي مع ارتفاع عمر الفرد، وأن المتزوجين أكثر قناعة من غير المتزوجين بأن الأخطاء الطبية تكثر في القطاع الصحي الخاص. واتضح كذلك أن أفراد المجتمع ممن في مستوى الدراسات العليا أقل قناعة بأن القطاع الصحي يعاني انتشار ظاهرة الأخطاء الطبية، وأن ضعف الكوادر الطبية يسبب انتشارها، وتبين أيضاً وجود علاقة عكسية بين مستوى تعليم الفرد في المجتمع ومستوى القناعة بأن السبب الرئيس لها هو اللامبالاة بصحة المرضى، وأن الأخطاء الطبية تكثر بسبب عدم تطبيق النظام لمكافحتها، بالإضافة إلى أنه تصعب المطالبة بحقوق المريض في حال تعرضه لخطأ طبي. انتشار ظاهرة الأخطاء الطبية ففي محور مدى الاعتقاد أن القطاع الصحي يعاني انتشار ظاهرة الأخطاء الطبية تبين وجود علاقة معنوية وحقيقية مع كل من العمر، والجنس، ومستوى التعليم، حيث يتفق مع هذا الاتجاه ٧٢,٦% من الفئة العمرية «أقل من ٢٠ سنة»، وينخفض مستوى هذا الاعتقاد تبعاً لشرائح العمر ليصل إلى أدنى مستواه عند ٦٦,٧% من الفئة العمرية «أكثر من ٦٠ سنة»، ثم يتجه إلى الارتفاع ليصل إلى ١٨,٥% من بين أفراد الشريحة العمرية «أكثر من ٦٠ سنة». وبحسب مستوى التعليم أجمع ٧٣,٧% من حملة الشهادة المتوسطة فأقل، و ٨٠,٤% من حملة الشهادة الثانوية، و ٨١,٤% من حملة الشهادة الجامعية أو الدبلوم، و ٦٢,٩% من حملة الشهادات العليا، على أن القطاع الصحي يعاني انتشار ظاهرة الأخطاء الطبية. ضعف الكوادر الطبية وفي محور مدى الاعتقاد أن ضعف الكوادر الطبية يسبب انتشار ظاهرة الأخطاء الطبية، تبين كذلك وجود علاقة معنوية وحقيقة مع متغير مستوى التعليم، حيث يرى بذلك ٧٧,١٧% من حملة الشهادة المتوسطة فأقل، و ٨٣,٤% من حملة الشهادة الثانوية، و ٨٤,٦% من حملة الشهادة الجامعية أو الدبلوم، و ٧٣,٣% من حملة الشهادات العليا. الإهمال واللامبالاة بصحة المرضى وذات العلاقة بدت أكثر وضوحاً في محور مدى الاعتقاد أن السبب الرئيس للأخطاء الطبية هو الإهمال واللامبالاة بصحة المرضى، مع كل من العمر، ومستوى التعليم، حيث يرى ٨٢,٦% من الفئة العمرية «أقل من ٢٠ سنة» أن السبب هو الإهمال واللامبالاة بصحة المرضى، وينخفض مستوى هذا الاعتقاد تبعاً لشرائح العمر ليصل إلى أدنى مستواه عند ٦٣% من الفئة العمرية «أكثر من ٦٠ سنة»، وبالمقابل يتجه مستوى عدم القناعة بهذا السبب إلى الارتفاع ليصل إلى ١١,١% بين أفراد ذات الشريحة العمرية. وبحسب مستوى التعليم اتفق ٨٣,٣% من حملة الشهادة المتوسطة فأقل، و ٨٣,٧% من حملة الشهادة الثانوية، و ٨٠,٧% من حملة الشهادة الجامعية أو الدبلوم، و ٦٤,٢% من حملة الشهادات العليا، على أن السبب الرئيس

للأخطاء الطبية هو الإهمال واللامبالاة بصحة المرضى. عدم تطبيق النظام وبالانتقال إلى محور مدى الاعتقاد أنه تكثر الأخطاء الطبية بسبب عدم تطبيق النظام لمكافحتها، يتبين عدم توافق آراء أفراد المجتمع حول السبب، حسب شرائح مستوى التعليم، حيث يرى بهذا الاعتقاد ٨٦,٣% من حملة الشهادة المتوسطة فأقل، ٨٦,٩% من حملة الشهادة الثانوية، ٨٥,٤% من حملة الشهادة الجامعية أو الدبلوم، و ٧٥,٧% من حملة الشهادات العليا. المقارنة مع القطاع الصحي الحكومي وفي محور مدى الاعتقاد أن الأخطاء الطبية في القطاع الصحي الخاص تكثر مقارنة بالقطاع الصحي الحكومي تبين وجود علاقة معنوية وحقيقية مع كل من الحالة الاجتماعية، وقطاع العمل، حيث يرى ٤٦,٤% من المتزوجين، و ٤٤,٢% من غير المتزوجين، أنها تكثر في القطاع الصحي الخاص مقارنة بالقطاع الصحي الحكومي. المطالبة القانونية بحقوق المريض. أما محور مدى الاعتقاد أنه تصعب المطالبة القانونية بحقوق المريض في حال تعرضه لخطأ طبي، فيشير إلى وجود علاقة معنوية وحقيقية مع كل من العمر، ومستوى التعليم، حيث ذهب مع هذا الرأي حسب مستوى العمر ٨٥% من أفراد المجتمع من الفئة العمرية «أقل من ٢٠ سنة»، وينخفض مستوى الاعتقاد بذلك تبعاً لشرائح العمر ليصل إلى أدنى مستواه عند ٥١,٩% من الفئة العمرية «أكثر من ٦٠ سنة»، ثم يتجه إلى الارتفاع ليصل إلى ٢٥,٩% من بين أفراد الشريحة العمرية «أكثر من ٦٠ سنة». وبحسب مستوى التعليم اتفق مع هذا القول ٧٨,٢% من حملة الشهادة المتوسطة فأقل، ٨٨,٧% من حملة الشهادة الثانوية، ٨١,٢% من حملة الشهادة الجامعية أو الدبلوم، و ٦٣,١% من حملة الشهادات العليا.



جوال للإبلاغ عن ابتزاز الفتيات في الأحساء

المصدر: جريدة الوطن الجمعة ١٦-٧-٢٠١٠

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=١٢٤١١&CategoryID=٥

الأحساء: عبدالله السلطان AM ٤٨:١٢-١٦-٠٧-٢٠١٠

أكدت لجنة مكافحة الابتزاز في الإدارة العامة لتربية وتعليم البنات في الأحساء برئاسة محمد الملحم استعدادها لمساعدة الفتيات خاصة الطالبات اللاتي يتعرضن للابتزاز، داعية الفتيات إلى الانضمام إليها حماية لهن، وخصصت للجنة رقم هاتف محمول ٠٥٣٥٣٣٠٦٧٨ ويريد إلكتروني " " للإبلاغ عن مثل هذه القضايا w7119@age.gov.sa. وعرضت اللجنة من خلال نشراتها صوراً من الابتزاز التي يستخدمها ضعاف النفوس من الشباب وغيرهم ومنها التهديد بالعقاب ما لم تستجب له الفتاة، أو الحصول على المال لإخفاء ما يعرفه عنها من أسرار، إلى جانب ذلك الإشارة للمشاكل النفسية والإحباطات وسوء المزاج وضعف الثقة بالنفس والشعور بالعزلة عن المجتمع التي تشعر بها الفتاة نتيجة وقوعها تحت الابتزاز.

السعودية... قرارات استراتيجية في تقديم المساعدات بعيداً عن المجاملات السياسية

المصدر: جريدة الحياة الجمعة ١٦-٧-٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/163435>

الرياض - «الحياة»

تعتبر السعودية من أكثر دول العالم اهتماماً بتقديم المساعدات الإنسانية، فهي تسعى عبر الشعار الذي ترفعه (مملكة الإنسانية) إلى إيصال المساعدات الإنسانية والعون لكل إنسان مهما كان دينه وعرقه. ومن أجل ذلك تخصص السعودية عبر الدعم الحكومي والحملات الشعبية مبالغ كبيرة جداً للمساعدات الإنسانية في جميع دول العالم منها العربية والإسلامية تصل نسبتها إلى ٤ في المئة من الناتج الوطني. ويعتقد البعض أن المملكة العربية السعودية تقدم معونات التنمية والإنسانية والكوثرية كمجاملة سياسية أو اجتماعية، إلا أن المساهمات والمعونات الدولية تعد قراراً استراتيجياً اتخذته المملكة ضمن المنظمات الدولية المعنية بالمعونات والمساعدات الدولية، كونها إحدى الدول الأكثر تأثيراً في الاقتصاد العالمي، وضمن أفضل ٢٠ اقتصاداً عالمياً. فالدول ذات الدخل المرتفعة تعمل على تقديم معونات تنمية واجتماعية واقتصادية لبناء الدول الأقل نمواً. ويهدف صندوق التنمية السعودي الذي يعد إحدى ركائز المساعدات إلى المساهمة في تمويل المشاريع الإنمائية في الدول النامية عن طريق منح القروض لتلك الدول، وتشجيع الصادرات الوطنية غير النفط الخام عن طريق تمويل تلك الصادرات وضماتها، وتعتبر المملكة العربية السعودية أكبر دولة تقدم مساعدات تنمية للدول النامية من حيث نسبة ما تقدمه من عون إنمائي إلى إجمالي ناتجها القومي، وذلك انطلاقاً من دورها الريادي في مساعدة الدول وتعزيز جهودها لدفع مسيرتها التنموية في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية وبخاصة بالنسبة للدول الأقل نمواً والأشد فقراً، ما جعل المملكة في مقدم الدول المانحة على الصعيدين العالمي والإقليمي. وتقدم المملكة ذات الأولوية ضمن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المقترضة. واستفادت من المساعدات السعودية ٦٨ دولة نامية في مناطق مختلفة من العالم منها ٣٩ دولة في أفريقيا و٢٤ دولة في آسيا وخمس دول في مناطق أخرى. وضمن تلك البرامج قدمت المملكة نحو ٩٣٧ مليون ريال لبناء مستشفيات وطرق ومدارس، وغيرها من المشاريع التنموية في لبنان. وتأتي تلك التبرعات على شكل قروض لتمويل مشاريع تنمية بحسب اتفاقات توقع لذلك. وعلى رغم تعرض المملكة لأزمات مالية في منتصف الثمانينات -ولفترات طويلة- إلا أنها قدمت نحو ٥,٥ في المئة من إجمالي الناتج المحلي، على رغم أن الأمم المتحدة اقترحت ٠,٧ في المئة للدول المانحة كأدنى حد لإعانة الدول النامية.

التائبات محرومات من الزواج

المصدر: جريدة شمس الجمعة العدد ١٦٤٧ / ١٠-٢٠١٠-١٦

<http://shms.pressera.com/html/story.php?id=١٠٣٣٥٥>

الخبر. بلغيث المغربي

أغلقت العديد من الأسر باب التوبة أمام بعض الشبان الذين وقعوا في المعاصي، وحملوا أوزار الخطيئة، على الرغم من أنهم خرجوا بعد قضاء المحكومية أفرادا صالحين، معلنين رغبتهم في الاستقرار الأسري، واختيار شريكة الحياة. وفي وقت تتسارع فيه خطى الجهات المختصة لتذويب الصحيفة السوداء لهؤلاء الشباب، أملا في إنهاء عزلتهم، وقفت أسر الفتيات حائلا أمام استقرار المذنبين التائبين، برفضهم تزويج بناتهم لهم، حتى إن تابوا، تحت مزاعم الخوف على مستقبل البنات؛ الأمر الذي جعل الزواج لهذه الفئة أشبه بالحلم بعيد المنال.

حال الفتيات السجينات التائبات لا يختلف عن حال الشباب، فسارة ذات الـ٢٩ عاما، ذهبت ضحية هزة شوق- على حد زعمها-: «أنا إنسانة حالي حال أي إنسان معرض للخطأ، ليست لدي حصانة من الوقوع في الخطأ، سهرة ليلة في إحدى الاستراحات قبض علي فيها أنا وبعض زميلات الدراسة في الكلية، وكانت النتيجة سجن ووصمة عار لاحتقتي طوال الثمانية الأعوام الماضية، حرمت من جميع الحقوق، فأنا الآن حبيسة الجدران الأربعة لا دراسة ولا صديقات، ولا حتى زواج، فكم أتمنى أن يطرق الباب ذات يوم طلبا في القرب مني، ولكن للأسف مجتمع لا يرحم، ويعلم الله أن الخطأ الوحيد الذي ارتكبته ضبطت فيه، وتبنا جميعنا توبة نصوحا لا يعلمها إلا الله سبحانه وتعالى، ولكن للأسف ما زلنا على بوابة الانتظار، والأمل في المولى سبحانه وتعالى كبير، فكم نخشى والله العنوسة».

خطيئة سابقة

محسن. ص، شاب في الـ٣٣ من عمره، لا يزال يؤنب نفسه على خطيئته التي ارتكبها قبل ما يقارب خمسة أعوام: «عشت الحياة كأني شاب مراهق باحثا عن الحرية مستغلا بلوغي وتقدم والدي في العمر، حيث أصبح من الصعب متابعتي مما جعلني حرا في تصرفاتي، إلى أن تم القبض علي ذات يوم في أحد المواقع المشبوهة، وكانت المحصلة النهائية سجننا دام أربعة أعوام، لم يزرنني خلالها أي واحد من أهلي، إلا أنني تبت، لكن رغبتني في الاستقرار لم تتحقق، بسبب مجتمع لا يرحم، وبالرغم من توبتي وهيتي الجديدة إلا أنني أصطدم بالرفض بطرق ملتوية مثل: الفتاة تدرس، أو البنات مخطوبة لابن عمها، وأنا على هذا الموال من الصيفية الماضية، وأنا على يقين تام بأن السبب الحقيقي هو الجرم العظيم الذي وقعت به والطريق المسدود الذي شوه سمعتي، فماذا أتوقع أن تكون ردة فعل والد الفتاة تجاه مدمن سابق ومروج لمدة عشرة أعوام وخريج سجون، ولكنني أدعو الله تعالى أن يصبرني الله على مصيبتني، ويثبتني على طاعته، وأعتقد أن الفرج سيأتي قريبا، لكن الصبر مر».

الأبء مذنبون

وانل عبدالهادي شاب في الـ٢٤ من عمره، رفض تحميل أي شخص الخطأ بشكل عام: «أتمنى أن يواجهني أي شخص ويعترف بعدم وقوعه في الخطأ طيلة حياته، وأجزم أن كثيرا من أولياء الأمور ممن ينتقدون ذنوبنا السابقة، سبق أن وقعوا في ذنوب فادحة، لكن الله سبحانه وتعالى ستر عليهم، بينما هم لا يريدون الستر علينا، والواجب عليهم الوقوف صفا واحدا بجانب المذنبين، ومد يد العون لهم، ولنتذكر أن الله سبحانه وتعالى يغفر الذنوب جميعا».

وتساءل أيهما أفضل قبول شاب لخطبة فتاة ليس محكوما عليه أي حكم شرعي، لكنه من الخلف مدمن وصاحب سفريات وغزل، أم قبول نزيل سابق حكم عليه بالسجن، وعرفت عنه التوبة النصوح، وأصبح ممن يشار له بالبنان؟

سابع المستحيلات

لكن العم متعب. ح، الذي شارف على الـ٦٠ عاما، يرفض فكرة العفو عن الأخطاء الفادحة، لأنها تجلب العار للعائلة وللقبيلة: «تصرفات غريبة وعجيبة تحدث من بعض الشباب والفتيات، لم يسبق لنا أن سمعنا بها على مر العصور، وبرغم مسايرتنا بحكم ظروف الزمن لمثل هؤلاء الشباب وتجاوزنا عن الكثير من التصرفات التي كانت من سابع المستحيلات أن تحدث في عهد شبابنا، ولكن أن يتطلب الأمر السكوت والعفو عن بعض التصرفات الفاتلة؛ مثل الشرف

وما شابها، فهذا في عالم المستحيلات، فمن المؤكد أنه لا يوجد إنسان يملك أحاسيس ومشاعر يقبل العفو عن مثل هؤلاء المذنبين، نسأل الله أن يقبل توبة المخطئين، ولكن الشخص الذي هانت عليه نفسه والوقوع في مثل هذه الجرائم الكبيرة لا مانع لديه من العودة إليها وتكرارها، فأنا أسأل كم من شاب منحرف ربما من عشرات السنين يرفض أن يقوم بأي جريمة من ذات العيار الثقيل، فكيف تطلب مني أن أزوج مثل هؤلاء الشبان أو أسمح باقتران أبنائي بمثل هؤلاء الفتيات، فهذا من سابع المستحيلات، ولن يصير ما دمت على قيد الحياة».

خوف متبادل

وأعربت أم سالم التي تعمل في مهنة خاطبة منذ سبعة أعوام بمحافظة الخبر، عن أسفها من تزايد معاناة السجناء والسجينات السابقات: «للأسف نعيش في مجتمع لا يرحم، والحالات التي تطلب الزواج من مثل هؤلاء المذنبين كثيرة، بل كثيرا ما تعرض علي مبالغ كبيرة من أجل المساعدة في تيسير زواج المذنبين، وبصراحة شيء فيه الكثير من الصعوبة وبالأخص الفتيات، وإذا سألوني عن السيرة الذاتية خاصة بالنسبة إلى الفتيات أجيبهم بوضوح لأنها أمانة، والغريب في الأمر أن الغالبية العظمى من الشباب التائبين يرفضون الاقتران بالفتاة التائبة، فهذه معضلة حقيقية، نتمنى أن تتضافر الجهود للتوصل لحل أمثل لهذه المشكلة».

الاختصاصيون: تقبل المجتمع للتائبين دون المطلوب

دعا الداعية الشيخ يحيى الزهراني أولياء الأمور إلى مراجعة أنفسهم بشأن قبول التائبين: «الأحاديث النبوية كثيرة، فماذا يريد المجتمع بعد هذه الأحاديث النبوية، ومن هم؟ هل تناسوا من يكونون، هم بشر معرضون للخطأ، حالهم كحال من أخطأ بل ربما أخطأ وستر الله ذنبه».

وأشار مدير مجمع الأمل للصحة النفسية بالمدينة المنورة الدكتور أحمد حافظ أن التوبة ليست مجرد كلمة تقال فقط: «على التائب أولا أن تكون مشاعره تجاه ذنبه تتوافق مع السلوك والشعور والتفكير، كذلك مع التغيير الجديد وبإذن الله لن يعود وقتها لمواقفه السابقة، وتعتبر توبة بمشيئة الله».

وبين الاختصاصي الاجتماعي بشير اللويش أن المجتمع يتقبل المذنب، ولكن بدرجات متفاوتة: «درجة القبول لدى المجتمع القبلي تختلف عنها لدى المجتمع الحضري، ونحن الاختصاصيين نجد بعض الصعوبة في التوصل لمثل هؤلاء المذنبين».



أواصر تنفي شائعات توقف نشاطها في الخارج

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة ١٦-٧-٢٠١٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٧١٦/Con٢٠١٠٧١٦٣٦١٩٣١.htm>

سالم الجهني - جدة

نفت جمعية أواصر الخيرية لرعاية الأسر السعودية في الخارج ما أثير أخيرا، حول توقف نشاطها في البلدان التي توجد فيها أسر سعودية بحاجة إلى الدعم.

وأشار عدد من المستفيدين من خدمات الجمعية في الخارج، إلى أنه تم إبلاغهم من قبل سفارات المملكة في البلدان التي يقيمون فيها عن توقف نشاط الجمعية، وطلبوا منهم الاتصال بمقر الجمعية في الرياض للاستفسار، غير أن مصدرا مسؤولا في أواصر أفاد بأن التوقف مؤقت بسبب اختيار أعضاء مجلس الإدارة، وقد عاودت الجمعية عملها بشكل اعتيادي.

وأكد رئيس مجلس إدارة الجمعية الدكتور توفيق السويلم على استمرار عمل الجمعية، مبينا أنهم حولوا مطلع الأسبوع الجاري مبالغ مالية لدعم عدد من الأسر السعودية المنقطعة في ٢٠ دولة مختلفة حول العالم، موضحا أن تلك المبالغ تمثل إعانات شهرية للأسر السعودية المحتاجة في الخارج، تدفع عن طريق سفارات خادم الحرمين الشريفين في تلك الدول، بعد أن تدرس حالاتهم الاجتماعية ومدى استحقاقهم للمساعدة والدعم، بمعاونة فريق من المختصين الاجتماعيين والمستشارين بدراسة الحالات وتصنيفها.

الأمم المتحدة: ٣ في المئة من مهاجري العالم يقيمون في السعودية

المصدر: جريدة الحياة الجمعة ١٦-٧-٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/١٦٣٤٤٤>

بروكسل - محمد الجمعي

كشفت تقرير أصدرته منظمة الأمم المتحدة أخيراً أن السعودية تأوي ٣ في المئة من إجمالي عدد المهاجرين حول العالم. وعلى رغم إشارة التقرير الأممي إلى أن أنظمة الإقامة في السعودية لا تسمح بتوطين الوافدين، إلا أنه وفقاً لإحصاءات الأمم المتحدة فإن الولايات المتحدة تصدر الدول المستوعبة للمهاجرين، بينما تحتل السعودية المرتبة الرابعة عالمياً وتصنف أيضاً ضمن أكثر عشر دول في العالم تثير اهتمام المهاجرين.

ولفتت الأمم المتحدة إلى وجود نحو ٢١٣ مليون نسمة يعيشون خارج أوطانهم، وعلى رغم اختلاف دوافع الهجرة، فإن الاقتصاد - بحسب خبراء في شؤون الهجرة - يبقى الدافع الأهم، وهو ما جعل السعودية الوجهة الرابعة الأكثر استقطاباً للمهاجرين. ونوّه التقرير بقبول دول الشرق الأوسط لأعداد كبيرة من المهاجرين للعمل في قطاعات البترول والخدمات وصناعات البناء. وتقدم السعودية - بحسب التقرير الأممي - للمهاجرين الذين يعيشون على أراضيها الدعم الإداري والتشغيلي. وعلى رغم أن الهجرة إلى دول الشرق الأوسط تشمل في المقام الأول العمال الذين يقصدونها للعمل لبضعة أعوام ومن ثم يعودون إلى أوطانهم، إلا أن عشرات الآلاف من المهاجرين قضا في السعودية أعواماً طويلة. وكانت دراسات ميدانية سابقة كشفت عدم تقييد معظم الوافدين إلى المملكة بالمدة الزمنية المحددة في عقودهم أو في أذهانهم. ووفقاً لتقرير الأمم المتحدة أيضاً فإن كلاً من قطر والكويت والإمارات تستضيف حالياً أكبر عدد من المهاجرين في العالم مقارنة بعدد المواطنين الأصليين.

الخارجون من القبول

طلاب الانتساب في جامعات عربية: إعتزفوا بشهاداتنا

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة ٧-١٦-٢٠١٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٧١٦/Con٢٠١٠٠٧١٦٣٦١٨٩٦.htm>

محمد دهام - الدمام، عبدالمحسن الحارثي - الرياض، محمد الساعد - تبوك، محمد سعيد الزهراني - الطائف، إبراهيم القريني - جدة

رغم التوسع في الجامعات إلا أن أزمة قبول خريجي الثانوية العامة ما زالت قائمة؛ وذلك في ظل تنامي أعدادهم في كل عام ما يدخل فائض القبول من الطلاب في دوامة البحث عن بدائل قد لا تتناسب مع ميولهم ورغباتهم، أو البحث عن فرص وظيفية متواضعة، فيما تطالب بعض الكليات والجامعات بدرجة مرتفعة في اختبار القياس الأمر الذي قد يحرم أصحاب المعدلات المنخفضة من القبول، ويجبرهم على التوجه للجامعات والكليات الأهلية ودفع مبالغ طائلة لمواصلة مسيرتهم التعليمية، في حين أن هناك طلبة لا يجدون فرصة القبول حتى في الجامعات الأهلية مما يضطرهم للسفر خارج المملكة لمواصلة تعليمهم على نفقتهم الخاصة؛ ما يدعو الجهات المعنية للبحث عن حلول لهذه المشكلة القديمة المتجددة. التخصصات العلمية

الخريجون أنفسهم يكشفون عن استفحال الأزمة:

تركي الرويلي من الدمام - الحاصل على نسبة ٨٥ في المائة علمي - يشير من واقع تجربته إلى صعوبة القبول في التخصصات المتميزة، ويقول: لم أستطع الحصول على مقعد إلا في قسم الآثار في جامعة الملك سعود، ليس ذلك فحسب بل إن قبولي سيكون في الفصل الدراسي الثاني، ما أجبرني على سحب ملفي والتقديم في دبلوم طب الطوارئ على نفقتي الخاصة.

ويشير فيصل مقحم من الخفجي - الحاصل على نسبة ٩٣ في المائة علمي - أنه فوجئ بعدم قبوله في دراسة الهندسة لتدني نسبته في اختبائي القدرات والتحصيل، ولم يجد أمامه سوى السفر إلى الخارج والدراسة على حسابه. وتكرر الحال مع منى محمد المتخرجة في العام الماضي من الدمام التي لم تجد فرصة للقبول في كلية الخفجي للبنات فأصيبت بالإحباط ولكنها لم تيأس وبحثت عن قبول في الكليات الصحية وتم قبولها في مدينة حفر الباطن التي تبعد عن مدينتها قرابة ٣٣٠ كيلو مترا، ما اضطرها لاصطحاب شقيقها من الخفجي.

البحث عن قبول

وفي تبوك بدأ رakan العنزي - الحاصل على نسبة ٨٧,٧٧ في المائة تخصص شرعي - رحلة البحث عن القبول في الجامعات والكليات العسكرية فسجل في جامعتي تبوك والجوف والكليات التقنية وكلية الملك خالد العسكرية والكليات الحربية إضافة للكليات البحرية وحتى الآن يقول إنه لا يعلم في أي الجامعات أو الكليات سيتم قبوله.

أما زميله علي الطويلي - خريج القسم العلمي والحاصل على نسبة ٨٥ في المائة، والذي كان يحلم بالسفر إلى الخارج - فقد ألقى باللوم على شروط الابتعاث لعدم تطابق الشروط الموضوعه عليه.

دور الاحتياجات الخاصة

وطالب علي. م - الخريج من القسم الشرعي بنسبة ٩٠ في المائة، وهو من ذوي الاحتياجات الخاصة - بتخصيص مقاعد لهم في الجامعات من خلال القبول الفوري مع وضع برامج تلائم احتياجاتهم الخاصة، وتوفير الرعاية لهم لمواصلة مسيرتهم التعليمية دون عناء، واحتسابهم ضمن نسبة برنامج الابتعاث أسوة بزملائهم الآخرين. جامعات تقنية

إلى ذلك، يعلق عضو اللجنة التعليمية في مجلس الشورى الدكتور أحمد آل مفرح، أن الجامعات السعودية ستقبل هذا العام ما يفوق ٩٠ في المائة من الخريجين، منوها أنه ليس بالضرورة أن تقبل الجامعات جميع خريجي الثانوية العامة؛ كون هذا غير منطقي وغير علمي، مشيراً إلى أن الجامعات العالمية تقبل ما بين ٤٠ - ٥٠ في المائة سنوياً

من خريجي الثانوية، والبقية تستقبلهم الأنماط الأخرى من أنواع التعليم ما فوق الثانوي كالتعليم المهني والفني، مطالباً بضرورة توجيه الخريجات والخريجين للمعاهد والكليات التقنية مع التأكيد على التواصل مع القطاع الخاص لضمان توظيف خريجي هذه الكليات وهذا هو التحدي الذي يواجه وزارة العمل وقطاعات التوظيف، مضيفاً أن اللجنة التعليمية في مجلس الشورى أوصت بدراسة إنشاء جامعات تقنية، مشيراً إلى أن الوزارة تدرس مدى الحاجة لإيجاد جامعات تقنية، وقال إن هذه التوصية في طريقها لأن تكون أحد قرارات مجلس الشورى، فيما أوضحت وزارة التعليم العالي بدورها أن الجامعات والكليات الأهلية ستوفر ما يقارب ١٥ ألف مقعد إضافي لخريجات وخريجي الثانوية العامة، خاصة وأن وزير التعليم العالي الدكتور خالد العنقري كان قد أعلن في وقت سابق عن توفر ٢٧٨١٩٩ مقعداً لخريجات وخريجي الثانوية العامة في الجامعات الحكومية، وفي الوقت نفسه أشار إلى أن هذا العدد لا يشمل المقاعد المتاحة في مسارات التعليم فوق الثانوي الأخرى، ومن ضمنها الكليات والمعاهد التقنية التابعة للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، ومعهد الإدارة العامة، والكليات الجامعية في الجبل وينبع، عدا القبول في القطاع العسكري؛ ما يعني أن الفرص المتاحة التي توفرها جميع مؤسسات التعليم فوق الثانوي باتت مهياة لقبول جميع خريجي الثانوية العامة هذا العام.

توافر مقاعد

مدير جامعة البمامة الأهلية في الرياض الدكتور حسين الفريحي أوضح أن الجامعة ستوفر قرابة ٧٠٠ مقعداً لخريجات وخريجي الثانوية في تخصصات العلوم والإدارية (المحاسبية، التسويق، الإدارة المالية، نظم المعلومات والتأمين والجودة)، والحاسب الآلي (الشبكات والتصميم والتجارة الإلكترونية والبرمجة)، كاشفاً عن توفير الجامعة نظام تجسير لبعض التخصصات فضلاً عن قبولها بعض الطلاب راغبي النقل للجامعة.

زيادة في القبول

ومن جهته، قال عميد القبول والتسجيل في جامعة الملك عبدالعزيز الدكتور عبدالفتاح مشاط، إن لدى الجامعة طاقة استيعابية محدودة لا يمكن تجاوزها فيما يتعلق بقبول خريجي وخريجات حاملي شهادة الثانوية العامة، حيث لا تستطيع الجامعة استيعاب جميع الخريجين والخريجات من طلبة الثانوية العامة، فليس كل خريجة أو خريج يجب أن يتم قبوله في الجامعة؛ لأن عملية القبول تتم وفق معايير وشروط، وبالتالي فإن هناك أماكن أخرى يمكن أن يتجه إليها ممن لم يحالفهم الحظ، مثل كليات التقنية والمعاهد الفنية، بحيث يمكن استقطاب جميع الخريجات والخريجين، مشيراً إلى أن عدد الخريجين والخريجات لهذا العام ١٤٣١ هـ، وصل إلى ٢٨٠ ألف خريجة وخريجا، وسيتم قبول أكثر من ٣٧ ألف طالبة وطالب خلال العام الدراسي الجديد في جميع التخصصات في كليات الجامعة، بزيادة ٥ في المائة عن العام الماضي، مؤكداً أن جامعة الملك عبدالعزيز سوف تكون الجامعة التي تستقطب أكبر عدد من الخريجين بين الجامعات في المملكة أي بمعدل ١٠ في المائة.

تسرب سببه الأهل

ويطرح عميد القبول والتسجيل في جامعة الطائف الدكتور هشام الزير، سؤالا للخريجات والخريجين هل هم مؤهلون ذهنياً ونفسياً لدخول الجامعة، مؤكداً أن سبب سؤاله هذا يعود إلى أن بعض الأسر تدفع بأبنائها لدخول الجامعة بدون أية رغبة منهم، لدرجة أن بعض أولياء أمور الخريجين هم من يقدمون أوراق القبول، وهذا يتوقف على ثقافة مجتمع يرى أن القبول في غير الجامعة يعد نقصاناً في حق بناتهم وأبنائهم، لافتاً إلى أن هذا التصرف كان سبباً في تسرب عدد من طالبات وطلاب الجامعة وصل إلى ١٠ في المائة سنوياً، إضافة إلى نسبة التعثر التي تحصل بسبب ذلك والتي تصل سنوياً إلى ٥٠ في المائة، إلى جانب أن بعض الطالبات والطلاب يمضون أكثر من تسع سنوات في الجامعة حتى يتخرجوا ويتقدير مقبول، ولا يجدون من ينظر في شهاداتهم الجامعية، مؤكداً أن ذلك يكون على حساب الجودة، وعلينا جميعاً أن نفكر في الكيفية التي يتم فيها القبول، وليس في العدد فقط؛ حتى نضمن مخرجات تعليمية جامعية جيدة، ولنؤسس لفكرة أهمية الحرف المهنية والبرامج الأخرى وخاصة تلك التي يحتاجها سوق العمل، فهناك برامج أخرى لا يهتم المجتمع بها، فمثلاً لدينا برامج الدبلوم المجانية التي تقدمها الجامعات، وكذلك مراكز التدريب الفني والمهني التي تدفعهم مباشرة بعد التخرج لسوق العمل.

ويتطرق إلى جانب رئيس في قضية الخريجات والخريجين والتي تعد المملكة الأعلى في استيعاب طالبات وطلاب الثانوية العامة في مؤسسات التعليم العالي، وبنسبة تصل إلى ٩٠ في المائة من الخريجين، حيث يقول: مشكلتنا التمرکز في المدن الرئيسية وعدم الرغبة في الجامعات الأخرى حتى لو كان قبولهم فيها مضموناً، مشدداً أنه حان الوقت لتغيير

نظرة المجتمع نحو المهن الحرفية، وخاصة أن أكبر نسبة وظائف تستولي عليها العمالة الأجنبية هي المهن الحرفية التي لا يهتم بها الخريجون، ناهيك عن دخلها الكبير، وهو ما تؤكد البنوك والحوالات المصرفية. موضحاً أن جامعة الطائف توسعت في القبول خلال السنوات الست الماضية بأكثر من ٦٠٠ في المائة، فبعدما كان القبول لا يتجاوز ألفي طالبة وطالب، وصل هذا العام إلى ١٣ ألف طالبة وطالب. تحقيق رغبات المتقدمين

وعن كيفية تحقيق رغبات المتقدمين للقبول في جامعة الدمام، يوضح مشرف العلاقات العامة والإعلام في الجامعة الدكتور خالد الكويتي، أن المتقدم يحدد رغباته الست بعد دراسة متأنية ويرتبها حسب الأولوية لديه، لافتاً أن ترشيح المتقدم للقبول يخضع للمنافسة المبنية على المفاضلة بين المتقدمين حسب نسبهم الموزونة. خطة متكاملة

من جهته، يقول أستاذ السياسة الشرعية والأنظمة المقارنة، وعضو مجمع الفقه الإسلامي والمحكم القضائي في وزارة العدل حسن بن محمد سفر: التعليم يحتاج لجهود القطاعين الحكومي والخاص وكافة شرائح المجتمع، ومجتمعنا السعودي يعد من المجتمعات الشابة التي تنتظر التقدم العلمي والحق بركب الحضارة العالمية، ويتطلب الأمر إعداد خطة متكاملة لاستيعاب الخريجين الذين كل عام في تزايد، ومن هذا المنطلق ينبغي هيكلة الكليات وإيجاد حلول في قلوبهم في الجامعات.

لا يمكن التجاوز

وتقول عميدة قسم الطالبات في جامعة الملك عبدالعزيز في جدة الدكتورة سمر السقاف: إنه لا يمكن تجاوز عدد قبول خريجي وخريجات حاملي شهادة الثانوية العامة، موضحاً وجود برامج أخرى بديلة متمثلة في برامج الانتساب الجامعي وكذا مشروع الملك عبدالله والمعاهد المهنية والطب الموازي وفرص الابتعاث للدراسة، كل هذه بدائل في حالة عدم التمكن من الالتحاق بالتعليم الجامعي.

فيما ترى الأستاذة المساعدة في قسم الدراسات الإسلامية في جامعة الملك عبدالعزيز في جدة الدكتورة أمال نصير، أن مصير الخريجين الذين لم يحالفهم الحظ هو الجلوس أمام الفضائيات أو الذهاب إلى المقاهي والكورنيش أو تبادل الزيارات أو الانتساب للجامعة، داعية في الوقت نفسه رجال الأعمال إلى تكاتف الجهود والمشاركة في إقامة جامعات وكليات أهلية برسوم في متناول الجميع يتم من خلالها إيجاد بدائل وفرص متاحة أمام الخريجين، وفتح معاهد لحملة الثانوية العامة أو إقامة دورات سريعة تشترك فيها الفتاة وفتح مجالات متعددة للخريجين والخريجات بما يتناسب مع سوق العمل.

الدراسة بالانتساب

ومن جانبه، يؤكد بليغ باوزير - مدير مكتب تنسيق جامعة عربية في جدة - أن أعداد خريجي الثانوية العامة في تزايد، خصوصاً الطلاب الذين لم يجدوا فرصة القبول في الجامعات المحلية، لذا هناك الكثير من الطلاب والطالبات يلجأون إلى الدراسة بالانتساب في جامعات خارجية، وهناك من يأتي من أجل تخصص محدد، حيث يكون للطلاب طموح وميول لتخصص بعينه لا يقبل فيه في الجامعات المحلية تحت أي ظرف ما اضطرهم للبحث عن بدائل لتحقيق الذات، مؤكداً سعيهم إلى أن تكون مناهجهم ملائمة للمعايير المعمول بها في المملكة، وكذلك بالنسبة لطبيعة التخصصات وآلية الاختبارات والتقييم.

طلاب الانتساب في جامعات عربية: اعترفوا بشهاداتهم

هاني باحسن - جدة

محمد الغامدي - منتسب في جامعة غير سعودية - متخرج منذ ١٠ أعوام من الثانوية، يقول: تقدمت لجامعة الملك عبدالعزيز في جدة أكثر من مرة ولكنني انسحبت لظروف طارئة خارجة عن إرادتي، وبعد مرور خمسة أعوام أردت أن أكمل دراستي فرفضت الجامعة لمرور أكثر من خمسة أعوام على تخرجي وقالوا إن النظام لا يسمح حتى ولو عن طريق الانتساب.

التعليم عن بعد

ويقول ناصر عسيري طالب كلية الحقوق في المستوى الرابع في إحدى الجامعات العربية قائلاً: تخرجت من الثانوية عام ١٤١٦ هـ، وبسبب بعض الظروف لم التحق بالجامعة، بعدها حاولت الالتحاق بجامعة الملك عبدالعزيز لكنهم قالوا لي إن نسبتي ضعيفة ولا تؤهني للدراسة حتى عن طريق الانتساب، فأتجهت للعمل في كبائن الاتصالات، وفي الوقت نفسه كنت أحاول الالتحاق بأية جامعة محلية ولكن كل محاولاتي باءت بالفشل، عندها لجأت لجامعة عربية عن طريق الانتساب في

مكتب جدة، وبعد وصولي للمستوى الثالث فوجئت أن هناك قرارا صادرا من وزارة التعليم العالي يوضح عدم الاعتراف بالتعليم عن بعد.

الجامعات غير السعودية

ويقول علي بهوان - قانون، المستوى الثاني منتسب - إنه كان يتمنى الالتحاق في إحدى الجامعات المحلية لكنه لم يستطع، رغم محاولاته المتكررة واضطر للدراسة في جامعة عربية حتى يحقق حلمه وفي الوقت نفسه حتى يبقى بين أهله.

أما مهيار - طالبة حقوق المستوى الثاني - فقد قالت: تخرجت عام ١٤١٨ هـ بنسبة ٨٨ في المائة، ومنذ ذلك الوقت وأنا أبحث عن مقعد لإكمال دراستي في جامعات المملكة ولكن الحظ لم يحالفني ولم أجد أمامي سوى الضغط على ظروف في المادية والدراسة في جامعة عربية.

لا يوجد مقعد

وتصف فردوس محفوظ - إعلام، المستوى الثاني انتساب - معاناتها بالمعاناة الطويلة، وتقول: تخرجت من الثانوية العامة في العام ١٤٠٩ هـ بنسبة ٧٨ في المائة، ومن أول يوم تخرجت فيه ذهبت للجامعة فكان الرد سريعا: لا يوجد مقعد.. نسبتك ضعيفة ولا نستطيع استيعابك! عندها فكرت في السفر لخارج المملكة ولكن عوائق أسرية تمنعني، وبعد مدة طويلة من الانتظار جاء من يخبرني أن بإمكانني أن أكمل دراستي هنا وعن طريق الانتساب لكن ليس في جامعة محلية إنما في جامعة عربية مع تحمل نفقات الرسوم، ومن أجل هدي الذي تمنيت تحقيقه منذ صغري التحقت في الجامعة رغم أنني كنت أتمنى أن تكون جامعة محلية.

قدمت على منحة

أميرة عمر (ثالثة حقوق) تقول تخرجت بنسبة ٩٣ في المائة من الثانوية عام ١٤٢٥ هـ، فاضطرت للمكوث مدة سنتين وقدمت على منحة لدراسة الطب ولكن لم يحالفني الحظ ووقع الاختيار على فئة معينة من الشباب وبعد ذلك اتجهت لجامعة عربية في جدة لإكمال مسيرتي الدراسية.

القبول في الكليات التقنية

هناء العلوني - جدة

كشفت محافظ المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني علي بن ناصر الغفيص، عن استعدادهم لاستقبال خريجي المرحلة الثانوية في الكليات التقنية والمعاهد العليا التقنية للبنات وخريجي التعليم العام في المعاهد المهنية الصناعية وفق مستويات التدريب لكل مرحلة المنتشرة في كافة مناطق ومحافظات المملكة للعام التدريبي ١٤٣١ - ١٤٣٢ هـ. مضيفا أن المؤسسة حرصت على أن تتم إجراءات التسجيل والقبول بأيسر الطرق للراغبين في الالتحاق بالبرامج التدريبية، وتم تحديد مواعيد فتح باب القبول عبر البوابة الإلكترونية للمؤسسة وذلك للتسجيل في الكليات التقنية والمعاهد العليا التقنية للبنات ولمخرجات التعليم العام في مراحل المختلفة (الكفاءة، المتوسطة، الثانوية) من خلال لجان القبول والتسجيل في المعاهد المهنية الصناعية، موضحا أن التسجيل بدأ يوم الأربعاء ١٤٣١/٧/٢٥ هـ وسيستمر حتى يوم الجمعة ١٤٣١/٨/١٨ هـ.

مؤكدا في الوقت نفسه حرصهم على رفع الطاقة الاستيعابية للمتدربين والمتدربات في الوحدات التدريبية في ظل تشييد عدد من المشاريع التدريبية الحديثة، مشيرا إلى أن الطاقة الاستيعابية للمقبولين في تلك الوحدات التدريبية تتجاوز ٦٠ ألف متدرب ومتدربة، مقارنة بالعام التدريبي الذي قبله، حيث بلغ عدد المقبولين أكثر من ٥٠ ألف متدرب ومتدربة. الغفيص قال: إن بداية العام التدريبي المقبل ستنتقل يوم السبت الموافق ١٤٣١/١٠/١٦ هـ، كما أنه وبناء على التنظيم الجديد للمؤسسة وإقراره من مجلس إدارتها والذي على ضوءه تم تطوير التدريب بالوحدات التدريبية التابعة للمؤسسة من كليات تقنية ومعاهد مهنية صناعية ومعاهد عليا للبنات، بدأت المؤسسة منذ العام الماضي تطبيق النظام التدريبي (الثلاثي)، وهو عبارة عن ثلاثة فصول تدريبية خلال العام التدريبي، ما يمنح فرصة أكبر على مدار العام التدريبي للراغبين في الانضمام للوحدات التدريبية التابعة للمؤسسة.

يذكر أن الكليات التقنية البالغ عددها ٣٥ كلية تنتشر في كافة محافظات المملكة، فيما يبلغ عدد المعاهد العليا التقنية للبنات ١٤ معهداً، وتتركز برامجها التدريبية في مجالات تقنية حاسب إلي، تقنية إدارية، تقنية تزيين نسائي، تقنية خياطة، تقنية ذهب ومجوهرات، تقنية غذائية، تقنية إلكترونية، وتقنية تصوير.

وسيتم خلال السنوات المقبلة افتتاح ٤١ معهداً عالياً لتقنية البنات في مناطق مختلفة في المملكة، فيما يبلغ عدد المعاهد المهنية الصناعية ٦٢ معهد تدريب مهني صناعي منتشرة في جميع المدن والمحافظات في المملكة.



تأجير العاملات المنزليات في رمضان سوق سوداء برغبة الجميع

المصدر: جريدة الحياة الجمعة ١٦-٧-٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/163358>

الخبر - رحمة ذياب

بدأ الترويج لـ«تأجير» العاملات المنزليات ينشط مع قرب شهر رمضان المبارك، وظهرت في الأسواق إعلانات عن تأجيرهن بنظام الساعات، أو باليوم، أو بالشهر، في ظاهرة تعرف بـ «سوق سوداء» لتأجير العاملات المنزليات، تتكرر كل عام في مثل هذا الوقت. وسجل الأجر بالساعة رقماً قياسياً هذا العام، إذ بلغ ١٥٠ ريالاً، بمعدل يصل إلى ٣٦ ألف ريال في الشهر، وفق نظام العمل ٨ ساعات يومياً، إلا أن الرقم يقل كثيراً عند العقد بالأجر اليومي، حيث يصل إلى ٥٠٠ ريال، فيما ينخفض إلى أربعة آلاف ريال في العقد الشهري، وهي أرقام غير ثابتة تتغير من منطقة إلى أخرى، ومن جنسية إلى أخرى أيضاً.

ويزداد مع اقتراب شهر رمضان، الطلب على العمالة المنزلية، بغض النظر عن جنسياتها، ويزداد معه عدد النساء اللاتي يتعاملن في هذه التجارة، وبخاصة مع حصولهن على دعم من مكاتب استقدام، لا ترى في مثل هذا الأمر مخالفة للأنظمة والقوانين. وتوضح إحدى المتعاملات مع مكتب استقدام، الطريقة التي يتم بها تجميع عدد كبير من العاملات المنزلية، «نحن مجموعة سيدات نتعامل مع عدد من مكاتب الاستقدام تعمل في تأجير العمالة بنظام الساعات، ونبدأ حملتنا قبل شهر رمضان، بالتنسيق مع تلك المكاتب بنظام النسبة، وغالبية العاملات المنزليات من الجنسيتين الصومالية، والحبشية»، مضيفة «نتفق مع العائلات بأن يكون أجر العاملة في الساعة ما يقارب ١٥٠ ريالاً، أو شهرياً بنحو أربعة آلاف ريال، وذلك بحسب الطلب، ويقوم المكتب بتوفير العدد اللازم وحسب الحاجة».

وأوضح المشرف على مكتب استقدام أحمد بو فهيد لـ «الحياة» أن «هذه ليست مخالفة للنظام، وإنما صعوبة الاستقدام وتأخر وصول العاملات المنزليات يضطرنا إلى اللجوء لهذه الطريقة، خصوصاً أن الوسيط (المتعاملات) يتمكن من التواصل مع العائلات بسهولة، ويتفق مع ربوات البيوت على أسلوب التعامل المناسب لهن، وكذلك آلية الدفع». وأضاف «لاحظنا أن زيادة الطلب، وصعوبة الحصول على عاملة منزلية في هذه الفترة، أحدثت أزمة فعلية، سيعمل التاجر والمحتاج إلى حلها ولو كانت مكلفة مادياً»، مشيراً إلى أن «نحو ١٧ طلباً لعاملات منزليات يرد إلى المكتب يومياً، ولا نستطيع توفير هذا العدد»، مستدرِكاً «العام الجاري أقل من الأعوام الماضية، وبخاصة أن نسبة كبيرة من العائلات ستمضي رمضان خارج المملكة، ومع ذلك نحاول تفادي حدوث إرباك خلال الشهر المبارك بالاستعداد مبكراً لارتفاع الطلب على العاملات».

وتوضح إحدى المتعاملات في تأجير العاملات المنزلية، «ما نقوم به من تأجير العاملة بنظام الساعة، يعتبر عملاً اجتماعياً، ولا يخالف الأنظمة، وأن هناك تنسيقاً مع مكاتب الاستقدام، استعداداً لشهر رمضان، ونحن نعمل ضمن أطر معينة لا تتجاوز الإجراءات النظامية، خصوصاً أن بعض العائلات تحتاج لأكثر من عاملة منزلية في هذا الشهر»، مضيفة «ما تقوم به بعض الجمعيات الخيرية، كجمعية (فتاة الخليج) التي تؤهل فتيات للعمل بنظام الساعات في المنازل، كراعية منزلية وليست عاملة منزلية، مشابه لما نقوم به، كما أن الهدف هو تلبية حاجات المجتمع والعمل من أجل الريح المادي، خصوصاً أن مكاتب الاستقدام تحتاج لأيدٍ عاملة نسائية للتنسيق مع ربوات البيوت، والتفاهم ضمن اشتراطات تتناسب مع طبيعة العمل».

وأشارت إلى أن ما يقمن به «لا يعتبر سوقاً سوداء، أو كما يصفنا البعض بـ (عصابات تأجير العاملات)، لأننا نعمل بشكل تجاري دون إيذاء أحد، وبرضا الطرفين».

وقالت: «جميع من يراجع مكاتب الاستقدام يلحظ التأخير في طلبات الاستقدام، وصعوبة الإجراءات، لذا نحاول التنسيق للعمل ضمن آلية معينة لا تتجاوز الحد الطبيعي، وعادة تكون الطلبات إما عن طريق مكاتب الاستقدام أو كعمل تجاري بين مجموعة نساء تحاول اخذ عاملات وتأجيرهن، وهذا يعتبر مصدر رزق لنا»، مؤكدة أنهن «يحاولن خلال شهر رمضان تغطية النقص في عدد العاملات المنزليات قدر الإمكان، والتأجير بنظام معين دون الوقوع في مخالفات». وأضافت: «ما نقوم به، رغم أن البعض يقول انه مخالف للقانون، هو مشابه إلى حد كبير جداً مع العقود التي توقعها شركات كبيرة مثل (أرامكو السعودية) مع الكثير من مقاولي تأجير العمال، ومن يرى اختلافاً بين الأمرين عليه أن يثبت ذلك، وبخاصة أنه في كلا الحالتين عمل تجاري يسعى إلى تحقيق الربح، ويوفر يداً عاملة لمن يحتاجها.»



مدير تعليم الشرقية:

قضايا التحرش في المدارس نادرة وتخضع لبرامج وقائية

المصدر: جريدة اليوم الجمعة ١٦-٧-٢٠١٠

<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٥٤٥&I=٧٧٤٢١٢&G=١>

جعفر تركي - الدمام
قال مدير عام التربية والتعليم بالمنطقة الشرقية الدكتور عبدالرحمن المديرس إن قضايا التحرش في مدارسنا نادرة جداً، مضيفاً إن التعامل معها يخضع لحزمة من البرامج الوقائية والتي تهدف إلى تعريف الطلاب بالعواقب والأضرار الدينية والدنيوية المترتبة على مثل تلك الممارسات.
وأشار إلى أن تلك الخطوة يليها إخضاع المشتبه في ممارستهم لهذه السلوكيات الشاذة لبرامج علاجية مكثفة تساعد على الابتعاد عنها، فضلاً عن تطبيق لائحة قواعد تنظيم السلوك والمواظبة لطلاب مراحل التعليم العام بحق المدانين في مثل هذه الحالات.
وأكد الدكتور المديرس أن الإدارة العامة للتربية والتعليم للبنين بالمنطقة الشرقية حريصة على تحلي أبنائها الطلاب بالفضيلة والأخلاق القويمة.
وكانت «اليوم» قد نشرت في عددها ١٣٤٨٩ الصادر بتاريخ ١٤٣١/٦/٧ هـ خبراً تضمن فصل الإدارة العامة للتربية والتعليم بالمنطقة الشرقية ٣ طلاب في المرحلة الابتدائية بإحدى مدارس المنطقة على خلفية ممارسات جنسية داخل المدرسة وارتكابهم مخالفة من الدرجة الخامسة في نظام المخالفات الطلابية مع بلوغهم سن التكليف الشرعية، بينما نقلت ٥ آخرين في نفس المدرسة وبنفس القضية لمدرسة أخرى لأنهم دون السن الشرعية. ولقي القرار استنكار عدد من التربويين كون مثل هذه القرارات قد لا تحل المشكلة بالقدر الذي يفيقها.

مديرة الثانوية الأولى: طوال ١٣ سنة والعمال يدخلون المدرسة لإصلاح الأجهزة

المصدر: جريدة الحياة الجمعة ١٦-٧-٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/١٦٣٣٥٩>

القطيف - شادن الحايك

أكدت مديرة الثانوية الأولى في مدينة القطيف أنها سمحت لعمال بالدخول في المدرسة أثناء الدوام في وجود المعلمات والطالبات، أكثر من مرة، دون أن يروا أحداً، إلا أن معلمات أوضحت أنهم وقفوا وجهاً لوجه مع العمال الذين كانوا يسيرون بين الفصول.

وأشارت مديرة المدرسة بدرية الأنصاري لـ«الحياة»، على خلفية إدخال عمال لإصلاح بعض الآلات، وإعداد الفصول للاختبار، «لا أنكر السماح للعمال بدخول المدرسة مرتين، إلا أن أحداً لم يتضرر من جراء دخولهم، لا من الطالبات أو المعلمات، فقد دخلوا من الباب الجنوبي للمدرسة، وهناك ستار سميك ضد الحريق تم وضعه، ولم يكشفوا أيًا من الطالبات أو المعلمات.»

إلا أن معلمة (تحتفظ «الحياة» باسمها)، أكدت «أنها فوجئت بالعمال في ممرات الفصول ووقفوا أمامها وجهاً لوجه، وهو ما تكرر مع مدرسات أخريات إضافة إلى عدد من الطالبات»، مشيرة إلى أن «مديرة المدرسة تعلم بذلك»، وأضافت أن «مديرة المدرسة لم تعر الموضوع أي أهمية عند إخبارها بالأمر.»

وأوضحت الأنصاري «كان دخول العمال المرة الأولى في وقت قبل الاختبارات أي أن عدد الطالبات الحاضرات كان قليلاً، كما أن غرفة المعلمات، بعيدة عن موقع تواجدهم»، مؤكدة «لقد تم تضخيم الأمر سواء من بعض موظفات المدرسة أو من جانب بعض الطالبات، فطوال ١٣ سنة وهي فترة خدمتي في المدرسة كان العمال يتواجدون لإصلاح الأجهزة، أو لتنظيف القاعات وترتيبها للاختبارات، وهذا مراعاة مني للمعلمات، كي ارفع عنهم التعب، إلا أنهم لم يراعوا ذلك»، وأضافت «خيراً تعمل... شراً تلقى.»

وبيّنت «تم إخطاري بطلب إفادة عما حدث من جانب التوجيه، وقد أخبرتهن بكل ما سبق، ووقعت موظفات في المدرسة على ورقة تم رفعها للوزارة، على انه لم يقع عليهن أي ضرر نتيجة دخول العمال، وأنا على أتم الاستعداد للمواجهة، ولم أفعل أي خطأ، وأشارت إحدى المعلمات (تحتفظ «الحياة» باسمها)، أن المديرة لم تقم بإخبار المعلمات بشأن العمال المتواجدين في المدرسة، وأضافت «في المرة الأولى كان هناك اختبار فصلي للطالبات، والمرة الثانية في الاختبارات النهائية، فشكلت المرتين صدمة للمعلمات والطالبات»، وتشير «قدمنا شكوى للوزارة تتعلق بفعل المديرة، إلا أننا لم نلق أي تجاوب»، وعن توقيع المعلمات على ورقة تؤكد عدم تضررهن قالت: «ليس كل المعلمات وقعن على الورقة، وبخاصة ان هناك من وقع بسبب الضغوط، والخوف على الوظيفة»، وقالت: «هناك تعميم من جانب الوزارة ينص على عدم إدخال العمال إلى المدرسة حتى خروج آخر معلمة وطالبة منها، وهي بفعلها قد تجاوزت النظام.»

من جانبه، أوضح هاني النصر، ولي أمر إحدى الطالبات اللاتي انكشفن على العمال «قمنا برفع خطابات في المرة الأولى، ولم نلق تجاوباً من إدارة تعليم البنات، لأسباب لا نعلمها، وكان الأمر لا يستحق، وفوجئنا بتكرار المديرة نفس الخطأ»، مضيفاً «أعتقد أن الوزارة مطالبة بالتحرك.»

وأوضح أنه وعدد من أولياء الأمور يعترضون التوجه للقاء الوزير وشرح ما جرى له مباشرة، وبخاصة أن إدارة تعليم البنات لم تحرك ساكناً، وأضاف «كان من الواجب أن تقوم المديرة بالاعتذار للمعلمات وللطالبات على هذا الفعل، وبخاصة أنها تدعي أنه كان عن حسن نية، ولرفع العنت عن المعلمات والطالبات في ترتيب الطاولة». مؤكداً «أن إشعار المعلمات والطالبات بدخول العمال، سيجعلهم يأخذون احتياطاتهم، كما انه كان بالإمكان الانتظار حتى نهاية الدوام الدراسي، أو صرف الطالبات مبكراً حتى يتسنى للعمال ترتيب الطاولة خارج الدوام الدراسي.»

يكتشف مبكراً الأمراض ويقلل الوفيات الصحة تدرّج برنامج الجواز الصحي للأم والطفل

المصدر: جريدة اليوم الجمعة ١٦-٧-٢٠١٠

<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٥٤٥&I=٧٧٤٢١٤&G=١>

عبد الله العماري - الرياض

دشنت وزارة الصحة مساء أمس الأول برنامج "الجواز الصحي للأم والطفل" في قاعة الأمير سلطان الكبرى بفندق الفيصلية.

وأوضح وكيل الوزارة المساعد للطب العلاجي الدكتور عقيل بن جمعان الغامدي خلال كلمته أن مشروع "الجواز الصحي للأم والطفل" أطلق بعد دراسة وتحليل وتدقيق وتنسيق لكافة محتوياته في فترة زمنية امتدت لسنتين للوصول إلى أفضل النتائج قبل إعلانه رسمياً ليكون إحدى وسائل تحقيق الصحة بمفهومها الشامل من خلال تطوير وتحسين النظام الصحي للرعاية الصحية للأم والطفل والنهوض بجودة الخدمات المقدمة لهم، وخفض تكلفة خدمات صحة الأم والطفل، وخفض التكلفة الاقتصادية للمرضى من خلال الاكتشاف المبكر للمرض، وخفض معدل الإصابة بالمرض، وخفض معدل تردد الطفل على العيادات، وخفض معدل صرف الأدوية، إلى جانب تطوير وتحسين مهارات العاملين بالمرافق الصحية من خلال التدريب والتعليم المستمرين .

من جهته أوضح رئيس شركة جونسون آند جونسون للمواطنة المؤسسية - وهي منظمة غير ربحية - يوهانس باترمن أنه منذ أقل من سنتين، أبدت وزارة الصحة السعودية رغبتها في التعاون مع المؤسسة من أجل تحسين صحة الأمهات والأطفال على الرغم من النتائج الممتازة التي قد حققتها المملكة في خفض معدل وفيات الأطفال بنسبة ٥٠ بالمائة خلال السنوات القليلة الماضية .

ولقد أيدنا تماماً هذه الرغبة، فإذا تمكنا من إنقاذ حياة أحد الأطفال أو الأمهات، فإن هذا سيكون نتيجاً لهذه المبادرة، ولجميع الجهود والاستثمارات، وقال : إن الجواز الصحي للأم والطفل من شأنه تحسين وحفظ العديد من الأرواح، فهو أداة لرصد صحة الأم، وتنمية الخدمات الصحية للطفل حتى سن ٥ سنوات من العمر ، حيث يحتوي على سلسلة من المتابعات التي من شأنها تقليل المخاطر المحتملة التي تزيد وفيات الأطفال بشكل كبير .

مشكلات الطلاق والاقتصاد ولدت هاجس أطفال الشوارع

المصدر: جريدة الحياة الجمعة ١٦-٧-٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/163332>

جدة - مباركة الزبيدي

عزت اختصاصية الخدمة الاجتماعية عضوة هيئة التدريس بقسم علم الاجتماع في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وفاء العجمي ارتفاع عدد الأطفال المشردين والمتسولين في الشوارع إلى خفض المستوى الاقتصادي وعدم تنظيم عملية الإنجاب في الأسر قليلة الدخل والطلاق، واعتبرت انتشار «أطفال الشوارع» دلالة على ظاهرة خطيرة على المجتمع السعودي.

وشددت العجمي في دراسة حديثة لها «دور الخدمة الاجتماعية في مواجهة مشكلة أطفال الشوارع»، على ضرورة الإسهام في تنمية المناطق العشوائية في البلاد، وإيصال الخدمات كافة إليها، «نظراً إلى ما تفرزه هذه المناطق من مشكلات اجتماعية سلبية.»

وخلصت الاختصاصية الاجتماعية إلى ضرورة وضع آلية مهنية واضحة لتعامل الاختصاصيين الاجتماعيين مع أطفال الشوارع. وطالبت بإيجاد تشريعات وقوانين تمنح السلطة للاختصاصيين للتعامل مع هذه المشكلة، مع العناية بالتوزيع الجغرافي «العادل» للمنشآت الاقتصادية، والاهتمام بالقرى، وتعديل وتطوير اللوائح والإجراءات الإدارية داخل مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأطفال.

وفيما أثنت العجمي على الدور البارز الذي تلعبه الخدمة الاجتماعية من خلال المنظور العلاجي والوقائي والتنموي بعمل دراسات مخصصة لكشف تبعات مشكلة أطفال الشوارع وأسبابها، ركزت على أهمية التعامل مع الأسباب المؤدية إلى المشكلة وفق أسس علمية ومهنية، ووفق معلومات وخطط واضحة «حتى يتسنى تحقيق النجاح في التعامل مع المشكلة.» وددت العجمي أبرز الصعوبات التي تواجه الاختصاصيين الاجتماعيين عند تعاملهم مع مشكلة أطفال الشوارع، «عدم وجود أماكن مخصصة لوضع أطفال الشوارع فيها، وقد يرجع ذلك إلى حداثة هذه المشكلة وتفاقمها في ظل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى عدم وجود مؤسسات لرعاية الطفولة وخصوصاً أطفال الشوارع، وعدم تطابق شروط بعض المؤسسات عليهم أحياناً، وضعف الرعاية الاجتماعية للأطفال، ووجود معوقات إدارية وتنظيمية تحول دون أداء الاختصاصيين الاجتماعيين مهمات عملهم مع أطفال الشوارع على الوجه الأمثل.»

والمحت العجمي إلى أن الدراسة طبقت على الاختصاصيين الاجتماعيين في مكاتب التسول والمتابعة الاجتماعية في ثماني مناطق رئيسة، شملت ١٢ مدينة، وبلغ عدد العاملين فيها ٧٣ اختصاصياً اجتماعياً.

هاتف المودة الاجتماعي يرشد ٣٨٣٩٣ متصلاً ... أسرياً

المصدر: جريدة الحياة الجمعة ٧-١٦-٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/163336>

جدة - لارى أبو هليل

كشف مسح إحصائي تقديم مركز المودة الاجتماعي للإصلاح والتوجيه الأسري لخدمات استشارية عبر هاتف الإرشاد الأسري ٣٨٣٩٣ متصلاً ومتصلة، منذ افتتاح القسم عام ١٤٢٤ وحتى نهاية شهر جمادى الآخرة الماضي، (منها ٣٣٩٣ خلال نصف العام الهجري الحالي). ولفت إلى أنه إيماناً من المركز بخطورة ما تولده المشكلات الزوجية من آثار سلبية وكوارثية على المجتمع السعودي، سعى القائمون على الهاتف الإرشادي إلى إتاحة الفرصة للمسترشد من الجنسين لتفريغ ما في نفسه من أعباء نفسية بغية تخلصه من الضغط النفسي.

وأوضح الأمين العام للمركز زهير بن عبدالرحمن ناصر أن قسم الإرشاد الأسري يعمل على حل المشكلات الأسرية بأمان وسرية وسهولة، مشيراً إلى أن ١٤ مرشداً مؤهلاً من الجنسين (يشرف عليهم أحد الأكاديميين الاستشاريين المختصين ليقدم للمرشدين المعونة والتوجيه الصحيح للحالات التي يناقشها معهم) يعملون في القسم في الفترة الصباحية لاستقبال مكالمات النساء، بعد أن تم تخصيص الفترة المسائية لتلقي مكالمات الجنسين والاستماع إلى مشكلاتهم في التخصصات الشرعية والاجتماعية والنفسية والتربوية، إذ يردون على استفسارات المتصلين ويعطونهم التوجيه والإرشاد المناسب، وذلك من طريق الرقم الهاتفي ٦٧١٦٦٥٥.

وبين ناصر أن القسم يسعى إلى تحقيق أهداف عدة، منها مساعدة المسترشد على تحديد مشكلاته وتبصيره بحجمها، وفتح أفق له للتعامل مع المشكلة وتنمية قدراته في ذلك، وتحقيق الصحة النفسية والتوافق الشخصي التربوي، وإتاحة الفرصة للمسترشد لتفريغ ما في نفسه للتخلص من الضغط النفسي، وتوجيه المسترشد ومساعدته على اكتشاف قدراته للاستفادة منها في إحداث التغيير أو التكيف مع إفرازات المشكلة التي تحيط به، وتبصير المسترشد باضطرابات العلاقة الزوجية من طريق تقديم الاستشارات، إضافة إلى بث الوعي الاجتماعي والنفسى لدى الأفراد والأسرة من خلال توضيح الحلول الاجتماعية والنفسية للمشكلات، مشيراً إلى أن القسم بدأ عمله عام ١٤٢٤.

وفي السياق ذاته، يسعى مركز المودة الاجتماعي للإصلاح والتوجيه الأسري فرع للجمعية الخيرية لمساعدة الشباب على الزواج في محافظة جدة، إلى المحافظة على كيان الأسرة والتقليل من نسب الطلاق بالتعاون مع المحاكم الشرعية والدوائر الأمنية من طريق التوجيه والتوعية في أمور الأسرة وبناء علاقاتها من خلال أنشطة وأقسام متعددة تقدم دورات ومحاضرات واستشارات أسرية عدة، واضعاً نصب عينيه رسالة سامية: «تحقيق سعادة الأسرة واستقرارها بالتوعية والإصلاح.»

أجانب يعيشون تحت كفالة أمهاتهم السعوديات ... ودعوات لوضع حد لمعاناتهم

المصدر: جريدة الحياة السبت ١٧-٧-٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/163682>

الدمام - شمس علي

اعتبرت سعوديات متزوجات من غير سعوديين، ما يواجهنه بسبب زواجهن، نوعاً من «العقاب الاجتماعي في حقهن»، وبخاصة في ظل الظروف التي تدفعهن إلى الزواج من أجانب، إما بسبب تأخر سن الزواج أو ارتباط الأب بزوجة غير سعودية. وطالبن بوضع حد لمعاناتهن. فيما طالبت حقوقيات وإعلاميات بـ«مناقشة الملف بجدية في مجلس الشورى»، مشيرات إلى «وجود أكثر من ثلاثة آلاف سعودية تزوجن من غير سعوديين في العامين الماضيين». ولا تخفي الدكتورة سارة خالد حسرتها من معاناتها، التي امتدت أربعة أعوام، بهدف الحصول على جنسية لأبنائها الأربعة، بعد أن توفي زوجها الفلسطيني. وأشارت إلى «عدم تمكنه من الحصول على الجنسية، على رغم انه مولود في السعودية، ولم يغادرها أبداً، ودفن فيها».

ولفتت إلى عدم تمكنها من إدخال ابنتها إلى الجامعة «لأنها غير سعودية، ما اضطرني إلى إلحاقها بجامعة أهلية»، معربة عن أسفها «على الرغم من وجود منح دراسية في الجامعة، وابنتي من المتفوقات، لكن رفضوا طلبها بالمنحة، لأنها غير سعودية». وذكرت أن «حمل أولادي وثائق سفر، كبديل عن جواز السفر، كونهم فلسطينيين، يتسبب في منعي من السفر معهم إلى بلدان عدة، وقالت إن «ابني (١٩ عاماً) يظل في الإجازة عاطلاً عن العمل، بسبب تدوين عبارة «ممنوع من العمل» في إقامته، كما أواجه مشكلة البحث عن كفيل لأبنائي بعد إنهائهم الدراسة»، مضيفة «إذا لم أجد كفيلاً، سأبقىهم على كفالتي بصفة عامل منزلي أو سائق».

وعانت عزيزة علي، عاطلة عن العمل، ومطلقة من زوجها غير السعودي، من بقائها في مصر، بلد طليقتها. وقالت: «مضى على وجودي في مصر ثلاثة أعوام، بسبب عدم تمكني من إدخال ابني (٢٣ عاماً) إلى السعودية». وأدى بها الوضع إلى بيع مقتنيات منزلها. وذكرت «في كل مرة، أقدم بطلب إلى وزارة الخارجية بإدخال ابني، كانوا يحفظون المعاملة، مطالبين بالكفيل»، مضيفة «عدم وجود الكفيل، جعلني أكفله، بعد أن استخرجت سجلاً تجارياً، وأنشأت مؤسسة وهمية»، وأعربت عن قلقها «على مصير أبنائي في حال حدث مكروه، ما جعلني لا أسحب ملفاتهم من مدارسهم في مصر، وإدخالهم إلى مدارس أهلية غير نظامية، ليقدموا فيما بعد امتحاناتهم في السفارة المصرية». وتتخوف من «عدم حصول أبنائها على مقاعد في الجامعة مستقبلاً».

وأشارت إلى أن «أصعب موقف حدث لها، حين مرض ابني (١٢ عاماً) واشتبه الطبيب بإصابته بالدودة الزائدة أو انفلونزا الخنازير، وطلب منا نقله إلى مدينة الملك فهد الطبية، ولكن الطبيب رفض معالجته بعد أن اكتشف انه غير سعودي». ووجهت لومها إلى «الآباء الذين يتزوجون من أجنيات، كما فعل والدي، ما دفعني إلى الاقتران بأحد أقارب أُمي»، مؤكدة أن «والدي أجبرني على الزواج، وقالت إن «ابني مهذب في مصدر رزقه، لعمله على كفالتي، كما أن ابنتي عاطلة عن العمل على الرغم من حيازتها شهادة جامعية من مصر»، متخوفة من مصير ابنتها «لعدم تقدم أحد لخطبتها، وشارفت على الـ ٢٥ من عمرها». وبيّنت جهلها بالأنظمة السعودية فيما يتعلق بالزواج من أجانب، وتساءلت: «ألا يحق للمواطنة على الأقل تجنيس أولادها؟ وتفعيل حفصة محمد ١٨ ابناً، عشرة منهم من غير هوية أو أوراق ثبوتية، وأوضحت «تزوجت من سعودي، ورزقت منه بـ ١٧ ابناً، وتوفي من دون أن يستخرج هويات لأبنائي، وتزوجت بعدها من آخر، رزقت منه بولد، واكتشفت أنه غير سعودي، وأوراقه مزورة، ما دفعني للطلاق منه في المحكمة».

ولفتت الهام جعفر، التي سبق لها الزواج من غير سعودي قبل نحو عقدين، إلى ما تتسبب فيه الإجراءات القانونية، من مشكلات لأبناء السعوديات المتزوجات من أجانب، منوهة إلى أن «البطاقة التي تمنح للبت، بعد تقدمها بطلب الحصول على جنسية على الرغم من أنه مدون فيها بأنها تعامل معاملة السعوديين، بيد أن الحقيقة هي أنها لا تتم معاملتها كذلك بدقة».

حقوقيات يطالبن بمناقشة ملف زواج السعوديات في الشورى مرة أخرى

المصدر: جريدة الحياة السبت ١٧-٧-٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/163680>

الدمام – «الحياة»

طالبت حقوقيات وإعلاميات بـ«مناقشة ملف زواج السعوديات من غير السعوديين، وإنصافهن من التعسف الذي يحيق بهن»، وذكرن أن «المملكة شهدت زواج أكثر من ثلاثة آلاف سعودية من أجانب في العامين الماضيين»، فيما أفادت إحصائية وزارة العدل السعودية أن «عقود زواج الأجانب من سعوديات بلغت ١٩٤٤ عقداً، بنسبة ١,٤ في المئة من إجمالي عقود الزواج في المملكة.»

وطالبت الإعلامية والناشطة روضة الجيزاني بـ«مناقشة ملف الزواج من أجانب بجدية في مجلس الشورى»، موضحة أن «الأوساط الحقوقية تقاجأت من التعديل الأخير، الذي أعاد تنظيم زواج السعودية من غير سعودي». وقالت إن «النظام الذي نوقش في الجلسة الأخيرة في مجلس الشورى، تم التطرق فيه إلى أمور في صلب عملية التنظيم، وإعادة الهيكلة، بيد أنه لم يتم التطرق أبداً إلى الأوضاع الإنسانية، أو المعيشية لأبناء المواطنين، على رغم من أن غالبية أعضاء مجلس الشورى، يطالبون بإعادة صياغة قرار ينظم منح الجنسية لزواج وأبناء السعودية.»

وذكرت أن «عدد السعوديات المتزوجات من أجانب، حسب إحصائية صدرت قبل عامين، يقدر بنحو ثلاثة آلاف حالة زواج»، مشيرة إلى «ارتفاع هذه النسبة في كل من المناطق الشمالية والجنوبية من المملكة». وأضافت «تلقيت عبر البريد الإلكتروني المئات من مآسي هذه الفئة»، ومن بينها «مشكلة سعودية عاطلة عن العمل، لديها ستة أطفال معوقين، كانت تتمنى أن تجد من يسعفها بإدخال أحدهم إلى أحد مراكز التأهيل.»

وأعربت الحقوقية الدكتورة هتون أجواد الفاسي عن «امتعاضها للتمييز الحاصل في الحقوق بين أبناء السعودية من زوج غير سعودي، وأبناء السعودي من زوجة أجنبية، وبخاصة في منح الجنسية»، مشددة على ما في ذلك من «مخالفة لكل من حقوق المرأة، واتفاقية سيداو التي وقعت عليها المملكة»، معتبرة أن «مسألة منح الجنسية مسألة مدنية خالصة، وربطها بسيادة الدولة ربط غير منطقي». ورأت «ضرورة إعادة النظر في هذه القضية، وما تخلقه من تبعات اجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية.»

وذكرت إحصائية صادرة من «وزارة العدل» أن «عقود زواج الأجانب من سعوديات بلغت ١٩٤٤ عقداً، بنسبة ١,٤ في المئة، من إجمالي عقود الزواج في المملكة، واحتلت الجنسية اليمنية ٤١٩ عقداً، وبعدها الكويتية ٤٠٧ عقود، والقطرية ١٩٣ عقداً، والسورية ١٧٦ عقداً.»

المظالم ينظر دعوى ضد مصنع أسمنت نجران

المصدر: جريدة الوطن السبت ٧-١٧-٢٠١٠

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=١٢٧١٥&CategoryID=٥

نجران: علي حفول AM ١٠:٥٩-١٧-٢٠١٠

ينظر ديوان المظالم في منطقة عسير اليوم دعوى تقدم بها عدد من أهالي قرية عاكفة ٧٥" كلم غرب نجران" ضد أمانة المنطقة والرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة بشأن ما يسببه مصنع الأسمنت من أضرار بيئية وصحية.

ينظر ديوان المظالم في منطقة عسير اليوم، الدعوى التي تقدم بها عدد من أهالي قرية عاكفة "٧٥ كلم غرب نجران" ضد أمانة المنطقة والرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة بشأن ما يسببه مصنع الأسمنت من أضرار بيئية وصحية. وأبدى الأهالي استياءهم وتذمرهم لوجود المصنع على مقربة من مساكنهم ومن المدرسة التي يتعلم فيها أبناؤهم حيث لا تزال الأتربة تتساقط عليهم بشكل مستمر .

وفي هذا السياق، قال المواطن مبارك سعيد آل الحارث لـ"الوطن"، إن الأهالي يعانون معاناة كبيرة من الغبار الذي يسببه مصنع الأسمنت الذي لا يبعد عنهم أكثر من كيلومترين، حيث يوجد به مخالفات تتمثل في عدم تطبيقه للاشتراطات البيئية المطلوبة، وعدم تشغيل الفلترات الواقية من الغبار الذي ينبعث منه بشكل يومي. وقال: مما يزيد المعاناة ضخ الصرف الصحي في الأودية المؤدية إلى الآبار التي يتزود السكان بمياهها .

وقال مسفر آل الحارث، إن موقع مصنع الأسمنت مخالف للاشتراطات البيئية، ومنها إقامة مصانع الأسمنت بعيدا عن النطاق العمراني ما بين ٢٥ إلى ٥٠ كيلو مترا، خصوصا أن المصنع لم يلتزم بالمقاييس والمعايير والاشتراطات الصادرة من الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، كما أن الموقع يعتبر مكانا سياحيا للتنزه لوجود الغابات والمراعي والمنتزهات الطبيعية .

من جهته، أوضح مدير الأرصاد وحماية البيئة بنجران جابر آل ذيبان، أنه لم يتلق أي شكاوى في الآونة الأخيرة حول وجود أضرار بيئية من المصنع، مشيراً إلى أنهم يقومون بزيارات مفاجئة للمصنع من قبل مراقبين بيئيين مختصين، ولم يتم رصد أي مخالفات ضارة بالبيئة، وأن لديهم زيارات دورية وفي أوقات مختلفة يحدونونها دون معرفة من أحد. وأكد آل ذيبان أن المصنع لا يزال يعمل ضمن المقاييس المطلوبة.

يذكر أن "الوطن" تحتفظ بمحضر لعدة جهات حكومية بتاريخ ٢٣ محرم عام ١٤٢٨ حيث تم شخوصهم على الموقع للمعاينة على الطبيعة، وتوصلوا إلى أن الموقع يعتبر مكانا سياحيا للتنزه . واعترض على الموقع مندوبو الزراعة والسياحة والآثار مبررين اعتراضهم بأن هناك أوامر سامية وتعليمات تقضي بعدم التملك أو الاستثمار في أراضي المراعي والغابات. وتم تأييدهم من قبل جميع الأعضاء الممثلين لتلك الجهات الحكومية بالإمارة، وحرس الحدود، ووزارة البترول، والأمانة، والزراعة، والسياحة والآثار، والمياه، حيث توصلوا جميعهم لعدم صلاحية الموقع.

عضو بالشورى: الأثر الرجعي لمستويات المعلمين حق مشروع مطالبات في المجلس بمنح المتقاعدين بدلات تعيينهم على ظروف الحياة أسوة بالموظفين

المصدر: جريدة الوطن السبت ١٧-٧-٢٠١٠

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=١٢٦٧٤&CategoryID=٥

الطائف: ساعد الثبيتي AM ١:٢٨ ١٧-٧-٢٠١٠

قال عضو مجلس الشورى سليمان بن عواض الزايدي في تصريح لـ"الوطن" إن المعلمين الذين يطالبون بالأثر الرجعي لتحسين مستوياتهم منذ تعيينهم أصحاب حق، حيث إن تعيين المعلم الجامعي التربوي ابتداءً يكون على المستوى الخامس، بينما المعلم الجامعي غير التربوي على المستوى الرابع، وهذا تشريع معتمد بأمر ملكي لا يلغيه إلا أمر ملكي مماثل. وأكد الزايدي أنه حتى هذه اللحظة على يقين بأن مطالبة المعلمين حق مشروع، نافيا أن يكون قد سبق له العمل في أي لجنة لتسوية أوضاع المعلمين والمعلمات الذين هم على مستويات أقل إلا أنه من خلال عمله في اللجنة التعليمية بمجلس الشورى كانت له توصية بأحقية المعلمين في المستويات التي كفلها لهم النظام. وبين الزايدي أن التربية والتعليم هي قادة الأمة لكل حضارة ولكل مجد، مشيراً إلى أنه من خلال النظام التربوي تستطيع الأمة أن تشق طريقها إلى الحضارة. وكشف أن مجلس الشورى يشهد حالياً مطالبات من داخل المجلس؛ لمنح المتقاعدين بدلات تعيينهم على ظروف الحياة أسوة بما يمنح للموظفين ممن هم على رأس العمل، مؤكداً أن المجلس سعى لتحفيز الدولة على وضع تشريع لرفع مخصصات المتقاعدين الذين تقل رواتبهم عن حد معين. وبين أن من اهتمام الدولة بالمتقاعدين إنشاء جمعية المتقاعدين وهي مؤسسة ذات كيان تعنى بالمتقاعدين، وتحظى بدعم واهتمام خاص من النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، وزير الداخلية صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز.

من جهتها، أشادت اللجنة الإعلامية لمعلمي ومعلمات المملكة بموقف اللجنة التعليمية في مجلس الشورى من قضية المعلمين والمعلمات وتوصيات عضو مجلس الشورى سليمان الزايدي من خلال عمله في اللجنة التعليمية بمجلس الشورى في الدورة السابقة. وذكرت اللجنة في بيان صحفي خصت به "الوطن"، أن ملفات القضية مازالت في المحكمة الإدارية الاستئنافية بالرياض، مشيرة إلى أن محامي المعلمين والمعلمات أحمد المالكي تسلم خطاب رد الدعوى السابقة في الرابع والعشرين من ربيع الأول المنصرم. وقدم اللائحة الاعتراضية على حكم المحكمة الإدارية بمنطقة مكة المكرمة السبت السابع والعشرون من الشهر ذاته، حيث قضى الحكم بعدم قبول دعوى المعلمين والمعلمات شكلاً بعد أن عقدت جلسة للنظر في الدعوى في الحادي والعشرين من ربيع الأول المنصرم بحضور ممثل وزارة التربية والتعليم، ومحامي المعلمين والمعلمات، لافتة إلى أن موعد الاستئناف الثاني لم يحدد حتى الآن. وبينت اللجنة أن هناك بعضاً من ملفات القضية مازالت في الاستئناف منذ رجب من العام المنصرم، والذي صدر فيه الحكم بصرف النظر عن القضية، ورفض منح المعلمين والمعلمات الدرجة المستحقة والفروقات.

يذكر أن المحكمة الإدارية الاستئنافية في الرياض أعادت ملف قضية مستويات المعلمين والمعلمات في التاسع عشر من محرم المنصرم إلى المحكمة الإدارية في منطقة مكة المكرمة، بعدما حكمت بنقض الحكم السابق الصادر بحق المعلمين والمعلمات والمتضمن صرف النظر عن القضية، حيث بلغت أعداد جلسات القضية أكثر من ٢٩٣ جلسة قضائية، استمرت ٢٢ شهراً، كما تضمنت أكثر من ٨٩ لائحة دعوى، وما يزيد على ١٨٠ مذكرة جوابية، وأكثر من ٢٥ لائحة اعتراضية طالب فيها المعلمون والمعلمات بوضعهم على مستوياتهم المستحقة، وفق لائحة الوظائف التعليمية في وزارة الخدمة المدنية، وكذلك احتساب الفروقات المالية منذ تاريخ تعيينهم واحتساب سنوات الخدمة التي قضوها على البند ١٠٥ مع وضعهم على الدرجات الوظيفية المستحقة، وفق سلم الرواتب الوظيفية المعتمدة من مجلس الوزراء

محامون يتبرعون بتبني قضية الطيبية المعضولة

المحامي السديري: حكم القاضي في قضية رفع الولاية عن الطيبية مخالف للقرآن

المصدر: جريدة الوطن السبت ١٧-٧-٢٠١٠

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=١٢٧١٢&CategoryID=٣

جدة : نسرين نجم الدين AM ١:٥٢ ١٧-٧-٢٠١٠

أبدى عدد من المستشارين القانونيين والمحامين، في اتصالات بـ"الوطن" استعدادهم للتبرع بالتصدي لقضية الطيبية المعضولة وأخواتها التي نشرت قصتهن الاثني والثلاثاء الماضيين.

من جهته، نفى الشاب الذي تقدم لخطبة الطيبية الجراحة ورفضه والدها بحجة القبلية، ما جاء في إحدى الصحف المحلية بأنه طبيب ومقيم عربي، مؤكداً أنه مواطن سعودي ورجل أعمال يمتلك فنادق ومحال تجارية، وله سمعة طيبة وسط مجتمعه. وكشف المواطن السعودي (ح. ر) أنه تقدم لخطبة الطيبية ولكن والدها رفضه بحجة أنه غير قبلي في ظل عضله لها ولأخواتها. وأوضح أن سبب تمسكه بالزواج من الطيبية هو وصية والده بها والذي كانت الطيبية قد عالجته إثر مرضه بالكلية، بجانب تعاطفه الشخصي مع وضعها الإنساني الصعب في ظل تعنيف وعضل والدها لها والتعذيب الأسري. وقال: تمسكت بها ابتغاء رضا الوالدين اللذين لمسا معاناتها وتعاطفا مع وضعها الإنساني، فقد أوصاني والدي قبل وفاته بها وقال لي "لا تترك هذه الفتاة" وذلك نتيجة تعاملها الطيب وعنايتها المخلصة له طيبا وإنسانيا أثناء فترة مرضه وعلاجه بقسم الكلى في المستشفى الذي كانت تعمل فيه آن ذاك. وأضاف كما أنني سألت عن تدينها فعرفت أنها تصوم يوما وتقطر يوما وتحافظ على صلاتها، كيف لي أن أفرض فيها وهي بهذا الدين وهذا الخلق. كيف للرجل أن يتخلى عن إنسانة بهذه الأخلاق، خصوصا في ظل ظروفها الأسرية الصعبة، ثم التخلي عنها ليس من أخلاق الرجولة وأرغب بأن أكسب الأجر فيها من الله تعالى. وشدد على أنه تحمل الكثير، وكل ما يطلبه هو ما يرضي الله ورسوله بالزواج منها والعيش معها حياة هادئة ومستورة.

من جهته أكد شيخ إحدى القبائل في وسط المملكة (أبو متعب) أنه من خلال علاقة تجارة وصداقة مع الشاب الخاطب دامت خمس سنوات، يشهد له بتدينه حيث يؤدي كامل الفروض حين يكون بمصاحبته حتى في السفر، كما أنه لم يشهد عليه أي تجاوز أخلاقي خصوصا في السفر. وقال رجل الأعمال عبدالعزيز الجعدي بحكم علاقته به في مجال العمل والصداقة: في ظل طبيعة إقامتي في الرياض وهو في المدينة المنورة، نراه في فترات متقطعة خلال زيارات عملية متبادلة، ولم نلاحظ على الرجل أي شيء يعيبه لا في أخلاقياته ولا في تدينه، فهو ليس بالمتشدد ولا بالمفرط. وقال المحامي أحمد بن خالد السديري الذي انتزع حكما من المحكمة العليا بنقض حكم تفريق الزوجين المفرقين بعدم تكافؤ النسب المعروفين "فاطمة ومنصور" ونجح في إعادة شمل الأسرة بناء على الحثيثيات والطعون التي قدمها للمحكمة، "إن في مثل هذه الحالات لا بد أن يتولى أمرها القاضي، ولكنني لا أتفق مع حكم القاضي، وشرعا ما فعله مخالف للقرآن" وأستشهد بالأية الكريمة "ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما أتبتوهن إذا تراضوا بينهم بالمعروف، ذلك أذكى لهن وأظهر"، كما أنكر السديري ربط قضية نزع الولاية والعضل، بالعقوق وقال: ليس في هذا عقوق، بل إن يجعلها عزباء وأخواتها إلى أن يصلن الثلاثين والأربعين، هذا تعذيب وهو غير مقبول شرعا. واعتبر السديري أن شكوى أخوات الطيبية من عضل والدهن دليل على تعسف الأب، وقال: هذا دليل وقرينة على تعسفه، ويؤيد موقف المدعية في قضية العضل، وأن ما يقع على المدعية يقع على أخواتها ويحق لهن نزع الولاية من والدهن إن ثبت عضله لهن. وعن التزام ولي أمرها شرط تزويج البنات من القبيلة والعشيرة فقط قال: النسب غير مأخوذ به في الكفاءة وإن كان مستحبا شرعا، فإن كان النسب عقبة فلا يجوز الأخذ به، فالكفاءة هي قدرته على أن يصارفها في بيتها وأن يدفع المهر، وأن يكفل لها عيشا طيبا وأن يكون مسلما تقيا طيبا. وعن احتمال تأييد التمييز لحكم القاضي، فتوقع السديري أنه غالبا لن يؤيد الحكم، ولكن القضية تحتاج إلى محامين أكفاء يقدمون الدفوعات والحثيثيات الشرعية.

من جهته أكد رئيس لجنة التكافل الأسري في إمارة المنطقة الشرقية مستشار العلاقات الأسرية الدكتور غازي الشمري على نزع الولاية في حال ممانعة الأهل وأضاف: أي قضية ننظر فيها لا بد فيها من وجود شاب متقدم لخطبة الفتاة، فالمحكمة والإمارة لا تنظران في قضية وتتدخل وتتابعها إلا إذا كان شاب تقدم لخطبة فتاة، وأسباب الرفض غير معقولة من قبل والدها أو ولي أمرها ، مستشهداً بالآية الكريمة "فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن إذا تراضوا بينهم بالمعروف". واعتبر هذه الآية خطاباً لولاية الأمر وتحديدًا لمسؤوليتهم، فإذا توفرت شروط الزواج وكانت مواصفات المتقدم مناسبة فلا بد من تزويج الفتاة، لدرء المفساد، حين يُخشى على الفتيات من الوقوع في الحرام، خصوصاً مع تقدمهن في العمر ، معتبراً أن وصول عمر الفتاة إلى ٣٠ عاماً سن كافية لرفع الولاية عنها، إن منعت من الزواج في هذا السن



بعد عضل دام ١٢ عاماً

القضاء ينصف زوجة ويخلعها من زوجها

المصدر: جريدة اليوم السبت ١٧-٧-٢٠١٠

<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٥٤٦&I=٧٧٤٥٣٤&G=٣>

أحمد العريمة - الجبيل
أسدل الستار قبل عدة أيام على معاناة امرأة (٣٥ عاماً) عانت من عضل زوجها لفترة استمرت أكثر من ١٢ عاماً في إحدى مناطق المملكة.
ووفقاً للزوجة فإن خلافاً حاداً وقع بينها وبين زوجها بعد عدة أشهر من زواجهما أي منذ أوائل العام ١٤٢٠هـ، حيث اكتشفت تعاطيه المخدرات والمسكرات وإقامته لعلاقات مشبوهة، وحاولت تنيبه عن ذلك وإصلاح حاله، إلا أنه تمادى في انحرافه لدرجة مهاتفته بعض الفتيات وتعاطيه المخدرات أمامها دون احترام أو تقدير لمشاعرها كامرأة، ثم تطور الأمر إلى حد الاعتداء عليها بالضرب الشديد ومعاملة قاسية يعجز اللسان عن وصفها على حد تعبيرها.
وأضافت أن والدها رفض في ذلك الوقت عرضها على الطبيب المختص لإثبات العنف الذي تعرضت له حرصاً على سمعة العائلة، وزادت أنها رفضت العودة إلى زوجها وصمدت أمام كل تلك المحاولات منوّهة أن بقاءها معلقة طيلة السنوات الماضية أرحم من العيش مع زوج أذاقها مرارة الإهانة وصنوف العذاب النفسي والبدني، قبل أن يتدخل القضاء ويحسم أمرها بخلعها من زوجها لسوء عشرته لها. وقال الوكيل الشرعي للمرأة والباحث في الشؤون القانونية مفلح الأشجعي إن ثقافة العيب والعادات والتقاليد البالية المستشرية في مجتمعنا على حد وصفه كانت هي العائق الوحيد أمام لجوء موكلته للقضاء لإنهاء عضلها فالزوج كان من أبناء عمومة الزوجة، وكان والد الزوجة يرفض إقامة أية دعاوى ضد ابن شقيقه بينما كانت الضحية هي الزوجة والثمن كان باهظاً بالنسبة لها.
وزاد أن القضية لم تنته بعد فقد تم إقامة دعوى تعويض ضد الزوج لتعويض موكلته عن الأضرار التي لحقت بها طيلة فترة عضلها وتقويت مصالحتها والمساس الواضح والصريح بمشاعرها وأحاسيسها وهذا ما يعرف شرعاً بالضرر المعنوي الذي يقع على مشاعر الإنسان ويسبب له ألماً داخلياً لا يشعر به إلا من عاش المعاناة واقعا ملموساً، أدى في النهاية إلى اضطراب معيشته وسوء أحواله.

السفير المارك: استئناف الحكم وجهود لإطلاق سراحها مواطنة محكوم عليها بالسجن بالبحرين تهدد بالإضراب عن الطعام شائعات بإجبارها على الاعترافات ومصدر بالداخلية البحرينية ينفي

المصدر: جريدة اليوم السبت ١٧-٧-٢٠١٠

<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٥٤٦&I=٧٧٤٥٥٩&G=٤>

خالد المطويح - الدمام

هددت المواطنة السعودية ش. س. ٣٩ عاما والمحتجزة في سجن النساء بمملكة البحرين منذ حوالي ٤ أشهر لاتهامها باستخدام بطاقة ائتمان مزورة بالإضراب عن الطعام والشراب بعد صدور الحكم عليها صباح الثلاثاء الماضي بالسجن أربعة أعوام وتسديد المبلغ الذي استخدمته بالبطاقة والبالغ ٢٠٠٠ ريال، في الوقت الذي انتشرت فيه شائعات قوية تفيد بممارسة المحققين ضغوطا كبيرة على المواطنة أثناء التحقيقات التي كان يتناوب عليها خمسة محققين رجال لإجبارها على التوقيع على اعترافات علمت "اليوم" انها أنكرتها أمام القاضي مؤكدة له أن هذه الاعترافات تم انتزاعها منها بسبب الضغوط النفسية عليها، ورددت ذلك في جميع جلسات المحكمة إلا أن القاضي حكم عليها بالحد الأدنى للعقوبات في القضايا الجنائية التي ينص عليها القانون البحريني.

من جهة أخرى أكد سفير خادم الحرمين الشريفين بمملكة البحرين الدكتور عبدالمحسن بن فهد المارك ان المواطنة السعودية التي حكم عليها الاثنتين الماضي بالسجن ثلاثة أعوام تواجه قضية جنائية رافضا تقديم أي وعود بإطلاق سراحها مشددا على أن القضاء البحريني قال كلمته وهو قضاء نزيه ومستقل لا سلطة لأي جهة عليه وقال المارك لـ "اليوم" عملت السفارة منذ الوهلة الأولى على محاولة إطلاق سراحها ولكن لأن القضايا تختلف والمواطنة المحكوم عليها تواجه قضية جنائية فيدلنا جهندا حتى تحصل على الحد الأدنى من العقوبة وحسب القوانين البحرينية فمدة العقوبة ثلاثة أعوام وهي المدة الأدنى التي حصلت عليها في القضايا الجنائية في القانون البحريني وستواصل السفارة متابعة قضيتها وتم توجيه محامية السفارة لاستئناف الحكم في محاولة لتخفيف العقوبة التي حكم بها القاضي والخروج بمدة اقل وعند تحقيق هذا الهدف سوف نعمل على نقلها الى المملكة لاستكمال محكومتها حسب ما تنص عليه الاتفاقيات المبرمة بين دول مجلس التعاون الخليجي.. وفي نهاية حديثه شدد السفير المارك على المواطنين الذين يرغبون في زيارة البحرين التقيد بأنظمة وقوانين مملكة البحرين والبعد عن كل ما يتسبب في مخالفة هذه القوانين والأنظمة.

وتعود تفاصيل القضية التي اطلعت عليها "اليوم" عندما حاولت المواطنة التسوق بواسطة البطاقة الائتمانية التي تحملها وفوجئت بالأمن يلقي القبض عليها ويحيلها إلى النيابة ولم تفلح محاولتها في إقناع وكيل النيابة بسلامة موقفها حيث أكدت انها لا تعلم شيئا عن تزوير البطاقة وقد تناوب خمسة محققين رجال التحقيق معها وفي البداية تماسكت وحاولت أن توضح لهم سلامة موقفها دون جدوى وفي الجلسة الأولى في المحكمة عندما واجهها القاضي وأوضح لها بأنها ستعرض للادانة أنكرت أمام القاضي جميع الاعترافات السابقة وقالت له انه تم انتزاع الاعترافات منها وتكرر الموقف في جميع الجلسات إلا أنه في النهاية حكم عليها بثلاثة أعوام، وقد أكدت المواطنة للمحققين أنها سيدة أعمال ولديها مشاريع كثيرة في الرياض وسبب زيارتها إلى البحرين هي لاستطلاع إمكانية التوسع في احد مشاريعها وافتتاح فرع لها في البحرين وتساءلت كيف لها ان تلجأ لتزوير بطاقة في الوقت الذي قامت فيه بسداد المبلغ الذي تم سحبه على البطاقة وقدره ٢٠٠٠ ريال قبل ان يحكم به القاضي وتنفيذا لرغبة النيابة العامة تم احتجازها بين أصحاب السوابق.

وتقول المواطنة لـ "اليوم" انا الآن بين جدران السجن لا حول لي ولا قوة سوى أن أتوجه بقلب مكلوم إلى قادتنا بالنظر في حالتي فأنا ضحية شخص حضر لي في مكنتي وقدم لي البطاقة وأفهمني أنها نظامية وسليمة ولا اعرف سوى ان اسمه عبدالرحمن ورقم جواله أعطيته للمحققين ويكفي ما واجهته خلال الأربعة اشهر الماضية.

من جهتها أكدت وزارة الداخلية البحرينية على لسان مصدر مسئول فضل عدم ذكر اسمه ان الإجراءات التي تم اتباعها في قضية المواطنة سليمة وحسب ما تنص عليه الأنظمة والقوانين البحرينية. وأضاف مؤكدا: منذ الساعة الأولى التي تم

القبض عليها تم ابلاغ سفارة خادم الحرمين الشريفين بالقضية وقامت بتعيين محامية السفارة للترافع عنها وفي نفس اليوم تم ابلاغ ذويها في المملكة وأثناء تواجدهم بالبحرين تم تمكينهم من زيارة ابنتهم كما تم منحهم زيارات خاصة طوال الأشهر الماضية بالإضافة إلى ان التحقيقات والإجراءات الأخرى التي تم اتباعها بالقضية كانت تحت نظر السفارة السعودية.. وأشار المصدر الى أن الشائعات التي ترددت عن انتزاع اعترافاتها بالقوة من قبل رجال الأمن البحرينيين ليست صحيحة ولدينا ما يثبت عكس ذلك كما ان التحقيقات تجريها النيابة العامة بحضور محامية السفارة وليس رجال الأمن وفي نهاية الأمر فان القضاء قال كلمته في القضية ونحرص- كونها امرأة وتنتمي إلى بلد شقيق لشعب له مكانة خاصة في قلوب البحرينيين- على ان تتلقى معاملة حسنة داخل السجن حتى انتهاء عقوبتها وإطلاق سراحها حالها مثل أي مسجونة داخل السجون البحرينية.



السماح للمحاكم بإيداع مدمني المخدرات بمصحات العلاج بدلا من السجن

المصدر: جريدة المدينة السبت ٧-١٧-٢٠١٠

<http://www.al-madina.com/node/٢٥٦٨١١>

سعيد الزهراني - الطائف

صدرت الموافقة على اللائحة الجديدة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية القاضية وتقضي بالسماح للمحاكم المختصة بإيداع مدمني المخدرات إلزاميا في مصحات العلاج (مستشفيات الأمل). وذلك في حالة ثبوت إدانة هذا الشخص بارتكاب جريمة تعاطي المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية، على أن لا تقتصر بأي جريمة أخرى. وتتضمن الضوابط أن يكون المدمن حائزا على المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية أو أحرزها أو اشتراها أو تسلمها وكان ذلك بقصد التعاطي فقط، على ألا تفيض عن حاجته أو استعماله الشخصي، وكذلك الشخص الذي تضبطه الجهات المختصة بناءً على بلاغ أو شكوى. ولا يستفيد من الإيداع في هذه المصحات المدمن الذي سبق الأمر بإيداعه مرتين بأمر المحكمة، والذي سبق أن ارتكب اثناء فترة علاجه داخل المصحة أيًا من الجرائم المنصوص عليها في نظام مكافحة المخدرات. وتفرج المصحة عن المودع بعد استقرار حالته بموجب تقرير طبي، على أن تشعر لجنة النظر في حالات التشافي من الإدمان كتابيا. كما ان استمرار الإيداع يصدر بأمر من القاضي بعد الرفع له عن طريق لجنة النظر في حالات الإدمان المختصة. ولا تقل مدة العلاج في هذه المصحات عن ٦ أشهر، ولا تزيد عن سنتين ويجوز للمحكمة النزول من الحد الأدنى لأسباب موجبة، كما ان العلاج يلغى في حالة عدم جدواه، ومخالفة المدمن للواجبات المفروضة عليه لعلاجه في المصحة ومخالفة أنظمتها

أرجعت (٢٠٥) فتاة هاربة من ذويها وضبطت (٢٦٠) مصنعاً للخمور الهيئة تعيد ٢١٠٠ شخص من معتنقي الفكر المنحرف وتحبط ٣٧٧ عملية ابتزاز

المصدر: جريدة الجزيرة السبت ٧-١٧-٢٠١٠

<http://www.al-jazirah.com/٢٠١٠٧١٧/ln٣.htm>

الجزيرة - سعود الشيباني

ساهمت الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الحفاظ على الأمن الفكري ومحاربة الفكر الضال وتجاوز بعض معتنقي الأفكار المنحرفة وإعادة ما يزيد عن ٢١٠٠ شخص لجادة الصواب، وبلغ عدد المناشط التي قامت بها الرئاسة للتحصين الفكري لأبناء المجتمع بأكثر من اثنين وعشرين ألف ٢٢٨٠١٨ منشطاً. وكشف تقرير إحصائي صادر عن الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عن القبض على (٤٠) ألف ساحر ومشعوذ. كما أحبطت عملية ابتزاز تقدر بـ(٣٧٧) قضية خلصت منها المجتمع من الوحوش البشرية.

واستطاع الرئيس العام لهيئة الشيخ عبد العزيز بن حمين الحمين إنجاز عدد من الأهداف التي تتمحور حول تحقيق تطلعات القيادة لإعزاز هذه الشعيرة، والمساهمة الفاعلة في الحفاظ على أمن وتماسك المجتمع، فتوجهت عمليات التطوير نحو دعم البنية التحتية (الأساسية) لأعمال الجهاز، وجاءت في صور متعددة اشتملت على المجالات الأساسية للعمل بدءاً بالتخطيط الإستراتيجي ليكون ركيزة أساسية للعمل المؤسسي، وتوسيع الهيكل الإداري في جميع مستوياته لاستيعاب الحاجات الجديدة لمشروع تطوير العمل الميداني عبر فتح قنوات الإشراف والرقابة من أعلى الهرم إلى قاعدته، إضافة إلى دعم ذلك بعقد الشراكات والكراسي البحثية مع المؤسسات الأكاديمية والحكومية لضمان أفضل درجات الجودة في التدريب والاستشارات المتخصصة والمسوح الميدانية للتعرف على العوامل المؤثرة في الأركان الرئيسة لعمليات التطوير (العضو الميداني، إجراءات العمل، الأدوات والتقنيات).

ودعمت الإدارة القانونية بإدارة لحقوق الإنسان تضمن ثبات إجراءات العمل في إطار نظامي يحقق المعايير المعتمدة ويحفظ الحقوق.

وقد كان من أبرز ملامح هذا العام إقامة مراكز توجيهية ومحاضرات بلغت (٢٠٤٥٨) منشطاً، وإقامة الرئاسة ١٨ مركزاً توجيهياً يزيد على ١٨٠٠٠ ثمانية عشر ألف كلمة توجيهية عامة. ونظمت الرئاسة ٢٨ ندوة في عدد من المجالات والموضوعات التي تسهم في الوعي الاجتماعي. وفي مجال الاتصال بالجمهور شاركت الرئاسة بأكثر من ٢٣٥٧ محاضرة قدمها عدد من المختصين من طلبة العلم المدربين من منسوبي الرئاسة. وساهمت الرئاسة برفع مستوى الوعي من خلال عدد من المواد المطبوعة والمسموعة حيث بلغت المطبوعات التوجيهية المقروءة والمسموعة (٩١٦٦٦٧٨) أي ما يزيد على تسعة ملايين منشطاً.

جاءت على النحو التالي: توزيع ١٠٥٠٨٦ كتاباً وتوزيع ٣٤٣١٧٢٨ كتيباً وتوزيع ٤٢٧٢٢٩٧ مطوية وتوزيع ١٣٥٧٥٧٦ مادة مسموعة.

أما عن ضبط الخمور والمسكرات ونظراً لما تمثله المسكرات من خطر على عقول وسلوك مستخدميها فقد ضبطت مراكز الهيئة ما يزيد على ٢٦٠ مصنعاً للخمور وألقت القبض على ٤٨٣ مروجاً لها خلال الأشهر الماضية. أما هروب الفتيات فقد ساهمت الرئاسة بالتعامل مع ٢٠٥ قضية هروب تم خلالها اتخاذ التدابير التوجيهية والوقائية للحد من هذه الظاهرة ومعالجة وضع الواقعين فيها لضمان معالجة الأسباب التي دفعت للهروب لنلا يكونوا فريسة لمنظمي الجريمة. وفي إطار اهتمام الرئاسة فقد تم إيجاد قناة تواصل عاجلة بين الرئاسة وفروعها فيما يخص البلاغات والشكاوى والوقوعات اليومية وتحقيق المتابعة الآنية على مدار الساعة لأعمال الفروع قامت الرئاسة بإنشاء مكتب عام للأمر

المناوب في ديوان الرئاسة وذلك لخدمة ودعم الأداء الميداني وضبط إجراءات التوجيه في العمليات وإطلاع المسؤولين بشكل لحظي ودقيق على المستجدات.

وفي إطار مساندة خادم الحرمين الشريفين للجهات في أداء مهامها لحماية المجتمع من الشرور ولكون الرئاسة العامة من الجهات الحكومية في هذه الدولة المباركة التي تميزت بمسؤولية القضاء على الخرافة وكل ما يفسد العقيدة ومن ذلك مكافحة السحر والشعوذة هذه الآفة الخطيرة على المجتمع الضارة بأفراده والمفسدة لعقائد الناس مما أوجب القيام بعمل مميز وفق خطط مدروسة.

وعقدت الرئاسة عدداً من ورش العمل وجلسات التركيز لعدد من القيادات، وبلغت نسبة التدريب في الرئاسة خلال عام ٩٢% من منسوبي الرئاسة خلال عام.

ونجحت الرئاسة في تحقيق مركز متقدم ضمن أفضل عشرين جهة حكومية في نسبة الإنجاز الكلي في مقياس التقدم لتطبيق التعاملات الإلكترونية الذي ينفذه برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومي «بيسر»، حيث حققت الرئاسة نسبة إنجاز ٨١,٤٥% في هذا القياس.



مجلس القضاء يفصل عن نظام الخدمة المدنية... قريباً

المصدر: جريدة الحياة السبت ٧-١٧-٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/١٦٣٧٠٨>

الرياض - أحمد غلاب

كشف الأمين العام للمجلس الأعلى للقضاء الدكتور عبدالله اليحيى عن توجه المجلس للانفصال وظيفياً من نظام الخدمة المدنية المتعلق بها من جوانب إدارية خلال الفترة المقبلة، بناءً على المادة السادسة من نظام القضاء الجديد. وأضاف اليحيى في حديث إلى «الحياة»: «اللائحة الوظيفية التي أعلنت الأسبوع الماضي والمتعلقة في مزايا القضاة في المملكة تعتبر مقترحاً يخضع لنقاشات عدة، ومداولات بين أعضاء المجلس خصوصاً في الجلسة التي تعقد بعد رمضان، ويتم التعديل عليها قبل رفعها إلى خادم الحرمين الشريفين»، مشيراً إلى أن لائحة الشؤون الوظيفية عبارة عن مشروع مقدم للمجلس من اللجان التحضيرية، ولا تزال في طور التبادل والبحث، والمداولة، وبحاجة إلى فترة زمنية، إذ إنها بديلة عن معاملة القضاة الحالية من وزارة الخدمة المدنية.

وعن تسبب المزايا الضخمة الموضوعة في اللائحة في إبعاد القاضي عن التزهد في حياته، أوضح أن هذا الأمر سيدرس، وقد يرفض، ووضع لما يحقق للقاضي رضاء.

وفي ما يخص الاستعانة بالكوادر النسائية في الجوانب الإدارية في عمل المجلس قال: «عمل المجلس مختلف عن غيره من الأجهزة، وحتى الآن لا يظهر لنا حاجة في الاستعانة بالكوادر النسائية».

يذكر أن اللائحة الوظيفية الجديدة التي سيبحث أعضاء المجلس الأعلى للقضاء بنودها بعد رمضان تمنح العاملين في السلك القضائي البالغ عددهم ١٢٠٠ قاضي مزايا عدة، أهمها منح القاضي جواز سفر دبلوماسياً، ومنحتي أرض بمساحة ٥ آلاف متر للأرض الواحدة، وبدلات مختلفة تتجاوز ١٠٠ في المئة، وحصانة وقرضاً حسناً بمبلغ مليون ريال، وهواتف دولية، وتأميناً طبياً.

الصحة: ٤٦٧ مواطناً يتنافسون يومياً على سرير واحد في

المستشفيات

المصدر: جريدة المدينة لأحد ٤٣١/٠٨/٠٦ هـ ١٨/٠٧/٢٠١٠ م عدد: ١٧٢٥٢

<http://www.al-madina.com/node/256922>

ميزانية وزارة الصحة على مدى 6 سنوات			
٪	بالنسبة لإجمالي ميزانية الدولة في ٢٠٠٨	إجمالي المعتقد لوزارة الصحة	(المصروفات)
٦,٤	١٤,٧٥٦,٢٥٠	٢٣٠,٠٠٠,٠٠٠	١٤٢٥/١٤٢٤
٦,٠	١٦,٨٧٠,٧٥٠	٢٨٠,٠٠٠,٠٠٠	١٤٢٦/١٤٢٥
٥,٩	١٩,١٨٢,٧٠٠	٢٣٥,٠٠٠,٠٠٠	١٤٢٧/١٤٢٦
٦,٠	٢٢,٨٠٨,٢٠٠	٢٨٠,٠٠٠,٠٠٠	١٤٢٨/١٤٢٧
٥,٦	٢٥,٢٢٠,٠٠٠	٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٤٢٩/١٤٢٨
٦,٢	٢٩,٥١٨,٧٠٠	٤٧٥,٠٠٠,٠٠٠	١٤٣١/١٤٣٠

علي السناني - الرياض

كشفت التقرير الإحصائي لوزارة الصحة لعام ٢٠٠٨ عن أن كل ٤٦٧ مواطناً يتنافسون يومياً على سرير واحد في وزارة الصحة، على الرغم من ارتفاع ميزانية الوزارة إلى ٢٩ مليار ريال خلال العام الحالي وإنفاق ١٢٨ مليار ريال على الوزارة خلال ست سنوات.. وأرجع التقرير ذلك إلى قلة عدد الأسرة في المستشفيات مقارنة بالنمو السكاني المتزايد سنوياً، مشيراً إلى ارتفاع عدد السكان من المواطنين إلى أكثر من ٢٠ مليون نسمة. وأوضح التقرير أن مجموع عدد الأسرة الطبية في المستشفيات بلغ ٥٣١٩٢ سريراً. موضحاً أنه منذ بداية التسعينيات إلى ٢٠٠٣م انخفض عدد الأسرة الطبية من ٢٥٥ سريراً لكل ألف نسمة إلى ٢١٤ سريراً، بسبب النمو السكاني السريع الذي سجل معدل ٢,٧ في المائة سنوياً خلال تلك الفترة متخطياً بذلك نسبة الزيادة السنوية ١,٢% لإدخال وتجهيز أسرة المستشفيات. ويقدر مجموع السكان الذين يبلغون ٦٠ عاماً وأكثر نحو ٩٩٤٥١٢ نسمة (٤,٢%) من عدد السكان الإجمالي. ويتوقع أن تشكل هذه المجموعة نحو ٤,٥ في المائة من إجمالي عدد السكان أي قرابة ١٣٢٢٠١٧ نسمة بحلول عام ٢٠١٥م، مما يعني أن عدد السكان السعوديين المسنين الذين هم غالباً بحاجة إلى عناية صحية سيزداد ليصل إلى ٣٢٧٥٠٦ نسمة خلال الفترة المرتقبة. وتمثل الكثافة السكانية أهم عنصر يحتم توفير الخدمات الصحية في المناطق الموجودة فيها. فأكثر من ٥٠% من سكان المملكة يتمركزون في المدن والمناطق الحضرية، وهم السكان الذين يحظون بنصيب وافر من الخدمات الصحية، في حين أن النسبة المتبقية من السكان والتي تنتشر في الأرياف والقرى والهجر لا تحظى بنفس المستوى من الخدمات الصحية، وكشفت التقرير عن أن مستشفيات القطاع الأهلي تتركز بشكل واضح في المدن الحضرية الرئيسية، حيث يوجد نحو ٣١ مستشفى بجدة، و٢٦ بالرياض، ونحو ١٨ مستشفى بالشرقية، و١١ مستشفى بالمدينة المنورة، و١٠ بعسير، في المقابل تتوزع بقية المستشفيات الأخرى والتي لا تزيد على ٢٧ مستشفى في بقية مدن المملكة. وبشكل مشابه تتوزع أسرة هذه المستشفيات بنفس النسب. وفي حين أن معدل أسرة مستشفيات القطاع الأهلي يصل إلى نحو (٨,٠) سرير لكل ١٠ آلاف نسمة في جدة، وإلى نحو (٩,٦) سرير في الشرقية، فإنه لم يتجاوز (٢,٧) سرير بالطائف، بل أنه يقل عن (١,٠) في مدن عديدة أخرى تصل كثافتها السكانية إلى نحو ٦,١ مليون نسمة. وبالتالي يتوقع أن يتركز الأطباء والتمريض في هذه المدن أيضاً بنفس نسب تركيز الأسرة. وأشار التقرير إلى أن مزودي الرعاية الصحية الخاصة بالمملكة يتمركزون بشكل واضح في المدن الحضرية الكبرى، بحيث يمكن القول إن هناك معدداً معيناً يخدم فيها طبيب واحد كل ١٠ آلاف نسمة من السكان، وهو معدل متدن. وأوضح التقرير أن معدل حالات الدخول للمرضى إلى مستشفيات وزارة الصحة ارتفع بنسبة ٢٣,٣% في عام ٢٠٠٨ م عنه في عام ٢٠٠٢ م. في حين أن ارتفاع معدلات الدخول للمستشفيات في القطاع

الأهلي بنسبة ٥٩,٦% خلال نفس الفترة، الأمر الذي يشير إلى تزايد الطلب الصحي في المملكة بشكل لافت للنظر. ووصف التقرير معدل أسرة المستشفيات للسكان بالمنخفض جدا مقارنة بالمعدل المسجل لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الذي يبلغ ٧٣٠ سريرًا لكل ألف نسمة، مشيرًا إلى أن قرابة ٤٦٧ شخصًا يتنافسون اليوم على السرير نفسه، وتعكس هذه الأرقام الضيق في نظام الخدمات الصحية الحالي وأن النسبة المرتفعة لاستخدام المستشفى تزيد من خطورة عدم حصول السكان على الخدمات الصحية الملائمة، وبالتالي خطورة تضرر التطور الاقتصادي والاجتماعي. كما انعكس أثر هذا الانخفاض الشديد في عدد الأسرة بالمستشفيات، على أقسام الطوارئ التي أصبحت حلاً مؤقتاً لبعض الحالات إلى أن يتوفر لها سرير شاغر، وزاد عدد حالات زيارة الإسعاف لتلقي المعالجة خلال السنوات الماضية بنسبة ٩٠%. ويؤدي هذا الازدحام إلى انتشار العدوى بين المرضى في المستشفى، إرهاب طاقم العاملين، وتدهور جودة الخدمة، وارتفاع حوادث سوء الممارسة، إضافة إلى الإخراج المبكر للمرضى مما يعرض سلامتهم للخطر.



خبراء عرب يبحثون مبادرة خادم الحرمين لإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب

المصدر: جريدة المدينة لأحد ٠٦/٠٨/١٤٣١ هـ ٠٧/١٨/٢٠١٠ م عدد: ١٧٢٥٢
<http://www.al-madina.com/node/256914>

واس - تونس

أعلنت الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، أن فريقا من الخبراء العرب سيبحثون في اجتماعهم المعني بمكافحة الإرهاب يوم الاثنين المقبل في تونس، موضوع تفعيل مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، المتعلقة بإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب، من خلال المبادرة الدولية لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الخاصة بذلك. وأوضحت الأمانة العامة في بيان لها من مقرها في تونس امس، أن الاجتماع الذي سيعقد على مدى يومين سيقام أيضاً، وموضوعات تتعلق بالتعاون بين الأمانة، والأجهزة المختصة بمكافحة الإرهاب في المنظمات الإقليمية والدولية والمواجهة الفكرية له، فضلاً عن تناول وسائل الاعلام العربية لقضاياها. وأفاد البيان، أن الاجتماع سيعقبه يوم الأربعاء "المؤتمر العربي الثالث عشر للمسؤولين عن مكافحة الإرهاب"، الذي يفتتحه الامين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب الدكتور محمد بن علي كومان، بمشاركة ممثلين عن مختلف الدول العربية من بينها المملكة فضلاً عن جامعة الدول العربية وجامعة نايف العربية للعلوم الامنية. ويناقد المؤتمر قضايا تتناول العوامل التي تساعد في نشوء الجماعات الارهابية وانتشارها وتجنيد عناصرها والسبل الكفيلة بمواجهتها ودور شبكات الدعم والاسناد في نشاط الجماعات الارهابية وطرق التصدي له وتأثير العائلة في نشوء الشخصية الارهابية، كما سيتم خلال المؤتمر عرض تجارب عدد من الدول العربية في مكافحة الإرهاب. ومن المقرر ان تحال التوصيات التي تصدر عن المؤتمر، إلى الامانة العامة تمهيداً لرفعها إلى الدورة المقبلة لمجلس وزراء الداخلية العرب للنظر في اعتمادها.

تعليم الطائف يدين ملتي الحد من الإيذاء

المصدر: جريدة عكاظ الأحد ١٤٣١/٠٨/٠٦ هـ ١٨ يوليو ٢٠١٠ م العدد: ٣٣١٨
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100718/Con20100718362280.htm>

محمد سعيد الزهراني - الطائف

دشنت إدارة التربية والتعليم للبنين في محافظة الطائف، برنامج الملتي الصيفي للحد من الإيذاء، تحت عنوان (طلابنا أمانة) بمشاركة ٤٢ مرشدا طلابيا وطالبا من مختلف محافظات المملكة التعليمية، على مسرح النشاط الطلابي في الفيصلية أمس، وخلال كلمته التي ألقاها بمناسبة الافتتاح، رحب مدير عام التربية والتعليم في الطائف محمد سعيد أبو راس، بالمشاركين في الملتي متمنيا لهم طيب الإقامة والاستفادة من الملتي، حاثا الجميع على بذل الجهد للخروج بتوصيات إيجابية وفعالة.



الوقداني: أحدث الأجهزة بالطب الشرعي للكشف على حالات

الاعتداء الجنسي

تقرير الطبيب الشرعي وثيقة رسمية في أي قضية

المصدر: جريدة الوطن الأحد ١٨ يوليو ٢٠١٠
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=12829&CategoryID=5

الرياض: محمد العواجي

أوضح أخصائي الطب الشرعي والمدير الطبي بالنيابة في إدارة الطب الشرعي بصحة الرياض الدكتور مشهور بن هليل الوقداني أنه يوجد لدى إدارة الطب الشرعي أحدث الأجهزة التقنية الطبية في العالم الخاصة بعمل الطبيب الشرعي ومن ضمنها جهاز منظار مهبطي عالي الجودة للكشف على حالات الاعتداء الجنسي، وأضاف في تصريح لـ "الوطن" أمس: أن إدارة الطب الشرعي بالرياض لديها ٩ أطباء ما بين أخصائيين واستشاريين يباشرون مختلف القضايا المعروضة عليهم، والتي تتناسب مع أعدادهم، حيث لا توجد حاليا أية قضايا متأخرة في إدارة الطب الشرعي، مؤكدا أن كافة القضايا التي تعرض على الطب الشرعي يتم إنجازها على الفور وإحالتها للجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات الشرعية فيها، وقال الوقداني: إن التقرير الذي يصدره الطبيب الشرعي يعتبر وثيقة رسمية من وثائق القضية، مؤكدا أنه يمكن لأطراف القضية الاطلاع عليه لدى جهات الاختصاص، وأشار إلى أنه بسبب تعارض المصالح بين الأطراف المختلفة في الدعوى، فإننا نجد أن التقرير الطبي الشرعي قد يكون في بعض الأحيان موضع نقد من أحد أطراف القضية الذي يعترض عليه. وبين أن الطب الشرعي يعاني رغم أهميته في حفظ حقوق الناس من نقص شديد في الكوادر الوطنية، فما زال عدد الأطباء والطبيبات السعوديين في هذا المجال دون الطموح، مشيرا إلى أن النقص ليس في المملكة فحسب، بل على مستوى دول العالم كافة. وأضاف: أن هناك إجراءات مخبرية تتم معالجتها بطريقة علمية وإصدار نتائجها للحصول على النتائج بدقة، وعن سبب غياب عمل المرأة في إدارة الطب الشرعي في التخصصات النادرة، قال الوقداني: إن السبب يعود إلى صعوبة تعامل المرأة مع الجثث، إضافة إلى المواقف الصعبة التي قد تواجه الطبيب أثناء عملية الكشف، مؤكدا وجود ثلاث طبيبات يعملن في مجال الطب الشرعي بالمنطقة الشرقية، إضافة إلى وجود طبيبة شرعية مازالت في الزمالة.

الشورى يعيد ١٧ موضوعا إلى اللجان للمراجعة والتعديل

المصدر: جريدة الوطن الأحد ١٨ يوليه ٢٠١٠

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=12822&CategoryID=5

الرياض: مشاري الماضي ١٨-٠٧-٢٠١٠ AM ١٢:٤٥

لم يحسم مجلس الشورى حتى الآن قراره في ١٧ موضوعا، يتسم معظمها بأهمية اجتماعية من حيث صلتها المباشرة بتحسين مستوى المعيشة، وزيادة الدخل، وضمان الحقوق المالية تحديدا، حيث أعاد هذه الموضوعات إلى اللجان من أجل المراجعة والتعديل مما يرشح احتمال دخولها قاعة التصويت بعد انتهاء إجازة المجلس. ولا تضم القائمة نظام "الرهن العقاري" وتوابعه الذي أقره المجلس سابقا ثم أعيد إليه مرة أخرى مشفوعا برؤية مجلس الوزراء في بعض المواد والتعديلات.

ومن ضمن الموضوعات "مشروع تنظيم زواج السعودي بغير سعودية والسعودية بغير سعودي" الذي نوقش أخيرا. وتشمل القائمة: ظاهرة الاستيلاء على الأراضي الحكومية ومشروع لائحة مراقبة الأراضي الحكومية، واقتراح مشروع نظام مزاولة مهنة التعليم، واقتراح تعديل رسوم تأشيرات الاستقدام وفق المادة الثالثة والعشرين من نظام المجلس، ومقترح تعديل نظام هيئة السوق المالية بإضافة مواد جديدة تعنى بعلاوة الإصدار، ومقترح إصدار نظام سوق العقار السعودي، ومشروع مقترح لنظام الخصخصة، ومشروع نظام مقترح لتوطين وظائف عقود التشغيل والصيانة في المرافق الحكومية، ومقترح تعديل نظام التقاعد المدني والعسكري، ونظام التأمينات الاجتماعية بإضافة مادة جديدة تتعلق بعلاوة السنوية، ومقترح إضافة مادة لنظام العمل تتعلق بصرف إعانات مالية للعاطلين عن العمل، ومشروع نظام الصحة النفسية.

كما تضم الموضوعات اقتراح الهيئة السعودية للمهندسين ومجلس الغرف التجارية الصناعية المتضمن إلزام جميع المهندسين المصممين والمشرفين بتأمين على مسؤولياتهم المهنية الناشئة من أعمالهم الاستشارية، وطلب إيجاد تفسير قانوني لماهية الإقامة الدائمة في المملكة المنصوص عليها في المادة الثانية من نظام الضمان الاجتماعي، واقتراح تعديل بعض مواد نظام الخدمة المدنية، وكذلك تعديل بعض مواد مجلس الخدمة المدنية، ومشروع اللائحة الأساسية لدور التربية الاجتماعية للبنين ومشروع اللائحة الأساسية لقرى الأطفال "دور الحضانة سابقا"، ومشروع لائحة التبرعات وصرفها للوجوه الخيرية داخل المملكة، والتقارير السنويين للمؤسسة العامة للتقاعد.

اقترح اعتماد جامعة نايف كجهة تأهيلية لضحايا الإرهاب

باحث يحذر من ازدواجية في الطب النفسي وي طرح ٢٠ مشكلة

تواجه العمل العيادي أمام الشورى

المصدر: جريدة الرياض الأحد ٦ شعبان ١٤٣١ هـ - ١٨ يوليو ٢٠١٠م - العدد ١٥٣٦٤

<http://www.alriyadh.com/٢٠١٠/٠٧/١٨/article٥٤٤٦٤٤.html>

الرياض عبدالسلام البلوي

حذر باحث ومعالج نفسي من مغبة استمرار الازدواجية التي يعاني منها الطب النفسي والتداخل الذي يتم بين الطبيب النفسي والأخصائي النفسي ، وشخص في ورقة عمل قدمها للجنة الصحة والبيئة لمجلس الشورى مؤخراً عشرين مشكلة تواجه واقع العمل العيادي النفسي وضمنها الحلول المقترحة والتي تدرسها اللجنة ضمن المشروع الجديد لنظام الصحة النفسية والذي أعاده المجلس إلى اللجنة في وقت سابق بعد النقد الحاد الذي تعرض له من قبل الأعضاء أثناء مناقشته. وحذر الباحث في عرضه لأول المشاكل التي يعاني منها الطب النفسي من ازدواجية العمل العلاجي النفسي بين الطبيب النفسي والأخصائي النفسي وباقي فريق العمل فمثلا الطبيب يمارس العلاج السلوكي المعرفي وهذا ليس بتخصصه والأخصائي النفسي قد يمارس الاستشارة الدوائية وهذا ليس بتخصصه في غياب شبة تام لأخصائي الخدمة الاجتماعية الطبية وأخصائي علم الاجتماع وأخصائي القياس والتقويم النفسي والمرشد الديني . ورأى أن حل هذه المشكلة يكمن في استخدام النظام المعمول به في كثير من المستشفيات النفسية العالمية في أمريكا وكندا حيث يكون هناك فريق علاجي مكون من الطبيب النفسي والأخصائي النفسي وأخصائي الخدمة الاجتماعية الطبية وأخصائي علم الاجتماع وأخصائي القياس والتقويم النفسي والمرشد الديني والشخص الذي يستقبل الحالة يكون مسئولاً عنها إلى النهاية أو توزع مهام إدارة الحالة المرضية بين الفريق العلاجي بالتساوي حسب نظام الجودة بعيداً عن تنازع الأدوار وازدواجية الأعمال.

أما المشكلة الثانية للعمل العيادي النفسي فهي في عدم اخذ المريض النفسي حقه الكافي من الوقت لشرح معاناته لدى الطبيب النفسي خاصة أن بعض المشكلات لا تحتاج إلى أدوية بقدر ما تحتاج إلى النصيحة ووجود شخص يسمع معاناتها، وعليه لابد من أخذ المريض حقه من الوقت والاهتمام في الجلسة النفسية الواحدة التي لا تقل عن ٤٥ دقيقة وهو الوقت المعتبر مهنياً .

ولفت الباحث النفسي نظر مجلس الشورى إلى سهولة صرف الأدوية المقيدة من بعض الأطباء النفسيين مما يؤدي في بعض الحالات إلى الاعتماد والإدمان عليها وبالتالي معالجة مشكلة بإحلال مشكلة بديلة عنها إن لم تكن أخطر من المشكلة الأولى مثل سهولة صرف دواء ، ويؤكد الحريري أن الحل هو منع أو حظر أو التشدد في صرف الأدوية النفسية المقيدة إلا بتوقيع أكثر من عضو من الفريق العلاجي والالتزام برفع مدورة الأدوية النفسية كما في نظام وزارة الصحة والتشدد في صرف الأدوية النفسية عموماً وللأطفال خصوصاً وهذا ينطبق على الأطباء النفسيين وجميع الأطباء في باقي العيادات الأخرى .

وحذر أيضاً من انتشار أساليب ومزاعم العلاج بالرقية تحت مسمى الرقية الشرعية وإيهام كثير من المرضى النفسيين بأوهام مرضية بينما هي أمراض نفسية حقيقية مع ما يتبع ذلك من عدم وجود جهة رقابية صحية واستغلال المشاعر الدينية والحاجات الإنسانية لأهداف ومكاسب مادية وإشاعة الوهم بين الناس .

وطالب في الحل المقترح لهذه المشكلة منع فتح دور الرقية وممارسة العلاج بالقرآن إلا ضمن الفريق العلاجي النفسي في المستشفيات والعيادات النفسية المتخصصة والمصرحة وتحت إشراف احد أعضاء الفريق العلاجي وبتوصية منه لما في ذلك من منع إشاعة الوهم واستغلال المشاعر الدينية في مسائل قد تكون غير أخلاقية.

أما المشكلة الخامسة من وجهة نظر الباحث النفسي فهي عدم اعتراف اللجان العلمية ذات العلاقة في الهيئة السعودية للتخصصات الصحية بالمؤهلات الصادرة من بعض الجامعات السعودية للعمل بها في المهن العلاجية النفسية لاعتبارات

شخصية أكثر من كونها مصلحة وطنية، ويرى الحريري تطبيق لائحة وزارة التعليم العالي والاعتراف الكامل بأي مؤهل يصدر من جامعة تشرف عليها وتعترف بها وزارة التعليم العالي خاصة الصادرة من أقسام العلوم الاجتماعية علم النفس وعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بشرط وجود بكالوريوس متخصص في المجال النفسي والاجتماعي .

ويرى الباحث في انعكاس الكثير من التوترات الأمنية وظهور عدد من ضحايا الإرهاب والمشكلات الجنائية على الصحة النفسية للصحبة وعدم وجود جهة تأهيلية متخصصة في الجوانب الأمنية العلاجية، يرى في ذلك مشكلة جديدة على العمل العيادي النفسي ، ويؤكد أن الحل يكمن في اعتماد جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية كجهة تأهيلية واستشارية للتأهيل في مجال علم النفس الجنائي والعلاج النفسي الجنائي وتطبيق برامجها التدريبية في مستشفيات الأمل والصحة النفسية ومستشفيات قوى الأمن .

أما سابع المشكلات التي تضمنها تقرير الباحث فجاءت في عدم تبني جمعيات مدنية مهنية لها علاقة بتطوير الخدمات النفسية والاجتماعية مثل جمعية علم النفس الأمريكية وغيرها ، داعياً إلى تبني أي مقترح لتأسيس أي جمعية مهنية تعنى بالخدمات النفسية والاجتماعية العلاجية ودعمها حتى تصبح جهة تأهيلية واستشارية وتقييمية .

وأشار الباحث إلى وجود متخصصين نفسيين (أطباء وأخصائيين نفسيين) لا يتقنون اللغة العربية وبعضهم لا يتكلمها أساساً يعالجون المرضى النفسيين في المملكة ومنذ عقود دون وعي منهم بالأبعاد الثقافية وطبيعة وخصوصية المجتمع السعودي التي لها علاقة كبيرة بسبب وعلاج الأمراض النفسية ، ويرى سعودة مجال العلاج النفسي بالكامل حلاً لهذه المشكلة لافتاً إلى ما جاء في لوائح وزارة العمل ووزارة الخدمة المدنية باعتبار أن المتخصص السعودي هو خير من يقدر أبعاد الحالة المرضية النفسية وجوانبها الثقافية وإعطاء الأفضلية في التعيين للأطباء والأخصائيين السعوديين واحترام رغباتهم للعمل في بيئاتهم الثقافية .

وعدّ الباحث عدم وضوح الخدمات العلاجية النفسية للمريض وحقوقه التي تضمنتها له وزارة الصحة وعدم معرفته بالخدمات المقدمة له وكيفية مثل (كيفية العلاج السلوكي والعلاج المعرفي والعلاج الدوائي والعلاج الجماعي والعلاج الزوجي) عدها مشكلة واضحة وتحتاج إلى إصدار ميثاق حقوق المريض النفسي ونشره في المستشفيات والعيادات النفسية وفي جميع الوسائل المتاحة .

وكشف للمجلس لجوء البعض إلى ممارسة العلاج النفسي والاستشارات الأسرية في مراكز التدريب والتنمية الذاتية بمعنى إنشاء عيادات نفسية تحت مظلة المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني مع ما يتبع ذلك من إخلال بالمهنة والمهنة وطالب الخدمة، واعتبر ذلك هروباً من الضوابط الجيدة التي تفرضها وزارة الصحة على فتح العيادات النفسية . وشدد تقرير الباحث على منع ممارسة العلاج النفسي مطلقاً في مراكز التدريب والتنمية البشرية واقتصار دورها على برامجها الجماهيرية التي تقام في القاعات العامة وجعل مكاتب تلك المؤسسات والمراكز فقط لتنسيق البرامج وإدارة موقعها الإلكتروني .

وجاءت المشكلة الحادية عشرة نتيجة للحاجة المتزايدة للخدمات العلاجية النفسية باعتبار أنها خدمة أساسية وخدمة تكميلية لخدمات أساسية أخرى ، حيث كثر المدعون بتخصصهم في العلاج النفسي من أطباء وأخصائيين، ويطلب الباحث بإشهار أسماء المتخصصين والمرخصين في العلاج النفسي من أطباء وأخصائيين على موقع الهيئة السعودية للتخصصات الصحية والتحذير من التعامل مع غيرهم .

أما المشكلة الثانية عشرة فهي في ظهور أسماء في وزارة الثقافة والإعلام تتحدث عن الأمراض والاضطرابات النفسية وتسوق لخدماتها دون وجود تخصص واضح لها مما يسوق لهم خدماتهم غير المرخصة أساساً فضلاً عن أنهم قد يكونون غير متخصصين أيضاً، وطالب الباحث بالتأكيد على وزارة الثقافة والإعلام عدم استضافة شخص في أي موضوع ذي علاقة بالأمراض والاضطرابات النفسية إلا بعد تقديم ما يثبت تخصصه في المجال العلاجي النفسي .

ودعا إلى تحديد الأسعار في مجال العلاج النفسي سعر الجلسة النفسية مع (الطبيب والأخصائي) وسعر المتابعة وسعر القياس النفسي لعلاج المشكلة الثالثة عشرة المتعلقة بوجود تناقض كبير في الكشف والمراجعة النفسية حيث تتراوح الأسعار بين ٢٠٠ ريال للجلسة وتصل إلى ٥٠٠٠ ريال عند بعض الأشخاص مما يتيح مزيداً من العمل العشوائي غير الواثق ، كما طالب بالزام المستشفيات والعيادات النفسية بإقامة دورات التأهيل النفسي للزواج والفحص النفسي المقنن من خلال المقاييس وتتبع قائمة الأعراض الإكلينيكية ، لحل ظهور مشكلات زوجية وحالات عنف شديدة وتفككات أسرية بسبب اضطرابات وأمراض نفسية لدى الزوج أو الزوجة لم تعرفها الأسر قبل الزواج مثل حالات الذهان والإدمان وعدم شمول هذه الاضطرابات بالفحوصات الطبية للمقبلين على الزواج .

أما المشكلة الخامسة عشرة فحسب تقرير الباحث فهي ظهور حالات ادعاء المرض للحصول على مكاسب معنوية أو مادية مثل ادعاء المرض النفسي للحصول على إحالة للتقاعد المرضي براتب ٧٥% . ويرى أن الحل هو إلزام المستشفيات والعيادات النفسية والتصدي لهذه المشكلة بتفعيل عمليات القياس النفسي بمقاييس مقننة على البيئة السعودية ذات ثبات وصدق عال يمكن الوثوق في نتائجها وعدم الاكتفاء بقوائم الأعراض الإكلينيكية . وحدد تقرير الباحث المشكلة السادسة عشرة للعمل العيادي النفسي في عدم الاستعانة بشهادات ومساعدات المتخصصين في العلاج النفسي في الإدلاء بالشهادات في المحاكم أو في تحويل الحالات من المحاكم أو في التحقيقات الجنائية مثلما يحدث في كثير من دول العالم المتقدم، مطالباً بإلزام المحاكم وجهات الادعاء والتحقيق بالاستعانة عند الحاجة بشهادة وتقييمات متخصصين في العلاج النفسي وتعيين متخصصين متطوعين أو رسميين للمشاركة في أعمال تلك الجهات . ودعا إلى إلزام شركات التأمين بتغطية الأمراض والإصابات النفسية لحل المشكلة السابعة عشرة التي تظهر في عدم تغطية شركات التأمين للعلاج النفسي بنوعيه الدوائي والسلوكي .

وفي تشخيصه لواقع العيادات النفسية يرى الباحث أن المشكلة التاسعة عشرة تأتي من اشتراط الاسم عند فتح ملفات في العيادات والمستشفيات النفسية وهذا قد يجعل الكثير من المضرين النفسيين يترددون في المراجعة لاعتبارات غير صحيحة وخاطئة لم يعوها، ويقترح الاكتفاء برقم البطاقة (السجل المدني) وأي لقب أو اسم يختاره المريض لنفسه عند فتح ملفات في العيادات والمستشفيات النفسية، أما آخر مشكلات العمل العيادي النفسي فهي بوجود عيادات متخصصة في الطب النفسي أو في الاستشارات النفسية لا تقدم خدمة علاجية كاملة لعدم تبني متخصصين آخرين من ضمن الفريق العلاجي المكون من الطبيب النفسي والأخصائي النفسي وأخصائي الخدمة الاجتماعية الطبية وأخصائي علم الاجتماع وأخصائي القياس والتقويم النفسي والمرشد الديني ، ويشدد الحريري على عدم فتح ترخيص لأي (عيادة طب نفسي أو عيادة استشارات نفسية) إلا بتكامل الفريق العلاجي كشرط أساسي لتقديم العلاج.



أهالي الخريخري يطالبون بسرعة تجديد جوازاتهم

مدير الجوازات: تقدم لنا الآلاف.. واتفقنا على إنهاء ١٥٠ جوازا يوميا

المصدر: جريدة الوطن الأحد ١٨ يوليه ٢٠١٠

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=12779&CategoryID=5

نجران: سلمان آل مقرح ٢٠١٠-٠٧-١٧ ١١:٥٥ PM

تجمع صباح أمس العشرات من أهالي محافظة الخريخري ومراكزها (٨٠٠ كيلومتر شرق مدينة نجران) أمام الإدارة العامة للجوازات في نجران، مطالبين بسرعة إنهاء إجراءات تجديد جوازاتهم. وأوضح المواطن محسن المنهالي لـ"الوطن"، أن الأفراد العاملين بجوازات نجران لم يحسنوا التعامل معهم لإنهاء إجراءات تجديد جوازاتهم، مشيراً إلى أنهم قطعوا آلاف الكيلومترات للوصول إلى نجران من أجل جوازاتهم، التي تتعلق بمراجعاتهم للدوائر الحكومية الأخرى. وأضاف المواطن صبيح المنهالي، أنهم استأجروا شققاً مفروشة وفنادق في نجران ليتمكنوا من تجديد جوازاتهم بدون جدوى، مشيراً إلى أن الجوازات تعتبر وثيقة رسمية لهم لمراجعة المستشفيات والإدارات الحكومية الأخرى، مطالباً بفتح شعبة للجوازات في محافظة الخريخري.

من جانبه، قال مدير عام جوازات منطقة نجران العقيد مفرح بن عايد العنزي، في اتصال مع "الوطن" أنه تقدم لهم آلاف من قبائل الربع الخالي من قبائل "المهرة" و"المناهيل"، مطالبين بتجديد جوازاتهم في أسرع وقت. وأشار إلى أن جوازات المنطقة مستعدة لتقديم كافة التسهيلات والإجراءات لإنهاء ذلك. وقال إنه تم الاجتماع أمس مع ١٧ شيخاً من مشايخهم، والاتفاق على الآلية التنظيمية، حيث يتم كل يوم التجديد لـ ١٥٠ شخصاً منهم، بشرط أن يصادق كل شيخ على التعريف لكل فرد من قبيلته. وأكد العنزي أن لديهم ضغطاً كبيراً في إجراءات أخرى تتعلق بالسعوديين وأن الأمر يحتاج إلى آلية تنظيمية.

تفاعلاً مع ما نشرته عكاظ واعتماداً على نتائج التحقيق

فصل معلم 'تقبيل القدمين' ووضعه على القائمة السوداء

المصدر: جريدة عكاظ الأحد ٠٦/٠٨/١٤٣١ هـ ١٨ يوليو ٢٠١٠ م العدد: ٣٣١٨
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100718/Con20100718362136.htm>

منصور الشهري - الرياض - تصوير: عبد العزيز اليوسف «عكاظ»
أبلغت «عكاظ» الإدارة العامة للتربية والتعليم في منطقة الرياض، بصدر قرار من وزارة التربية والتعليم يقضي بفصل المعلم سوري الجنسية (٤٢ سنة)، والذي خير طلابه قبل فترة الامتحانات النهائية بتقبيل قدميه للحصول على أسئلة مادة الرياضيات أو تقبيل رأسه للحصول على ١٠ درجات.
وأوضحت الإدارة أن اللجنة المشكلة للتحقيق مع المعلم انتهت إلى فصل المعلم وترحيله خارج المملكة، ووضعه على القائمة السوداء لعدم التعاقد معه لأية جهة تعليمية حكومية وخاصة داخل المملكة.
وشددت إدارة تعليم الرياض، أن لجنة التحقيق ستتابع تنفيذ القرار مع المدرسة التي وقعت فيها الحادثة، إذ ستطلب من إدارة المدرسة إرسال جميع الأوراق الثبوتية التي تؤكد تطبيق القرارات وتسفيره خارج المملكة.
من جهته، رأى نائب رئيس لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي في مجلس الشورى الدكتور أحمد آل مفرح، في حديث إلى «عكاظ» أن هذا القرار «سيغلق الباب أمام من تسول له نفسه بأن يستهين أو يستخف بعقليات الناشئة أو بأنظمة المملكة».

وقال آل مفرح: «يعد القرار بمكانة، خصوصاً أنه صدر بعد ثبوت ما نسب إلى المعلم»، داعياً وزارة التربية والتعليم إلى إعلان قرارها عبر الموقع الرسمي لها على الإنترنت ومواقع إدارات التربية والتعليم.
بدورها، ثمنت أسرة الطالب المتضرر صدور قرار فصل المعلم وترحيله، منوهة بالتجاوب السريع وتشكيل لجنة للتحقيق في الحادثة، معتبرة القرار «سليماً وأعاد بعضاً من كرامة الطلاب الذي حاول المعلم استغلالها لحاجة في نفسه».
وظالبت أسرة الطالب الجهات المعنية في وزارة التربية والتعليم بمراقبة ما يحدث في المدارس الأهلية لضمان احترام الطلاب وعدم استغلالهم من بعض المعلمين الوافدين وتكرر ما حدث في المستقبل وحماية لكرامة الجيل المقبل.
وكان المعلم الوافد استغل أزمة الامتحانات النهائية بمساومة طلابه في المرحلة المتوسطة، وإجبارهم تقبيل رأسه وقدميه مقابل تحسين نتائجهم في مادة الرياضيات وإعطائهم أسئلة الامتحان، مستغلاً حاجة الطلاب للدرجات («عكاظ» - ١٤٣١/٧/٧هـ).

وتحركت وزارة التربية والتعليم ممثلة في الإدارة العامة للتربية والتعليم في منطقة الرياض تجاوباً مع ما نشرته «عكاظ» في اليوم التالي للواقعة، ووجهت إدارة التربية بتشكيل لجنة تضم مسؤولين ومختصين للتحقيق مع المعلم وتقصي الحقائق، واتخاذ إجراء حازم مع المعلم المخالف، وإدارة المدرسة التي شهدت الواقعة.
وزارت لجنة التحقيقات مدرسة المعلم بعد عودته لعمله لاستجواب كافة أطراف القضية واستكمال تحقيقات الحادثة («عكاظ» - ١٤٣١/٧/١٠هـ).

رداً على تأخر وزارة الصحة في دفع مليوني ريال

شركة مشغلة للحاسب الآلي ترفض صرف رواتب ٥ موظفين ١٠ أشهر

المصدر: جريدة عكاظ الأحد ١٤٣١/٠٨/٠٦ هـ ١٨ يوليو ٢٠١٠ م العدد: ٣٣١٨
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100718/Con20100718362137.htm>

عبد الله اليوسف - بريدة

امتنعت الشركة المشغلة لأعمال الحاسب الآلي لمستشفى الملك فهد التخصصي في بريدة عن دفع رواتب خمسة من موظفيها لنحو عشرة أشهر، رداً على تأخر وزارة الصحة في دفع مليوني ريال مستحقات سابقة للشركة. وأكد لـ «عكاظ» السيد خالد عثمان مدير الشركة في المنطقة الغربية أن الشركة لم تدفع رواتب الموظفين طيلة هذه الفترة، لأنها لم تتسلم مستحقاتها منذ ١٤ شهراً من جانب وزارة الصحة. وقال عثمان: «نحن نطالب وزارة الصحة بمليون ريال، وأخبرنا مدير صحة منطقة القصيم بهذه المشكلة لحلها، إلا أن الوزارة تعتذر عن التأخير بسبب أنظمة إدارتها في صرف المبلغ». من جهته أشار لـ «عكاظ» مدير مكتب العمل في المنطقة ناصر الحمود إلى أن النظام لا يسمح للشركة بعدم صرف مستحقات موظفيها، مضيفاً أنه جرى استدعاء الشركة للتحقيق في هذه المشكلة إلا أنهم امتنعوا عن الحضور، ما دعا إلى تجديد خطاب الاستدعاء في التاسع من جمادى الآخرة. وشدد الحمود أن امتناع الشركة عن المثول أمامها سيعرضها للملاحقة القانونية وإيقاف الحاسب الآلي عنها، مطالباً مسؤولي الشركة بالتجاوب مع خطابات مكتب العمل لإنهاء هذه القضية في أسرع وقت ممكن. من جانبه قال لـ «عكاظ» الناطق الإعلامي بصحة القصيم محمد الدباسي: «إن أزمة موظفي الشركة تخص مكتب العمل والعمال فلا يوجد أي موظف بصحة القصيم لم يستلم راتبه، وهذه الشركة متعاقدة وفق أنظمة الوزارة، وحقوقها من عدمها لدى الجهة المختصة بالوزارة وفقاً للبنود والالتزامات بين الطرفين». ونبه الدباسي عن عدم أحقية الشركة في الامتناع عن دفع رواتب موظفيها بحجة الضغط على وزارة الصحة، مضيفاً أن كلتي المشكلتين منفصلتان، ولها جهات اختصاصية تنظر بها. وتحدث لـ «عكاظ» عدد من الموظفين المتضررين عن امتناع الشركة دفع رواتبهم لمدة عشرة أشهر متتالية، على رغم وجود عقود عمل تمتد لثلاثة أعوام، ما دعا إلى تقدم اثنين من الموظفين بالاستقالة، ليبقى نحو خمسة موظفين فقط على رأس العمل. وذهبوا إلى أن المعاملة أحييت من إمارة منطقة القصيم إلى إمارة مكة المكرمة التي أحالتها بدورها إلى شرطة البلد في محافظة جدة من أجل استدعاء مسؤولي الشركة للمثول أمام مكتب العمل في المحافظة.

باداود: ٥٠ في المئة من مرضى الإيدز في السعودية يقيمون في جدة

المصدر: جريدة الحياة الأحد، ١٨ يوليو ٢٠١٠
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/164021>

جدة - أحمد العمري

كشف المدير العام للشؤون الصحية في محافظة جدة الدكتور سامي باداود وصول عدد المصابين والمصابات بمرض الإيدز في مدينة جدة إلى ما يقرب من الـ ٥٠ في المئة من إجمالي المصابين في السعودية، وأن الحالات المكتشفة هذا العام (من السعوديين وغير السعوديين) ارتفعت إلى ما يقرب من ذات النسبة أيضاً من إجمالي الحالات المكتشفة للعام الماضي. وقال لـ «الحياة»: «إن مديرية الشؤون الصحية في محافظة جدة تشرف على ٥٠ في المئة من عدد الحالات المصابة في السعودية، ودشنت أخيراً الخدمة الميدانية المتنقلة في الشوارع للكشف عن المرض، وتم في إطار هذه الخدمة التي تعتبر الأولى من نوعها على مستوى السعودية تهيئة إحدى وسائل النقل بشكل مناسب لتكون عيادة متنقلة تجوب أحياء عروس البحر الأحمر بحسب جدول لتقديم المشورة وفحص الإيدز وتوزيع مطويات إرشادية، إضافة إلى الاطمئنان على صحة بعض المصابين بالمرض، وأن الخدمة تستهدف فئة الشباب لتقديم المعلومات الصحيحة لهم عن الإيدز وطرق انتقاله وأساليب الوقاية منه تحت مسمى «مشورة ما قبل الفحص».

وأضاف مدير صحة جدة: «استفاد أكثر من ٣٠٠٠ شخص من الرجال والنساء من العيادات المتنقلة لفحص الإيدز حيث تشارك هذه العيادات في الكثير من المناسبات التوعوية في المراكز التجارية في محافظة جدة وكذلك في الكورنيس ودرة العروس وفي الأماكن التي يرتادها المواطنون والمقيمون بأعداد كبيرة، إذ يتم الكشف عليهم وإعطائهم مشورة ما قبل وبعد فحص الإيدز السريع وتوزيع المطبوعات التوعوية عليهم».

واعتذر المدير العام للشؤون الصحية في جدة عن الإجابة عن العدد المقدر باكتشاف إصابتهم بأمراض مختلفة ومنها مرض نقص المناعة في برنامج الفحص ما قبل الزواج وقال: «بالنسبة للمرضى الذين يتم اكتشاف إصابتهم بالإيدز في برنامج الفحص الطبي ما قبل الزواج يتم إبلاغهم، فيما يتم إلى جانب ذلك اتخاذ جميع الإجراءات الوقائية لهم وإحالتهم للعلاج ومتابعتهم صحياً، ونظراً إلى تعهد الوزارة للمتقدمين بسرية معلوماتهم واستخدامها فقط للأغراض الصحية فنعتذر من تناولها إعلامياً».

وشدد باداود على ربط مديرية الشؤون الصحية في محافظته والقطاعات الحكومية والخاصة الأخرى بعلاقة وثيقة في ما يخص التوعية حول مرضى الإيدز والتعاون في كل ما من شأنه خدمة الفئات المستهدفة.

وفي سؤال حول منع مرضى الإيدز من العمل والاتصال المباشر مع المجتمع، بين الدكتور باداود، أنه لا توجد أي قوانين تمنع مصاب الإيدز من العمل وممارسة حقوقه وإذا كان المريض يشغل وظيفة فنية يتم تحويله إلى وظيفة إدارية وذلك في حال إصابته بالمرض وهو على رأس العمل.

يذكر أن آخر إحصائية لوزارة الصحة عن أعداد مرضى الإيدز في السعودية كشفت بلوغ العدد التراكمي لكل حالات الإيدز المكتشفة منذ عام ١٩٨٤ وحتى نهاية ٢٠٠٩ ما عدده ١٥،٢١٣ حالة منها ٤،٠١٩ سعودياً و ١١،١٩٤ غير سعودي (أي أن نسبة غير السعوديين تمثل ثلاثة أضعاف السعوديين تقريباً)، وأبرزت الإحصائية الصادرة عن وكالة الوزارة للطب الوقائي اكتشاف ١،٢٨٧ حالة جديدة عام ٢٠٠٩، منها ٤٨١ سعودياً و ٨٠٦ غير سعوديين، كما بلغت نسبة الرجال إلى النساء وسط السعوديين في الحالات المكتشفة عام ٢٠٠٩ نسبة (٤ : ١) تقريباً.

ورشة لمواجهة "العنف ضد المرأة"

المصدر: جريدة الوطن الأحد ١٨ يوليه ٢٠١٠

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=12784&CategoryID=3

القاهرة: واس ١١:٥٩ ١٧-٠٧-٢٠١٠ PM

تنظم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الاسكوا" بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والبرلمان اللبناني ورشة عمل إقليمية في بيروت حول تنفيذ معاهدة القضاء على كافة أشكال العنف ضد النساء في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ يوليو الجاري. وقالت "الاسكوا" في بيان لها أمس إن الهدف من الورشة هو مساعدة البرلمانات العربية على زيادة الوعي بأهمية هذه المعاهدة ودعم قدراتها لمتابعة عملية الإبلاغ عن العنف وعقد مناقشات دورية حول هذا الموضوع ومراقبة تنفيذ هذه المعاهدة. وأوضح البيان أن الورشة ستركز على تعزيز التحرك البرلماني المناهض للعنف ضد المرأة وبحث وضع التشريعات والسياسات والاستراتيجيات الخاصة المناهضة للعنف ضد المرأة في المنطقة العربية.



تستضيفه الرياض ويرعاه النائب الثاني

مؤتمر عربي يواجه تحديات البطالة وينشد خلق فرص عمل

المصدر: جريدة الرياض الأحد ٦ شعبان ١٤٣١ هـ - ١٨ يوليو ٢٠١٠م - العدد ١٥٣٦٤

<http://www.alriyadh.com/2010/07/18/article544599.html>

الرياض واس

برعاية من صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، يستضيف صندوق تنمية الموارد البشرية "هدف" انعقاد المؤتمر العربي الرابع لتنمية الموارد البشرية تحت عنوان "تحديات البطالة وخلق فرص العمل"، بالتعاون مع منظمة العمل العربية، وذلك في قاعة الملك فيصل للمؤتمرات بفندق إنتركونتيننتال بالرياض خلال شهر صفر المقبل. ويهدف المؤتمر إلى التعرف على أهم الاتجاهات والوسائل والأساليب الحديثة التي تساعد على التوظيف ومحاربة البطالة، ومناقشة العوامل المساعدة على ربط التدريب باحتياجات التنمية وتغيرات سوق العمل، وإيجاد الحلول المناسبة لتذليل الصعوبات التي تواجه منظومة تنمية الموارد البشرية في الدول العربية، إضافة إلى تعزيز التعاون العربي الثنائي وشبه الجماعي لتنمية القوى العاملة العربية وتيسير تنقلها ومعالجة مشكلات البطالة في الوطن العربي، والتأكيد على أهمية تطوير ودعم برامج إيجاد فرص العمل، وحث رواد الأعمال ووضع آليات تشجيع المنشآت الصغيرة، وتعميم الفائدة وتبادل الخبرات والتجارب فيما بين المعنيين بقضايا التعليم والتدريب التقني والمهني في الدول العربية، والاطلاع على تجارب دولية يمكن الاستفادة منها في قضايا الموارد البشرية. وستتناول جلسات المؤتمر خمسة محاور رئيسية تتعلق بموضوع تنمية الموارد البشرية ودورها في الحد من البطالة على المستوى العربي، وتطوير وتنمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وعرض لبعض التجارب الدولية والممارسات الناجحة في تنمية الموارد البشرية، ودور المرأة العربية وتمكينها من أجل زيادة نشاطها الاقتصادي. وسيصاحب فعاليات المؤتمر عقد عدد من ورش العمل المتعلقة بتخطيط الموارد البشرية، والتحليل الإحصائي لمؤشرات سوق العمل والأساليب الحديثة لتقديم التوجيه للمبادرين، وتطبيقات وفقاً للجدارات (cbt)، وأثر جودة المخرجات على كفاءة التوظيف.

اختصاصيون: ارتفاع نسبة الطلاق... والحل في إلزام المقبلين على الزواج ب دورة تأهيلية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ١٩-٧-٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/164268>

الخبر - محمد المرزوق

أكد اختصاصيون اجتماعيون ان نسبة الطلاق في السعودية بلغت ٥٠ في المئة من عدد الزوجات الجديدة، مرشحين النسبة إلى الزيادة السريعة، واعتبروا «جهل الزوجين بأحكام وآداب الزواج» سبباً رئيساً في ارتفاع نسبة الطلاق، وطالبوا بتشريع نظام يطالب المقبلين على الزواج بـ «إثبات حضور دورة تأهيلية»، شبيهة بفحص ما قبل الزواج . وصنفت إحصائية خليجية سعودية خامساً في نسب الطلاق، وتذبذبت أرقام إحصائيات الطلاق في السنوات الماضية، ارتفاعاً وهبوطاً، وفيما ذكرت إحصائية عن «الطلاق في الخليج» أن نسبة الطلاق في السعودية ٢١ في المئة، أظهرت دراسة لوزارة الشؤون الاجتماعية ارتفاع النسبة إلى ٣٥ في المئة في عام ١٤٢٨ . ورفعت رئيسة جمعية «ود» نعيمة الزامل نسبة الطلاق إلى ٥٠ في المئة، وبخاصة بين حديثي الزواج.

وأرجعت الزامل سبب ارتفاع الطلاق إلى «جهل الزوجين بأحكام وآداب ومبادئ الحياة الزوجية»، مشددة على «أهمية العمل على تخفيف نسبة الطلاق»، مقترحة على المقبلين على الزواج «الاتحاق ببرامج تدريبية وتأهيلية، من دون انتظار تحويلها إلى إلزامية»، مراهنة على أن «وعي المقبلين والمقبلات على الزواج، أهم عنصر لنجاح الحياة الزوجية، وحرصهما يوصلهما إلى غاية السعادة والمودة.»

ونظمت جمعية «ود»، ضمن برامجها التدريبية والتوعوية إلى فئات المجتمع كافة، دورة «تأهيل المقبلين والمقبلات على الزواج»، ضمن مشروع الجمعية «زواج سعيد للأبد». وأظهرت أعداد الملحقين حرص الفتيات على هذه الدورات، وسجلت ٣٥ فتاة حضورها، فيما يقل عدد الذكور إلى ١٣ شاباً. واستمرت الدورة ثلاثة أيام، بمعدل ثلاث ساعات يومياً، وتدريب فيها الملحقون على «الخطوات العملية لفهم العلاقة الزوجية، وتضمنت المعارف والمهارات، التي تساعد على فهم الطرف الآخر، والوصول إلى الاستقرار والسعادة.»

وأشارت الزامل إلى أن «الدورة تأتي ضمن مشروع زواج سعيد للأبد، وهو أحد مشاريع الجمعية، ويهدف إلى المساهمة في بناء مجتمع سعيد، وتوفير حياة مستقرة، والتصدي لنسب الطلاق المرتفعة». وتعمل الجمعية على «عقد عدد من اللقاءات، وستقام فيها دورات مكثفة وورش عمل، وبرامج تدريبية، تهدف إلى رفع مستوى الوعي عند الفتيات والشباب، وتأهيلهم التأهيل المطلوب، وصولاً إلى تحقيق الاستقرار الأسري والنفسي.»

وربط رئيس مجلس إدارة «إنماء للتدريب» الدكتور محمد العقيل بين تدني نسبة الطلاق بـ «تعلم فنون العلاقة الزوجية». وذكر أن «عدداً من الدول سجلت سبقاً في مجال التوعية والتدريب وتأهيل المقبلين على الزواج»، مبيناً أن «ماليزيا، بعد أن رأت ضرورة البرامج في عام ١٩٩٢، تدنت نسبة الطلاق فيها من ٣٢ في المئة إلى سبعة في المئة، وهي أخفض نسبة في العالم»، موضحاً أن «المتزوجين تدرّبوا على كيفية احترام الزوجة والزوج، وحل المشكلات». وأضاف أن «إمارة دبي، بعد إدخالها برنامج التأهيل للمتزوجين، انخفضت نسبة الطلاق فيها من ٣٦ في المئة إلى ٢٤ في المئة»، كما أن «اليابان تدرس هذه البرامج في مناهج دراسية مفصلة، وفي أمريكا ولد علم يطلق عليه «علم السلامة الزوجية»، وله خبراء متخصصون وعلماء نفس واجتماع، وكان لنشر هذه الثقافة أثر فعال وإيجابي في إدارة المشكلات الزوجية وحصرها». وقال إن «بريطانيا تنظم فصولاً دراسية، يقتصر حضورها على الأزواج، حيث يتلقون محاضرات على أيدي أساتذة متخصصين، يتعلمون من خلالها فن الإصغاء الزوجي، وفن الصمت، والكلام، وكيفية حسم الخلافات والمشكلات.»

ورأى ضرورة «إلزام المقبلين والمقبلات على الزواج، حضور البرامج التدريبية، لما لها من أهمية بالغة». وأضاف أن «الدورات توضح مواضيع مهمة، من كيفية اختيار الطرف الآخر، وأحكام الخطبة وآدابها، وما الصورة المثلى للزواج الناجح، وكيف نتغلب على مشكلات الزواج؟ وكيفية الوصول إلى تفاهم واستقرار الأسرة؟ وما دور العلاقات الحميمة في نجاح التجربة؟ وما الاختلاف بين الرجل والمرأة؟». وقال إن «أهم المبادئ التي تحكم العلاقة الزوجية، التي تجب مراعاتها عند الزواج، تكمن في الاحترام المتبادل بين الطرفين، لذلك ينبغي أن نسعى إلى تكثيف تأهيل المقبلين والمقبلات على الزواج، وأن يكونا صالحين للزواج، ومؤهلين على القيام بمسؤولياتهما، ومتعرفين على كيفية التعامل مع الطرف الآخر، ومكتسبين أهم مهارات الحياة الزوجية»، ورأى أن ذلك «كفيل بإنشاء أسرة صالحة».

واقترح على الأسر «مطالبة المقبلين على الزواج، بإحضار شهادة إثبات حضور دورة تأهيلية، لما قبل الزواج، مثلما نطالبهم بالفحص الطبي قبل الزواج»، مضيفاً أن «المطالبة مهمة في ظروفنا الحالية»، ورأى في «شيوخ الدورات في شكل كبير، وبخاصة في جمعيات رعاية الأسرة، يجعل إلزام حضورها ممكناً، كما أنه يساهم في تحقيق استقرار الأسرة وتأكيد سعادتها ووفقها».



التأمينات: ٢٤٦٠ إصابة عمل في ٦ أشهر

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ١٩-٧-٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/١٦٤٢٧٧>

الدمام - حسن اليقشي

أكد مدير مكتب التأمينات الاجتماعية في الأحساء عبد الحميد النعيم أن عدد حالات إصابات العمل المسجلة لدى المكتب خلال الأشهر الستة الماضية بلغ ٢٤٦٠ حالة، مشيراً إلى أن عدد المنشآت المسجلة لدى المكتب تجاوز ١٠ آلاف منشأة.

وأوضح أن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية حريصة على الحد من وقوع إصابات العمل للعاملين، لما ينتج عن ذلك من خسائر بشرية واقتصادية، مؤكداً أن المؤسسة لديها أقسام خاصة بالصحة والسلامة المهنية في مكاتبها لتوعية المشتركين، وأصحاب العمل للحفاظ على سلامة العاملين، مبيناً أن غالبية الإصابات التي تحدث تكون نتيجة عدم تقييد أصحاب العمل والعاملين لديهم بشروط الصحة والسلامة المهنية، وغالباً ما تكون في المنشآت الصغيرة لجهل عدد كبير من العمال بأهمية متطلبات السلامة أو عدم المبالاة بذلك. وأشار إلى أن مفتشي الصحة والسلامة المهنية يقومون بزيارات ميدانية، ويعملون على توعية العاملين في المنشآت، ويحثونهم على ضرورة التقييد بوسائل السلامة المهنية أثناء العمل، وتزويدهم بالمطويات الإرشادية التي توضح أهمية أدوات السلامة والغرض من استخدامها، مؤكداً ضرورة تعاون أصحاب العمل مع المفتشين في سبيل تحقيق بيئة عمل آمنة، ولتجنب تطبيق أحكام النظام على المنشآت المخالفة.

وبين النعيم أن نظام التأمينات الاجتماعية يقدم العناية الطبية الشاملة للمشارك المصاب أو المشتركة المصابة سعودياً وغير سعودي، وتصرف لهم البدلات اليومية والتعويضات المالية في حالة العجز الكلي أو الجزئي الناتج عن إصابة العمل أو الأمراض المهنية التي تقع للعامل أثناء العمل أو بسببه، وتحمل المؤسسة عن صاحب العمل تكاليف الإصابة مهما بلغت.

صحة جدة تحظر بيع المشروبات الغازية في المستشفيات... وتفرض غرامات على المخالفين

المصدر: جريدة الحياة الاثين ٧-١٩-٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/164304>

جدة - عبدالعزيز آل صحفان
تأكيداً لتطبيق النهج الصحي السليم الذي تسعى لإرسائه وزارة الصحة السعودية، بدأت مديرية الشؤون الصحية في جدة منذ مطلع العام الحالي في منع بيع المشروبات الغازية داخل المرافق والمنشآت الصحية الحكومية والخاصة بناء على قرار أصدرته الوزارة في وقت سابق يقضي بمنع بيع المشروبات الغازية في المرافق الصحية تجنباً للأضرار التي تسببها كسوء التغذية والسمنة عند الأطفال.
وأكد مدير الشؤون الصحية في جدة الدكتور سامي باداود بدء إدارته من بداية العام الحالي في إزالة جميع الماكينات المخصصة لبيع المشروبات الغازية من جميع المستشفيات والمرافق الصحية في مدينة جدة.
وقال لـ «الحياة»: «قرار منع بيع تلك المشروبات في المرافق الصحية جاء وفق ما توافرت من دراسات أظهرت أنها مشروبات خاوية صحياً ومتسببة في أمراض سوء التغذية والسمنة خصوصاً لدى الأطفال». مشيراً إلى أن مجلس الخدمات الصحية أصدر قراراً بمنع بيع المشروبات الغازية داخل المؤسسات الصحية بأنواعها كافة، والسعي في توفير بدائل لها مثل العصائر ومشروبات الحليب بنكهات مختلفة والاستمرار في برامج التوعية الصحية الشاملة.
وعما إذا اكتشف أن أحد المراكز أو المستشفيات الحكومية أو الخاصة لم تطبق القرار، أكد باداود أنه ستنتم إحالته إلى لجنة مخالفات المنشآت الصحية لاتخاذ الإجراء القانوني المتمثل في دفع غرامة مالية مع التأكيد على ضرورة الالتزام بكل التعليمات.
وكان وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة أصدر قراراً بمنع بيع أو عرض المشروبات الغازية في المستشفيات والمراكز الصحية ويشمل المنع أيضاً داخل مرافق الوزارة وفروعها الخارجية ومديريات الشؤون الصحية وعموم المراكز التابعة لها.
واستيناً للجدل حول تلك المشروبات، أكد استشاري التغذية الدكتور خالد المدني أن المشروبات الغازية تعتبر عديمة الفائدة الغذائية ومضرة بالجسم لاحتوائها على نسب عالية من السكريات، مشيراً إلى احتوائها على نسبة عالية من الفسفور الذي يعتبر مضرراً للمرضى كمرضى الغسيل الكلوي.
وشدد أن الضرر الأكبر يقع على الأطفال، كاشفاً ارتفاع معدلات السمنة وسوء التغذية في الآونة الأخيرة بين الأطفال وطلاب المدارس بسبب الإفراط في تناول تلك المشروبات ما يستدعي إلى اتخاذ موقف حازم في توعية وتنقيف جميع شرائح المجتمع من خطر كثرة تناولها واستبدالها بالعصائر الطبيعية الطازجة.

٩٠٪ من المجتمع يؤيدون عمل المرأة السعودية في القطاع

الصحي و٨٣٪ يؤكدون كفاءتها كطبيبة

المصدر: جريدة المدينة الاثنيين ٧-١٩-٢٠١٠

<http://www.al-madina.com/node/٢٥٧٠٤٧>

مطر الزهراني - نجران

كشفت الدراسة الميدانية التي قام بها فريق علمي من مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني عن تأييد المجتمع لجميع جوانب عمل المرأة السعودية في القطاعات الصحية، حيث أيد نحو ٩٠٪ تشجيعها على العمل في القطاع الصحي بشكل عام، فيما أيد ٧٨٪ من أفراد المجتمع التوسع في تعليم مهنة التمريض للطالبات وعمل المرأة في مجال المختبرات والأشعة والمجالات الطبية المساندة، وانسجاماً مع هذا الاتجاه يرى ٨٣٪ من المجتمع أن المرأة السعودية تتمتع بالكفاءة للعمل كطبيبة، وأن المجتمع في حاجة ماسة إلى عملها بشكل عام في القطاع الصحي.

وبالمقابل يرى ٨٧٪ من المجتمع أن تطبيق الأنظمة التي تنظم عمل المرأة في المجالات التي تتطلب اختلاط النساء بالرجال أصبح ملحاً وضرورياً. ومع ارتفاع نسب تأييد أفراد المجتمع لعمل المرأة في المجالات الصحية، إلا أنه تبعاً للفروقات المعنوية بين إجابات الذكور والإناث عن جميع محاور عمل المرأة السعودية في القطاعات الصحية، تبين أن الإناث -كما هو متوقع- يؤيدون بشكل أكبر من الذكور عمل المرأة في المجالات الطبية ويعتقدون بشكل أكبر بكفاءتها للعمل كطبيبة. كما تعتقد الأنثى بنسبة أكبر من الرجل أن المجتمع بحاجة ماسة إلى عملها في القطاع الصحي، وأن الحاجة ملحة وضرورية إلى تطبيق الأنظمة التي تنظم عمل المرأة في المجالات الطبية.

وتبين من نتائج التحليل الاستدلالي لبيانات العينة وجود علاقة طردية ومعنوية بين مستوى الدخل ومستوى القناعة بكفاءة المرأة السعودية للعمل كطبيبة. فمع ارتفاع مستوى دخل الفرد في المجتمع السعودي، يرتفع مستوى هذا الاعتقاد. كما تبين وجود علاقة طردية ومعنوية بين مستوى التعليم لأفراد المجتمع ومستوى تأييد عمل المرأة في المجالات الطبية، حيث اتضح أنه مع ارتفاع مستوى التعليم عند أفراد المجتمع يرتفع مستوى تأييد عملها في مجالات المختبرات والأشعة والمجالات الطبية المساندة.

٦ محاور أساسية

وقد اهتمت الدراسة بقياس نظرة المجتمع تجاه عمل المرأة السعودية في القطاعات الصحية، حيث تم التركيز على ستة محاور أساسية تشكلت في أسئلة يتم قياس إجابات الفرد في المجتمع السعودي عنها من خلال مقياس ليكرت خماسي يتدرج من موافق بشدة إلى معارض بشدة. وشملت المحاور كلها من ضرورة التوسع في تعليم الفتاة مهنة الطب والتمريض، مستوى كفاءة المرأة السعودية في المجال الطبي، مستوى تأييد المجتمع لها للعمل في المجال الطبي، مدى حاجة المجتمع إلى خدماتها الطبية، بالإضافة إلى أهمية تطبيق الأنظمة التي تنظم عمل المرأة في المجال الصحي.

وكشف التوزيع التكراري لإجابات عينة الدراسة عن هذه المحاور أن ٨٩,٥٪ من أفراد المجتمع يشجعون المرأة السعودية للعمل في القطاع الصحي بشكل عام، وفي المقابل لا يؤيد ٤٪ منهم التوجه نفسه. ويرى ٨٢,٩٪ من أفراد المجتمع كفاءتها للعمل كطبيبة، وفي المقابل لا يرى بذلك ٥,٧٪ منهم الكفاءة.

وفيما يؤيد ٧٧,٧٪ التوسع في تعليم مهنة التمريض للطالبات، يرفض هذا التوجه ٨,٧٪ منهم، كما يؤيد ٧٧,٦٪ عمل المرأة في مجال المختبرات والأشعة والمجالات الطبية المساندة، مقابل ٨,٦٪ منهم لا يؤيدون التوجه نفسه. واتفق ٨٣,٣٪ على أن المجتمع في حاجة ماسة إلى عمل المرأة بشكل عام في القطاع الصحي، فيما لا يتبنى ذلك ٦,٣٪ منهم. وشدد ٨٧,١٪ من أفراد المجتمع على أن تطبيق الأنظمة التي تنظم عمل المرأة في المجالات التي تتطلب اختلاط النساء بالرجال أصبح ملحاً وضرورياً، وفي المقابل لا يتبنى ٤,٤٪ منهم الاعتقاد نفسه.

تطبيق الأنظمة في الأعمال التي تتطلب الاختلاط

ولم يتغير الوضع في محور مدى الاعتقاد بأن تطبيق الأنظمة التي تنظم عمل المرأة في المجالات التي تتطلب اختلاط النساء بالرجال أصبح ملجأً وضرورياً، حيث تبين عدم توافق آراء أفراد المجتمع حسب حقول متغير الجنس، إذ يرى بهذا الاعتقاد ٨٢,٨% من الذكور مقابل ٦,٨% منهم لا يتبنون الاعتقاد نفسه، وكذلك ٩٢,٣% من الإناث وإن خالفهم الرأي ١,٥% منهم.

المجتمع في حاجة ماسة إلى عملها ذات النتيجة انتهى إليها محور مدى الاعتقاد بأن المجتمع في حاجة ماسة إلى عمل المرأة بشكل عام في القطاع الصحي، حيث تبين وجود علاقة معنوية وحقيقية مع متغير الجنس، إذ ذهب مع هذا الاعتقاد ٧٧,٢% من الذكور مقابل ١٠% منهم لا يتبنون الاعتقاد نفسه، فيما يرى ٩٠,٧% من الإناث أن المجتمع في حاجة ماسة إلى عمل المرأة في القطاع الصحي، رغم معارضة ١,٨% منهم لهذا الرأي.

المختبرات والأشعة والمجالات الطبية المساندة وفي محور مدى تأييد عمل المرأة في مجال المختبرات والأشعة والمجالات الطبية المساندة، تبين عدم توافق مستوى هذا التأييد حسب حقول المتغيرات الديمغرافية.

فحسب الجنس، بدأ التأييد واضحاً بين الإناث (٨٣,٧%) وهو وضع طبيعي، مقابل ٤,٧% منهم لا يتبنون الاعتقاد نفسه، بينما جاءت النسبة بين الذكور ٧٢,٧%، مقابل ١١,٩% منهم لا يتبنون ذات الاعتقاد.

وبحسب مستوى التعليم، يؤيد ٧١,٣% من أفراد المجتمع من حملة الشهادة المتوسطة فأقل عمل المرأة في هذا المجال، مقابل ٢٠,٢% منهم يخالفونهم الرأي، و٧٧,٣% من حملة الشهادة الثانوية مقابل ٩,٥% منهم لا يتبنون الاعتقاد نفسه، و٧٥,٩% من حملة الشهادة الجامعية أو الدبلوم مقابل ٨,٨% منهم لا يتفقون معهم، و٨٦,٥% من حملة الشهادات العليا وإن خالفهم الرأي ٣,١% منهم.

عمل المرأة في القطاع الصحي وذات العلاقة بدت واضحة في محور مدى تأييد عمل المرأة في القطاع الصحي بشكل عام، حيث يؤيد ٦٩,٧% من أفراد المجتمع الذكور عملها في هذا القطاع مقابل ١٢,٥% منهم لا يتبنون الاعتقاد نفسه، وكذلك ٨٧,٢% من الإناث وإن اختلف معهن ٤,٢% منهن.

كفاءة السعودية للعمل كطبيبة وفي محور مدى الاعتقاد بأن المرأة السعودية ذات كفاءة للعمل كطبيبة تبين كذلك وجود علاقة معنوية وحقيقية مع متغير الجنس، ومستوى الدخل الشهري، حيث يرى ذلك ٨٠,٤% من أفراد المجتمع الذكور فيما خالفهم الرأي ٧,٦%، وكذلك ٨٥,٨% من الإناث (وهو أمر متوقع)، مقابل ٣,٥% منهم لا يتبنون الاعتقاد نفسه. وبحسب الدخل الشهري اتفق مع هذا الاعتقاد ٧٥,٣% من أفراد المجتمع ممن دخله الشهري «أقل من ٥٠٠٠ ريال» مقابل ٨,٦% منهم يرون غير ذلك، كما ذهب مع هذا الاعتقاد ٨١,٩% ممن دخله الشهري «من ٥٠٠١ إلى ١٠٠٠٠ ريال» مقابل ٦% منهم لا يتبنون الاعتقاد نفسه، بينما يرى ٨٦,١% ممن دخله الشهري «من ١٠٠٠١ إلى ١٥٠٠٠ ريال» بكفاءتها للعمل كطبيبة، وإن خالفهم الرأي ٤,٦% منهم، كذلك أيد هذا الاعتقاد ٨٩,٤% ممن دخله الشهري «أكثر من ١٥٠٠٠ ريال»، مقابل ٢,٩% منهم يخالفونهم الرأي.

مهنة الطب والتمريض للطالبات وأكد محور مدى تأييد التوسع في تعليم مهنة الطب والتمريض للطالبات، وجود علاقة معنوية وحقيقة مع متغير الجنس، حيث تبين عدم توافق مستوى التأييد حسب حقول متغير الجنس، إذ أيد ذلك ٨٦,١% من أفراد المجتمع الذكور فيما اختلف مع هذا الرأي ٦,٢% منهم، وذهب مع هذا الاتجاه أيضاً ٩٣,٦% من الإناث مقابل ١,٥% منهم لا يتبنون الاعتقاد نفسه.

دراسة ميدانية لمركز الحوار الوطني تكشف واقع الخدمات الصحية في المملكة (٨ / ٧)

استشاري نفسي: الوصول إلى مجتمع معرفي مرتبط بارتفاع نسبة التعاطي مع المعرفة

المصدر: جريدة الحياة الاثنيين ١٩-٧-٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/١٦٤٢٧٣>

الظهران - «الحياة»

قال الاستشاري النفسي الدكتور ميسرة طاهر إن «الوصول إلى هدف مجتمع المعرفة، الذي تتبناه مؤسسة الملك عبد العزيز ورجاله للموهبة والإبداع بحلول عام ٢٠٢٠، يتطلب الوصول إلى نسبة ملحوظة من أفراد المجتمع القادرين على التعاطي مع المعرفة». وأوضح طاهر، على هامش مشاركته في «البرنامج الإثرائي الصيفي التاسع للموهوبين»، في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن أن «البرنامج والبرامج المماثلة، التي تقدمها «موهبة» في مختلف مناطق المملكة، تساهم في تكوين قيادات المستقبل في مجالات العلوم والابتكار والموهبة»، مشيراً إلى أن «مشاركته في برامج رعاية الموهوبين منذ انطلاقتها في جامعة الملك فهد، قبل عقد من الزمن، أثبتت قدرتها في صقل مواهب المتميزين، من أصحاب الموهبة والإبداع، وفتح الآفاق أمامهم، وبخاصة في ما يتعلق بالتفكير العلمي والاختراع، إضافة إلى زرع الثقة في أنفسهم وذواتهم».

وأضاف أن «الفئة المشاركة في برامج الموهبة، ينتظر منها أن تكون أعلاماً في المستقبل في جوانب المعرفة»، مضيفاً أن «عملية إعداد الأفراد في البرامج، هي إعداد لمجتمع عبر هذه الفئة المتميزة، التي ستقود عملية تغيير المجتمع». وقدم طاهر، في «البرنامج الإثرائي الصيفي التاسع»، دورة تدريبية في «مهارات الإنصات والاستماع، بوصفها أداة أساسية في سبيل بناء مجتمع واع، يتحاور أفراد في طريقة راقية ومثمرة».

إلى ذلك، اختتم «البرنامج الإثرائي» أسبوعه الأول، بعد أن قضى ٤٦ مشاركاً ١٤٠ ساعة في أنشطة إثرائية علمية ومهارية، ركزت على تزويدهم بالمبادئ والمهارات الأساسية، التي يحتاج إليها المبتكر، إضافة إلى حصص يومية في اللغة الإنكليزية والرياضيات.

وتبدأ في الأسبوع الجاري فعاليات «الوحدات الإثرائية العلمية»، وتعتبر النشاط الأساسي في البرنامج. وينخرط المشاركون في ورش يومية في مجالات الميكانيكا والإلكترونيات والحساسات والبرمجة والشبكات والروبوتات. إضافة إلى «وحدة إثرائية في الرياضيات التطبيقية»، وتهدف إلى تأهيل المشاركين للمنافسة في مسابقات أولمبياد الرياضيات المحلية والعالمية، والذي حققت المملكة فيه إنجازاً عالمياً بحصدها ميداليتين برونزيتين. ويقدم الوحدات أساتذة جامعيون وخبراء، تمت استضافتهم من خارج المملكة.

ابن زاحم يحذر من التوسع في حماية الموظف وترهيب الشاكي بالأحكام التعزيرية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ١٩-٧-٢٠١٠

<http://www.alriyadh.com/١٩/٠٧/٢٠١٠/article٥٤٤٩٥٦.html>

المدينة المنورة - خالد الزايدي

حذر المحامي والقانوني المعروف سلطان ابن زاحم من ترهيب أصحاب الدعاوى المصنفة خطأ- بالكيدية بالأحكام القضائية التعزيرية "السجن والتعهد خطي" مشددا على أن عدم قدرة الشاكي إثبات شكواه لا يجعله كاذبا أو قاصدا لمكيدة المشتكى عليه، وأن إصرار بعض القضاة على هذا التصنيف يفهم منه أن الشاكي عرضة -لا محالة- للتعزير، مما ينتج عنه وجل لكثير من المتضررين وتثيبتهم عن تقديم شكواهم بلا مبرر، وشأن ذلك أن يقوي الموظف "المشتكى عليه" ضد المشتكى، وهذا يؤدي لاستمرار التجاوزات الوظيفية وتعدي الحدود المهنية .

وقال ابن زاحم: إن الهيئة القضائية العليا بوزارة العدل لاحظت التوسع في هذا المفهوم بقراراتها رقم (٦) وتاريخ ١١/١/١٣٩٢هـ المتضمن "حال عجز المدعي عن تحضير البيئة وإقراره بالتنازل عن المدعى عليهم بعد أن حلفوا اليمين اللازمة، ورأى ناظر القضية إخلاء سبيلهم وسجن المدعي أسبوعا نظراً لإتباعه المذكورين دون حق، وعند انتهاء سجنه أخذ عليه التعهد بعدم إعادة مثل ما حدث منه مستقبلاً"، وبدراسة الهيئة العليا لكامل القضية رأت عدم وجهة سجن المدعي بحجة إتباعه للمدعى عليهم، إذ إن تعزير المدعي على دعواه لا يصح إلا إذا ثبت لدى الحاكم بأن الدعوى كيدية، أي ثبت لديه أن المدعي كاذب في دعواه على المدعى عليهم، وفي حال عجز المدعي عن إثبات دعواه لا يستلزم كذبه، فقد يكون صادقا في دعواه ولكنه لم يجد من يشهد له بذلك، لذا فلا يعد بذلك كاذبا، وتابع القرار كما أن أخذ التعهد عليه بعدم العودة لمثل ذلك في غير محله لتقرير أن المدعي لا يعزر لدعواه إذا لم يظهر كذبه فيها، وأخذ التعهد لا يكون إلا لفعل ما لا يجوز فعله، وإن لأي شخص حق إقامة دعواه على من يدعي له خطأ قبله ما لم يثبت كذبه .

وأشار ابن زاحم إلى ما صدر من أوامر ملكية وقرارات مجلس وزراء وتعليمات بشأن تقديم الشكاوى أو الدعاوى الكيدية، وما تم التأكيد عليه مؤخرا بتعميم سمو وزير الداخلية برقم ٨٦٦٣٥/١٦ في ١٧/١٠/١٤٢٦هـ المبني على الأمر السامي البرقي رقم ٩٣٠٣/م ب في ٢٥/٧/١٤٢٦هـ بشأن ما قضت به المادة السادسة من قرار مجلس الوزراء رقم ٩٤ بتاريخ ١٤٠٦/٤/٢٥هـ من قواعد الحد من آثار الشكاوى الكيدية والدعاوى الباطلة، وإحالة جميع الدعاوى التي ترى الجهات الحكومية أو الإمارة أنها كيدية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام للتحقيق فيها وفقاً للنظام، ورفع الدعوى أمام المحكمة المختصة للنظر فيها، ومنها ما نصت عليه المادة الرابعة من نظام المرافعات الشرعية ولائحتها التنفيذية بالفقرات (٨/٧/٦/٥) .. وما تضمنته لائحة التفتيش القضائي بالمادة الحادية والثلاثين بالفقرة (ب)، من شروط مقدم الشكاوى ضد قاض، وأيضا بالمادة السابعة والأربعين منه والتي أكدت أن للمجلس إذا تبين أن الشكاوى التي أقيمت ضد القاضي كيدية الأمر بإحالة مقدمها وغيره إلى المحكمة المختصة.. وقال ابن زاحم: إن وزارة الداخلية والعدل منوطتان بتكليف هذه الدعاوى وتصنيف أفعال أصحابها، لأن الشاكي مسؤول عن شكواه، وما تؤول إليه من تبعات سواء أقامها ضد موظف أو فرد آخر، وإن كان ظاهر النصوص يعلواها شيء من شدة المحاسبة اللاحقة لمقدم هذه الدعاوى الكاذبة، إلا أن عجز الشاكي عن إثبات شكواه لا يمكن تصنيفه بأنه كذب، فولاة أمرنا -حفظهم الله- لم يغفلوا حماية المواطن (الشاكي) وأن نعم بالاطمئنان وهو يقدم شكواه (الحقيقية) بلا خشية أو وجل، وهذا ما تضمنته المادة (٣٦) من النظام الأساسي للحكم بأن توفر الدولة الأمن لجميع مواطنيها والمقيمين على إقليمها ولا يجوز تقييد تصرفات أحد إلا بموجب نظام، لأن التوسع بالاجتهاد في حماية الفرد أو الموظف أمر مرفوض، لخشية شمول ما لم يكن بأنه أمر محسوم.

باتع الشمري يؤكد ل عكاظ بنيته ملاحقة الجناة في سورية

بعد خروجه من المستشفى

الحادث مدبر .. ليس لي أعداء ولا شراكات تجارية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنيين ٧-١٩-٢٠١٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٧١٩/Con٢٠١٠٠٧١٩٦٢٢٢٢٧.htm>

حمدان الحربي - الدمام

استبعد باتع الشمري الذي تعرض لإطلاق نار في سورية في مزرعة تقع في قرية رنكوس ضواحي دمشق قبل نحو أسبوعين أن يكون وراء الحادثة التي تعرض لها خلاف مع أي شخص، ولم يكن على شراكة تجارية مع أية جهة وفرد هناك. لكنه عاد واستدرك «الجناة خططوا لجريمتهم وبيوتنا نيتهم ليس بداعي السرقة، وإنما بهدف القتل وقد يكونون مدفوعين من جهة لها أهدافها».

وأكد المحامي الشمري لـ«عكاظ» من مقر إقامته في أحد المستشفيات في الدمام، أن أسباب الاعتداء غير معروفة حتى اللحظة، مشيراً إلى أنه وصل إلى سورية قبل الحادثه بيوم «استأجرت فيلا داخل مزرعة في قرية رنكوس التي تبعد نحو ٤٠ كيلو مترا عن دمشق، وكنت برفقة زوجتي وأولادي الثلاثة، وفي اليوم التالي أقام لنا صديق من القرية مأدبة عشاء، وعدنا إلى المنزل وأيقظتني زوجتي لتخبرني أن هناك من يحاول فتح النوافذ فرأيت أشخاصا في الداخل أمطروني بالرصاص، ولم أصب سوى بواحدة اخترقت صدري من الرشاش، وكان بحوزتهم مسدس، ووجدنا رصاصتين حيتين منه لاحقا، وعندما أصابوني هربوا ووقعت على بعد مترين من الرصاص التي اخترقت جسدي، واستقرت في الباب الخشبي خلفي، فاتصلت بأخي يوسف وأخبرته سريعا بالحادثة وطلبت منه أن يبلغ صديقا لي على دراية بموقعي، واتصلت على الشخص الذي أولم لنا مأدبة العشاء وحضر سريعا هو وزوجته ونقلني إلى مشفى لم يكن فيه طبيب، ولم أتلق أية مساعدة، وبعدها طلبوا مني التوجه لمشفى الزهراء في التل وأجريت لي العملية هناك».

وأبان الشمري «سمح لي الدكتور المشرف على حالتي هنا في الدمام بالخروج الأسبوع المقبل، وسأتابع مع السفارة السعودية في دمشق نتائج التحقيق بعد خروجي، والسفارة - وللحق - أدت دورها على نحو صحيح، ومازلت أنتظر البحث والقبض على من هدد حياتي وقلب سعادتني إلى جحيم في لحظات دون أي أسباب تستدعي ما حدث، ولكنني أكرر أن العمل كان مدبرا ومخططا له».

من جانبه أكد لـ«عكاظ» شافي الشمري (شقيق باتع) أن الأمن السوري توصل لبعض المعلومات عن متورطين في القضية «بحكم تواجدي مع أخي في سورية بعد إصابته بست ساعات ومتابعتي كافة الإجراءات التي اتخذت بهذا الشأن بدءا من السفارة السعودية وموقفها الإيجابي معنا، وموقف الأمن السوري واهتمامه بالبحث عن الجناة، فهناك مؤشرات تفيد بأن من نفذ الجريمة لم يكن دافعه السرقة، ونستبعد ذلك خاصة أن الجناة دخلوا من الباب الخلفي للمزرعة التي يقيم فيها شقيقي وعائلته، وعندما شاهدوه من نافذة الفيلا أطلقوا النار عليه من مسدس ورشاش وهربوا، وأعتقد أن المسدس تعطل، والدليل وجود طلقة نارية حية بالقرب من النافذة التي كان شقيقي يقف أمامها عند الساعة الثانية والنصف صباحا، وهي طلقة لمسدس عيار تسعة مليمتر، وتمت مطابقة المسدسات على الطلقة، واتضح أن أحدها عطلان ويحمل نفس الطلقة، وبالتالي اعتقل صاحبه، وتمت متابعة اتصالاته بعد الحادثة وكشف الأمن إلغاءه كافة الاتصالات الواردة والصادرة بعد الحادثة، وتضاربت أقواله، ورغم جمع المعلومات فالأسباب غير معروفة، والمتورطون غير معروفين، والبحث جار، وهناك وعود من قبل الأمن السوري بقرع اعتقال الجناة».

التحقيق في اختلاسات مالية من جمعية خيرية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ١٩-٧-٢٠١٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100719/Con2010071936297.htm>

متعب العواد، عارف السويدي - حائل
حققت شرطة منطقة حائل أمس، مع أحد موظفي جمعية خيرية في محافظة الغزاة بتهمة اختلاس مبلغ مالي من صندوق الجمعية الخيرية.

وأوضح لـ «عكاظ» الناطق الإعلامي لشرطة منطقة حائل المقدم عبد العزيز الزنيدي، أنه «ورد خطاب من مدير الجمعية الخيرية في محافظة الغزاة متضمنا اتهام أحد العاملين في الجمعية الخيرية، من إحدى الجنسيات العربية، باختلاس مبلغ مالي من الجمعية غير محدد، وتم إيقافه ولا يزال التحقيق جاريا معه». بدوره، قال مصدر قيادي في الجمعية لـ «عكاظ»: «وزارة الشؤون الاجتماعية شكلت لجنة متخصصة للتحقيق في القضية، مكونة من محاسب قانوني للتحقيق في الكشوفات المالية والإيداعات البنكية اليومية والشهرية لمعرفة سر اختفاء مبالغ مالية لم تحدد حتى الآن وتباشر اللجنة عملها صباح اليوم في مقر الجمعية في المحافظة».

وزاد المصدر: «كان الموظف يستعد للسفر والرحيل لدولته خلال اليومين المقبلين، وسددت رسوم سفره عن طريق مدير الجمعية في أحد فروع المصارف البنكية في المحافظة، وبعد أن طلب مدير الجمعية كشف حساب بنكي خاص بالجمعية وجد مبالغ مالية مختفية لم تحدد وسارع بالاتصال وإبلاغ مركز شرطة الغزاة من أجل إيقافه واستجوابه». وأشار المصدر ذاته إلى أن الموظف كان المسؤول عن تأجير قصر الأفراح الخاص بالجمعية لدى أهالي المحافظة، وكان يقبض ثمن التأجير بنظام الصرف النقدي.



إدانة المتورطين في الاعتداء على سعودي بالبحرين

المصدر: جريدة اليوم الاثنين ١٩-٧-٢٠١٠

<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13548&I=774892&G=4>

فهد الحشام - المنامة
أدانت النيابة العامة بمملكة البحرين ٣ أشخاص ٢ من الجنسية البحرينية وثالث بنغالي إثر اعتدائهم على سعودي، وفي انتظار إحالة أوراق القضية للمحكمة الجنائية لصدور الحكم النهائي.

وأفاد مصدر في النيابة العامة لـ «اليوم» بأن التحقيقات كشفت عن تورط مدير أحد الفنادق واثنين كانا معه بتهمة الاعتداء على المواطن عبد الله العتيبي، إضافة لتهمة السب والقذف بأقوال مشينة، وأوضحت مصادر في المحكمة الجنائية أن الحكم المتوقع على الجناة هو السجن شهرا. كما يحق للمجني عليه المطالبة بالحق المدني نتيجة ما أصابه من ضرر مادي ومعنوي وهذا يرجع للسلطة التقديرية للقاضي حسب حجم الضرر والنظر فيه إن كان أثر على المجني عليه بعمله أو بتكلفة علاجه وما تعرض له من إهانة أمام زوجته على أن تتراوح قيمة تعويضه بين ١٠ و ١٠٠ ألف ريال .

من جانبه أشاد المجني عليه بنزاهة القضاء البحريني، مؤكدا انه لم يتبادر الى ذهنه ولو للحظة أن القضاء سوف يقف في صف الجاني بما انه يحمل الجنسية البحرينية. كما شكر سفارة خادم الحرمين الشريفين على المتابعة والاهتمام اللذين وجدهما منهم، موضحا ان ذلك ليس مستغربا عليهم.

تدشين ملتقى رؤساء الإعلام في مجالس التدريب التقني... اليوم

المصدر: جريدة الحياة الاثنيين ٧-١٩-٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/164303>

جدة - «الحياة»

يدشن محافظ المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني الدكتور علي بن ناصر الغفيص اليوم (الاثنين) فعاليات «الملتقى السنوي لرؤساء وحدات العلاقات العامة والإعلام في مجالس التدريب التقني والمهني في السعودية» التي يستضيفها لمدة يومين مجلس التدريب التقني والمهني في منطقة مكة المكرمة. وأوضح المدير العام للعلاقات العامة والإعلام في المؤسسة عائض بن علي القحطاني أن الملتقى الذي يحضره مديره ومشرفو العلاقات العامة والإعلام في المجالس يهدف إلى نشر الوعي بأهمية العمل في المجالات التقنية والمهنية في أوساط المجتمع وتوافر البيئة المناسبة للتدريب. وقال: «سيتم طرح محاور عدة في اليوم الأول من الملتقى أبرزها صناعة وتطوير أقسام العلاقات العامة، ودورها في تفعيل نشر ثقافة العمل التدريبي، وتخطيط برامجها وتنفيذها، إضافة إلى دورها، ومواضيع تتعلق بالسبل المتقدمة لتطوير العلاقات العامة مثل الوسائط الإلكترونية التفاعلية والإنترنت وبرامج المسؤولية الاجتماعية لوحدات المؤسسة تجاه المجتمع». وأضاف: «سيضم الملتقى في يومه الثاني ورش عمل تفاعلية تدور حول تنظيم برامج العلاقات العامة والإستراتيجيات الإعلامية لتحقيق الريادة العالمية في مجال التدريب التقني والمهني من أجل إعداد القوى العاملة الوطنية ذات المهارة والانضباط والإتقان.»



أبوراس يفتح الملتقى الصيفي للحد من الإيذاء

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنيين ٧-١٩-٢٠١٠

<http://www.al-jazirah.com/2010/07/19/In21d.htm>

الطائف - عبد الله الوهبي

رعى مدير عام التربية والتعليم للبنين بمحافظة الطائف الأستاذ محمد أبو راس بحضور مديري الإدارات حفل افتتاح برنامج الملتقى الصيفي للحد من الإيذاء تحت عنوان (طلابنا أمانة)، والذي تستضيفه الإدارة العامة للتربية والتعليم للبنين بمحافظة الطائف، ممثلة في إدارة التوجيه والإرشاد، بمشاركة مرشدين طلابيين وطلاب من مناطق ومحافظات المملكة التعليمية. وفي الحفل، الذي أقيم على مسرح النشاط الطلابي بالفصلية، أقيمت كلمة لمدير إدارة التوجيه والإرشاد ألقاها نيابة عنه حيدر الفعر، تلا ذلك عرض مرئي، فكلمة للطلاب المشاركين ألقاها الطالب عبد العزيز الزهراني. ورحب مدير عام التربية والتعليم، في كلمة له بهذه المناسبة، بالوفود المشاركة وتمنى لهم طيب الإقامة والاستفادة من الملتقى للخروج بتوصيات إيجابية. وفي نهاية الحفل افتتح أبو راس المعرض المصاحب للبرنامج.

قشقري: نسبة السعوديين في قطاع الصحة لا تتجاوز ٢٢ في

المائة

المصدر: جريدة الحياة الاثنيين ٧-١٩-٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/١٦٤٣٠٢>

جدة - «الحياة»

كشفت عميد كلية ابن سينا للعلوم الطبية الدكتور رشاد قشقري حاجة سوق العمل الصحي السعودي إلى كوادر متخصصة على مستوى عالٍ للعمل في القطاعين العام والخاص في جميع التخصصات، في الوقت الذي تقدر فيه نسبة العاملين من السعوديين في هذا القطاع (من الأطباء والصيادلة والمرضى من الجنسين) بنحو ٢٢ في المائة من مجموع نسبة الكادر الصحي العامل في المرافق الصحية السعودية.

وتم لأول مرة على مستوى الكليات الطبية في السعودية إدراج كلية ابن سينا للعلوم الطبية في محافظة جدة في دليل التعليم الطبي العالمي «Education Directory International Medical»، وبهذا يمكن للطلاب والطالبات التقدم والجلوس لاختبارات المعادلة الأميركية والكندية في تخصص الطب والعلوم الطبية.

من جهته، أشار رئيس مجلس إدارة كلية ابن سينا الدكتور شالي بن عطية الجدعاني إلى أن إدراج كليته في الدليل الطبي العالمي يعكس قوة الجامعات والكليات السعودية في مناهجها أسوة بنظيراتها في مختلف دول العالم.

وقال الدكتور قشقري: «تعمل الكلية على إعداد الكوادر الوطنية في أربعة برامج متخصصة لتغطية سوق العمل من الشبان والفتيات السعوديين المتخصصين في هذا القطاع». مبيناً فتح الكلية باب القبول والتسجيل للعام الدراسي المقبل وأن الطلاب والطالبات المستجدين سيستفيدون من برنامج منح وزارة التعليم العالي للطلاب والطالبات السعوديين في الجامعات والكليات الأهلية السعودية.

وأوضح أن الكلية ستقبل هذا العام ما مجموعه ٥٠٠ طالب وطالبة في تخصصات الطب العام وطب الأسنان والصيدلة والتمريض ليرتفع عدد المسجلين بالكلية إلى ٢٢٠٠ طالب وطالبة منذ إنشائها، لافتاً إلى أن الكلية أكملت بناء وتجهيز مستشفى تعليمي بسعة ١٢٠ سريراً سيتم تدشينه الشهر المقبل.

وأفصح القشقري عن توقيع الكلية ثلاثة اتفاقات تعاون مع جامعة «تورنتو» وجامعة جنوب «كاليفورنيا» وجامعة «كنساس»، مشيراً إلى أن الكلية ستحتفل هذا العام بتخريج أول دفعة في الطب البشري قوامها ٤٠ طالباً وطالبة.

حذاء فتاة يفتح تحقيقاً أمنياً مع مستشفى خاص بالمدينة متهم بالتسبب في وفاتها المستشفى أبلغ عن وفاتها قبل وصولها.. ومديره يؤكد وفاتها عقب دخولها بثوان

المصدر: جريدة الوطن الاثنين ١٩-٧-٢٠١٠

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=١٣٠٢٧&CategoryID=٥

المدينة المنورة: علي العمري AM ١٢:٥٧ ١٩-٧-٢٠١٠

اتهمت أسرة مقيمة في المدينة المنورة مستشفى خاصا بالتسبب في وفاة قريبتهم، بعد وصولها للمستشفى، وتقديم معلومات مغلوطة إلى الأجهزة الأمنية، الأمر الذي دفع بالشرطة إلى فتح تحقيق حيال بلاغ الأسرة. جاء ذلك بعد أن لاحظ ضابط بالدوريات الأمنية وجود حذاء الفتاة في باحة الاستقبال بالمستشفى.

وبدأت القصة حينما شعرت فتاة (٢٣ عاما) بمرض حاد، فاضطرت الأسرة إلى نقلها للمستشفى لتلقي العلاج، غير أن الفتاة ظلت في قاعة الانتظار لأكثر من ساعة دون أن يتدخل قسم الطوارئ - حسب بلاغ الأسرة - لمعاينة حالتها، بالرغم من علامات الإرهاق التي كانت واضحة عليها، لتسقط الفتاة مغشيا عليها في قاعة الانتظار، فيما سارع فريق التمريض عقب ذلك بنقلها إلى حجرة الطوارئ، حيث تبين أنها فارقت الحياة.

وأكد الناطق الإعلامي المساعد لشرطة المدينة المنورة المقدم فهد عامر الغنام أن الأسرة تقدمت ببلاغ حول التدايعات والظروف التي صاحب وفاة ابنتهم، لافتا إلى أن القضية أحيلت إلى هيئة التحقيق والادعاء العام .

ووفقا لبلاغ الأسرة، فبعد أن تبين للطبيب الذي عاين حالة الفتاة أنها فارقت الحياة، اضطرت إدارة المستشفى إلى إبلاغ الأجهزة الأمنية مقدمة معلومات مكدوبة، مشيرة في بلاغها إلى وصول الفتاة للمستشفى مفارقة للحياة، مطالبة الأجهزة الأمنية بالتدخل لمعرفة تداعيات الموقف.

وتشير الأسرة في دعوها إلى حضور الدوريات الأمنية إلى الموقع وفقا لبلاغ المستشفى، حيث أفاد أحد المناوبين في المستشفى لرجال الأمن بوصول الفتاة مفارقة للحياة، غير أن ضابط الدوريات الأمنية الذي حضر إلى الموقع لاحقا لم تنطل عليه تلك الادعاءات خاصة بعد أن عاين حذاء الفتاة في باحة الاستقبال.

وبدأ الضابط في السؤال مركزاً على "هل وصلت الفتاة وهي على قيد الحياة أم متوفاة؟"، وبعد إلحاح تبين من خلال إفادات الشهود إلى جانب ذوي الفتاة، أنها فارقت الحياة بعد وصولها إلى المستشفى بزمن، وليس - كما جاء في بلاغ المستشفى - ليتم على ضوء ذلك إحالة الحادثة إلى مركز الشرطة للتحقيق في تداعياتها.

من جانبه، أوضح المدير التنفيذي لمستشفى الصفا الدكتور حسين الراددي أن الفتاة فارقت الحياة بعد ثوان من وصولها إلى قسم الاستقبال حيث سقطت أرضاً مفارقة للحياة.

وبحسب تصريح الراددي في اتصال أجرته معه "الوطن"، فبمجرد سقوط الفتاة أمام موظف الاستقبال جرى على وجه السرعة نقلها إلى قسم الطوارئ حيث تبين من خلال معاينة الطبيب الذي عاين الحالة، أنها فارقت الحياة، مضيفاً أن الفتاة كانت قد خرجت قبل يومين من مستشفى النساء والولادة بعد أن قضت ١٥ يوماً عقب ولادتها حيث كانت تعاني من أنيميا الخلايا المنجلية.

يذكر أن أمير منطقة المدينة المنورة الأمير عبدالعزيز بن ماجد كان قد أمر في ٢١ أغسطس عام ٢٠٠٦، بإغلاق بعض مرافق مستشفى الصفا إلى جانب إيقاف كافة الكوادر التي أدانتها التحقيقات في مصرع المواطنة نجا بلحمر، التي توفيت عقب إجراء عملية ولادة قيصرية لها نتيجة نقل دم من فصيلة مخالفة لفصيلة دمها فجر الخميس الثالث من أغسطس ٢٠٠٦، مخلفة وراءها أربعة أطفال وزوجاً.

فيما جاء أمر أمير المدينة المنورة في ذلك الوقت بعد زيارة مفاجئة للمستشفى، حيث وقف شخصيا على أوضاعه التي تحدثت تقارير رسمية في حينها عن تدهورها، ليصدر توجيهاته بإغلاق أقسام التوليد والجراحة والمختبر، وهي الأقسام التي لا يمكن للمستشفى العمل دونها، والتي أثبتت التحقيقات ضلوع بعض موظفيها في وفاة المواطنة، إضافة إلى إيقاف كافة الكوادر التي أداؤها التحقيقات حتى إشعار آخر.



إلغاء شرط المحرم يزيد نسبة حجوزات السيدات في الفنادق

المصدر: جريدة الوطن الاثنين ١٩-٧-٢٠١٠

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=١٣٠١١&CategoryID=٥

الدمام: منى الشهري AM ١٢:٤٦ ١٩-٠٧-٢٠١٠

أكد عدد من مديري المبيعات والحجوزات في الفنادق، أن سيدات الأعمال وموظفات البنوك يمثلن الشريحة الأكثر استفادة من إلغاء شرط المحرم للسماح للمرأة بالسكن في الفنادق السعودية، والذي صدر في عام ٢٠٠٨. ووفقا لذات المصادر، فقد بلغ متوسط الحجوزات النسائية سنويا ١٠٠ حجز، مع زيادة ملحوظة في الصيف بسبب مناسبات حفلات الزفاف التي تقام في قاعات الفنادق، حيث يتم حجز غرفتين إلى ٣ غرف يوميا خلال فترة الصيف من قبل نساء ينظمن مناسبات خاصة بهن، وذلك لاستضافة بعض المدعوين.

وأوضح حسام الزعني وهو مدير مبيعات أول في فندق "هوليدي إن - الخير" أن الحجوزات النسائية في الفندق خلال فترة الصيف تصل إلى ٢٥٠ حجرا كلها بأسماء نساء، مرجعا ذلك إلى كثرة مناسبات الزواج في قاعة الفندق في هذه الفترة مما يساهم في ازدياد عدد النساء الراغبات في حجز غرف الفندق. وأشار إلى أن متوسط الحجوزات اليومية يصل إلى حجز غرفتين أو ٣ غرف بأسماء نساء، وتتولى مهمة الحجز لهن موظفات الفندق المسؤولات عن الحجز، وأكد أن أكثر فئة استفادت منذ إسقاط شرط المحرم موظفات البنوك وسيدات الأعمال وسيدات لديهن مناسبات يتم تنظيمها في قاعة الفندق.

ومن جهته ذكر مدير الحجوزات في فندق "توليب الحمراء" بالدمام جمال الحامد أن القرار سهّل مهمات كثيرة متعلقة بعمل النساء. وقال: "منذ صدور القرار أصبحنا نلاحظ وجود أعداد جيدة من النساء يحجزن غرفهن في الفندق"، مشيرا إلى أن القرار سهّل على المرأة التحرك بحرية، موضحا أن متوسط الحجوزات النسائية يتراوح بين ١٠ إلى ١٥ ليلة في الشهر أي قرابة ١٠٠ ليلة في السنة.

انطلاق الملتقى الإرشادي الأول للتربية السلوكية بالمملكة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين ١٩-٧-٢٠١٠

<http://www.al-madina.com/node/٢٥٧٠٩٥>

حمود الصقيران - جدة تصوير بكرى القرني
انطلقت أمس في جدة أعمال الملتقى الإرشادي الأول للتربية السلوكية بالمملكة والذي تنظمه إدارة التربية والتعليم بمحافظة جدة بمشاركة كافة إدارات التعليم بمناطق ومحافظات المملكة ويستمر لخمس أيام بمشاركة أكثر من (٢٠٠) طالب بالمرحلة الثانوية. وقال مدير عام التربية والتعليم بمحافظة جدة عبد الله بن أحمد الثقفي: إن هذه الملتقيات تمثل أساساً حقيقياً تنطلق منه نحو بناء الإنسان وإعداده للمستقبل ومنحه فرصته لإبراز شخصيته معتبراً ومحافظة على قيمه وثوابته الدينية والأخلاقية وانتمائه الوطني واعتبر الثقفي هذا الملتقى فرصة سانحة للوصول إلى توجيهات فاعلة وعملية يسهل تطبيقها في الميدان التربوي بما يحقق الأعدال في شخصية الطالب وتوجهاته . وكان حفل الافتتاح الذي احتضنه مسرح بيت الشباب بجدة قد بدأ بكلمة لمدير التوجيه والإرشاد بتعليم جدة سالم الطويرقي قال فيها: إن ورش العمل ستركز على مهارات الحياة ومفاهيمها وتعمل على إبراز العوامل المساعدة على تحسين الناشئة فكرياً وسلوكياً وشدد مشرف عام التوجيه والإرشاد بوزارة التربية والتعليم ناصر بن منصور العريني على أن هذا الملتقى يستهدف شخصية الطالب ومساعدته لاتخاذ قراراته وتعزيز القيم في داخله مؤكداً أن ما يقدم خلال الأيام المقبلة سيكون امتداداً لبرنامج التربية السلوكية والفكرية الذي انطلق من جدة العام الماضي. وأشار العريني إلى أن صيف هذا العام يشهد الكثير من الفعاليات الإرشادية الهادفة لتعديل السلوك حيث ستتواصل هذه الفعاليات بعد جدة في عنيزة والجوف وعسير والقصيم. يذكر أن اليوم الأول شهد ورشة عمل بعنوان مهارات الحياة (هندس اتصالك) قدمها ممدوح الطيب فيما قدم عبد المحسن السلمي دورة للمشاركين صباح أمس الأحد عن تحسين الناشئة فكرياً وسلوكياً ويقوم مشرفو التوجيه والإرشاد المشاركين في اللقاء بزيارة لوحدة الخدمات الإرشادية التي يقدم من خلالها عيسى الزهراني نماذج لأبرز الأعمال الإرشادية والبرامج التي تمت خلال هذا العام .



حائل: سجن وولد امرأة رافقت أخرى لتهديد مدير مدرسة برشاش

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ١٩-٧-٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/١٦٤٢٥١>

حائل - سالم الثنيان
أصدر قاض في محكمة السليمي (جنوب مدينة حائل) أمس، حكماً بسجن امرأة شهراً وجلدها ١٠٠ جلدة، لأنها رافقت امرأة أخرى هددت مدير إحدى المدارس بسلاح ناري. وعلمت «الحياة» أن المحكمة ذاتها أصدرت حكماً بسجن شاب وسائق كانا يرافقانها ١٥ يوماً و ٥٠ جلدة لكل منهما، فيما سيصدر حكم على حاملة السلاح قريباً.
وكانت سيدة (٣٨ عاماً) تحمل رشاشاً وبصحبته ابن أخيها (١٦ عاماً) وامرأة (٣٥ عاماً) تهجمت على مدير مدرسة قرية الذكري الابتدائية محاولة إجباره على تسليمها ابنها الذي يدرس في الصف الأول ليعيش معها في بيت والدها بعد أن غادرت بيت زوجها.
وحسب مصادر مطلعة، فإن مدير المدرسة وهو شقيق زوجها رفض طلب السيدة، فوجهت صوبه رشاشاً، ومع تصاعد الأصوات تجمع المعلمون وتمت السيطرة على أم الطالب الغاضبة.
وأضافت المصادر أن السيدة تعرضت قبل هجومها على مدير المدرسة بيوم للضرب من زوجها، ما استدعى تنويمها في مستشفى مدينة السليمي، كما أنها راجعت المستشفى في اليوم ذاته إثر الحادثة.

ورثة الطبيب الجهني يستأنفون الحكم لعدم تحقيقه مبدأ

الردع والزجر

المصدر: جريدة المدينة الاثنيين ١٩-٧-٢٠١٠

<http://www.al-madina.com/node/٢٥٧٠٩٦>

بسام بادويلان - جدة

يستأنف ورثة الطبيب طارق الجهني استشاري الأسنان يوم السبت المقبل، بتقديم اللائحة الاعتراضية إلى ديوان المظالم بجدة على الحكم الذي أصدرته الهيئة الصحية الشرعية الأساسية بجدة. وأوضح أحمد سليم أحد محامين ورثة الطبيب طارق الجهني أنه سيتم في اللائحة الطعن في الحكم لأنه من وجهة نظرهم لا يحقق مبدأ "الردع والزجر"، ولا يتناسب مع ضخامة الجرم المرتكب والأخطاء الثابتة التي ارتكبت بحق المجني عليه "الطبيب الجهني"، علماً أن من أهم خصائص العقوبة هو ترضية أهل المجني عليه والحكم بصفته الحالية الذي زادهم همًا وكمدًا، كما أن الحكم لم يوص بإغلاق المستشفى مع أن النظام يحدد ذلك، وأن المستشفى عليه أخطاء كبيرة. وكان وزير الصحة قد أصدر قراره سابقاً بإيقاف المستشفى الخاص عن إجراء العمليات غير الطارئة ووجه بإغلاق ثمانية غرف عمليات بعد كشف جملة من المخالفات بعد حدوث الخطأ الطبي الذي أدى إلى وفاة الدكتور طارق الجهني استشاري الأسنان دماغياً وراح ضحية «إبرة التخدير» بعد خضوعه لعملية «ربط معدة» خلال عيد الأضحى المبارك. وأصدرت الهيئة الصحية الشرعية بجدة بمديرية الشؤون الصحية بجدة الحكم بالإدانة الواضحة على المستشفى وثبوت الاستهتار والإهمال عليه، كما أكد الحكم عدم جاهزية غرف العمليات، وعدم الاستعداد لإجراء عمليات ربط معدة، وأكد عدم وجود بروتوكول للتعامل مع حالات السمنة المفرطة، وكشف النقاب عن جملة مخالفات تتمثل في عدم ترخيصه التالي: «استشاري العناية المركزة، والجراح، وفني التخدير»، بالإضافة إلى عدم تجهيز غرف العمليات. وكانت الهيئة الصحية الأساسية بجدة قد أصدرت مسبقاً في جلستها الأخيرة بقضية الطبيب طارق الجهني الحكم بسجن طبيبة التخدير ورئيس قسم التخدير مدة ثلاثة شهور لكل منهما، لارتكابهما أخطاء طبية فادحة، كما أصدرت أحكامها بدفع دية المتوفى من طبيبة التخدير ورئيس التخدير بمبلغ ٥٠ ألف ريال لكل منهما، كما أصدرت حكم على المستشفى ورئيس التخدير وطبيبة التخدير بدفع فاتورة الخبير الأمريكي للمدعي بقيمة ١٦٨ ألفاً على أن تستقطع من المستشفى ٥٠%، وعلى رئيس التخدير وطبيبة التخدير ٥٠%، كما حكمت الهيئة بتغريم الطبيب الجراح ٨٠ ألف ريال بالحق العام، وتغريم طبيب التخدير بتغريم ٥٠ ألف ريال حق عام وتغريم طبيب العناية المركزة بمبلغ ٥٠ ألف ريال، كما أكدت الهيئة على تغريم المستشفى سابقاً ٣٦٠ ألف ريال غرامات مخالفات سابقة، وأضافت عليها غرامة ٨٠ ألف ريال لتشغيل الجراح و ١٠٠ ألف ريال لعدم وضع لوائح بالمستشفى، و ٨٠ ألف ريال لتشغيلهم طبيب تخدير بدون ترخيص مقابل ثبوت الحكم بأنهم أخطأوا بنفس الحكم الفني، وأوصت الهيئة إعادة تقييم قسم التخدير .

حماية المستهلك: التجارة وضعتنا في فوهة المدفع ... ومكيفات صينية وراء أزمة التيار

المصدر: جريدة الحياة الاثنيين ٧-١٩-٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/164200>

عنيزة - عبدالعزيز القرعوي

حمل رئيس جمعية حماية المستهلك الدكتور محمد الحمد أجهزة التكييف الصينية الرديئة جزءاً من المسؤولية عن أزمة انقطاع التيار الكهربائي في عدد من المناطق، معتبراً أن وزارة التجارة وضعت جميعته في «فوهة المدفع» في ما يتعلق بحماية المستهلكين. وأضاف خلال ندوة بعنوان «واقع المستهلك وحقوقه» التي استضافتها «ثلاثية العوهلي» في عنيزة مساء أول من أمس، أن الجمعية تواجه تحدياً في وضع قائمة سوداء للذين يخالفون النظام ويغشون المستهلكين، إذ إن الحكومة ترفض بدعوى أن ذلك يمكن أن يؤثر سلباً في نفسية قبيلة الشخص العشاش، مؤكداً أن وزارة التجارة تهربت من مصطلح «حماية المستهلك» وشكلت إدارة سمتها «شؤون المستهلك»، فوضعت بذلك الجمعية في فوهة المدفع. ولفت إلى أن «الجمعية» بصدد إطلاق الرقم (١٩٩٠٠٠) لاستقبال شكاوى المستهلكين وملاحظاتهم، لكنه استدرك بأن الجمعية لن تعلن عنه رسمياً إلا بعد استكمال إجراءاته التشغيلية بعد الاتفاق مع هيئة الاتصالات على بعض نقاط الخلاف، خصوصاً في ما يتعلق برسوم التأسيس وكلفة التشغيل.

وأكد الحمد أن من أسباب أزمة انقطاع التيار الكهربائي في عدد من المناطق، أجهزة التكييف الصينية الرديئة التي تعمل في منازل المواطنين وتستهلك جهداً كهربائياً أكثر مما تحتاجه وينتج منها تعطل في شبكة الكهرباء السعودية وانقطاعات، مشيراً إلى أن كثيراً من المواطنين والمقيمين لا ينظرون إلى الجودة وإنما يبحثون عن السعر فقط وهو ما سيعود عليهم بأثر سلبي.

وتابع: «إن كنا نطالب شركة الكهرباء بأن تخفض كلفة الطاقة الكهربائية فإن على المواطن مسؤولية يجب أن يلتزم بها من خلال عزل المنازل والنوافذ وإقفال الأبواب بشكل محكم وشراء أجهزة كهربائية ذات جودة عالية.» وأعرب عن أمله بأن يسهم نظام كفاءة الأجهزة الكهربائية في ارتفاع وعي المواطن، لافتاً إلى أنه يتضمن وضع مقياس من ست نجومات على الأجهزة المعمرة كالثلاجات والغسالات والمكيفات تبيّن درجة جودتها. وأوضح الحمد أن التوصيلات الكهربائية في الأسواق جميعها فشلت في اختبارات أجريت لها في مختبر الأجهزة الكهربائية في الرياض ولم تتجح أي توصيلة.

وحدّر من استمرار حصد السلع والإطارات المقلدة لأرواح المواطنين، مضيفاً أن ٢٠ مواطناً يتوفون يومياً بحوادث سيارات ٥٠ في المئة من أسبابها السلع المقلدة من إطارات وفحمت وعكوس، كما أن ٤٠ في المئة من المنومين في المستشفيات هم ضحايا حوادث مرورية، مطالباً بمزيد من المراقبة وسن أنظمة تحمي المستهلكين. وتابع: «وقف حصد السيارات للأرواح أهم من مرض أنفلونزا الخنازير الذي صرفت عليه الملايين ولم يمته بسببه سوى ٤٠ شخصاً غالبيتهم مرضى.»

وذكر أن الجمعية لن تتجه في الوقت الحالي إلى التوسّع في الفروع عدا افتتاح فرع ثان في جدة، عازياً ذلك إلى كبر مساحة السعودية ورغبة الجمعية في بناء ذاتها من الداخل أولاً، داعياً إلى إنشاء هيئة عليا مستقلة لحماية المستهلك. وأكد أن الجمعية تواجه جملة من التحديات وتسعى لتذليلها، ومنها أن الأجهزة الرقابية غير كافية ويجب الاعتماد على آلية جديدة في هذا الشأن، كما أن بعض وسائل الإعلام تتحفظ على نشر بعض إعلاناتها التوعوية خصوصاً في ما يتعلق بالسيارات والهواتف النقالة بحجة تعارض المصالح، وتأثر المجتمع بالمفهوم السابق عن حماية المستهلك واستعماله لعملية الإصلاح على رغم عمر الجمعية القصير، ورفض بعض الغرف التجارية دفع رسوم أقرها المرسوم الملكي للجمعية، وخط المواطنين بين دور الجمعية ودور وزارة التجارة، ما دفع بعضهم إلى رفض تسلّم مطبوعات الجمعية بحجة عدم جدواها، وعدم شيوع ثقافة العمل التطوعي، وانتشار ظاهرة السلوك السلبي بين المستهلكين بعدم إبلاغهم عن

التجار المخالفين أو الاحتفاظ بالفاتورة أو شراء السلعة المغشوشة أو المقفلة ومخاطبة الجمعية، وجهل المستهلك بحقوقه، وضعف تبادل الخبرات بين المملكة والجهات الدولية المماثلة في التخصص، وانتشار ظاهرة الإعلانات المضللة.



أصحاب الدينات يبنع يشكون سيطرة الوافدة ويناشدون المسؤولين التدخل

المصدر: جريدة المدينة الاثنين ١٩-٧-٢٠١٠

<http://www.al-madina.com/node/٢٥٧٠٣٥>

سالم السناني - يبنع / تصوير - علي الزهراني
ناشد عدد من سائقي الدينات ببنع أمير منطقة المدينة المنورة عبدالعزيز بن ماجد بالتدخل لحل المضايقات، التي يتعرضون لها من قبل الأجانب الذين يمتهنون نفس المهنة في محافظة يبنع، وأضافوا أنهم تقدموا بأربع شكاوى لمحافظة يبنع وتجاوب معها المحافظ، ولكنها لم تطبق من قبل بعض الجهات الحكومية المعنية بالتنفيذ. وقال فهد عوض البذيلي: إننا مجموعة من الشباب ليس لدينا وظائف وقمنا بشراء عدد من سيارات النقل التي تقوم بنقل السيارات وسحبها ونكسب من خلالها رزقنا، ولكن هذه المهنة أصبحت بدون فائدة بعد أن قام الأجانب باستئجار عدد من السيارات بأسماء سعوديين وأصبحوا ينافسوننا في هذه المهنة. استئجار السيارات ناير رشود الجهني يقول إن الأجانب يقومون باستئجار سيارات النقل من سعوديين، ويتم الاتفاق مع السائق على نسبة معينة حتى أصبحت المحافظة تعج بالأجانب أصحاب السطحات، ويقومون بالمزايدة علينا مع الزبائن ويعطونهم أقل قيمة حتى أصبح جميع من يريد نقل سيارته لا ينتج إلينا وإنما يتجه إلى موقف الأجانب، لأنهم مخالفون ويعطون الزبون قيمة متدنية جدا أقل مما نطلبه نحن السعوديين. ويضيف: تقدمنا بعدة شكاوى لمرور يبنع والدوريات ومكتب العمل عن هذه الظاهرة الخطيرة، ولكنهم لم يحركوا ساكنا ولم يطبقوا نظام السعودية ولم يكفوا أنفسهم حتى عناء متابعة شكاوانا إليهم. التقسيط "أر هقتنا" ويقول غازي الشظيفي وعبدالله المحمادي: إننا قمنا بشراء هذه السيارات عن طريق التقسيط بمبلغ ما يقارب ٩٠ ألف ريال ومطلوب منا أن نعطي الشركة مبلغ ٢٠٠٠ ريال شهريا ولدينا التزامات أسرية، ولا نستطيع أن نوفر هذه المبالغ بعد منافسة الأجانب لنا. ويضيف الشاب شيهان الجهني: إن هناك مسميات لعدد من مكاتب شركات النقل ولكن من يقوم بنقل السيارات وسحبها جميعهم أجانب ويعطون صاحب المكتب نسبة شهريا او يوميا، ونحن نريد تحقيقا في هذا الأمر وضرورة تطبيق نظام العمل والسعودة في هذه المهنة. الغرامات والمنع مدير مكتب العمل ببنع محمد قراون قال: إنه سبق أن تقدم عدد من المواطنين بشكوى للمحافظة عن هذا الموضوع، وقد وجه المحافظ بضرورة متابعة الموضوع حتى في نقاط التفتيش، ونحن بدورنا ضبطنا العديد من المخالفين وتم اتخاذ الإجراء اللازم معهم من غرامة ومنعة من العمل، ونحن نطبق النظام على من لديه مهنة غير المهنة التي يعمل بها او أنه يعمل بسيارة لا تخص كفيله وفي هذه الحالة يتم تطبيق النظام عليه ويغرم ويمنع من مزاولة المهنة. أنظمة رادعة مدير مرور يبنع المقدم فهد السراني قال: إننا نقوم يوميا بمتابعة هذا الموضوع وجميع الفرق الميدانية لديها توجيه في ضبط من يكون مخالفا، وأضاف: إننا نخالف من نجد أنه يعمل سائقا وتكون مهنته غير هذه المهنة، وكذلك يتم ضبط من يعمل على سيارة ليست لكفيله ونقوم بتحويل جميع مخالفتي أنظمة العمل إلى مكتب العمل ببنع .

معهد الإدارة ينفي إشكالية التدريب و"المظالم" يؤكد استمرار التعامل

البطي لـ "الوطن": رئيس ونائب الديوان من خريجي المعهد

المصدر: جريدة الوطن الاثنين ١٩-٧-٢٠١٠

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=١٢٩٩٧&CategoryID=٥

الرياض: فداء البديوي AM ١٢:٣٨ ١٩-٧-٢٠١٠

نفى مدير معهد الإدارة العامة الدكتور عبدالرحمن الشقاوي لـ "الوطن" حدوث أي إشكالية أو نقاش بين المعهد وديوان المظالم حول تنفيذ البرامج التدريبية أو إيقاف التعامل معها. في الوقت الذي أكد مدير مركز دعم القرار بـ "المظالم" القاضي إبراهيم البطي لـ "الوطن" استمرار العلاقة المتميزة بين المعهد والديوان وينتظرون تنفيذ المزيد من البرامج لمنسوبي "المظالم"، مشيراً إلى مواصلة ذلك بقوله "نحن ننتظر المزيد من ذلك"، فسياسة التدريب في "المظالم" -وفقاً لما أضحى البطي- تتجه للاستفادة من جميع المتخصصين ذوي التميز في التدريب سواء في القطاع الحكومي أو الأعمال. يأتي ذلك غير متوافق مع ما تردد مؤخراً من معلومات بشأن إيقاف تعامل ديوان المظالم مع برامج معهد الإدارة العامة. في حين أكد الشقاوي خضوع برامج المعهد للتطوير سنوياً، إلى كونها معتمدة من نظام الخدمة المدنية لبرامج المعهد بشكل مباشر، عن سواها من برامج معاهد قطاع الأعمال، مستشهداً بتدريب المعهد لأكثر من ٤٨ ألف موظف حكومي في العام الماضي، وقبلها درب ٤٠ ألف موظف سنوياً. ولفت الشقاوي إلى وجود عدد من موظفي الدولة على قائمة الانتظار للانضمام إلى البرامج التدريبية السنوية، مرجعاً ذلك لعدم تمكن المعهد من استيعاب كافة المتقدمين. وبشأن الاعتداد الوظيفي لنظام "الخدمة المدنية" لبرامج معهد الإدارة واعتمادها مباشرة مقارنة بغيرها من معاهد قطاع الأعمال، حدد المتحدث الرسمي باسم وزارة الخدمة المدنية عبدالعزيز الخنين لـ "الوطن" أربعة مراكز تدريب حكومية تعتمد برامجها ذاتياً ويُعتد بها وظيفياً بموجب نظام الخدمة المدنية، هي: (معهد الإدارة العامة، المعهد الدبلوماسي، مؤسسة التعليم الفني والتدريب المهني، ومركز التدريب بالديوان الملكي) من قبلها ويعتد بها وظيفياً. أما برامج تدريب معاهد قطاع الأعمال أو برامج تنفذ من داخل أي جهاز حكومي، فأوضح الخنين تطلب ذلك لموافقة مسبقة من لجنة التدريب والإبتعاث بوزارة الخدمة المدنية على كل موظف قبل تنفيذ البرامج لاعتمادها رسمياً من قبل اللجنة، مشيراً إلى انطباق ذلك أيضاً على البرامج التدريبية الخاصة خارج المملكة.

• رئيس ونائب "المظالم" من خريجي معهد الإدارة

إلا أن مدير مركز دعم القرار بـ "المظالم"، أكد لـ "الوطن" -ثقة الديوان بكفاءة منتجات ومخرجات معهد الإدارة، مستشهداً بكون رئيس الديوان الشيخ إبراهيم الحقييل ونائبه علي الحماض من بين خريجي دبلوم دراسات الأنظمة بمعهد الإدارة العامة إلى جانب عدد كبير من قضاة "المظالم"، فيما شدد البطي على حرصهم في الديوان على استقطاب مخرجات المعهد لتعيينها ضمن طاقم موظفيه، إيماناً منه بكفاءتها وفعاليتها. وقال البطي "لا يغيب عن بال كل منصف دور معهد الإدارة العامة الرئيسي في التنمية الإدارية بالمملكة وتاريخه وحاضره يشهدان له بذلك"، معلقاً أن "الديوان مع معهد الإدارة العامة ممثلة بمدير المعهد الدكتور عبدالرحمن الشقاوي علاقة مميزة وتعاون مشكور، ونحن ننتظر المزيد من ذلك".

وفيما يتعلق بكون العملية التدريبية داخل منظومة "المظالم" مكافأة أو منحة للقاضي والموظف، نفى البطي صفة المكافأة أو المنحة عن التدريب، مؤكداً أنه واجب إداري من واجبات العمل؛ يستهدف تنفيذه تحقيق إستراتيجية محددة للديوان وفق خطة معدة مسبقاً (تحدد موضوع التدريب ووقته ومكانه).

• سياسة تدريب "المظالم":

وفيما يدور حول السياسة التدريبية الجديدة لديوان المظالم، اعتمد "المظالم" -وفق ما قال البيطي في حديثه- على منهج علمي يتفق مع مرحلة تنفيذ مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء، وما حُصِّص من دعم متواصل للمشروع.

ووصف البيطي تحقيق أهداف هذه السياسة أمام خادم الحرمين الشريفين من مشروعه، بالمسؤولية التي يتحملها كلا من رئاسة الديوان وقضاته وموظفيه ومسؤولية.

وعليه، استكمل البيطي حديثه قائلاً "يقوم التدريب في الأساس على تأهيل قضاة الديوان وموظفيه وتدريبهم ليكونوا على المستوى الذي يهدف إليه مشروع خادم الحرمين الشريفين وبناء على ذلك تم إعداد خطة تدريبية بالاشتراك مع متخصصين في هذا المجال تحت مسمى (خطة التدريب والتغيير)، واعتمدها رئيس الديوان وبدأ الديوان في تنفيذها من بداية السنة المالية الحالية حيث وصل إجمالي عدد ورش العمل التدريبية في خطة هذا العام ما يزيد على ١٢٥ ورشة عمل تدريبية."



١١٩١٩ شخصاً ينضمون إلى قائمة المستفيدين من الضمان

خلال شهر

المصدر: جريدة الحياة الاثنيين ٧-١٩-٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/164247>

الرياض - «الحياة»

أضافت وزارة الشؤون الاجتماعية ١١٩١٩ شخصاً جديداً إلى قائمة المستفيدين من «الضمان الاجتماعي» خلال شهر واحد.

وأوضح وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين في بيان أمس أن الوزارة صرفت معاشات ومساعدات قدرت بـ ٩٢٠٧٧٣٣١ ريالاً لـ ٦٩٧٧٣٧٧ مستفيداً من الضمان الاجتماعي خلال شهر شعبان الجاري، مشيراً إلى أن هذا المبلغ أودع في حسابات المستفيدين من معاشات الضمان الاجتماعي ومساعداته مطلع الشهر.

ولفت إلى أن هذا الشهر شهد إضافة ١١٩١٩ متعافاً ومستحقاً إلى قائمة المستفيدين من «الضمان» التي تضم الأيتام والعجز الكلي والأرامل والعجز الموقت وفاقد العائل خلال ٩٤ مكتباً للضمان الاجتماعي في جميع المناطق، مؤكداً حرص خادم الحرمين الشريفين وولي العهد والنائب الثاني على تقديم أفضل الخدمات للمستفيدين والمستفيدات من الضمان الاجتماعي والبحث عن المحتاج المتعفف والمستحق غير القادر على الوصول إلى مكاتب الضمان الاجتماعي.

وفي شأن آخر، ارتفعت نسبة المتقاعدين ٣,٧ في المئة خلال العام الماضي مقارنة بالعام الذي سبقه، وبلغ عدد المتقاعدين والمستفيدين من المؤسسة العامة للتقاعد منذ بداية عملها عام ١٣٧٨هـ وحتى نهاية العام المالي ١٤٣٠ - ١٤٣١هـ ١٢٦٢٤١٢ متقاعداً ومستفيداً صرف لهم ٢٧٤ بليون ريال بحسب التقرير الإحصائي السنوي للمؤسسة.

وذكر وزير المالية رئيس مجلس إدارة «المؤسسة» الدكتور إبراهيم العساف في «التقرير» أن عدد المتقاعدين والمستفيدين من «المؤسسة» خلال عام ١٤٣٠-١٤٣١هـ بلغوا ٩١١٣٤٩ متقاعداً ومستفيداً صرف لهم نحو ٣١ بليون ريال بزيادة ١١,١٢ في المئة عن العام السابق. وأضاف أن التقرير تضمن معلومات عن المتقاعدين الأحياء والمتوفين والمستفيدين من الورثة وأصحاب الدفعة الواحدة ممن صفوا حقوقهم التقاعدية مصنفة بحسب السن والجنس وأسباب ترك الخدمة وبحسب المناطق الإدارية في المملكة ومعلومات عن إجراءات تسوية المعاشات ونظام تبادل المنافع والنظام الموحد لمد الحماية التأمينية لمواطني دول مجلس التعاون.

وأشار إلى أن السعودية تعد من الدول السباقة في تطبيق أنظمة التقاعد، إذ طبق أول نظام عام ١٣٦٤هـ، مؤكداً حرص المؤسسة العامة للتقاعد على تطوير أداؤها وخدماتها عبر تأهيل كوادرها البشرية والأنظمة وتسهيل الإجراءات وتنمية استثماراتها في سبيل الوفاء بالتزاماتها للمتقاعدين والمستفيدين.

التمييز تستفسر عن مدير أوقاف وموظف... أعادت ملفي

قضيتيهما إلى جزئية جدة

المصدر: جريدة الحياة الاثنيين ٧-١٩-٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/164313>

جدة - أحمد الهاللي

طلبت محكمة التمييز في منطقة مكة المكرمة المحكمة الجزئية في محافظة جدة بالاستفسار عن مدير أوقاف جدة، وموظف في الشؤون الإسلامية من طريق مرجعيهما في القضية التي صدر فيها حكم شرعي تضمن سجن الموظف مدة شهرين وجده علناً ٦٠ جلد. وأوضح مصدر لـ «الحياة» أن محكمة التمييز أعادت ملف القضية إلى المحكمة الجزئية متضمناً عدداً من الملاحظات التي دونتها بعد إعادتها ملف القضية.

وتضمنت الملاحظات الاستفسار عن المدعي والمدعى عليه، والاستفسار عن القضية المرفوعة في المحكمة الإدارية في منطقة مكة المكرمة من الموظف ضد مديره.

وحددت المحكمة الجزئية جلسة للنظر في القضية في شهر شوال المقبل في حضور أطراف القضية واستكمال ملاحظات التمييز التي دونتها وإكمال ما يلزمها من إيضاحات.

جاء ذلك بعد أشهر من إصدار المحكمة الجزئية في محافظة جدة حكماً يقضي بسجن موظف في فرع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في محافظة جدة (تحتفظ «الحياة» باسمه) مدة شهرين وجده «علناً» ٦٠ جلد مفرقة مع أخذ التعهد عليه بعدم التعرض لـ «مديره العام» بقول أو فعل يسيء له مستقبلاً.

وتعود وقائع الدعوى عندما وجهت هيئة التحقيق والادعاء العام الاتهام إلى الموظف بالبلاغ الكاذب بقصد تشويه سمعة موظف عام (تحتفظ «الحياة» باسمه) بعد أن استندت الهيئة في اتهامها على أدلة وقرائن عدة، أبرزها ما جاء في أقوال المدعي (المدير العام) الذي ذكر أنه على خلاف مع المدعي عليه (الموظف)، وما توافر من معلومات لدى الجهة المختصة في محافظة جدة عن المتهم (الموظف) من عدم صحة دعواه واشتهاره بسوء تصرفاته وأخلاقه، وعدم إحضاره ما يثبت صدق دعواه التي قدمها.

وكانت محكمة التمييز تسلمت لائحة الاعتراض من «الموظف» المحكوم التي طالب فيها بنقض الحكم، والقضاء مجدداً بوقف نظر الدعوى إلى حين الفصل في الدعوى المقامة من الموظف ضد مديره العام في ديوان المظالم، وذلك للارتباط ووحد الموضوع، وإلزام المدعي بالمصاريف ومقابل الأتعاب اللذين تكبدهما لدفع هذا الظلم والاعتداء الصارخ الواقع ضده، وفتح التحقيق مع المدعي فيما أسندت إليه في هذه الخطابات، وتوجيه اليمين الحاسمة له على صحة هذه الأفعال.

كما تضمنت اللائحة: «نظراً إلى ما يلاقيه هذا الحكم من اعتراض لدى المدعي عليه (الموظف) فإنه يطلب نقضه لأسباب عدة، أبرزها بطلان أدلة الاتهام التي ساقته هيئة التحقيق والادعاء العام، والخطأ في تطبيق النظام وبطلان الحكم الصادر للفساد في الاستدلال، والإخلال بحق الدفاع ودرء الحدود بالشبهات، وتفسير الشك لصالح المتهم، وبطلان ما بني على باطل، وأثر استصحاب صحيفة سوابق المتهم، إضافة إلى قوله أن هيئة التحقيق والادعاء العام ذكرت أنه تم إلقاء القبض عليّ وهذا غير صحيح إذ تم توجيه خطاب إلى إدارتي يطالبني بضرورة التوجه إلى مركز شرطة الشمالية، وبالفعل ذهبت بإرادتي وهناك تم تحويلي إلى الهيئة بخلاف ما ادعت به هيئة التحقيق والادعاء العام من أنه تم إلقاء القبض عليّ.»

الداخلية تستبق شبهات الـ تشاليح الأمنية... بخط تنظيمية

المصدر: جريدة الحياة الاثنيين ٧-١٩-٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/164316>

جدة - أحمد العمري

أقرت وزارة الداخلية تنظيمًا جديدًا لمحال بيع قطع غيار السيارات (التشليح)، ووجهت إمارات المناطق بملاحظات رصدتها تجاه تلك المحال تومي عن وجود ثغرات أمنية. وبناء على ذلك، شكلت لجنة من كل من الأمن العام (شؤون الأمن - المرور)، والمديرية العامة للجوازات، ووزارة الشؤون البلدية والقروية، ووزارة العمل، تتولى سرعة وضع الآلية المناسبة لتطبيق ما تضمنه نظام المركبات الملغى تسجيلها ولائحته التنفيذية.

وأبلغت اللجنة وزارة الداخلية بتوصلها إلى توصيات عدة وهي: «المركبات الملغى تسجيلها الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١ وبتاريخ ١٤٢٢/١١/١٠ هـ ولائحته التنفيذية، وتشكيل فرق ميدانية مكونة من أعضاء يمثلون (البحث الجنائي - المرور - البلدية (ويكون مقرها البحث الجنائي في كل مدينة أو محافظة وذلك لتنفيذ جولات تفتيشية على محال بيع المركبات الملغى تسجيلها وضبط المخالفات ثم عرضها على لجنة النظر في المخالفات لإقرار العقوبة المناسبة، إنفاذاً لما ورد في المادة السابعة من اللائحة التنفيذية للنظام، كما أقرت اللجان تكليف أمانات المناطق بإيجاد مكتب في كل موقع لبيع المركبات الملغى تسجيلها يوفره المستثمر ليكون مقراً للجهات الأمنية، كي تتمكن من القيام بأعمالها وإنفاذاً ما ورد في المادة الثانية من النظام بتجميع محال التشليح في مكان واحد وتحديد بوابة دخول وبوابة خروج لكل مجمع بغية تسهيل السيطرة عليه أمنياً وإلزام أصحاب تلك المحال بوضع حراسات مدنية خاصة على أبوابه عند الإغلاق.

وتضمنت التوصيات اعتماد نماذج خاصة للمخالفات الواردة في المادة الثالثة عشرة من اللائحة التنفيذية لنظام محال بيع المركبات الملغى تسجيلها ويعمم على الجهات المعنية للعمل به، إضافة إلى التأكيد على أمانات المناطق بتفعيل المادتين الأولى والثانية من اللائحة التنفيذية للنظام بإزالة مواقع التشليح غير المرخصة، مثل موقع «النظيم» في الرياض وموقع «بريمان» في جدة وكذلك مدينة تبوك (الواقع على طريق صوامع الغلال) وأيضاً محافظة الأحساء (العيون - العمران) وتجميع محال بيع المركبات الملغى تسجيلها في مكان واحد أو أكثر بحسب الحاجة في كل مدينة أو محافظة ليسهل السيطرة عليها. واعتمدت وزارة الداخلية توصية اللجان المتضمنة تطبيق نظام الإغلاق بعد الإنذار للمحال والورش التي تقوم ببيع وشراء قطع غيار السيارات بحسب نظام خطرهما، وإمكان تصريف قطع السيارات المسروقة من خلالها لعدم وجود رقابة عليهم، إلى جانب التأكيد على أمانات المناطق والفرق الميدانية بعدم السماح لأصحاب محال المركبات الملغى تسجيلها (التشليح) بأي أعمال أخرى مثل فك وتركيب القطع للسيارات التي لم يتم إلغائها تسجيلها أو أي أعمال ميكانيكية أو كهربائية أو سكرية، وأن يكون نشاطهم هو بيع القطع وشراؤها فقط وفقاً للترخيص الممنوح لهم.

كما أقرت الداخلية أخذ التعهدات على أصحاب محال التشليح بعدم استخدام هياكل السيارات «المشلهة» والتخلص من رقم «الشاصيه» المحفور على الهيكل عن طريق الصهر، والتأكيد على وزارة العمل تنفيذ جولات تفتيشية على محال بيع قطع السيارات الملغى تسجيلها لتنفيذ ما يخصهم، كما أسندت الوزارة للمديرية العامة للجوازات مباشرة ما يدخل ضمن اختصاصها (مخالفة أنظمة الإقامة) من خلال جولاتها التفتيشية على المحال المعنية لضبط العمالة المقيمة بطريقة غير مشروعة، كذلك أقرت الوزارة توصية التأكيد على أصحاب محال (التشليح) باستخدام الحاسب الآلي لتسجيل السيارات المشتراة والقطع المباعة والمشتراة وكذلك اسم بطاقة هوية البائع أو المشتري، وربط محال بيع المركبات الملغى تسجيلها بنظام «شموس» من طريق الجهة المختصة بالأمن العام، وأيضاً دراسة إمكان الاستفادة من القطاع الخاص في إدارة وتشغيل مراقبة محال التشليح وضبط المخالفات التي تحدث على غرار ما هو مقترح من قبل الإدارة العامة للمرور في ضبط مخالفات ورش السيارات.

السعودية أول دولة عربية تسمي ممثلها لدى التجارة العالمية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ١٩-٧-٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/164301>

جنيف - «الحياة»

قدم الدكتور عبدالعزيز بن شافي العتيبي أوراق اعتماده ممثلاً دائماً للمملكة العربية السعودية لدى منظمة التجارة العالمية للمدير العام للمنظمة باسكال لامي في مقرها بجنيف بحضور وكيل وزارة التجارة والصناعة للشؤون الفنية الدكتور محمد بن حمد الكثيري، والمدير العام لإدارة المنظمات الدولية بوزارة التجارة والصناعة مساعد بن محمد العشيوي. وقال وكيل وزارة التجارة والصناعة للشؤون الفنية الدكتور محمد الكثيري: «إن الخطوة التي اتخذتها المملكة بتعيين ممثل دائم لها لدى منظمة التجارة العالمية تأتي تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء القاضي بدعم تمثيل المملكة لدى منظمة التجارة العالمية وتعيين ممثل دائم للمملكة كما أنها تجسد مستوى المواكبة وتطلعات القيادة من أجل تعزيز مكانة اقتصادنا الوطني وتسريع وتيرة نموه ودفع استمرارية أدائه الجيد بوصفه واحداً من أكثر الاقتصادات نمواً في العالم، فضلاً عن شراكة المملكة القيادية وإسهاماتها ومبادراتها الفاعلة في التجارة الدولية إذ تعد واحدة من أكثر الدول إسهاماً في التجارة الدولية.»

وأشار الكثيري إلى أن توجه المملكة بتسمية ممثل دائم لها في منظمة التجارة العالمية كأول دولة عربية تتخذ هذه المبادرة «كان موضع تأييد وثناء المدير العام للمنظمة الذي نوه بهذه الخطوة قائلاً إنها تعبر عن حرص المملكة لتعزيز موقعها قوة اقتصادية يتعاظم دورها في المنظمات والمؤسسات الدولية وتأثيرها عضواً فاعلاً في مجموعة العشرين حيث تطمح إلى رفع سقف شراكتها في إدارة وتنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية العالمية»، مؤكداً أن المملكة بهذه الخطوة تصرف بتقدير كبير لتفعيل وجودها داخل المنظمة، وهذا ما سيمنحها حضوراً أقوى وقدرة على الإسهام في توجهات المنظمة من خلال مشاركتها في مجالس وهيئات ولجان وفرق عمل المنظمة.

ويتمتع الدكتور عبدالعزيز العتيبي بخبرات متنوعة حيث شغل العديد من المناصب في معهد الإدارة العامة كان آخرها نائباً للمدير العام للمعهد قبل اختياره عضواً في مجلس الشورى في دورته الرابعة. يذكر أن المملكة نالت استحساناً عضواً تاماً في منظمة التجارة العالمية في المؤتمر الوزاري السادس للمنظمة الذي عقد في شهر كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٥ في هونغ كونغ، إذ أعلن في احتفالية خاصة نظمت ضمن فعاليات المؤتمر أن المملكة أصبحت العضو الـ ١٤٩ في المنظمة، بعد أكثر من ١٢ عاماً من المفاوضات وفقاً لإجراءات متطلبات الانضمام. وبذلك يفتح انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية فرصاً واسعة أمامها للاستفادة من نفاذ منتجات الصناعات الوطنية والزراعية، وكذلك تجارة الخدمات إلى الأسواق التجارية للدول الأعضاء في المنظمة، وفقاً لمبادئ وقواعد اتفاقات المنظمة التي تتركز على مبدأ معاملة الدولة الأولى بالرعاية، وكذلك عدم التمييز والمعاملة الوطنية، إضافة إلى أحقية المملكة عضواً تاماً في المنظمة للجوء إلى آلية تسوية المنازعات التجارية في المنظمة في حال تعرض مصالح المملكة التجارية إلى معاملة تمييزية أو فرض إجراءات أو رسوم حمائية غير مبررة من أية دولة عضو في المنظمة. وتشارك المملكة بفعالية في مجموعات التفاوض بالمنظمة في إطار المفاوضات التجارية الحالية، حيث تم تصنيف المملكة من الدول الحديثة الانضمام للمنظمة، وهو ما يعفيها من تقديم أية التزامات إضافية في إطار النفاذ للأسواق للسلع الصناعية والزراعية وكذلك الخدمات علاوة على ما التزمت به أثناء مفاوضات انضمامها للمنظمة.

والدة طالب بمركز لتدريب الأمن تطالب بتشريح جثته

المصدر: جريدة الوطن الاثنين ١٩-٧-٢٠١٠

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=١٢٩٧٤&CategoryID=٥

المدينة المنورة: مريم الجهني AM ٢١:١٢-١٩-٠٧-٢٠١٠

رفضت والدة طالب مستجد بمدينة تدريب الأمن العام بمنطقة المدينة المنورة دفنه حتى تتضح الأسباب الحقيقية لوفاته، لترجيحها أن ذلك ناتج عن إهمال صحي تعرض له أو جزءا عسكري طبق بحقه مما دهور حالته وتسبب بوفاته. وتقدمت والدة المستجد سعد محيسن الرشيدى (٢٥ عاماً) الذي توفي الخميس المنصرم بشكوى لشرطة العيون بواسطة عمه، تطالب فيها بالتحقيق في أسباب الوفاة وتداعياتها وتشريح الجثة، وقال ابن عم المتوفى سعد سحيم الرشيدى لـ "الوطن": القضية وصلت إلى هيئة التحقيق والادعاء العام وتم التوجيه بتشريح جثة المتوفى"، متحفظاً على البيان الصادر من شرطة المدينة المنورة حول أسباب الوفاة، وقال "إن الشرطة تجنبت في بيانها ذكر السبب الحقيقي لبداية معاناة المتوفى والتداعيات، وخالفت الواقع في بعض النقاط من أهمها وقت نقله لمستشفى الملك فهد والذي يبعد ما يقارب ٥ كيلومترات عن مقر مدينة التدريب".

وقال سعد الرشيدى إن ابن عمه "سعد" هو الابن الأكبر بين ٥ شقيقات لأسرته وكان يمثل الأمل المستقبلي لوالدته التي توفي عنها والده خاصة بعد ما تم قبوله بالمجال العسكري ولم يبق لها عائل سواه. وكانت شرطة المدينة المنورة أصدرت أول من أمس بياناً على لسان الناطق الإعلامي المكلف المقدم فهد بن عامر الغنام ذكرت فيه أن وفاة الطالب ناتجة عن تعرضه إلى هبوط في الدورة الدموية والتنفسية وفشل كلوي حاد حسب التقرير الطبي الأولي، وذلك بعد أن تم نقله مغرب يوم الأربعاء من مدينة التدريب إلى مستشفى الملك فهد بواسطة الإسعاف المتواجد بمدينة التدريب بعد أن لاحظ العريف المناوب آثار الإرهاق على الطالب حيث تلقى الطالب العلاج في طوارئ المستشفى حتى الساعة الثالثة فجراً ومن ثم تمت إحالته إلى غرفة العناية المركزة وتوفي بها.

إلى ذلك، ذكر مدير مستشفى الملك فهد بالمدينة الدكتور عبدالحميد محمد شحات أن المتوفى أحضر إلى طوارئ المستشفى فاقداً للوعي ويعاني من جفاف، مبيناً أن الأطباء قاموا بإجراء إنعاش قلبي رئوي له لمدة عشرين دقيقة وإعطائه الأدوية اللازمة إلا أن حالته الصحية لم تستجب لذلك، مما أدى إلى توقف التنفس، مؤكداً في ذات الوقت أن الكشف السريري للمتوفى كشف إصابته المسبقة بالفشل الكلوي.

من جانبه، أكد اختصاصي باطنية بمستشفى الميقات فضل عدم ذكر اسمه أن ضربات الشمس تؤدي إلى الإصابة بالفشل الكلوي خلال أيام بسيطة نتيجة لتسببها بجفاف الدم ومنعه من الوصول إلى الكلى مما يؤدي إلى فشلها الحاد، وأكد اختصاصي الباطنية أن الفشل المزمن هو الذي يكون له تاريخ مرضي ويستغرق وقتاً طويلاً حتى يصاب به المريض. يذكر أن الطلاب العسكريين الذين يلتحقون بالدورات يطلق عليهم مستجدين ويخضعون لفترة مدتها ٤٥ يوماً يمنع خروجهم من مراكز التدريب ويتلقون خلالها تدريبات عسكرية تسمى (بفحص أخلاق) وذلك لاختبار قوة تحملهم لمشاق العمل العسكري.

تدهور حالة الطفلة ريفان والشرعية تحدد ٢٥ ذي القعدة موعداً لإصدار الحكم

المصدر: جريدة المدينة الاثنين ١٩-٧-٢٠١٠

<http://www.al-madina.com/node/٢٥٧٠٣٩>

بسام بادويلان - جدة

ازدادت حالة الطفلة "ريفان" الصحية سوءاً يوم الاثنين الماضي بسبب مضاعفات الخطأ الطبي الذي أفقدها حواسها في مستشفى خاص بجدة وقال ماجد الزهراني " لقد أخذت طفلاتي يوم الاثنين الماضي إلى مستشفى حكومي وأجريت لها عملية تغيير أنبوب التغذية في البطن، ثم أدخلت للمرة الثانية يوم الأربعاء الماضي بعد أن ارتفعت درجة حرارتها وإصابتها بزكام وسعال إلى مستشفى حكومي آخر، حيث وجدوا التهابات بالرئة والبلعوم، وتم وضعها في غرفة العناية المركزة لوجود نقص في الأوكسجين، بعد أن كانت تعاني من ضيق في التنفس. وكانت الهيئة الصحية الشرعية الأساسية بجدة قد حددت ٢٥ ذي القعدة المقبل موعداً جديداً للجلسة الأخيرة لإصدار الحكم في دعوى والد الطفلة ريفان للنظر في الخطأ الطبي، وكانت الجلسة الماضية قد عقدت لأخذ إفادات الفريق الطبي وحضر ٣ ممرضات كن حاضرات في الولادة بعد عودتهن من السفر بعدها أخذوا إفادات ٣ أطباء أطفال ٢ أخصائيين واحد استشاري واعررض استشاري الأطفال على نقطة من نقاط التي استعرضها اخصائي الأطفال الذي ذكر أنه تم إبلاغ استشاري الأطفال الساعة الثانية والنصف ظهراً، فاعررض استشاري الأطفال وقال إنه لم يبلغ إلا عند تمام الساعة الرابعة بنهاية دوامه، وأدلوأ بإفاداتهم الطبية أمام الهيئة عن الحالة واستقبال الحالة، وأخصائي الأطفال قال أول ما حضرت الحالة في الدقيقة الأولى كان مؤشر إيجار يساوي صفراً فاعررض عليه عضو الهيئة الذي باشر الحالة (ع.م) ، وسأله هل أنت موجود أثناء الولادة فأجاب بـ لا ، وقال على أي أساس كتبت التقرير أن المؤشر في الدقيقة الأولى صفر وأنت لم تحضر من الدقيقة الأولى. وقال الزهراني : " إن الهيئة رصدت عدداً من الأخطاء الطبية على المستشفى وهي عدم اتخاذ قرار إجراء ولادة سريع بالوسائل المعروفة طبياً، وتأثر المخ لنقص الدم عن طريق المشيمة، ولم يتم معالجة التشنجات .

الأمين العام للجنة الوطنية للطفولة لرياض توقيع اتفاقيات حماية الطفل يلزم تجريم منتهكيها جنائياً

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ١٩-٧-٢٠١٠

<http://www.alriyadh.com/19/07/2010/article045096.html>

الرياض فاطمه الغامدي

أشاد الأمين العام للجنة الوطنية للطفولة الدكتور بندر بن حمود السويلم بالتوقيع على البروتوكولين الاختباريين لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، وبيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية. وأوضح أن البروتوكول الأول يهدف إلى حماية الأطفال من الزج بهم في مخاطر النزاعات والحروب وقسرمهم على المشاركة في النزاعات وحمل السلاح. بينما يهدف البروتوكول الآخر إلى حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي بكافة أشكاله، ويلزم البروتوكولين الدول الأطراف بأن يجرم نظامها الجنائي هذه الأفعال. وأكد في تصريح للرياض بأنه ومن خلال استقراء الأنظمة والإجراءات المطبقة في المملكة ذات العلاقة بموضوع البروتوكولين، يتبين أن هذه الإجراءات والأنظمة المطبقة في السعودية تعكس بوضوح اهتمام الدولة والتزامها بحماية الأطفال على نحو ليس مطابق لمفهوم البروتوكولين فحسب. وقال "يتبين ذلك جلياً من خلال تجريم الشريعة الإسلامية لتلك الجرائم، ويتعين النظر إلى موافقة المملكة هذه لكونها امتداداً للالتزام السعودية اتفاقية حقوق الطفل التي صادقت عليها المملكة العربية السعودية بالمرسوم الملكي رقم م/٧ وتاريخ ١٦/٤/١٤١٦ هـ".

ويأتي توقيع المملكة على هذه البنود الإضافية لاتفاقية حقوق الطفل انطلاقاً من، وانسجاماً مع النصوص الشرعية التي تستمد المملكة جميع أنظمتها وتشريعاتها منها، والتي تصون وتحفظ حقوق الطفل حيث تؤكد الشريعة الإسلامية بوضوح حق كل طفل في البقاء والنماء والحماية. كما أرسى الإسلام مبادئ شاملة لرعاية وحماية الطفولة. وأضاف أن المملكة أولت بقبادتها الرشيدة أهمية قصوى لرعاية وحماية الطفولة، وحققت العديد من الإنجازات في مجال الحماية الاجتماعية، ودأبت المملكة العربية السعودية ولا تزال في توجيه عناية شاملة للأطفال المعرضين للمخاطر من خلال سن الأنظمة واللوائح ورسم الخطط والإستراتيجيات والبرامج الكفيلة بحماية الطفل. ويأتي توقيع المملكة على هذين البروتوكولين تأكيداً على سياسة الدولة في حماية ورعاية الطفل من جهة، واستمراراً للتفاعل النشط مع المنظمات الدولية في مجال رعاية وحماية الطفل على المستويين الإقليمي والعالمي من خلال المصادقة على الأنظمة والبروتوكولات التي تحفظ حق الطفل. وفي نهاية حديثه شكر الأمين العام للجنة الوطنية للطفولة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي العهد الأمير سلطان بن عبدالعزيز وسمو النائب الثاني الأمير نايف بن عبدالعزيز على دعمهم وحرصهم ورعايتهم للطفل السعودي في جميع المجالات، كما قدم شكره لصاحب السمو الأمير فيصل بن عبدالله بن محمد آل سعود وزير التربية والتعليم رئيس اللجنة الوطنية للطفولة على متابعته ودعمه المستمر لجهود اللجنة. منوها إلى ان اللجنة تعد حالياً تقرير المملكة العربية السعودية الدورية الثالثة لإنفاذ اتفاقية حقوق الطفل.

مجلس القضاء: الأولوية للكفاءة والتخصص والأقدمية في اختيار القضاة للمحاكم المتخصصة

المصدر: جريدة المدينة الاثنيين ١٩-٧-٢٠١٠

<http://www.al-madina.com/node/٢٥٧٠٤٩>

سعيد الزهراني - الطائف

حدد المجلس الأعلى للقضاء معايير اختيار القضاة للمحاكم المتخصصة، والتي يقصد بها المحاكم والدوائر المتخصصة، محاكم ودوائر الدرجة الأولى، ودوائر محاكم الاستئناف المنصوص عليها في نظام القضاء، وأكد أن الأولوية في الاختيار بناء على الكفاءة والتخصص والأقدمية. ويتم تخصيص القضاة في المحاكم والدوائر المتخصصة في البلد الواحد بناء على رغبتهم، وعند المشاحة يقدم الأكثر تخصصاً، فإن تساوا فالأكفاً بموجب تقرير الكفاية الأخير، فإن تساوا فالأقدم في السلك القضائي، فإن تساوا فالأكبر سناً. ويقاس التخصص بمجموع درجات الخبرة العملية السابقة والبحوث المحكمة والدورات التدريبية في مجال التخصص، وتحتسب كل سنة من الخبرة العملية بدرجة واحدة. وتكون الخبرة العملية حسب المحكمة العامة ويعد العمل فيها خبرة للمحاكم التالية (المحكمة العامة، والمحكمة التجارية، والمحكمة الجزائية، والمحكمة العمالية، ومحكمة الأحوال الشخصية). والمحكمة الجزئية ويعد العمل فيها خبرة لـ (المحكمة الجزائية، والمحكمة العمالية). والمحكمة الجزئية للضمان والأنكحة ويعد العمل فيها خبرة لمحكمة الأحوال الشخصية. والدائرة الحقوقية في محكمة الاستئناف ويعد العمل فيها خبرة للدوائر التالية: الدائرة التجارية، والدائرة العمالية، والدائرة الحقوقية. أما الدائرة الجزائية في محكمة الاستئناف ويعد العمل فيها خبرة للدائرة الجزائية. ودائرة الأحوال الشخصية والإنهاءات في محكمة الاستئناف، ويعد العمل فيها خبرة لدائرة الأحوال الشخصية. ويحتسب كل بحث محكم في مجال التخصص بدرجة واحدة حسب البحث في التخصص المالي الذي يعد بحثاً متخصصاً في مجال عمل المحاكم العامة والتجارية والعمالية. والبحث في التخصص الجنائي إذ يعد بحثاً متخصصاً في مجال عمل المحكمة الجزائية. والبحث في تخصص أحكام الأسرة الذي يعد بحثاً متخصصاً في مجال عمل محكمة الأحوال الشخصية. وتحتسب كل عشرين ساعة تدريبية في مجال التخصص بدرجة واحدة حسب التصنيف المذكور في البحوث. وعند وجود محاكم أو دوائر شاغرة بعد المفاضلة يقوم المعني بتطبيق هذه القواعد بتوجيه القضاة المسبوقين للمحاكم والدوائر الشاغرة حسب الأنسب. كما حدد المجلس الأعمال القضائية النظرية المطلوبة لشغل الدرجات القضائية، ويقصد بالأعمال القضائية النظرية كل عمل يقتضي النظر في أمر ما لبيان القواعد والمبادئ الفقهية التي تحكمه. وتعد الأعمال الآتية أعمالاً قضائية نظرية وهي (الإفتاء بصفة رسمية، كتاب العدل، التحقيق أو الادعاء العام بهيئة التحقيق والادعاء العام، العمل في اللجان القضائية التي تفصل في المنازعات، مستشار شرعي أو نظامي، باحث شرعي، تدريس الأنظمة في الجامعات، المحاماة، كتاب الضبط في المحاكم). وتضم مدد الاشتغال بالأعمال القضائية النظرية بعضها إلى بعض عند اختلاف نوعها أو تفرق مددها، ويشترط أن تكون بعد الحصول على المؤهل المنصوص عليه في المادة الحادية والثلاثين من نظام القضاء. فيما لا تحتسب من مدد الاشتغال الإجازة الاستثنائية، إجازة المرافقة، الأيام الزائدة عن (ستين) يوماً للإجازات المرضية، الانقطاع عن العمل، كف اليد عن العمل وما في حكمه، النقل أو الندب أو الإعارة للعمل في غير الأعمال القضائية النظرية، الإبفاق للدراسة داخل المملكة أو خارجها، أي مدد أخرى يقررها المجلس. كما يراعى عند تطبيق هذه اللائحة قواعد طريقة اختيار القضاة، وتطبق الأحكام الواردة في هذه اللائحة عدا ما ورد في المادتين الأولى والثانية على من قام بتدريس الفقه أو أصوله في إحدى كليات الشريعة بالمملكة عند اختياره للقضاء.

طلال العنزي يمضي أكثر من عام بحثاً عن البراءة من تهمة

اختلاس نصف مليون ريال

صدرت براءته بعد عام من كف يده عن العمل وتوقف راتبه

المصدر: جريدة الوطن الاثنيين ١٩-٧-٢٠١٠

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=١٢٩٩١&CategoryID=٣

عرعر: عبدالله الخديري AM ١٢:٣٢ ١٩-٧-٢٠١٠

أكثر من عام مضى والهم والحزن ملازمان لطلال العنزي الذي شاءت الأقدار أن يقع في دائرة الاتهام بقضية اختلاس لا يعلم عنها شيئاً! تسببت في كف يده عن العمل وإيقاف راتبه، بعد أن وقع ضحية لتخطيط إجرامي قام به اثنان من أرباب السوابق اللذان يعملان لدى شركة نقل أموال. هذه القضية لا يمكن أن يتخيلها أو أن يصفها أحد إلا موظف البنك طلال فرحان العنزي لأنه هو من عاشها وذاق مراراتها.

البداية كانت في ٢٠٠٩ / ٤ / ٢٦ ، في يوم عمل عادي كسائر الأيام بالنسبة لطلال الذي يعمل موظفاً لدى أحد البنوك، حيث حضر اثنان من موظفي شركة نقل الأموال لاستلام مبلغ ٧ ملايين ريال لنقله من عرعر إلى تبوك، حضرا بعد أن بيتا نية السرقة المسبقة على غفلة من موظفي البنك ومن زميلهما الثالث العنزي الذي لم يكن يعلم عن نواياهما شيئاً، قام الاثنان فتحيلاً في عدم إقفال (السنز) الخاص بأحد الأكياس الذي وضعت فيه النقود إقفالاً جيداً، ليتمكنوا من فتحه لاحقاً ومن ثم إغلاقه بعدما سرقا نصف مليون ريال وذلك فور وصولهما إلى تبوك وبعد إنزالهما لزميلهما العنزي، أو بمعنى أصح تصريفه للاستيلاء على المال.

السرقة تم اكتشافها فور تسليم المبلغ لفرع تبوك، وبما أنهما خططا ودبرا كل شيء فاكشف السرقة لم يكن أمراً مستغرباً بالنسبة لهما فهما قد رتبا لكل شيء، وحين سئلا وحقق معهما أنكرا معرفتهما بالأمر، وأن هذا ما تم استلامه من البنك ليدخل طلال جراء هذا الإنكار والتدبير الإجرامي في دائرة الشبهات ولتطاله المسائلة والتحقيقات وليتم كف يده عن العمل وإيقاف راتبه مصدر دخله الوحيد، ليعيش المعاناة مع الهم والحزن وتراكم الديون.

أيام مريرة وليال سوداء عاشها طلال، شيء لا أحد يستطيع أن يتحملة سوى طلال، الذي أصبح همه الوحيد إثبات براءته للناس الذين لم تنتزع ثقتهم فيه، ولم تهتز صورته أمامهم، فهو لا يزال طلال المحبوب من الجميع، لا يزال المشهود له بالتدين والاخلاق العالية والمحافظة على صلاة الجماعة، ولكن لا بد له أن يثبت براءته للجميع ويؤكد أنه الذي يعرفونه، ورغم إثقال كاهله بالديون وصعوبة ظروفه وقسوة الأيام عليه اضطر للسفر لتبوك عدة مرات متابعاً لقضيته باحثاً عن الدليل الذي يثبت به براءته، ولكن يبدو أن الجانبين كانا حريصين على ألا يتركا وراءهما أثراً. لم يبأس طلال وظل متابعاً وباحثاً لأكثر من عام، إلى أن تلقى اتصالاً من أحد أصدقائه أخبره بما بدأ يلحظه الجميع على الجانبين والتغير الذي طرأ على وضعهما المادي فبعد سوء أحوالهما ها هو أحدهما يقوم بشراء سيارة فارهة، وها هو الآخر يبدأ ببناء منزل له وعلى الفور تقدم طلال ببلاغ للجهات الأمنية بمنطقة الحدود الشمالية التي طلبت الجانبين وأعدت فتح ملف القضية والتحقيق معهما وكشفت أسرار القضية.

مدبر شرطة منطقة الحدود الشمالية اللواء حمود بن صالح المنصور أوضح أن شرطة المنطقة تبليغت من أحد البنوك في المنطقة عن سرقة نصف مليون ريال كانت من ضمن المبلغ المنقول من مدينة عرعر إلى مدينة تبوك، حيث إن اكتشاف سرقة المبلغ تم بمدينة تبوك. وتم تتبع القضية بمتابعة شخصية من قبل صاحب السمو أمير منطقة الحدود الشمالية الأمير عبدالله بن عبدالعزيز بن مساعد آل سعود، ومعالي مدير الأمن العام الفريق سعيد بن عبدالله، حيث تم جمع الأدلة والمعلومات والتحريات وتحديد المشتبه بهما اللذين يقطنان بمنطقة تبوك، وإحضارهما والتحقيق معهما، حيث أوفقا على دمة التحقيق .

وأكد المنصور أنه بعد فتح ملف القضية والتحقيق مع الجانبين كشفت الحقائق الغائبة بالقضية بعدما أدليا باعترافتهما وكشفا تفاصيل جريمتها، وتم تصديق اعترافتهما شرعاً، وإحالتها إلى السجن العام بانتظار ما سيصدر بحقهما من حكم شرعي. كما لفت المنصور إلى أن أهم ما تكتشف عنه إعادة التحقيق هو عدم علاقة طلال بالقضية، وبرأته تماماً من التهم المنسوبة إليه. وكان طلال العنزي قد تعرض للاتهام زوراً بالاشتراك معهما في الجريمة، وعليه تم كف يده عن العمل، وحرمانه من الراتب، لمدة عام كامل.



التربية تتخلى عن تأمين القبول للمعلمين لإكمال

البكالوريوس

جددت تحذيرها لمسؤوليها من تذييل أسمائهم بمسمى علمي

دون إذن

المصدر: جريدة الوطن الاثنين ١٩-٧-٢٠١٠

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=١٣٠٣٤&CategoryID=٥

الرياض: محمد آل ماطر AM ٢:٢٤ ١٩-٧-٢٠١٠
تخلت وزارة التربية والتعليم عن تأمين القبول للمعلمين الراغبين في إكمال درجة البكالوريوس أو السنة الثانية من الدبلوم لمحضري المختبرات بكليات المعلمين في المملكة بحجة أنها أصبحت تابعة لوزارة التعليم العالي، ودعتهم إلى البحث عن موافقة بالدراسة من تلك الكليات بأنفسهم.
وطالبت "التربية" في تعميم وجهته لمديريها في المناطق والمحافظات التعليمية - حصلت "الوطن" على نسخة منه - مديري المدارس إلى إطلاع المعلمين والاتصال بمن يتمتعون بإجازتهم، والتأكيد على من يرغب بسرعة مراجعة إدارة التدريب التربوي بإدارته وتعبئة التعهدات الخطية لذلك.
وحددت الوزارة للراغب في إكمال دراسته عدداً من الشروط، منها المثول شخصياً للقبول، وأن يكون مجاله امتداداً للتخصص السابق، والالتزام بالعمل في التدريس لمدة لا تقل عن مدة الدراسة بالنسبة للمعلمين، والعمل بالمدارس التي يوجه إليها بعد التخرج، وأن يعود الدارس إلى عمله حسب ما تراه الوزارة إذا لم يستطع إكمال الدراسة لأي سبب أو تعذر البرنامج أو لم يتم إكماله في الفترة المحددة.
من جانب آخر، جدت "التربية" تحذيرها لمسؤوليها من تذييلهم لأي مسمى علمي دون أخذ الإذن بذلك، داعية إلى الرفع بما لديه من شهادات علمية للإدارة العامة للمتابعة للحصول على الإذن في ذلك.
وحذر خطاب تلقاه منسوبو الوزارة والإدارات التعليمية في المناطق والمحافظات، من استخدام أي تذييل علمي نهائياً قبل الحصول عليه من جهة الاختصاص، والرفع للإدارة العامة للمتابعة بالوزارة بشكل رسمي قبل استخدامه نهائياً.

الرياض تطرح هموم الشباب وطموحهم ومستقبلهم في القطاع الخاص ليتحقق الاستقرار الوظيفي الطفرة الاقتصادية أنتجت معوقات وأبرزت إشكاليات وصاغت مفاهيم عند مؤسسات العمل والشباب من الجنسين

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ١٩-٧-٢٠١٠

<http://www.alriyadh.com/١٩/٠٧/٢٠١٠/article٥٤٥٠٤٨.html>

إشراف - عذراء الحسيني

وفقاً لآخر الإحصاءات الحديثة الصادرة من وزارة العمل سجلت نسبة انخفاض العمالة السعودية في القطاع الخاص من ١٣% إلى أقل من ١٠%، وهناك أكثر من ١٤٧ ألف عامل وعاملة من المواطنين العاملين في القطاع الخاص بالمملكة فقدوا وظائفهم خلال عام ٢٠٠٩م. وذلك على الرغم من تصريحات مسؤولي وزارة العمل - التي لا يشكك فيها - بإحراز تقدم في عملية توظيف الشباب، إلا أننا لا نزال نلحظ أعداداً منهم لافتة للنظر، تتردد على مكاتب العمل وعلى إدارات التوظيف في كبريات الشركات والمؤسسات في القطاع الخاص بحثاً عن وظيفة يعناشون منها. ويشعرون أنهم أعضاء منتجين وفاعلين في مسيرة الوطن .

ودائماً ما ينادي الباحثون والمختصون أن القضاء على البطالة بين الشباب، ينبغي أن ينطلق من فرضية كبرى وهي أن القطاع الخاص هو الحل الوحيد لتوظيف الشباب السعودي مستقبلاً رغم أن بعضهم يصفه بالبيئة الطاردة والمنفرة للشباب الراغب في الاستقرار الوظيفي من خلال عمله وفق مبدأ «البقاء للأصلح»، فكيف تتم تهيئة هذا القطاع، وجعله يتحول إلى بيئة عمل جذابة ومضيافة للشباب السعودي، بحلول مبدعة تلائم الشباب نفسياً، وتحفظ حقوقهم، وتلبي ظروفهم الاجتماعية، وتراعي محفزات الثقافة الجمعية السائدة ومتطلباتها، وبما يجعل الشباب السعودي يقبل - فعلاً - على العمل في هذه القطاع ويستقر فيه، هذا ما سنتعرف إليه في هذا العمل الصحفي المشترك بين عدد من الزميلات في القسم النسائي ب «الرياض» .

ونحاولن فيه طرح الاسئلة الصعبة، وربما الصادمة، ووضع مشكلات البطالة، ومؤسسات القطاع الخاص، والجهات الحكومية المعنية أمام التساؤلات المثيرة، وفي المواجهة مع « أوجاع» الناس من العاطلين، وما تشي به البطالة، وغياب تفعيل الأنظمة من انهيئات في جسم المجتمع .

المرأة تسأل: ما الذي يعطل تنفيذ قرار مجلس الوزراء ١٢٠ ونحن في حاجة إلى العمل وإثبات ذواتنا؟

«الرياض» - غزيل العتيبي

ييدي بعض الموظفين عدم الرضا عن وضعهم الوظيفي في القطاع الخاص لأسباب مختلفة ترتبط أحياناً بغياب الحوافز مثل التأخر في الترقية، أو لأن الراتب لا تتواءم وما يقدمه من جهد، أو أن طموحه أكبر من الوظيفة التي هو عليها، هذا ما سنعرفه على لسان ضيوفنا الشباب أنفسهم .

فقدان الحافز

الحافز والدافع هو ما افتقده محمد الحربي في وسط عمله الذي كان يعمل في إحدى الشركات المتخصصة في مجال المقاولات، يقول محمد: عملت لمدة عام كامل في إحدى الشركات المتخصصة في مجال المقاولات براتب شهري قدره (٢٠٠٠) ريال وكانت ساعات العمل شاقة، ومع ذلك لم يمنحنا المسؤولون أي مميزات تدفعنا إلى العمل بشكل متقن، شعرت وقتها بان جهودي تذهب سدى وبإمكانني البحث عن مجال آخر يقدر الجهد الذي ابذله، لذلك فضلت الاستقالة التي

رفضها المدير في البداية ولكن أمام إصراري قبل بها «ويضيف» بقيت عاطلا عن العمل قرابة الخمسة أشهر، إلى أن تلقت اتصالا هاتفيا من أحد أقاربي يخبرني فيه عن منشأة تعمل بمجال المقاولات، تبحث عن موظف كفؤ، وعلى الفور قدمت أوراقى وتم قبولى بسبب خبرتي الواسعة في المجال، وحصلت على راتب خمسة آلاف ريال إضافة إلى ذلك بعض الحوافز التشجيعية بين فترة وأخرى .

الحاجة إلى المال رغم المشكلات

موظفة الأمن لطيفة عبده وتعمل في إحدى المدن الترفيهية تقول عن طبيعة عملها: يتطلب عملي تفتيش النساء في ما يخص التمسك بالزى الشرعي، والتفتيش على الكاميرات الفوتوغرافية وجوالات الكاميرا التي يحظر حملها واستخدامها تماما في جميع المرافق النسائية، إضافة إلى فض المشكلات عند وقوعها بين الزائرات، أو العاملات في المحل،» وحول تعرضها للمشكلات تقول لطيفة «نتيجة لقيامي بعملي في تفتيش الزائرات حسب اللوائح والأنظمة التي أتبعها، فإنه كثيرا ما أتعرض لغضب بعض النساء وألسنتهن التي لا ترحم، وكأني من يسن تلك التعليمات .»

وتوضح لطيفة «أن ما دفعها للعمل هو حاجتها الملحة إلى المال، وبينت أنها لم تكن تريد هذه الوظيفة، ولكنها لا تملك أي مؤهل علمي مناسب، وذلك لإخفاقها المتكرر في الدراسة، وألمحت إلى أن هذه الوظيفة أفضل بكثير من بقائها في المنزل انتظارا للنصيب أن يطرق باب بيتها، وأضافت «أن التعب الذي تواجهه هو تعب نفسي بالدرجة الأولى، وذلك لاضطرارها لتحمل كثير من الإهانات والتعليقات الساخرة من بعض الشابات، إضافة إلى الراتب القليل الذي تتقاضاه (ألفا ريال فقط) عن فترة عمل من ٤ حتى ١٢ مساء. وفي بعض الأحيان تعمل فترة صباحية. أما عن المكافآت التي تتلقاها من إدارة المتنزّه فهي تنحصر بإعطائها «أفياش» ألعاب مجانية كل شهر إضافة إلى دخول مجاني لأفراد أسرتها في أيام الإجازات .

عمل من دون إجازات

ويشكي موظف «الكاشير» إبراهيم التركي (٢٣ عاما) من صعوبات العمل وتدني المميزات في مجال عمله بأحد الأسواق الاستهلاكية، ويوضح «لا توجد أي مميزات مثل الإجازات السنوية المعتادة التي هي حق مشروع للموظف. ونعاني تعمد وضعنا في فروع بعيدة عن منازلنا، جزاء على أخطاء بسيطة، وهو أسلوب يراه بعض يهدف لدفع الشباب السعودي ليرتك العمل وتبدله بعمالة أجنبية .

ويبين التركي أنه التحق بالعمل بأحد المراكز التجارية للعمل محاسب عملاء قبل ٦ أشهر بعد دورة تدريبية تلقى خلالها كيفية الانضباط في العمل. وقال: «واجهت معاملة سيئة، منذ اليوم الأول الذي باشرت فيه العمل، من قبل المشرفين علينا خصوصا من الأجانب الذين يهدفون إلى (تفيشنا)، فقد قامت الإدارة بسحب شهادتنا الدراسية لرهنا لديها، حيث يجب على الشخص إكمال عام، بعدها يستطيع أخذ شهادته. ويضيف إبراهيم أن مرتبه الشهري يبلغ ١٨٠٠ ريال على أن يعدل الراتب بعد عام إلى ٢٨٠٠ بمعدل عمل يومي ٨ ساعات وإجازة يوم واحد في الأسبوع .

الوافد يعمل

خالد الحازمي (٢٧ عاما) يقول «لم أكمل دراستي الثانوية واكتفيت بالشهادة المتوسطة لظروف صعبة كنت أعيشها، وحاولت خلال السنوات الأربع الماضية البحث عن فرصة عمل، ولكن كل الأبواب أوصدت في وجهي، ومع ذلك ذهبت لطلب وظيفة في الدوائر الحكومية والشركات الخاصة أيضا، ولكن الشهادة المتوسطة لا تفي بالغرض، مع أن هناك عمالة وافدة في كل موقع، ولا تحمل أي شهادة، ولم تكمل تعليمها في بلدها، ورغم ذلك تحصل على وظيفة في بلدنا، ونحن نبحت عن تلك الوظيفة التي لا نحصل عليها أبدا .

شباب يبحثون عن النجاح بين مطرقة تعسف المديرين وسندان تدني الأجور

مقبرة الموظف

وقد تكون المنشأة الوظيفية هي مقبرة الموظف رغم مداخيل المنشأة الخيالية - على حد وصف الموظفة أرام عبدالله - وتقول: أعمل في أحد البنوك منذ سبع سنوات ولم أحظ مثل زميلات لي بأي زيادة بالراتب سوى بضع مئات من الريالات، مع العلم أن أرباح مصارفنا هي أعلى أرباح في العالم، نسبة إلى رأس المال، وموظفوها لهم الدور الرئيس في تحقيق تلك الأرباح الخيالية، وهم يعيشون على أعصابهم مع بعض العملاء، ويصبرون ويصابرون، ويدأومون فترة طويلة، ويقومون بأعمال متواصلة حتى إن موظف البنك لا يكاد يرفع رأسه لكثرة الأعمال، ولا يستطيع أن يسترخي لشدة المسؤوليات .

إننا نقترح على رؤساء مجلس إدارات البنوك السعودية، المبادرة بزيادة رواتب موظفيها، ولن يؤثر هذا في ربحيتها مع قوة دفع التنمية، وارتفاع نسبة النمو، كما أن مردوده المادي على بنوكنا سوف يتضاعف، لأنه سيدفع موظفي البنوك لبذل المزيد من الجهد وهم راضون مستبشرون .

إن التضخم يزداد شيئاً فشيئاً، وموظفو المصارف معظمهم لا دخل له غير مرتبه، ولا وقت لديه لأي عمل آخر، فالبنك يستهلك كل وقته وجهده، فإذا ارتاح موظف البنك زاد عطاؤه وابتهاجه بالعملاء



لجنة التحقيق في شكوى مريضة بالأرطاوية

المصدر: جريدة الوطن الاثنين ١٩-٧-٢٠١٠

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=١٢٩٢٧&CategoryID=٥

المجمعة: تركي الشنتلي ١١:٥٦ PM ٢٠١٠-٠٧-١٨

أكد المتحدث الإعلامي للشؤون الصحية بمنطقة الرياض بالإنيابة عبدالله الغفيلي أمس لـ "الوطن" أن مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة الرياض الدكتور عدنان عبدالكريم شكل لجنة رفيعة المستوى للتحقيق في قضية المواطنة المصرية ميثيب ثواب المطيري، التي دخلت في حالة غيبوبة، وأجريت لها فتحة في القصبة الهوائية بسبب إجراء عملية لها. وذكر الغفيلي أن إدارة المستشفيات في المديرية سترسل اللجنة خلال الأيام القادمة، مؤكداً اهتمام مدير الشؤون الصحية بالقضية.

من جانبه، ذكر عبيد علي المطيري زوج المواطنة، أن زوجته ظلت في قسم العناية المركزة بمستشفى المجمعة ٢٠ يوماً قبل أن تنقل إلى غرف التنويم وذلك لإجراء عملية جراحية لها "بواسير" في مستشفى الأرطاوية العام (٧٠ كلم شمال المجمعة). وذكر المطيري أن زوجته دخلت بعد العملية في غيبوبة، واختناق مما استدعى طلب فريق طبي من مستشفى المجمعة. وتم عمل فتحة في القصبة الهوائية لإنقاذ حياتها.

بنك يتورط ببيع سيارة مواطن مصدومة

المصدر: جريدة شمس الاثنين العدد ١٦٥٠ / ٢٠١٠-٠٧-١٩

<http://shms.pressera.com/html/story.php?id=103666>

الرياض. علي الهمامي

طالب المواطن مصطفى محمد مصطفى من أحد البنوك السعودية «تحتفظ الصحيفة باسم البنك» بتعويض قدره ١٠٠ ألف ريال وذلك من جراء بيع سيارته دون علمه، التي سبق أن تعرضت لحادثة، ورفض المواطن دفع أي مبلغ للبنك وذلك لوجود تأمين شامل على السيارة. وأوضح مصطفى: «طلبت من البنك سيارة بنظام التأجير المنتهي بالتملك وأخبرني الموظف بأن السيارة مؤمنة تأميناً شاملاً بحيث لا أدفع أي نسبة عند تعرضي لأي حادث، لا سمح الله، فتوكلت على الله وعزمت على الشراء، والغريب في الأمر أن الموظف طلب مقابلتي الساعة ١٢ ليلاً في أحد الشوارع لتوقيع العقد، وفعلت وقعت ثم تسلمت السيارة».

ويستطرد التفاصيل: «بعد أسبوع واحد من استلامي للسيارة قدر الله أن تتعرض لحادث وهي متوقفة أمام منزلي من أحد المفحطين، حيث تسبب ذلك في وفاة الشخص المفحط ومن ثم عملت بالإجراءات المتبعة من البنك عند حدوث أي حادث بالأمتازل، حيث تحمل الطرف الآخر الحادث بنسبة ١٠٠ %، وعند ذلك طلب مني البنك دفع مبلغ ١٠٠٠ ريال و٢٥ % من قيمة الإكسسوارات، أما السيارة فيتم تصليحها من طرف التأمين لمدة ثلاثة أشهر، ومع ذلك اشتد النزاع بيني وبينهم لأن الموظف أخبرني بالأمتازل أي إجراءات لأن السيارة تأمينها شامل فكيف لي أن أدفع لكم هذا المبلغ؟». ووجد مصطفى نفسه في مضايقات إجرائية معقدة: «أخبرني البنك بأن هناك عرضاً آخر يمكن أن أستفيد منه وهو أن أدفع ١٧ ألف ريال، ومن ثم استلام سيارة جديدة أخرى فأخبرتهم بأن سيارتي لم يمض على استخدامها سوى أسبوع، إضافة إلى ٣٥٠٠ ريال رسوماً إدارية فيكون المجموع ٢٠ ألف ريال دون أي فائدة، بعد ذلك حاولت أن أقنعهم بأن هذا المبلغ مبالغ فيه فتم رفض طلبي بل إنهم يطالبونني بتسديد الأقساط في الفترة التي لا تزال سيارتي لديهم في الوكالة التي قاربت على عشرة أشهر، وطلبتهم بتوفير سيارة بديلة فتم رفض طلبي ثم اتجهت إلى المحكمة وعمل شكوى وصدر الحكم بأن تصلح السيارة دون أن أدفع أي نسبة، وطعنوا في الحكم ثم تحولت للتمييز الذي صادق على حكم المحكمة، وتم تحويل القضية للإمارة في قسم الحقوق لتنفيذ الحكم، حيث يبدأ القسط من جديد دون زيادة فماتلونني، حيث اكتشفت أن السيارة قد تصرفوا بها وباعوها»، وأضاف: «بعد ذلك عرضوا علي ألا أطالب بالسيارة وسيسترجعون مبلغ الرسوم الإدارية وهي ٣٥٠٠، وأن يسحبوا اسمي من القائمة السوداء، وألا أطالبهم مستقبلاً بأي مبالغ أخرى، فرفضت عرضهم وذلك لمماطلتهم طوال العشرة أشهر الماضية فكيف يتوقعون مني أن أقبل بـ ٣٥٠٠ ريال خصوصاً بعد التعب النفسي والمعنوي الذي عانيت منه طوال هذه الفترة وطلبت بتنفيذ الحكم، وأخبروني بأنه بإمكانني استخراج سيارة جديدة أخرى، وطلبتهم بتعويض قدره ١٠٠ ألف ريال بسبب ما أصابني من التعب النفسي والمعنوي والخسائر التي تعرضت لها بسبب تأجير سيارة أخرى على حسابي الخاص، حيث رفعت قضية تعويض في ٢٧/١٠/١٤٣١هـ».

ومن جانب البنك أوضح مدير التسويق والاتصالات محمد الربيع أن «العميل المذكور قد تم تأجيره سيارة جديدة وتعرضت لحادثة، حيث تم تصليح سيارة المواطن دون مقابل لأنها مؤمنة ولكن المواطن لم يقتنع، حيث كان كثير الشكوى والملاحظات على السيارة فخبرناه بسيارة جديدة بديلة دون مقابل فوافق على هذا العرض، فباع البنك سيارته بناء على موافقته على سيارة بديلة، والآن أصبح يطالب بسيارته بعد أن تم بيعها أو سيارة أعلى سعراً من سيارته، وتم رفض طلبه لعدم توافر الشروط التي تنطبق عليها السيارة الأعلى، أما بالنسبة إلى التعويض، فأعتقد أنه لا يوجد شيء اسمه تعويض مادام أن البنك يريد حل موضوعه بسيارة بديلة وهو يرفض استلامها إلى الآن».

الأمم المتحدة تعتمد دكتورة سعودية سفيرة إنسانية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ٢٠-٧-٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/164607>

الرياض - «الحياة»

بعد حصولها على لقب سفيرة الإنسانية والطفولة من جهات دولية عدة، حازت الدكتورة السعودية إلهام هرساني، على لقب سفيرة الخدمات الإنسانية من منظمة الأمم المتحدة، نظير إنجازاتها في مجال الخدمات الإنسانية ورعاية الطفولة طوال عشر سنوات، كما تمّ ترشيحها مع سبعة آخرين على مستوى العالم للعمل على خدمة القضايا الإنسانية. وقالت الدكتورة إلهام سعيد هرساني: «سأطلق من المملكة إلى كل مشروع يخدم الإنسانية في العالم، وسأعمل مع كل قضية في وطني للنجاح على أرض صلبة وبوسائل تقنية تناسب طبيعة كل مرحلة، فكل يوم خبرة يساعديني في الوصول إلى المناصب القيادية التي تخدم ديني ووطنى والملك»، مشيرة إلى نجاح بعض السعوديات مثل الدكتورة ثريا عبيد أو الدكتورة ابتسام البسام أو الدكتورة حياة سندي.

وكانت الدكتورة إلهام حصلت على إشادة من الرئيس السابق لجنوب أفريقيا نيلسون مانديلا عام ٢٠٠٣ لدورها في رعاية الأطفال الموهوبين وذوي الاحتياجات الخاصة، وفي عام ٢٠٠٤ كرمّت بلقب سفيرة الإنسانية من رئيس مجلس الوزراء اللبناني الرئيس رفيق الحريري،

وفي العام نفسه أهداها الأمير عبدالمجيد بن عبدالعزيز درعاً يحمل لقب سفيرة الإنسانية. وحصلت في عام ٢٠٠٥ على اللقب ذاته من الرئيس الفرنسي جاك شيراك، وفي ٢٠٠٦ أطلق عليها ولي عهد بريطانيا الأمير تشارلز لقب سفيرة الأعمال الإنسانية، وأيضاً منحتها أميركا لقب سفيرة الإنسانية والطفولة من جامعة كاليفورنيا عام ٢٠٠٧ على التجربة المسرحية الرائدة في مهرجان الجنادرية ٢٢.

يذكر أن الدكتورة إلهام هرساني أول متخصصة في منطقة الشرق الأوسط في علم نفس الأطفال وعلاجهم بتقنية التعبير الذاتي، كما أقامت أول برنامج لتنمية مهارات الأطفال والأيتام على مستوى الشرق الأوسط في السعودية، وأسست برنامج رعاية الأطفال الموهوبين ذوي الاحتياجات الخاصة وحققت من خلاله المركز الأول على مستوى العالم، وعرضت إنتاجه في سفارات خادم الحرمين الشريفين في فرنسا وبريطانيا.

الجامعة: عقود التوظيف أتلقتها سيول جدة .. مكتب العمل:

الإجراء غير نظامي والمبرر مرفوض

٧٦ موظفاً يطالبون جامعة الملك عبد العزيز بـ ٣٥ مليوناً

تعويضاً عن بدلات

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ٧-٢٠-٢٠١٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٧٢٠/Con٢٠١٠٠٧٢٠٣٦٢٥١٤.htm>

سعود البركاتي - جدة

رفض مكتب العمل والعمال أمس اعتذار جامعة الملك عبد العزيز في جدة عن تعويض موظفي التمويل الذاتي بحجة فقدان وثائق وعقود التوظيف، وأهل المكتب الجامعة حتى منتصف الشهر الجاري لتقديم الوثائق والمسوغات القانونية التي استندت عليها قبل النطق بالحكم النهائي، ويطالب ٧٦ من الموظفين بتعويض مالي يصل إلى نحو ٣٥ مليون ريال تمثل بدلات وظيفية خلال فترة عملهم.

ورفض مكتب العمل في جدة أمس اعتذار الجامعة المتضمن فقدان الوثائق والعقود بسبب السيول التي داهمت مباني الجامعة أواخر شهر ذي الحجة الماضي، وحدد مكتب العمل منتصف الشهر الجاري موعداً نهائياً لإصدار الحكم أو التزام الجامعة بدفع حقوق الموظفين المستحقة بحسب النظام. يذكر أن نحو ٢٠٠٠ موظف في جامعة الملك عبد العزيز يعملون على بند التمويل الذاتي أثاروا قضية مع إدارة الجامعة قبل عام، مطالبين بتثبيتهم على وظائف رسمية، تطبيقاً لقرار مجلس الوزراء القاضي بتثبيت موظفي الدولة على وظائف رسمية، ولجأ الموظفون إلى ديوان المظالم الذي أصدر حكماً مبدئياً الشهر الماضي يقضي بالزام الجامعة بتثبيت الموظفين.

من جهة أخرى، نقلت جامعة الملك عبدالعزيز نحو ١٧٥ من موظفي التمويل الذاتي من أعمالهم في قطاعات الجامعة المختلفة، إلى إدارة الأمن والسلامة، ليعملوا حراس أمن في كليات وإدارات الجامعة الجديدة، في المدينة الجامعية في جدة، جامعة شمال جدة، فرع الكامل، فرع خليص، وفرع رابغ.

وأبدى عدد من الموظفين المشمولين بالقرار الذي أصدره وكيل الجامعة الدكتور عدنان المزروع، استياءهم ووصفوه «بالتعسفي» كونهم لا يملكون الخبرة الكافية للقيام بمهام العمل الجديد.

يذكر أن وكيل الجامعة أصدر قراره نظراً لحاجة الكليات والأقسام الجديدة إلى حراس أمن للقيام بالمهام الموكلة لهم، بالإضافة إلى قرار الإدارة العليا في الجامعة التي رأت ضرورة تغطية العجز في إدارة الأمن عن طريق نقل بعض الموظفين ممن يعملون على بند التمويل الذاتي إلى إدارة الأمن والسلامة، وكشفت لـ «عكاظ» مصادر بأن الموظفين المشمولين بعملية النقل يحملون شهادة الكفاءة المتوسطة، حيث نقلوا إلى أعمالهم الجديدة بنفس المميزات الوظيفية دون تغيير

مراتب متقدمة للجامعات السعودية في التصنيف العالمي

(ويبو ماتركس)

جامعة الملك سعود الأولى عربياً وإسلامياً وجامعتا البترول

والملك عبدالعزيز الثانية والثالثة عربياً وآسيوياً وأم القرى

الرابعة عربياً

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ٢٠-٧-٢٠١٠

<http://www.alriyadh.com/٢٠/٠٧/٢٠١٠/article٥٤٥٣٤٤.html>

الرياض - أحمد الحوتان

واصلت جامعة الملك سعود قفزاتها في التصنيف الأسباني العالمي الشهير للجامعات (ويبو ماتركس) حيث حققت المرتبة الأولى عربياً وإسلامياً وشرقاً أوسطياً وتقدمت عالمياً أكثر من ثلاثين مركزاً مسجلة المرتبة ١٦٤ عالمياً كما قفزت عشرة مراكز آسيوياً مسجلة المرتبة الثامنة .

وحافظت جامعة الملك سعود على مكانتها ببنادي أفضل مائتي جامعة عالمية بل وتقدمت ٣٥ مركزاً لتحقيق المرتبة ١٦٤ بين الجامعات العالمية حسب تصنيف ويبو ماتريكس الأسباني العالمي الشهير الصادر هذا الشهر يوليو ٢٠١٠م، وذلك استمراراً لإنجاز هذه الجامعة العريقة .

وبذلك تكون جامعة الملك سعود قد حققت قفزة هائلة على مستوى قارة آسيا محققة المرتبة الثامنة بعد أن كانت في المرتبة (١٨) في آخر تصنيف يناير ٢٠١٠م، محافظة على المركز الأول على مستوى العالم العربي والعالم الإسلامي والشرق الأوسط وأفريقيا .

كما حققت جامعة الملك فهد قفزة هائلة بدخولها ضمن أفضل (٢٠٠) جامعة عالمية محققة المرتبة (١٧٨) عالمياً متقدمة أكثر من ٢٢٦ مركزاً عن آخر تصنيف ، وحققت جامعة الملك عبدالعزيز تقدماً بدخولها ضمن أفضل (٣٠٠) جامعة عالمية ، فبعد أن كانت جامعة الملك عبدالعزيز في المرتبة (٤٩٦) أصبحت في المرتبة (٢٩١) عالمياً .

وجاء ترتيب الجامعات السعودية عالمياً وفقاً للتصنيف الأسباني ويبو ماتركس يوليو ٢٠١٠ م كالتالي :

جامعة الملك سعود ١٦٤ قفزت ٣٥ مركزاً على مستوى العالم .جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ١٧٨ قفزت ٢٢٦ مركزاً على مستوى العالم.جامعة الملك عبدالعزيز ٢٩١ قفزت ٢٠٥ مراكز على مستوى العالم.جامعة أم القرى ٦٨١ قفزت ٣٦٩ مركزاً على مستوى العالم.جامعة الملك فيصل ٢٢١ تأخرت ٦٨٣ مركزاً على مستوى العالم.

مصطلح "البداءة" يثير استياء بعض الحضور في محاضرة

بالرياض

الحبيب لـ "الوطن": قصدت معناها اللغوي وليس الاجتماعي..

فأنا قبيلي تربيت بالبادية

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء ٢٠-٧-٢٠١٠

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=١٣١٧٢&CategoryID=٥

AM ١:٤٨ ٢٠١٠-٠٧-٢٠ الرياض: عبدالعزيز العطر

أثار مصطلح "البداءة" الذي استخدمه استشاري الطب النفسي في كلية الطب بجامعة الملك سعود الدكتور طارق الحبيب في محاضراته مساء أول من أمس بمهرجان صيف أرامكو في الرياض بعنوان "مواجهة ضغوط العمل" استياء عدد من الحضور بعد أن قال الحبيب "إن زمن البداءة انتهى".

وبيّن الحبيب في تصريح لـ "الوطن" أمس، أنه قصد من خلال تطرقه إلى "البداءة" معناها اللغوي من خلال "عدم الوعي والإدراك" وليس المعنى الاجتماعي المتمثل في أصحاب "البادية". وتابع "أنا قبيلي وزوجتي قبيلية، ولم أتطاول على القبائل لأن خوضي في هذا الغمار كأنني أتطاول على نفسي وزوجتي، فأنا أرجع إلى قبيلة قحطان وزوجتي تنتمي لقبيلة عتيبية، فأصل البداءة تمشي في عروقي، فأنا لما تطرقت للبداءة في المحاضرة قصدت معناها اللغوي أي عدم الوعي والإدراك، والتخلف في التفكير، وليس البداءة بالمعنى الاجتماعي الدارج والمتمثل في أصحاب البادية". وأكد الحبيب أن تربيته ترجع لأناس لا يزالون يسكنون البادية للوقت الحاضر، وأنه يزورهم بين الحين والآخر قائلاً "أنا نشأت في منطقة قريبة من البادية وتقع في منطقة القصيم، وأكثر من تعلمت على يديه هو الدكتور عبدالرحمن المنير العتيبي وهو من سكان البادية، وكنت أتعلم منه علم العروض في الشعر خلال جلسات في المسجد في شهر رمضان". وأبان الحبيب أن الحاضرين لمحاضراته لم يخرجوا منها - كما ذكرت بعض المواقع الإخبارية الإلكترونية - قائلاً "لم يعترض على حديثي إلا شخص واحد لاحقني بعد المحاضرة، وقال لي: كيف تسبب "البداءة"؟ فقلت له: أنا بدوي الأصل، وقصدي خلال المحاضرة البداءة اللغوية المتمثلة في التخلف في التفكير وعدم الوعي والإدراك، وليس مقصدي أصحاب البادية ذاتهم. وأضاف أن هذا الشخص قام بتأجيل الأمر، وطرحه في إحدى الصحف الإلكترونية.

وبيّن الحبيب أنه شرح للشخص بقوله "أنا لا أقصد أنهم قرويون ومتحفظون بالبادية مقارنة بسكان المدن، وإنما قصدت المتحفظين فكرياً"، موضحاً أن بعض المعترضين توقفوا عند بعض الكلمات بالمعنى الذي يظنون، وأنه لو كان يقصد أصحاب البادية ذاتهم لما طرح ذلك في المحاضرة لأن نصف الشعب السعودي أولاد قبائل".

وأكد الحبيب أن الاختلاف يجب أن يكون على الأفكار الإبداعية والغيرة على الوطن، وليس محاولة الاختلاف على مفردات لغوية. ووصف الأخيرة بأنها تسمى بـ "البداءة الفكرية".

ديوان المراقبة: جامعة الملك سعود تتخلص من المواد الإشعاعية

بمياه الصرف الصحي.. ولم تنفذ مشاريع معتمدة بـ ٨٩ مليون ريال

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء ٧-٢٠-٢٠١٠

<http://www.al-madina.com/node/٢٥٧١٢٥>

عبد الرحمن حمودة - جابر المالكي الرياض

كشف ديوان المراقبة العامة عن التخلص جامعة الملك سعود من بعض المواد الإشعاعية في مياه الصرف الصحي، مشيراً إلى قيامها بحفظ النفايات المشعة (صغيرة الحجم)، التي يتم جلبها من الكليات المختلفة من خلال تخزينها لفترات طويلة؛ حتى يتم التأكد من انتهاء صلاحيتها كمادة مشعة، وتصبح في حدود الخلفية الإشعاعية المسموح بها، وعند ذلك يتم التخلص منها كنفايات عادية، على الرغم من توضيح الوكالة الدولية للطاقة الذرية للهيئات والمؤسسات التي تستخدم المواد المشعة (البسيطة) طريقة التخلص منها، وذلك بعد مضي نصف العمر الفيزيائي للمصدر المشع. وأشار الديوان في تقريره لاستخدام بعض الموظفين لسيارات الجامعة في غير أوقات الدوام الرسمي دون حسم بدل الانتقال الشهري موضحاً أن هذا يعد مخالفة لما نصت عليه المادة (١٢/٢٧) من اللائحة التنفيذية لنظام الخدمة المدنية والذي ينص على «لا يجوز للموظف بأي حال من الأحوال استعمال السيارة الحكومية إذا كان يحصل على بدل التنقل الشهري». وكشف التقرير عن وجود أرصدة مدورة من سنوات مالية ماضية في حسابات العهد والأمانات التابعة للجامعة بلغ مجموع قيمتها أكثر من (٤٩) مليون ريال، و(٨٩) مليون ريال لمشاريع لم يتم تنفيذها على الرغم من اعتمادها بميزانية الجامعة. وأشار الديوان في تقرير «المدينة» على نسخة منه- إلى قيام الجامعة بالتخلص من النفايات الكيميائية الخاصة بالمعامل والمختبرات الطلابية والبحثية بسكبها في شبكة الصرف الصحي أو برميها مع المخلفات البلدية العادية، مما يعد مخالفة للمادة ٤٧/١٣ من لائحة شروط السلامة وسبل الحماية الواجب توفرها في المعامل والمختبرات الصادر من مجلس الدفاع المدني، والذي نص على «إيجاد حاويات مختلفة للنفايات العادية والزجاجية والبيولوجية والكيميائية الخطرة والمواد المشعة بحيث يتم التخلص من كل نوع من هذه النفايات بما يناسبه ولا يسبب تلوثاً للبيئة»، كما أوضح عدم قيام اللجنة الدائمة للوقاية من التلوث الكيميائي بحصر وتصنيف المواد الكيميائية التي تستخدم في المعامل والمختبرات الطلابية ووصفها بالتصنيفات «الأبجدية» بدون فصل للمواد ذاتها على الرغم من اختلاف درجة خطورتها. وطالب الديوان بمساءلة القائمين على المختبرات والمعامل ومحاسبتهم. وأشار إلى إخفاق الجامعة في توفير أدنى وسائل السلامة في المعامل والمختبرات الطلابية كالفقازات اليدوية والكمادات وأجهزة التنفس والنظارات الواقية والأحذية، وكذلك تعطل خزانات شطف الغازات والأبخرة السامة والضارة بأغلب المعامل مما يؤثر في الطلاب والباحثين ومشرفي المعامل ومرتابيها ويسبب لهم العديد من الأمراض السرطانية مستقبلاً لا قدر الله. وأشار الديوان في تقريره لاستخدام بعض الموظفين لسيارات الجامعة في غير أوقات الدوام الرسمي دون حسم بدل الانتقال الشهري موضحاً أن هذا يعد مخالفة لما نصت عليه المادة (١٢/٢٧) من اللائحة التنفيذية لنظام الخدمة المدنية والذي ينص على " لا يجوز للموظف بأي حال من الأحوال استعمال السيارة الحكومية إذا كان يحصل على بدل التنقل الشهري " ورصد الديوان أيضاً تسليم أكثر من سيارة لموظف واحد مما يعد مخالفاً لقرار مجلس الخدمة المدنية والذي نص على انه لا يتم تسليم أكثر من سيارة حكومية لموظف واحد وعلى الموظف مراعاة المحافظة عليها وعدم السماح للغير بقيادتها. وأشار إلى وجود ما يقارب (٣٧) سيارة تالفة ومهملة إضافة إلى وجود عدد من الإطارات المستهلكة والمنتهية الصلاحية بالقرب من ورشة الصيانة الخاصة بسيارات الجامعة. وأشار الديوان بإدارة جامعة الملك سعود التي قامت بتسجيل ملاحظات الديوان والعمل على

إصلاحها، منوها بتجاوبها وتعاونها في الرد على استفسارات مسؤولي ديوان المراقبة العامة. أرصدة مدورة كشف التقرير عن وجود أرصدة مدورة من سنوات مالية ماضية في حسابات العهد والأمانات التابعة للجامعة بلغ مجموع قيمتها أكثر من (٤٩) مليون ريال، وكذلك (٣) ملايين ريال لبرامج صيانة ونظافة ملحقات الجامعة بالمحافظات و(٨٩) مليون ريال لمشاريع لم يتم تنفيذها على الرغم من اعتمادها بميزانية الجامعة. وذكر التقرير أن قيمة الأمانات مثلت الحصة الأكبر من الأرصدة المالية المدورة حيث بلغت (٢٦,٧٣١,٦٧٦) مليون ريال، فيما بلغت قيمة العهد تحت التحصيل من طرف طلاب الجامعة وبعض الموظفين المطوي قيديهم والذين على رأس العمل (١٤,٢٤٨,٦١٥) مليون ريال، كما بلغت قيمة عهد السلف المؤقتة لطرف بعض منسوبي الجامعة مبلغ (٤,٣٣٧,٦٩٠) مليون ريال، أما العهد كاعتمادات مستندية فوصلت إلى (٤,١٠٠,٠٧٦) مليون ريال. وأضاف التقرير أن الأرصدة المالية المدورة من سنوات مالية ماضية لا تتفق مع ما جاء بالمواد (١٤,١٧,١٨,٢٠) من قواعد وإجراءات إقفال الحسابات وقرار مجلس الوزراء رقم ٥٢ بتاريخ ١٤٢٠/٣/٧هـ والتي تؤكد سداد تلك الأرصدة وعدم تدويرها، مؤكداً ضرورة متابعة تسديدها وتسويتها طبقاً للقواعد المرعية والعمل على تحصيل المبالغ المستحقة للخزينة العامة. ملاحظات على الصرف وبين ديوان المراقبة العامة في تقريره وجود ملاحظات متعددة حول عدم الصرف من اعتمادات مالية بلغت جملة قيمتها (٢,٣٤٠,٠٠٠) مليون ريال وبقيت وفاقاً في نهاية السنة المالية المنصرمة، وتمثلت في برنامجي صيانة ونظافة كليات العلوم بمحافظة الخرج وكلية المجتمع بمحافظة حريملاء حيث بلغت الاعتمادات المالية لها إلى (١,٤٠٠,٠٠٠) مليون ريال، فيما بلغت قيمة برامج صيانة وتشغيل كلية الطب ومستشفى الملك خالد الجامعي وصيانة معدات فيليبس لقسطرة القلب «بديل» وصيانة وإصلاح جهاز الأشعة الدموية (٩٤٠,٠٠٠) ألف ريال، وأكد الديوان وجوب التقيد بما جاء بمرسوم الميزانية وتعليمات تنفيذها مطالباً بموافاته بالأسباب التي أدت إلى عدم تنفيذ هذه المشاريع والاستفادة من الاعتمادات المخصصة لها، وتوجيه المختصين بمراجعة الدقة عند إعداد مشروع الميزانية مستقبلاً. كما أوضح التقرير وجود اعتمادات مالية لـ(٢٣) مشروعاً وبلغت قيمتها أكثر من (٨٩) مليون ريال لم يتم صرفها وبقيت وفاقاً في نهاية السنة المالية، ومن هذه المشاريع ربط كهرباء الجامعة بالشبكة الرئيسية (مرحلة ثانية) وإنشاء كليات علمية بالمدينة الجامعية للبنات، وإسكان الطالبات بالمدينة الجامعية، والتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد، وكذلك تجهيز وتأثيث كليات الحاسب الآلي والعمارة والعلوم الطبية. صرف زيادات في بدل السكن وفي السياق ذاته أشار تقرير ديوان المراقبة العامة إلى صرف بدل سكن للممرضات بمستشفى الملك خالد الجامعة التابع لجامعة الملك سعود المستحق بموجب العقود المبرمة معهن، وتبين قيام الممرضات بتوقيع عقود إيجارات فردية مع إحدى الشركات لتأجير غرف مشتركة بإيجار سنوي (٨) آلاف ريال لكل ممرضة، ونصت المادة (٩) من شروط العقود بأن تضمن الجامعة تحصيل مبلغ الإيجار والمبالغ المستحقة للشركة باستقطاعها من البدلات أو الرواتب أو الوسائل المتاحة، وبناء على ذلك فإن الجامعة تقوم بحسم مبلغ الإيجار السنوي المذكور بحساب الأمانات لصالح الشركة، وتصرف ما يزيد على ذلك المبلغ للممرضة، وحيث إن المادة (٢٤) من لائحة توظيف غير السعوديين بالجامعات تنص على (أن تؤمن الجامعة السكن للمتعاقد أو تدفع له بدل سكن) فإن الديوان يرى أن ما تقوم به الجامعة بالنسبة للممرضات يعتبر تأميناً للسكن العيني ولا مبرر لدفع المبلغ الذي يزيد على تكلفة الإيجار الفعلي لكل ممرضة فضلاً عن ارتفاع الإيجار بالنسبة للغرف المشتركة والمحدد بالمبلغ السابق. وطالب ديوان المراقبة بإيقاف صرف ما يزيد على الإيجار الفعلي للممرضات لانتهاء الحاجة بتوفير السكن العيني لهن، وإيقاف إهدار المال العام. أصناف راكدة كما تطرق في تقريره إلى نتائج التفتيش على مستودعات جامعة الملك سعود حيث أكد وجود أصناف راكدة تم وقف العمل بها في مجال طب الأسنان ولم تقم إدارة المخزون بحصرها وعرضها على السلطة المختصة إعمالاً للمادة (٣٣) من قواعد وإجراءات المستودعات الحكومية، وكذلك تعيين موظفين غير سعوديين للقيام بالأعمال المستودعية بالمخالفة لقرار مجلس الوزراء رقم (٥٠) بتاريخ ١٤١٥/٤/٢١هـ القاضي بإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الأجنبية، واستخدام اللغة الإنجليزية في تسجيل بيانات ومستندات المستودع بالمخالفة للأمر السامي القاضي بضرورة استخدام اللغة العربية في جميع الأعمال، واشتراك أمناء المستودعات بلجان جرد المستودعات بناء على قرار تشكيل لجان جرد المستودعات بالجامعة بالمخالفة للائحة إجراءات جرد الصناديق والمستودعات والعهد العينية في الجهات المشمولة بنظام وظائف مباشرة الأموال العامة والصادرة من ديوان المراقبة العامة. وبين التقرير أن الجامعة استمرت في صرف بدل حاسب آلي لغير المستحقين له، مما يعد مخالفة للأمر السامي القاضي بالتقيد بما صدر به مجلس الخدمة المدنية بأن على جامعة الملك سعود وغيرها من الجامعات التي توسعت في صرف المكافآت المخصصة للعاملين في مجال الحاسب الآلي لغير المتخصصين في هذا المجال إيقاف صرفها فوراً لمن لا تتوفر فيه الشروط النظامية لصرفها. ----- الجامعة: نعمل على معالجة ملاحظات ديوان المراقبة واستكمال المشاريع أوضح مصدر مطلع بجامعة الملك سعود في تصريح لـ «المدينة» أن الجامعة تعمل على تلافي ملاحظات ديوان المراقبة العامة وغيره من الجهات الرقابية الأخرى ذات العلاقة وكذلك على إصلاح مكامن الخلل الموجودة حالياً. وأبان المصدر الذي فضل عدم ذكر اسمه- أن الجامعة تسعى في

خطواتها التطويرية والإصلاحية إلى الرقي بها إلى مصاف الجامعات العالمية، مشيراً في الوقت ذاته بأن أي جهة لديها أخطاء وملاحظات ولكن الاختلاف في هذه الأخطاء من حيث التجاوب معها وإصلاحها يبين مدى سعي الجهة في النجاح ووصولها إلى المقدمة. وأكد المصدر أن العديد من الملاحظات التي ذكرها ديوان المراقبة العامة تم التخلص منها وإصلاح الكثير منها ومن ضمنها إكمال مشاريع كليات الحاسب الآلي، والعمارة والتخطيط، والعلوم الطبية، مبيئاً أن بعض المشاريع الأخرى يجري تنفيذها حالياً على قدم وساق وذلك ضمن خطط الجامعة للعام الحالي ومنها المدينة الجامعية للبنات بالدرعية وإسكان الطالبات والكليات العلمية. ولفت المصدر أن الجامعة تسعى إلى تحقيق رؤى وطموحات القيادة الحكيمة وذلك بتسيير الخطط والاستراتيجيات كافة بإشراف متخصصين ومسؤولين بكفاءة مهنية عالية.



الحمين: تحويل المعاملات الورقية إلى إلكترونية يعزز تطوير الهيئة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء ٢٠١٠-٧-٢٠

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=١٣١٤٧&CategoryID=٥

الرياض: واس AM ١:٣٣ ٢٠١٠-٠٧-٢٠

أوضح الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ عبدالعزيز بن حمين الحمين أن البرنامج التدريبي لتحويل العمليات الميدانية الورقية إلى إلكترونية يأتي في إطار الخطوات العملية لتحقيق تطلعات ولاة الأمر في مجالات الحكومة الإلكترونية، وهو إجراء عملي في سبيل ضبط العمل الميداني وإتقانه بالشكل الذي يخدم شعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويساندها في تعاملاتها مع الأجهزة الأمنية المعنية، ويعزز مسار التطوير الذي تنتهجه الرئاسة. جاء ذلك في كلمته أثناء زيارته أمس للمتدربين في الدورة التي تنظمها الإدارة العامة للقضايا بالرئاسة بالتعاون مع الإدارة العامة لتقنية المعلومات خلال الفترة من ٥ إلى ٢٣ شعبان الجاري وذلك بمقر الرئاسة.

من جانبه، أوضح مدير عام الإدارة العامة للقضايا المكلف الشيخ عبدالله بن عبدالعزيز الجرياء أن البرنامج يهدف إلى بناء محاضر الضبط والاستدلال وغيرها من الإجراءات الميدانية بشكل إلكتروني يساعد في ضبط الإجراءات ودقتها، وإظهار المعلومات والإحصائيات بشكل دقيق، ويتم من خلاله تحديد النماذج المطلوبة والأنظمة والتعليمات المستند عليها، وتحديد نظام العمل والأماكن والمنشأة وتصنيف القضايا والممارسات التي تكون من مهام رجال الضبط في الهيئة. ويتم التعامل معه وفق صلاحيات محدودة حسب التفويض المعطى للمتعاملين معه واختصاصاتهم.

وبين أن البرنامج يقدم خدمات واسعة يمكن تطويرها من خلال الممارسات الميدانية، ورسم الخطط التنفيذية وفق أزمدة محددة ومهام، وإجراءات تخدم ظروف العمل الميداني، ويمكن إضافة الخدمات المستجدة بمرونة لاتساع القاعدة التي بني عليها النظام، موضحاً أن المسؤولين يطمحون إلى أن يحقق البرنامج اختصار الإجراءات وتيسير العمل.

شركات مقاولات تجرف قبور الخبطة بجازان

بلدية ضمد: إيقاف العمل في الموقع وتسوير المقبرة في ميزانية العام المقبل

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء ٢٠-٧-٢٠١٠

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=١٣١٥٣&CategoryID=٥

جازان: عصام عريشي AM ١:٣٦ ٢٠١٠-٠٧-٢٠

انتهك عدد من شركات المقاولات في منطقة جازان حرمة الموتى في مقبرة قرية "الخبطة" التابعة لمحافظة ضمد، وذلك بقيامها بجرف قبور الموتى لأجل أعمال الردميات التي تستخدمها تلك الشركات، ما أثار حفيظة سكان القرية الذين انتهكت حرمة موتاهم، حيث قامت تلك المعدات بإزالة مساحات شاسعة من قبور آبائهم وأجدادهم وتطايرت رفات موتاهم، مطالبين بتدخل الجهات المعنية لوقف تلك الشركات.

في حين لم يتذكر رئيس بلدية ضمد المهندس علي الساحلي إدراج مشروع تسوير المقبرة إلا عند اتصال "الوطن" وسؤالها عنها وعن مشروعها الغائب منذ سنوات، حيث أوضح أنه تم تشكيل لجنة برئاسة المهندس عبدالعزيز الأمير قامت بمنع جميع المؤسسات وشركات المقاولات من العمل في موقع المقبرة، مشيراً إلى أنه سيتم إدراج مشروع تسوير المقبرة في ميزانية العام القادم بعدما يتم تحديد معالمها.

من جهته، قال رئيس لجنة إزالة التعديات بالمحافظة حسن بن محمد الشمهاني: إنه تم اكتشاف موقع المقبرة حيث تم دفن الأماكن التي تمت إزالتها وحفرها من قبل المعدات، وعمل عقود ترابية تحيط بموقع المقبرة، مبيناً أن الاعتداء على المقابر حدث حينما كان الموقع تابعاً لمحافظة صبيا. وأشار الشمهاني إلى أن اللجنة قامت بعمل محضر، ورفع وعرضه على محافظ ضمد.

إلى ذلك، قال المواطن أحمد محمد شاجري، أحد المسنين من سكان قرية الخبطة: إن هذه قبور تعود لأبائهم وأجدادهم، وتسبب أصحاب المعدات في تغيير وإخفاء معالمها، وإزالتها بالاعتداء عليها، متسائلاً: كيف يجرؤ هؤلاء على طمس وإزالة هذه القبور وهم يشاهدون رفات وجماجم الموتى ومع ذلك يصرون على الاستمرار في العمل، هل ماتت ضمائرهم؟

وأكد ناصر حمد الشاجري، أن الأهالي يطالبون بتسوير المقبرة بصورة عاجلة لوضع حد لما سماه بـ"المهزلة"، مشيراً إلى قيام المعدات بانتهاك حرمة الأموات. وأضاف الشاجري: أنه أخبر بلدية ضمد التي اتصلت من الموضوع كونه يخص المحافظة، وبعدها تم إخبار رئيس لجنة إزالة التعديات بمحافظة ضمد، حيث قامت اللجنة بزيارة المكان، ومنعت أصحاب المعدات من العمل. وقال الشاجري: إنه حينما تغيب اللجنة تعاود تلك المعدات عملها.

وفي ذات السياق، يقول جمعان على العبسي: نعمل جاهدين أنا وأبناء قريتي على منع أصحاب المعدات من الاستمرار في عملهم المشين، فنحن على صراع دائم مع هؤلاء، وما أن نغيب عنهم حتى يعودوا للعمل تارة أخرى. ويشير العبسي إلى أن الاعتداء لم يكن على المقبرة فحسب؛ بل تجاوز ذلك إلى اقتلاع الأشجار متجاهلين المنع الوزاري في ذلك الأمر. ويضيف ماطر بن حمد شاجري: تألمت كثيراً ولم أتمالك نفسي عن البكاء وأنا أشاهد هذا العمل المشين بحق هذه القبور، التي يسكنها أناس مسلمون وتنتهك بهذ الطريقة، فأين هم رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من هذه الأعمال المنافية لتعاليم ديننا الحنيف؟ وقال شاجري: كنا نلتصم لأصحاب هذه المعدات العذر بحكم عدم معرفتهم بموقع المقبرة، ولكن ما عذرهم الآن؟ وقد قمنا بإخبارهم بأن الموقع فيه قبور لأبائنا وأجدادنا.

من جانبه، أوضح محافظ ضمد عثمان بن هادي الراجحي، أنه بعد اكتشاف الشركات التي تعمل في موقع المقبرة تم إيقافها، منوهاً بأن تسوير المقبرة مسؤولية البلدية.

الحج تجرم عن تنفيذ أحكام صادرة من دور قضائية ضدها ... ومطالب بسلطة تلزمها

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ٢٠-٧-٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/164569>

جدة - عبدالمحصي الشيخ

علمت «الحياة» أن وزارة الحج غضت الطرف عن جملة من الأحكام القضائية الصادرة من دور عدلية مختلفة لمصلحة مستثمرين شكوا، وأجتمعت عن تنفيذ حكم الشرع ورأي القانون في مشكلاتها مع جمع من العاملين في القطاع الذي تشرف عليه وقال مصدر مطلع لـ «الحياة»: «أدانت أحكام شرعية عدة بعض قرارات الوزارة، وتحديدًا ما يتعلق بمسألة إيقافها السنوي لشركات الحج والعمرة والتقنية العاملة في القطاع، وللأسف اكتفت الوزارة بقناعاتها حيال ما اتخذته من قرارات، ولم تنفذ ما أنزله القانون والشرع بحقها.»

بدوره، أكد رئيس لجنة الحج والعمرة وعضو مجلس إدارة غرفة التجارة والصناعة في مكة المكرمة سعد بن جميل القرشي لـ «الحياة» حصول عدد من المستثمرين في القطاع وأصحاب شركات الحج والعمرة على أحكام شرعية من مختلف الدور القضائية في السعودية ضد وزارة الحج. وقال: «لم تنفذ وزارة الحج ما ورد في غالبية الأحكام الصادرة ضدها، خصوصاً تلك التي أدانت إيقافها عدداً من الشركات من دون مسوغ نظامي.»

وزاد: «تظهر على السطح في كل موسم، مشكلة إيقاف بعض الشركات، وحبس التصريح عن أخرى، ما يتسبب في إقحام المستثمرين في القطاع في دوامة من القلق تكتنفهم خلالها هواجس احتمالية استبعادهم من منظومة الحج. ولعل أكثر ما يسهم في نشوء تلك الضبابية، قصص نسمعها ووقائع نعيشها لمستثمرين أوقفت شركاتهم، وحاولوا طرق الأبواب الرسمية من طريق القنوات القضائية التي أفلحوا في الحصول منها على أحكام تنصفهم، إلا أن وزارة الحج وبكل بساطة لم تنفذ تلك الأحكام، لتبقى الاستثمارات التي تتجاوز سقف مئات الملايين معلقة.»

وحول عدد الأحكام التي غضت وزارة الحج الطرف عنها، قال القرشي: «لا يحضرنى العدد الدقيق للشركات حالياً. ولكني متأكد أن جل الشركات الموقوفة طرفت السبل القضائية للحصول على حق تزعم أنها تملكه، ولك أن تتخيل أن قطاع الحج والعمرة الذي كان يحوي مئات الشركات قبل السنوات، تقلص بصورة مرعبة، إذ لا يتجاوز عدد الشركات المصرح لها بالعمل حالياً الـ ٣٥ شركة فقط. وعودة على ذي بدء، حصلت عشرات الشركات فقط على عدد من الأحكام ضد الوزارة ما زالت معلقة، ولم تنفذ.»

وفي ما يتعلق بتبعات تقليص السوق وعدم تنفيذ الوزارة للأحكام الشرعية الصادرة ضدها على القطاع، يرى رئيس لجنة الحج والعمرة في غرفة التجارة والصناعة في مكة المكرمة أن الأمرين سيان، ويمثلان نقطة سوداء، وبؤرة تنبؤ عن ضبابية تكتنف مستقبل المستثمرين في سوق الحج والعمرة. وقال: «فلنفترض جدلاً أن ٢٠ شركة خرجت من دون وجه حق من القطاع، لن يتضرر ملاكها الـ ٢٠ فقط، إذ يمثل خروج هذا العدد من الشركات خسارة كعكة الاقتصاد المكي لاستثمارات تفوق الـ ٢١٠ ملايين ريال، تمثل أصول رؤوس أموال الشركات الموقوفة. كما سينعكس ذلك سلباً على قرابة ١٥٠ موظفاً رسمياً، و١٧٥ ألف موظف موسمي كانوا يعملون في تلك الشركات، التي تربو الموازنات المالية التي تخصصها لرواتب موظفيها على ٢٤٥ مليون ريال، في كل عام.»

وفيما امتنع عدد من القائمين على وزارة الحج السعودية عن كشف أسباب إجمام الوزارة عن تنفيذ القرارات والأحكام الصادرة من دور عدلية وقضائية مختلفة لمصلحة مستثمرين في قطاع الحج والعمرة، انتقد رئيس لجنة المحامين والأنظمة في غرفة التجارة والصناعة في مكة المكرمة الدكتور فؤاد سالم بن محفوظ خلو نظام تنفيذ الأحكام الصادرة من الدور القضائية المختلفة في السعودية من بند يلزم الوزارات «بحكم أنها جهات إدارية ذوات صفات اعتبارية» بتنفيذ الأحكام الصادرة ضدها.

وقال لـ «الحياة»: «لا بد من أن تكون هناك جهة إدارة متخصصة ترتبط مباشرة بالمقام السامي أو الجهات العليا، وتعنى بمتابعة تنفيذ الوزارات والجهات الحكومية كافة للأحكام القضائية الصادرة ضدها، وتملك سلطة إنزال جزاءات بحق الممتنعين عن التنفيذ، بعد مخاطبتها الوزير الذي تحجم وزارته عن تنفيذ بعض الأحكام بصورة مباشرة، وتستفسر منه عن أسباب تأخير الالتزام بتنفيذ ما أقره الشرع والقانون.»

وزاد: «إن غياب متابعة تنفيذ الأحكام القضائية حال صدورها يضعفها، ولا بد من أن نعي جميعاً أن النظام لم يوضع إلا ليضبط المتخاصمين ويساوي بين المواطنين، إذ إن المادة الثالثة من نظام الحكم الأساسي تشير إلى وجود عدالة لجميع المتخاصمين والمواطنين، وإن أياً منهم لا يملك ميزة تفضله عن الآخرين، لذا بات لزاماً على الوزارات والجهات الحكومية المختلفة تنفيذ الأحكام الشرعية كافة، ويجب إلزام المحجمين عن التنفيذ بالعدول عن قناعات تعطل مصالح المواطنين، وتلحق أضراراً جسيمة بالشركات والمستثمرين.»

يذكر أن وزارة الحج استهلكت موسمها هذا العام بإخراج ٧٠ مستثمراً سعودياً من منظومة شركات الحج والعمرة الأهلية، على خلفية سلسلة مخالفات شابت أداء شركاتهم، أخيراً. وسبق أن أشارت «الحياة» إلى أن قطاع الحج والعمرة في مكة المكرمة طاوله تقلص كبير في أعداد الشركات المستثمرة، خصوصاً بعد صدور قرار أخير بمنع تجديد تراخيص ٢٠ شركة، بناء على معلومات استقتها وزارة الحج من نظيرتها وزارة الداخلية.

وكان مصدر مطلع كشف لـ «الحياة» تنسيقاً تقوده وزارة الحج في السعودية مع وزارات وجهات حكومية وأهلية عدة لحل أزمة الشركات الموقوفة، خصوصاً بعد ثبوت مجانية بعض المعلومات التي استند عليها قرار الإيقاف الصواب، على رغم أن وزارة الحج استندت في بعض قراراتها على بيانات المركز الوطني للمعلومات. وقال: «يتم التنسيق حالياً للنظر في تداعيات ومسببات إيقاف كل شركة على حدة، وستمنح كل شركة تستوفي الاشتراطات النظامية تصريحا مجدداً يخول القائمين عليها بمباشرة أعمالهم، فوراً.»



بعد إخراجهم من منازلهم بالقوة الجبرية

لجنة إزالة في المدينة تصيب أرملتين وتعصف بمستقبل ٧

أيتام

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ٢٠١٠-٧-٢٠

<http://www.alriyadh.com/٢٠١٠/٧/٢٠١٠/article٥٤٥٢٢٧.html>

المدينة المنورة - خالد الزايدي تصوير- فايز المطيري
تعرضت أرملة ووالدتها المسنة لكدمات وإصابات متنوعة جراء إزالة " منزلهم " في حي أبار علي جنوب غرب المدينة المنورة من قبل لجنة الإزالة، وبحسب شهود عيان فقد تم إخراج المرأتين وسبعة أطفال من مسكنهم المقام في حي عشوائي بالقوة الجبرية بعد إنذارهم عدة مرات ، حيث اضطرت الجهات الأمنية للدفع بالشرطة النسائية "السجانات " للتعامل مع المواطنتين اللتين أصرتا على عدم مغادرة المنزل لعدم وجود مسكن آخر يؤيهم ، ووسط محاولات جهات الاختصاص سقطتا أرضاً وتم استدعاء سيارة الإسعاف لنقلهما إلى مستشفى الميقات العام لتلقي العلاج .
وذكرت مصادر "الرياض" أن الأرملة تدعي تملكها للأرض بإثباتات ورقية لم تعدد بها الأمانة كونها لا تمثل حجة استحكام يمكن الاستناد عليها ، وقد قام بعض أهل الخير ببناء الأرض الملحقة بالحى على حسابهم الشخصي دون "ترخيص" ، كما حاولوا عدة مرات إثبات ملكيتها للأرملة دون جدوى .
ويرى مواطنون بأن بعض الحالات الإنسانية تتطلب العلاج قبل ممارسة الإزالة كما في حال الأرملتين والأيتام السبعة وذلك بمخاطبة الجمعيات الخيرية لدراسة حالتهم وإسكانهم بدلاً من تركهم يواجهون مصيرهم المجهول ، والزج بهم في مستقبل مظلم .

مدير مكتب مكافحة لـ عكاظ:

رصد قصور مكاتب الجاليات في التوعية بمخاطر التسول

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ٧-٢٠-٢٠١٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100720/Con20100720362497.htm>

محمد الدقعي - جدة

انتقد مدير مكتب مكافحة التسول في جدة سعد الشهراني أداء مكاتب الجاليات في ما يتعلق بتوعية رعاياها بمخاطر التسول التي تنتشر بكثافة هذه الأيام.

وأكد لـ «عكاظ» أن بعض هذه المكاتب لا تقدم النصائح والإرشادات ولا توضح خطورة التسول والنتائج المترتبة على المتسولين عند ضبطهم.

وأشار إلى أن الخطة الأمنية الموجهة من محافظ جدة صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن ماجد؛ تضمنت تعاون سبع جهات حكومية لضبط المتسولين المقيمين، وإحالتهم إلى إدارة الوافدين في الجوازات تمهيدا لترحيلهم إلى بلادهم، في حين تعمل ذات اللجان على ضبط المتسولين السعوديين وتوجيههم إلى وزارة الشؤون الاجتماعية التي تتكفل بإحالتهم إلى الجمعيات الخيرية والضمان الاجتماعي بعد وضعهم تحت الدراسة.

واعترف أن هناك تزايدا ملحوظا في أعداد المتسولين في المحافظة، خصوصا في هذه الأيام التي تشهد إقبالا سياحيا، مؤكدا أنه سيتم تنفيذ حملات مشتركة مع مكتب مكافحة التسول بصفة يومية للقبض على المتسولين في الأماكن العامة والأسواق.

من جهتها، فككت شرطة محافظة جدة تنظيمات سرية بين أفراد مجهولين يعملون على حصر ونشر الأطفال والنساء من المخالفين في الأماكن العامة بغرض التسول، وتعكف شرطة محافظة جدة على مراقبة الأشخاص داخل الأحياء العشوائية؛ بهدف جمع أكبر قدر من المعلومات عنهم، وكشف سلسلة التنظيم ورؤسائه للإيقاع بهم.

وأكدت مصادر في الشرطة أن فرقا سرية وأمنية تتحرى في الأحياء العشوائية عن أماكن توافد المتسولين بعد عودتهم من أماكن انتشارهم، وذلك بناء على توجيهات من إمارة منطقة مكة المكرمة التي أكدت ضرورة القضاء على الظاهرة بعد ازديادها أخيرا.

وقالت المصادر إن شرطة جدة خلال الأشهر الماضية نفذت العديد من الحملات على مواقع ارتياد المتسولين تم ضبطهم من خلالها وإحباط متسولين ينتمون إلى تنظيمات وعصابات مختلفة، فيما أبانت نتائج التحقيق معهم عن كشف أعمالهم المختلفة في التسول والاحتيال والسرقات والسحر.

وأضافت المصادر أن تنسيقا مع شركات الحراسات الأمنية تضمن منع دخول المتسولين إلى المجمعات التجارية والقبض على أي مخالفين يشرعون في أعمال السرقة أو غيرها من الأعمال المخالفة، وتسليمهم إلى شرطة المحافظة إضافة إلى نشر دوريات سرية وأمنية في جميع المواقع العامة بغرض تهيئة الأجواء للمصطافين في محافظة جدة وحمايتهم من الأعمال غير الشرعية.

معلمات لم يشملهن النقل يعترضن ويطالبن بتدخل الجهات الحقوقية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ٧-٢٠-٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/164522>

الدمام - رحمة ذياب
أبدى عدد من المعلمات في المنطقة الشرقية اعتراضهن على عدم شمولهن في حركة النقل الأخيرة التي تمت للمعلمات، وأكدن أنهن سيلجأن إلى الرفع إلى وزير التربية والتعليم للنظر في أمرهن، مطالبين الجهات الحقوقية بالتدخل لمساعدتهن في الوقت الذي أكدت فيه المساعدة للشؤون التعليمية الدكتورة ملكة الطيار، لـ «الحياة» أن «حركة النقل تصدر مرة واحدة، وبإمكان المعلمات التوجه لإدارة الشؤون المدرسية في حال الاعتراض.»
وقالت معلمات لـ «الحياة» أنهن يواجهن صعوبات كثيرة بسبب بعد مقر عملهن عن منازلهن، مبدين مخاوفهن من حوادث الطرق التي تحصد أرواح الكثير من المعلمين والمعلمات سنوياً، وأكدن أنهن «تقدمن بخطابات إلى الإدارة العامة للتربية والتعليم» بنات) قبيل صدور أسماء المقبولات.»
وأوضحت المعلمة فائزة السبيعي أن «عدم شمولي في حركة النقل لهذا العام، أحدث العديد من المشكلات الأسرية، خصوصاً أنني أجهضت مرتان بسبب معاناة التنقل بين المنزل في مدينة الخبر، والمدرسة التي توجد في قرية العليا، وأصبح الأمر الآن أكثر صعوبة، وبخاصة مع سكني الجديد والرغبة في الإنجاب»، مضيفة «عدم شمولي في حركة النقل الحالية قد يحرمني من العمل والمواصلة فيه، كما أن زوجي أكد على أنه في حال عدم نقلي سيطلب مني ترك الوظيفة، وهذا ما لا أريده». وتوضح معلمة أخرى تعمل في مدارس في النعيرية أنها ولمدة عامين كانت تنتظر حركة النقل، وعندما تقدمت باعتراض وشكوى إلى الإدارة أخبرت أن الاعتماد يقوم على مفاضلة الحاسب الآلي، وقالوا: «لا مجال للوساطة بذلك»، وتضيف «تعرضت لحادثة سيارة في وقت سابق وأصبحت ببعض الكسور، علماً ان الحادثة كانت خطيرة، ولولا العناية الإلهية، لتعرضنا لحادثة أخرى بشعة على طريق مدينة بقيق»، وأوضحت «يقفني دوماً وفاة معلمة مقربة لي أثناء توجهها إلى الأحساء، بعد أن تم توظيفها هناك، على الرغم من محاولاتها تقديم طلب للنقل، دون أن يحالفها الحظ.»
ونوهت إلى أن «عدم وجود سكن للمعلمات في المناطق البعيدة يتبع للوزارة، على الرغم من الوعود يفاقم الأزمة، ويولد مشكلات أسرية متعددة قد تصل لحد الطلاق، أو عدم الزواج، خوفاً من الارتباط العائلي وتشتت الأسرة»، وهذا ما تشير إليه المعلمة سكيمة الناصر، وتقول: «عدم دراسة أوضاعنا قبل صدور أسماء المنقولات، مجحفاً في حق من لها الأولوية، وحالياً انتهت المسألة ولا يمكن أن تخرج حركة نقل ثانية فتبقى المسألة للعام المقبل، وسنوياً نواجه المشكلة ذاتها، حيث حوادث المعلمات، وتزايد عدد الوفيات، وتشرد الأطفال، وتغييبنا عن أهلنا، لم نجد حلاً إليها، على الرغم من المطالبات المستمرة لوضع حد للازمة الفعلية التي تتجدد سنوياً.»
وطالبت «بضرورة تدخل الجهات الحقوقية لإيجاد حل للمعلمات اللاتي يواجهن مشكلة التنقل البعيد، وتوفير مساكن عائلية لهن، للتخفيف من وطأة العمل الذي يبعد عن منازلهن.»

تدريب ٢٢٩ طالباً امتياز وتوزيع ٥ آلاف مطوية لحقوق المرضى

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ٧-٢٠-٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/164527>

حفر الباطن – إبراهيم السليمان
التحق ٢٢٩ طالباً امتياز بمركز «التدريب والتعليم الطبي المستمر» في مستشفى الملك خالد العام في حفر الباطن، أول من أمس، ضمن برنامج التدريب الميداني لطلبة الامتياز من كافة التخصصات الصحية من المعاهد والكلية الحكومية. فيما وزعت المديرية العامة للشؤون الصحية في المحافظة خمسة آلاف مطوية لحقوق المرضى.
واستقبل «مركز التدريب والتعليم الطبي المستمر» ١٦١ متدربة و٦٨ متدرباً من طلاب الامتياز. وأشار مدير التدريب المستمر في مستشفى الملك خالد فهد الراجح إلى «وضع خطة تدريبية وفق الطاقات الاستيعابية في المستشفى، وتم تعيين مشرفين للتدريب، لمتابعة تدريب الطلاب وإقامة ورش عمل طويلة فترة التدريب»، مضيفاً أن «الهدف إعداد كوادر وطنية مؤهلة للعمل في القطاع الصحي». وبيّن أن «البرنامج التدريبي يعد للمرة الثانية، خلال هذا العام، نتيجة تخرج أعداد كبيرة من طلاب الكليات والمعاهد الصحية، وكثرة الإقبال على المعاهد في المحافظة».
إلى ذلك، وزعت إدارة علاقات المرضى في مديرية الشؤون الصحية في محافظة حفر الباطن، أكثر من خمسة آلاف مطوية، و٢٠٠ لوحة جدارية، وعشر بنرات، تحتوي على معلومات عن حقوق وواجبات المرضى والزوار، في المنشآت الصحية في المحافظة.



تأخر الراتب فاحتجزوا الموظفين

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ٧-٢٠-٢٠١٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100720/Con20100720362612.htm>

عبد الخالق ناصر الغامدي – الباحة
ضبطت الدوريات الأمنية في منطقة الباحة صباح أمس الأول ستة من حراس أمن الكلية التقنية في الباحة، إثر تلقيهم بلاغاً من الكلية باحتجاز حراس الأمن لمنسوبيها.
وكان حراس أمن الكلية التابعون لمؤسسة وطنية تعمل في مجال الحراسات الأمنية، أغلقوا البوابة الرئيسية للكلية صباح أمس الأول على منسوبيها من موظفين، إداريين، وعاملين، ومنعوا الدخول أو الخروج منها، متذرعين بتأخر استلام رواتبهم عن شهر رجب الماضي، ما دفع إدارة الكلية لطلب العون من دوريات الشرطة، توطئة لإنهاء احتجازهم. وأوضح مساعد الناطق الإعلامي في شرطة منطقة الباحة بالإجابة النقيب عبد الناصر محمد الغامدي أن غرفة العمليات تلقت بلاغاً من وكيل الكلية بإغلاق حراس الأمن للبوابة الرئيسية للكلية.
وبيّن الغامدي، أن الدوريات الأمنية انتقلت للموقع وضبطت ستة حراس أمن سعوديين، اعترفوا بإغلاقهم منافذ الكلية، بحجة تأخر استلام رواتبهم، وأحيلوا إلى شرطة المنطقة لاستكمال إجراءات التحقيق معهم، في حين فتحت البوابة الرئيسية.
وبحسب مصادر «عكاظ» عينت إدارة الكلية بعض الموظفين مؤقتاً للإشراف على مداخل الكلية، والعمل على فتح وقفل أبوابها وفق الزمن المحدد لذلك، لحين حل معضلة حراس الأمن السابقين أو استبدالهم في وقت لاحق.

البراك: إدارات المدارس والمشرفون يتحملون وزر تطرف المعلمين

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ٧-٢٠-٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/164562>

جدة - حسن السهيمي

أوضح وكيل وزارة التربية والتعليم لشؤون التعليم الدكتور عبدالرحمن محمد البراك، أنه لا بد من إعداد ومنح أي معلم حقوقه وتعريفه بكامل مسؤولياته قبل إيفاده للعمل في الخارج، ملمحاً إلى فقدان بعض العاملين إلى الانضباطية وتأدية المهمات المناطة بهم. وحول إبعاد ما يقارب من ألفي معلم لأسباب عزتها وزارة التربية ووزارة الداخلية في بيان سابق إلى تطرفهم، أبان البراك أن إدارة كل مدرسة والجهاز الإشرافي على مستوى إدارة التعليم يتابعان هذا الفكر واتخاذ الحلول اللازمة حيال ذلك.

وقال البراك خلال مخاطبته أمس (الإثنين) في جدة فعاليات اللقاء السابع لمديري ووكلاء الأكاديميات والمدارس السعودية في الخارج: «إن مسؤوليتنا تكمن في الوصول إلى تعليم مميز في هذا البلد ولكن في الخارج تصبح المسؤولية مضاعفة وليس من المناسب أن يتم تكليف أبناء البلد بمهام تخص الدولة، ومن ثم لا يجد أبنائهم التعليم المميز. ورأى البراك أنه من غير اللائق أن يفني المعلم في الخارج زهرة عمره ثم يعود للبلد ومعلوماته وخبراته ما زالت في دائرة التعليم الذي مارسه في المملكة، إذ لا بد أن نقدم جميعاً صورة مميزة تبين النهضة الحضارية التي تشهدها المملكة. وألمح إلى أن الوزارة تشهد حراكاً في المجالات كافة، إذ تتوجه إلى إعطاء العاملين في الميدان التربوي المزيد من الصلاحيات.

واستدرك بقوله: «تطبيق هذا الأمر بحاجة إلى برامج وآليات يصاحبها تدريب وتأهيل. وأشار البراك إلى أن هناك توجيهاً، قبل ثلاثة أشهر لإدارات التعليم، بتوحيد إدارات تعليم البنين والبنات، مبيناً أن هناك ١٨ إدارة تعليمية تم توحيدها فيما لم توحّد ثماني إدارات تعليم، منها تعليم البنين وتعليم البنات في محافظة جدة، مع العلم أن الوزارة قد وحدت قطاعي تعليم البنين والبنات منذ ٨ سنوات وكنا في السابق نسعى نحو تكامل السياسات التعليمية، أما الآن فالتوجه الحالي هو توحيد إدارات تعليم البنين والبنات في إدارات موحدة. مشيراً إلى أن الخطة متدرجة بدأت بـ ١٦ إدارة تعليم ثم وصلت إلى ١٨ إدارة.

وعلى هامش اللقاء، أبان وكيل وزارة التربية والتعليم لشؤون التعليم عدم وجود مشكلات في المدارس السعودية في الخارج بغض النظر عن بعض المشكلات الإدارية بين وزارته ووزارة الخارجية التي تعالج أولاً بأول. وحول تدني الاعتمادات المالية قال البراك: «إن النشاطات قائمة والموازنة قد تضاعفت، وسيتم رفع الاعتمادات في الخمس سنوات المقبلة.»

وفي ما يتعلق بشكوى المدارس السعودية في الخارج من ضعف الرواتب للمتقاعدين قال البراك لـ«الحياة»: «الأصل أن يتم تعيين المعلمين من داخل البلد وتقع المسؤولية على إدارة المدرسة، إذ لا يتم قبول أي معلم في الخارج إلا بعد استيفاء شروط ومعايير الوزارة كافة، وإن لم يوجد تتم مخاطبة وزارة الخارجية بإيجاد معلمين من خارج المملكة يتناسبون وسياسات المدارس المتبعة». مضيفاً أنه ليس في خطة الوزارة أن يصبح طاقم المدرسة السعودية كافة في الخارج من المتقاعدين، إذ إن هناك تخصصات تحتاج إلى معلمين سعوديين وكذلك المعلمين الأجانب من ذوي الكفاءات في التخصصات العلمية وتحديدًا في تطبيق برنامج «البيكالوريا» الدولية.

وكشف في سياق حديثه لـ«الحياة» ابتعاث الوزارة ما لا يقل عن ١٥٠ معلماً إلى المدارس والأكاديميات السعودية في الخارج سنوياً.

من جانبه، أوضح المدير العام للمدارس السعودية في الخارج الدكتور ماجد الحربي، أن عدد الطلاب في تلك المدارس بلغ ٧٠٠٠ طالب من ٥٢ جنسية مختلفة.

وكشف إيجاد برنامج خادم الحرمين الشريفين لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها والممول من قبل خادم الحرمين الشريفين بمليون دولار قاعدة للحوار مع المجتمع الروسي.

وعن صلاحيات مديري المدارس السعودية في الخارج، ألمح الحربي أن التعاقد مع المعلمين هو من اختصاص مديري المدارس ولهم الصلاحية في إنهاء عقد أي معلم لا يلتزم بالنظام ويمارس أعمالاً ليست من صلاحياته، مبيناً أن المعلم الواحد الموفد يكلف الوزارة ٤٥ ألف ريال شهرياً.

وتطرق إلى مناهج المدارس السعودية في الخارج، مشيراً إلى أن المناهج في المملكة أوجدت لمجتمع محلي، ونحن ندرك أهمية التنوع الثقافي والمذهبي والأيدلوجي في البلدان خارج السعودية، لذا فإن الوزارة تترك الصلاحية للمدير في إلغاء ما يرى عدم مناسيته للطرح في حجرات الدراسة في تلك الدول، مبيناً أن مناهج المملكة بعيدة عن «الأدلجة» والسياسة التي في مدارس بعض الدول العربية في الخارج في وقت سابق.

ورفض الحربي أن تكون لجنة الإيفاد مجاملة للمعلمين وأن هناك محسوبة في اختياراتها للموفدين. وقال: «هناك معلمون أكفاء لكن سماتهم في هذا الوقت لا تناسب العمل في الخارج وإنما في وزارتي التربية والخارجية نريد معلماً يملك القدرة على الحوار ولديه الاتزان الانفعالي.»

وأضاف: «لم تتعرض المملكة لضغوطات معينة تجاه حذف بعض العبارات أو المقررات وأن ذلك لم يحدث، بل إن اللجنة تقوم دوماً بمحاسبة ذاتها، وأن المدارس السعودية في الخارج تراعي طبيعة كل بلد ثقافياً و«أيدلوجياً»، فيما أن لها الصلاحية في حذف أو إضافة ما تراه مناسباً لبلد المقر.»

وزاد الحربي: «إن المتعاقدين يحصلون على رواتب ضئيلة لا تتجاوز ١٠٠٠ دولار وإن المدارس السعودية في الخارج لديها ٩٠٠ معلم بلغ عدد السعوديين منهم ٢٣٠ معلماً.»

وعرج على مشكلة المباني المدرسية مؤكداً أنها قد حلت هذا العام كالمدراس السعودية في باريس و فيينا ومدريد، فيما تبقت أربع مدارس فقط تعاني مشكلة سوء المباني.

وفي الجلسة الثانية التي شهدت عقد لقاء مع السفير السعودي في نيودلهي فيصل بن حسن طراد، أبان أن هناك معاناة كبيرة من بعض الموظفين العاملين في الخارج من محاولتهم التدخل في ما لا يعنيه من شؤون المدارس السعودية في الخارج وطرق إدارتها، وأكد أنه يجب أن يمثل المعلم وطنه خير تمثيل .

رئيس الشورى: الديمقراطية تتطلب مراعاة التنوع الحضاري وترجمة مبادئ العدل والحرية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ٢٠-٧-٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/166118>

جنيف - «الحياة»

قال رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ إن مفهوم الديمقراطية الذي يشكل محور نقاشاتنا يتطلب منا الخروج بروى يتفق عليها الجميع تراعي التنوع الثقافي والحضاري وتترجم مبادئ العدل والحرية والمساواة والحفاظ على الكرامة وحقوق الإنسان حتى نتجنب كثيراً من المآسي الإنسانية المريرة والمؤلمة التي تؤرق ضمير مجتمعنا الدولي.»

ولفت إلى استمرار الاحتلال الإسرائيلي في انتهاكاته اليومية لحقوق الإنسان الفلسطيني الذي يعيش تحت القهر والتدمير والإبادة الجماعية. وقال: «إننا نجد أن من يتحدث بلغة القانون ويطالب بحقوق الإنسان ونشر العدل والمساواة، يتجاهل ذلك عندما يتعلق الأمر بإسرائيل وتظهر ازدواجية المعايير في أبشع صورها، فالإنسان الفلسطيني محروم من أقل حقوقه». جاء ذلك في كلمة رئيس مجلس الشورى في المؤتمر العالمي الثالث لرؤساء البرلمانات الذي بدأ أعماله أمس في مقر الأمم المتحدة في مدينة جنيف.

وأكد رئيس «الشورى» أن هذا الواقع المؤلم يثبت مجدداً الحاجة الملحة والدور الحيوي للأمم المتحدة، فمشكلاتنا المريرة لا يمكن إيجاد حلول ناجعة لها إلا في إطار تعاون متعدد الأطراف تحت مظلة الأمم المتحدة.

وأضاف: «إن إيماننا الراسخ بأهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به منظمة الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي في التعامل مع القضايا الراهنة، وتهيئة سبل التعاون الدولي لمعالجتها واحتوائها، يحتم علينا التعاون في إيجاد مناهات صحية لبناء علاقات سلمية ومتوازنة بين الدول أساسها العدل والثقة المتبادلة والشراكة الحقيقية، وبما يمكننا من مواجهة تحديات المستقبل بإرادة أكثر صدقاً في الالتزام وأسلوب أكثر موضوعية في التناول، وآليات أكثر فاعلية في التنفيذ مما يعود بالخير للبشرية جمعاء.»

وقال: «إن مجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية انطلق منذ تأسيسه لتأكيد العلاقات الإنسانية ونشر روح التعاون من خلال المصادقة على الاتفاقات الدولية بعد مناقشتها، ومن خلال تقديم الدعم لجمعيات المجتمع المدني بتأسيسها وتفعيلها، أو سن الأنظمة والقوانين التي تنظم مناشطها». وأضاف: «أن مجلس الشورى يعمل على المشاركة الفاعلة في إبراز المناشط الدبلوماسية البرلمانية وصولاً لبناء علاقات سلمية ومتوازنة مع المجالس البرلمانية في العالم والمنظمات البرلمانية الإقليمية والقارية والدولية، ترسخ الحوار والتواصل وتحقق الشراكة الحقيقية، وترتكز على التعاون البناء لخدمة تطلعات وآمال الإنسانية، إضافة إلى دوره في الرقابة والمتابعة اللاحقة.»

ولفت الدكتور آل الشيخ إلى مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بالدعوة إلى الحوار بين أتباع الديانات السماوية انطلاقاً من مبادئ الدين الإسلامي الحنيف دين الاعتدال والوسطية والتسامح لإزالة سوء الفهم ونبذ مظاهر الخلاف والعداء والكراهية، والتركيز على التعاون من دون المساس بأصول المعتقد.

وأشار إلى تشجيع خادم الحرمين الشريفين سياسة نشر ثقافة الحوار والتواصل بين الحضارات والثقافات لتعزيز التعايش السلمي والتفاهم، وإشاعة القيم الإنسانية مدخلاً لإحلال الوئام محل الصدام، وهو ما يساعد على تخفيف حدة التوترات ونزع فتيل النزاعات وتحقيق الأمن والسلام المنشودين. وكان المؤتمر العالمي الثالث لرؤساء البرلمانات بدأ أعماله صباح أمس، وترأس وفد مجلس الشورى رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ. وضم وفد مجلس الشورى عضو المجلس عضو الاتحاد البرلماني الدولي الدكتور صدقة فاضل وعضو المجلس عضو الاتحاد البرلماني الدولي صالح الحصيني وعضو المجلس خليفة الدوسري والمدير العام للشعبة البرلمانية خالد المنصور. واستهل رئيس الاتحاد البرلماني الدولي ثييون جيروراب الجلسة الافتتاحية للمؤتمر بكلمة دان فيها بشكل قاطع الإرهاب بكل

أشكاله وصوره وعده من أهم أسباب تعثر التنمية في الكثير من البلدان، لأنه يستهدف الشعوب بالقتل ومقدراتها بالتدمير. وأعرب عن تضامن الاتحاد البرلماني الدولي مع الدول التي تعاني حالياً من الإرهاب. وتطلع إلى عالم خالٍ من السلاح النووي وإلى عالم يسوده الأمن والسلام. ورحب بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي وقعت أخيراً. وتطرق إلى القضايا الدولية الراهنة، وفي مقدمها الوضع الاقتصادي العالمي الذي يسوده الركود بعد الأزمة المالية العالمية التي أثرت في اقتصادات دول من العالم وما زالت تعاني منها. وأكد أن الاتحاد البرلماني الدولي وجميع برلمانات العالم تدعم الأهداف التنموية الألفية للأمم المتحدة وتسعى إلى تحقيقها في بلدانها. وتحدثت عن علاقة الاتحاد مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المختلفة المنظوية تحت لوائها. بعد ذلك ألقى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون كلمة أشار فيها إلى الأزمات والصراعات التي يعاني منها شعوب في العالم مثل أزمات الفقر والحروب وتدهور الوضع الصحي في بعض مناطق العالم، وانتهاء بالركود الاقتصادي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية. وأعرب عن تطلعه لمزيد من الجهود للبرلمانات لسن القوانين والأنظمة لتطوير وتنمية الخدمات في بلدانها وصولاً إلى تحقيق الأهداف التنموية للألفية الثالثة التي حددتها الأمم المتحدة وتتمنى تحقيقها بحلول ٢٠١٥، مشدداً على أهمية دعم البرلمانات لجهود الأمم المتحدة في هذا المجال. وأكد سعي الأمم المتحدة إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية، بيد أنه قال: «إن ذلك يتطلب المزيد من الجهود من الدول». وأضاف بان كي مون: «إننا بحاجة إلى إحراز التقدم لجعل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي وقّعت أخيراً حيز التنفيذ.»



الاجتماعية تستعد لحملة تلمس احتياجات الأسر المحتاجة

بجدة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء ٧-٢٠-٢٠١٠

<http://www.al-madina.com/node/٢٥٧٢٠٩>

حسين الربيعي - جدة- تصوير: سعود المولد
ناقشت قسم الرعاية والتنمية التابع لفرع وزارة الشؤون الاجتماعية بجدة صباح أمس حملة تلمس الاحتياجات للأحياء الفقيرة وذلك في اجتماع إعدادي للحملة التي ستطلقها الوزارة بالتعاون مع عدد من الجهات الحكومية والهيئات الخيرية في الثامن عشر من الشهر العاشر لهذا العام برئاسة احمد الغامدي مدير عام حملة التوعية الاجتماعية الشاملة، وحضره عدد من ممثلي الهيئات والجمعيات والجهات الحكومية المشاركة. وقال الغامدي: إن الحملة ترمي لنشر الوعي بين أهالي المناطق التي تستهدفها الحملة في مختلف المجالات الاجتماعية والزراعية والتربوية والرياضية من خلال ندوات ومحاضرات وعمل ورش وأنشطة رياضية متنوعة وتلمس احتياجات الأسر الفقيرة والأرامل والمطلقات والعاجزين والمعاقين وذلك لشمولهم بالإعانات التي خصصتها الدولة رعاها الله لهم. مشيراً إلى أن هذا الاجتماع هو الثالث ضمن عدد من الاجتماعات عقدتها واستعدتها الوزارة للتحضير والإعداد والتنسيق بين الجهات المشاركة في الحملة وقد استمر الاجتماع قرابة الساعتين، وشاركت فيه كل من: الإدارة العامة للتربية والتعليم، أمانة محافظة جدة، الجمعية السعودية الخيرية لمرضى الايدز، الجمعية الخيرية للتوعية بأضرار التدخين والمخدرات، وزارة الزراعة، جمعية زمزم للخدمات الصحية التطوعية، جمعية أصدقاء مرضى السكر الخيرية، جمعية مودة الخيرية، جمعية البر بجدة، ونوه الغامدي إلى أن حي الواحات بجنوب جدة سيحتضن الحملة كمقر رئيسي تنطلق منه الفعاليات إلى جميع الأحياء المعنية بالحملة في جنوب جدة.

غالبية المجتمع لا يملكون تأميناً طبياً و٤٨٪ يؤيدون خصخصة

القطاع الصحي الحكومي

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء ٧-٢٠-٢٠١٠

<http://www.al-madina.com/node/٢٥٧١٤٥>

مطر الزهراني- نجران

فريق الدراسة

الدكتور فهد السلطان نائب الأمين العام لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني
الدكتور محمد بن عبدالله الشويعر مدير عام إدارة الدراسات والبحوث والنشر
الدكتور علي بن محمد الجمعة "مستشار غير متفرغ"
خالد بن عبدالعزيز الشايح "باحث اقتصادي"

كشفت الدراسة التي أجراها مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني أن غالبية المجتمع لا يملك تأميناً طبياً، كما أن خمس من يملكونه يتحمل تكاليفه المادية، بالإضافة إلى أن من لا يملكونه يتوزعون بالتساوي بين القطاع الصحي الخاص والحكومي، وكل هذه النتائج تشير إلى معاناة شريحة كبيرة من المجتمع من تكاليف العلاج بسبب عدم وجود تأمين طبي لديهم.

وأظهرت نتائج الدراسة أن قرابة نصف المجتمع يؤيد تطبيق التأمين الإلزامي مقابل رسوم يدفعها المواطن، بالإضافة إلى تأييد خصخصة القطاع الصحي الحكومي، وفي المقابل يعارض الثلث من أفراد المجتمع التأمين الإلزامي والخصخصة، وتلك إشارة إلى توجه شريحة من المجتمع نحو تفادي التكاليف المادية للخدمة الطبية بسبب ارتفاع تكاليفها. وترتفع القناعة لدى المجتمع بفائدة التأمين الطبي من جانب تخفيف الضغط على المستشفيات الحكومية حيث تصل إلى ٦٥% من أفراد المجتمع، في حين أبدى ١٣% فقط عدم قناعة بتلك النتيجة، لذا يمكن القول بأن عينة الدراسة ترى أن الحاجة كبيرة إلى الخدمات الطبية، وأن القطاع الطبي الحكومي يعاني من ارتفاع الطلب عليه، بالإضافة إلى أن تكلفة العلاج في القطاع الصحي الخاص عالية ولا يرغب في تحملها.

وتبين من نتائج الدراسة أن الذكور من أفراد المجتمع السعودي أقل تأييداً من الإناث في مسألة تطبيق التأمين الإلزامي على المجتمع مع تحمله تكاليف التأمين، وفي القناعة بأن التأمين الطبي سيخفف الضغط على القطاع الصحي الحكومي، في حين تبين أنهم أكثر تأييداً من الإناث في مسألة خصخصة القطاع الصحي الحكومي. واتضح كذلك من نتائج الدراسة أن موظفي القطاعات الحكومية المدنية والعسكرية أقل تأييداً من موظفي القطاع الخاص أو من ينتمي إلى الأعمال الحرة في مسألة التأمين الطبي الإلزامي.

أهداف الدراسة

وتضمنت أهداف الدراسة بحث إحصاءات التأمين الطبي في المجتمع السعودي، حيث تم طرح عدد من التساؤلات في الاستبانة لتحقيق ذلك الهدف. وبدراسة نتائج الدراسة الميدانية تبين أن نسبة من يملك تأميناً طبياً من أفراد المجتمع يقارب الخمس فقط، كما أن الخمس منهم يحصل عليه من خلال ارتباط شخصي يتحمل به تكاليف التأمين، وهو ما يشير إلى أن من يتوافر له تأمين من أفراد المجتمع من خلال جهة العمل لا يتجاوز ١٧% من أفراد المجتمع. وأظهرت النتائج أن قرابة نصف من لا يملك تأميناً طبياً من أفراد المجتمع يلجأ إلى القطاع الصحي الخاص، في حين تلجأ البقية إلى القطاع الصحي الحكومي.

كما تبين أن ٢٤% فقط ممن لديه تأمين طبي من أفراد المجتمع يرى أن مستوى الخدمة الطبية المقدمة له ممتازة، في حين يرى ٣٥% أنها بمستوى جيد جداً، وأن ٢٢% فقط يرى بأنها جيدة، و١٣% يرى بأنها مقبولة، في حين يعتقد ٦% فقط بأنها ضعيفة.

ثلاثة محاور أساسية

واهتمت الدراسة بقياس مستوى قناعة المجتمع بالتأمين الطبي، حيث تم التركيز على ثلاثة محاور أساسية تشكلت في أسئلة يتم قياس إجابات الفرد في المجتمع عنها من خلال مقياس ليكتر خماسي يتدرج من موافق بشدة إلى معارض بشدة. وشملت المحاور كلاً من مستوى تأييد التأمين الطبي الإلزامي، مستوى القناعة بفعالية التأمين في تخفيف الضغط على الخدمة الطبية الحكومية، بالإضافة إلى مستوى تأييد خصخصة القطاع الصحي الحكومي.

وتبين من التوزيع التكراري لإجابات عينة الدراسة أن ٥٢,٥% من أفراد المجتمع يؤيدون تطبيق التأمين الإلزامي على المجتمع السعودي مقابل رسوم يدفعها المواطن، وفي المقابل لا يؤيد ٢٨,١% منهم التوجه نفسه، ويرى ٦٥,٢% من أفراد المجتمع أن من فوائد التغطية التأمينية تخفيف الضغط الحاصل على المستشفيات الحكومية، في حين لا يرى ١٣,٩% منهم الاعتقاد نفسه، ويؤيد ٤٨,٣% خصخصة القطاع الصحي الحكومي، مقابل ٢٩,٧% منهم لا يؤيدون التوجه نفسه.

إلزامية التطبيق مقابل رسوم مدفوعة

في محور مدى تأييد تطبيق التأمين الإلزامي على المجتمع السعودي مقابل رسوم يدفعها المواطن، اتضح وجود علاقة معنوية وحقيقة مع متغير الجنس، وقطاع العمل، حيث تبين عدم توافق مستوى تأييد أفراد المجتمع لهذا الاتجاه حسب حقول المتغيرات الديمغرافية.

فحسب الجنس أيده ٤٧,٣% من الذكور فيما عارضه ٣٥,٢% منهم، كما أيده ٥٨,٧% من الإناث مقابل ١٩,٧% منهم لا يتبنون الاعتقاد نفسه.

ووفقاً للحالة الاجتماعية، اتفق مع هذا الإتجاه ٤٩,٢% من العاملين في القطاع الحكومي المدني بينما اختلف معهم ٣٠,٣%، وكذلك الحال لـ ٤٧% من العاملين في القطاع الحكومي العسكري مقابل ٣١,٨% منهم يخالفونهم الرأي، كما أيده ٦١,٩% من العاملين في القطاع الخاص وعارضه ٢١,٣% منهم، وأخيراً يؤيد ٦٦,٧% من العاملين في الأعمال الحرة تطبيق التأمين الإلزامي على المجتمع السعودي مقابل رسوم يدفعها المواطن، بينما لا يتبنى ١٧,٩% منهم الاعتقاد نفسه.

التأمين والتخفيف على المستشفيات الحكومية

وذاًت العلاقة كشف عنها محور مدى الاعتقاد بأن من فوائد تغطية المجتمع بالتأمين الطبي تخفيف الضغط الحاصل على المستشفيات الحكومية، حيث تبين عدم توافق آراء أفراد المجتمع حوله حسب حقول متغير الجنس، حيث يرى بذلك ٦١% من الذكور وإن خالفهم الرأي ١٧,٤% منهم، كما أيده ٧٠,١% من الإناث مقابل ٩,٩% منهم لا يتبنون الاعتقاد نفسه. وتكرر الوضع في محور مدى تأييد خصخصة القطاع الصحي الحكومي حيث أيده ٤٩,١% من أفراد المجتمع من الذكور مقابل ٣٢,٦% منهم لا يتبنون الاعتقاد نفسه، فيما اتفق ٤٧,٥% من الإناث مع هذا التوجه وعارضهم ٢٦,٤% منهم.

موظف في السفارة الفلبينية يواجه تهمة القتل... وبلاده

ترصد ٥٠ ألف ريال للدفاع عنه

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ٢٠-٧-٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/164578>

بروكسل - محمد الجمعي

أكد مصدر دبلوماسي في سفارة مانبلا لدى الرياض، صحة ما تناقلته صحف فيليبينية حول اعتقال شرطة الرياض موظفاً في سفارة بلاده للاشتباه بعلاقته بقتل إحدى مواطناته.

ونفى المصدر (فضل عدم الكشف عن اسمه) في اتصال هاتفي مع «الحياة» أن يكون الموظف الفلبيني بشير أيوب، المقبوض عليه في الـ ١٢ من الشهر الماضي يحمل جوازاً دبلوماسياً، أو مسؤولاً عن الرعايا كما أشارت صحف بلاده. وقال: «الموقوف يعمل في السفارة منذ أعوام طويلة، لكنه ليس ضمن البعثة الدبلوماسية، ولا يحمل جوازاً دبلوماسياً أو خاصاً، كما أنه ليس مسؤولاً عن الرعايا.»

وعن علاقته بمواطنته التي فارقت الحياة بعد وصولها إلى مستشفى الشميسي بالرياض، وما ذكرته زوجته من أنها كانت من بين عدد من المقيمين الفلبينيين الذين يتابع قضاياهم، قال المصدر: «مسؤول الرعايا في سفارتنا يدعى نيستور بوراياج، وهو يتابع قضية زميلنا بشير، وبالفعل يمكن القول أن المقيمة المتوفاة كانت تحت رعايته، كما يتولى اصطحاب الفلبينيين الذين يلجؤون إلى السفارة إلى المستشفى، في إجراء روتيني تعمل به السفارة للتأكد من حالهم الصحية، إضافة إلى أنه يزور مراكز الترحيل. وكان بالفعل موظفاً نشيطاً، وساعد عدداً ممن لجأوا إلى السفارة، إلا أن مسماه الوظيفي لدينا مترجم مساعد.»

ورفض المصدر توجيه أي اتهام رسمي إلى زميله في السفارة بشير أيوب، «تولي السفارة اهتماماً خاصاً بقضيته، ويتابع تطوراتها رئيس البعثة السفير أنطونيو بليامور، الذي خاطب وزارة الخارجية السعودية بخصوص هذا الموضوع، إلا أن أيوب ما زال محتجزاً في شرطة الديرة، وبحسب علمي لم يتم إلى تاريخه توجيه أي اتهامات رسمية له بخصوص وفاة المقيمة الفلبينية بهاي كالينجا»، مضيفاً أن مسؤولين في السفارة زاروه عقب توقيفه مباشرة، وكذلك بعد تفويض محامي السفارة لمتابعة قضيته.

وأعرب لـ «الحياة»، عن أمه في أن يتم حل قضية أيوب، لافتاً إلى أن الملحق العمالي في السفارة ألبرت فالينسيانو يتابع بشكل مكثف القضية مع السلطات السعودية.

ولم تتمكن «الحياة» الحصول على رد رسمي من شرطة منطقة الرياض حتى ساعة نشر الخبر، على رغم توجيه استفسارات بشأن القضية إلى الناطق باسم شرطة المنطقة المقدم سامي الشويرخ.

في المقابل، أعلنت وزارة شؤون العمال المهاجرين في الفلبين الهجرة بدءاً في الإجراءات القانونية لتحويل نحو ٥٠ ألف ريال سعودي، أتعاباً لمحامٍ من أجل الدفاع عن أيوب.

وأكدت زوجة موظف السفارة الفلبينية جانبيت، أن المقيمة التي فارقت الحياة في أحد مستشفيات الرياض بعد إصابتها بنزيف مهلي حاد، كانت ضمن عشرات الفلبينيين الذين يتابع زوجها بشير أيوب (٤٧ عاماً) قضاياهم بعد لجوئهم إلى سفارة بلادهم.

وأشارت جانبيت، إلى أن زوجها كان يعمل مسؤولاً عن الرعايا، وعضواً في اتحاد مجلس رعاية المهاجرين الفلبينيين. وقالت في حديثها إلى وسائل إعلامية فيليبينية من بينها قنوات تلفزيونية أن ١٤٠ مقيماً ومقيمة من الجنسية الفلبينية هاربون من كفلانهم ولجأوا إلى السفارة الفلبينية، «التي أولت مسؤولية الاهتمام بهم»، مشيرة إلى أن جميع محاولاتها لرؤية زوجها باءت بالفشل.

وشنت وسائل الإعلام الفلبينية حملة إعلامية مكثفة مطالبة رئيسة الفلبين ووزير خارجيتها بسرعة التحرك لإنقاذ أيوب، الذي خدم المقيمين الفلبينيين في السعودية بحسب صحف وقنوات فيليبينية لنحو ٣٠ عاماً، فيما وصف مدونون

فيليبينيون يقيمون في السعودية موقف سفارة مانيلا بالمخزي، خصوصاً أن أيوب - بحسب قولهم - يمثلها، مؤكدين أنه تم القبض عليه في أحد مكاتب الترحيل خلال سعيه لإنهاء إجراءات سفر مقيمة فيليبينية تعاني من السرطان.



عسير: أهالي ٥ قرى يعترضون على تغيير مسار خط مياه الشقيق

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ٧-٢٠-٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/16610>

أبها - يحيى جابر
طالب أهالي ٥ قرى في منطقة عسير الجهات المعنية بالتدخل لمنع شركة من تحويل مسار خط مياه يربط منطقتهم بمحطة تحلية المياه في الشقيق على ساحل البحر الأحمر، لأن الخط سيمتد عبر أراضيهم ما يعرضهم لخسائر كبيرة. وأكد وكيل قرية الفرعاء علي بن قمشع لـ«الحياة» أن الأهالي رفعوا بقرقيات عاجلة إلى خادم الحرمين الشريفين وأمير منطقة عسير لتوضيح ما يحدث في قريتهم من اعتداء على أراضي المواطنين من دون وجه حق بسبب مشروع مياه الشقيق. وقال: «نعي واجبنا تجاه مشاريع تنموية ولسنا عائقاً لها، ولكن أهالي وشيوخ ونواب أكثر من ٥ قرى هي الفرعاء وآل السريع وآل سرحان وعضاضة وآل يزيد لم يذمروا عبثاً، إذ اكتشفنا تغيير الشركة مسار خط المياه الذي كان يمر عبر أراضي حكومية إلى طريق بديل يدمر أراضي مواطنين، بهدف جني الأرباح.»
وطالب بتشكيل لجان لكشف الأمر وإعادة الحقوق إلى أصحابها، خصوصاً أن خطة تنفيذ المسار السابق منتهية ومعتمدة فنياً من خبراء وصرفت موازنتها، واستعدت جميع الإدارات الحكومية لتنفيذها. وذكر عبدالرحمن آل حاجة من قرية عضاضة أن أهالي عسير ينتظرون المشروع منذ زمن طويل، لكنهم لا يريدون أن يقضي على أراضيهم الزراعية وممتلكاتهم. وقدر عدد المتضررين من تغيير مسار خط المياه بـ ٢٠ ألف مواطن، داعياً إلى إعادة مسار المشروع إلى مكانه الذي أقر سابقاً ومحاسبة من غير مساره وتسبب في معاناتهم. واتصلت «الحياة» بمدير الشركة التي تنفذ المشروع المهندس علي بن مجري الذي ذكر أنه لا يمتلك صلاحيات للحديث عن الموضوع، فيما أكد المهندس خالد الصافي من محطة تحلية المياه المالحة في الشقيق أن إمارة منطقة عسير شكلت لجنة للنظر في المشروعات التي تعترض المشروع وهي المخولة بالحديث عن هذا الشأن، مشيراً إلى أن الهدف من تنفيذ المشروع عبر أراضي المواطنين هو اختصار مدة التنفيذ.

وكان أمير منطقة عسير الأمير فيصل بن خالد استقبل مطلع الأسبوع محافظ المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة فهيد الشريف ونائبه للشؤون الفنية والمشروعات المهندس أحمد المديهم، واطلع على مراحل إنجاز مشروع إيصال المياه من محطة تحلية المياه في الشقيق إلى منطقة عسير. وأكد وقتها أن توجيهات خادم الحرمين الشريفين أدت إلى استقرار وضع منطقة عسير المائي منذ صيف العام الماضي، وحتى هذا العام، مشيداً بحرص مسؤولي المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة على سرعة إنجاز مشروع تحلية الشقيق ٢ الذي سيؤمن الحاجة الكافية لمنطقة عسير، ويؤدي إلى نشر خدمات المياه المحلاة في عدد من محافظات ومراكز المنطقة.

كما ذكر بيان أن محافظ المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة ووكيل إمارة منطقة عسير المهندس عبدالكريم الحيني عقداً اجتماعاً منفصلاً «لبحث أوجه التعاون الرامية إلى سرعة إنجاز إيصال خط التحلية الرئيس إلى المنطقة ودرس العوائق كافة التي قد تعترض مرور هذا المشروع.»

يذكر أن محطة الشقيق تنتج حالياً ١٦٠ ألف متر مكعب من المياه لمنطقة عسير لحل مشكلة نقص المياه، ويقدر مسؤولوها أن ترتفع إلى نحو ٢٥٠ ألف متر مكعب بعد انتهاء مشروع الخطوط الرئيسية في المنطقة.

محام: عدم توافر أراضٍ حكومية شرط لنزع ملكية العقارات

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ٢٠-٧-٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/164589>

أكد المحامي عبدالله الهندي أن المشاريع التي يجري تنفيذها لها نظام يحدد أولويات يجب العمل عليها عند تنفيذ المشاريع على أراضي الدولة لتجنب المواطنين الضرر.

وأضاف أن موضوع خط الشقيق يحكمه نظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة الصادر بمرسوم ملكي رقم م / ١٥ وتاريخ ١٤٢٤/٣/١١ هـ الذي تضمن ٢٧ مادة وإجراءات نزع ملكية العقارات عندما تتطلب المصلحة العامة ذلك، إذ نصت المادة الأولى على أنه يجوز للوزارات نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة شرط عدم توفر الأراضي الحكومية اللازمة لتنفيذ المشروع، وذلك في مقابل تعويض عادل للمواطن وله حق الاعتراض والتقدم لديوان المظالم، أما إذا تم تغيير مسار المشروع المعتمد في الموازنة، فذلك يعتمد على الأسباب الموجبة لذلك فإن كان السبب فنياً مثلاً أو مالياً كأن يكون المشروع المعتمد سابقاً غير مناسب فنياً أو تكلفته باهظة أو غير ذلك من أسباب فيمكن في هذه الحالة تغيير مسار المشروع من قبل صاحب الصلاحية، أما إذا لم يكن هناك سبب موجب فقد يشكل ذلك مخالفة إدارية تتطلب التحقيق وتحديد المتسبب ومجازاته وفقاً لنظام تأديب الموظفين وغيره من أنظمة ذات صلة مع تصحيح الخطأ ورفع الضرر.

ألمانيا تنقل المناصحة السعودية باستحداث برنامج لمعالجة

التطرف

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ٢٠-٧-٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/164623>

برلين - أب

بدأت ألمانيا اعتباراً من أمس (الاثنين) برنامجاً خاصاً لإعادة تأهيل المتطرفين الإسلاميين ومساعدتهم في نبذ التطرف، في مقابل مساعدتهم في الحصول على وظيفة وتوفير مسكن جديد لكل منهم. وقالت متحدثة باسم جهاز الاستخبارات الداخلية إن الجهاز تعهد بالإبقاء على خصوصية معاملات المتحقيقين بالبرنامج الذي أطلق عليه «هاتف» وحماية من يشكون من تهديد المتطرفين لحياتهم. وطبقاً لتقديرات جهاز الاستخبارات الداخلي الألماني فإن ثمة أكثر من ٣٦ ألف متطرف إسلامي في ألمانيا، بيد أن قلة منهم هي المصنفة باعتبارها خطرة. ويعتقد بأن عدد المسلمين في ألمانيا يراوح بين ٣,٨ و ٤,٣ مليون نسمة، يمثلون ما يراوح بين ٤,٦ و ٥,٢ في المئة من سكان البلاد. وقال مسؤولون أمنيون لوكالة «أسوشيتد برس» إن برنامج «هاتف» مفتوح أيضاً لأفراد أسر أو أصدقاء الأشخاص الذين وقعوا في قبضة التطرف. ويقدم البرنامج خدماته باللغات الألمانية والتركية والعربية. وكانت المملكة المتحدة والولايات المتحدة أهدتا إعجابهما في وقت سابق بتجربة برنامج إعادة التأهيل والمناصحة الذي استحدثته السعودية.

وفيما يقتصر البرنامج السعودي على السعوديين الذي احتجزوا بتهمة الإرهاب، فإن «هاتف» يحاول مد اليد للمتطرفين قبل تفكيرهم في ارتكاب جرائم.

اقتحام المرأة للعمل في المهن الحرة يقضي على البطالة النسائية

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء ٧-٢٠-٢٠١٠

<http://www.al-madina.com/node/٢٥٧١٤٩>

ريهام المستادي - جدة

أكد مختصون وأكاديميون أن فتح مجالات العمل للمرأة في قطاعات المهن الحرة يسهم وبشكل كبير في القضاء على شبخ البطالة النسائية. وأضافوا أن توفير وظائف مهنية تلائم طبيعة المرأة يعينها على مواجهة غلاء المعيشة من خلال المردود المادي الذي تحصل عليه، وذلك في ظل ارتفاع معدل البطالة بين الفتيات. في البداية أشار رئيس لجنة الضيافة في الغرفة التجارية بجدة الدكتور خالد الحارثي إلى أن انعكاسات بطالة المرأة تضر بالاقتصاد وتقف معضلة أمام التنمية، إذ إن بطالة العنصر النسائي المؤهل للعمل يمثل مشكلة كبيرة؛ لذا يجب أن يعمل الجميع على إيجاد حلول لتلك الفجوة لدى الفتاة. ويضيف: من تلك الحلول هو العمل على تفعيل المهن الحرة بشكل عام مع الوضع في الاعتبار توجيه المرأة للعمل في أكثر من قطاع، مع توفير بيئة مناسبة تتوافق مع طبيعتها وفق ضوابط وأسس لا تتعارض مع عادات المجتمع والشريعة الإسلامية. ودعا الدكتور الحارثي رجال الأعمال والمستثمرين لتوظيف الفتيات وخلق فرص عمل مناسبة للفتاة. وذلك باعتبار المرأة نصف المجتمع وتسهم وبجدارة في التنمية الاقتصادية للبلاد. مشيراً إلى أهمية دور الجهات المختصة والقطاع الخاص، وكذلك المرأة في تغيير طريقة تفكيرها في العمل وان تبدأ التفكير جيداً بشكل إيجابي في اقتحام مجالات العمل التي تتناسب مع الميول والعادات والتقاليد. *مشاركة المرأة من جهته دعا أستاذ الاقتصاد بجامعة الملك عبدالعزيز الدكتور حبيب الله تركستاني إلى إتاحة الفرصة للفتاة بممارسة العمل في المهن الحرة، مشيراً إلى أنه ضروري ومجد لتحقيق مشاركة المرأة للرجل في العمل إضافة إلى أنه ينمي مدارك الفتاة ويؤهلها كي تعتمد على نفسها لتتوفر لديها المهارات المهنية، وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على المجتمع، والأسرة وبالتالي يساعد على دفع عجلة التنمية الاقتصادية. ويضيف: مازال المجتمع يعاني من مشكلة مخرجات التعليم التي يقدمها للمجتمع فلم تعد تلك المخرجات تتناسب مع سوق العمل. لهذا علينا التركيز على احترام المهن التي فرضت وجودها في السابق واندثرت ولم تعد موجودة، وقال: هناك مهن كانت تخص المرأة ولكن الرجل أصبح يمارسها ولم تعد للمرأة تواجد فيها أو أنها متواجدة بشكل ضعيف، مثل مهنة حياكة وتفصيل الملابس، فلو اتاحت الفرصة لعودة المرأة لهذا المجال اعتقد - والحديث للدكتور تركستاني- ان الفرصة ستكون متاحة لتقليل نسب البطالة النسائية. ولفت الدكتور تركستاني إلى أن السبب وراء عزوف الفتيات عن الأعمال المهنية يرجع لعدة أسباب منها: عدم وجود ثقافة المهن والتي لم تزرع من البيت، علماً بأن تلك المهن كانت مصدر رزق الاجداد ولكنها الآن اندثرت واصبحت تدرج تحت ثقافة العيب والخجل. *الأعمال الصغيرة من جانبها أوضحت وكالة عمادة شؤون الطلاب لأنشطة الطالبات الدكتور منال مديني إلى ضرورة إقامة مراكز تعي بتدريب الفتيات على إقامة مشاريع اقتصادية يستفدن منها ويعد عملها من الإيجابيات المهمة في تنمية اقتصاد العائلة والعمل على شغل أوقات فراغ الفتيات في عمل منتج نافع، ابتداءً من الأعمال الصغيرة أياً كانت، وانتهاءً بأعمال الإبرة والغزل وهي أسهل أعمال النساء. وذكرت أن جامعة الملك عبدالعزيز أولت اهتماماً بذلك من خلال مركز صنع بيدي. وأضافت: إن المركز يحقق أهدافاً جلية للطالبة بوسائل متاحة وميسورة، فهو يضع بين يدي المستفيد من منه كيفية العمل من المنزل، كذلك مساعدة وتوجيه وتدريب الطالبات على إقامة مشاريع استثمارية صغيرة وتسويقها وفق أسس علمية صحيحة بالإضافة إلى تقديم الاستشارات للطالبات في مجال مواهبهن ومهاراتهن اليدوية والفكرية والمهنية ولحل المشكلات التي تقع فيها صاحبة المشروع لتتفادها مستقبلاً. من جهتها شجعت ريم أسعد أستاذ الاقتصاد مشاركة المرأة في جميع مجالات البيع وقطاعات التجزئة مثل: الملابس والإكسسوارات والماكياج وغيرها، مشيرة إلى أنه من

الضروري مواجهة الواقع والاعتراف بأن النسيج المجتمعي تغير وأن للمرأة الحق في الكسب المادي مثل الرجل وبالطرق الحديثة.



شرطة المدينة: هبوط في الدورة الدموية وفشل كلوي .. أسرة

المتوفى: إهمال المدربين وشدة الحرارة

تبادل الاتهامات في وفاة الجندي الرشيدى ضحية ضربة

الشمس

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ٢٠-٧-٢٠١٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100720/Con2010072036266.htm>

خالد الشلاحي - المدينة المنورة

تواصل الأجهزة الأمنية التحقيقات في أسباب وفاة الجندي سعد الرشيدى أثناء خضوعه للتدريبات في مدينة تدريب الأمن العام في المدينة المنورة، بينما تمسك ذوو المتوفى بالإبقاء على جثته في تلاجة الموتى في مستشفى الملك فهد لليوم الرابع على التوالي حتى تظهر نتائج التحقيقات.

وألمح ابن عم المجدد المتوفى إلى أن التدريبات القاسية التي تعرض لها ابن عمه المتوفى بعد ١٧ يوماً من التحاقه بدورة التجنيد كانت سبباً مباشراً في تردى حالته الصحية ومن ثم وفاته، وأوضح الرشيدى حين حضرنا لاستلام الجثة وجدنا عليها آثار تسلخات وحروق جلدية تركزت في الظهر ما يؤكد أن التدريبات التي تلقاها كانت شاقة وفي أوقات شديدة الحرارة.

ونفى ابن عم الجندي المتوفى ما أشارت إليه شرطة المدينة المنورة أن سبب الوفاة هبوط حاد في الدور الدموية وفشل كلوي، مؤكداً أن الحالة التي وصل إليها المتوفى كانت نتيجة إخضاعه للتدريبات الميدانية في طقس حار، وعدم تناوله وجبتي الإفطار والغداء في الأيام الأخيرة، مشيراً إلى أن ابن عمه طالب بمراجعة المستشفى خلال الأيام الثلاثة التي سبقت سقوطه مغشياً عليه في ميدان التدريب وقد أثبت التقرير الطبي أن سبب الوفاة صدمة حرارية حادة تعرض لها قبل وفاته.

من جانبه، أكد مسؤولون أمنيون ضرورة مراعاة تنظيم دورات تدريب المجندين خلال فصل الصيف في المناطق التي تشهد ارتفاعاً في درجات الحرارة، مطالبين في الوقت نفسه بضرورة تخصيص أوقات معينة للتدريبات الميدانية تحمي المتدربين من التعرض إلى خطر ضربات الشمس وحالات الإغماء قدر الإمكان.

وأوضح لـ «عكاظ» مدير عام الدفاع المدني في منطقة المدينة المنورة اللواء صالح بن سالم المهوس، أن مواعيد دورات المجندين مجدولة ولا يمكن تغييرها بحسب الطقس أو نقلها إلى مناطق أخرى، لكن يمكن التعامل مع شدة الحرارة بتغيير مواعيد الطوابير والخروج إلى الميدان، مؤكداً على ضرورة أن تكون دورات التدريب الميدانية في الصباح الباكر بعد صلاة الفجر مباشرة في المناطق الحارة لتفادي تأثير المجندين بضربات الشمس.

وأكد اللواء يوسف بن حسين مطر مدير شرطة منطقة مكة المكرمة السابق، أن شدة الحرارة في بعض المناطق تتطلب ترحيل التدريبات الميدانية إلى الفترة المسائية أو الصباح الباكر لمدة ساعة ونصف الساعة من طلوع الشمس بحسب حالة الطقس خصوصاً في فصل الصيف، وعن مدى إمكانية تنظيم دورات المجندين في المناطق الباردة أوضح أن الأمر يشكل صعوبة في التنقل بين مراكز المملكة لأن الدورات تعقد في وقت واحد.

من جانبه، أشار قائد قوة الطوارئ الخاصة في منطقة القصيم العقيد عبدالله السابح، إلى أن تنظيم الدورات التدريبية في فصل الصيف يتطلب مراعاة شدة الحرارة لاسيما في المناطق الغربية، الوسطى، والشرقية؛ نظراً لدرجات الحرارة

المرتفعة التي تشهدها تلك المناطق، مؤكداً أن هناك برامج توجب إنتهاء التدريبات الميدانية قبل العاشرة صباحاً، لتبدأ الحصص الدراسية داخل الفصول، لكن بعض المدربين لا يلتزمون بالأوقات المحددة. من جهته، نقل مدير شرطة خيبر العقيد سلاف الحربي تعازي مدير شرطة منطقة المدينة المنورة اللواء عوض السرحاني إلى ذوي الجندي المتوفى في مقر العزاء في قرية الصلصلة، شمالي المدينة.



مدتها أربعة أشهر يمكن تمديدها لشهرين بدون راتب الخطة الاستراتيجية لتطوير القضاء تجيز التفرغ العلمي للقضاة وكتاب العدل

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ٢٠-٧-٢٠١٠

<http://www.alriyadh.com/٢٠/٠٧/٢٠١٠/article٥٤٥٢١٦.html>

الرياض عبدالسلام البلوي

توفر الخطة الإستراتيجية لتطوير مرفق القضاء "عدل" التي تعمل عليها وزارة العدل التفرغ العلمي للقضاة وكتاب العدل ، ويأتي ذلك عبر البرنامج الحادي عشر لبرامج الموارد البشرية الذي تضمنه مشروع الخطة ، حيث يوفر البرنامج فرصة للقضاة وكتاب العدل لإثراء معرفتهم العدلية بأحدث المستجدات والنوازل العدلية وتجويد ممارساتهم في المجالات العدلية ، بالإضافة إلى رفع روحهم المعنوية والتقليل من الإجهاد المستمر الذي يتعرضون له أثناء عملهم المضني وتعزيز الاحتفاظ بهم ضمن سلك القضاء والتوثيق .

ويتناول برنامج التفرغ العلمي وضع الأنظمة واللوائح وآلية العمل التنفيذية لإجازة التفرغ العلمي التي ستمنح لفرصة محددة لأصحاب الفضيلة القضاة وكتاب العدل إما لإجراء البحوث والدراسات ذات العلاقة بالقضاء والتوثيق وما يصاحب ذلك من مهارات إدارية أو تقنية أو للتدريس في مؤسسات التعليم العالي ذات العلاقة بالمهن العدلية أو للانخراط في برامج الدراسات العليا العدلية .

وينبغي أن تؤكد هذه اللوائح على استدامة هذه الإجازة وتطبيقها على جميع القضاة وكتاب العدل المستحقين لها وجعلها من الممارسات المؤسسية في المنظومة العدلية ، وتمنح هذه الإجازة لفترة محدودة مدتها أربعة أشهر يمكن تمديدها شهرين آخرين ولكن بدون راتب في حال توفر المبررات المهنية لذلك ، ويستحق القاضي أو كاتب العدل هذه الإجازة بعد خدمة عمل مدتها سبع سنوات في المنظومة العدلية ، وتكرر مرة كل خمس سنوات .

واشترط هذا البرنامج أن يتقدم من تتوفر فيه متطلبات الاستفاداة من الإجازة ، بمقترح على أن يقيمه ذوو الاختصاص النظراء سواء في المنظومة العدلية أم في المؤسسات الأكاديمية التي تمنح درجات جامعية في تخصصات ذات علاقة بالقضاء والتوثيق .

ويتناول البرنامج وضع آلية للتعويض عن القضاة وكتاب العدل أثناء غيابهم عن أعمالهم حتى لا تتراكم القضايا والتوثيقات ذات الأهمية ، الأمر الذي سيؤدي إلى تأجيل العدالة .

وتضمن برنامج التفرغ العلمي للقضاة وكتاب العدل توفير الآلية والأنظمة والمخصصات المالية لتحديد فرص الابتعاث الداخلي والخارجي للقضاة وكتاب العدل للالتحاق ببرامج الدراسات العليا المرتبطة بالقضاء والتوثيق والقضايا العالمية والمستجدات ، وحسب الوصف الموجز للبرنامج فتري العدل انه يمكن الاستعانة بلائحة التفرغ للابتعاث العلمي المزمع وضعها من قبل المجلس الأعلى للقضاء وذلك فيما يخص القضاة أما كتاب العدل فتضع الوزارة لائحة منظمة لابتعاثهم.

رسالة sms تفرق أسرة.. والزوج يقاضي مجهولا

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ٢٠-٧-٢٠١٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100720/Con20100720322611.htm>

رائد الثويني - حائل - تصوير: المحرر
لعامين مضت، يبحث المواطن فديع عتيق الشمري، في أواخر عقده الثالث، عن حل لاستعادة زوجته التي هجرته بسبب رسالة هاتف جوال sms.
وبدأت قصة الشمري حينما تسلم رسالة نصية على هاتفه النقال من الشركة المشغلة، تحمل النص التالي: «عزيزي العميل إن إحدى ضروريات الإسلام في الحياة، حماية أعراض الناس، لذا نفيديكم أن كلامكم مع الجنس الآخر، واللعب على مشاعر الآخرين شيء حرمه الإسلام، إذا تكررت منك هذا العمل المحرم، سنضطر لفصل الخدمة عنك، ومحاسبتك قانونياً، وفضح أمرك للصحافة، نأمل منك التقيد بالتعليمات والأخلاق الإسلامية».
ولم يتوقع الشمري أن تفرق الرسالة في التفريق بينه وبين زوجته، إذ بدأ في الضحك عندما قرأ الرسالة، وناولها هاتفه النقال لمشاركته الضحك، بيد أنها أبدت غضبها عقب قراءة الرسالة، وطلبت الرحيل إلى ذويها.
واستطرد: «حاولت أكثر من مرة إعادة زوجتي التي رحلت برفقة ابنتي وابني إلى منزل أهلها، وإقناعها أن خطأ ما وقع في آلية إرسال الرسالة، وأني غير معني بمحتواها، لكنها رفضت جميع الوساطات، وفضلت البقاء في منزل أسرتها».
وخلص الشمري إلى أنه قدم شكوى رسمية حول تلك الواقعة إلى الجهات المختصة، وظل يتابعها إلى أن وصلت إلى هيئة الاتصالات، ولا يزال ينتظر كشف المتسبب في إرسالها، أملاً أن يسهم ذلك في إعادة زوجته وأبنائه إلى منزله.
إزاء ذلك، أكد لـ «عكاظ» نائب الشؤون القانونية في هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات في الرياض الدكتور ضيف الله أحمد الزهراني أنهم تحققوا من مصدر الإرسال، وتبين لهم أنها مرسله عن طريق الإنترنت بشكل مخالف للنظام، ولم تكن مرسله من الشركة.
وأوضح الزهراني أنهم علقوا مصدر الرسالة، مبيناً أنهم بصدد اتخاذ الإجراءات النظامية ضد من بعث بالرسالة حال اكتمال البيانات ذات العلاقة وفقاً لنظام الاتصالات.
وانتهى إلى أن محتوى الرسالة يعتبر جريمة معلوماتية يقع الاختصاص فيها لهيئة التحقيق والادعاء العام، مشيراً إلى أنهم في طور إحالة ملف القضية إلى الهيئة فور استكمال الإجراءات النظامية.

لجنة الحماية الاجتماعية في القصيم - عكاظ:

تعاملنا مع ٧٠ حالة عنف في ٨ أشهر

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ٧-٢٠-٢٠١٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٧٢٠/Con٢٠١٠٠٧٢٠٣٦٢٥٠٧.htm>

عبد الله اليوسف - بريدة

أبلغ «عكاظ» مدير عام الشؤون الاجتماعية رئيس لجنة الحماية الاجتماعية في منطقة القصيم الدكتور فهد المطلق، تعامل اللجنة مع ٧٠ حالة عنف خلال الفترة المنتهية من العام الجاري ١٤٣١ هـ، فيما بلغ عدد الحالات العام الماضي نحو ١٧٠ حالة.

وأوضح، أن لجنة الحماية تتعامل مع القضايا المختلفة في جانبها الاجتماعي، أما الجانب الجنائي والقضائي فهو من اختصاص الجهات الرسمية الأخرى، مثل الإمارة والمحاكم ومراكز الشرطة، ولا تداخل بين الاختصاصات عند التعامل مع مثل هذه القضايا، وحول الاعتداءات قال المطلق: «بعض الحالات تصل إلى العنف الجسدي، ويكون قويا ومؤثرا في حالات قليلة» وزاد: «الجهات الأمنية تؤدي دورها في تلك القضايا عموما، ويتم إبلاغ اللجنة متى ما كان هناك جانب اجتماعي في المشكلة».

وعن تنامي العنف في الإجازات، أشار المطلق، إلى عدم وجود إحصائية دقيقة تظهر فترات الارتفاع أو الانخفاض في معدلات العنف الأسري عموما، إلا أن عدد الحالات المعنفة يقل عددها في شهر رمضان للروحانية التي يعيشها الإنسان في هذا الشهر المبارك.

وفيما يتعلق بالحالات التي يصاحبها اضطرابات نفسية، قال: «الشؤون الصحية في المنطقة ممثلة في مستشفى الصحة النفسية تؤدي دورا حيويا وواضحا في التعامل مع مثل هذه الحالات، واللجنة تجد التعاون من مستشفى الصحة النفسية في بريدة في الحالات التي تتعامل معها اللجنة، وتصنف ضمن الأمراض النفسية، مبينا تعاون جميع القطاعات الرسمية في المنطقة مع لجنة الحماية الاجتماعية وبما يساعد على أداء دورها على الوجه الأكمل».

لا للممرضات

الأطباء ينضمون لرافضي الزواج من " ملائكة الرحمة "

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء ٢٠-٧-٢٠١٠

http://www.alwatan.com.sa/Dialogue/News_Detail.aspx?ArticleID=١٣١٩١&CategoryID=٤

الدمام: منى الشهري AM ٢:٥٩-٢٠٧-٢٠١٠

في حرم "جامعة الدمام"، وبالقرب من مبنى كلية "التمريض" للبنات، استأذنتُ طالبتين، كانتا تجلسان على طاولة للغداء، للانضمام إليهما، أثناء تواجدي لتغطية حدث صحي، أقيم في الجامعة. كان تصرفهما يعبر عن لباقة بالغة، ورحبتا بكل سرور، قبل أن أعرفهما بطبيعة زيارتي للمكان.

هروب العرسان!

كانت "أبرار" الأكثر بشاشة، الطالبة في كلية "التمريض" هي وزميلتها "نوف". وأثناء التعرف على طبيعة دراستهما، أخذ الحديث منعطفاً آخر، بمجرد وصول زميلتيهما "رامية"، و"مرام"، حيث أثارت إحداهما مشكلة هروب "العرسان"، بمجرد معرفتهم بتخصصهن الدراسي! حيث أكدت أبرار أن المجتمع ما زال يعاني من نظرة قاصرة تجاه عمل الممرضة، بالرغم من أنها من أسمى المهن إنسانية، بل إنها لا تقل أهمية عن مهنة الطب، فهي توازيها في التعامل مع الحالات المرضية، بشكل مباشر.

تذكر أبرار قصة إحدى زميلاتها، التي اضطرت إلى تغيير مسار دراستها في التمريض، بسبب خطيبها الذي أجبرها على تغيير التخصص بعد عامين من الدراسة، حينها قاطعت رامية حديثها بحماس شديد، حيث أكدت استهجانها للنظرة السلبية من قبل "العرسان"، تجاه الفتاة الممرضة، مؤكدة أن هناك أطباء يرفضون رفضاً قاطعاً الزواج من ممرضة، في الوقت الذي يُفترض أن يكون لديهم خلفية ثقافية ووعي أكثر. فيما أشارت نوف إلى أن شاباً تقدم لخطبتها، وبمجرد أن سألتها والدته عن تخصصها الدراسي، تغيرت ملامح الأم، وأخبرتها في اليوم التالي في مكالمة هاتفية، أن ابنها لا يرغب في زوجة تعمل ممرضة!

ضغوطات الأزواج

الأمر لا يقف عند ما سلف من قصص، حيث ذكرت أبرار، أن خطيبها الحالي ربط استمرارها في العمل في تخصصها، بالمستشفى الذي ستتجه للعمل فيه. حيث أخبرها أنه سيحدد لها المستشفى الذي تعمل فيه! في ذات الوقت، أخبرني الفتيات، أن زوج إحدى زميلاتهن، هدهدها بأنها ستسحب من تخصصها، عندما تحصل على معدل منخفض، واصفات تصرفه بأنه "محاولة للضغط على زوجته، وتعجيزها".

٦٠% من الأزواج يرفضون

مأذون الأنكحة في أيها، أحمد عسيري، ذكر إلى "الوطن"، أن ٩٠% من الأزواج المعددين، يطلبون أن تكون الزوجة موظفة، ولا يباليون بطبيعة العمل، مشيراً إلى أن ٦٠% من المقبلين على الزواج للمرة الأولى، يرفضون الارتباط بالممرضة، لأسباب تتعلق بالعمل في محيط الرجال، ووجود منازعات، مما يتسبب في الغياب عن المنزل لساعات طويلة، مؤكداً أن "الولي في العادة يشترط أن تعمل الفتاة (سواء كانت ابنة أو أخت)، أو تكمل تعليمها، في نفس المجال الذي بدأت الدراسة فيه".

ثقافة الزوج

المسألة في نظر مأذون الأنكحة في تبوك، سلامة العطوي، ذات بعد ثقافي، معتبرا أن "إقبال الشباب على الارتباط بامرأة تعمل في القطاع الصحي، يعتمد على ثقافة الزوج"، مشيراً إلى أن "قلة ثقافة الزوج، تساهم في عدم تفهم طبيعة عمل الممرضة"، موضحاً أنه تعرض لمواقف حول هذه المشكلة، حيث تقدم شاب لقرينته التي تدرس في قسم التمريض، وكان لديه علم بذلك، ولها شقيقة تعمل في التمريض، وأثناء عقد النكاح، اشترط الأهل أن تعمل ابنتهم بعد إنهاء دراستها في نفس تخصصها، لكن العريس رفض تماماً، واحتد النقاش بين الجانبين، ولم يتم العقد. العطوي يرى أن "هناك مشكلة

تتعلق بتوجه ثقافة الشباب، بعدم الاتجاه للمرأة التي تعمل في المجال الصحي"، مبيناً أن الشباب الذي تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٣٠ عاماً، لا يقبلون الارتباط بمرمضة. مؤكداً أنه "كلما تقدم الإنسان في العمر، يتقبل الزوجة كيفما كانت ظروفها، فالأهم أن تكون موظفة وتحمل مسؤولية نفسها"، معتبراً أن "الشباب يمكن أن يرضى بالزوجة الطبيبة، أو الصيدلانية، أو الممرضة التي تعمل في أقسام خاصة بالنساء، أو إذا كانت مترجمة مثلاً. ولكن المشكلة تنحصر في عمل التمريض، لأن أوقات ساعات العمل غير ثابتة، ويوجد فيها مقابلة للجمهور بشكل أكبر"، وهذا ما لمسها العطوي من خلال تجربته.

حتى الأطباء!

من جهته، أبان رئيس لجنة "التكافل الأسري"، في إمارة المنطقة الشرقية، والمشرف على موقع "تصافينا" الأسري، الدكتور غازي الشمري، أن "البعض من الشباب لديهم تخوف من الارتباط بالمرأة العاملة في القطاع الصحي، بمن فيهم الأطباء أنفسهم"، حيث يشير إلى أن "كثيراً من الأطباء العاملين في القطاع الصحي، يرفض الارتباط بزوجة تعمل في القطاع الصحي، وتختلف الأسباب لذلك، ولكن أهمها تبرج بعض الفتيات الزائدات في القطاع، وطبيعة دوام الممرضة والطبيبة، من حيث المناوبات وساعات العمل الطويلة، التي تقضيها في العمل، وهذا يزج الزوج على المدى البعيد. بالإضافة إلى وجود الراتب العالي، خاصة لدى الطبيبة، مما قد يحدث خلافات بين الطرفين". وقال الشمري إن لديه حالياً أكثر من حالة طلاق بين أزواج أطباء، ولكنه يعود ليؤكد أن "المشكلة لا يمكن تعميمها، حيث أن هناك حالات لشباب يحرص على الارتباط بالمرأة العاملة في القطاع الصحي، وخاصة الطبيبة"، مبيناً أن هذه المشكلة "موجودة في دول الخليج أيضاً، وليست في السعودية فقط"، ويرى "ضرورة تعديل طبيعة عمل المرأة في القطاع الصحي، من حيث عدد الساعات الطويلة والمناوبات، وفتح المجال للعمل في المستشفيات المتخصصة النسائية".

التمريض ليس المشكلة

على القلب الآخر، ترى مديرة إدارة التمريض في المديرية العامة للشئون الصحية في المنطقة الشرقية، شريفة الزيد أن مهنة التمريض "لا تحد من الزواج، ولكن الزواج يحد من عمل الممرضة"، حيث تشير أن "زيجات الممرضات مستمرة، لكن بمجرد أن يتزوج الرجل من ممرضة، فإنه يبدأ في فرض قوانينه على عملها"، حيث تؤكد الزيد من خلال خبرتها أن "الزوج يبدأ في التحكم بطبيعة عمل زوجته الممرضة بعد الزواج، مثل عدم العمل في المناوبات، وعدم العمل في المستشفيات، والاقصرار على المراكز الصحية فقط، لأن العمل فيها صباحي، وعدم العمل مع الجنس الآخر تحت مسمى الاختلاط"، مشيرة إلى أن كل ذلك يحدث "رغم علم الزوج منذ بداية الارتباط بطبيعة عمل زوجته، وبالتالي لا يصبح لدى الممرضة الزوجة خيار، إلا أن تُكَيَّف عملها بما يتواءم مع رغبة الزوج". وبينت الزيد أنها عاصرت انسحاب زميلات لها أثناء الدراسة من تخصص التمريض بسبب الزوج، مؤكدة في ذات الوقت أنه لم تمر عليها حالات انسحاب من العمل، حتى الآن.

الأسرة في خطر!

السنوات التي قضتها الزيد عاملة في القطاع الصحي، ومن خلال خبرتها، وجدت أن "الممرضة المتزوجة تسعى دوماً للعمل في المركز الصحي بأي وسيلة، بدلاً عن المستشفى"، مشيرة أن غالبيةهن يطلبن العمل في المراكز لأن "ساعات الدوام تكون صباحية، ولا يوجد مناوبات مسائية أو ليلية"، مؤكدة أن الممرضة قد تعمل في المستشفى لعدة سنوات دون مشاكل، وبمجرد ارتباطها بزوج، فإنها تتقدم بطلبات النقل من المستشفى إلى مركز صحي، وتكتب غالبيةهن في الخطابات "مستقبلاً سأكون أما وأرغب في النقل"، حيث تقوم بالإعداد للنقل حتى قبل إنجاب الأبناء. مشيرة إلى أن "هناك خطابات تكتب فيها الممرضة أن أسرتها عرضة للانهايار والتفكك الأسري، وبأن زوجها يهددها بالطلاق"، موضحة أن ورقة الطلاق، هي "وسيلة ضغط في العادة على الممرضة، حتى ترضخ لطلبات الزوج". الزيد أوضحت أن طلبات النقل "تسببت في تكديس الممرضات في المراكز الصحية، ووجود عجز في المستشفيات، وهذا لا يخدم مصلحة العمل"، مبينة أنه تم عمل ضوابط لانتقال الممرضة من المستشفى، بحيث تكون الأولوية لمن عملت ١٠ سنوات وما فوق، في الانتقال للعمل في المركز الصحي.

المناوبات المسائية

عدد ساعات العمل ليست مشكلة بالنسبة للممرضة المتزوجة، كما ترى الزيد، ولكن المشكلة تكمن في المناوبات المسائية، منذ ٣ عصراً وحتى ١١ مساءً، كما الليلية من ١١ مساءً وحتى ٧ صباحاً. كذلك التعيين في القرى والمدن النائية، الأمر الذي يتطلب وقتاً آخر للوصول إلى مقر العمل إلى المنزل. معتبرة أن "المناوبات الليلية يصعب أن يتم حصرها على المتعاقبات من الأجنيبات، لأن عدد السعوديات الممرضات في ازدياد، ولا يمكن تخصيص الفترة الصباحية للسعوديات،

لأنه سيكون هناك تكديس". مؤكدة أن "الاستعانة بالمرضى الرجل في المناوبات الليلية غير ممكن، لأنه يستحيل نظاماً أن يدخل المرضى أقسام النساء في المستشفيات، ولا حتى إعطاء الدواء"، في الوقت الذي يمكن للممرضة العمل في قسم الرجال، ولكن بحدود، مثل إعطاء الدواء، ولذلك ولكون الممرضة يمكنها العمل في القسمين، فإن الحاجة للمرأة الممرضة أكبر.

وبينت الزيد أن "هناك حالات فردية يتم فيها إقناع الممرضة وتوجيهها، حيث أنها هي التي رغبت في العمل في التمريض، وينبغي عليها القبول بجميع متطلباته، من حيث العمل ٨ ساعات يومياً، ووجود المناوبات الليلية، والتعامل مع الجنس الآخر". وترفض الزيد مسمى "الاختلاط"، حيث تؤكد أن "الممرضة تتعامل مع جميع الشرائح في المجتمع، سواء كان رجلاً أو امرأة، وأطفالاً وكبار السن".

والأسرة
وعن كيفية توفيق الممرضة بين عملها وحياتها الأسرية قالت شريفة الزيد إن "ذلك يحتاج إلى تهيئة الظروف المناسبة في البيت والعمل"، ومن ناحية العمل تذكر أن "هناك تقصير من وزارة الصحة في توفير حضانات لأطفال الموظفين العاملات في القطاع الصحي، لأن وجود طفل لدى الممرضة مع عدم وجود من يعتني بهذا الطفل، من شأنه أن يسبب ضغطاً على الممرضة، فتكثر أيام الغياب، وطلب الإجازات الاضطرارية، وإجازة رعاية مولود"، كاشفة عن أن نسبة الغياب مرتفعة بين التمريض السعودي.

تقليل ساعات العمل
وعن حيث عدد ساعات العمل، أشارت إلى أهمية عمل دراسة حول تقليل ساعات العمل إذا كان هناك عدد كاف من الكوادر، بحيث تصبح ٦ ساعات في ٤ مناوبات. ولم تغفل الزيد أهمية الحوافز المادية، بحيث يتم منح بدل خاص يُحتسب في نظام الخدمة المدنية للممرضة التي تعمل في المستشفى "بدل عمل في أقسام التنويم، والأقسام الحرجة والمناوبات"، يختلف عن الممرضة التي تعمل في المراكز الصحية. معتبرة أنه "من غير الإنصاف أن يكون الدخل المادي للممرضة تعمل في المستشفى وبمناوبات ليلية، يساوي دخل ممرضة أخرى تعمل في مركز صحي".

الممرضات في ازدياد
الممرضات في ازدياد، هذا ما أكدته لنا شريفة الزيد، حيث يوجد في المنطقة الشرقية أكثر من ٥ آلاف ممرضة، مؤكدة أن العدد في ارتفاع مستمر، ونسبة السعودة تصل إلى ٥٠%. ومع ذلك تؤكد الزيد أن السعودية كغيرها من دول العالم "ما تزال تعاني من عجز في مجال التمريض، خاصة مع ازدياد أعداد المستشفيات والمراكز الصحية".

ضمن فعاليات المؤتمر الوطني للتعاملات الإلكترونية تحت رعاية خادم الحرمين ٨٠ جهة حكومية تستعرض تجاربها في مجال التعاملات الإلكترونية الحكومية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ٢٠-٧-٢٠١٠

<http://www.alriyadh.com/٢٠/٠٧/٢٠١٠/article٥٤٥٣٤٢.html>

الرياض واس:

تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله تنطلق فعاليات المؤتمر الوطني للتعاملات الإلكترونية الحكومية في دورته الثانية الذي ينظمه برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية "يسر" في مدينة الرياض خلال الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ سبتمبر المقبل تحت شعار "تعاون مثمر لنجاح يثمر".

وسيقدم المؤتمر الوطني للتعاملات الإلكترونية الحكومية خلاصة التجارب الرائدة لأكثر من ثمانين جهة حكومية في مجال التعاملات الإلكترونية الحكومية مسلطاً الضوء على ما تضمنته هذه التجارب المختلفة من دروس تعمل على إثراء التجربة الكلية للتعاملات الإلكترونية الحكومية في المملكة.

ويُعدُّ المؤتمر ثمرة توجهات وتطلعات القيادة الرشيدة التي تحث على أن تواكب المملكة النهضة الإلكترونية والتطور العلمي التقني في تحويل الإجراءات الحكومية من ورقية إلى إلكترونية وتوفير ما يسهل هذا العمل بالإمكانات البشرية والمادية لتقديم الخدمات الحكومية للمواطن والمقيم بكل يسر وسهولة.

ويهدف المؤتمر إلى دعم تطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية إضافة إلى إبراز جهود العديد من الجهات الحكومية التي أطلقت في الفترة الماضية خدماتها الإلكترونية وإيجاد بيئة تعاون لدعم الشراكة الفعلية بين القطاعين العام والخاص لتطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية وتبادل الخبرات والمعرفة التقنية ونقلها إلى المملكة من خلال فعاليات إلكترونية حكومية.

استعراض تجربة جامعة نايف في الأمن الفكري

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ٧-٢٠-٢٠١٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٧٢٠/Con٢٠١٠٠٧٢٠٣٦٢٥٠٨.htm>

عبد الله الداني - جدة

تستعرض جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية تجربتها في مجال الأمن الفكري خلال الاجتماع الذي يضم فريق الخبراء العرب المعني بمكافحة الإرهاب، والذي انطلق يوم أمس في تونس.

وأفرد الاجتماع مساحة واسعة لمناقشة تفعيل مبادرة خادم الحرمين الشريفين بشأن إنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب. وأوضح لـ «عكاظ» مدير إدارة التعاون الدولي في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الدكتور صقر بن محمد المقيد أن الاجتماع ناقش من خلال ورقة عمل قدمها مدير مكتب رئيس جامعة نايف العربية الدكتور محمد العميري تقرير الأمانة الفنية لفريق الخبراء العرب المعني بمكافحة الإرهاب المتحدة لتنفيذ توصيات الفريق في اجتماعه الثامن، كما بحث سبل تطوير وتفعيل عمل الفريق والتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية، إضافة إلى تناول وسائل الإعلام العربية لقضايا الإرهاب والمواجهة الفكرية له.

وأفاد المقيد أن الجامعة تشارك في اجتماع فريق الخبراء العرب بصفتها بيت الخبرة الأمنية العربي ولها بصمتها الواضحة على الأمن العربي، فضلا عن إشادة المنظمات الدولية بتميز الجامعة في مجال مكافحة الإرهاب والإجرام المنظم في الاجتماع الثامن المنعقد في القاهرة أخيرا.

وأبلغ مدير إدارة التعاون الدولي عن حلقة علمية ستعقد خلال النصف الأول من العام المقبل عن مراقبة حركة البضائع والأشخاص وتأمينها من الأخطار الإرهابية، مشيرا إلى أن منظمة الفاتف العالمية أعلنت حصول المملكة المركز الأول في مجال مكافحة غسل الأموال، ما يدل على الجهود الموفقة التي بذلتها الأجهزة المعنية السعودية في هذا الإطار. وأوضح أن الإعلان السابق جاء بعد تأكيد مدير المركز العالمي لمكافحة الإرهاب الدكتور اليستر ميلر نوفر أن التجربة السعودية في مكافحة الإرهاب هي الأولى عالميا، مشيدا بما يقدمه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية في مجال المناصحة.

يشار إلى أنه يشارك من المملكة وفد لوزارة العدل يضم المستشار في الإدارة العامة للمستشارين أحمد بن سالم البلوي والباحث الشرعي سلطان بن عبدالله الضباح ومحمد بن إبراهيم القويطي من إدارة العلاقات العامة، ومن جانب جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية مدير مكتب رئيس الجامعة الدكتور محمد بن عبدالله العميري.

الشورى ينتظر رد سبع من لجانته حول ٢١ موضوعاً

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء ٢٠-٧-٢٠١٠

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=١٣١٢٦&CategoryID=٥

الرياض: مشاري الماضي AM ١:٢٤ ٢٠١٠-٠٧-٢٠

ينتظر مجلس الشورى وجهات نظر سبع من لجانته حول "٢١" موضوعاً نوقشت تقاريرها في عدة جلسات للمجلس. وتشمل الموضوعات رد لجنة الشؤون الاقتصادية حولها مشروع نظام الشركات، والتقارير السنويين للهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس، ومشروع نظام السياحة، والتقارير السنويين لوزارة التجارة والصناعة، وتقرير اللجنة حول التقارير السنوية للهيئة العامة للاستثمار.

كما ينتظر المجلس رد لجنة الشؤون المالية في عدة موضوعات تشمل تقريرين سنويين لصندوق التنمية الزراعية، وآخر لديوان المراقبة العامة، وتقريراً ثالثاً للصندوق السعودي للتنمية الزراعية، إضافة إلى رأي اللجنة حيال تباين وجهات النظر بين مجلس الشورى ومجلس الوزراء حول مشروعات أنظمة التمويل، وتشمل نظام التمويل العقاري، ونظام مراقبة شركات التمويل، ونظام الإيجار التمويلي، ونظام الرهن العقاري المسجل، إضافة إلى تعديل بعض مواد نظام السوق المالية وفقاً للمادة ١٧ من نظام مجلس الشورى.

وينتظر المجلس رد لجنة الإدارة والموارد البشرية في عدة موضوعات وهي: التقرير السنوي لوزارة العمل، والتقرير السنوي لهيئة الرقابة والتحقيق. فيما ينتظر المجلس أن يستمع إلى رد لجنة الإسكان والخدمات العامة والمياه حول مقترح بتعديل نظام الكهرباء الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٥٦ وتاريخ ١٤٢٦/١٠/٢٠هـ، والتقرير السنوي لوزارة الشؤون البلدية والقروية، والتقرير السنوي للمؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق.

وينتظر أيضاً رد لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب حول مشروع نظام العمل التطوعي بموجب المادة ٢٣ من نظام مجلس الشورى، ورد لجنة الشؤون الأمنية حول مشروع النظام الجزائي لجرائم التزوير. كما ينتظر الاستماع إلى وجهة نظر لجنة الشؤون التعليمية حول التقرير السنوي لوزارة التربية والتعليم، ورد لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية حول التقرير السنوي لوزارة العدل، وتباين وجهات النظر بين مجلس الشورى ومجلس الوزراء بشأن مشروع نظام التنفيذ وفقاً للمادة ١٧ من نظام المجلس، والتقرير السنوي للرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء.

السماح للمحارم بتدقيق وثائق الابتعاث

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء ٢١-٧-٢٠١٠

<http://www.al-madina.com/node/٢٥٧٢٦٣>

عبدالعزیز الشلاحي - الرياض

أوضح مدير برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي الدكتور ماجد بن عبدالكريم الحربي، أنه يمكن لأولياء أمور المتقدمات لبرنامج الابتعاث في مرحلته السادسة تقديم وثائق محارمهم نيابة عنهن في مرحلة استقبال وتدقيق الوثائق التي ستطلق في ست مناطق موضحاً أن هذه الخطوة تهدف لتخفيف وتسهيل الإجراءات على المتقدمات للبرنامج وأولياء أمورهن خاصة أن مرحلة استقبال وتدقيق الوثائق ستبدأ في شهر رمضان. وأضاف أن المتقدمين للبرنامج وزعوا على أكثر من ٢٠ تخصصاً للدراسة في أكثر من ١٦ دولة من دول الابتعاث، وذلك في جميع مراحل التعليم العالي التي شملت البكالوريوس (الطب والعلوم الطبية) والماجستير والدكتوراه والزمالة الطبية.



٩٨٪ مسجلة ضد وافدين .. مصادر عكاظ:

٤ جهات حكومية لبحث ملف اللقطاء

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء ٢١-٧-٢٠١٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٧٢١/Con٢٠١٠٠٧٢١٣٦٢٦٧٢.htm>

عبد الكريم المربع - مكة المكرمة

أكد لـ «عكاظ» مصدر مطلع، أن لجنة متخصصة من أربع جهات حكومية بدأت بحث ملف اللقطاء وهروب ذويهم، تمهيدا لإيجاد حلول يمكن العمل بها للقضاء على هذه الحالات أو التقليل منها، بعد أن سجلت مستشفيات الولادة ارتفاع معدل حالات هروب ذوي المواليد بعد الولادة، خصوصا في المنطقة الغربية. وأوضح المصدر، أن المنطقة الغربية تسجل ارتفاعا في معدل الحالات لأسباب منها كثرة العمالة المتخلفة من الحج والعمرة ووجود الجاليات العشوائية المتعددة، إذ وصل مجمل ما تم إيواءه في مكة المكرمة وحدها نحو ١٢٠٠ حالة حتى هذا العام. وبين المصدر ذاته، أن اللجنة المشكلة تضم إمارة منطقة مكة المكرمة، هيئة التحقيق والإدعاء العام، ووزارتي الصحة والشؤون الاجتماعية. وأشار المصدر إلى أنه توجد عدة أسباب تدفع إلى وجود هذه الحالات، منها أنهم يكونون أطفالا غير شرعيين، أو لأباء مخالفين لأنظمة الإقامة، أو لكونهم أطفالا مصابين بإعاقات حركية أو ذهنية، إضافة إلى الفقر والحاجة، مفيدا أن ٩٨ في المائة من هذه الحالات مسجلة ضد وافدين.

داسة السماح لأطباء الطوارئ والاستشاريين بالعمل في

مستشفيات حكومية خارج الدوام

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء ٢١-٧-٢٠١٠

<http://www.al-madina.com/node/٢٥٧٣١٩>

سعيد الزهراني - الطائف

صدرت الموافقة على دراسة السماح لأطباء الطوارئ والاستشاريين السعوديين العاملين في المستشفيات الحكومية بالعمل في مستشفيات حكومية أخرى بجانب التي يعملون بها خارج اوقات الدوام الرسمي بهدف رفع مستواهم المعيشي ودعم تبادل الخبرات. وقال لـ «المدينة» مصدر في وزارة الصحة ان مجلس الخدمات الصحية بالتعاون مع وزارة الخدمة المدنية ووزارة المالية سيسرع في اجراء الدراسة ووضع القواعد التنظيمية التي تضمن التطبيق بدون التأثير على اداء الطبيب في المستشفى الاساسي الذي يعمل به. واضاف ان الوزارة تضع في اولوياتها الارتقاء بمستوى الاطباء لمواكبة المتغيرات المعيشية مشيراً في هذا الاطار الى صدور الموافقة على الكادر الجديد للأطباء والذي يبدأ معه راتب الاستشاري بحوالي ١٨ الف ريال بزيادة لا تقل عن ٢٠% عما كان معمولاً به في السابق. ووضح المصدر ان المملكة تعاني من عجز واضح في الاطباء الاستشاريين السعوديين من مختلف التخصصات معرباً عن امله في ان يسهم هذا القرار في حال تطبيقه في سد العجز في ظل ارتفاع تكلفة الاستقدام من الخارج لزيادة الرواتب بشكل ملموس في السنوات الاخيرة. وكانت وزارة الصحة اصدرت تعميماً لكافة مديريات الشؤون الصحية بالبدء في صرف بدل سكن لجميع الأطباء البشريين وأطباء الأسنان وفق الكادر الصحي الجديد الذي اقره المقام السامي مؤخراً وذلك لمن لا توفر لهم الجهات الصحية السكن بتكلفة سنوية لا تتجاوز (٥٠,٠٠٠) ألف ريال للوحدة السكنية لكل طبيب. وتأتي هذه الخطوة بناء على الاتفاق على آلية الإجراءات التي تمت بين وزارتي المالية والصحة. وقال الدكتور خالد بن محمد مرغلاني المتحدث الرسمي لوزارة الصحة في تصريح سابق إن هذا القرار يأتي في اطار حرص ولاة الأمر على توفير بيئة عمل صحية للعاملين في القطاع الصحي وانه يحقق مبدأ العدالة والمساواة بين كافة الأطباء في مختلف القطاعات الصحية الحكومية مما يمكنهم من القيام بعملهم على الوجه المرضي ويحقق الراحة النفسية والاستقرار الاجتماعي. وأشار إلى أن تطبيق هذا القرار يأتي بمتابعة وزير الصحة وتنفيذاً لما ورد في البند الرابع من قرار مجلس الوزراء رقم ١٧٨ وتاريخ ١٤٣٠/٦/١ هـ الذي نص على أن توفر الجهات الصحية والجامعات بحسب الأحوال السكن للأطباء البشريين وأطباء الأسنان. والجدير ذكره أن الكادر الصحي الجديد شمل العديد من التغييرات الجذرية بلانحة الوظائف الصحية ومنها توحيد سلم رواتب العاملين في المراكز والمستشفيات الحكومية والعامّة والتخصّصية وتحديد البدلات والحوافز التي تمنح لهم لا سيما للكفاءات المتخصصة والنادرة من السعوديين بهدف المحافظة على استمرارهم والحد من تسربهم أو تركهم العمل في المستشفيات الحكومية العامّة والمتخصصة التي تدار وفق برامج التشغيل.

٥٠ عاملا بمستشفى القريح يطالبون برواتبهم المتأخرة منذ ٤ أشهر

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء ٢١-٧-٢٠١٠

<http://www.al-madina.com/node/٢٥٧٣٠٤>

علي بن نمران - الطائف

هدد أكثر من ٥٠ عاملا و عاملة بينهم سعوديون، بمستشفى القريح العام ببني مالك جنوب محافظة الطائف بالتوقف عن العمل، إذا لم تلتزم الشركة المشغلة بتسليمهم مرتباتهم المتأخرة منذ ما يزيد عن «٤ أشهر» كاملة. وقالوا إنهم تقدموا بالعديد من الشكاوى لإدارة المستشفى والشرطة ومركز الإمارة بالقريح وللمحافظة لإيجاد الحلول لمعاناتهم ولكن دون جدوى. مطالبين الجهات ذات العلاقة بالتدخل وإنهاء معاناتهم وإنقاذهم من الوضع الذي يعيشونه، وقالوا: لقد أصبحت أسرنا مهددة بالضيق لعدم تمكننا من الإيفاء بمتطلبات الحياة اليومية. وتحدث لـ «المدينة» نائف سعيد وأحمد رجب وحسن دخيل وحسين عوض ونايف حامد وفارس وعادل ومحمد عبدالعزيز وجميعهم شباب سعوديون يعملون في مهنة مختلفة بالمستشفى، من حراس وسائقين ومشرف نفايات طبية وصيانة، بالإضافة إلى عدد من العاملين والعاملات من جنسيات أخرى، قالوا: إنهم يعيشون وضعاً مادياً سيئاً للغاية بسبب تأخر رواتبهم لما يزيد عن ٤ أشهر، وأصبح البعض منا يستدين مبلغ الوقود لتعبئة السيارة التي توصله إلى مقر عمله، وأضافوا أنه رغم تدني الرواتب التي نتقاضها لا تصرف لنا بانتظام حيث بتنا مطالبين بتسديد القروض المترتبة علينا للبنوك والديون المترتبة للمحال التجارية وأصبحت أسر المتزوجين منا مهددة بالضيق لعدم تمكنهم من تأمين أدنى الاحتياجات الأساسية. وأضافوا بأنهم (عبر المدينة) يناشدون المسؤولين في الصحة بالتدخل وتسليمهم رواتبهم. من جانبه أوضح الناطق الإعلامي بصحة الطائف سعيد الزهراني أن الشركة المشغلة لم تستطع الإيفاء ببنود العقد المختلفة، مبيناً أن المستخلصات المادية يتم الرفع بها للجنة العمالة بإمارة المنطقة شهريا



فوز مرشح المملكة لشغل مقعد في لجنة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء ٢١-٧-٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/١٦٤٩١٣>

القاهرة - «الحياة»

أوضح المندوب الدائم للمملكة العربية السعودية لدى جامعة الدول العربية في القاهرة السفير أحمد عبدالعزيز قطان أن مرشح المملكة لشغل المقعد الشاغر في لجنة حقوق الإنسان الدكتور هادي بن علي بن محمد الياحي فاز أمس في عملية الاقتراع التي جرت في مقر جامعة الدول العربية وأصبح عضواً رسمياً في اللجنة حتى عام ٢٠١٣. وأكد السفير قطان في تصريح له أمس، بحسب وكالة الأنباء السعودية، أن فوز الدكتور هادي الياحي بهذه العضوية يأتي انطلاقاً من المكانة العالية التي تتمتع بها المملكة العربية السعودية على المستويين العربي والدولي، معرباً عن سعادته بفوز مرشح المملكة الذي يتمتع بخبرة ستسهم في تفعيل عمل هذه اللجنة.

تشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في قضية وفاة الجندي الرشيدى

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء ٢١-٧-٢٠١٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٧٢١/Con٢٠١٠٠٧٢١٣٦٢٨٣٦.htm>

خالد الشلاحي - المدينة المنورة

علمت «عكاظ» أن هيئة التحقيق والادعاء العام في المدينة المنورة سوف تحيل اليوم، ملف قضية وفاة الجندي سعد الرشيدى، إلى مركز شرطة العيون؛ متضمنا طلب تشكيل لجنة منفصلة للتحقيق في القضية، وأخذ أقوال الشهود، ومساءلة المدربين المشرفين على الحصص التدريبية للوصول إلى الأسباب الحقيقية في وفاة الجندي. وأبلغ «عكاظ» ابن عم المتوفى سعد سحيم الرشيدى، أن شقيق المتوفى طالب المحققين في هيئة التحقيق والادعاء العام، بكشف غموض وفاة شقيقه سعد (٢٥ عاما)، ليتسنى لأقربائه تشييعه لمثواه الأخير، مؤكدا أن بلوغ درجة حرارة جسده ٤٢,٦ مئوية بعد سقوطه مغشيا عليه، دليل على معاناة سابقة تعرض لها. وألمح الرشيدى إلى احتمال اللجوء إلى خيار تشريح الجثة، لكشف سبب التسلخات الجلدية التي ظهرت على جسد المتوفى.



جوازات الطائف: لا صحة لضبط مخدرات مع سجانة بإدارة

الوافدين

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء ٢١-٧-٢٠١٠

<http://www.al-madina.com/node/٢٥٧٣١٨>

عواض الخديدي - الطائف

نفث إدارة جوازات الطائف وبشكل قاطع ما تردد عن ضبط كمية مخدرات بحوزة إحدى السجانات بإدارة الوافدين، والتي كانت إدارة الجوازات قد أحالت قضيتها للشرطة بعد شكوى عدد من الوافدين ضد الموظفة (سجانة) بتهمة سرقة مجوهرات وحلي خاصة بهن. وأشار العقيد خلف الله الطويرقي في اتصال هاتفى مع (المدينة) أن القضية منظورة لدى الجهة المختصة بعد إحالتها إليها على خلفية شكوى ضد إحدى السجانات، وقال إنه لا صحة إطلاقا لضبط كمية من المخدرات مع السجانة. وكانت مجموعة من الوافدين والتي تم القبض عليهم من قبل فرق الجوازات، وهن مقيمات بطريقة غير نظامية، تقدمن بشكوى لإحدى السجانات ضد سجانة أخرى بتهمة فقدان مجموعة من الحلي والمجوهرات الخاصة بهن، وذكرن في شكواهن أن الوافده عمدت إلى تنويمهن ثم سلب مجوهراتهن. وقامت السجانة بتمرير الشكوى لإدارة الجوازات والتي بدورها أحالتها للشرطة بحكم الإختصاص للتحقق من مدى صحة شكوى الوافدين، خاصة وأن عدد المقبوض عليهن، داخل القسم النسائي، يتجاوزن الـ ٥٠ وافدة مما يشكك في مدى صحة الشكوى.

الرياض: انقطاعات المياه مستمرة... والشركة تؤكد تحسن

مستوى الإمدادات

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء ٢١-٧-٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/١٦٤٨١٧>

الرياض - بندر المزيد
في الوقت الذي اشتكى فيه عدد من أهالي مدينة الرياض (خصوصاً شمالها وجنوبها) من تكرار انقطاع المياه عن منازلهم منذ أسابيع، خرجت شركة المياه الوطنية ببيان أمس تؤكد فيه تحسن مستوى خدماتها، وانخفاض الانقطاعات، وتحقيق إنجازات غير مسبوقه.
وذكر مواطنون ومقيمون لـ«الحياة» أنهم اضطروا إلى شراء المياه بسبب الانقطاعات المتكررة، في حين لجأ البعض إلى المساجد والمطاعم لقضاء حوائجهم.
وقال أحمد السليم من سكان حي المغرقات (شمال الرياض): «أعاني منذ أربعة أشهر من انقطاعات متكررة في المياه ما كبدي خسائر كبيرة، لأنني اضطر إلى جلب صهريج مياه كل ثلاثة أيام»، مشيراً إلى أن قسم الصيانة في شركة المياه الوطنية كان يعد دائماً بحل المشكلة قريباً، لكنه لم يفعل شيئاً طوال هذه الفترة، ما جعله يرسل برقية عاجلة إلى وزير المياه والكهرباء علّه يجد حلاً لمشكلته.
وأكد عبدالله الحسن من سكان حي الورود أنه عانى على مدى ٦ أسابيع من انقطاع المياه بشكل تام عن منزله، وتكبد خسائر في بداية الأمر لأنه كان يدفع ثمن المياه التي يأتي بها الصهريج، ثم تكفلت شركة المياه الوطنية بالأمر بعد اكتشاف عطل تتحملة الشركة.
أما صالح الرويس من سكان حي النزهة، فأشار إلى أنه طلب خلال هذا الشهر خمسة صهاريج مياه لتعبئة خزان المنزل بسبب انقطاع الماء منذ شهر تقريباً، لافتاً إلى أن بعض سكان الحي يلجأون إلى براد المسجد لتعبئة المياه لعدم قدرتهم على شراء الماء بشكل مستمر.
وأكد سعد حماد من سكان حي الدار البيضاء (جنوب الرياض)، أن انقطاع المياه المتكرر ولأيام عدة، يجبره وبعض جيرانه على الذهاب إلى المساجد والمطاعم القريبة لقضاء حوائجهم.
ونقلت «الحياة» شكاوى مواطنين من الانقطاعات المتكررة إلى مسؤولين في شركة المياه الوطنية منذ أيام عدة، لكنهم لم يتجاوبوا معها، وبدلاً من ذلك أصدرت الشركة بياناً أمس تحدثت فيه عن تحسن مستويات الضخ وانخفاض نسبة الطلب على الصهاريج بمعدل ٥٠ في المئة.
وذكر مدير وحدة أعمال مدينة الرياض المكلف في الشركة المهندس عبدالله الشايع، أن كميات المياه التي يتم ضخها في شبكة مدينة الرياض تنم وفقاً للمعدلات الطبيعية، مؤكداً أن ما تحقق من تحسينات في مجالات زيادة الكفاءة التشغيلية وتحقيق كفاءة أعلى في أعمال الصيانة أدى إلى تحسن مستوى الخدمات المقدمة لعملاء الشركة في مدينة الرياض.
وقال الشايع: «كميات المياه في مدينة الرياض زادت بمعدل ١٩٠ ألف متر مكعب يومياً، وذلك بالتنسيق مع المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة من أجل رفع كميات المياه المحلاة والواردة لمدينة الرياض، إضافة إلى كميات المياه التي يتم ضخها يومياً من الآبار الجوفية الحالية والجديدة، بحيث يصبح إجمالي الضخ حالياً ١,٨ مليون متر مكعب في اليوم بدلاً من ١,٦٥ مليون، مما يجعلها معدلات ضخ قياسية لم يتم الوصول لها خلال الأعوام الماضية.»
وأضاف أن الشركة نفذت خطة عمل مكررة لمواكبة الطلب المتزايد خلال فصل الصيف ما أسهم بشكل فعال في انخفاض معدل بلاغات العملاء في أحياء مدينة الرياض، مشيراً إلى أن أهم ملامح تلك الخطة استثمار ٢٢ بئراً مائية جديدة لدعم المصادر المائية في العاصمة الرياض، وتعزيز الاحتياط المائي ومواجهة الطلب المتنامي على المياه، وخفض متوسط أيام توقف الضخ لأحياء مدينة الرياض، إضافة إلى تطبيق خطة مبرمجة لصيانة محطات المياه ومحطات تقوية الضخ، وتحسين شبكة المياه، وكشف وإصلاح التسربات، ورفع كفاءة تشغيل محطات التعبئة (الاشيايب)، وتحسين القدرة على توزيع المياه في جميع أنحاء المدينة، والتحكم في الضغوط من خلال تركيب صمامات منظمات الضغط.

ولفت الشايح إلى أن محطات التعبئة في مدينة الرياض تشهد مرحلة تطور كبيرة من خلال تطبيق عدد من الأنظمة التي تسهم في تلبية حاجات العملاء، مؤكداً انخفاض الطلب على صهاريج المياه بنسبة ٥٠ في المئة على مستوى محطات التعبئة في مدينة الرياض، ما يعكس تحسن الوضع التشغيلي في الشبكة وانخفاض الطلب على المياه على حد قوله.



سنغافورة: إنصاف دبلوماسي سعودي.. وإغلاق ملف شكوى كيدية ضده

المصدر: جريدة الحياة الإربعاء ٢١-٧-٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/164927>

سنغافورة - «الحياة»

قررت الشرطة في سنغافورة عدم اتخاذ أي إجراء في شأن ادعاء مواطن سنغافوري على دبلوماسي سعودي بأنه اعتدى عليه في مشاجرة بموقف خاص بالمبنى السكني. وأعلنت الشرطة - بحسب صحف محلية - أنها قررت إغلاق ملف الشكوى بعد تحقيقات استغرقت ستة أشهر.

وكان السنغافوري عزمي جعفر ادعى أن السكرتير الثالث لدى السفارة السعودية أهانه لفظياً بعدما طلب منه عدم صف سيارته في الأماكن المخصصة للمعوقين في موقف عمومي للسيارات. وذكر أن شجاراً تبع الملاسنة بينهما، وأنه تعرّض للضرب، ما استدعى نقله إلى مستشفى الجامعة الوطنية، حيث تمت معالجته وصرفه في اليوم نفسه.

وأعرب محامي جعفر مارك غوه، في تصريح نشرته صحيفته «ستريتس تايمز»، عن خيبة أمله من عدم ذكر الشرطة سبباً لقرارها إغلاق ملف الشكوى، فيما قال المتعاطفون مع الدبلوماسي السعودي إن القرار يمثل إنصافاً له من شكوى بدا واضحاً أنها «كيدية».

وقالت الشرطة في خطاب وزع على وسائل الإعلام: «إنه بعد البحث والتحري الدقيق لجميع الحقائق والحيثيات المتعلقة بالقضية وبالتنسيق مع مكتب النائب العام، فإن الشرطة قررت عدم اتخاذ أي إجراءات قانونية ضد الدبلوماسي السعودي. وهذا ما يترتب عليه إنهاء جميع التحقيقات وإغلاق ملف القضية بشكل نهائي.»

وذكرت المتحدثة باسم الشرطة يافوني إدمن أن من المسائل التي تم أخذها في الاعتبار عند اتخاذ قرار إقفال القضية أن الدبلوماسي السعودي لم يوقف سيارته في الموقف المخصص للمعوقين، وهو ما يناقض ما ادعاه المواطن السنغافوري. كما أن الدبلوماسي السعودي هو الذي اتصل بالشرطة أولاً، فيما اتصل الشاكي بشخص آخر لمساعدته ضد الدبلوماسي السعودي على مرأى من رجال الأمن.

وكان محامي جعفر طلب من الدبلوماسي السعودي دفع ٦٠ ألف دولار سنغافوري (١٧٠ ألف ريال سعودي) في مقابل التنازل عن القضية قبل أن يتم إسقاط الدعوى رسمياً من الشرطة السنغافورية.

درست البروتوكولين الخاصين بحماية الأطفال من الاستغلال ومنع مشاركتهم في الأعمال المسلحة لجنة حقوق الإنسان والعرائض في الشورى تتلقى ٣٠٠ مقترح من المواطنين وترحب بالمزيد

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ٢١-٧-٢٠١٠

<http://www.alriyadh.com/٢١/٠٧/٢٠١٠/article٥٤٥٤٨٩.html>

الرياض محمد الشيباني:

رحبت لجنة حقوق الإنسان والعرائض بمجلس الشورى بتلقي عرائض المواطنين والمقيمين ورسائلهم التي تتضمن أفكاراً ومقترحات تهم الشأن العام لدراستها وتقديمها للمناقشة في المجلس .

وكشف رئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز الشدي أن اللجنة تقوم حالياً بدراسة منات من عرائض المواطنين ومقترحاتهم، وقد أحالت اللجنة بعضها إلى اللجان المتخصصة لأخذ رأيها بحكم الاختصاص ومناقشة موضوعاتها مع الجهات المعنية بذلك، كما تبين للجنة دراسة المجلس في سنوات سابقة لبعضها وصدور قرار مجلس الوزراء أو مجلس الشورى بشأنها، ولا يزال لدى اللجنة عدد من العرائض والمقترحات ستتم دراستها خلال الفترة المقبلة، مشيراً إلى أن اللجنة تحرص على وضع الآليات التي تضمن تفعيل الاستفادة من عرائض المواطنين ومقترحاتهم . وأوضح ان عدد العرائض التي أحيلت للجنة أكثر من ٣٠٠ عريضة قدمت من الجمهور كما انتهت اللجنة من دراسة عدد كبير من العرائض وحظيت المقترحات المقدمة باهتمامها .

وعن جانب عمل اللجنة في حقوق الإنسان قال الدكتور الشدي: " تحظى موضوعات حقوق الإنسان باهتمام كبير خلال السنوات الأخيرة دولياً وعلى المستويات الوطنية في العديد من دول العالم ومن بينها المملكة العربية السعودية. وفي ضوء هذا الاهتمام صدر قرار مجلس الشورى بتشكيل لجنة متخصصة بحقوق الإنسان والعرائض. وقد حرصت اللجنة أن يكون عملها في مجال حقوق الإنسان متكاملًا ومساعدًا للجهات الأخرى المعنية بحقوق الإنسان في المملكة . وأشار إلى أنه ورغم قصر المدة منذ تشكيل لجنة حقوق الإنسان والعرائض فقد أنجزت العديد من التقارير ووضعت إجابات مقترحة على بعض الموضوعات التي قد ترد إلى المجلس من بعض الوفود الزائرة .

ومن الموضوعات التي قامت اللجنة بدراستها البروتوكولان الخاصان بحماية الأطفال من الاستغلال ومنع مشاركتهم في الأعمال المسلحة. وقد أقرت توصيات اللجنة من المجلس بجلسته العامة ثم من مجلس الوزراء موضحاً أن اللجنة وللتعريف بأعمالها والتعرف على نشاط الجهات الأخرى تم ترتيب زيارات سوف تقوم بها اللجنة إلى الجهات المرتبطة بحقوق الإنسان قريباً .

وعبر د. الشدي عن تقديره لمعالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ والأمانة العامة للمجلس على الدعم والمساندة التي تحظى بها اللجنة مما سيمكنها إن شاء الله من تحقيق تطلعات المجلس في تعزيز وضمين حقوق الإنسان وتواصل مجلس الشورى مع المواطنين .

يذكر أن مجلس الشورى أصدر قراره مع بداية سنته الثانية - الحالية - من دورته الخامسة بتشكيل لجنة منفردة ومخصصة لحقوق الإنسان والعرائض مكونة من أحد عشر عضواً من أعضاء المجلس وتم انتخاب د. إبراهيم بن عبدالعزيز الشدي رئيساً لها.

السياري: تأخير إجراءات ترحيل البضائع أحد أسباب شح المواد

الغذائية وارتفاع أسعارها

المخلصون الجمركيون يتجهون لمقاضاة سكة الحديد أمام ديوان المظالم

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ٢١-٧-٢٠١٠

<http://www.alriyadh.com/٢١/٠٧/٢٠١٠/article٥٤٥٣٢.html>

الرياض- عبدالعزيز القراري

تستعد اللجنة الوطنية للتخليص الجمركي في مجلس الغرف السعودية لمقاضاة المؤسسة العامة للسكك الحديدية لتفانق أزمة تأخير نقل البضائع من الدمام إلى الرياض وتكبيد التجار غرامات الأراضيات إضافة للغرامات التي تدفع لشركات الشحن .

ويقود الحملة مجموعة من التجار ومكاتب التخليص الجمركي المتضررين من بطء إجراءات الفسح في الدمام، والرياض لرفع شكوى رسمية لديوان المظالم ضد المؤسسة العامة لسكة الحديد لتعويضهم عن جميع رسوم الغرامات والمصاريف التي دفعت سواء للمؤسسة نفسها أو للشركات العالمية وكانت المؤسسة طرفا في التأخير .

وقال رئيس اللجنة الوطنية للتخليص الجمركي بمجلس الغرف ورئيس لجنة التخليص الجمركي في غرفة الرياض مساعد بن حمد السياري أنهم بثوا شكواهم في اجتماعات مع مسؤولين في المؤسسة العامة للسكك الحديدية لبحث سبل تسهيل انسياب السلع إلى الرياض، إلا أن جميع هذه الاجتماعات لم تثمر عن إزالة المعوقات .

وعزا السياري أسباب شح المواد الغذائية في أسواق الرياض والارتفاع المفاجئ الذي سبق شهر رمضان إلى تأخر إجراءات ترحيل البضائع عبر سكة الحديد في الدمام، مؤكداً أنها عطلت ترحيل نحو ٣ آلاف حاوية تضم مواد غذائية ومنتجات طبية للأسواق وهذه البضائع كفيلا في تهدئة الأسعار .

وحمل المسؤولين في السكة الحديدية مسؤولية ما يحدث للمواد الغذائية من سوء تخزين وتأخر في نقلها للميناء الجاف بالرياض، مشيراً إلى أن أزمة تكديس البضائع في ساحات سكة الحديد أمر اعتاد عليه التجار ولم يجد أي تجاوب سواء من وزارة النقل أو من مؤسسة السكك الحديدية نفسها .

وتوقع أن تستمر الأزمة لنحو ٦ أيام أخرى، إضافة لتأخرها في إجراءات الفسح في الرياض لمدة مماثلة مما يعني زيادة أزمة شح المواد الغذائية والطبية والخدمية في الأسواق، مطالباً بضرورة التسريع في إنهاء أزمة البضائع قبل فسادها وخاصة أنها تضم مواد غذائية مجمدة ومبردة كاللحوم وغيرها .

وأكد السياري بأنه على الرغم من انعقاد عدة اجتماعات بين لجنة المخلصين الجمركيين والزيارات الميدانية للمواني وسكة الحديد من أجل تطوير العمل والتفاهم مع المسؤولين عنها للوصول لألية عمل مشترك يسهل انسياب السلع، إلا أن تلك الاجتماعات والتوصيات لا يتم العمل بها. وأفاد بأن سكة الحديد تلقت في وقت سابق توجيهات وزير النقل الذي أمر بتطوير أداء سكة الحديد وتأمين وصول الكهرباء للحاويات الخاصة بالتبريد لكن هذه التوجيهات لم تلق بالاً من قبل المسؤولين في سكة الحديد سواء في الرياض أو الدمام .

وتابع ان سكة الحديد تعاني من الإهمال وعدم الصيانة سواء للبنية التحتية في الرياض أو الدمام أو صيانة سكة الحديد نفسها أو العربات والقطارات، ويدلل على ذلك كثرة الحوادث التي تواجهها القطارات، ورغم ذلك لم يتم التحقيق في الأمر واعتباره مجرد حادث قطار على الرغم من حدوث خسائر في الأرواح والممتلكات .

وأوضح السياري أن التجار يعانون من تلف موادهم الغذائية، مذكراً بخسارة أحد التجار نحو ٧٠٠ الف ريال بسبب تلف بضاعته جراء تأخر وصولها للميناء الجاف في الرياض وسوء التخزين. ولفت إلى أن سكة الحديد تعاني أصلاً من قلة المقطورات الخاصة بنقل البضائع، مؤكداً أنها استهلكت بسبب كثرة الحوادث وعدم تعويض النقص بأخرى جديدة .

وزاد أن مشكلة سوء خدمات وأداء السكة هي في الأساس مشكلة أزرلية ولا يمكن حلها إلا بتدخل الوزير شخصيا للوقوف على النقص وعدم الرغبة في التطوير الذي ينتاب بعض موظفي السكة، مشيرا إلى أنه اتصل هاتفيا بمسؤول سكة حديد الدمام حمد العبدالقادر الذي أكد أن نحو ٣ آلاف حاوية تنتظر دورها لنقلها للرياض، لافتا إلى أن المشكلة تعود لنقص عدد العربات والتي ينتظر تعويضها بأخرى جديدة .

وأضاف أن سكة الحديد تعهدت بنقل البضائع عن طريق شاحنات، معتبرا أن عملية نقل البضائع بشاحنات سوف يكبد التجار مصاريف كبيرة، إضافة للضغط على الطرق وعدم مناسبتها لطبيعة كثير من البضائع .

وأوضح السيارى ان طريقة عمل سكة الحديد في نقل البضائع يغلب عليها طابع الفوضى، مشيرا إلى أن التجار يعانون من كثرة دفع غرامات التأخير والأرضيات وليس لهم أي علاقة في ذلك التأخير .

من جهة أخرى أرجع نائب رئيس المؤسسة العامة لسكك الحديدية لشؤون العمليات المهندس حمد العبدالقادر أسباب المشكلة لميناء الملك عبدالعزيز بالدمام وأن سكة الحديد بالدمام غير معنية بهذا الأمر، مؤكدا أن عمليات نقل البضائع إلى الرياض تسير وفق جدول رحلات منتظم. وناقض العبدالقادر نفسه في رسالة (SMS) حصلت الرياض على نسخته منها يوضح فيها أن تأخر إرسال البضائع إلى الميناء الجاف في الرياض يعود إلى نقص العربات وقيام إحدى الشركات العالمية بتخزين حاوياتها بجانب الخطوط الحديدية لمدة طويلة، مؤكدا في رسالته التي بعث بها إلى رئيس اللجنة الوطنية للتخليص الجمركي بمجلس الغرف السعودية، أن عمليات التخزين التي قامت بها تلك الشركة أدى إلى ترحيل حاويات أخرى تصل بعدها مما يعني عدم اكتمال الحاويات في البوليصة الواحدة.



أمر مناوب مشروع لمراقبة أداء أعضاء الهيئة الميدانيين مساء

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء ٢١-٧-٢٠١٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100721/Con20100721362670.htm>

حازم المطيري - الرياض

أطلقت الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، خدمة الأمر المناوب في مقر الهيئة في الرياض، واطلع الرئيس العام الشيخ عبد العزيز بن حمين الحمين اليوم على أداء الخدمة، في زيارة تفقدية تهدف إلى الاطلاع على آلية عمل مكتب الأمر المناوب في الرئاسة، واستمع إلى شرح مفصل عن مجريات العمل وطريقة الإشراف على توجيه الفرق ومتابعة مركبات الهيئة، عبر نظام الاتصال اللاسلكي والبطاقات الإلكترونية.

ويأتي إطلاق الخدمة ضمن مشروع متابعة العمل الميداني عبر منظومة البرامج الإلكترونية، التي أطلقتها الهيئة لمتابعة العمل الميداني وفرق ومركبات الهيئة في الميدان، لتحقيق معايير الجودة والاتفاق في التعامل مع الوقائع والجمهور. يذكر، أن مكتب الأمر المناوب في الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفروعها تم استحداثه، ويمثل المكتب ديوان الرئاسة العامة في الفترة المسائية، حيث إن عمل المكتب في الفترة المسائية بشكل مستمر، وقد أنشئ المكتب بقرار من الرئيس العام، وبدأ العمل الفعلي مع الفروع ومكاتب الأمرين المناوبين ذات الاختصاص بعد الانتهاء من إعداد الكوادر البشرية والإمكانات المادية بها، وكان الهدف العام من إنشاء المكتب إيجاد قناة عاجلة للتواصل بين فروع الرئاسة العامة وديوان الرئاسة في الفترة المسائية، وتوجيه العاملين في الميدان ومتابعة عملهم والإشراف على جودة أدائهم.

التأهيل الشامل يقلص إعانة معوقتين وإدارة تحمل الوزارة المسؤولية

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء ٢١-٧-٢٠١٠

<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٥٥٠&I=٧٧٥١٩١&G=١>

أحمد المسري - صفوى

لم تنصف لجنة مركز التأهيل الشامل بالقطيف ثم بالدمام شقيقتين تقيمان بصفوى بحسب وصف شقيق الفتاتين محمد وهب الشبتي تعانيان الصم والبكم الشديدين والذي أثبتته تقرير مستشفى القطيف المركزي برقم ٩٢٠١ بتاريخ ١٤٣٠/٧/١٣ هجري وبرقم ملف ٣٣٩١٧٦ لإحدى الفتاتين وبرقم ٩٢٠٤ وبنفس التاريخ ورقم ملف ٣٣٩١٧٩ للفتاة الأخرى.

ويضيف الشبتي قائلاً: في الوقت الذي تكفلت فيه الدولة بحفظها الله تعالى بمساعدة مثل هذه الحالات وخاصة بعد تولي خادم الحرمين الشريفين الذي أمر بقرار منه بزيادة المساعدات التي تعطى لمثل هذه الحالات الخاصة والتي تحتاج للمساعدة والعطف إلا أننا نجد من يسعى لتقليص تلك الإعانات وقد كانت أختاي تتلقيان مساعدات بقيمة " ٥ آلاف ريال سنوياً " ثم أمر خادم الحرمين بزيادة مثل هذه الحالات مكرمة منه حتى وصلت المعونة إلى " ١٠ آلاف ريال " لكل واحدة منهما وقد استدعنا لجنة من مركز التأهيل الشامل لتحديث البيانات في القطيف هذا العام وكشفوا على كل واحدة منهما بالنظر فقط وهما تعانيان من الصم والبكم الشديدين ثم عندما نزلت المعونة لهما خصمت ٦٠٠٠ ريال من كل واحدة منهما حيث أعطين إعانة عليها هي الصمم فقط فعارضنا ذلك فطلبت منا تقريراً.

وقال محمد: إننا ذهبنا إلى مستشفى القطيف بخطاب صادر من مركز التنمية يحمل تاريخ ١٤٣٠/٥/٢٥ هجرية واستخرجنا تقريراً من المستشفى لكل واحدة منهما وجاء التقرير بالتالي نصه: " المريضة راجعت عيادة السمع وهي تشكو من ضعف سمع منذ الولادة وبإجراء الفحوص المناسبة تبين أنها تعاني من ضعف سمعي عميق بكلتا الأذنين " وذهبنا به إلى مركز التأهيل الذي تم رفضه وقيل لنا نريد من مركزي الدمام مما دعانا للذهاب لمستشفى الدمام. وأضاف الشبتي " ذهبنا إلى مستشفى الدمام المركزي بخطاب يحمل تاريخ ١٤٣٠/٧/٢٢ هجرية من مركز التنمية وتم الكشف على شقيقتي برقم ١٦٦٣١٣/١٦/٤١ والذي جاء التقرير أشد من مستشفى القطيف المركزي وجاء التقرير بالتالي " بالكشف على المذكورة أعلاه بتاريخ ١٤٣٠/٩/١٧ هجرية تبين أنها تعاني من فقد سمع كلي ولا تحتاج إلى سماعات بسبب فقد الكلي للسمع " وجاء ذلك للثنتين وإذا كانت كل واحدة منهما لا تسمع تماماً فكيف تتكلم وذهبنا لمركز التأهيل بالتقريرين لشقيقتي ولم ينصفهما الحق في ذلك حيث قيل لنا ننظر في أمركم في العام القادم.

وطالب المواطن محمد وهب الشبتي المسؤولين بتعويض شقيقتيه " رضية برقم مستفيد ٩٠٢٠٤ وهاجر برقم مستفيد ٩٠٢٠٨ " ما تم خصمه منهما والذي يقدر " ١٢ ألف ريال " والذي يعتبر معونة من ما تكفلت به الحكومة حفظها الله تعالى وما كفلته الدولة لمواطنيها وحذر من التلاعب بألفاظ التقارير الطبية . وبالاتصال بالمسؤولين عن القسم النسائي للتأهيل عدة مرات وإرسال رسائل بهذا الخصوص تلقينا رد " مديرة المركز بالإجابة" بأن من يحدد الإعانة هي الوزارة وليس المركز.

الريثي: يطالب بتعويضات الحرب.. والمالية تستغرب الشكوى

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء ٢١-٧-٢٠١٠

<http://www.al-madina.com/node/٢٥٧٣٠٣>

صالح زيدان - جازان

قدم المواطن موسى بن يحيى الريثي شكوى إلى إمارة منطقة جازان، يفيد فيها أنه أحد سكان قرية (مورعة)، الواقعة بجهة الخشل والتابعة لمحافظة الخوبة، وله أسرة مكونة من (٦) أبناء، ويسكن هذه القرية لأكثر من (٢٠) عاماً تقريباً لكنه نزح منها؛ بسبب حرب المتسللين الحوثيين. ويضيف الريثي: الغريب انني كلما سجلت في بيانات المشايخ الذين يتبعون لتلك القرى تستبعدني اللجنة من جميع البيانات خاصة «محافظة الخوبة» الذي يعلل ذلك بأبني لست من سكان تلك القرى كون عائلتي (ريثي)، وهذا ليس ذنبني، فأنا تزوجت في قرية مورعة ولي ستة من الأبناء والبنات ومنزلنا في الخوبة وأولادي يدرسون في الخشل ويتعالجون في المركز الصحي هناك، ونزحت منها بتاريخ ١١/١٥/١٤٣٠ هـ ثم تقدمت بشكوى إلى محافظ الخوبة بتاريخ ٢٦/٤/١٤٣١ هـ من أجل تعويضي مثل بقية النازحين لكنه لم ينظر في وضعي ورفض ذلك وطلبت منه تشكيل لجنة لتشخيص موقع سكني الذي كنت اسكن فيه والذي يقع في قرية (مورعة) فرفض المحافظ تشكيل لجنة نهائياً، مع العلم أن ملفي الصحي العائلي بمستوصف الرعاية الأولية بالخشل ولم يتم العثور على كونه قد أضره وهو يحمل رقم ٢٤/١٥ قرية مورعة ومع العلم بأبني احمل إقراراً مصدقاً من قبل شيخ قبيلة (شراحيلي) وبعض سكان القرية بأبني احد سكان قرية (مورعة). وأوضح الشيخ احمد جابر أن موسى يحيى الريثي متزوج من قرية مورعة ولديه عدد من الأولاد ويسكن بجواره في قرية مورعة وأنه معروف لديه معرفة تامة من جانبه أبدي مدير فرع المالية بمنطقة جازان سعيد بن علي الشهراني استغرابه مما حدث للمواطن الريثي بقوله: استغرب هذا الأمر ونحن نعلم أن هذه الأوراق تمر على عدد من اللجان ونحن في المالية نعتبر الجهة الأخيرة للصرف فقط



المتقدمات لكلية رنية يطالبن بإعادة ١٠٠ مقعد للغة الإنجليزية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ٢١-٧-٢٠١٠

<http://www.alriyadh.com/٢١/٠٧/٢٠١٠/article٥٤٥٤٩٩.html>

رنية - سليمان السبيعي

طالبات المتقدمات لكلية العلوم والآداب بمحافظة رنية مدير جامعة الطائف الدكتور عبدالاله باناجرة بإعادة ١٠٠ مقعد للغة الانجليزية تم تقليصها إلى ٢٥ مقعداً حيث سحب بقية المقاعد إلى جهة أخرى . وقال عدد من أولياء أمور الطالبات ل«الرياض» لقد تم تخصيص ١٠٠ مقعد لغة انجليزية لطالبات فرع رنية ونحن نناشد مدير الجامعة بالطائف أن تعاد تلك المقاعد كحق من حقوق الطالبات وأن تقليصها سوف يجبر بناتنا الى كليات بالمحافظات المجاورة والتي يزيد بعدها عن ١٦٠ كم ، وهذا يكلف الكثير من الجهد والمال إضافة لمخاطر نقلهم بواسطة الباصات الى تلك الكليات ليقطعن مسافة ٣٢٠ كم يومياً.

الأسواق والمطاعم والفنادق لا تلتفت إليهم رفقاء المقاعد المتحركة يتطلعون إلى توفير أجواء ممتعة تنسيهم ألم الإعاقة!

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ٢١-٧-٢٠١٠

<http://www.alriyadh.com/٢١/٠٧/٢٠١٠/article٥٤٥٤٠٧.html>

الخبر، تحقيق - عبير البراهيم

يشتكى ذوو الاحتياجات الخاصة من عدم توافر وسائل ترفيه وأماكن سياحة لهم، لدرجة أن وصف أحدهم الوضع بقوله: "نحن محرومون من السياحة"، حاملين الجهات المعنية المسؤولية، حيث إن معظم المطاعم والمقاهي وكذلك الفنادق تضع وسائل ترفيه للأسوياء فقط من دون الاهتمام بمن لديهم إعاقة، الذين يحتاجون إلى تغيير أجوائهم مع عائلاتهم، مطالبين بفرض الأنظمة الصارمة على المستثمرين بوضع قانون يلزمهم إشراك ذوي الاحتياجات الخاصة في خطة الترفيه الخاصة بمشاريعهم، بإقامة القريات الترفيهية التي من شأنها أن تساعدهم على التغلب على "الروتين اليومي" الممل .

نسمع عن الترفيه

يقول "سعود العواد" مصاب بشلل نصفي: إنهم مواطنون يبحثون عن السياحة لكنهم لا يستطيعون الوصول إليها، مضيفاً ليس لدينا أماكن مخصصة ومتاحة للترفيه، فالواجهة البحرية وأماكن الكورنيش غير مهيأة للمعوق، وكذلك المطاعم التي لا تراعي ظروف ذوي الاحتياجات الخاصة، إلى جانب المواصلات غير المهيأة للركوب داخلها، وهذا ما ينطبق على مستوى الشقق والفنادق التي يجدها المعوق غير مهيأة أبداً للسكن بما يتناسب مع احتياجاته، فحينما يسافر ذوو الاحتياجات الخاصة إلى أي منطقة ويطلب شقة للسكن، فإنها تكون غير مناسبة له، من حيث الحجم والبنية العمرانية، مشيراً إلى أن هناك كثيراً من أبناء المنطقة الشرقية من ذوي الاحتياجات الخاصة يسمعون عن الترفيه لكنهم محرومون منه، وذلك الحرمان طال أسرهم لأنهم لا يستطيعون أن يخرجوا ويتركوا المعوق في المنزل .

جهد كبير

وأوضح "العواد" أن المجمعات التجارية غير مهيأة لاستقبال ذوي الاحتياجات الخاصة، فالمقاهي والمطاعم صممت بطريقة محدودة لا تسمح لهم بالتنقل بسهولة، فالمساحات ضيقة جداً، لافتاً إلى أن ما يحصل حالياً هو أن من يعاني من إعاقة يجد صعوبة كبيرة في السياحة والاستمتاع، فحتى المواقف المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة يستغلها الأوصياء، حيث لا يوجد من يردعهم على السواحل البحرية، محملاً جمعية المعوقين المسؤولية في تجاهل سياحة ذوي الاحتياجات الخاصة، وأن عليها مخاطبة الجهات المختصة للاهتمام بكل ما يتعلق بأمور المعوق، مستغرباً من رفض الجمعية وضع مظلات تحميهم من حرارة الشمس، بحجة عدم تخريب واجهة الجمعية، متسائلاً: أين حقوق المعوق؟ .

السبب المستثمرين

ويحمل "ياسر السليم" مصاب بشلل الأطفال المسؤولية في ضعف السياحة للمعوقين إلى المستثمرين الذين يتولون المشاريع الترفيهية وإقامة المهرجانات، من دون أن يضعوا في الحسبان الاهتمام بوجود ذوي الاحتياجات الخاصة وحقوقهم في السياحة، فحينما يصمم مكان للترفيه فإن دورات المياه تكون ضيقة، حتى وإن كتب عليها بأنها مخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة، كما لا يوجد خصم لهم فيما يخص وسائل الترفيه، ولا يوجد ألعاب ومقاعد مخصصة للمعوقين خاصة في "قريات الترفيه"، فهناك أطفال محرومون من اللعب لعدم توفر مقاعد لهم بخلاف تجربة بعض الدول الأوروبية التي تخصص ألعاب للطفل المعوق، مشيراً إلى صعوبة وصولهم إلى الأماكن الأثرية الجبلية والصعود إليها

والاستمتاع بها، مطالباً أن يكون هناك قانون لمراعاة ذوي الاحتياجات الخاصة في تصميم المشاريع الترفيهية من قبل البلدية على المستثمرين، ومن يخالف يعرض نفسه للعقاب وذلك ما ينطبق على إقامة المهرجانات .
لا يوجد أماكن

ويؤكد "مبارك" مصاب بشلل رباعي أنه لا يوجد أماكن مخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة من الممكن قضاء العطلة الصيفية فيها، حيث إنني كثيراً ما ألزم المنزل دون الخروج؛ بسبب عدم توافر الأماكن المناسبة لي، مطالباً بإعادة النظر في الممرات المخصصة للعبور في بعض المجمعات التي تكون غير جيدة .
التحرك فيها

ويقول "عبدالله الحربي" مصاب بشلل نصفي : إنه يوجد بعض الأماكن الجميلة من الممكن أن يرتادها ذوو الاحتياجات الخاصة في الأماكن العامة والدائق التي أصبحت توفر أماكن ليتحرك عليها المعوق بشكل سهل وميسر، إلى جانب توفر دورات مياه مهيأة لاستخدام المعوقين، إلا أن الشقق السكنية ربما تفتقر إلى التهيئة الجيدة للمعوق، فحجمها صغير لا يستطيع ذوو الاحتياجات الخاصة الدوران فيها أو التحرك، لذلك لا بد أن تتدخل هيئة السياحة لوضع ضوابط وصفات تخدم المعوقين في حالة رغبتهم السكن فيها، وكذلك تخصيص منحدر مناسب، فالمنحدرات بعضاً منها تكون مرتفعة ويصعب على المعوق أن "يخرج" مقعده عليها، إذ يتطلب الأمر مساعدة أحد الأشخاص له، وهذا ما ينطبق على بعض المصاعد التي تتصف بالضيق، ولا بد من المساعدة لدخول المقعد المتحرك داخلها، مؤكداً أن "الرصيف" و"السلام" يعدان من أكبر العقبات التي تواجه المعوق، نظراً لأن ذوي الاحتياجات الخاصة يعتمدون على تحريك عجلة المقعد في التحرك والتنقل، والأرصعة غير مهيأة للسير عليها كما يجب .
لا يوجد مشكلة

ويوضح "عمر الصويغ" مصاب بإعاقة في الطرف السفلي أن هناك كثيراً من المراعاة فيما يخص السياحة لذوي الاحتياجات الخاصة، حيث يملك بطاقة تخفيض له في المطارات والتنقل، وكذلك يوجد في بعض المطاعم والمجمعات التجارية أماكن جيدة يرتادها ذوو الاحتياجات الخاصة، لافتاً إلى وجود دورات مياه خاصة لهم في بعض الأماكن العامة، إلا أنه يتطلع إلى زيادة الخدمات أكثر فأكثر لتناسب الإعاقات بأنواعها المختلفة.



الشورى: لا نقبل تسلط أي منظمة دولية على البرلمانات

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء ٢١-٧-٢٠١٠

<http://www.al-madina.com/node/٢٥٧٣٢١>

جابر المالكي - الرياض

أكد رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله آل الشيخ ان مشروع تحويل الاتحاد البرلماني الدولي إلى منظمة دولية يحتاج الى بعض الوقت للدراسة لأن لكل دولة استقلاليتها و خصوصيتها وأسلوبها في إدارة شؤونها ولا يمكن القبول بتسلط منظمة دولية على البرلمانات. وأكد أهمية مشاركة مجلس الشورى في المؤتمر العالمي الثالث لرؤساء البرلمانات العالمية المنعقد حالياً في مقر الأمم المتحدة بجنيف مشيراً أن الاجتماع الذي عقده رؤساء المجالس التشريعية والنيابية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاجتماع الذي عقده رؤساء المجالس التشريعية والنيابية في الدول العربية قبيل بدء المؤتمر لتنسيق الموقف الخليجي على نحو خاص والعربي بشكل عام والخروج بموقف موحد من مشروع تحويل الاتحاد البرلماني الدولي إلى منظمة دولية. من جهة أخرى استقبل رئيس المجلس في مقر إقامته بجنيف رئيس مجلس الشعب بالجمهورية العربية السورية الدكتور محمود الأبرش. وتم خلال اللقاء بحث الموضوعات المدرجة على جدول أعمال المؤتمر العالمي الثالث لرؤساء البرلمانات واستعراض علاقات التعاون بين مجلس الشورى ومجلس الشعب السوري وسبل تعزيزها. على صعيد ذي صلة استأنف المؤتمر أعماله صباح امس واستمع إلى كلمات عدد من الرؤساء خلال جلسته الصباحية تناولوا فيها الأوضاع العالمية الراهنة وجهود بلدانهم في تحقيق الأهداف التنموية للألفية التي حددتها الأمم المتحدة، وأكدوا أهمية الشراكة والتعاون بين البرلمانات العالمية بما يخدم السلم والأمن الدوليين ويعزز التعايش السلمي لكافة الشعوب.

البراك - الحياة: الانقطاعات بسبب الشبكات ولا نستبعد

تكرارها العام المقبل... ونعاني عجزاً مالياً

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء ٢١-٧-٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/164807>

الرياض - أحمد غلاب

عزا الرئيس التنفيذي للشركة السعودية للكهرباء المهندس علي البراك معظم انقطاعات التيار الكهربائي التي حدثت هذا العام إلى شبكات التوزيع، مضيفاً أن الشركة تعاني عجزاً مالياً وتحتاج إلى ٣٠٠ بليون ريال لبناء شبكات خلال الأعوام المقبلة، ووعده بأن يكون المقبل أفضل في مجال تقديم الخدمة الكهربائية، لكنه لم يستبعد تكرار الانقطاعات خلاله، لافتاً إلى أن الشهر المقبل سيشهد تشغيل عملية الربط الكهربائي بين ٩٥ في المئة من مساحة المملكة، وهو ما سيحقق فوائد منها تلافي انقطاع التيار.

وذكر في حوار مع «الحياة» أن أقصى مدة لإعادة التيار هو ٤ ساعات من انقطاعه، ويجري تأمين احتياطات أخرى في حال تخطى ذلك الوقت، وحمل بعض المواطنين جزءاً من المسؤولية عن الانقطاعات، لأنهم يشترون أجهزة تكييف صينية رديئة تؤدي إلى زيادة الأحمال، مضيفاً أن غالبية المباني في جنوب الرياض غير معزولة حرارياً، وهو ما يؤدي إلى انقطاع التيار عند ازدياد الاستهلاك.

وأكد أن هيئة تنظيم الكهرباء لم تعاقب الشركة أبداً جراء شكاوى مواطنين من انقطاع الخدمة، عازياً ذلك إلى التزام الشركة بمعايير عالمية، لكنه ذكر في الوقت ذاته أن الشركة عوضت مواطنين خلال الشهرين الماضيين قبل أن يتقدموا بشكاوى بسبب أخطاء لم يحددها.

واعتبر أن ما يطرح في وسائل الإعلام عن انقطاعات الكهرباء أمراً مبالغاً فيه، وأن مشتركين يتجهون إلى الصحف قبل أن يتجهوا إلى الشركة لتقديم الشكوى، مشيراً إلى الانقطاعات تحدث في أي مكان في العالم بسبب رفع الأحمال ودرجة الحرارة.

وحمل البراك أمانات المناطق مسؤولية النمو غير المنتظم في المملكة والتحدي الذي تعانيه الشركة جراء ذلك. وأبدى عدم رضاه عن الخدمة التي بدأت الشركة تقديمها منذ ٩ أعوام. وفي ما يأتي نص الحوار:

حفي البداية... كيف تنتظرون إلى تجربة السعودية في صناعة الكهرباء، ومن ناحية الجودة المقدمة حالياً؟

-الحقيقة أن السعودية مرت بمراحل عدة في موضوع صناعة الكهرباء بدأت قطاعاً خاصاً، مبادرة وإدارة وتمويلًا من الشركات الخاصة وكانت تبيع الكهرباء بكلفة جيدة، وبعد أن بدأت خطط التنمية رأت الدولة ضرورة خفض أسعار الكهرباء للمواطنين وتوحيدها على مستوى المملكة ودعم شركات الكهرباء واستمر ذلك أعواماً قليلة إلى حين اتضح صعوبة السيطرة على هذه الشركات التي تتجاوز ٦٠ شركة مساهمة في ذلك الوقت، واتجهت الدولة فيما بعد إلى تكوين الشركات الموحدة، وهي البداية الحقيقية لصناعة الكهرباء في السعودية بأربع شركات، وتأسست بعدها صناعة الكهرباء في المملكة في التسعينات من القرن الهجري الماضي.

هل يعتبر توزيع خدمة الكهرباء في مناطق المملكة عادلاً جغرافياً؟

-في بداية إطلاق الخدمة لم يكن عادلاً، وهذا السبب الذي دعا إلى إعادة هيكلة الكهرباء من جديد، إذ كان في المنطقة الشرقية جيداً، وفي الوسطى متوازناً، وفي الغربية أقل، فيما كان وضع المنطقة الجنوبية سيئاً إلى عام ١٣٩٩ هـ، واتضح وجود إشكالات فيما بعد تستدعي التطوير، ومرت ٢٠ عاماً تقريباً ولم تحصل عمليات للربط بين المناطق السعودية، وجاء تكوين شركة الكهرباء التي بدأت عملها فعلياً عام ٢٠٠١، وهو العام الذي شهد إعادة الهيكلة من جديد، وبالتالي التحول الكبير في طريقة الخدمة الكهربائية.

حما مدى رضاكم على الخدمة المقدمة منذ تأسيس الشركة السعودية للكهرباء؟

- ما بنته الشركة من منشآت في ٩ أعوام أكثر مما بنته الشركات الموحدة سابقاً في عشرات الأعوام، والشركة نقلت الخدمة إلى جميع مواقع المملكة ووضعت أنظمة جديدة بدلاً من القديمة التي كانت متهالكة وركبت أنظمة تحكّم حديثة، كما أن قرى بالألاف كانت محرومة من الكهرباء لكن الشركة نجحت في تغطية ٩٩ في المئة من مساحة السعودية بخدمة الكهرباء كما تمت مضاعفة خدمات قدرات التوليد الموجودة، وسيشهد الشهر المقبل تشغيل عملية الربط الكهربائي بين مناطق المملكة وأكثر من ٩٥ في المئة من مساحة المملكة ستكون مترابطة كهربائياً.

> ألا تخشون بعد عملية الربط التأثير بانقطاع الكهرباء؟

- الربط له فوائد إذا وُضع بشكل سليم، ولا يؤدي إلى الانقطاع وإنما يتلافى ذلك.

> بعد مرور ٩ أعوام على إعادة هيكلة الكهرباء في المملكة... هل أنتم راضون على الخدمة المقدمة؟

- أبدأ لسنا راضين على ذلك، والشركة واجهت تحديات عدة، وأكبر تحدٍ كان عملية النمو الكبير في الطلب ومسايرة الطلب على الكهرباء في المنشآت الجديدة بمختلف توجهاتها، إلى جانب وجود معدات وشبكات مستهلكة وتحتاج إلى استبدال لتكون الخدمة بحجم الطموح، وكان للشركة خياران: الأول أن تستثمر مواردها المتاحة في تجديد الشبكات وتعزيزها وتقديم الخدمة وتلافي الانقطاع وتترك المنشآت الجديدة إلى أن يتوافر لديها إمكانيات، والخيار الثاني أن تلبى الطلبات الجديدة على أن تستبدل الشبكات مع الوقت وتحمل المتاعب.

> ما تعليقك على من يصف الخدمة المقدمة بأنها سيئة؟

- يوجد معايير عالمية لتقديم الخدمة في قطاع الكهرباء في مختلف الدول، والشركة السعودية للكهرباء تطبق المعايير بأكملها والخدمة الموجودة في المملكة بإقرار الأجهزة الرقابية لا تقل عنها في الدول المتقدمة.

> هيئة تنظيم الكهرباء أعلنت في وقت سابق أنها تعاقب الشركة في حال ورود شكاوى مواطنين يثبتوا تضررهم من انقطاع الخدمة... هل حصل ذلك؟

- لم يحدث ذلك أبداً، لأن الشركة ملتزمة بمعايير الخدمة العالمية التي لديها وعلى ضوء الإمكانيات التي لديها.

> ما الأسباب التي أدت إلى انقطاع الكهرباء في مناطق ومدن المملكة، والتي تسببت في أضرار للمستفيدين وفق ما تنشره وسائل الإعلام؟

- معظم انقطاعات التيار الكهربائي التي حدثت هذا العام سببها شبكات التوزيع وما كانت الشركة تطمح إليه وركزت عليه هو تعزيز محطات التوليد وبنائها بشكل قوي، وهذا ما حصل الآن، ونؤكد أننا لا نستبعد انقطاع الكهرباء ولم يسبق أن خرج مسؤول من الكهرباء للصحافة وأعلن أن الكهرباء لن تنقطع، بل أعلننا أن الشركة لن تقطع الكهرباء، لأن الاستثمارات التي وضعتها تضمن وجود توليد كافٍ للأحمال المتوقعة، وفي الحقيقة فإن ما يطرح في وسائل الإعلام عن انقطاعات الكهرباء أمر مبالغ فيه.

ومن دون شك فهدفنا هو أن لا تنقطع الكهرباء ونحن نعمل ولا نسعى إلى تضليل الرأي العام ومستثمرون في بناء المشاريع الخدمية، وانقطاع الكهرباء يحصل في كل مكان وفي هذا الصيف حدث الانقطاع في دول أخرى مثل كندا ونيويورك وكذلك واشنطن وبريطانيا بسبب رفع الأحمال ودرجة الحرارة.

> متى تتوقعون أن تنتهي أزمة شبكات التوزيع؟

- حينما يتوافر لدينا التمويل اللازم كي نستبدل هذه الشبكات، ونتوقع ذلك خلال الأعوام المقبلة، والشركة ليس لديها تمويل مفتوح بل اقترضت وأصدرت صكوكاً بأكثر من ٣٠ بليوناً طوال الأعوام الماضية من أجل بناء منظومة قوية كي نتلافى انقطاع الكهرباء.

> هل تعاني الشركة من عجز مالي؟

- بلا شك، وأعلن ذلك أكثر من مرة، والسعودية تتطلب من أجل بناء شبكات ٣٠٠ بليون (ريال) للأعوام المقبلة.

> دار حديث عن أن الشركة استعانت بخبرات أجنبية لوضع خطط لتلافي الانقطاع... ما صحة ذلك؟

- أبدأ، غير صحيح، لأن لدينا الكوادر الوطنية المؤهلة بل نسعى لمد خبراتنا إلى الغير، ونحن نعرف أسباب وحلول هذا الانقطاع.

> حتى سنتشهد مناطق المملكة موسماً خالياً من انقطاع الكهرباء؟

- نحتاج إلى استبدال كثير من الشبكات والعام الحالي يعتبر أفضل من السابق والعام المقبل سيكون أفضل، والتحسين سيكون مستمراً، ولدينا ثقة كاملة في أن الدولة والقيادة تدرك أهمية الخدمة لهذا القطاع في حياة الناس، ولا سيما في موسم الصيف، ونعمل جميعاً على تشجيع القطاع الخاص كي يدخل ويشارك في هذه الاستثمارات والوضع الآن ليس سيئاً بل جيداً وننتظر للأفضل.

> ما حجم الشكاوى التي تصلكم جراء تعثر إيصال الخدمة للمستفيدين؟

في الشركة لدينا اهتمام كبير بتلقي الشكاوى والعمل على حلها ورصد كل ما ينشر في وسائل الإعلام، ولكن للأسف يوجد مشتركون يبلغون الصحف قبل إبلاغهم الشركة، وهذا جيد ولا اعتراض عليه، وليس لدينا أي مشكلة أن ينشر أي خلل للشركة في الصحف، والشكاوى كثيرة، ولا سيما في موسم الصيف والشركة لا تقطع الكهرباء على الناس عبتاً أو تتأخر في تحسين الأداء أو تعزيز المولدات وإنما تعمل جاهدة لتأدية الخدمة على أكمل وجه.

«ماذا عن تعويض المواطنين جراء انقطاع الخدمة؟
في ما يتعلق بمبدأ تعويض المواطنين في جميع دول العالم، إذا كان الانقطاع خارجاً عن إرادة مقدم الخدمة لا يوجد أي نظام يعرض المتضررين كون الشركة متضررة وكذلك المستفيد من الخدمة، والتعويض يكون في حال كان الخطأ متعمداً من الشركة أو أخطأ موظف وفصل الخدمة عن مواطن، وحدثت أخطاء وقامت الشركة بالتعويض في مدينة الرياض وغيرها من المدن ودفعت له قبل أن يتقدم بالشكاوى وحصل ذلك قبل شهرين، وهذا منصوص عليه في اللوائح الداخلية لدينا، أما لو حدثت ظروف جوية أو ارتفعت الأحمال بشكل كبير أو غيرها فلا يكون هناك تعويض لعدم وجود تنظيم لذلك.

«من يتحمل مسألة الانقطاع؟
الشركة تتحمل الجزء الأكبر في تحمل المعدات ولكن المواطن عليه جزء آخر وكذلك الاهتمام بالعزل الحراري في المباني الجديدة، ومشكلتنا في جنوب الرياض كثرة المنازل التي لا يوجد فيها عزل حراري .

«هل تتعهدون بعدم انقطاع الخدمة الكهربائية؟
نحن نعمل على ذلك ووضعنا البرامج الكافية لتلافي نقاط الضعف الموجودة في المنظومة الكهربائية، لكن ذلك يتطلب تمويلاً ووقتاً كافياً، وبناء محطة توليد يحتاج إلى أربعة أعوام بينما بناء مسكن يحتاج إلى عام أو عامين. والمواطنون يتجهون لأجهزة التكييف الرخيصة وهذا يكلفهم زيادة في الاستهلاك ويضيف عبئاً كبيراً (على الشبكة) (ويتسبب في انقطاع الكهرباء وضعف الأحمال، وهذه الأجهزة تردنا من الصين من دون مواصفات جيدة.
«ماذا عن تطبيق نظام تقديم الخدمة الكهربائية بشرائح مسبقة الدفع؟
تم دراسته ولدينا ١٠ شرائح لتقديم الخدمة للمستهلك في المساكن، ولا نزال نبحث هذا الأمر مع جهات أخرى.



المملكة تشارك في مؤتمر أسبوع المياه العربي الأول

المصدر: جريدة الحياة الإربعاء ٢١-٧-٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/164900>

عمان - «الحياة»

أعلن في عمان أمس عن عقد مؤتمر إقليمي لشؤون المياه لأول مرة في المنطقة بمشاركة ١٥ دولة عربية بينها المملكة تحت عنوان «أسبوع المياه العربي الأول» بإشراف الجمعية العربية لمرافق المياه وبالتعاون مع وزارة المياه والري الأردنية، وقال الأمين العام للجمعية العربية لمرافق المياه المهندس خلدون الخشمان إن المؤتمر يعد الأول من نوعه في المنطقة من حيث تناوله قضايا إدارة المياه والصرف الصحي على المستويين العربي والإقليمي.

وأوضح الخشمان أن برنامج عمل أسبوع المياه العربي الذي سيبدأ في الخامس من كانون الأول (ديسمبر) المقبل يتضمن عقد المؤتمر الدولي الأول للجمعية تحت عنوان «استرجاع الكلفة... الإنجازات... التحديات... الحلول».

وأضاف أنه ستنتم إقامة «المعرض العربي للمياه» المتخصص في تقنيات المياه والصرف الصحي بمشاركة عديد من الشركات العربية والدولية، إضافة إلى ورشة عمل لمدة يوم واحد حول موضوع التوأمة بين مرافق المياه العربية بالتعاون مع اتحاد مقدمي خدمات المياه، وعقد برنامج تدريبي لمدة يومين لقياس الأداء للقيادات العليا لمرافق المياه العربية بالتعاون مع الوكالة الألمانية الدولية لبناء القدرات.

وبين الأمين العام للجمعية العربية أنه سيتم على هامش المؤتمر عقد الاجتماع الثاني للجمعية العمومية والتي تضم ٧١ مرفق مياه من ١٥ دولة عربية، إضافة إلى الأعضاء من القطاع الخاص والخبراء وكذلك ممثلين عن المنظمات العربية والدولية الشركاء للجمعية وذلك لانتخاب مجلس الإدارة الجديد للعامين ٢٠١١ و٢٠١٢.

نقل معلم أبلغ عن مدير مدرسة أناب زميله للتوقيع عنه أثناء غيابه ٢٠ يوماً!

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء ٢١-٧-٢٠١٠

<http://www.al-madina.com/node/٢٥٧٣١٧>

فهد الثبيتي - مكة

تحقق هيئتا الرقابة والتحقيق وشرطة العاصمة المقدسة وشعبة البصمات بوزارة الداخلية في قضية مدير مدرسة بمكة المكرمة أناب معلما للتوقيع عنه ٢٠ يوما اثناء وجوده خارج المملكة . وفيما اكتفت إدارة تعليم العاصمة المقدسة بلفت نظر المدير ، عاقبت المعلم الذي تقدم بالشكوى ضد المدير بالنقل من مدرسته!! . وحسب اقوال المعلم (ف - ل) -تحتفظ (المدينة) باسمه واسم مدرسته كما تحتفظ بكامل الأوراق التي يحملها لإدانة المدير من وجهة نظره أنه ناشد وزارة التربية بالتدخل لإنصافه واسترداد حقه المسلوب على مدى عام ونصف مع مدير مدرسة متوسطة بحي النكاسة بمكة المكرمة. وقال : دأب مدير المدرسة على التغيب مرارا خارج وداخل المملكة منييا أحد المعلمين المقربين منه جدا للتوقيع عنه في دفتر الحضور والانصراف ومنها ٢٠يوما كان فيها في إحدى سفرياته في خارج البلاد مستغربا تصرف إدارة التربية والتعليم في إبقائه بمنصبه رغم إخلاله بأمانة التربية والتعليم ووقوعه في قضية أقل ما فيها إعفاؤه من منصبه حسب قوله . وقال: حينما كشفت حقيقة المدير لإدارة التربية وما يحصل بالمدرسة قامت بمجازاتي بنقلي إلى مدرسة أخرى فيما اكتفت بإرسال خطاب لفت نظر للمدير مما أضطرنني لرفع عدة شكاوى لعدة جهات حكومية لرفع الظلم عني وارجاع حقي. وأضاف المعلم انه تقدم بتظلمه لإدارة التربية والتعليم بمنطقة مكة المكرمة في ٧ ربيع الاول من العام الماضي ولم يبت في القضية حتى الآن لافتنا الى ان إدارة التربية والتعليم تقوم بتحويل أي معلم عليه قضية إلى العمل الإداري كخطوة إجرائية لحين الانتهاء من قضيته، ووضح أن إدارة التربية والتعليم بمنطقة مكة لم تطبق النظام والتعليمات بهذا الشأن وأن لديه إثباتات وأدلة تبين إخلال المدير بالأمانة بإنابته لمعلم مقرب منه بالتوقيع نيابة عنه في ظل غيابه وفيما يبين التوقيع في دفتر الدوام الرسمي حضوره تكشف سجلات مطار الملك عبدالعزيز بجدة خروجه وسفره خارج المملكة!



البلدية تسحب منتجاً يحوي مادة محظورة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء ٢١-٧-٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/164844>

الرياض - «الحياة»

أصدرت وزارة الشؤون البلدية والقروية تعميماً لجميع الأمانات بسحب منتج يحمل اسم Good man من الأسواق ومنع بيعه، وأشارت الوزارة في بيان صحافي أصدرته أمس، إلى أن المنتج يحتوي على مادة محظورة تسمى sildenafil، وهي المادة الفعالة لمستحضر Viagra بتركيز عالٍ، ولها آثار جانبية خطيرة قد تؤدي للوفاة، ولا سيما لكبار السن ومرضى القلب وضغط الدم، مضيفة أن المنتج المشار إليه المسوق غير مسجل، ولا يمكن معرفة مدى مأمونيته أو سلامة محتواه، ودعت المواطنين والمقيمين في بيانها إلى أخذ الحيطة والحذر من هذه المنتجات المضرة بصحة الإنسان .

الحناكي : تنظيم جديد للتعامل مع المتخاذلين عن الاعتراف بأبنائهم في الخارج

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء ٢١-٧-٢٠١٠

<http://www.al-madina.com/node/٢٥٧٣١١>

ابتهاج منياوي - جدة

كشف د. علي الحناكي مستشار جمعية أوامر عن قرب الاعلان عن تنظيم جديد يتضمن آلية للتعامل مع الاباء المتخاذلين عن الاعتراف بابنائهم في الخارج مؤكدا ان الاوراق الثبوتية والجنسية من الامور السيادية والجمعية تكثفي بتقديم وجهة نظرها للجهات المختصة في هذا الشأن . وقال في حوار لـ (المدينة) ان جمعيته بصدد اعداد دراستين عن العنوسة والزواج من الخارج موضحا أن الإجراءات المتخذة ضد الاباء السعوديين المتخاذلين عن رعاية أبنائهم في الخارج ليست من اختصاص الجمعية وإنما جهات أخرى كوزارة الداخلية وإمارات المناطق . ورأى ان اعداد المتخاذلين عن رعاية ابنائهم في الخارج لازالت قليلة على الرغم من تأكيده في تصريح سابق رصد ٥٩٨ اسرة تعاني التشتت بسبب الزواج من الخارج. ووضح ان دور الجمعية يتركز في التعاون ومنح هذه الجهات البيانات والمعلومات فعندما تكون الأسرة السعودية المنقطعة أو العالقة والمتعثرة في الخارج تنتمي إلى أب متوفى أو سجين أو مريض نفسي أو مدمن أو متغيب لأي سبب خارج عن إرادته نقدم العون والمساعدة للعودة للوطن لكن عندما يكون الأب صحيحاً ويعيش بيننا ويتزوج كل عام زواجا غير منظم وينجب هنا وهناك ويترك أولاده بشكل لايفرّه الشرع ولا العرف ولا الكرامة فهذا أمر محزن!!! وتطرق لقصة حصلت لأسرة سعودية في إحدى الدول العربية فقال: تزوجت سيدة من مواطن سعودي كان يتردد عليها شهرين في السنة وخلال عدة سنوات أنجبت الزوجة ثلاثة أبناء ثم انقطع عنهم ثلاث سنوات فتقدمت للسفارة السعودية في البلد الشفيق وأبلغت عن انقطاع زوجها مقدمة بياناته كاملة وطالبت بمعرفة وضعه هل هو على قيد الحياة أو طلقها كي تمارس حياتها وتثبت أبناءها بالأوراق الرسمية فأرسلت معاملة الزوجة من السفارة للداخلية لإمارة المنطقة وتم إحضار الزوج وانكر زواجه والأبناء ورجعت المعاملة برد الزوج مرة أخرى فأحضرت الزوجة صورة زفافها بزوجها فادعي تركيب الصورة واستمر في الإنكار فأبلغت الجهة أنهم سيخضعون الزوجة والأبناء لفحص الـDNA وان ثبت عكس كلامك سيتم إخضاعك للعقوبة والسجن فما كان من الزوج إلا التراجع والاعتراف بزوجته وأبنائه وهذا مثال على فئة المتخاذلين والذين في اغلب الأحيان لايجدي معهم إلا التخويف . و اضاف لانريد أن نلوح بعقوبة لاننا نتحدث عن علاقة زوجية وأوصار قرابة ولا يصح التدخل بالتلويح في قضايا إنسانية موضحا ان الجمعية لديها شراكات مع عدة جهات مجتمعية مثل جمعية رعاية الأيتام والشؤون الاجتماعية والضمان الاجتماعي والصحة وجمعيات إنسان والأوقاف من أجل السكن كما نتعاون مع الأسر حتى بعد عودتها للوطن لمدة حتى تستقر أوضاعها ونعزز في نفوسهم الانتماء. وعن خطط الجمعية أو مقترحاتها لمعالجة خطط العنوسة وارتفاع المهور بالمملكة أكد أن الجمعية الآن في صدد إعداد دراسة عن علاقة الزواج من الخارج بارتفاع معدلات العنوسة في المملكة كما تخطط لتوعية الاباء والأمهات والعقلاء في الأسر لتخفيف الشروط على المتقدم للزواج السعودي مشيرا إن غالبية الفتيات السعوديات يرفضن الزواج إلا من الرجل الذي لم يسبق له الزواج وقد لا يأتي. وحول عدد المواطنين الذين تم تسجيلهم ضمن قائمة المتخاذلين في رعاية الأبناء بين د. الحناكي أن العدد قليل جدا وغالبيته ممن توفى وترك أبناء وزوجته وأبنائه في المملكة لايعلمون شيئا عن هذا الزواج وبالتالي ندخل في مشاكل حصولهم على النفقة والأرث ومشكلات عديدة والفئة الأخرى يكونون من المرضى النفسيين وبالتالي فعدد المتخاذلين الذين رصدتهم الجمعية هم النسبة الأقل لكنهم الفئة المحيرة !! وعن حالات رفض بعض الأزواج الاعتراف بأبنائهم وكيف التعامل معهم من قبل الجمعية كشف د. الحناكي عن تنظيم صدر حديثا وسيعلن عنه قريبا لوضع آلية للتعامل مع المتخاذلين في الاعتراف بالأبناء في الخارج كما ان هناك دراسة أخرى تجرى لكيفية التصرف مع من لديه أبناء ولم يعترف بهم .

الغفيص: تقدمنا بملاحظات لإصلاح وضع برنامج الرخصة

الدولية قبل إغلاقه ... منعاً للاحتكار

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء ٢١-٧-٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/164852>

جدة - أحمد الهلالي

أوضح محافظ المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني الدكتور علي الغفيص أن مؤسسته هي أول قطاع على مستوى الخليج اعتمد برنامج الرخصة الدولية للحاسب الآلي لطلاب الكليات التقنية منذ منتصف عام ٢٠٠٢ مشيراً إلى أن المؤسسة قدمت ملاحظات وطلبات لإصلاح الوضع وتطوير آليات عمل البرنامج، والمحافظة على مستوى الجودة الذي يواكب الطلب على البرنامج واعتماداته ومصداقية الشهادة .

وجاء في رده حول ما تناولته وسائل الإعلام في السعودية بخصوص علاقة المؤسسة وشركة تقنية المعرفة للتعليم المتطور في برنامج الرخصة الدولية لقيادة الحاسب الآلي (ICDL) ، «أن المؤسسة اعتمدت البرنامج لتدريب ٢٠ ألف طالب، وأسند المشروع إلى شركة (إيمينت كي)، إذ تم توقيع عقد مع المؤسسة على أن تقوم الشركة بتدريب الطلاب في الكليات التقنية على برنامج الرخصة الدولية لقيادة الحاسب الآلي كأول مشروع بهذا الحجم على مستوى العالم العربي.» وقال الغفيص: «تفاوضت المؤسسة وشركة (إيمينت كي) في نهاية عام ٢٠٠٢ مع منظمة الرخصة الدولية لقيادة الحاسب الآلي للحصول على تصريح لنشاطات البرنامج في السعودية، وهو ما تم بالفعل، كما تم اعتماد المؤسسة البرنامج كأول قطاع حكومي على مستوى الخليج العربي، واعتمدت تشغيل البرنامج في وحداتها التدريبية وما ترتب على ذلك من مصاريف مالية باهظة للتأكد من جاهزية البرنامج للتشغيل.»

وتابع بقوله: «وقعت المؤسسة عقداً مع شركة تقنية المعرفة للتعليم المتطور لنشر البرنامج في الـ ٢٨ من سبتمبر عام ٢٠٠٣، واعتمدت المؤسسة تشغيل البرنامج في المراكز والمعاهد الأهلية ومن ثم بدأ البرنامج عمله في القطاعات المختلفة في الكليات والجامعات وغيرها،»

وأضاف: «عملت المؤسسة، أثناء تشغيل البرنامج في وحدات المؤسسة وموافقة المنظمة على تصريح البرنامج في السعودية، على اعتماد شهادة الرخصة الدولية لقيادة الحاسب الآلي كبرنامج معتمد يعادل دورة تدريبية مدتها ستة أشهر، وشرعت المؤسسة لاعتماده من وزارة الخدمة المدنية بمعادلة الشهادة بدورة ستة أشهر، فيما لم تشترط على المتدرب حضور دورة لمدة ستة أشهر، وإنما الاكتفاء بتجاوز الاختبارات، كقنلة نوعية سابقة وفريدة باعتمادات البرامج التدريبية وميزة أهلتها المؤسسة لبرنامج الرخصة الدولية لقيادة الحاسب الآلي ولم تقرها لشهادة المؤسسة نفسها، ما حدا بالمؤسسة بعد ذلك إلى إيقاف الشهادة التابعة لها والاكتفاء بتشغيل برنامج الرخصة الدولية لقيادة الحاسب الآلي.»

وزاد الغفيص: «بعد ذلك شرعت المؤسسة في نشر البرنامج والسعي لاعتماده في القطاعات المختلفة حتى تم تأصيل البرنامج في منظومة التدريب الحكومية واعتماده وانطلاقه حتى رأينا الثمار اليوم في أعداد المتدربين المتزايدة المتقدمين للحصول على الشهادة على مستوى المملكة والعالم. حيث قامت المؤسسة بتسخير العملية التدريبية ومساندة أعمال الشركة وتشغيل أكثر من ٣٠٠ معهد بكل يسر وسهولة.»

وذكر أنه نتيجة لهذه الجهود أصبحت الجهات الحكومية تدفع مبالغ طائلة على تدريب منسوبيها على البرنامج للحصول على شهادة معتمدة تؤدي إلى زيادة في مرتباتهم أو الحصول على مفاضلة وظيفية، كما مكنت الشهادة طالبي العمل من الحصول على وظيفة في الدولة أو الشركات، ما أدى إلى حرص المتدربين على الحصول على الشهادة بأسرع وقت للتمكن من الاستفادة من مميزاتنا .

وعلى النسق ذاته، أوضح الغفيص إلزامية المؤسسة وواجبها بالنظر في آليات تشغيل البرنامج وجودة الأداء وجودة الشهادة، وضمان مستوى معين لتشغيل البرنامج انطلاقاً من رسالتها لما يترتب على ذلك من مصاريف عالية تقدمها الدولة، إذ حظيت الشهادة على ثقة المسؤولين والقيادات.

وأكد أن طلبات المؤسسة تركز على رفع جودة أداء البرنامج، مؤكداً أن تطوير آليات البرنامج والاختبارات مطلب ضروري، حيث إنه من الممكن أن يطرح أكثر من شركة اختبار في السوق، فالشركة الواحدة مهما قامت به من تطوير في تشغيل الاختبارات فإن خيارات الأسئلة ستظل محدودة مقارنة بوجود شركات عدة تقدم الاختبارات. واعتبر وجود أكثر من شركة تقدم الاختبارات ومعتمدة من المنظمة والمؤسسة قفزة إيجابية للبرنامج، إضافة إلى تطوير نظام التشغيل بحيث يضمن عدم معرفة المختبر من أي شركة سيتم اختياره، وسيفتح باب المشاركة والمنافسة الشريفة لتطوير الخدمة ورفع الجودة التشغيلية ومنع الاحتكار تحقيقاً لأهداف الدولة في نشر التقنية والتدريب عليها بأفضل الطرق.

وأشار إلى أن طلبات المؤسسة نظامية وواقعية وتواكب متطلبات المرحلة، والتي يمكن تطبيقها بسهولة، مؤكداً أن هذا لمصلحة البرنامج والرفي بجودته إلى الأفضل ومشاركة جميع الأطراف لقيادة البرنامج إلى نجاحات أفضل تعود على مصلحة الوطن والمواطن والمسؤولين الذين منحوا ثقتهم للبرنامج، كما أن هذه الطلبات من المؤسسة ستحيي روح المنافسة وتمنع احتكار الخدمات، ما سيرفع مستوى جودة البرنامج والثقة بالشهادة الممنوحة.



٤٢ منطقة تعليمية تشارك في ملتقى الحد من الإيذاء الصيفي

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ٢١-٧-٢٠١٠

<http://www.alriyadh.com/٢١/٠٧/٢٠١٠/article٥٤٥٥٥٩.html>

الطائف - إسماعيل إبراهيم

افتتح مدير التربية والتعليم للبنين بالطائف محمد بن سعيد أبو راس برنامج الملتقى الصيفي للحد من الإيذاء تحت عنوان (طلابنا أمانة) والذي تستضيفه الإدارة ممثلة في إدارة التوجيه والإرشاد بمشاركة مرشدين طلابيين وطلاب من مناطق ومحافظات المملكة التعليمية يمثلون ٤٢ منطقة ومحافظات تعليمية.

وبدأ الحفل على مسرح النشاط الطلابي بالفصيلية بتلاوة آيات من الذكر الحكيم، ثم القى المعلم حيدر الفعر كلمة مدير إدارة التوجيه والإرشاد، تلاه عرض مرئي فكلمة للطلاب المشاركين ألقاها الطالب عبد العزيز الزهراني تحدث فيها عن أهمية عقد مثل هذه الملتقيات التي تسلط الضوء على مشكلة الإيذاء الذي يتعرض له بعض الطلاب وسبل الحد منها.. بعد ذلك القى مدير التربية والتعليم كلمة رحب فيها بالوفود المشاركة وتمنى لهم طيب الإقامة والاستفادة من الملتقى للخروج بتوصيات إيجابية، ثم افتتح المعرض المصاحب للبرنامج، وقد اشتمل برنامج الملتقى على محاضرات وورش عمل متنوعة بالإضافة إلى زيارات ترفيهيه لمناطق سياحية مثل الشفا والهداء، ومعالم أثرية مثل المساجد القديمة وسد عكرمة، والمعالم الحضارية مثل الاسواق المركزية ووسط المدينة ومركز قلب الطائف مول والعديد من الحدائق والمتنزهات.

إنشاء مبنى لـ ٦٠٠ يتيمة ... والاستعانة بالأسر المنتجة في

إفطار الصائم

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء ٢١-٧-٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/1٦٤٨٧٥>

حفر الباطن - إبراهيم السلیمان
شرعت «جمعية البر الخيرية» في حفر الباطن، ببناء مشروع مقر الیتيمات، على مساحة سبعة آلاف مترمربع، ويتسع إلى ٦٠٠ یتيمة. وأنجز من المشروع عشرة في المئة، فيما يتوقع الانتهاء منه في غضون عامين.
وأوضح مدير الجمعية ناصر العبد الكريم، في مؤتمر صحفي، أن «المشروع يحوى قاعات دراسية ومتعددة الأغراض، ومكتبة، إضافة إلى قاعة تدريب تطويرية، وتدريب على الحرف والصناعة المنزلية.»
وأشار إلى «نجاح موقع البوابة الالكترونية، الذي استغرق العمل عليه عامين، واستنسخته جمعيات في أعمالها، وطلبت وزارة الشؤون الاجتماعية نسخة منه، لدراسته وإقراره»، وبيّن أن «هدف الموقع منح المتعفيين خصوصية وستراً، في طلباتهم، إضافة إلى فك الاختناقات التي تحصل في موعد توزيع التبرعات والمساعدات.»
وقال المشرف على البوابة الالكترونية سالم العنزي إن «البوابة وسيلة تواصل الكترونية، بين المستفيدين من الجمعية، وتتيح لهم التعرف على سير معاملاتهم وعن الدفعات التي أقرت لهم، وموعد الدفعات المقبلة»، إضافة إلى أنها «بوابة للداعمين ورجال الخير، تتيح لهم متابعة تبرعاتهم وكيفية صرفها، ما يعزز الثقة بين الجمعية والداعمين من جهة وبين المستفيدين من جهة أخرى». وأشار العبد الكريم إلى أن «الجمعية تتبعها فروع عدة، منها مركز التنمية الأسرية، ومكافحة التدخين، ورعاية الأيتام والیتيمات، ومشروع سقيا الماء». وبيّن أن «الجمعية لديها أوقاف خيرية، تدر عليها نحو ٩٥٠ ألف ريال سنوياً، إضافة إلى وقف الوالدين، الذي تم الانتهاء منه، وعرض للاستثمار»، موضحاً أن «وقف الأبرار هو الوقف الأضخم، وانتهى من مخططاته، وسيجري العمل على تنفيذه، في عام ١٤٣٥»، مضيفاً أن «الجمعية تعطي مصاريفها ونفقاتها من الأوقاف والاستثمارات، علماً بأن الخطة المقبلة ستكون بناء الأوقاف في المدن الأقوى اقتصادياً». وذكر أن «الجمعية استعدت لمشروع «إفطار صائم» في شهر رمضان المقبل، بالتعاون مع مكتب الدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات، كما ستطبق مشروع إفطار الأسر المحتاجة، وستتكفل بإرسال وجبتي الإفطار والسحور إلى الأسر داخل منازلها.»
وقال إن «الجمعية ستعتمد هذا العام على الأسر المنتجة، كبديل عن التعاون مع المطاعم»، موضحاً أن «التعاون سيكون مع الأسر التي تمتلك القدرة على الإنتاج، لكنها تفتقر للإمكانات، وتم إلحاقهم بدورات مختصة، لتعليم فن الطهي، وكيفية تسويق مشاريعهم المنزلية الصغيرة، وبعد ذلك توفر لهم الموارد، وشراء ما ينتجونه وتوزيعه على الأسر غير المنتجة». وأشار إلى «استقلال ١٣ أسرة بأنشطتها، مبنعة عن مساعدات الجمعية.»

إحالة صاحب الشكوى الكيدية إلى المحكمة مجلس القضاء: إحاطة السرية التامة عند إجراء التحقيق مع القضاة

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء ٢١-٧-٢٠١٠

<http://www.al-jazirah.com/٢٠١٠٧٢١/In^d.htm>

الجزيرة - وهيب الوهبي
شددت لائحة التفتيش القضائي على أن تحاط السرية التامة عند التحقيق مع القضاة في حال توجيه الشكوى ضدهم دون حضور مقدم الشكوى، أو من يمثله مع القاضي عند إجراء التحقيق معه على أن يكون التحقيق بطريق السؤال والجواب الكتابي المباشر، ويقدم المحقق معه جوابه عن كل سؤال وجهه له المحقق مكتوباً.
واستثنت اللائحة حضور مقدم الشكوى في بعض الحالات اليسيرة التي تقتض المصلحة المواجهة في واقعة من الوقائع التي يشملها التحقيق فيما عدا ذلك يكون التحقيق سرياً في جميع إجراءات التحقيق.
وأكدت اللائحة الصادرة عن المجلس الأعلى للقضاء أن للمحقق عند الاقتضاء دعوة الشهود والاستماع إلى شهاداتهم، وأخذ أقوال كل من يساعد في الوصول إلى الحقيقة، ويكون ذلك بحضور المحقق معه، ما لم تقتض المصلحة إجراء ذلك في غيبته.
واشترطت اللائحة تقديم الشكاوى ضد القضاة في المسائل المتصلة بأعمالهم مهما كان موضوعها إلى الرئيس، أو إلى رئيس المحكمة التي يتبعها القاضي كما اشترطت قبول الشكوى التي تقدم ضد القضاة أن تكون مقدمة من صاحب الشأن كتابة، أو ممن يمثله أن تشمل على بياناته الشخصية والمستندات المؤيدة لصحة الشكوى.
يذكر أن اللائحة أشارت إلى إحالة صاحب الشكوى الكيدية إلى المحكمة المختصة لإجراء التحقيق معه.

أكد حرص التأمينات على الحد من وقوع إصابات العمل النعيم: ٢٤٦٠ إصابة عمل نتيجة عدم تقييد أصحاب العمل والعاملين بشروط الصحة والسلامة

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء ٢١-٧-٢٠١٠

<http://www.al-jazirah.com/٢٠١٠٧٢١/In٣٢d.htm>

الأحساء - محمد النجادي

أكد مدير مكتب التأمينات الاجتماعية بمحافظة الأحساء عبد الحميد النعيم أن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية حريصة على الحد من وقوع إصابات العمل للعاملين لما ينتج عن ذلك من خسائر بشرية واقتصادية. موضحاً أن المؤسسة لديها أقساماً خاصة بالصحة والسلامة المهنية في مكاتبها لتوعية المشتركين وأصحاب العمل للحفاظ على سلامة العاملين، مبيناً أن غالبية الإصابات التي تحدث تكون نتيجة عدم تقييد أصحاب العمل والعاملين لديهم بشروط الصحة والسلامة المهنية وغالباً ما تكون في المنشآت الصغيرة لجهل عدد كبير من العمال بأهمية متطلبات السلامة أو عدم المبالاة بذلك. مشيراً إلى أن مفتشي الصحة والسلامة المهنية يقومون بزيارات ميدانية ويعملون على التوعية وضرورة التقييد بوسائل السلامة المهنية أثناء العمل، وتزويدهم بالمطويات الإرشادية مؤكداً على ضرورة تعاون أصحاب العمل مع المفتشين لتجنب تطبيق أحكام النظام على المنشآت المخالفة.

وبين أن نظام التأمينات يقدم العناية الطبية الشاملة للمشارك المصاب أو المشتركة المصابة سعوديين وغير سعوديين وتصرف لهم البدلات اليومية والتعويضات المالية في حالة العجز الكلي أو الجزئي الناتج عن إصابة العمل أو الأمراض المهنية التي تقع للعامل أثناء العمل أو بسببه. وتتحمل المؤسسة عن صاحب العمل تكاليف الإصابات مهما بلغت. الجدير بالذكر أن عدد المنشآت المسجلة لدى المكتب تجاوز (١٠,٠٠٠) منشأة، وبلغ عدد حالات إصابات العمل المسجلة لدى المكتب خلال الستة أشهر الماضية (٢٤٦٠) حالة.

ضد جمارك ميناء جدة الإسلامي

المظالم يرفض دعوى شخص هرب ماء زمزم

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء ٢١-٧-٢٠١٠

<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٥٥٠&I=٧٧٥٠٩٠&G=١>

ثابت الأحمد - جدة

رفض ديوان المظالم في جدة، دعوى تقدم بها تاجر ضد جمارك ميناء جدة الإسلامي، اتهمهم بحجز بضائعه المتجهة إلى اندونيسيا والتحقيق معه بتهمة تهريب ماء زمزم وتغريمه ١٠٠ ألف ريال، ما أدى إلى الاعتداء على مكاتبه التجارية وسياراته ومعداته باندونيسيا بسبب تأخر تلك البضائع في جدة. وقال سعيد سيف القحطاني، ان لديه مكتبا في جدة وآخر باندونيسيا يعمل على تصدير البضائع مع الحجاج من سنوات طويلة، ويعمل على إرسال مياه زمزم ضمن طلبات الحجاج مع أمتعتهم بعد مغادرتهم والانتهاء من مناسك الحج أو العمرة، ولكن جمارك الميناء قامت بحجز بضائعي ومتعلقات الحجاج ومن ضمنها ١٥٤٠ جالون ماء زمزم، واتهموني بتهريب ماء زمزم، وحولت القضية الى لجنة الجمارك التي صادرت البضائع وغرمتني ١١٠ آلاف ريال، وحجزوا باقي البضائع، ما دفع الحجاج أصحاب البضائع والمتعلقات بعد تأخر البضائع وأرجعوهم الى بلادهم، بالاعتداء على محلاتي ومكاتبتي التجارية والناقلات بالتكسير وأسفر عنها خسائر مادية كبيرة، فوقع علي ضرر بالغ. وأشار القحطاني إلى أنه تقدم إلى ديوان المظالم ليشكو جمارك الميناء، عن سمعته التي فقدها بتهمة التهريب، وعن الغرامة التي دفعها قيمة البضائع، وعن الخسائر التي حصلت له بسبب اعتداء الحجاج على مكاتبه الا ان ديوان المظالم رفض القضية بحجة عدم الاختصاص. من جانبه أكد مدير عام الجمارك في ميناء جدة الإسلامي سليمان التويجري، ان النظام يمنع تهريب او تصدير ماء زمزم، كما ان اللجنة الجمركية في الميناء ضبطت ١٥٤٠ جالونا ضمن بضائع مرسله باسم التاجر، وقمنا بمصادرة البضاعة وتغريمه.



الرقابة والتحقيق:

رصد إهمال بالمحافظة على الوثائق السرية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء ٢١-٧-٢٠١٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٧٢١/Con٢٠١٠٧٢١٣٦٢٦٦٨.htm>

فارس القحطاني - الرياض

كشفت هيئة الرقابة والتحقيق في تقرير لها، أنها رصدت إهمالا بالمحافظة على المعلومات والوثائق السرية، وتجاهلا بتنظيم حفظ ملفات الأرشيف والوثائق والمستندات والأوراق ذات القيمة بالجهة تحت إشراف إدارة أو موظف مختص، في ثمانى جهات حكومية، وأوضحت الهيئة أن هذه المخالفات رصدت في وزارات الثقافة والإعلام، الصحة، الشؤون البلدية والقروية، الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، التربية والتعليم، العدل، المالية، والداخلية، وأفادت هيئة الرقابة أنها رصدت أيضا، عدم تقيد وزارات الثقافة والإعلام، التربية والتعليم، والشؤون البلدية والقروية، بشأن عدم السماح لعمالة النظافة غير السعوديين بالدخول إلى الإدارات الحكومية إلا تحت رقابة مسؤولة أو خلال فترة الدوام الرسمي مع ملاحظتهم أثناء ذلك.

ارتفاع حالات الإصابة بـ السرطان في السعودية... والنسبة الأعلى في الشرقية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء ٢١-٧-٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/164865>

الدمام - رحمة ذياب

أوضحت جمعية السرطان السعودية في المنطقة الشرقية أن نسبة الأمراض السرطانية في العالم في ارتفاع، وأنها ترتفع في السعودية، مؤكدة أن نسبتها أعلى في المنطقة الشرقية بسبب مجموعة من العوامل، في مقدمتها التلوث. وأشار الدكتور إبراهيم العيسى أخصائي أورام، إلى أن «نسبة الأمراض السرطانية تشهد تنامياً وارتفاعاً، خصوصاً في الدول النامية، ونلاحظ أن نسبة الأمراض ترتفع في السعودية، وتحديداً في المنطقة الشرقية، فالمسألة أصبحت تتطلب أبحاثاً ودراسات علمية، تتعلق بالبيئة، خصوصاً أن جو المنطقة الشرقية ملوث، والأمراض السرطانية لها علاقة قوية بالتلوث، والأسباب الأخرى، منها الوراثية، وأخرى تتعلق بالأساليب والعادات الصحية، ونلاحظ سنوياً أنه يتم الإعلان عن النتائج دون اتخاذ خطوات جادة في العلاج، علماً بأن المستشفيات المتخصصة بذلك، أوجدت أساليب علاجية متطورة، من خلال الكشف المبكر عن الإصابة، ومع ذلك يعاني البعض من مسألة المواعيد المتأخرة.»

وقال رئيس مجلس إدارة جمعية السرطان السعودية في المنطقة الشرقية وعضو الاتحاد الخليجي لمكافحة السرطان عبدالعزيز التركي أن «دراسة طبية حديثة، توقعت بحلول عام ٢٠٣٠ أن يصل عدد حالات السرطان المكتشفة في العالم ٢١,٤ مليون حالة، فيما يصل عدد الوفيات إلى ١٣,٢ مليون وفاة»، مبيناً أن مرض السرطان «أحد الأسباب الرئيسية في الوفيات حول العالم وفي الإقليم». وأشار إلى أن «عدد حالات السرطان الجديدة المكتشفة في العالم عام ٢٠٠٨ بلغ ١٢,٧ مليون حالة، نتج عنها ٧,٦ مليون وفاة»، مشيراً إلى أن «أكثر من نصف حالات الوفيات (من ٥٦ في المئة إلى ٦٣ في المئة)، الذي وقع في البلدان النامية، جاء ذلك خلال توقيع المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط والاتحاد الخليجي لمكافحة السرطان مذكرة تفاهم في مقر المكتب الإقليمي أخيراً .

وأعرب التركي عن سعادته لتعدد جمعيات الوقاية من السرطان ومكافحته، مؤكداً على أهمية التواصل فيما بينها، وحثية توثيق خبرات الإصابة والشفاء بهدف الحد من الإصابة بالمرض، وتوعية كافة المجتمعات من مخاطره، موضحاً أن توقيع مذكرة التفاهم جاء سعياً لرفع مستوى التحري عن سرطان الثدي، والاكتشاف المبكر. وتم خلال التوقيع تكريم الدكتور حسين الجزائري، المدير الإقليمي لشرق المتوسط، حيث قدم له وفد الاتحاد الخليجي لمكافحة السرطان درع الاتحاد، تقديراً لدوره الرائد في دعم جهود الوقاية من السرطان .

وذكر الجزائري عند توقيع مذكرة التفاهم مع أمين الاتحاد الدكتور خالد الصالح، أن «التعاون المشترك بين المكتب الإقليمي والاتحاد الخليجي، سيثمر في زيادة قدرات بلدان الإقليم على محاربة السرطان.»

أمين عام لجنة الإعلام والتوعية المصرفية في البنوك السعودية

في حوار مع الرياض:

حملة التوعية بعمليات الاحتيال المالي والمصرفي احترازية

وصولا لأقصى درجات الأمان والفاعلية للبيئة المصرفية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ٢١-٧-٢٠١٠

<http://www.alriyadh.com/٢١/٠٧/٢٠١٠/article٥٤٥٥٥٣.html>

حاوره- عبد العزيز الجارالله

تبرز المملكة كواحدة من أكثر الدول تقدماً في اعتماد التقنية المصرفية أكد الأستاذ طلعت زكي حافظ أمين عام لجنة الإعلام والتوعية المصرفية في البنوك السعودية أن حملة التوعية بعمليات الاحتيال المالي والمصرفي التي أطلقت البنوك مرحلتها الثانية مؤخراً تستهدف توعية العملاء بالأساليب والمخاطر الواجب الالتزام بها سعياً وراء الوصول إلى بيئة سليمة للتعاملات المصرفية والمالية، وأكثر أماناً، تعزز من المكانة الرائدة للمملكة كواحدة من أقل الدول تعرضاً لعمليات الاحتيال المالي والمصرفي .

المملكة أقل الدول تعرضاً لحالات التحويل المالي بفضل التشريعات والإجراءات المحكمة وأشار حافظ في حوار موسع مع «الرياض» إلى مستوى الوعي المتزايد الذي يتمتع به عملاء البنوك السعودية من مواطنين ومقيمين حيال الالتزام بالتعليمات الخاصة باستخدام القنوات المصرفية الإلكترونية والبطاقات الائتمانية للحد من احتمالات تعرضهم لمحاولات التحويل، موضحاً أن التطور السريع واللافت في وسائل التقنية يستوجب حشد الجهود وتوحيدها في سبيل الحفاظ على حقوق العملاء المالية والشخصية من محاولات الاختراق والتحويل .

وفيما يلي نص الحوار :

*نبارك لكم بداية إطلاقكم المرحلة الثانية من حملة التوعية لعملاء البنوك السعودية بعمليات الاحتيال المالي والمصرفي، ونود أن نلقي الضوء على هذه الحملة؟

- هذه الحملة والتي تم الإعلان عن إطلاقها مؤخراً تأتي امتداداً للحملة التي بدأت في العام الماضي ٢٠٠٩م، وهي حملة مشتركة من قبل البنوك السعودية، تهدف إلى توعية عملاء البنوك وغير عملاء البنوك بعمليات الاحتيال المالي والمصرفي، وبالتعليمات والمخاطر الواجب الالتزام بها عند استخدام القنوات المصرفية الإلكترونية كالهاتف المصرفي، وأجهزة الصراف الآلي، ونقاط البيع، والإنترنت البنكي، إلى جانب البطاقات الائتمانية، بهدف تلافي التعرض لأي محاولة للتحويل، من قبل بعض من تسول لهم أنفسهم لاستغلال طيبة بعض العملاء، أو تساهلهم في تداول أرقامهم وبياناتهم المصرفية والشخصية .

*هل لنا أن نتعرف على لجنة الإعلام والتوعية المصرفية في البنوك السعودية التي تتولون منصب الأمين العام فيها، ونشرف على حملة توعية العملاء بعمليات الاحتيال المالي والمصرفي؟

- لجنة الإعلام والتوعية المصرفية تنبثق عن لجنة رؤساء مجالس إدارات البنوك السعودية، وتضطلع بمهام ومسؤوليات عديدة على جانبي التوعية والإعلام المصرفي، التي من بينها على سبيل المثال لا الحصر، الرفع والتعزيز من وعي أفراد المجتمع بالمهام والوظائف الرئيسية للقطاع المصرفي بشكل عام وللبنوك السعودية بشكل خاص في مجالات خدمة التنمية الاقتصادية التي تعيشها السعودية، وأيضاً في مجالات خدمة التنمية الاجتماعية، كما أن من بين مهام اللجنة إحاطة

المجتمع بالمستجدات والمتغيرات التي تطرأ على الساحتين المصرفية المحلية والعالمية، وبالذات التي لها تأثير على حياتهم المعيشية واليومية،

*ما هي الأهداف التي تتطلع البنوك السعودية إلى تحقيقها من خلال تبنيها حملة توعية طويلة الأمد بعمليات الاحتيال المالي والمصرفي؟

-أستطيع التأكيد على أن الهدف الأساس الذي نتطلع إلى تحقيقه من خلال الحملة يكمن في الحفاظ على مصلحة العميل أولاً وحماية حقوقه، التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من مصلحة كل بنك، ويضعها على رأس قائمة أولوياته، أضف إلى ذلك أن الحملة لا تعكس في واقع الأمر "أزمة أو ظاهرة" مستشرية نسعى إلى تجاوزها أو مكافحتها بل هي تأتي ضمن الجهود "الاحترافية" التي تعتبر بدورها امتداداً طبيعياً للجهود المترامية التي تبذلها البنوك في سبيل توفير الحصانة اللازمة للعملاء ولحقوقهم من أي محاولة للعبث بها أو اختراقها أو التحايل عليها، لأن الوصول إلى بيئة سليمة لتداول وتنفيذ العمليات المصرفية عبر القنوات الإلكترونية هدفنا جميعاً ويعد ركناً أساسياً من أركان ومناخ الاقتصاد الوطني الذي نحرص جميعاً على الحفاظ على متانته وسلامته .

ارتفاع معدل النقد "البلاستيكي "

*ماذا عن الدوافع التي دعت البنوك إلى إطلاق حملة توعية متعددة المراحل؟

-بدون شك إن الاعتماد على التقنية في القطاع المصرفي والمالي أخذ بالاتساع بمرور الوقت، وهو أمر تعكسه الإحصائيات التي تشير إلى التزايد المضطرب في اعتماد العملاء على تنفيذ عملياتهم المصرفية بواسطة القنوات المصرفية الإلكترونية التي تم الإشارة إليها سابقاً، خاصة وأن ذلك التوجه يتواكب مع الحراك النشط للبنوك في تدعيم أنظمتها التقنية بالمزيد من الحلول المصرفية التي تمنح العملاء خيارات أوسع من العمليات المصرفية الإلكترونية، وكذلك الحال بالنسبة لبقية قطاعات الأعمال في المملكة التي ارتفع اعتمادها على التقنية المصرفية لتسيير أعمال جمهور عملائها وتلبية احتياجاتهم، كخدمات سداد على سبيل المثال التي يمكن من خلال تسديد قيمة المدفوعات الخاصة بالدوائر الحكومية من جوازات وأحوال مدنية إلى جانب القطاعات الخدمية الأخرى كالطيران وخدمات الاتصالات والكهرباء والمياه... الخ، ويدخل أيضاً ضمن هذا المجال كذلك ارتفاع معدل الاعتماد على البطاقات المصرفية والانتمانية أو ما يعرف بـ "النقد البلاستيكي" عوضاً عن النقد الورقي "التقليدي" بالنظر إلى معدلات الأمان العالية التي تتمتع بها البطاقات، فضلاً عما تمنحه البطاقات لحاملها من قدرة أوسع على "إدارة المصاريف".

كل هذا يدفع البنوك إلى مواكبة خدماتها المتطورة بمنظومة متكاملة من الحماية بما في ذلك "الحماية التوعوية" والموجهة إلى العميل الذي ننظر إليه على اعتباره أحد أطراف المعادلة، فالبنوك من جانبها توفر الحماية والحصانة اللازمة لخدماتها ضد أي محاولة للاختراق أو التحايل، ويبقى على العميل اتخاذ التدابير اللازمة التي تمكنه من الاستعانة بالتقنية وبتنفيذ عملياته بكل راحة وأمان، ونعتقد بأن العملية التوعوية لا يمكن حصرها بفترة زمنية محددة بل يجب أن تبقى مستمرة لأن التقنية المصرفية في تطور وكذلك عمليات التحايل وللأسف الشديد كذلك في تطور، وتتخذ أشكال وأساليب جديدة بمرور الوقت .

*أشرت في حديث سابق إلى أن وعي العميل بالتعليمات الخاصة باستخدام القنوات المصرفية الإلكترونية والبطاقات الانتمانية يبقى المعيار الأساسي للحيلولة دون الوقوع في مصيدة الاحتيال .

«الوسائل الإلكترونية» أكثر وسائل التحايل شيوعاً بالنظر إلى التقدم المتسارع في تطور التقنية

كيف تقيمون تجاوب العملاء مع نداءاتكم ومع النصائح التي توجهونها من خلال حملاتكم؟

-دعني بدايةً أؤكد على حقيقة وهي أن مستوى وعي عملاء البنوك السعودية يعدّ عالياً جداً وأن هناك حالة من التفاعل والتجاوب اللافت مع نداءات البنوك لهم، الأمر الذي يؤكد تواضع حجم معدلات الاحتيال المالي والمصرفي في المملكة مقارنة بغيرها من البلدان وخاصة المجاورة، وهذا التجاوب والتفهم التام لتعليمات البنوك سبق الحملة الإعلامية بمراحل بمعنى أن هناك حالة من الثقة التي تجمع البنوك بعملائها، وحالة من الإدراك التام للغاية التي تكمن وراء تلك النصائح والمتمثلة بالحرص على مصلحة العميل أولاً، ولعله من اللافت أن ردود الأفعال التي وصلت للبنوك وللجنة من قبل جمهور العملاء كانت فوق التوقعات على الرغم من المدة الزمنية البسيطة لانطلاق الحملة، فقد وردتنا اتصالات من عدد كبير من عملاء البنوك حتى من خارج المملكة الذين أثنوا على الحملة، وأشاروا إلى قيامهم بالتجاوب مع النصائح الموجهة لهم باستخدام القنوات المصرفية الإلكترونية وإبداء مزيد من الحرص على سرية بياناتهم المصرفية والشخصية، وأعتقد بأن ما لمسناه من تجاوب وتفاعل مع قبل العملاء بأصداء الحملة دفعنا سواء خلال الفترة الماضية بدفعنا إلى تبني مراحل متعددة للحملة بالنظر إلى جدواها، كما لا يفوتني أن أشيد بالدعم اللامحدود الذي حظيت به الحملة من قبل جميع وسائل الإعلام المحلية المقروءة والمسموعة والمرئية منها، انطلاقاً من الإحساس بالمسؤولية الجماعية المشتركة تجاه

أفراد المجتمع وضرورة توعيتهم بالمحافظة على أموالهم ومدخراتهم الشخصية وحمايتها بإذن الله من أن تكون عرضة لا
سمح الله لعمليات نصب أو احتيال مالي أو مصرف .

*ولكن؛ كيف تفسرون تبني البنوك السعودية لاستراتيجية توعية العملاء بعمليات الاحتيال المالي والمصرفي التي تتم
بواسطة القنوات المصرفية الإلكترونية من ناحية، ومضي البنوك في تطوير وتوسيع مظلة الخدمات المصرفية
الإلكترونية من ناحية أخرى؟

-التقنية المصرفية في نهاية المقام مثلها مثل أي تقنية أخرى مسخرة لخدمة الإنسان، ولكن حتى يتمكن المرء من
استخدامها براحة وبمرونة وعلى نحو إيجابي فإن ذلك يتطلب منه الالتزام بالمعايير الصحيحة للاستخدام، حتى لا تعود
عليه بالآثار السلبية، فاستخدام "السيارة" على سبيل المثال يتطلب التزام السائق بقواعد المرور والطريق، وتجاوزه لتلك
القواعد يمكن أن يتسبب له لا قدر الله بالآثار السلبية، ووقوع الحوادث لا يعني بأي حال من الأحوال الدعوة للاستغناء عن
استخدام السيارات بل إلى استخدامها على النحو الصحيح، وهو ما يسري كذلك على التقنية المصرفية والحلول البنكية
التي يتم تسخيرها لتلبية احتياجات العملاء، وتحقيق أقصى فائدة ممكنة له بما يوفر عليه الوقت والجهد وكذلك القدر الكافي
من الحماية، واليوم تبرز المملكة كواحدة من أكثر الدول تقدماً في اعتماد التقنية المصرفية لمجاراة إيقاع العصر، لكن
التساؤل في أسس وقواعد استخدام التقنية المصرفية .

الطيبة والبساطة وإفراط الثقة بالآخرين مفتاح المحتالين للإيقاع بالعملاء

*اخترتم لحملة عنوان "مرتاح البال"؛ ما الذي أردتم إيصاله لجمهور عملائكم من خلال هذا العنوان؟

- هذا المسمى يعكس وباختصار شديد الهدف الرئيس من وراء الحملة والذي يتمثل بتأكيد البنوك السعودية على أن اتخاذ
التدابير اللازمة من قبل العملاء عند استخدام القنوات المصرفية الإلكترونية يتيح لهم القدرة على "الاستمتاع" بتنفيذ
احتياجاتهم بمرونة وطمأنينة ويعود عليهم براحة البال التي ينشدهم، دون أن تساورهم أي مخاوف من الوقوع في فخ
الاحتيال، لأن تلك التعليمات توفر لهم الحصانة اللازمة من تلك المحاولات، أضف إلى ذلك أن الحملة تبقى في المقام
الأول حملة "احترازية" تقوم على النصيحة والإرشاد بلغة ناعمة وبسيطة، وتخلو من أي محاولة للتخويف أو لبث الفزع
في قلوب العملاء، لأننا في المملكة - والله الحمد - وكما ذكرت سلفاً نعدّ من الدول الأكثر أماناً على صعيد "السلامة
المصرفية والمالية" الأمر الذي يؤكد حصول المملكة مؤخراً على شهادة عالمية من قبل مجموعة العمل المالي «الفايف»
Financial Action Task Force-FATF، يتبوأها المركز الأول عربياً في قدرتها على مكافحة عمليات غسل
الأموال ومن بين الدول العشر على مستوى العالم أيضاً في قدرتها على مكافحة تلك الظاهرة العالمية السيئة، ولكن رغم
ذلك فإن هذا لا يعني التساهل أو التهاون في تداول الأرقام السرية والبيانات المصرفية للعميل، أو عدم أخذ الحيطة
والحذر، فمن حرص أمن .

*وفقاً لتقدير انكم، كم يبلغ حجم معدلات الاحتيال المالي والمصرفي التي يتعرض لها عملاء البنوك في المملكة سنوياً،
مقارنة بغيرها من البلدان؟

-القطاع المصرفي في السعودية في حقيقة الأمر يعد موضع فخر سواء من حيث التشريعات أو من حيث الإنجازات على
أرض الواقع، فنحن والله الحمد نعتبر من أقل الدول ليس على المستوى الإقليمي فحسب بل وعلى المستوى الدولي كذلك
تعرضاً لحالات الاحتيال المالي والمصرفي، والتي لا تتجاوز بضعة الآف، وهذا يعود في المقام الأول إلى الجهود الحثيثة
التي تبذلها كافة الجهات الأمنية منها والمصرفية وعلى رأسها وزارة الداخلية ومؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) من
خلال تبني الإجراءات والتشريعات التي تمكّن من تسخير البيئة الآمنة للتعاملات المالية والمصرفية، وهو أمر مشهود لنا
فيه، وعلى نحو مواكب فإن تلك الإجراءات والتشريعات لم تشكل حاجزاً للتقدم والتطور بل على العكس تماماً فنحن
بالمقابل نعدّ من أكثر الدول تطوراً من حيث التقنية المصرفية المدعومة بدرجات متقدمة من الأمان والفاعلية، ودعني
أشيد هنا كذلك بوعي المواطن السعودي الذي يعدّ صمام الأمان الحقيقي لصدّ أي محاولة للتلاعب أو للتحايل، وفي إشاعة
أجواء الطمأنينة والأمان .

عمليات "التصيد الإلكتروني"

*ما هي أكثر وسائل الاحتيال شيوعاً، وماذا عن العوامل المحفزة وراء تنامي مثل تلك العمليات؟

-لا يمكن حصر وسائل الاحتيال بشكل تام، لأن أغلب تلك الوسائل يرتبط بـ "التقنية" التي بدورها تشهد تطوراً يوماً تلو
الأخر، ويذهب هؤلاء المحتالون إلى إيجاد المزيد من الحيل وإلى ابتكار الأساليب الجديدة التي يسعون من خلالها للإيقاع
بالمزيد من الضحايا، لكن عموماً فإن أغلب عمليات التحايل شيوعاً يرتبط ارتباطاً مباشراً بالعمليات المصرفية التي تتم
من خلال الأجهزة الإلكترونية أو من خلال البطاقات الائتمانية، وكذلك الأمر بالنسبة للعمليات التي تعتمد على استغلال

بساطة وطيبة البعض وخاصة من "كبار السن"، كذلك العمليات التي من خلال الهاتف حيث يقوم أحد المحتالين بانتحال شخصية موظف بنك، ويقوم بالاتصال بأحد عملاء البنوك طالباً منه بياناته الشخصية والمصرفية بدعوى تحديث بياناته، علماً بأن عملية تحديث البيانات المصرفية للعميل لا تتم إلا من خلال فرع البنك فقط، وكذلك الحال بالنسبة لبعض المحتالين الذين يقوم بتصميم مواقع إلكترونية مزيفة ومشابهة لمواقع البنوك، يقومون بإرسال رسالة إلكترونية للعميل يطلبون إليه زيارة رابط الموقع المدون في الرسالة بهدف تحديث البيانات إلكترونياً وعند فتح الرابط تظهر له صفحة مشابهة وقريبة من الموقع الأصلي للبنك، فيقوم العميل دون علم منه بالتجاوب مع الرسالة وتعبئة البيانات المطلوبة بما فيه الرقم السري سواء لحسابه المصرفي أو لبطاقته المصرفية أو رقم بطاقته الائتمانية دون أن يعلم أنه قد وقع فريسة بأيدي هؤلاء، وهذه العمليات هي ما يطلق عليها بعمليات "التصيد الإلكتروني" Fishing، ومن هنا ننصح العميل قبل مباشرة التعامل مع أي موقع إلكتروني سواء كان هذا الموقع يخص بنكا أو غير بنك أن يتأكد من صحة الموقع، وفي حالة الشك ننصح الاتصال فوراً بالمؤسسة صاحبة الموقع للتأكد منها .

كما يبرز من أكثر عمليات الاحتيال شيوعاً تلك العمليات المرتبطة باستخدام البطاقات الائتمانية، إذ نوصي عملاءنا دوماً بتقنين استخدام البطاقات ضمن الأماكن والمتاجر المرموقة وذات السمعة العالية، وعدم تنفيذ أي عملية من خلالها إلا أمام مرأى العميل، والتأكد من استلام البطاقة عند استخدامها في المتاجر والمحال، كذلك الأمر بالنسبة لعمليات الشراء بواسطة الإنترنت، إذ لا بد من اعتماد بطاقة ائتمانية محدودة القيمة لتنفيذ العمليات بواسطة الإنترنت، وعدم التهاون في الكشف عن رقم البطاقة أو تداوله، لأن البطاقة في النهاية تعد مالا وهي بطاقة شخصية تعني صاحبها دون غيره وهذا الأمر ينطبق كذلك على البطاقة المصرفية الخاصة بأجهزة الصرف الآلي، فالثقة الزائدة بالآخرين قد تؤدي أحياناً إلى الوقوع في عملية تحايل دون قصد .

*كيف تفسرون تبني البنوك السعودية لإستراتيجية توعية العملاء بعمليات الاحتيال المالي والمصرفي التي تتم بواسطة القنوات المصرفية الإلكترونية من ناحية، ومضي البنوك في تطوير وتوسيع مظلة الخدمات المصرفية الإلكترونية من ناحية أخرى؟

- هذا يؤكد تماماً جوهر حملة البنوك التوعوية، والذي يقوم على التوعية وتوجيه النصح دون الحاجة لبث الفزع أو الخوف أو حتى التحذير من استخدام القنوات الإلكترونية التي قطعت فيه البنوك السعودية شوطاً طويلاً وريادة يشار لها بالبنان، فغالبية العمليات المصرفية بات اليوم تنفيذها متاحاً من خلال القنوات الإلكترونية وهو أمر نحث عملاءنا عليه وعلى زيادة الاعتماد على الحلول الإلكترونية كوسائل هدفها توفير الوقت والجهد وتحقيق فاعلية أكبر لعملائنا، لكن استخدام تلك القنوات يبقى مرهوناً بمجموعة بسيطة من التعليمات التي تضمن استثمارها على النحو الأمثل، وركيزة تلك التعليمات "السرية" والخصوصية التامة في تداول البيانات المصرفية والشخصية. فالبنوك تقع عليها مسؤولية توفير الحلول والمنتجات المصرفية وضمان حصانتها من الاختراق المباشر أو ما يُعرف ب "القرصنة"، وعلى العملاء تقع مسؤولية استخدام تلك المنتجات وفق تعليمات استخدامها، ما يعني أن المسؤولية في حفظ وصيانة حقوق العملاء تبقى مسؤولية مشتركة، وطرفي المعادلة يتبادلون المسؤولية في توفير الحصانة اللازمة لها وصولاً لبيئة مصرفية أكثر أماناً.

السعودية تحمل الركاب مسؤولية ركة الحجوزات

٣٩ طائرة إيرباص جديدة تنضم لأسطولها

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء ٢١-٧-٢٠١٠

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=١٣٣٧٥&CategoryID=٥

أبها: نادية الفواز ٢:١٣ AM ٢١-٧-٢٠١٠
حملت الخطوط السعودية الركاب أزمة حجوزات الطيران على الخطوط الداخلية وزيادة الشكاوى من عدم وجود مقاعد وتكدس المسافرين لفترات طويلة داخل المطارات.
وأرجع المتحدث الرسمي للخطوط السعودية بجدّة وليد العلومي، المشكلة إلى إقدام أغلب الركاب على الحجز وتأكيده وعدم السفر، ودعا المسافرين إلى ضرورة التحلي بالوعي الكافي حالة عدم رغبتهم في السفر لترك فرصة للآخرين. وحول استئجار الخطوط السعودية طائرات لتجاوز هذه المشكلة، قال في تصريح لـ "الوطن" أمس: استأجرنا طائرات إضافية خلال موسم الصيف، وسيكون لدينا في نهاية ٢٠١٠، ٣٩ طائرة إيرباص جديدة تنضم لأسطول السعودية المكون من ٧٠ طائرة إيرباص وبوينج تبدأ من ١٢٠ مقعداً إلى ٢٩٨ لطائرات الإيرباص.
وأشار إلى زيادة عدد الرحلات من ٣ إلى ٦ رحلات يومياً من جدة إلى أبها هذا الأسبوع على طائرات إيرباص "٣٠٠ مقعد".

من جانبه قال المتحدث الرسمي لهيئة الطيران المدني خالد الخبيري، إن الهيئة أعدت دراسة لتحسين سوق النقل الجوي وإيجاد حلول طويلة الأمد.
وأوضح أن الخطوط الجوية السعودية عززت أسطولها واستأجرت طائرات إضافية خلال هذا الموسم لتغطية السوق. وأشار الخبيري إلى وجود عوائق كبيرة تواجه النقل الداخلي ومنها ارتفاع أسعار الوقود والتضخم الذي ظهر مؤخراً في مختلف القطاعات وزيادة كلفة التشغيل في النقل الجوي والأزمة الاقتصادية التي أثرت على العديد من الشركات.

أكد مدير عام الشركة الوطنية السياحية بأبها المهندس صالح قرح تأثر إيرادات الشركة بنسبة ٥٠% مقارنة بالعام الماضي بسبب عدم توفر الحجوزات للسياح والمصطافين القادمين إلى المنطقة.
وقال قرح إن الشركة أعادت ٢٠٠ ألف ريال قيمة حجوزات مؤكدة كانت قد تعهدت بتأمينها خلال مشاركتها في المعارض السياحية في المملكة واتفاقيات تم إبرامها ثم ألغيت كافة الحجوزات.
وأضاف في تصريح صحفي أمس، أن ظروف الطقس والأمطار أيضاً أثرت بشكل سلبي على عروض الضوء والصوت والعروض الترفيهية وعدم القدرة على تشغيل التلفزيون، مبيناً أن ٩٠% من زوار المنطقة هم من أبناءها الذين قدموا إليها عن طريق البر، مشدداً على ضرورة وجود استراتيجية تطويرية لدى الخطوط الجوية السعودية لمواكبة التنمية في السعودية كما نرى في الطيران العالمي الذي يضع استراتيجيات لعشرات السنوات.
وأشار إلى أن هناك مشاريع بأكثر من ٨٠٠ مليون ريال لمستثمرين سعوديين وضعت في المنتجعات السياحية تأثرت بقلّة عدد الزائرين، لسبب عدم توفر حجوزات الطيران.

تحسين السوق
من جهته أوضح المتحدث الرسمي لهيئة الطيران المدني خالد الخبيري أن الطيران المدني يقوم حالياً بعمل دراسات لتحسين سوق النقل الجوي وإيجاد حلول طويلة الأمد، مشيراً إلى أن الخطوط الجوية السعودية عززت أسطولها واستأجرت طائرات إضافية خلال هذا الموسم لتغطية السوق، لافتاً إلى أن هيئة الطيران المدني قامت بعمل دراسة بعد

انسحاب طيران "سما" و"ناس" من النقاط الإلزامية للمطارات وبقية الخطوط السعودية كناقل وطني ملزم بتغطية هذه النقاط.

وأشار الخبير إلى وجود عوائق كبيرة تواجه النقل الداخلي ومنها ارتفاع أسعار الوقود والتضخم الذي ظهر مؤخراً في مختلف القطاعات وزيادة كلفة التشغيل في النقل الجوي والأزمة الاقتصادية التي أثرت على العديد من الشركات. وقال إن مشكلة الحجوزات تزايدت منذ نوفمبر ٢٠٠٩، وذلك بعد إنهاء الحكومة السعودية دعمها بالوقود لخطوط سما وناس مما ألقى بالعبء على الخطوط السعودية التي عملت على تكثيف جهودها لتغطية التزايد في الطلب على الحجوزات والتذاكر والرحلات في مختلف مناطق المملكة وخاصة المناطق السياحية، مضيفاً أن الهيئة تقوم حالياً بدراسات على المدى الطويل لحل هذه المشكلة في الناقلات الوطنية، مبيناً أن الطيران المدني مستعد لمنح تراخيص لأي ناقل وطني وأن سوق النقل مفتوح لمن لديه إمكانيات للنقل الداخلي وفقاً للشروط والمواصفات المطلوبة ونحن ندعو رجال الأعمال للاستثمار في هذا المجال باعتباره مفتوحاً وليس حكراً على أحد.

تأكيد الحجز

من ناحيته أكد المتحدث الرسمي للخطوط السعودية بجدة وليد العلمي زيادة عدد الرحلات من ٣ إلى ٦ رحلات يومياً من جدة إلى أبها لهذا الأسبوع على طائرات إيرباص "٣٠٠ مقعد" وذلك حسب الطلب وتبعاً لقرارات الإدارة بالخطوط الجوية، لافتاً إلى أن المشكلة إقدام أغلب الركاب على الحجز وتأكيده ولا يسافرون، وأوضح أن على المواطن أن يكون لديه الوعي الكافي إذا كان لا يرغب في السفر ولا بد من إلغاء التذكرة وأن يترك فرصة للآخرين. وحول استئجار الخطوط السعودية طائرات لتجاوز هذه المشكلة قال استأجرنا طائرات إضافية خلال موسم الصيف، وسيكون لدينا في نهاية ٢٠١٠، ٣٩ طائرة إيرباص جديدة تتضمن لأسطول السعودية المكون من ٧٠ طائرة إيرباص ويونج تبدأ من ١٢٠ مقعداً إلى ٢٩٨ لطائرات إيرباص.



د. هرساني سفيرة للخدمات الإنسانية

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء ٢١-٧-٢٠١٠

<http://www.alriyadh.com/٢١/٠٧/٢٠١٠/article٥٤٥٣١.html>

الرياض الرياض:

منحت منظمة الأمم المتحدة الدكتورة إلهام سعيد هرساني لقب سفيرة الخدمات الإنسانية، وذلك تقديراً لإنجازاتها في مجال الخدمات الإنسانية ورعاية الطفولة طوال العشر سنوات الماضية وتم ترشيحها ضمن ٧ مرشحين على مستوى العالم للعمل على خدمة القضايا الإنسانية.

وقالت الدكتورة إلهام: إن التعاون مع المنظمات يحتاج إلى عمل متواصل وإتقان أكثر من لغة وفق خطة عمل واضحة وأهداف محددة لتحقيق إنجازات عالمية رائدة تمكن من الوصول إلى تحقيق الطموحات.

وأضافت: سأبدأ من المملكة إلى كل مشروع يخدم الإنسانية في العالم وسأعمل مع كل قضية في وطني للنجاح على أرض صلبة وبوسائل تقنية تناسب طبيعة كل مرحلة.

وأضافت قائلة: إن نجاح أي مواطن سعودي يبرز الدور الرائد للمملكة ويعزز مكانتها دولياً وكل المناصب التي تشغلها كل من الدكتورة ثريا عبيد والدكتورة ابتسام البسام والدكتورة حياة سندي تؤكد ذلك؛ لذا أحتاج أن يساعدني الجميع لتحقيق معاً كل ما يحث عليه الدين الإسلامي الحنيف في مبادئه السمحة وما فيه مصلحة الوطن.

وتعد د. هرساني أول متخصصة في منطقة الشرق الأوسط في علم نفس الأطفال وعلاجهم بتقنية التعبير الذاتي. الجدير بالذكر أن د. هرساني حققت إنجازات متعددة كان آخرها جائزة أفضل رسامة للخيل الأصيل من جامعة فالنسيا في إسبانيا وتشارك سنوياً في معارض باريس وإسبانيا وإيطاليا.

استخدم خلطات خطيرة لداواة مرضى السرطان والقلب

سقوط الطبيب المزيّف معالج الأمراض الـ ٦٠

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء ٢١-٧-٢٠١٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٧٢١/Con٢٠١٠٠٧٢١٣٦٢٨٠١.htm>

إبراهيم علوي - جدة

ذاع صيت محتال آسيوي عن قدراته الخارقة في علاج ومداواة أكثر من ٦٠ مرضاً يأتي في مقدمتها السرطان، الفشل الكلوي، أمراض القلب والسكر، وضيق الشرايين وأوجاع الرأس والباطنة، واتخذ المحتال فاروق من منزل شعبي فقير في منطقة البلد عيادة لاستقبال المرضى ومرافقيهم والكشف عليهم وتحرير الوصفات الطبية لهم، وانتشر خبر قدراته ومعجزاته في نطاق واسع وسط المقيمين الآسيويين الذين توافدوا على عيادته بحثاً عن العلاج والدواء. لم تستمر طويلاً أباطيل وأكاذيب المحتال فاروق عندما اكتشفت سلطات الأمن والصحة طبيعة نشاطه وعكوفه على تسويق خلطات شعبية مجهولة المصدر على عشرات من طالبي العلاج وتعريض سلامتهم للخطر وحصوله على مبالغ كبيرة من ضحاياه. وأضافت إفادات جديدة وصلت إلى الجهات المعنية أن المتهم وسع دائرة نشاطاته إلى مكة المكرمة، حيث يستقبل بعض مرضاه هناك وتقديم العلاج لهم ريثما يعود إلى عيادته في جدة اليوم التالي فاستوثقت سلطات الصحة والأجهزة الأمنية من المعلومات المتوافرة وأعدت خطة سريعة استهدفت إسقاط الطبيب المزعوم في حالة تلبس وإنقاذ عشرات المرضى من أوهامه. بذل رجال البحث والتحريات في شرطة جدة جهوداً متلاحقة في جمع حزمة جديدة من المعلومات عن نشاط فاروق وتحركاته في مكة المكرمة وجدة، واستطاع مخبرون سريون تحديد موقع عيادته في قلب منطقة البلد وأعدت مديرية الشؤون الصحية وشرطة جدة خطة عاجلة لدهم المكان وكف يد الطبيب الوهمي ووضع حد لممارساته الخطيرة، فترأس مساعد مدير الصحة الدكتور محمود عبدالجواد فريق عمل من إدارته، فيما قاد الفريق الأمني رئيس وحدة المتنوعات في جنائية جدة. بعث الفريق المشترك مريضة فرضية إلى عيادة المحتال الذي تراجع عن استقبالها بعد شعوره بالخطر، حيث تعذر بإنشغاله مع مريض يحتاج إلى العلاج السريع في مكة المكرمة، وتوالت مواعيد فاروق لكنه سقط أخيراً في عمق الخطة الأمنية الصحية المشتركة بعدما أوهمته المريضة عن عدم رغبتها في العلاج في مشفاه بسبب عدم دقة مواعيده، وألمحت لطبيبها المزعوم عن قدراتها في دفع مبلغ كبير لطبيب آخر يمارس نشاطاته في شمال جدة فلم يجد المحتال الطامع غير التراجع عن اعتذارته فسارع الخطى إلى عيادته في حي البلد لاستقبال المريضة ومرافقها الأمني. في الوقت المحدد دخلت المريضة إلى عيادة فاروق حيث قدمت وصفاً دقيقاً لمعاناتها مع المرض. وفي اللحظة التي تأهب فيها للكشف انقض عليه رجال الأمن وفريق الصحة وشلوا حركته وضبطوه بالجرم المشهود، وعثروا في مشفاه المزعوم على عبوات من الخلطات الشعبية المجهولة والمساحيق الغريبة، كما رصدوا صالة استقبال مجهزة بالمقاعد المهيترنة وعدداً كبيراً من ملفات وبطاقات المرضى ومواعيد المقابلات.

تابع عملية الضبط مدير الشؤون الصحية في جدة الدكتور سامي بادؤود ومدير الشرطة اللواء علي الغامدي. وأبلغ «عكاظ» الدكتور محمود عبدالجواد أن إدارته رصدت نشاط المحتال ومزاعمه قبل فترة، مشيراً إلى أن العقاقير والخلطات التي ظل يوهم بها ضحاياه ذات تأثيرات سلبية على صحة المرضى، موضحاً أن الطبيب المغشوش يواجه عدة اتهامات منها استخدام مواد مجهولة في العلاج وإدارة مركز طبي دون تصريح والاحتيال على الأبرياء وطالبي العلاج.

الأمن السوري يكشف المستهدف الحقيقي في حادثة المحامي

الشمري

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء ٢١-٧-٢٠١٠

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=١٣٣٥٣&CategoryID=٥

الدمام: حامد الشهري AM ١:٥٢ ٢١-٧-٢٠١٠
كشفت مصادر أمنية سورية لـ"الوطن" عن أن عملية محاولة القتل التي تعرض لها المحامي باتع الشمري في بلدة رنكوس قبل أسابيع؛ كانت تستهدف مواطنا سعوديا آخر يدعى حمود الشمري، وهو أحد أصدقاء المحامي الذي تعرض للاعتداء. وقال مدير شرطة رنكوس المقدم حسن عز الدين لـ"الوطن": إن التحقيقات توصلت إلى أن المستهدف الحقيقي في محاولة السرقة والقتل هو صديق المحامي باتع الشمري الذي كان يتردد على سوريا بشكل متكرر ويقطن البلدة نفسها التي شهدت الواقعة، إضافة إلى علاقات طيبة مع بعض السوريين في البلدة الواقعة على مسافة ٤٥ كلم شمال العاصمة دمشق، وأضاف عز الدين: أن خلافاً داخل البلدة قادت مجهولين إلى محاولة قتل الشمري لتعارض مصالح فيما بينهم، خاصة أن حمود الشمري كان ينصح أصدقاءه السعوديين بالإقامة في رنكوس للسياحة. وأكد أن مواصفات كثيرة تشابهت بين باتع وحمود اللذين يستخدمان سيارتين متشابهتين.
من جانبه، قال المستهدف بالقتل حمود الشمري: إنه علم بأنه مستهدف بالقتل من شرطة رنكوس بعد أن طلبوا منه أن يقدم لهم أسماء بعض الأشخاص الذين يشن بهم. وأضاف: أنه فور سماعه بالواقعة توجه إلى سوريا للاطمئنان على صديقه المحامي باتع الذي أصيب بطلقة نارية في الصدر نجا منها بأعجوبة.
يذكر أن المحامي الشمري تماثل للشفاء وقضى فترة نقاهة في مستشفى المواساة بالدمام، ومن المتوقع خروجه خلال أيام.



التحقيق في اعتداء مواطن على طبيب في جازان

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء ٢١-٧-٢٠١٠

<http://www.al-madina.com/node/٢٥٧٣٠٧>

على خواجي - جازان
اعتدى مواطن بالسب والصفع والركل في مركز الطوال بجازان على طبيب في احد المستشفيات عندما سأل زوجته المريضة عن تاريخها المرضي ومكان الألم الذي تعانیه فتم القبض عليه والتحقيق معه تمهيدا لرفع القضية للإمارة والجهات القضائية. وأوضح مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة جازان بالنيابة الدكتور علي عوض أن الاعتداء بالضرب والشتم على طبيب الطوارئ (م. ع. س) تم أثناء تأدية عملة بمستشفى الطوال. مضيفاً ان المواطن احضر زوجته المريضة إلى قسم الطوارئ بالمستشفى طالبا الكشف عليها في قسم النساء بالطوارئ وعند الكشف عليها بحضور الزوج وممرضات القسم تم بهدوء إلا أن سؤال الطبيب للمريضة عن تاريخها المرضي ومكان الألم أثار الزوج الذي باشره بالسب بألفاظ خادشة تبعها رسفاً وركلاً مما استدعى تدخل الممرضات وأمن المستشفى لتخليص الطبيب من قبضة الزوج الهائج وإيقاف الاعتداء وجرى تحويل القضية لشرطة الطوال التي ألقت القبض على المعتدي والتحقيق معه تمهيداً لتقديمه للمحاكمة.

رحلة علاج معاق تنتهي بسرقة تقرير طبي

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء ٢١-٧-٢٠١٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٧٢١/Con٢٠١٠٠٧٢١٣٦٢٨٠٤.htm>

أحمد العطوي - تبوك

تبدلت أمس الأول رحلة دولان بخيت الخمعلي (٣٥ عاما)، الذي يعاني إعاقه حركية في أطرافه السفلية، في البحث عن علاج خارج المملكة، إلى رحلة لاستعادة جواز سفره والأموال التي ادخرها للعلاج، إضافة إلى جهازي كمبيوتر محمول. وأوضح مرافق المعوق محمد حمود الخمعلي (٢٧ عاما) أنه اصطحب دولان من محافظة تيماء (٢٧٥ كلم شرقي تبوك) حيث يقطنان، في طريقهما إلى الأردن لمواصلة علاجه، مشيراً إلى أنهما توقفا في فندق وسط تبوك للراحة قبل مواصلة رحلتها.

وبين محمد أنه أنزل أغراضهما الشخصية إلى السيارة صبيحة اليوم التالي، والتي تحوي جهازي حاسب آلي محمول، جوازي سفر، تقارير طبية، ومبلغ ١٠ آلاف ريال، وأقلل السيارة قبل صعوده إلى الفندق لإحضار رفيقه المعوق كون الأخير عاجزاً عن الحركة.

واستطرد: «بالرغم من أن الفندق مقابل للبوابة الرئيسية لأجهزة حكومية ولم يمض على صعودي ونزولي سوى دقائق، إلا أنني فوجئت عند وصولي إلى سيارتي بتهشيم زجاجها، وسرقة ما في داخلها من أغراض».

وبين محمد أن رفيقه دولان بات يعاني حالة نفسية عصبية على مدى اليومين الماضيين، جراء ضياع ماله الذي ادخره للعلاج، وخشيته من ضياع فرصته وأمله في العلاج، إضافة إلى التقارير الطبية التي يحتاج إلى وقت طويل لاستخراج نسخة منها.

وعاد دولان للحديث عن معاناته مؤكداً أنه حاول أكثر من مرة مخاطبة مدينة الملك فهد الطبية لبحث علاجه، إلا أنه لم يتلقى رداً، ما دفعه إلى البحث عن مكان آخر للعلاج، قبل أن يستولي اللصوص على أمواله وجواز سفره. وخلص دولان إلى أنه سيبدأ في عمل تحاليل طبية وكشوفات بديلة، فيما سيشرح ورفيقه في رحلة أخرى مع الاستجابات والمراجعات، توطئة لاستصدار جواز سفر بديل، مضيفاً: «ربما أن معاناتي ستخف إذا ما قبضت السلطات الأمنية على الجناة، أو قرر اللصوص إعادة جواز السفر والتقارير الطبية».

من جهته، أكد المتحدث الإعلامي في شرطة منطقة تبوك بالإنيابة النقيب محمد سعود العنزي تسلم قسم شرطة العزيزية بلاغ السرقة، وباشرت الدوريات الأمنية معاينة الموقع ورفع البصمات، لافتاً إلى أن التحقيقات لا تزال جارية للبحث عن الجناة

الشايح لـ الحياة: عدلنا المناهج الدينية بـ إرادتنا لتوائم

إدراك الطلبة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء ٢١-٧-٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/164858>

جدة - حسن السهيبي

كشف المدير العام للمناهج في وزارة التربية والتعليم الدكتور صالح الشايح إحداث تعديلات كثيرة في مقررات المناهج الدينية في داخل وخارج السعودية، مبيناً أن منها ما قد لا يتناسب مع خصائص نمو كل طالب في كل مرحلة دراسية، ومن ضمن المناهج التي طاولها التعديل «الولاء والبراء»، مشدداً أن المناهج السعودية في (العلوم الإسلامية واللغة العربية والعلوم الاجتماعية) بالذات لم يتم حذف أي جزء منها، فيما لم يتم طلب حذف أي موضوع من أي مقرر دراسي من أية دولة .

وأكد في ختام فعاليات الملتقى السابع لمديري ووكلاء المدارس السعودية في الخارج المنعقد في جدة أخيراً، أنه سيتم تغيير كامل مناهج ومحتوى الكتب في مدارس وأكاديميات المملكة في الخارج خلال الثلاث سنوات المقبلة في ما سيتم تغييرها في الأعوام التالية لها بما لا يقل عن نسبة ١٠ في المئة سنوياً، معترفاً بإلزامية تدريس المدارس السعودية بعض مقررات بلد المقر ما يعد الفرق الوحيد بينها وبين مدارس الداخل.

وأوضح الشايح أن تطوير المناهج في المملكة الذي انطلق في عام ١٤١٩ هو مشروع إستراتيجي أساسه المعلم، ولا بد أن يتزامن مع تطوير مهارات وأساليب المعلمين أنفسهم، إذ عندما نأتي بمنهج جديد ويقدمه بعض المعلمين غير المؤهلين بأساليب قديمة يتم تحويل المنهج حينها من تربية إلى معارف، وتمت الاستعانة في هذا المشروع بتجارب دول متقدمة للاستفادة من خبراتها. مشيراً إلى تطبيق تجربة تطوير المناهج في ٤٠ مدرسة موزعة بالتساوي بين مدارس البنين والبنات.

وفي هذا الصدد، أشار الشايح إلى استمرار جميع المقررات الدراسية في المرحلة الابتدائية وفق أسلوب التقويم المستمر، فيما سيتم تقويم مقررات (القرآن واللغة العربية والتربية الفنية والمهنية والتربية الأسرية) للمرحلة المتوسطة وفق أسلوب التقويم المستمر، بينما سيتم تقويم بقية المواد الدراسية وفق أسلوب الاختبارات النظرية، إضافة إلى أعمال السنة. وأبان أن النتائج التي أتت من المدارس التي طبقت فيها مناهج التعليم المطور (خلال استطلاع وزع عليها) أظهرت زيادة في دافعية التعلم وارتفاعاً في مستوى التحصيل الدراسي للطلبة.

وتطرق الشايح إلى برنامج «البكالوريا»، وقال إنه لا يصلح تطبيقه على المدارس السعودية في الخارج كافة، نظراً إلى مستوى المدارس الحالي، ملمحاً إلى السعي نحو وجود حلول بديلة بالاستعانة عنها بتطبيق برنامج «البكالوريا» الأميركية و«IP» وغيرهما. كاشفاً تدريس مدارس التعليم العام اللغة الإنكليزية وفق سلاسل عالمية بالتعاون مع شركات «ماقروهل» و«ماكملان» و (TCM) وكذلك شركة (person long man)

وفي سياق ذي صلة، حذر الدكتور الشايح مديري المدارس في الخارج من تطبيق مناهج من تلقاء أنفسهم، مشدداً بأن عليهم عرض تلك المقررات على وزارة التربية والتعليم للموافقة عليها.

وقال: «في حال اعتمد مدير مدرسة منهجاً من دون الرجوع إلى الوزارة فإن عليه تحمل المسؤولية كاملة لتبعات ذلك»، مرجعاً ذلك إلى أن هناك دولاً لديها تحفظات معينة على تلك المقررات سواء من الناحية السياسية أو الاجتماعية، لذلك يجب التنبيه لذلك، كاشفاً توجه الوزارة إلى منح مدارس المملكة في الخارج خيار اللغة الحية في البلد المتواجدة فيه.

وفي سياق تطوير مناهج اللغة الإنكليزية، أوضح أن المشروع بدأ من عام ٢٠٠٨ وأن الحاجة إليه أتت من المستوى الهزيل لمستوى الطلاب في الإنكليزية عند تخرجهم في مدارس التعليم العام، ما يضطر الجامعات لتكثيف ساعات تحسين اللغة الإنكليزية في الجامعات وعودة الانطلاق من نقطة البداية، الأمر الذي يهدر الكثير من الوقت، وأن المشروع لن يقف على الطلاب فقط بل شمل المعلمين والمشرفين، مشدداً على فرض الوزارة حصول معلمي اللغة الإنكليزية على اعتماد تدريسها لغة أجنبية على إحدى الشهادات الدولية المعترف بها مثل (T.T.T) وما زال التنسيق مستمراً مع المؤسسة

العامة للتعليم الفني والتدريب المهني لتنفيذ تلك البرامج على معلمي اللغة الإنكليزية في مدارس التعليم العام في المملكة وخارجها، وفي مقابل ذلك ستمنحهم الوزارة درجة وظيفية كنوع من الحافز لهم.



رئيس المحكمة الجزئية في الباحة لـ عكاظ:

٨٠٪ من القضايا الجنائية تخص المخدرات

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء ٢١-٧-٢٠١٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٧٢١/Con٢٠١٠٠٧٢١٣٦٦٦٦٨١.htm>

حوار: عبد الخالق ناصر الغامدي

أبدى رئيس المحكمة الجزئية في منطقة الباحة عبد الله القرني تحفظه على الانتقادات الموجهة للقضاة في البلاد، مرجحاً أن يكون وراء ذلك مقاصد شيطانية. وأوضح القرني في حوار مع «عكاظ» أن القضايا الجنائية التي ترد إلى المحكمة ٨٠ في المائة منها تتعلق بقضايا المخدرات. وأبان رئيس المحكمة الجزئية في الباحة أن القضاة يذهبون بأنفسهم لدور الأحداث من أجل سرعة إصدار الأحكام. وإلى تفاصيل الحوار:

• ماهي القضايا التي ترد إلى المحكمة الجزئية على نحو أكثر من غيرها؟
– المحكمة الجزئية لها اختصاص نوعي من القضايا وأغلب القضايا التي ترد على المحكمة قضايا المخدرات.
• وكم عدد القضايا الحقوقية والجنائية؟
– ورد إلى المحكمة الجزئية في منطقة الباحة خلال العام المنصرم ١٤٣٠هـ وحتى ١٤٣١/٤/٣٠هـ، من القضايا الحقوقية ما يقارب ٥٠٤ قضايا، كما أن عدد القضايا الجنائية خلال هذه الفترة تقريبا ٦٥٥ قضية، و ٨٠ في المائة من القضايا الجنائية مخدرات.

• وإلى ماذا تعزو ارتفاع نسبة قضايا المخدرات عن غيرها من القضايا؟
– في الحقيقة أن السبب الأول في ذلك هو الغفلة عن طاعة الله تعالى، فالمخدرات من أشد المنكرات خطرا على الفرد وعلى المجتمع، فكم من قضية بشعة الفعل وتجد أن وراء أسباب ارتكابها المخدرات، ومتعاطو المخدرات قتلوا آباءهم وأمهاتهم وأبناءهم وإخوانهم وزوجاتهم، وأنا أتكلم عن حقيقة فمنهم من قتل أباه وأمه وابنه وأخاه، بل منهم من ارتكب أبشع الفواحش وأسوأ الجرائم وأرذل الأخلاق عندما ركنوا للتعاطي، واعتبر أن مروجيها في المجتمع من أكبر المفسدين في الأرض لأنه يرتكب عن طريق ترويجها وتعاطيها القتل والسلب والسرقة والفواحش بجميع أنواعها والعقوق وقطيعة الرحم والخلاف الزوجي والطلاق والاعتداء ويظهر لي أن ٧٠ في المائة من هذه الجرائم وراءها المخدرات.
• هل تم بواسطتكم تنسيق مع الجهات ذات العلاقة للقضاء على هذا الخطر؟

– الحملات التوعوية مستمرة سواء عن طريق الجهات الحكومية ممثلة في وزارة الداخلية وغيرها وقد أقيمت عدة ندوات إرشادية وتوعوية عن طريق وزارة الشؤون الإسلامية والمكاتب التعاونية للدعوة في المناطق والمحافظات وأقيمت العديد من المحاضرات وخطب الجمعة، وأعد لذلك المنشورات الإرشادية عن طريق الجهات الرسمية لمكافحة هذا الخطر الداهم الذي يحاول القضاء على شباننا، كما صدرت الأوامر السامية الكريمة لتغليظ العقوبة على متعاطي ومروجي المخدرات وصدر بذلك نظام خاص لمكافحة المخدرات والقضاء على مروجيها، ولكن النفوس الخبيثة التي تسعى لترويج المخدرات ليس لديها ضمير ولا دين ولا خلق، وهي تلهث وراء المادة الخبيثة التي تنالها من وراء إلقاء شباننا في مستنقع الرذيلة وقتل الدين والعطاء وترك شباننا ضائعا عاطلا ضارا غير نافع لا لنفسه ولا لأسرته ولا لمجتمعه ولا لدينه ولا لوطنه ولا لمليكه بل يعيش همه وشغله الشاغل البحث عن الحبوب التي لا تزيد إلا هما ولا تقوده إلا إلى الرذيلة والهوان عند الله ثم ذلة وسقوط من أعين الناس.

• هناك بعض قضايا الأحداث يمضي عليها أكثر من ستة أشهر إلى عام ولم يتم النظر فيها لماذا برأيك يحدث ذلك؟
- هذا غير صحيح أبداً في أن نصف الناس أعداء لنا والشكاوى التي تقام ضد القضاء ٩٠ في المائة منها غير صحيح، وإنما أمر طبيعي أن من يكون الحكم ضده في المحكمة سيغضب ويشتكى، فأى حكم لا يرضي الخصمين نجد أن أحدهما يخرج من المحكمة ساخطاً وناقماً على القضاء والقضاة وبالأخص في هذا الزمان الذي لا يتورع فيه كثير من الناس عن المطالبة في باطل، فإذا رده القضاء عن باطله كال من الغيظ على القضاء والقضاة مالا يصدقه عاقل، واتهم القضاة بعدم العمل وترك الدوام وتعطيل المعاملات وغير ذلك مما لاصحة له، وفي الغالب فإن القضاء في المملكة يمتاز بأن القضاة يداومون الدوام الرسمي مع الناس مع أنه في جميع بلدان العالم لا يحضر القاضي إلا وقت القضية ثم ينصرف ونحن شعب مسلم لا ينبغي لنا تصديق كل ما يقال في قضائنا وقضائنا، لأنه قد يكون وراء ذلك مقاصد شيطانية لبلادنا ولقضائنا الشرعي الذي يمتاز به بلادنا على جميع بلدان العالم أجمع والمسلمين خاصة، وقولك حول تأخير قضايا الأحداث فهذه دار الأحداث في منطقة الباحة زرتها بنفسى وليس فيها قضية واحدة متأخرة بغير نظر بل إن القاضي ينتقل من المحكمة لدينا إلى دار الملاحظة لنظر القضية الواحدة ولم يتأخر لدينا في المحكمة والحمد لله شيء من قضايا الأحداث ولا السجناء عامة وأحب أوجه رساله إلى المجتمع أنه ينبغي أن تكون واعياً باننا لمجتمعنا ومشجعاً ومتفائلاً في نظرتة إلى الموظفين بشكل عام في جميع الدوائر الحكومية حتى يتحقق البناء ونحاول أن نصحح الأخطاء بالعدل والإنصاف والإصلاح وحتى يتحقق البناء والرقي والتقدم للمجتمع، أما إننا لا نكتب ولا نقرأ إلا عن الأخطاء والتجاوزات والسلبيات فإن ذلك يحطم المجتمع ويجعله مجتمعاً متشائماً مفتور العزيمة، لأن الأخطاء في كل جهاز حكومي لا تشكل أكثر من ٥ في المائة، وطبيعة البشر الخطأ والتقصير والتصحيح فأين الحديث عن الإنجاز والنجاح والتقدم.

• يلاحظ أن عدد القضاة في المحكمة الجزئية في الباحة غير كاف لماذا؟
- بل إن عندنا ثلاثة مكاتب قضائية، وهي كافية حالياً ولذا فإن القضايا عندنا في المحكمة لا يوجد فيها تأخر إلا لسبب يتعلق بالقضية وملاساتها أما أن يكون عندنا قضايا تتأخر لسبب قلة القضاة فلا يوجد ذلك، والعمل يسير أولاً بأول وبدون تأخير سوى ما سببه مماثلة بعض الخصوم في القضايا الحقوقية عن الحضور إلى المحكمة، فيسبب ذلك انزعاجاً للمحكمة وضرراً على سير القضية وسرعة إنجازها إلا أنه يجري اتخاذ التدابير النظامية لإحضار المتخلف عن الحضور.

خلال دورة ضمان الحقوق العقارية التي اختتمت أمس في جدة ١٠٠ عقاري واقتصادي يطالبون بإنشاء هيئة عليا للمثمنين لمواكبة تطورات السوق العقارية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء ٢١-٧-٢٠١٠

http://www.aleqt.com/٢١/٠٧/٢٠١٠/article_٤٢١١٦٩.html

يحيى الحجيري من جدة

طالب عدد من العقاريين بإنشاء هيئة عليا للمثمنين العقاريين على غرار هيئة المحاسبين القانونيين، نظراً لأهمية مهنة التثمين العقارية وتأثيراتها في القطاعين العقاري والتمويلي، الأمر الذي يؤدي إلى تنظيم المهنة والرفع من كفاءة المنتسبين لها، وأن تقوم الجامعات بتبني مراكز دراسات متخصصة في الحقوق العقارية مع بحث إمكانية طرح برامج أكاديمية لتأهيل متخصصين في تقييم وضمن الأصول العقارية .

وأكد المحامي خالد أبو راشد عضو معهد المحكمين الدوليين في لندن والمحكم في مركز التحكيم في دول مجلس التعاون الخليجي والمحكم المعتمد في وزارة العدل مطالبة المشاركين، خلال دورة "ضمان الحقوق العقارية" التي اختتمت أمس في جدة بحضور ١٠٠ شخصية اقتصادية وعقارية، بإنشاء هيئة أو مؤسسة مهمتها تسجيل المشاريع العقارية التي أقيمت وتقام في المملكة للحد من تكرار الأسماء الذي أوقع بعض الشركات في مشكلات كثيرة، وعرض أخرى لخسائر ناجمة عن تشابه أسماء المشاريع العقارية .

وقال أبو راشد بأنه، ومع اتساع الأعمال العقارية وتطور معاملات الناس اتسعت مجالات الحقوق العقارية، ودعت الحاجة إلى أن ينظم العمل العقاري ويضبط بإجراءات محددة، فأصبح الآن مهنة لها أصولها وقواعدها، وتقام لها الدورات المتخصصة لتأهيل القائمين بها .

وأكد أن العقار يعد أحد مكونات الناتج القومي لأنه منتجات معمرة أصبح من السهل تصدير الانتفاع بها وليس عيناها، لذلك ينبغي علينا زيادة التنوع والكمية في المنتجات العقارية على اختلافها السكنية والتجارية والإدارية والصناعية والزراعية، وتحسين نوعية وجودة الوحدات العقارية، وتوفير التشريعات والضمانات القانونية لوثائق التملك والحيازة، وتطوير إجراءات التبادلات التجارية على المنتجات العقارية، وتطوير إجراءات التوثيق والملكية (التسجيل العيني العقاري)، ووضع وتطوير مفاهيم ومعايير الممارسات العقارية ومنها التثمين العقاري، والرفع من كفاءة وتأهيل العاملين في الصناعة العقارية .

وكشف أبو راشد أن أغلب الخلافات أو القضايا في الجهات القضائية تكون ناشئة عن غموض أو عدم وضوح أو قصور في صياغة بعض بنود العقود التي تشكل ما نسبته ٤٠ في المائة من مجمل العقود التي تم تداولها، مما يؤدي إلى ضياع الحقوق وفقدانها. وأشار إلى أهمية معرفة الحقوق والواجبات وأهمية صياغة العقود في حفظ وضمن الحقوق وخاصة أن هناك الكثير من الحقوق التي تضيع على أصحابها بسبب عدم توثيقها في ظل المتغيرات العالمية والتطورات المتسارعة في إبرام العقود وصياغتها بما يكفل حقوق المنشأة والحد من القضايا التجارية التي تنتظر في أروقه المحاكم والجهات المختصة .

وقال المحامي والمستشار القانوني السعودي إن أعمال التثمين في الدول المتقدمة قد تطورت بشكل عام، وذلك مع التطور الموازي للتنظيم المهني والمؤسسي في القطاعات المالية "المصارف، التأمين، العقارات". وكانت الولايات المتحدة أبرز دول العالم في التنظيم المهني لأعمال التثمين، وذلك جراء أزمة القروض والادخار في أواخر الثمانينيات مما نتج عنها صدور قانون دعم وإعاش وإصلاح المؤسسات المالية الفيدرالية في ١٩٨٩ .

221

أخرجوا نادر وحاسبوا المقصرين

المصدر: جريدة شمس الاربعاء العدد ١٦٤٥ / ٢٠١٠-٠٧-١٤

<http://shms.pressera.com/html/story.php?id=١٠٣٢١٠>

منيف الصفوقي

طالع القراء، أمس، خبرا في إحدى الصحف المحلية عن شاب من نجران أودع السجن لعدم قدرته على تسديد نفقات عمليات جراحية لإنقاص وزنه البالغ ٣٥٠ كيلوجراما، بلغت ٢٠٠ ألف ريال. الجميع يذكر أن المملكة تكفلت في العام الماضي بعلاج أشخاص يعانون وزنا زائدا من دول مختلفة، واستقدمتهم على نفقتهم، وأجرت لهم عمليات جراحية، الغريب أن الشاب المدعو «نادر آل ذبيبة» أحق بالرعاية الصحية منهم، فهو من أبناء هذه البلاد، وما يقدم له من رعاية صحية هو حق أصيل لكل مواطن سعودي.

لا شك أن إدخال نادر إلى السجن لتعثره في سداد الأموال التي استدانها من أجل إجراء عمليات إنقاص الوزن، حفظ لحقوق الدائنين لا اعتراض عليه، لكن ما هو حق له، وحق لكل مواطن هو التحقيق العاجل في أسباب عدم تمكنه من إجراء هذه العمليات في المستشفيات الحكومية على نفقة الدولة، فما كان الشاب ليستدين لو قبلت المستشفيات الحكومية إجراءاتها.

من الملاحظ في الفترة الأخيرة أن بعض الجهات الحكومية تتحرك مع الإعلام، فما إن ينشر الإعلام قصة عن مريض أو محتاج في أي مكان في الدنيا، حتى تبادر هذه الجهات لدينا إلى تبني حلولها، فيما دورها السعي لخدمة المواطن، وتقديم الرعاية له، وليس تقليب القنوات التليفزيونية بحثا عن المرضى والمحتاجين. قضية نادر اليوم ليست قضية إنسانية فقط تحل بتبرعات من أهل الخير أو الجهات الحكومية، بل هي قضية رأي عام تطول العديد من الجهات الحكومية المقصرة، فالشاب لم يلق الرعاية الصحية التي يحتاج إليها، كما أنه معوز وعاطل عن العمل.

من غير المقبول الاكتفاء بإغلاق ملف قضية نادر من خلال تسديد الأموال عنه، وتوفير الرعاية والإعانة، فهذا حق لكل مواطن في وضع مشابه له، أما المقبول الذي نطالب به فهو محاسبة المقصرين في الجهات المعنية، وإعلان العقوبات التي طالتهم، لتكون رادعا لغيرهم، فإنهم وجدوا في مواقعهم لخدمة المواطن، وليس لإيصاله إلى الحالة التي وصل إليها نادر.

قاضي التنفيذ يعيد للأحكام هيبتها

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس ١٥-٧-٢٠١٠

http://www.aleqt.com/١٥/٠٧/٢٠١٠/article_٤١٩٠٣٨.html

بسام بن حمد الحصري

تواصلًا للإنجازات والإصلاحات الوطنية الكبرى للعصر الزاهر لخدام الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز - حفظه الله - جاء المشروع المتكامل لتطوير مرفق القضاء كمنقلة تطويرية شاملة للجهاز القضائي في المملكة، وإزاء تحقيق ذلك على أرض الواقع، فقد اتخذت الجهات المختصة - متمثلة في المجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل - عدة إجراءات مهمة لتطوير الجهاز القضائي والمرافق التابعة والمساندة له، وذلك عملاً بنظام القضاء الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٨/م) وتاريخ ١٩ رمضان/١٤٢٨ هـ. وتشهد هذه الفترة تزايداً في أعداد القضاة ومساعدتهم، كما أن العمل جارٍ بخطى حثيثة لاستحداث محاكم متخصصة ومحاكم استئناف ودوائر لتنفيذ الأحكام والقرارات النهائية، حيث تم خلال العامين الماضيين تعيين قضاة تنفيذ في كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة والرياض وجدة والدمام .

وقد ظلت المحاكم والأجهزة الرسمية السعودية خالية وإلى وقت قريب من قاضٍ متخصص في تنفيذ جميع الأحكام والقرارات المكتسبة للقطعية باستعمال القوة الجبرية فوراً، رغم النص في الباب الثاني عشر من نظام المرافعات الشرعية - الصادر منذ عام ١٤٢١ هـ بالمرسوم الملكي رقم (٢١/م) - على مواد تُنظم إجراءات الحجز والتنفيذ عن طريق قاضي التنفيذ. ومن المعلوم أن إجراءات رفع الدعوى الحقوقية تبدأ بقيد صحيفة الدعوى لدى المحكمة أو الجهة المختصة، ثم تلي ذلك مرحلة المرافعة والمدافعة ثم صدور الحكم والاستئناف، حتى يصير الحكم أو القرار نهائياً وقابلاً للتنفيذ بالقوة الجبرية. وقد كان المحكوم له في السابق يبدأ رحلة تطول معاناتها لتنفيذ الحكم إذا لم يبادر المحكوم عليه بأداء الالتزام بعد أن أصبح نهائياً، وتعرف هذه المرحلة بـ (التنفيذ الجبري) وتبدأ بختم - أو تذييل - نسخة الحكم الأصلية بالصفة التنفيذية التي تتضمن عبارة (يطلب من كافة الدوائر والجهات الحكومية المختصة العمل على تنفيذ هذا الحكم بجميع الوسائل النظامية المتبعة ولو أدى إلى استعمال القوة الجبرية عن طريق الشرطة) (المادة ١٩٦) من نظام المرافعات الشرعية، بعد ذلك يتقدم المحكوم له للجهات التنفيذية - الشرطة/الحقوق المدنية - بطلب تنفيذ الحكم، ويتم إحالة الطلب إلى - باحث التنفيذ - الذي يقوم بدراسته واتخاذ مجموعة إجراءات لتنفيذ مضمون الحكم، وطلب المحكوم عليه - ثلاث مرات - إلى أن ينتهي المطاف باستصدار أمر بإلقاء القبض عليه إذا لم يُذعن للأمر وإيداعه السجن لحين تنفيذ ما قضى به الحكم. وقد كانت عملية تنفيذ الأحكام تتطلب الكثير من المراجعات والمتابعات وحضور الجلسات قبل إجراءات المزداد، الأمر الذي يجعل من هذه المرحلة صعبة وطويلة ومرهقة في أغلب الأحوال، حيث إنه قد يستفيد بعض المحكوم عليهم من "عدم فاعلية إجراءات التنفيذ المنصوص عليها في نظام المرافعات الشرعية" والمماطلة لأطول مدة ممكنة قبل تنفيذ مضمون الحكم. إن عملية تنفيذ الأحكام بالقوة الجبرية ليست سهلة وبسيطة في جميع الأحوال، بل قد تكون على العكس تماماً، إذ يلزم العمل على دراسة تلك الأحكام أو "الصكوك الشرعية" بشكل متأن ودقيق نظراً لتنوع القضايا واختلاف الحكم فيها، ويأتي دور قاضي التنفيذ عندما يقوم بإصدار القرارات والأوامر الفورية بالحجز على ممتلكات المحكوم عليه من أموال ثابتة أو منقولة بالقوة الجبرية، وذلك بناءً على حكم أو قرار نهائي صادر من جهة مختصة، ثم يتم التنفيذ على تلك الأموال بقدر المبلغ المحكوم به، فإن كانت أموالاً نقدية "مثلاً" أخذ منها بقدر مبلغ الحكم وسلّمت للمحكوم له، وإن كانت منقولات أو عقارات بيع منها لصالح المحكوم له بقدر مبلغ الحكم وفق إجراءات البيع بالمزاد العلني. وتبدأ عملية الحجز التنفيذي بعد صدور الحكم أو القرار النهائي مختوماً - مُذليلاً - بالصيغة التنفيذية، بعدها يتقدم المحكوم له بطلب تنفيذ الحكم - للشرطة/الحقوق المدنية - ثم جرى طلب المحكوم عليه من خلال رئيس القسم أو العمدة الذي يقوم بالتبليغ بطلب التنفيذ خلال مدة محددة، "ويجب أن تتم مراعاة قواعد التبليغ بشكل صحيح لتتحقق آثاره النظامية".

وفي حال عدم استجابة المحكوم عليه بالتنفيذ خلال المدة المحددة، فإنه يُعد مامطلاً، وبالتالي - يحق - للمحكوم له المطالبة بإحالة ملف التنفيذ إلى الجهة المختصة للحجز على أموال المحكوم عليه، ثم التنفيذ عليها طبقاً للمادة (٢٠٢) من نظام المرافعات الشرعية التي تنص بأنه (يجوز لكل دائن بيده حكم قابل للتنفيذ بدين مستقر في الذمة حال الأداء أن يطلب حجز ما يكون لمدينه لدى الغير من الديون ولو كانت مؤجلة أو معلقة على شرط، وما يكون له من الأعيان المنقولة في يد الغير). ويكون قاضي التنفيذ هو الجهة المختصة بالتنفيذ الجبري على أموال المحكوم عليه وفقاً للفقرة (١) من المادة (٢٠٢) المشار إليها. وفي حال علم المحكوم له بأي أموال للمحكوم عليه سواء تحت يده أو لدى الغير، فله بموجب الفقرة (٤) من المادة المذكورة أعلاه (... طلب الحجز على ما للمدين لدى الدولة، أو الشركات أو المؤسسات أو البنوك ونحوها)، فإذا كان للمحكوم عليه أرصدة لدى أي من البنوك المحلية "مثلاً"، فسيقوم قاضي التنفيذ بإصدار أمر إلى مؤسسة النقد بالحجز على أرصدة وحسابات المحكوم عليه لدى البنوك التي يجب عليها - خلال مدة لا تتجاوز عشرة أيام من تاريخ التبليغ بالحجز - أن تفصح عن موجودات المحكوم عليه كما ورد في المادة (٢٠٤) من نظام المرافعات، ثم يتم اقتطاع مبلغ الحكم جبراً من حسابات المحكوم عليه إن كانت الأرصدة تفي بقيمة المبلغ المحكوم به وتحرير شيك مصرفي باسم رئيس المحكمة وإرساله ثم تجبيره للمحكوم له وتسليمه إياه. وفي حالة امتناع المحجوز لديه "البنك" عن الإقرار بما تحت يده من أموال للمحكوم عليه، أو أقر بغير الحقيقة، أو أقر ولكن امتنع عن إيداع المبلغ المحجوز بصندوق المحكمة، فإنه يحق للمحكوم له التقدم بطلب إلى رئيس المحكمة أو قاضي التنفيذ وفق الاختصاص المكاني للتنفيذ على أموال المحجوز لديه وفقاً للمادة (٢٠٧) من نظام المرافعات. وللمحكوم له الحق في أن يطلب الحجز والتنفيذ على عقارات المحكوم عليه إذا كان يعلم منها شيئاً وإذا لم يكن كذلك، فإنه يصعب الكشف على أي عقارات تكون للمحكوم عليه - إذا لم يفصح عنها - نظراً لعدم اكتمال مشروع التوثيق الإلكتروني لصكوك الملكيات، ولذلك فإن هذا الإجراء قد لا يكون ناجزاً بالنسبة للتنفيذ على العقارات إذا لم يعلمها المحكوم له كما سبق. وفي حالة عدم التمكن من التنفيذ على الأرصدة والحسابات والأموال العقارية أو عدم معرفة عنوان المحكوم عليه، يُمكن أن يتقدم المحكوم له بطلب إدراج المحكوم عليه في "نظام المطلوبين"، وهو نظام أمني ألي يُدرج فيه أسماء الأشخاص المطلوبين لأسباب جنائية أو حقوقية أو إدارية، ويحتوي " هذا النظام الألي" على حزمة إجراءات مثل (الإدراج على قائمة القبض)، أو (الإدراج على قائمة تعطيل المصالح) لإيقاف الحاسب الألي للمحكوم عليه وتعطيل مصالحه ومعاملاته الحكومية مثل إجراءات الجوازات والمروور وغيرها - خصوصاً إذا كان المحكوم عليه شخصاً اعتبارياً -، كما يمكن التقدم بطلب (الإدراج على قائمة الممنوعين من السفر) - حسب المتبع - وذلك لتضييق الخناق على المحكوم عليه ليسارع إلى الإيفاء بالحق المحكوم به وتفعيل آلية الحجز التنفيذي وضماناً لتنفيذه بالصورة المثلى؛ فإنه يتوجب زيادة عدد قضاة ومساعدى ومأموري التنفيذ في باقي مدن ومحاكم المملكة، كما يلزم تفعيل جميع مواد الحجز التحفظي الوارد ذكرها - في الباب الثالث - من نظام المرافعات الشرعية ولائحته التنفيذية. كما أقتراح أن يتضمن - أي نظام جديد للتنفيذ - مواد تشمل إجراءات الحجز والتنفيذ على الأوراق والسندات التي يُسبغ عليها النظام الصيغة التنفيذية، كالسندات والعقود والاتفاقيات الموثقة والأوراق التجارية مثل الشيكات، وكل من يحمل سنداً محدد المقدار حال الأداء وفقاً للضوابط الشرعية والنظامية، بحيث يتقدم لجهة التنفيذ مباشرة لتنفيذ مضمون "السند" دون الحاجة إلى التقدم بدعوى قضائية للحصول على حكم أو قرار نهائي، لأن من شأن ذلك أن يخفف الضغط على جهات التقاضي بمختلف أنواعها، خاصة إذا تم تطبيق النظام بشكل حازم وفوري يضمن حقوق جميع الأطراف .

ختاماً أمل ألا تقوتني الإشادة بالدور الكبير الذي يضطلع به قضاة التنفيذ - نسأل الله لهم التوفيق - فيما يبذلونه من مجهودات كبيرة تعيد للأحكام هيبتها وتزيد ثقة الناس بالأحكام والقرارات النهائية الصادرة من الجهات الرسمية.

عن تجاوزات بعض القضاة.. مرة أخرى!

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس ١٥-٧-٢٠١٠

<http://www.al-jazirah.com/٢٠١٠٠٧١٥/ar٤.htm>

د. سعد بن عبدالقادر التويحي

أحسب أنني أتابع - بشكل جيد - ما يثار في الفترة الأخيرة من تجاوزات بعض القضاة - سواء - كانت تلك التجاوزات أخلاقية، أم إدارية. - وأيضاً - تعاملهم غير الإنساني في بعض المواقف مع الخصوم، كالتعالي، وعدم رد السلام.. وقد يصل الأمر ببعض القضاة، أن يصف الخصم بقلة الأدب دون مبرر شرعي، أو مسوغ أخلاقي، وكذا التهديد بالطرد من مجلس القضاء، أو سجنه؛ لينتصر لذاته، ويستعلي على الآخرين ويزدر بهم. إلى غير ذلك من التجاوزات الإدارية، كإطالة أمد القضية بما يضيع حقوق المتقاضين، والحكم بأحكام مختلفة في قضايا متشابهة. - لا يساورني شك - في أن هذه المقدمة لا تنطبق على جميع القضاة، فليس كل القضاة بهذه الشاكلة. بل إنني أعرف قضاة غاية في التواضع، ولين الجانب، وطيب المعشر. والابتعاد عما يثير الخصم من تطاول في قول، أو فعل، أو تعامل، مما يكون له أبلغ الأثر في لين الخصوم، وقهر عريكة المعاندين.

أذكر جيداً قضايا وقفت عليها، فيها نوع من التجاوزات غير المقبولة شرعاً، أو نظاماً. فمن ذلك، أنه إذا كانت لجنة قضائية مختصة «ولائياً» بالنظر في قضية - ما -، فإنه لا يحق لقاض آخر، ليس من اختصاصه النظر في هذه القضية، - وبدون مسوغ شرعي، أو نظامي -، وهو يعلم باختصاص اللجنة فيها، أن ينظر في القضية، بل ولا أن يحكم فيها، - للأسف - قد يحصل نوع من ذلك.

أعرف صديقاً، طالما حدثني عن معاناته في مساهمة ما، حين أبرم القاضي عقد بيع تلك المساهمة المتعثرة، على أن يتم سداد حقوق المساهمين خلال سنتين، وحين اقترب وقت السداد نقض البيع، بحجة وجود أخطاء جوهرية في عقد البيع. وأبطلته لجنة قضائية أخرى، بعد أن جرى تأمل عقد المبيعة، ودراسته، اتضح وجود الجهالة في الثمن والمثمن، ومعلوم أن الجهالة في البيع لا يصح معها العقد.

أعلم تماماً، أن البيع إذا كان تاماً بأركانها وشروطه، وصادقاً على صحته، وأمضاه القاضي الشرعي، وأثبت ذلك في المحكمة الشرعية، وتفرق المتبايعان، ولم يعترض أحد ممن له ولاية على القضاء، رغم الكتابة بذلك، واستفاضته، وإعلانه في الصحف الرسمية، فلا يجوز بعد ذلك لأحد أن يقيل المشتري، أو يلغي البيع، أو يؤجل التسليم، ومع هذا لم تتم محاسبة من أبرم هذا العقد الصوري، الذي أضر بمجموعة كبيرة من المساهمين.

إن تجاوزات بعض القضاة ليست فوق النظام، ولا حصانة لمن ينتهك، أو يعتدي. وما يحدث في أروقة المحاكم يحتاج إلى تفعيل لجان المساءلة والمحاسبة؛ لاحتواء الاحتقان الذي نراه ونسمع عنه. ولو سمحنا بمرور مثل هذه التجاوزات دون وقفة إيجابية، فإننا سندفعهم إلى الخطأ، وستتكرر هذه المشاهد مرة أخرى. - لاسيما - وأن المادة «٣٠» من لائحة التفتيش القضائي، توجب على رئيس المحكمة تقبل الشكاوى ضد قضاة المحكمة، التي يترأسها في المسائل المتصلة بأعمالهم، مهما كان موضوعها. مع التأكيد على أن تفعيل هذه المادة، يجب أن يكون فاعلاً في الوسط القضائي دون شكليات. إن سياسات سعت إلى تكميم الأفواه، والحجر على العقول، وكسر الأقلام الحرة، وقتل الحقيقة، منتهجة في ذلك كل وسائل التضييق، قد ولئى زمنها. فنحن في كنف عبدالله بن عبدالعزيز، الذي علمنا الشجاعة في القول والشفافية والوضوح والصراحة. ومع هذا، فإن بعض القضاة - للأسف - لازالوا يغردون خارج هذا السرب، وهذه المنظومة الفريدة من نوعها، رغم أن العالم تبدل من حولنا، وما عادت الموازين هي الموازين، في زمن يتغير كل لحظة

من منكم رأى حقوق الطفل الضائعة؟!؟

المصدر: جريدة الاقتصادية الجمعة ١٦-٧-٢٠١٠

http://www.aleqt.com/١٦/٠٧/٢٠١٠/article_٤١٩٥٧٠.html

رؤى صبري

جميعنا يؤمن ويوقن أن الأطفال هم بهجة الحياة وزينتها وأن مستقبل البشرية ضائع من دونهم لأنهم أساس الغد و صناع المستقبل ومن المفترض أن نكون حريصين على تنمية هذه الأجيال بأفضل صورة ممكنة بعيدة عن كل الوسائل التي قد تسبب الضرر بشكل مباشر أو غير مباشر .

لكن ما يحصل اليوم مع أطفالنا الأعمام مختلف تماما عما يجب أن يكون فكثيرا ما يهمل أخذ رأي الطفل في القرارات المستقبلية التي تهم حياتهم وقد تؤثر عليهم وعلى مستقبلهم ، ففي نظر البعض من الكبار أن الأطفال غير قادرين على أخذ القرار وهذا واقع ، لكن على الأقل يمكنهم إبداء رأيهم ويستحقون أن يحصلوا على تفسيرات للقرارات التي تتخذها الأسرة وتؤثر عليها مثل الانتقال من مدينة لأخرى أو من حي لآخر و تغيير مدرسة الطفل كذلك ، وعلى الرغم من كونها تبدو أمور بسيطة لكن تأثيرها كبير على نفسية الطفل خصوصا عندما يرتبط بمكان معين .

وكثيرا أيضا ما يهمل حق الطفل في اللعب والمرح والترفيه ظنا من الأهل أن توفير أساسيات العيش الأولية هي الرعاية القصوى التي يمكن تقديمها للطفل بالرغم من أن الإسلام أوصى بحقوق الطفل في اللعب والمرح وآخر الأبحاث أثبتت أن اللعب يشكل عنصرا مهما في تنمية ذكاء الطفل .

وما نرجوه تماما في هذه العجالة أن نرى حياة أطفالنا وقد تغيرت للأحسن وان تتغير معها طريقة تعاملنا معهم إلى الأفضل خصوصا بعدما وقعت المملكة العربية السعودية عام ١٩٩٥ " الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل " التي تشمل إزالة جميع ألوان العنف ضد الطفل إلى جانب أنها ضمنت له حقوق كثيرة مثل سلامة جميع جوانب صحته الجسدية والنفسية حتى أنها طالبت بحق الطفل في الحصول على الحنان والحب من ذويه لكن للأسف مازال كثيرون يعتبرون أن تدليل الأطفال يؤدي إلى فسادهم غير عالمين أن التدليل له وقته وسنه ويختلف من مرحلة لأخرى بحسب تطور الطفل ونموه وليس من الترف المحافظة على صحة الطفل النفسية بل هي الأساس في النمو الصحيح الذي يجعل منه فردا صالحا مفيدا للمجتمع وقادرا على تحمل مسؤوليته في بناء الوطن و وصناعة مستقبله .

مواطنون دون هوية؟!!

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة ١٦-٧-٢٠١٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٧١٦/Con٢٠١٠٠٧١٦٣٦١٨٢٩.htm>

حامد عباس

** زميلنا الكبير والحبیب خالد حمد السليمان - هو كبير في المقام والأداء صغير في السن - همس لي أكثر من مرة عن ثلاثة كتاب يقرأ لهم، لا أريد أن أذكر الوصف الذي قاله، الغريب أنه لم يذكر واحدا منهم على الأقل عندما أجرت معه «عكاظ» لقاء ذكر فيه أسماء عدد من الكتاب!! لا أدري هل هو النسيان: ربما؟!!

الزميل الكبير كتب في زاويته اليومية الشيقة موضوعا تحت عنوان: سعودي الهوى والمنشأ (٢٩/٦/٢٠١٠) طالب فيه بوضع استثنائي لغير السعوديين المولودين في المملكة، إذ كيف يتساوى من جاء بتأشيرة عمل لمدة محددة بمن ولد ونشأ وعاش على تراب هذا الوطن، وهو محق في ذلك، خاصة أن الغالبية العظمى منهم لا تفرق بينهم وبين المواطن: لا في الشكل، ولا في الملبس، ولا في اللهجة، ولا في كثير من العادات والتقاليد حسب المنطقة التي عاشوا فيها، وكثير منهم لا يحتاجون حتى لتأهيل فحب الوطن سكن أفئدتهم من خلال المعاشية، وربما بعضهم يتفوق في هذه الناحية على بعض من يحمل الجنسية السعودية؟!!

يضاف إليهم فئة أخرى تزوجوا من سعوديات - لا مشكلة لغير السعودية التي تتزوج من سعودي - وبدلا من أن تتيسر حياتهم لارتباطهم بالسعودية يحدث العكس، فهنا يزداد الأمر تعقيدا لأنه يضاف إليهما الأبناء والبنات، فتزداد مسؤولية الأب، ويتفاقم إحباط الأم لشعورها بالغين من التمييز الذي يمارس ضدها كمواطنة من المفروض أن تعامل نفس معاملة المواطن خاصة في ظروف مختلفة، وفي عصر ملك الإنسانية: خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز - حفظه الله - الذي أخرجها من واقع بنيس إلى واقع أفضل خلال فترة زمنية قصيرة، ويحتاج - رعاه الله - بعض الوقت ليكمل مع جناحيه ولي العهد والنائب الثاني إكمال المهمة بالنسبة للمواطنة لتتساوى مع المواطن في الحقوق والواجبات، وهذا هو الأمر الطبيعي الذي يتفق مع الشريعة الإسلامية وحقوق الإنسان..

لدي نموذجان من الفئة الثانية: أحدهما قريب وشخصي، والثاني قديم ولكنهما يمثلان ربما عشرات الآلاف من الحالات: الأولى لن أقولها هنا حتى لا أستغل المساحة في موضوع شخصي ولكن يخص سعودية تزوجت من فلسطيني الأصل من مواليد المملكة. أما الثانية فهي لزميل متزوج من سعودية لم يجد لأكثر أبنائه عملا رغم أنه في تخصص مرغوب، وقد حدثت مسؤولا كبيرا في شركة كبرى وحاولت إقناعه بقبوله لأن أمه سعودية فأبلغني أن النظام لا يسمح...!! ولم نزل على قائمة انتظار لا ندري متى، أما الأم فربما تمننت لو كانت مواطنا بدل مواطنة..!؟.

زواج القاصرات: ليتهم سكتوا!

المصدر: جريدة المدينة السبت ١٧-٧-٢٠١٠

<http://www.al-madina.com/node/٢٥٦٨٠٨>

أ.د. سالم بن أحمد سحاب

أخيراً يبدو أن وزارة العدل ستتحرك لايقاف (شلمة) زواج الكهول من القاصرات وللحد من آثار الهوس الجنسي بالفتيات دون سن الرشد ممن لا يملكون حيلة ولا يهتدون سبيلاً. ومع ذلك تصدر بعض الأصوات النشاز التي تعارض تقنين ولي الأمر حفظه الله لعملية الزواج، وكأنه أول تقنين يصدر من نوعه! هل نسي هؤلاء أن الزواج بغير المواطنة السعودية خاضع لموافقة ولي الأمر؟ وهل جهل هؤلاء أن ثمة فئة من المواطنين محظور زواجها بغير السعودية بحكم طبيعة عملها؟ وأن زواج السعودية بغير السعودي مشواره طويل واجراءاته ليست سهلة! أما الأدهى من ذلك، فأولئك الذين ينادون إلى التهاون في هذا التقنين، فلا يرون بأساً من تمرير الزواج متى ما تم في غفلة من المأذون الشرعي أو (النفعي) باعتباره (على حد زعمه) مكتمل الأركان صحيح الشروط واجب الإنفاذ. وإذا كان رأي فضيلته كذلك، فما الحاجة إلى تشريعات ولي الأمر ابتداءً إذا لم تُحترم باعتبارها جزءاً من الأركان والشروط؟ إن طاعة ولي الأمر تستلزم تنفيذ أوامره، وعدم التنفيذ يستلزم العقوبة، فهي مخالفة واضحة لأمر صريح صادر من ولي أمر بُويع على السمع والطاعة. جرم الزواج من قاصر (في حالة صدور ما يمنعه) يستلزم عقوبة مغلظة مشددة تتناسب مع حجم المرتكب في حق طفلة بريئة لا ذنب لها سوى كونها أمانة في عنق من لا يقدر للأمانة قدرها كما أراد الله له راعياً مسؤولاً عن مستقبل طفلته فضلاً عن صحتها ورشدها وحقها في الاختيار. في نظري يجب أن لا تقل العقوبة عن سجن وجلد وغرامة مالية كبيرة تلحق بالزوج الهائج والأب الطامع، فكلاهما في الجريمة شركاء ولا بد لهما من رادع. أما تمرير هذه المهزلة فيستدعي بالتالي مخالفة كل محظور بما في ذلك الزواج من غير السعودية وغير السعودي، بل حتى إبطال دور المأذون، فهو ليس من شروط صحة عقد النكاح ابتداءً، وإنما جعل للتنظيم والتوثيق وحفظ الحقوق في زمن ضاعت فيه الحقوق، ويريد آخرون الامعان في تضييعها والاستخفاف بها. ليت هؤلاء يسكتون ولا ينقلسفون!!

سعد عطية الغامدي

في تقرير أوردته صحيفة الشرق الأوسط يوم الأربعاء الماضي يشير إلى أن إحدى اللجان الحقوقية سجلت (٦٠٠) قضية توظيف أموال في السعودية.. ليس بينهم امرأة واحدة !!

خمسة من هؤلاء لديهم (٤) مليارات ريال، بينما يورد التقرير أن أحد موظفي الأموال يطالبه (١٢) ألف شخص بأكثر من (١,٦) مليار لا يعلم شيئاً عنها ذابت في استثمارات وشركات وهمية وعطايا منذ بداية عام ٢٠٠٧م.

هل يكفي هذا الرقم كي يحذر الناس من المتلاعبين بأموالهم وتوقعاتهم وعواطفهم مهما بدت عليهم ملامح الصلاح والتقوى ومهما أغروهم به من عوائد عاجلة يسرقونها من هؤلاء ليعطوها هؤلاء.

السؤال الكبير: إذا كان لدى أحدهم قرابة البليونين وهناك آخرون أرقامهم قريبة من هذا فلماذا لا توضع قائمة بأسماء هؤلاء المطلوبين والمبالغ التي عليهم؟ وماذا جرى في سبيل تحصيلها وإعادتها إلى أصحابها؟

ما هي الشركات والاستثمارات الوهمية؟ ولمن ذهبت العطايا؟ لأن في هذه الأسئلة ألغازاً قد تكشف أن هناك جريمة منظمة وشركاء لهم نفوذ، ومستفيدين من هذه المهازل التي لم يبادر أحد إلى اليوم لإيقافها..

ربما هؤلاء المحتالون بسطاء هم أيضاً مغرر بهم وإنهم ليسوا سوى وسطاء بين المودعين رغبة في تضاعف الاستثمار وبين القابضين لأموال تختفي إلى الأبد ويظل الوسطاء إما تحت الملاحقة أو في السجون.

بعض هؤلاء لا علاقة لهم بالاستثمار، بل كانوا في وظائف حراسة وأمن لكنها قادتهم إلى توظيف أموال حين غابت الحراسة واختفى الأمن !! وإلا فمن يتطوع.. كأننا من كان ويقول: هذه المسائل تحت ولايتي وأنا المسؤول عنها.

حقوق منسوبي "التدريب التقني" إلى أين؟

المصدر: جريدة الوطن الأحد ١٨ يوليه ٢٠١٠

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=1323>

محمد المسعودي

لو حاولت المؤسسة حصر المتمكنين فكراً وعلماً ممن تسمح لهم ظروفهم بإكمال دراسة الدكتوراه فأتوقع أن العدد لن يكون كبيراً، فما الذي يضير المؤسسة عندما يكون بعض منسوبيها من حملة الدكتوراه إكمالاً لمقال الأسبوع الماضي، وانطلاقاً من إيماني بدور تدريبي المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني حجر زاوية المؤسسة ويشكلون صياغة مع المتدربين عمادها الذي إن غاب أو همش دوره فإن كيان المؤسسة لن يكون له أي إنجاز في ميدان مستقبل معرفة ووطن وإكمالاً لنثر سلة بعض من همومهم.

أولاً: حرمان المدربين من حقوقهم المعرفية في إكمال مرحلة الدكتوراه وهذا يتعارض مع ميزانية المؤسسة والسياسة العامة لوطننا المعطاء الذي يواكب عصر خادم الحرمين الشريفين المعرفي وتوسع برامجه يحفظه الله للابتعاث بل وتعداه إلى فتح آفاق المعرفة والخبرة والسماح لكل الوزارات بالتوسع في عدد مقاعد منسوبيها في الابتعاث الداخلي أو الخارجي!

وحاولت أن أجد سبباً مقنعاً كغيري من طموح المؤسسة في تجميد برنامج الابتعاث لإكمال الدكتوراه، فلم أجد سبباً مقنعاً، فلو حاولت المؤسسة حصر المتمكنين فكراً وعلماً ممن تسمح لهم ظروفهم بإكمال دراسة الدكتوراه فأتوقع أن العدد لن يكون كبيراً، فما الذي يضير المؤسسة عندما يكون بعض منسوبيها من حملة الدكتوراه، بل أجزم أنه فخر ومنح لقوة علمية ومهنية لكيانها ولمنسوبيها ازدياد في تقديرهم وانتمائهم، فهل ضر وزارة التربية والتعليم العدد الهائل لديها من حملة الماجستير والدكتوراه الذين مازالوا وقوفاً في فصولهم أو على كراسي إدارة مدرسة! هذا التجميد أدى إلى دراسة البعض على حسابهم الخاص وبعضاً منهم حصل على مؤهل الماجستير من جامعات سعودية، ولكن المؤسسة لم تعترف وتجزئ هذه المؤهلات بسبب (عدم ملاءمة التخصص وعدم امتداد الماجستير للتخصص في البكالوريوس لأن الماجستير في التربية) فيعجباً إن كان أغلب قيادات المؤسسة لا يحملون سوى مؤهلات (تربوية) وأطروحات الدكتوراه (فقط) في (التعليم) التقني وتجد بعضهم تعدى إلى دكتوراه في (النحو والصرف) و(علم الاجتماع)!!

ثانياً: هناك هضم لحقوق الكوادر في الدورات الخارجية بدءاً من التعهد الذي تفره المؤسسة على ما يخالف قرار مجلس الخدمة المدنية بعدم مطالبته بالمزايا أو البدلات المقررة في أنظمة الخدمة المدنية أو لوائحها الخاصة بدرجة الإركاب بإسقاط حقوقهم في المطالبة بهذه المزايا أمام الجهات الحكومية والقضائية بما فيها ديوان المظالم والاكتفاء بما يتم تخصيصه من قبل لجنة التدريب والابتعاث من درجة الإركاب السفر الدولية، ويا ترى هل يتم إخضاع كل من ينتدب من غير المدربين على تلك التعهدات التعسفية سواء الانتدابات الداخلية أو الخارجية؟

ثالثاً: وإن كنت أعده (أولاً) المتدربون عماد المؤسسة وأساس العملية التدريبية وما يلحق بهم من عناء ومشقة بعد التخرج في استقطاب توظيفهم أو إكمال دراستهم فإن نظرنا للتأهيل الأكاديمي فينتظر خريجو الكليات التقنية دبلوماً غير معترف به داخلياً وليس لحامله أي فرصة في إكمال دراسة البكالوريوس إلا عن طريق الكلية التقنية بالرياض المتفردة بمنح هذه الدرجة ومع ذلك فشهادتها هي الأخرى غير معترف بها عند إكمال درجة الماجستير لعدم كفاية تأهيلهم (علمياً) المعتمد على النواحي التطبيقية ولافتقاره إلى المهارات التحليلية والنظرية.

أما القطاع الخاص فالشركات الكبرى مثل أرامكو وسابك وغيرها مازالت تُخضع خريجي الكليات التقنية إلى إعادة تأهيل لا يقل عن عام إلى عامين، أما القطاعات الخاصة الأخرى فلا توظفهم إلا بمرتبات متدنية أو لإكمال ملفات السعودية فرجال الأعمال لا يتقنون بالمخرجات ورغم ذلك يخرج محافظ المؤسسة مدافعاً عنهم في تصريح له لـ"الوطن" قبل نحو أسبوعين ويقول: "تهرب رجال الأعمال من توظيف السعوديين غير موجود حالياً!!"

رابعاً: هناك عزوف شديد عن الالتحاق بالكليات خصوصاً بعد أن تم افتتاح جامعات كثيرة استوعبت أعداداً كبيرة من الخريجين ولا أعلم كيف سيكون هناك طلاب؟ لاسيما مع وعد وزير التعليم العالي بقبول أكبر عدد من خريجي الثانوية العامة هذا العام!

فلم يبق للمؤسسة مع الإخفاق التعليمي الذي تعيشه إلا أن تبلغ نسبة القبول لمعدلات متدنية لخريجي الثانوية لكلياتها ولبعض وحداتها المعطلة، أو بإعادة قيد المتعثرين دراسياً كي لا تكون الكليات (المنتشرة) فارغة من الطلاب!

القناعة العلمية والأكاديمية تحتم ضرورة تغيير المؤسسة لفلسفتها في جميع برامجها ووحداتها وأن تعيد النظر في منح منسوبها حقوقهم بما يتناسب مع طموحاتهم وأن تعيد هوية (التعليم) إلى مناهجها، أما القناعة الأكبر فأعتقد أن أي تعليم فوق المرحلة الثانوية يجب أن تشرف عليه "التعليم العالي" مثلما حصل في الكليات الصحية وكليات المعلمين وغيرها فعلاج الكليات التقنية أن تنسلخ من كيان المؤسسة حتى وإن كانت تمثل أكثر من ثلثي حجم المؤسسة، إذ إنه في حال تولي وزارة التعليم العالي الإشراف على التدريب التقني والمهني فسندخلها علاجاً يبدأ من التعليم فالتدريب فالتطوير وهذا ما أتمنى من (مجلس الشورى) الموقر تبنيه ودراسته والخروج بنتائج تهتم بوقف استنزاف الوطن وماله وشبابه من خلال رميهم في بوتقة البطالة.

أيها المسؤول: لا عذر لك!

المصدر: جريدة المدينة لأحد ٠٦/٠٨/١٤٣١ هـ ٢٠١٠/٠٧/١٨ م عدد: ١٧٢٥٢
<http://www.al-madina.com/node/256912>

أ.د. سالم بن أحمد سحاب

أن لا تصل إلى أسماع المسؤول مظلمة، لا يعني أبداً عدم وجود مظلمة! وكونك لا ترى الحشرة خلف الجبل البعيد لا يعني عدم وجودها. وفي أي نظام سياسي لا (يشرعن) بوضوح لمبادئ دفع المظالم وتحصيل الحقوق، ينتشر دائماً ذلك الإحساس لدى المسؤول بارتياح شكلي ظاهره أن كله تمام لغياب آلية واضحة للتحقق من هذه أو تلك. وفي كثير من الأنظمة العربية تُوضع آليات شكلية تفيد قليلاً وتخفق كثيراً، فهي في نصوصها جميلة ومكتملة وناضجة، لكن جوهرها غائب بشدة عن الواقع الذي كتبت له. مثلاً في كثير من جلسات المحاكم العربية، لا يابه القاضي بانتزاع الحق قدر اهتمامه باكتمال الأوراق والإجراءات مع أنه يدرك من أعماق قلبه أي الطرفين ظالم وأيها مظلوم. وفي كثير من الأحيان يتم تأجيل النظر في القضية شهرين أو ثلاثة لأسباب تافهة مع أن القاضي يعلم يقيناً شدة الغبن والضيق والنكد الذي يعيше الطرف المقهور المكمود كالأم المحروقة بسبب حرمانها من رؤية طفلها، أو الفقير المعدم الذي ينتظر حقه من جبار محتال متسلط. وكون كل هذه الوقائع لا تصل بتفاصيلها إلى المسؤول الأعلى عن هذا أو ذلك لا يعني أن كله (تمام) يا فندم، ولا يعني أن المسؤولية ملقاة على عاتق الطريق لا على عاتق المسؤول الأعلى. والأمثلة الإضافية كثيرة، ففي المؤسسة التعليمية (أيًا كانت) لا يعني غياب المشكلة عن مكتب المسؤول الأول أنها غير موجودة خاصة إذا كانت تدل على فساد واضح وانتهاك فاضح لأبسط قواعد العملية التعليمية السليمة. وينطبق الحال نفسه على المؤسسات الصحية أو الاجتماعية أو الأمنية سواء بسواء. ولذا كان الفاروق عمر رضي الله عنه يجوب شوارع المدينة ليلاً ليقف على ما خفي عنه، ليس فضولاً وإنما استشعاراً هائلاً للمسؤولية، فهو يعلم أن لا عذر لديه غداً أمام الحكيم العليم، وأن أعداراً من شاكلة: (لم أعلم، لم أسمع، لم أر) ومن شاكلة: (البند لا يكفي)، أو (العين بصيرة واليد قصيرة) وغيرها لا تغني عن طائلة الحساب ولا تدفع هم المحشر.

لله يا محسنين !!

المصدر: جريدة المدينة لأحد ٢١/٠٨/٠٦ هـ ١٨/٠٧/٢٠١٠ م عدد: ١٧٢٥٢
<http://www.al-madina.com/node/٢٥٦٩٢٠>

عبدالله منور الجميلي

قال الضمير المُتَكَلِّم : في تصريح لصحيفة عكاظ يوم الخميس الماضي نفى معالي وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين أن تكون وزارته قد فشلت في محاربة الفقر ؛ وأشار إلى أنها نفذت العديد من المشاريع بهذا الخصوص منها : الصندوق الخيري الاجتماعي الذي يعد إحدى الأدوات والوسائل التي تشكل منظومة الصناديق في الدولة، وأضاف: الدولة تصرف مليار ريال شهريا للأسر والمحتاجين، إضافة إلى فئة الشبان القادرين الذين يعتمدون على الصناديق في تأمين المهن أو التدريب الذي يؤهلهم لدخول سوق العمل ، وأوضح الدكتور العثيمين أن وكالة الضمان الاجتماعي تدفع مبلغ ٣٠ مليون ريال شهريا لسداد جزء من فاتورة كهرباء المستفيدين والمستفيدات من الضمان الاجتماعي، فيما تبلغ المساعدات النقدية من أجل الغذاء ١٠٤ ملايين ريال شهريا !! وهنا سوف أكون متجرداً ، وأترك الحكم على هذا التصريح ، والشهادة على أداء وزارة الشؤون الاجتماعية لتعليقات القراء على ذلك الخبر ، ومنها : * أنا سيدة سعودية لدي أطفال وزوجي هجرني من سنين ؛ لا أرض لدي ولا مسكن ولا عمل ولا راتب ؛ طرقت كل الأبواب ولم أجد عوناً ؛ والأنظمة نسيتني ؛ فالمساعدة قاصرة على الأرملة أو المطلقة ؛ أسألكم : أين المسئولون ؟!! * حرام عليكم شبابنا راح وعمرنا انقضى بين الهمّ والغم والتسول ؛ لو طلبت من والدي المسكين (٥ ريال) ؛ يقول بحسرة لا وألف لا ؛ فمرتبي (٢٠٠٠ ريال) ؛ الإيجار (١٠٠٠ ريال) ، والكهرباء (٥٠٠ ريال) كل شهر !! * هناك شروط تعسفية للحصول على المساعدات ؛ ومنها إحضار تقرير طبي بمرض خطير ؛ مع أنني أتألم من داء غُضَال ؛ فدخلي الشهري (٣٠٠٠ ريال) ؛ فهل يستطيع أن يصرفَ على تسعة أشخاص ؟! * الديون قصمت ظهورنا وأكلت رواتبنا ، ومنه أطفالنا في الشوارع من ظلم الإيجار ؛ فلماذا لا يكون للمدين نصيب من الزكاة التي ضمنها الشرع في مصاريف الزكاة الثمانية ؟! * هناك بيوت مستورة وأهلها متعففون متى تصل وزارتك إليها ؛ الطوابير في الجمعيات الخيرية ، وقفل باب المساعدات في وجوههم يحكم على وزارتك !! * بسبب الغلاء يا ناس حتى الذي راتبه ثمانية آلاف ريال يعتبر فقيراً ومعدماً ؛ فما بالكم بالعاطل أو المتقاعد !! هاه ما رأيكم أعزائي بوزارة الشؤون الاجتماعية (لله يا محسنين) ألقاكم بخير والضمائر متكلمة .

حتى نبقي مبادرة الملك عبدالله لحوار الأديان قائمة

المصدر: جريدة الوطن الأحد ١٨ يوليه ٢٠١٠

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=١٣٢٠>

سعود كابلي

ما ميز المرحلة الثالثة للحوار هو أنها قامت بنقل المبادرة إلى المستوى السياسي كون قضية الحوار كان يراد لها من قبل العديد من الأطراف أن تظل محصورة على نطاق أصغر ومحدود ضمن القادة الدينيين...

أخذ خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز منذ توليه مقاليد الحكم عدة خطوات لا شك أن التاريخ سيسجلها كعلامات فارقة، ومن هذا المنطلق فإننا لا نتحدث فقط عن قرارات أو أفعال للزعماء كما نتحدث بصورة عامة وإنما عن خطوات محورية ساهمت في تغيير مجرى الأحداث بما يسمح لهذه الخطوات أن تكون نقطة انطلاق لتغيير في النموذج الفكري (Paradigm-shift) القائم وأن تساهم مثل هذه الخطوات في صناعة المستقبل بما يسمح لنا أن ننظر لها مستقبلاً على أنها كانت أحد الانعطافات التاريخية المهمة.

هذه المقدمة الصغيرة مهمة لأنها تعكس موقفاً تحليلياً محايداً تجاه مبادرة الملك عبدالله لحوار الأديان، وعلينا في المقابل أن نعي أهمية هذه المبادرة لا لما تعكسه من مثل وأفكار فقط وإنما لما تحمله من تأثير يمكن إذا تم استثماره والعمل به بشكل صحيح أن يساهم في صناعة المستقبل وأن تكون علامة مضيئة لنا جميعاً نفتخر بإسهامنا فيها، وليس أدل على أهمية هذه المبادرة من كونها باتت ينظر إليها على أنها إحدى ركائز قوة الدولة السعودية، فالحرمين والنفط والاقتصاد وحجم الدولة ينظر لهم على أنهم من عوامل قوة سياسة المملكة، واليوم أصبحت مبادرة الحوار أحد الأمور التي يشار لها عند الحديث عن المملكة وعن الملك عبدالله وأصبحت إحدى نقاط القوة الناعمة للمملكة على الصعيد الخارجي، مما يحتم علينا أن ننظر بعين الاعتبار لهذه المبادرة من زاوية أخرى ويحتم علينا أن ننقل هذه المبادرة إلى آفاق أوسع.

مبادرة الملك عبدالله تنطلق من رؤية مفادها أهمية تغليب لغة الحوار للعمل على حل المشاكل والاختلافات وهو الذي بدأ بتأسيس مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني في أعقاب الأزمة التي كشفت لنا بعد تفجيرات عام ٢٠٠٣ في المملكة وإذا كان الحوار الوطني بمراحله المختلفة أبرز إيجابيات وكشف عن سلبيات فإن بعض الانتقادات التي وجهت للحوار الوطني تكشف في حد ذاتها نجاحاً لهذه المبادرة في إرساء المفهوم الأساس الذي وجدت من أجله، فالانتقاد هنا دليل على أن هذه المبادرة بناءة ولها مردود ملموس يجب مواصلة العمل عليه وتفعيله خطوة بخطوة مع مرور الوقت، فالجو العام إيجابي ومدى سرعة نتائجه عرضة للرؤى المختلفة التي تثيره وتجعله في طريق ازدياد النجاح.

في المقابل بدأت مبادرة الملك عبدالله لحوار الأديان من نقطة مرتفعة جداً كان يتوجب العمل على المحافظة عليها وعلى الزخم الذي أنشأته، فالجو العام اليوم فيما يتعلق بهذه المبادرة هو أنها عكست توجهها فديماً رُبعاً تم دعمه بقوة ونال أعلى درجات الاستحسان من العالم ولكن لم تتم ترجمته إلى منظومة عمل لها أهداف ونتائج، كما حدث مع الحوار الوطني.

مبادرة الملك عبدالله فيما يخص حوار الأديان لها ثلاثة أضلع: الأول بدأ في مكة في يونيو ٢٠٠٨ من خلال المؤتمر الإسلامي العالمي للحوار بين المذاهب الإسلامية وهو ما مثل حواراً إسلامياً - إسلامياً، الثاني: مؤتمر حوار الأديان العالمي الذي عقد في مدريد في يوليو ٢٠٠٨ ومثل انطلاقة المسلمين كصوت واحد للحوار مع الأديان الأخرى، الثالث: وهو الذي عقد في الأمم المتحدة في نوفمبر ٢٠٠٨ تحت عنوان "ثقافة السلام" (Peace of Culture) ومثل الارتقاء بمستوى الخطاب نحو حوار الحضارات وما ميز هذه المرحلة الثالثة للحوار هو أنها قامت بنقل المبادرة إلى المستوى السياسي وهو ما يمثل للمتابعين اختراقاً في المسألة كون قضية الحوار كان يراد لها من قبل العديد من الأطراف أن تظل محصورة على نطاق أصغر ومحدود ضمن القادة الدينيين، ولعل الثقل الذي أوجده التبنّي الشخصي للملك لهذا التوجه سبباً في حدوث هذا التقدم. المبادرات العربية فيما يخص حوار الأديان معدودة ولعل مبادرة الملك عبدالله هي الأبرز إضافة لمبادرة الأمير غازي بن محمد مستشار ملك الأردن والتي بدأت في عام ٢٠٠٦ كرسالة مفتوحة للبابا من علماء المسلمين بعد شهر من خطابه الشهير في جامعة ريجنسبورج وتم العمل عليها لتصدر كوثيقة ومبادرة في عام ٢٠٠٧

تحت عنوان "كلمة سواء" (A Common Word)، وما يميز هذه المبادرة تحديداً هو أنها عملت على خلق آلية (mechanism) لها تمثل في إنشاء "مؤسسة سي" (C1 Foundation)، ورغم أن هذه المؤسسة وهي آلية عمل المبادرة لا تزال محصورة في نطاق رجال الدين والإعلام والأكاديميين إلا أنها خلقت العديد من مجالات العمل ضمن نطاقها وهو ما يوضح أهمية إيجاد آليات لمثل هذه المبادرات.

مبادرة الملك عبدالله من جهة أخرى نجحت في جعل نطاقها يصل إلى رؤساء الدول كما حدث في نيويورك وهو الأمر الهام الذي يجب أن يتم استثماره من خلال إنشاء آلية لهذه المبادرة، فنصنع نحن لهذه الدعوة سفينة نوح الخاصة بها وللبقية أن تختار الصعود عليها أم لا.

من أجل نصرة حقوق المطلقات..!

المصدر: جريدة المدينة الاثنين ١٩-٧-٢٠١٠

<http://www.al-madina.com/node/٢٥٧٠٦٦>

د. عيسى الغيث

كل مخلص في وطننا لا يرضى بوجود المشكلات الاجتماعية، ومن باب أولى أنه لا يقبل بحصول المظالم، وكما أنه يجب السعي لمعالجة العنوسة وتزويج المطلقات والأرامل وذوات الاحتياجات الخاصة، فإننا من باب أولى يجب أن نحافظ على الزيجات القائمة، ونسعى للشمول وإصلاح ذات البين، ولكن هناك بعض الحالات تأتي إلا الانتهاء بالطلاق، سواء كان برغبة الطرفين أو أحدهما، وعندها يجب أن يكفل للطرفين حقوقهما، وبما أن الرجل بيده الطلاق فهو في الغالب ضامن لحقه، في حين أن المطلقة هي الجانب الضعيف في القضية، ولذا وجب مناصرتها لنيل حقوقها التي كفلتها الشريعة الإسلامية الغراء. ومن المؤسف أن مجتمعنا قد بلغت العنوسة فيه أرقامًا قياسية، وكذلك الطلاق وصل إلى ربع حالات الزواج، مما وجب تركيز النظر على هذه المشكلة الاجتماعية، ودراستها من جميع الزوايا، ولن يتحقق ذلك بجهود مؤقتة أو مبادرات فردية، ولذا يحتاج هذا الأمر إلى جهد من الجهتين الرسمية والأهلية، فالرسمية من جهة استصدار نظام للطلاق يشمل الحقوق والواجبات على الطرفين، ومنها وجوب توثيق الطلاق عند حصوله خلال مدة محددة مع عقوبات رادعة عند التأخير، ووجوب تبليغ المطلقة فور حصوله، مع ما يكفل جلب الحقوق والقيام بالواجبات وتلافي المظالم على الطرفين، وأما الجهة الأهلية فتقوم بإنشاء جمعية وطنية للطلاق تتبنى فيه التوعية والتوجيه ورعاية المطلقات والسعي في تحصيل حقوقهن. إن اهتمامنا بحقوق المطلقات يعني لنا الوقاية من مشكلات كبرى، منها: اجتماعية وأمنية وأخلاقية واقتصادية، فضلاً عن الواجب الشرعي بنصرة المظلوم، فإن كان ظالمًا منع من ظلمه لغيره، وإن كان مظلومًا منع من أن يظلمه غيره، ولذا قال عليه الصلاة والسلام (انصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا، فقال رجل يا رسول الله أنصره إذا كان مظلومًا، أفرأيت إذا كان ظالمًا كيف أنصره؟! قال: تحجزه أو تمنعه من الظلم، فإن ذلك نصره). وفي الجانب القضائي؛ هناك تطور كبير بشأن هذه القضية، وعلى رأسه إنشاء محاكم للأحوال الشخصية تختص بقضايا الأسرة ومنها الطلاق وما بعده من حقوق للطرفين، إضافة لمدونة للأحوال الشخصية التي ستغطي جميع فروع هذه القضية من طلاق ونفقة وحضانة وولاية وزيارة وباقي الحقوق، إلا أن هناك جهات أخرى لها علاقة بالمطلقة كالأحوال المدنية والشؤون الاجتماعية وغيرهما، ولا بد من إلزام باقي الجهات الحكومية بالعناية بالمطلقات ورعايتهن بما يكفل تحصيل حقوقهن مع كفاءة حاجاتهن بشتى أنواعها. وقد صادقت المملكة على وثيقة مسقط للنظام الموحد للأحوال الشخصية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المتضمن في بابه الأول من كتابه الثاني موضوع الطلاق إضافة للنفقة والحضانة والولاية والزيارة، ولو لم يكن ملزمًا سياديًا إلا أنه للاسترشاد المحلي والاستفادة منه بهذا الشأن، حيث كفل حقوق الطرفين وبينها، ووضح المسائل بشفافية وعدالة، وحبذا أن نجد نظامًا مماثلًا له مع زيادة نواقصه بشأن بقية المسائل، كي يكون شاملاً لكافة القضايا المنظورة، ومرجعًا للجميع، فيعرفوا ما لهم وما عليهم، ويكون فاصلاً بينهم عند الخصومة، إضافة لتفعيل توصيات اللقاء الوطني الثالث للحوار الوطني (المرأة.. حقوقها وواجباتها)، وتوصيات ملتقى مبادرة الطلاق السعودي. ولعل جميع هذه الآمال تتحقق بإنشاء «المجلس الأعلى للأسرة» الذي طال انتظاره، فكم رأينا من مصالح وطنية أقل أهمية من الأسرة ومع ذلك أنشئ من أجلها مجلس أعلى لشؤونها، في حين أن الأسرة تحتاج لعناية ورعاية دائمتين، مما يحقق المصالح العامة في المجتمع، ويحفظ الضرورات الخمس بشأنها، فللدين والعرض والعقل والمال والدم ارتباط بالأسرة الذي يحقق مناطها هذا المجلس المنتظر، فالمجتمع لا يقوم إلا بالأسر، والأسر لا تقوم إلا بالزواج، والزواج لا يقوم إلا بالسكينة والمودة، وعلى ذلك فنريد أن يكون المجلس الأعلى للأسرة هو المرجع في كل ما يتعلق بشؤون الأسرة وقائم على تحقيق الأغراض المستهدفة، من تعزيز دور الأسرة في المجتمع، والعمل على رعاية الأسرة، وتعزيز الروابط الأسرية، ودراسة المشكلات التي تواجه الأسرة، واقتراح الحلول المناسبة لها، والعمل على تحقيق الأهداف التي نصت عليها المواثيق الدولية التي تعنى بشؤون الأسرة الموافقة للشريعة الإسلامية، والعمل على تمكين المرأة من المشاركة في الحياة العامة الاجتماعية والإدارية والاقتصادية حسب الضوابط الشرعية، والعمل على تحسين أوضاع المرأة العاملة،

والإشراف على رعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة من المعاقين وغيرهم، والتنسيق بين الأنشطة التي تمارسها مؤسسات المجتمع المدني في الدولة من جهة، والمنظمات الإقليمية والدولية من جهة أخرى، ودراسة مشكلات انحراف الشباب والفتيات، واقتراح الحلول المناسبة لها، وذلك بالتنسيق والتشاور مع الجهات المختصة. ومن أجل هذه المسألة استجبت لطلب أخي الأستاذ داود الشريان بمواجهة القضية في برنامجه «واجه الصحافة» بقناة العربية يوم الجمعة الماضية، وقد تم الحوار بين الجميع بما يحقق العدالة ويكشف التصور الحقيقي لهذه المشكلة الوطنية، فربيع فتياتنا التي تزوجن هن الآن مطلقات، فهل قمنا بالواجب تجاه هذه المسألة لنعالج المشاكل قبل الطلاق؟ ونعتني بالمرأة بعد الطلاق؟ لأننا حينما ننصفها فإننا نقوم بواجب شرعي وحماية للمجتمع برمته، ولا يعني سكوت الكثير من المطلقات عدم وجود المشاكل لديهن، لكوننا مجتمع محافظ وله عاداته وتقاليده التي تمنع المرأة من الكشف عن مظالمها وإبداء مواجهها، فكم في البيوت من آلام؟ وكم في النفوس من قلوب مكلومة وعيون لا يجف دمعها؟ فهنا هببنا لنصرة الحق ورفع المظالم؟

بدل ضرر نفسي

المصدر: جريدة الحياة الاثنيين ٧-١٩-٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/١٦٤٣٢٨>

منى عبدالعزيز

«يا معلم... علم بإخلاص؛ فأنتك مسؤول...»
أعجبتني هذه الجملة كثيراً، ولكن من المسؤول عن ذلك المعلم؟!
أليس من الأولى زرع الحس بالمسؤولية عنده أم أنها وظيفة؟!
مجرد رقم يصدر من الخدمة المدنية وتتهافت عليه الأفواه لسد رمقها «وظيفة والسلام»
التعليم من أسمى وأرقى بل من أهم المهن ليس تهميشاً لغيرها، ولكن لاستئمان المعلم على تلك العقول الصغيرة التي تغذى بكل ما هو مفيد على يد ذلك المعلم.
المعلم مسؤول أمام الله عن رسالته العظيمة التي سئسأل عنها، وسيلقى جزاء ما قدم فيها؛ إن خيراً فخير، وإن شراً فشر، وأيضاً هنالك مسؤولون سيحاسبون على ما طال ذلك المعلم من الظلم والقهر في رزقه ورزق أولاده.
المعلم قدوة لطلابه، شاء من شاء أو أبى من أبى، وإذا لم يكن قدوة حسنة للطلاب فلا مناص من أن يكون قدوة سيئة أو سلبية عديمة الجدوى. وأي قدوة سيكون ذلك المعلم وهي تنطلي، ساعات يومه مشغول بالبحث عن حقوقه المسلوبة أكثر من إحساسه بواجباته المهمة الملقاة على عاتقه.
يعرف المعلم جيداً ما واجباته ولكنه يقف متأملاً سرقة حقوقه.
نعلم جميعاً بأن التعليم ليس وظيفة ذات دخل مادي فقط، ولكنه عمل حضاري مهم تقوم عليه المجتمعات البشرية. وهي وظيفة تستدعي الكثير من الجهد فكيف يستكثر بعض الناعقين رواتب المعلمين عليهم ومن منهم يستطيع أن يتحمل مجالسة طفله لساعة كاملة في اليوم، والمعلم يقضي الساعة تلو الساعة مواجهاً جيشاً من الطلاب باختلاف طبائعهم وعاداتهم ونفسياتهم... ألا تعتقدون بأن المعلم سينتأثر بمن هم حوله!
ألا يستدعي هذا الوضع بدلاً خاصاً تحت مسمى «بدل ضرر نفسي»؟، في أميركا لا تقبل شهادة المعلم بعد مرور ١٠ سنوات عليه في التعليم وذلك لمعرفة بما يمكن أن يكون قد تحمل في تلك المدة من إحباط وأزمات لا تعد ولا تحصى.
التعليم يتعلق بالأجيال الناشئة وبنائها العلمي والثقافي والخلقي والتربوي، فهذه الأجيال تتعلق بمعلميها وتتأثر بهم وتقلد هم، وتتلقى منهم من دون تردّد، وتعتقد أن كل سلوك يصدر منهم مقبول، وأن كل معلومة أو فكرة تصدر عنهم صحيحة ثابتة، إن دور المعلم لا ينحصر في تنوير العقول بالعلم والمعرفة بل يتعداه إلى تربية النفوس وإصلاحها وتنشئتها على الفضيلة، إن النسبة الكبرى من الطلاب والطالبات يتأثرون بصور متعددة ونسب متفاوتة بثقافة وإخلاص وسلوك معلمهم ومعلماتهم، وأن نسبة كبيرة من الآباء والأمهات يتقون بأولئك المعلمين أيضاً.
وما جعل المعلم يفقد شعوره وينعدم إحساسه بالمسؤولية ما يحاك ضده من مؤامرات ودسائس، وذلك بانتهاك حقوقه والتعدي عليها بشكل كبير ومن دون وجه حق ليقعونه في دوامة المطالبة بكل حقوقه المهضومة التي تستهلك منه وقتاً وجهداً وفي النهاية لا يتوصل إلى نتيجة مرضية.
فمتى سيعطى ذلك المعلم الثقة والهيبة التي نُزعت منه، والأهم حقوقه المسلوبة والتي ستجعل منه القدوة الصالحة؟

هيئة الاستثمار وحقوق المواطنين

المصدر: جريدة اليوم الاثنين ١٩-٧-٢٠١٠

<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٥٤٨&I=٧٢٤٧٦١&G=١>

د. عبدالوهاب القحطاني

ورد خبر في جريدة الرياض في يوم السبت ١٧ يوليو ٢٠١٠م، حيث كان مضمونه أن أجنبياً تمكن من الهروب لخارج المملكة بعد احتياله على مواطنين ومواطنات حيث وقع معهم عدة عقود وهمية مكنته من الاستحواذ على نحو ٤٠ مليون ريال بعد إيهامهم بقدرته على انجاز مشاريع سكنية متطورة . وقد حصل على ترخيص استثماري من الهيئة العامة للاستثمار مكنه من فتح شركة مقاولات وديكورات تمارس عملها داخل المملكة ليتمكن بعد ذلك من الحصول على عقود تنفيذ مجمعات سكنية تابعة لبعض المواطنين بقيمة تتجاوز أكثر من أربعين مليون ريال. جذب الاستثمارات الأجنبية الحقيقية ذات القيمة المضافة إلى المملكة ذو فوائد كثيرة أهمها جلب التكنولوجيا والمعرفة والخبرة. وهذه الأهداف المعلنة في سياسات الدولة ترمي إلى نقل المملكة إلى مصاف الدول المتقدمة في اقتصاد المعرفة. وقد رأى ولاة الأمر أهمية كبيرة لتأسيس جهة تتولى إدارة وجذب الاستثمارات الأجنبية ذات القيمة المضافة فقامت الهيئة العامة للاستثمارات التي أخفقت إلى حد ما في تحقيق الأهداف الوطنية العليا من تأسيسها عندما فتحت البلاد للمتردية والنطيحة مما تسمى نفسها بالشركات الاستثمارية التي كلفت المملكة الكثير، بل وضعت اقتصادنا الوطني لعبة للصمصوم الذين جاءوا بهدف استنزافه تحت مظلة الاستثمار الأجنبي المباشر مستغلين عضوية منظمة التجارة العالمية. هذا الخبر يحمل الكثير من الترجمات لوضع الهيئة العامة للاستثمار التي فتحت الباب على مصراعيه للمحتالين وغيرهم من المستثمرين الذين ليس لديهم مقومات الاستثمار على الإطلاق مثل الخباز الذي قدم من بلده بخبرة متواضعة واقترض من بنك سعودي بمساعدة صديقه وابن بلده لشراء المعدات ثم جلب افراد اسرته واقاربه من بلده للعمل في المخبز. شيء مثير للسخرية والاسئلة الكثيرة التي تنتظر من الهيئة العامة للاستثمار الإجابة. ماذا سيقدم هذا الخباز للاقتصاد السعودي إذا كان رأس المال من بنك سعودي والعاملون في مخبزه من بلده والخبرة متواضعة؟ هل قدم القيمة المضافة للاقتصاد السعودي؟ وهل وظف مواطنين؟ وهل جلب معه تكنولوجيا تخدم الاقتصاد؟ وهل قدم رأس ماله وغامر به؟ المثير للسخرية أيضاً أن المستثمر السعودي لا يجد التسهيلات من الهيئة التي تقدمها للمستثمر الأجنبي. يجب ألا تترك الأمور للهيئة العامة للاستثمار من غير محاسبة على التقصير الذي يلاحظه القاضي قبل الداني بخصوص منح التراخيص للأجانب من غير رقابة لحفظ حقوق الوطن والمواطن مما يجعل اقتصادنا فرصة للتجارب والقرصنة والسرقة لأن هذا بلا شك نمط من أنماط الإرهاب. وهذا لا يعني أن مسؤولية وزارة التجارة والصناعة غير مسؤولة عن هذا العبث بثرواتنا وحقوق المواطنين التي يستبد بها لصمصوم الثقة والسذاجة والطيبة .

وتقع على المواطن مسؤولية التأكد من مصداقية الشركات الأجنبية وعدم الثقة المطلقة بها والاستعانة بالخبرات القانونية في كتابة العقود لحفظ حقوقهم. وعي المواطن وفهمه لإدارة العقود يقلل من وقوعه في فخ النصابين والمحتالين وذوي النفوس الضعيفة التي تستغل صدق وثقة المواطن. وأكد لكم أن ما يحدث الآن من نصب ونهب للمواطن سيزيد مستقبلاً إذا استمرت الأمور على هذا المستوى من عدم الاكتراث بالضوابط الاحترازية التي تحفظ مصلحة المواطن من سرقة المحتالين من المستثمرين الأجانب لأموالهم.

المحامون ومعاناة ذوي الدخل المحدود

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء ٢٠-٧-٢٠١٠

<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٥٤٩&I=٧٧٤٩٦١&G=١>

مفلح بن حمود الأشجعي

جميل جدا ما طالعنا به صحيفة عكاظ بعددها الصادر في ١٧/٥/١٤٣١ هـ عن توجه وزارة العدل للأخذ بالمعونة القضائية والتي بموجبها يتم إعانة ذوي الدخل المحدود على تحمل تكاليف المحامين عنهم تقديرا لظروفهم المادية الصعبة والتي تجعلهم غير قادرين على تكاليف أتعاب المحامين التي وصلت لأرقام فلكية.

فلا جدال بأن الهدف الرئيسي من الخصومة أو إقامة الدعوى هو تحصيل مصالح ومنافع، ودفع مفاصد لأحد المتخاصمين، فحق الدفاع حق فطري ملازم للإنسان مهما كانت ظروف حياته، ولا جدال أيضا بأن ضرر الخصومة سيطل كل الخصوم، فالخصومة من الشيطان أو لا كما قال عنها علي بن أبي طالب رضي الله عنه، كما أنها مكلفة ماديا ومعنويا ونفسيا للمتخاصمين، ولو لقي أحدهم أو جميعهم التوجيه القانوني الصحيح لربما عدل أو عدلوا عن إقامة الدعوى توفيراً لعامل الوقت والجهد، فما خاب من استئثار .

إن هذه الخطوة ستؤدي إلى تمتع كافة أطراف الدعوى بكامل حقوقهم الشرعية التي كفلها لهم النظام وسيسهم في نشر الوعي الشرعي الحقوقي بين الناس بشكل أكبر، وتفادي وقوع أية أضرار على الخصوم في نزاعهم، ولا أبالغ إن قلت إن هذه الخطوة ستسهم أيضا في الحد من دعاوى في المحاكم من خلال الدور التوعوي للاستشارة الشرعية القانونية لأي من الخصوم بأن يعرف كل منهم ما له وما عليه قبل اتخاذ أي خطوات في إجراءات الدعوى، والأهم من ذلك توعية المتهمين في القضايا الجنائية وغيرها بحقوقهم والتي من أهمها حق الاستعانة بمحام أو وكيل شرعي يتولى الدفاع عنهم ابتداء من مرحلة التحقيق حتى المحاكمة وأن المتهم ليس ملزما بإثبات براءته فعبء إثبات الدعوى يقع على المدعي سواء في الحق الخاص أو العام، كما لكل شخص حق إقامة دعوى لدفع ضرر محقق وهو الضرر الذي لم يقع ولكن هناك مؤشرات تدل على قرب وقوعه، ولهذا كان من حق الإنسان إقامة دعوى لمنع وقوع هذا الضرر عليه .

بالفعل لقد أن الأوان لتوفير الحماية الحقوقية القانونية لغير المقننين ماديا، فكثيرون هم ممن أضعوا حقوقهم خاصة من ذوي الدخل المحدود لعجزهم ماديا عن إسناد مهمة الدفاع عنهم وعن حقوقهم لمحام محترف يجيد العوم في أمواج الدعوى، الأمر الذي تسبب في حرمانهم من حقوقهم نتيجة جهلهم التام بحقوقهم وافتقادهم قوة الحجة والبراعة في إيصال مظلمتهم، فمن قصر في الواجب ضاع عليه الحق، وقد يكون التشخيص السليم للدعوى عاملا مهما في حلها بالصلح دون الحاجة لحكم قضائي .

إن شعور الإنسان بالأمان على حقه، لا يقل أهمية عن أمنه النفسي والمدني والمعيشي، وسيكون عاملا مهما أيضا في استقراره النفسي ومن ثم الأسري وحتى العملي، وأن دعواه بيد متخصص في هذه الأمور، أما اختلال هذا الأمر فحتما ستكون النتائج مخيبة للأمل.

وأخيرا ليس أخرا أيضا فكلنا أمل أن الإسراع في إقرار هذا التوجه رسميا من قبل أصحاب القرار في وزارة العدل، على أن يشمل كل ذلك حماية حقيقية لذوي الدخل المحدود من أخطاء المحامين المهنية فكم من محام كان السبب الرئيسي في خسارة موكله للدعوى من خلال جهل المحامي بواجباته ومسئوليته المهنية التي تحتم عليه الإلمام بها .

الإبداع في المنظمات ٢-٢

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ٢٠-٧-٢٠١٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100720/Con20100720322067.htm>

محمد زويد العتيبي

يشير العديد من الخبراء إلى أن من أهم الاستراتيجيات لزراعة الإبداع في المنظمات تطبيق سياسة تركز على أربعة عناصر رئيسية، وهي إدارة معنية بالإبداع، سياسة واضحة من قبل الإدارة لمكافأة المبدع معنويا وماليا، تطبيق الإبداع والاستفادة منه في مجال العمل، تكريم الموظفين المبدعين في لقاء رسمي موسع يحضره معظم الموظفين في المنظمة. كما يضيف العديد من الخبراء أن الاهتمام بتشجيع الموظفين على الإبداع أصبح ضرورة وليس ترفا لأن هناك تحديات كبيرة تواجه المنظمات سواء في القطاع الخاص أو الحكومي لأن المنظمات يفترض أن تمارس دورين رئيسيين في نفس الوقت وهما إنجاز المهام الموكلة لهذه الأجهزة بشكلها اليومي الذي يلبي حاجات المواطنين وكذلك تشجيع الموظفين على تطوير إجراءات الخدمات المقدمة للمواطنين من خلال إبداعاتهم وتطويرهم لأعمال منظماتهم. ومن أمثلة الاستراتيجيات التي تطبقها بعض الشركات العالمية ما تطبقه شركة جوجل حيث تمنح المهندسين المبدعين أصحاب الأفكار الجديدة يوم راحة كل أسبوع بحيث يتسنى لهم متابعة أفكارهم وتطويرها وقد نتج عن تطبيق هذه السياسة ظهور بعض خدمات جوجل مثل Google News A'dsenfa / Orkur / Gmail، وقد ذكر أحد المسؤولين لشركة جوجل أن نصف الخدمات الجديدة التي وفرتها جوجل أخيرا قد نتجت من الوقت المخصص للإبداع. أما شركة تويوتا فقد أنشأت نظاما لتلقي الأفكار والاقتراحات. هذا النظام يوفر فرصة للموظف لتجربة فكرته بشكل مصغر ثم يتم تنفيذ الفكرة بشكل واسع على المؤسسة بأكملها. وتتيح هذه السياسة حصول الموظف على تكريم معنوي ومادي ونتيجة لهذه السياسة تتلقى الإدارة ما يقارب من مليون ونصف اقتراح سنويا ويتم تطبيق ما نسبته ٩٨ % من هذه الاقتراحات. من الشركات العالمية التي تطبيق سياسة واضحة لتشجيع موظفيها على الإبداع شركة ٣م (m3) وهذه الشركة ابتكرت أكثر من (٤٠٠٠) منتج، وتقدم أكثر من ١٠٠ منتج رئيس جديد كل عام، ومن المنتجات الجديدة لهذه الشركة مستحضر واقى من الشمس لا يزول حين يقوم مستخدمه بالسباحة، ودباسة يمكن للجراح استخدامها لإغلاق الشقوق بسرعة باستخدام دبابيس معدنية.

وهناك تجربتان محليتان تمكننا من زراعة الإبداع بهما، وهما تجربتا معهد الإدارة العامة والشركة السعودية للكهرباء. فعلى سبيل المثال تمكن المعهد من تطويع التقنية في تشجيع الإبداع بين الموظفين، ونستخلص من تجربة المعهد ما يلي: وضع نظام مؤسسي لتوليد الأفكار والمقترحات الخاصة بالبرامج والحلقات التدريبية. إتاحة الفرصة لأعضاء هيئة التدريب الراغبين في طرح أفكار ومقترحات تطويرية للبرامج أو الحلقات القائمة أو إحداث برامج أو حلقات جديدة. حفظ حقوق الموظفين.

إشعار عضو هيئة التدريب بأن مقترحه وصل وسوف تتم دراسته. القضاء على عدم الثقة بين المرؤوس والرئيس التي كانت في السابق أحد عوائق الإبداع من خلال إرسال المقترح أليا من عضو هيئة التدريب إلى إدارة تصميم البرامج.

منح حوافز مادية للمبدع من خلال تكليفه بتصميم البرنامج أو الحلقة المقترحة من قبله. إن برنامج الإبداع الذي طيق ركز على النشاط الأساسي للمعهد وهو تدريب الموظفين بكافة مستوياتهم الوظيفية مما مكن المعهد من تطوير برامج أو حلقاته لتواكب التحديات الجديدة والمتغيرات المستجدة. ومنذ بدأ المعهد في تطبيق هذا البرنامج لتشجيع الإبداع بين أعضاء هيئة التدريب في ١٤٢٢/١٢/١ هـ وصلت المقترحات لإحداث برامج تدريبية عامة أو خاصة أو حلقات تطبيقية (٩٧) مقترحا حسب إحصائية ١٤٢٨/١/١ هـ.

أما في الشركة السعودية للكهرباء فيطبق برنامج «تميز وإبداع الموظفين» لحفز موظفي الشركة على الإبداع وقد طبق للمرة الأولى في عام ١٩٩٦م في شركة الكهرباء في المنطقة الشرقية ثم طبق على مستوى الشركة الأم في عام ٢٠٠٣م بعد أن تم دمج شركاتها في شركة واحدة.

وهو يهدف إلى تشجيع موظفي الشركة للإبداع وطرح أفكار ومقترحات جديدة لتطوير العمل في الشركة، وهذا البرنامج يبدأ من الموظف ويعرض على الرئيس المباشر ويدرس الرئيس المباشر الفكرة وإمكانية تطبيقها خلال فترة لا تزيد عن (١٥) يوماً من تاريخ تقديم الاقتراح، وفي حالة رفض الاقتراح يرسل الرئيس المباشر خطاب شكر للموظف ويبين له أسباب رفض الاقتراح. وفي حالة قبول الاقتراح يحدد الرئيس المباشر تصنيف الاقتراح ونوعه، ويرسل النموذج الأساسي إلى ممثل الإدارة. ويتضمن هذا البرنامج حفظ حقوق الموظف المبدع وتشجيعه معنوياً بخطاب شكر وتشجيعه مالياً بإعطائه حافراً مادياً حيث يمنح الموظف ٢ % من قيمة الوفر الذي يحققه مقترحه على ألا يتجاوز قيمة المكافأة ٢٠,٠٠٠ ريال، كما أن الرئيس المباشر يتم احتساب نقاط له بناء على الأفكار الجديدة المقدم من موظفيه ويتم على ضوءها منحه جائزة مالية، فمثلاً إذا كان لديه ٧٠٠ نقطة فأكثر منح جائزة مالية قدرها ٢٠٠٠ ريال وهكذا، وقد حقق هذا البرنامج العديد من النتائج على مستوى الأفكار والمقترحات المقدمة من الموظفين، فعلى سبيل المثال بلغت الاقتراحات المقدمة في عام ٢٠٠٨م (٤٠٤) اقتراح قبل منها (٢٧٥) اقتراحاً وتم تطبيق ٦٢ % من الاقتراحات المقبولة، وفي ٢٠٠٩م قدم (٤٣٦) اقتراحاً قبل منها (٢٩٤) اقتراحاً طبق ما نسبته ٤٨ % من المقترحات المقبولة. ومن الجدير ذكره أن معظم موظفي الشركة يقومون بتعبئة نموذج اقتراحات الموظفين ألياً ما عدا بعض العاملين الميدانيين في الشركة الذين يقومون بتعبئة النموذج الورقي.

وفي الختام فإننا نقترح أن تولي الأجهزة موضوع تشجيع الموظفين على الإبداع أهمية كبيرة وأن تضع استراتيجية لتشجيع الإبداع تتلاءم مع طبيعة عملها وثقافتها التنظيمية، وأن تكون واضحة للموظفين وسهلة التطبيق وتتضمن تحفيز الموظفين معنوياً ومادياً لتتقدم عجلة التطوير وتحقيق أهداف الجهاز

جمعية عدم إخراج القبائل!

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ٢٠-٧-٢٠١٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100720/Con20100720362575.htm>

خلف العربي

لو أجري استفتاء عام حول أسوأ جمعية سعودية لحصلت جمعية حماية المستهلك على المركز الأول والثاني والثالث وناقست بقوة على بقية المراكز العشرة الأولى، لأنها منذ إنشائها لم تفعل أي شيء بخصوص أي شيء، وفوق كل ذلك يظهر علينا رئيس جمعية حماية المستهلك بكلام أقل ما يقال عنه إنه مستهلك حين يقول في مؤتمر نشرت صحيفة الحياة تفاصيله أن جمعياته لا تريد نشر قائمة سوداء بالتجار الغشاشين لأن الحكومة ترى أن ذلك يؤثر على (نفسية) قبائلهم ويحرجها!.

أي أن التاجر الغشاش إذا كان حربيا أو عتيبيا أو مطيريا أو شمريا أو عنزيا أو قحطانيا أو ياميا أو غامديا أو زهرانيا أو جهنيا أو من أي قبيلة أخرى فإن بقية أفراد قبيلته سوف يشعرون بالإحراج ولن يخرجوا من بيوتهم بعد اكتشاف تاجر غشاش ينتمي إلى قبيلتهم!، بالله عليكم هل هذا كلام يصدر عن رئيس جمعية مهمتها الدفاع عن حقوق المستهلكين؟!، والله لو سمع رالف نادر هذا التبرير العجيب لألقى بنفسه من أعلى ناطحة سحاب في نيويورك!.

لا يوجد أحد اليوم يمكن أن يستوعب هذا المنطق الغريب فكافة أفراد المجتمع يفهمون أن خطأ الشخص لا ينسحب على قبيلته، وكل قبيلة وعائلة فيها الصالح والطالح، ونحن نقرأ كل أسبوع تقريبا أسماء بعض المدانين بجرائم كبيرة وتنتهي أسماءهم بأسماء قبائل معروفة أو عائلات مشهورة دون أن يشعر أحد بالإحراج لأن هذا الأمر طبيعي جدا ويحدث في أحسن العائلات!.

بل إن هذا التصريح العجيب يوحي بشكل أو بآخر أن أغلبية التجار الغشاشين هم من أبناء القبائل حتى لو لم يكن رئيس الجمعية يقصد ذلك!، وهو أمر بخلاف أنه غير مقبول فإنه أيضا غير صحيح فالواقع يقول إن الأغلبية الساحقة من أبناء القبائل تنتظر الراتب الشهري على أحر من الجمر ونسبة التجار بينهم ضئيلة جدا ولا ترى بالعين المجردة، وإن حدث وظهر بينهم تاجر (حتى لو كان غشاشا) فإنه سيجد أبناء القبيلة قد جاؤوا إليه منذ الصباح الباكر كي يفرضهم وحينها سيكون بين خيارين، إما أن يتحول إلى بنك للتسليف أو أنهم سيضعون اسمه في قائمتهم السوداء التي هي أشد قسوة وأسرع انتشارا من قائمة جمعية حماية المستهلك!، ماذا نقول؟ .. رئيس جمعية حماية المستهلك يرى الغش التجاري أمام عينيه، ويلاحظ الارتفاع الجنوني للأسعار دون ضوابط، ويسمع عن عبث شركات السيارات بحقوق زبانتها، ويفرأ في الصحف يوميا عن ضبط أغذية منتهية الصلاحية، دون أن نسمع له ولجمعياته الموقرة صوتا .. وحين يقرر أخيرا أن يتحدث يقول إنه لا يريد فضح الغشاشين كي لا يحرج القبائل .. ليس لدينا ما نقوله سوى: (صب قهوة يا ولد)!

شيكات بدون رصيد

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ٢٠-٧-٢٠١٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٧٢٠/Con٢٠١٠٠٧٢٠٣٦٢٥٧٨.htm>

محمد العثيم

إذا فسد الشيك، وفسدت الأوراق في التعاملات المالية، فلا اقتصاد، ولا حقوق مالية، لأننا نصير في عالم من انعدام الثقة بالتعامل، هذه حقيقة وقع بها كثيرون لأن هناك من يفتح حسابا بنكيا بدون رصيد «بصرف» من خلاله لأصحاب الحقوق شيكات بدون رصيد مع أنه ملئ ماليا، وهو نموذج لمنات بل آلاف الحالات بحيث يخرج هذا الموضوع عن أي حالة خاصة إلى وضع يوشك أن يجعلنا في عالم من الأعمال خارج الخلق التجاري العالمي، والخلق التجاري الإسلامي الموروث.

حالة الأوراق المالية المستهتره بالنظام لم تعد بيد المحتالين بل تكاد تكون ظاهرة لمؤسسات تجارية، وقطاعات أعمال مفتوحة الأبواب لمزيد من النصب والاحتيال على الناس، وتمارس نشاطها في المستوى العام، مفسدة قطاع الأعمال في المملكة، والتساهل معها صغيرة أم كبيرة سيفقدنا أمننا المالي في وقت تغير الحال في المملكة إلى اقتصاد مفتوح يبحث عن استثمارات كبيرة وصغيرة، والمثال ما تنشره الصحف يوميا عن حالة من الاستهتار بالتعامل من أفراد ومؤسسات، والكثير يتجنب الشكوى، لأن قضية من هذا النوع قد تستمر لسنوات من التعب، بحيث تصير الشغل الشاغل لصاحب الحق المضحوك عليه من مؤسسة تجارية ترفع لوحة علنية للاستهتار دون خوف من عقاب.

هذا كله يحدث مع وجود قرار مقام مجلس الوزراء بخصوص تجريم من يحرر شيكا، أو ورقة مالية وهو تجريم ربط بعقاب السجن سنة كاملة، وتغريم خمسين ألف ريال، وما تنشره الصحف من مشاكل مالية بين قطاعات الأعمال، وبعضها، وبينها وبين أفراد من منسوبيها، من مواطنين عاديين تعاملوا معها هو قضية نظام لم يطبق بالسرعة الكافية، تطبيق هذا النظام الجديد، بسرعة وبشكل صارم، وإلا فسنعاني من المشكلة لسنوات طويلة وسيؤدي هذا إلى مزيد من انعدام الثقة في التعاقدات والأوراق المالية، ما يجعل الكثير من الأعمال، تتعثر وعلى الأخص في المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، ومؤسسات الأفراد المستهترين، بمعنى ومفهوم ورقة مالية يفترض أنها أقوى من النقد. في بلاد كثيرة بعضها أقل نموا يتم التعامل المباشر مع الورقة المالية بطريقة القبض الفوري على مرتكب هذه الجريمة، مع أن بعضها دول متخلفة تماما في النظم بما لا يقارن مع حالنا هنا.

حسب علمي، أنه إلى الآن لم يدخل تشريع الأوراق المالية الجديد الصادر من قبل مقام مجلس الوزراء الموقر حيز التنفيذ، مما يعني استمرار العبث الذي لا تستطيع أجهزة وزارة التجارة الإدارية بصلاحياتها المحدودة القيام به، أو حتى تنفيذه. آلاف الناس تعرضوا للضرر من صدور شيكات غير قابلة للسداد، وذهبت أعمالهم، أو ممتلكاتهم للمستهترين بالحقوق، ومن أمن العقوبة سيستمر بفعله، وما يحتاجه الأمر هو ضربات قوية من العقاب والتغريم المنصوص عليه في النظام الجديد بدون حيثيات تحاكم مسبقة، تقوم على صحة الورقة للحد من تهرب المجرمين من العقوبة بواسطة المبطنين للعمل، والمندسين في دائرة الاختصاص الذي يلجأ لهم المجرم المالي لتأجيل الحكم عليه.

لماذا التعقيد في الزواج من غير السعوديات؟!

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء ٢٠-٧-٢٠١٠

<http://www.al-madina.com/node/٢٥٧١١٢>

علي بن حمزة العمري

أظن أننا لسنا بحاجة إلى مقدمات وتمهيدات لهذا الموضوع، لأنه وباختصار صار أمراً مؤرقاً لمن يتحدث عنه! فالمحاكم الشرعية لا تسمح، والشرطة لا تسمح، والأحوال المدنية لا تسمح، والإمارة جهة تنفيذية، لها تحفظات، ولديها استثناءات. لكن الواقع المشاهد اليوم، وفي عصر التقنيات، يحتاج إلى معرفة الطول الواضحة والمشرقة والمعلنة للجميع، بل والميسرة بأسهل الطرق وأسرعها، بما يتوافق مع روح الشريعة، وواقع متغيرات العصر. نحن اليوم أمام أزمة تزويج تفتك بالمجتمع، فالمطالب ثقيلة، والمغريات كبيرة، والسياحة الخارجية للشباب ميسرة، والملهيات في ذات الفنادق التي يسكنون، وعند خروجهم من باب المطار، وأثناء ركوبهم أول تاكسي!! إذا كنا لا نزال نتحدث عن المشكلات بعد الزواج من غير السعودية، والآثار السلبية التي حصلت لدى الكثير من العوائل، فما الجواب عن أعداد الأسر المطلقة من عوائل سعودية ١٠٠%، بعد (الملكة) وفي السنة الأولى من الزواج، والأرقام الرسمية تدعو للذهول!! ومهما حرصت الجهات الاجتماعية على التوعية والتحذير فالواقع في أسوأ أحواله! هل نظن أن العلاج في عدم تصديق رؤوس السفارات جراء المخاصمة، والمشكلات الزوجية المتوقعة من زواج السعودي بغير السعودية، أو العكس؟ أم هل الحل في تضيق الخناق على من فكر، وفتر، ودبر، وقرّر، وفعل فعلته؟! إنه كما يقول المفكرون (لا توجد حلول كاملة في بيئة غير كاملة)، ولذا فليس منطقياً ألا يعرف من أراد التيسير على نفسه بالحلال، والبعد عن فوضى النفس، ومغريات العصر، أي خطوات رسمية سهلة ومنطقية ليتزوج. وإذا كنا نقرأ كتب الأدب جيداً فدوننا مئات القصص عن عشاق الحب الذين لا يفكرون بالقوانين، ولا (شخاميط) الأوراق، و(المرمطة) هنا، وهنا، وهناك!! إنهم باختصار سيفعلون فعلتهم، ويتزوجون بالحلال، ويأتون بأزواجهم إلى البلد تحت أي غطاء، وعندما تبدأ المطالب الاجتماعية، والمستلزمات الحياتية، سيضيع وقت الجميع في المساءلة والمتابعة، ويهدر العمر، وتستنزف الطاقات والعلاقات، لحل الأزمة. ونحن في غنى عن كل هذا، بل وفي غنى عن أمر أصبح فعله اليوم من أيسر ما يمكن بعيداً عن الشروط والقيود والمحتززات. لقد شفعت شخصياً للعشرات من هؤلاء، وبعض شفاعاتي لم أسأل فيها عن فلان أو فلانة، لأنهم دخلوا في دائرة طبيعية من المطالب، اللهم إلا أن شفاعتي اختصرت الوقت، وأعطت اهتماماً! فلماذا لا يكون هناك نظام ميسر، والجواب عليه مبسط، والتحاكم لقوانين إنسانية، والتقليل من المشكلات ما أمكن، ومراعاة العصر ومتطلباته، وتحمل المسؤولية من الجميع؟ أنا شخصياً أدعو لاختيار البنات من داخل البلد، فهم الأولى والأقرب فهماً، والأدعى لحفظ المجتمع. ولكن مع هذا فالحب ليس له حدود ولا قيود، إلا ما جاء في الشرع. وحملة واحدة وأمنة وساترة داخل المجتمع السعودي ستظهر (قفشات) لا مثيل لها، و(مغامرات عاطفية) لا تصدقها لا الاستخبارات، ولا عوائل المتزوجين أنفسهم!! وكل أيام المتزوجين في غسل أصلي لا مقلد!!

الهجرة والجريمة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ٢٠-٧-٢٠١٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٧٢٠/Con٢٠١٠٠٧٢٠٣٦٢٥٧٢.htm>

سعد عطية الغامدي

(٣%) من المهاجرين في العالم يقيمون في المملكة حسب آخر تقرير في هذا الشأن، حيث تحتل المركز الرابع بين دول العالم في استيعاب (٢١٣) مليون مهاجر.

هذه النسبة تعني أن أكثر من ٦ ملايين مهاجر يقيمون بيننا، وعادة ما تكون هناك أنظمة للهجرة تلك التي لا تخفى على من يرتادون دول العالم للعمل أو السياحة أو الدراسة أو الإقامة، ويعرفون ما يترتب على المهاجرين وما يتمتعون به. الملاحظ أن كثيرا من مدننا تحفل بهؤلاء ونقرأ كل يوم عن جرائم من كل الأصناف التي تتدرج من القتل إلى المشاجرة وما بينهما، ويشعل فتيل كل جريمة مسببات من مسكرات أو مخدرات أو زنا أو تهريب عاملات وخادمات أو سرقة إلى آخر القائمة مما يرتكبه بعضهم.

كيف يمكن لبلد يحتل مركزا يناهز الخمسين في عدد السكان أن يحتل المركز الرابع في إيواء مهاجرين أكثرهم لا يعملون ولا يمارسون سوى التسول واقتراش الشوارع والأسواق، وربما لا تكاد تخلو إشارة مرورية من عشرات النساء والرجال والأطفال وذوي العاهات يحيطون بالسيارات من كل جانب.

في ولاية الخرطوم في السودان هناك (١٣٠٠٠) طفل شوارع، وقد سعى متطوعون إلى تنظيم برامج لحمايتهم من الجرائم التي ينزلق إليها أطفال الشوارع في كل مكان، لكن هؤلاء مهاجرون من داخل السودان وليسوا قادمين من دول شتى.

ما هو الحال لدينا؟ ما هي حقوق وواجبات هؤلاء الذين أتوا هنا بصفة ما وعاشوا وتزوج بعضهم وأنجب وما مصير أبنائهم بعدهم الذين هم أحد المصادر الأساسية لزيادة أعداد المهاجرين.

كم عدد أطفال الشوارع في مدننا؟ ماذا يمارسون؟ من يمكن أن يعتني بهم حفاظا عليهم وعلى المجتمع من مشكلاتهم؟ أسئلة عديدة تزيد وتتكاثر كلما يتكاثر هؤلاء وتظل مهاجرة كما هم مهاجرون وبدون إجابات.

تحرش وابتزاز

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ٢٠-٧-٢٠١٠

<http://www.alriyadh.com/2010/07/20/article545155.html>

د. فهد الطياش

أول ما يلفت الانتباه إلى موضوع التحرش الجنسي والابتزاز قول البعض : إنها نتاج الاختلاط المكروه او الخلوة المحرمة بين الجنسين ، ولكن هذا القول غير دقيق . فكثير من قضايا التحرش قد تكون لمحجبات أو منقبات أو قد تكون صادرة منهن وقد تسترن بلباس العفة والحشمة وليس بلباس الدين . ولكن تظل هذه الجريمة بشقيها التحرشي أو الابتزازي تورق كل شخص لأنها تبدأ بالاستسهال وتنتهي بالكبت والضغط النفسي الذي قد يقود بعض الضحايا إلى الانتحار .

جريمة قد تبدو تحرشا عفويا من شخص عابث ثم يتطور هذا السلوك إلى منغص حياتي لضحية تحت رحمة جلال . ولكن ما هو التحرش الجنسي ؟ هو حسب التعريف الذي استخدمه القانوني خالد الشهراني "أقوال وأفعال وإيماءات تخرج عن نطاق اللياقة، وتصدر من أشخاص يقصدون من ورائها استمالة الآخرين ليمارسوا معهم سلوكا جنسيا؛ وقد يتم ذلك بالتهديد أو الابتزاز أو التخويف، مما يعد تعديا فاضحا على حرية الآخرين وكرامتهم . "ومن هنا فالابتزاز شكل من أشكال التحرش الجنسي ، وحسب إحصائيات هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في العام الماضي ثبت لديهم أكثر من ٣٧٧ قضية ابتزاز وما يماثلها تقريبا من حالات هروب فتيات من بين أسبابها الخوف من فضيحة ابتزاز وتشهير . وطبعاً دخل على الخط التطور التقني الذي بدأت معه عمليات التشهير والابتزاز أكثر قوة وسهولة في هذا العالم الافتراضي سريع نقل عدوى الجنس وفصائح أطرافها . والمضحك المبكي أن أروقة العمل الحديثة بدأت تصبح ميدانا خصبا للابتزاز والتحرش بذوي الحاجات المادية للعمل او الخوف من الفضيحة . وفي الجانب التوثيقي لمعاقبة المتحرش جنسيا تكون البيئة على من ادعى وهي صعبة الإثبات لأنها تحدث في الظلام ولا يقع فيها المتحرش إلا من خلال كمين ، أما في ما يتعلق بقضايا الابتزاز فهي أسهل من التحرش من حيث إمكانية التتبع الإلكتروني أو من خلال الادعاء المباشر باتهام ناشر الفضيحة . المصيبة تكمن في أن اللجوء إلى جهة تطبيق العقوبة أصبح أصعب على الضحية لأنها تمر بعراقل ونظرات وربما أحاديث وتحقير ضعاف نفوس لدى هذه الجهات مما يجعلنا في حاجة أكثر لمعاقبة كل من يساهم في مضاعفة عذاب الضحية التي باتت بين متحرش إلى مبتز إلى مستهتر أو شامت بلا رادع . وقد ينتج الابتزاز ثم التحرش بلا اختلاط محمود او مكروه وإنما بالإكراه كسرقة جهاز حاسب آلي أو هاتف جوال من حقيبة سيدة في السوق فتصبح ضحية مبتز حسب المحتوى الرقمي ، فما العمل إذا ؟ الكثير يأخذ العدالة بيده فتصبح الدنيا فوضى نتيجة تصديق طرف على حساب الآخر . وفي بعض الدول مثل بريطانيا يعرف كل شخص يعمل في مؤسسة أو شركة مدى صرامة القانون في تطبيق عقوبات التحرش والابتزاز ، فدرجة صعوبتها تجعل المرء "يمشي جنب الحيط" في عالم من الاختلاط الفاضح جدا ومع هذا يعرف كل مستهتر حجم العقوبة . أما في عالمنا وبالرغم من الحجاب والنقاب والأسوار العالية والسيارات المظلمة تجد أن الضحية رجلا كان أو امرأة أو طفلة أو طفلا يتجرع الحشرات التي هي في نظره أو نظرها أهون من فضيحة لا تمحوها السنون .

نحن أحوج ما نكون إلى أحكام تعزيرية محددة لا اجتهاد لقاض دونها حتى يعرفها كل من تسول له نفسه تمريغ كرامة إنسان في وحل الإهانة بحجة ضعفه أو حاجته . ولو تتبعنا خيوط بعض أحاديث المجالس عن فئة وظيفية معينة وقابليتها لابتزاز الضعفاء لوجدنا تأكيدا للمثل الذي يقول "ما فيه نار من غير دخان" ، إلا إذا كانت الجريمة نفذت على نار هادئة أو سُتربت بنار "البوتغاز" الذي لم تعد تظهر لنا آثار دخانه الشفافة ، ولكن إلا إذا احترق عشاء المجتمع بكامله عندها فقط سنشاهد الدخان وتجرع الطعام المحترق بنار كرامة إنسان وحتى لا يكون الجميع عرضة لاحتراق مستتر بالذل والانكسار.

هروب البنات إلى عالم الشقاء

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ٢٠-٧-٢٠١٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100720/Con20100720362580.htm>

أسماء المحمد

حسب التقرير (الذي حصلت «عكاظ» على نسخة منه)، ضببت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في العام ١٤٢٩/١٤٣٠، ٢٠٥ قضايا لهروب الفتيات، المشكلة لدينا أن الهاربة تجرم وربما لا تدرس قضيتها بمعزل عن أفكار تتعلق بالشرف ومفاهيمه المغلوطة لدينا، والقسوة في منازلنا أصبحت هي الدارج والاستثناء أن «يحتوي» أفراد الأسرة بعضهم البعض.

الهروب كقضية على مستوى تقرير هيئة الأمر بالمعروف يعني غالبا أن القضية أغلقت بطريقة أو بأخرى إما بتسليم الفتاة لتتحول حياتها تحولا جذريا بعد هذه القضية وغالبا ما يدخلهن هذا الهروب عالم الجحيم الأسري ويتفاقم العنف الموجه ضدهن، أو أن أسرة الفتاة ستتخلى عنها، بالتالي مصيرها السجن أو دور الإيواء في أفضل الحالات! لن أردد الاسطوانة المشروخة حول إجراء البحوث والدراسات، كل الطرق تؤدي إلى خلل في المنازل وفي التربية وفي فكرة أن الأمهات هن المسؤول أول وأخيرا عن تربية الفتاة، الواقع أن إشباع عاطفة هذه الفتاة من والدها أولا وزرع أول وأهم وأخطر لبنات الثقة في الذات هو الفيصل وحجر الأساس في ترسيخ القيم.

في طفولتي ومراهقتي وما طوقني بحالة من تبني فكرة المحافظة على الذات ليس جهودا مكثفة لتربيتي بل كلمات وجمل حفرها والدي في وجداني وتقدست بمضي الوقت وأصبحت منهج وأسلوب حياة فيما تكابد والدتي تمردي على كثير من التفاصيل لم يكن والدي يحتاج جهدا عظيما وقد ذكر لي أنه سيحبني أكثر إذا اجتهدت في المحافظة على نفسي، وإن كل فتاة توضع فيها ثقة أسرته أو تتعرض للقسوة والحرمان من بعض الأمور أحيانا عليها أن تفهم أنها تواجه ذلك من منطلق الحب والاهتمام بها وليس الإهمال أو القسوة.

من هيبة الأب تستمد الفتاة قوتها وقدرتها على مواجهة واقعها مهما كانت مرارته وباهتمام والدها يستطيع أن يهبها الحياة أو يئدها وهي حية تراه أمامها ولا يمكن أن تقترب منه وبفتح قنوات الحوار معها سيجنبها شقاء وعذاب الهروب من المنزل، بالتأكيد دور الشقيق الأكبر خطير ومهم للغاية وقد يكون بقسوته من أهم مبررات الهروب، ولا يعني تناولي اليوم لحجم وخطورة مسؤولية الآباء أن الأم أو الشقيقات الأكبر - مثلا - إن وجدن ليس لهن دور خطير وجذري.

العلماء .. ومواجهة الزواج السياحي!

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء ٢١-٧-٢٠١٠
<http://www.al-jazirah.com/٢٠١٠٠٧٢١/ar٠.htm>

د. سعد بن عبدالقادر التويحي

على الرغم من التحذير الذي أطلقته وزارة الداخلية السعودية - قبل أيام -، من إلزام المواطنين السعوديين المتقدمين للزواج من الخارج، بضرورة توقيع تعهدات تفرض عليهم قبول الأنظمة والتعليمات وتطبيق الشروط، - سواء - فيما تشترطه هي، أو تشترطه أنظمة دولة الزوجة، ومن أبرز ذلك: حقوق الحضنة بعد الانفصال، وقوانين الأحوال الشخصية.

إلا أن تقارير إعلامية، تشير إلى أن زيجات الصيف، أو ما يسمى «الزواج السياحي»، والذي لا يحمل صفة الاستمرارية، بات ظاهرة مستقلة، تنتشر في عدة دول عربية وآسيوية، والتي تعتبر وجهات سياحية مزدهرة، تجذب الكثير من السياح.

يندرج الزواج السياحي تحت مصطلح «عقود النكاح المستحدثة». أحدثه الناس بما يتوافق ومعطيات العصر الحديث، فهو زواج غير واضح المعالم، ومع أنه يكتف تحت مصطلح «الزواج بنية الطلاق»، إلا أن هذه العلاقة تنتهي بينهما بقضاء الإجازة، والعودة من السفر.

ولذا، قال بعض العلماء: «إن الزواج السياحي حسب صورته الغالبة، المتمثلة في السفر بقصد الزواج، أو السياحة والزواج معاً، مع تبييت النية بالطلاق عند العودة، صار في وقتنا الحاضر وسيلة للفسوق والفجور عند الكثير، والشيء المباح إذا تضمن وقوعاً في حرام، أو تركاً لواجب، صار حراماً.

وقد صدر قرار المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي، في دورته الثامنة عشرة، المعقودة في مكة المكرمة، في الفترة من: ١٠ - ١٤ - ١٤٢٧هـ، «القرار الخامس»، الذي موضوعه «عقود النكاح المستحدثة»، القاضي بمنع الزواج بنية الطلاق. وجاء في قرارات المجمع الفقهي: «الزواج بنية الطلاق، وهو: زواج توافرت فيه أركان النكاح، وشروطه، وأضر الزوج في نفسه طلاق المرأة بعد مدة معلومة، كعشرة أيام، أو مجهولة؛ كتعليق الزواج على إتمام دراسته، أو تحقيق الغرض الذي قدم من أجله، وهذا النوع من النكاح، على الرغم من أن جماعة من العلماء أجازوه، إلا أن المجمع يرى منعه؛ لاشتماله على الغش والتدليس؛ إذ لو علمت المرأة، أو وليها بذلك، لم يقبل هذا العقد، ولأنه يؤدي إلى مفسد عظيمة، وأضرار جسيمة تسيء إلى سمعة المسلمين».

- لا شك - أن الفقر، وغياب القيم الاجتماعية، وما يترتب عليه من ضعف في البناء الديني والأخلاقي، أسباب رئيسة في تحول المرأة إلى سلعة رخيصة، تنتقل من يد إلى يد، بعد أن يقاذفها المصير إلى المجهول، ويكفي أن أشير إلى معاناة الزوجات في الحصول على حقوقهن عندما تطلقن، ومطاردة هؤلاء الزوجات لأزواجهن؛ للاعتراف بأبنائهم، بعد أن كن يحملن بالاستقرار المادي والمعنوي. وهذا ما أكد عليه - مفتي عام المملكة - عبدالعزيز آل الشيخ: «على أن ما يعمد إليه الشباب، الذين يترددون على بعض الدول خلال شهور الصيف، بغرض تحقيق هذا النوع من الزواج، عبث لا يصح على الإطلاق»، لافتاً إلى: «أن الزواج يتحقق معه استقرار الزوجين، واستمراره. والزواج المؤقت يخلو من تلك المعاني، بل هو تلاعب في حق الزوجة».

- للأسف - أن هناك من يدافع عن هذا النوع من الزواج، بحجة تحصين الزوج من الانحراف، والخوف من الوقوع في شبك الغريزة الجنسية المحرمة. فيعقد على امرأة لمدة معينة، وفي نيته طلاقها بعد قضاء حاجته، في البلد الذي هو مقيم فيه. وقد تملكني العجب، وأنا أقرأ فتوى لأحدهم على الشبكة العنكبوتية، مع أنه لا يحمل شهادة جامعية، ولا يعرف عنه طلب العلم عند أهله، في رده على طالب مبتعث، ترافقه زوجته في إحدى الدول الغربية، ويريد هذا النوع من الزواج،

فأفتاه بأن: « المسميات الجديدة في الزواج لا تهمنا، يهمنا فقط شروط الزواج وأركانه، وهي: أن تتزوج بولي وشاهدين وإيجاب وقبول، صح الزواج إذا انتفت موانعه.. والمسفار، يقصدون به: الزواج بنية الطلاق، وهذا جائز في حال الخوف على النفس من الوقوع في الزنا. ولكن دون تحديد وقت للطلاق، ودون إظهار النية فيه». وبدلاً من أن يفتيه في طريق إشباع العلاقة الزوجية من النواحي الروحية والعاطفية والجسمية والجنسية؛ لإنعاش الحياة الزوجية من أزماتها، فعلى قدر سخاء العطاء من أحد الطرفين، يكون سخاء العطاء من الطرف الآخر، - لاسيما - وأن زوجته معه، نجده يفتي بإباحة هذا النوع من الزواج، دون النظر إلى مقاصد الزواج وأهدافه.

إن التوقف عن القول بجواز هذا النوع من الزواج، واتخاذ الوسائل اللازمة لمنعه، وعدم انتشاره في المجتمعات، مطالب مهمة. فأهداف الزواج ليست منحصرة في الإشباع الجنسي فقط، وإنما يشمل إضافة إلى ما سبق، بقاء النوع والتكامل الإنساني. فهو سكن ومودة ورحمة، وفي نفس الوقت هو إمتاع ولذة جسدية. فالزوجان في الظاهر فرد، وفي الحقيقة زوج. وهذه هي المقاصد السامية من مشروعية الزواج، والمعادلة الكاملة لتلك العلاقة، بينتها الآية الكريمة: «ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون».

أبناء السعوديات

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ٢١-٧-٢٠١٠

<http://www.alriyadh.com/٢١/٠٧/٢٠١٠/article٥٤٥٤٣٩.html>

عابد خزندار

الدكتورة سارة سعودية تزوجت من فلسطيني ولد في السعودية ومات فيها قبل أن يحصل على الجنسية ، وتوفي زوجها بعد أن خلفت منه أربعة أولاد ، وهنا بدأت مشاكلها فأولادها غير سعوديين ، ومثلهم مثل المقيمين ويعاملون معاملتهم بدءا بالكفيل ، والابنة لم تستطع أن تلتحق بالجامعة والابن يظل في الإجازة عاطلا عن العمل ، وحين يتخرج سيحتاج إلى كفيل ، ولا مناص من أن تكفله أمه كسائق .

أما عزيزة فسعودية مطلقة ، ومقيمة في مصر بسبب عدم تمكنها من إدخال ابنها إلى السعودية ، وأخيرا استخرجت سجلا تجاريا وهميا لكي تكفله وتدخله إلى البلد الذي ولد فيه ، وحدث أن أصيب ابنها الأصغر الذي يبلغ من العمر اثني عشر عاما بمرض ، وحاولت إدخاله إلى مدينة الملك فهد الطبية فرفض لأنه غير سعودي ..

هذه وغيرها قصص كثيرة يتعرض لها أبناء وبنات السعوديات المتزوجات من أجنبي ، والمفروض كما يحدث في كثير من البلاد أن يمنحوا الجنسية أسوة بأولاد السعودي المتزوج من أجنبية ، أو أن يعاملوا معاملة السعوديين ، في التعليم والعلاج والعمل ، وأن يمنحوا جوازا سعوديا (الحصول على الجواز لا يعني الحصول على الجنسية) وأنا بالمناسبة أعرف سعوديات كثيرات تزوجن من أجنبي وهاجرن إلى بلده للأسباب التي ذكرتها آنفا ، وفي ذلك تغريب للزوجة وللأطفال ، فهل ثمة أمل في معالجة أوضاع هؤلاء الأبناء والبنات السعوديات الأم ؟

حالات الطلاق بين السعوديين.. أزمة ثقافة

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء ٧-٢١-٢٠١٠

<http://www.al-jazirah.com/٢٠١٠٠٧٢١/ar٣.htm>

د. عبدالمجيد بن محمد الجلال

في الكتاب الإحصائي السنوي الذي تصدره وزارة العدل، وفي نسخته الجديدة الثالثة والثلاثين لعام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م) وبما يخص إحصائية حالات الطلاق في المملكة، جاء ما يلي:

«بلغ إجمالي حالات الطلاق في المملكة (٢٨٨٦٧) صكاً بمعدل (٧٩) صك طلاق يومياً. منها (٢٤٦٠٨) حالات طلاق بنسبة (٨٥%) و(١٣٤٤) حالة خلع بنسبة (٥%). و(٢٩١٥) حالة فسخ نكاح بنسبة (١٠%) من إجمالي حالات الطلاق. كما بلغ أعلى عدد لحالات الطلاق في منطقة الرياض (٨٢٧٤) صكاً بنسبة (٢٨,٧%) من إجمالي حالات الطلاق في المملكة. تليها منطقة مكة المكرمة (٧٦٧٧) صكاً بنسبة (٢٦,٦%) من الإجمالي في المملكة. في حين بلغ أدنى عدد لحالات الطلاق في منطقة الباحة (٤٠١) صكاً بنسبة (١,٤%) من إجمالي حالات الطلاق في المملكة». وجاء في الإحصائية كذلك «أن إجمالي حالات الطلاق بين السعوديين بلغ (٢٥٨٧٤) صكاً بنسبة (٨٩,٥%) من إجمالي صكوك الطلاق في المملكة. منها (٢٢١٤٢) حالة طلاق بنسبة (٨٦%) من إجمالي طلاق السعوديين. و(٩٩٠) حالة خلع بنسبة (٤%) و(٢٧١٥) حالة فسخ نكاح بنسبة (١٠%) من إجمالي طلاق السعوديين. من جهة أخرى بلغ إجمالي حالات الطلاق التي يكون فيها الطرفان أو أحدهما غير سعودي (٣٠٢٠) بنسبة (١٠,٥%) من إجمالي حالات الطلاق في المملكة».

هذه البيانات الإحصائية هي نتاج للتأزم الشديد نسبياً في العلاقة الزوجية الذي أفضى في نهاية الأمر إلى فصم عراها. ولكن مع الأسف الشديد فإن دائرة التأزم هذه لا تنحصر في الحالات المنتهية بالطلاق. بل يتسع قطرها لتستوطن بعض البيوت السعودية، وتُعشش في أركانها وزواياها، وإن ظلت العلاقة الزوجية قائمة بصفاتها العقدية والشرعية، بضغوط الأبناء والأهل والمجتمع. هذا التأزم الذي يظهر على سطح العلاقة الزوجية، بتداعياته وإسقاطاته على النظام الاجتماعي الأسري، يعكس بطبيعة الحال افتقاد هذه العلاقة إلى وهج الحب والدفء والحنان، واستقرار حالة عدم التفاهم أو الانسجام العاطفي والنفسي بين الزوجين، وبما يدفع بالتالي إلى الخلاف والاختلاف، حتى حول المسائل والقضايا البسيطة. ومعه تقعد هذه العلاقة زخمها العاطفي، وبدب الفتور والبرود في محيطها، وتتباعد المسافات بين طرفيها، وتدخل في مسالك وطرق وأزقة ومناهات تبعد الزوجين عن متطلبات السعادة الزوجية في أدناها. في كتابه «كيف تتمتع بالسعادة في حياتك» يرى المؤلف هادي المدرسي أن السعادة إذا اعتبرناها راحة نسبية، ولذة متناسبة مع إمكانيات هذه الحياة، وعيشاً بالحد الأدنى أو المتوسط من المتطلبات، فإن السعادة ليست فقط ممكنة، وإنما هي متوفرة للجميع، وبإمكانهم الوصول إليها بشرط توفير أسبابها وعواملها».

وفي موضع آخر يقول المؤلف «تسري السعادة في خط دائري.. وليس في خط مستقيم، وهذا يعني أنك لا تستطيع أن تحصل على السعادة إلا إذا أعطيتها لغيرك. فالسعادة كالحب لا تأخذ إلا إذا أعطيتها.. فأنت لا يمكنك أن تحب من يبغضك، كما لا يمكنك أن تبغض من يحبك، فلا يمكنك أن تصبح سعيداً إن لم تسعد الآخرين». إذن السعادة الزوجية ليست ممكنة فحسب، بل ويمكن بلوغ ذروة سنامها، دون جهود مضمّنة، أو أعمال مرهقة، وذلك حين يتحاكم الزوجان إلى عناصر هذا الميثاق الغليظ في السكن والمودة والمحبة بمحتوى متوازن ومتبادل، مصداقاً لقول الرحمن الرحيم {وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ}. من ثمرات هذا التحاكم القدرة والإيجابية على معالجة المشكلات القائمة والمحتملة، عبر السير على هدى هذه القاعدة الإيمانية، وسير أغوارها، لصالح الوفاق والاتفاق. فذلك هو مفتاح السعادة الزوجية بكل عنفوانها وتمتعها الحسية والمعنوية.

على صعيد الحراك المجتمعي تنهض مؤسسات اجتماعية ونفسية وأسرية بعمليات رصد للمشكلات الأسرية، وآثارها النفسية والاجتماعية على هذه الوحدات المجتمعية الصغيرة، عبر إجراء الدراسات والمسوحات البيانية، وتنفيذ مشاريع للإصلاح والتأهيل، والمقاربة، لتوفير متطلبات الحياة الأسرية المستقرة، أو على الأقل أدنى متطلباتها. ومن الدراسات الحديثة الصادرة في هذا العام الهجري ١٤٣١ هـ (٢٠١٠م) في إطار عمليات الرصد لهذه الظاهرة أو الإشكالية، إصدار مجموعة من الباحثين والباحثات الجزء الرابع من سلسلة دليل الإرشاد الأسري، عن مشكلة الطلاق، وحجمها، وخصائصها، والنظريات المفسرة لها، وكيف يتعامل معها المرشد الأسري.

على أية حال، نوافذ التأزم في العلاقة الزوجية متعددة، ومتشعبة، وذات طبيعة تربوية واجتماعية واقتصادية وبيئية. ولكن -ووفق قراءتي المبدئية- تبدو أبرز مواطن الإشكال والتأزم، والتي تعمل على تعكير صفو العلاقة الزوجية، وتُرسخ لوضعية عدم التفاهم والانسجام بين الزوجين، وتُضعف من الزخم العاطفي والوجداني بينهما إشكالية الثقافة الذكورية المتسلطة، والتعسف غير المبرر في التعاطي مع حق القوامة. إذ من خلال هذه الثقافة، يمارس بعض الأزواج، وبدرجات متفاوتة، الكثير من التصرفات والسلوكيات المشينة، التي تلحق في الغالب -الأذى النفسي والبدني بزوجاتهم، دون احترام، أو اعتبار، لمشاعرهن، أو حقوقهن، بل وخلافاً للقاعدة الشرعية المعتبرة «إمسك بمعروف أو تسريح بإحسان». وأمثال هؤلاء الأزواج يحيلون بيوتهم الزوجية إلى بؤر للتوتر والقلق، والريبة والشك. وتغدو علاقاتهم الزوجية أشبه بالخيط الرفيع الذي قد ينقطع في أي وقت، أو لحظة زمنية مباغتة.

ومن ثم فإن الأمر يستدعي القيام بمبادرات إيجابية، بشراكة مجتمعية فاعلة، تهدف بشكلٍ أساسي إلى التعريف بثقافة احترام الزوجة، كإنسانة، وشريكة، وحبشية، وراعية بيت وأبناء، وحافظة شرف وعرض، وأهمية احترام أفكارها ورؤاها، والعناية بمشاعرها، وتقدير ظروفها، ورعاية حقوقها ومصالحها. فهذا مدخلٌ أساس لبناء حياة أسرية مستقرة، والتمتع بنفحات ظلالها الوارفة، وثمراتها اللينة، ونسماتها العليقة، وطاقتها الكامنة للنهوض بأدوارها في التنشئة والتربية والتعليم، بإيجابية وفاعلية أكبر، وصناعة أجيال تمتلك مقومات الإيمان، والعلم، والإبداع، وتطوير الذات، والثقة بالنفس، وتستشرف آفاق المستقبل بكل أريحية واقتدار.

كلمة:

بعض الزوجات يدفعن من حياتهن النفسية والاجتماعية ثمن ثقافة ذكورية متسلطة، وإرهاصات التباين المعرفي والإدراكي والأخلاقي لدى الأزواج.

القاصرات.. (زواج) في الشرق و(حرية) في الغرب!

المصدر: جريدة الجزيرة الأربعاء ٢١-٧-٢٠١٠

<http://www.al-jazirah.com/20100721/ar7d.htm>

محمد بن عيسى الكنعان

يرى الغرب في (زواج القاصرات) في الشرق الإسلامي وبالذات الدول العربية صورة من صور سلب حرية المرأة، وشكلا من أشكال امتها كرامتها باسم العادات والتقاليد وربما الدين، وفي المقابل فإن (حرية القاصرات) في الغرب المسيحي تعتبر في نظر المسلمين (الشرقيين) صورة من صور استغلال المرأة جسدياً وتسليعها في كل مظاهر المدنية الحديثة. هذه النظرة الناقدة المتقابلة تعكس (واقعاً ثقافياً) يعيشه كل طرف، ويرتبط بموقف هذا الطرف من جوانب رئيسية هي (الفطرة والدين والمجتمع والعلم) بشأن مكانة المرأة الاجتماعية ودورها الأسري ورسالتها الإنسانية عموماً، ما يعني أن تقويم كل وضعية سواءً (زواج أو حرية) القاصرات لا بد أن يتناول أبعاد تلك الجوانب الأربعة، مع مراعاة أن القصد ليس البحث عن (الأصوب) في حياة القاصر.. هل هو زواجها أم حريتها؟، إنما القصد تأكيد وجود حلول وسطية تحقق حياة كريمة للقاصر بالزواج والحرية معاً، وذلك بأن نتجاوز ابتداءً المفاضلة أو حتى المقارنة بين (الزواج) و(الحرية) بالنسبة لفتياتنا القاصرات.

فالملاحظ في جدلية النقاش حول (زواج القاصرات) في مجتمعنا بين الرفض والتأييد هو الاحتكام إلى مقارنة (زواج) القاصر في الشرق ب(حرية) الفتاة القاصر في الغرب، وما سببته تلك الحرية من وقوع جرائم أخلاقية وعلاقات صداقة غير منضبطة تحكمها النزعة الجنسية، انعكست سلباً على بناء الأسرة فتصدع بفعل معدلات الولادات غير الشرعية وعمليات الإجهاض المتكرر، بل وتكريس قيم بهيمية تخالف الفطرة عن العذرية وارتباطها بالتخلف والرجعية.

إن أهمية استبعاد المقارنة يأتي لسببين، الأول أنه لا توجد أرضية مشتركة بين (الزواج والحرية)، فالزواج من سنن الفطرة وتطبيقه ينتقل الإنسان إلى مرحلة مصيرية في حياته، أما الحرية فهي قيمة إنسانية نمارسها في مختلف مراحل حياتنا سواءً بزواج أو بدونه، السبب الآخر أن مجتمعنا محكوم بتعاليم دينية ويتعامل بعادات وتقاليد اجتماعية وقبلية، لذا يعتبر الزواج الطريقة المثلى والوحيدة لتأسيس الأسرة التي هي الركيزة الأساسية في بناء المجتمع، بينما المجتمع الغربي هو مجتمع متحرر من القيم الدينية والأخلاقية، ومحكوم بفلسفات مادية وعلمانية تعتبر الزواج خياراً مفتوحاً غير ملزماً لدرجة أنه يسمح بعلاقات اقتران تتعارض مع الفطرة السوية كزواج المثليين.

إذاً مناقشة زواج القاصرات ينبغي أن ينطلق من واقع المجتمع وظروفه وتطوره بعيداً عن المقارنات العالمية، من خلال علاقة هذا الزواج بمسائل لا بد أن تؤخذ بعين الاعتبار. هذه المسائل منها ما يحتاج لحسم نهائي ويكون شاملاً لكل حالات زواج القاصرات، من خلال تشريع معين يحدد (الموقف الديني) و(البعد الاجتماعي) و(الرأي العلمي)، بحيث يُنظر في موقف الإسلام من هذا الزواج وفقاً للنصوص الدينية والوقائع التاريخية والآراء الفقهية، سواءً بتحديد سن معين أو مراعاة مدى الإباحة والسعة الشرعية في هذا الشأن وما إلى ذلك، ولا تترك المسألة للجدل الإعلامي والفقهني الذي قد يتحول إلى جدل (بيزنطي)، مع مراعاة (رأي العلم) وبالذات الطب في العمر الأنسب لزواج الفتاة لتحديد سن أدنى، بحكم التباين في قضية سن بلوغ الفتاة. كما تدعم المناقشة باستعراض (البعد الاجتماعي) لزواج القاصرات، وفقاً لاختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية بين الوقت الراهن والماضي القريب، فبالأمس كانت التركيبة الاجتماعية تقوم على نظام العائلات الكبيرة (الحمايل)، واليوم أصبحت تقوم على لبنات العائلات الصغيرة المنفصلة مكانياً وإن كانت تجتمع في محيط عائلي واحد، فضلاً عن الظروف الاقتصادية القاسية التي كانت تجبر كثيراً من الأهالي على تزويج بناتهم في سن مبكرة، خاصة في ظل انعدام الفرص التعليمية والوظيفية، ما يناقض واقع الفتاة اليوم التي تتطلع إلى مستقبل مشرق ليس للعمل فحسب بل للدراسة العلمية العليا، والمشاركة الفاعلة في كل ميادين التنمية الوطنية والحضارة العالمية.

أما المسألة التي لا يمكن حسمها بشكل نهائي، كونها ترتبط بحالة وقتية للفتاة القاصر، بحيث تؤخذ كل حالة زواج قاصر على حدة، فهي (النضج الأنثوي)، التي تعني وجوب اكتمال نضج القاصر أو الفتاة المقبلة على الزواج، من خلال التوافق

الثلاثي (الجسدي والنفسي والعقلي) فلا تأتي بفتاة صحيحة وكاملة البنية الجسمانية وهي لم تُدرك معنى الحياة الزوجية عقلاً، أو تكون في وضع نفسي ضعيف من الممكن أن تسقط في أول امتحانات هذه الحياة المصيرية، خصوصاً أنها سوف ترتبط بشخص يعتبر غريباً عنها، كونها لم تألف من الرجال إلا محارمها وهذه المسألة. إذاً ينبغي أن نصل إلى موقف ديني ورأي علمي واضحين يحددان (سناً أدنى للزواج) يكون حداً لزواج القاصر، ولكن محكوم بمدى اكتمال نضجها الأنثوي، فيكون عدم النضج مانعاً للزواج وإن كان عمرها أعلى من ذلك الحدّ.

حقوق الإنسان في العالم

الشؤون طالبت الداخلية بمروياتها حول الوضع: استثناء الخدم من قانون العمل يعرض الكويت لانتقادات دولية

المصدر: جريدة القبس الأحد، ١٨ يوليو ٢٠١٠

<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=٦٢٢٥٠٢&searchText=حقوق الانسان&date=٢٠١٠٧٢٠١٠>

أحمد المسعودي

طالبت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وزارة الداخلية بوضع تصوراتها ومروياتها حول توصيات المجلس الدولي لحقوق الانسان، الذي عقد في مايو الماضي، وخص الكويت خلال المناقشة بضرورة تضمين الاتفاقيات الدولية حول خدم المنازل من جهة وامكانية انضمام هذه الشريحة الى قانون العمل رقم ٦/٢٠١٠ بشأن العمل في القطاع الاهلي. وجاء في مذكرة رفعتها «الشؤون» الى «الداخلية»: ان وزارة الداخلية تعمل على حماية العمالة الوافدة، وهي المختصة باستقدام العمالة المنزلية ولديها اجهزة رقابية كثيرة، غير ان هذه الشريحة من العمالة قد تم استثنائها من قانون العمل في القطاع الاهلي، وهو ما عرض الكويت لبعض الانتقادات في مجلس حقوق الانسان الدولي وبعض التقارير الدولية، وعلى رأسها تقرير «الخارجية» الاميركية الاخير، رغم استحسان هذه التقارير والمنظمات لخطوات الحكومة الاخيرة لتوفير اكبر قدر ممكن من الحماية للعمالة الوافدة.

الخدم وقانون العمل

وقالت الشؤون: إن الكويت شاركت وبشكل فعال في اجتماعات مجلس حقوق الإنسان الدولي الذي انتهى إلى إصدار عدد من التوصيات بالنسبة للكويت وطالب بسرعة الأخذ بها، ومن ذلك اعتماد القرارات الخاصة بخدم المنازل التي مازالت قيد الدراسة ولم تقر والسعي نحو توسعة قانون العمل في القطاع الأهلي ليشمل كل شرائح العمالة الوافدة بما في ذلك شريحة خدم المنازل.

وتابعت: إن الشؤون ترغب في معرفة تصورات وزارة الداخلية حول توفير الحماية الشاملة لهذه الفئة، وأبرز التصورات والتطلعات بالنسبة لقانون إقامة الأجانب، وتحديد موقف الوزارة من حيث الاجازات والأجور والراحة الأسبوعية، ووضع حد أدنى لساعات العمل، أسوة بما قامت به وزارة الشؤون اخيراً، خاصة ان قانون العمل في مادته الخامسة قد نص صراحة على أن يصدر الوزير المختص (وزير الداخلية) قراراً ينظم بموجبه العلاقة بين الكفلاء والخدم.

وانتهت الشؤون الى مطالبة الداخلية بضرورة الاستعجال والرد في أقرب وقت ممكن حول التوصيات سالفه الذكر، وإبداء الرأي والاسترشاد بتصورات الأجهزة المختصة تمهيداً لتضمينها وجمعها في تقرير واحد يبين موقف الكويت تجاه تلك التوصيات وموافاة الوزارة بأخر التصورات حول العمالة الوافدة، سواء خدم المنازل أو العاملون في القطاع الأهلي.

٣ مطالب

حددت الشؤون ٣ تصورات للداخلية وطالبتها بسرعة الرد عليها وهي:

- ١ - اصدار قرارات من قبل الداخلية توفر حماية أكثر لخدم المنازل.
- ٢ - إدراج خدم المنازل في قانون العمل.
- ٣ - تحديد موقف الداخلية من ساعات العمل والأجور والراحة الأسبوعية والإجازات.

مزايا

قال المصدر إن هيئة العمل ستتوافر فيها مزايا كثيرة في مقدمتها إقرار كادر والضبطية القضائية وتوفير كل السبل التي ترمي إلى ضبط العمل وتدفع نحو تطوير الآليات والإمكانات، مشيراً إلى أنه من المتوقع أن يتم اختيار مائة موظف من كل إدارة في قطاع العمل ان لم تحدث تطورات أخرى مغايرة لذلك التصور.

بري يحدد ١٧ أغسطس موعداً لجلسة تصويت توافقية البرلمان اللبناني يرجئ البت في حقوق الفلسطينيين

المصدر: جريدة الاتحاد الجمعة ١٦ يوليو ٢٠١٠
<http://www.alittihad.ae/details.php?id=٤٣٧٦٢&y=٢٠١٠>

جودت صبيرا
تجاوز البرلمان اللبناني في جلسة تشريعية عاصفة امس الازمة السياسية التي تفجرت قبل ايام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية حول الحقوق المدنية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، ونجحت الوساطات والاتصالات التي جرت خلال الجلسة على ارفع المستويات في موافقة رئيس البرلمان نبيه بري على تأجيل البت في هذا الملف شهراً كاملاً.
وحدد الرئيس بري يوم ١٧ اغسطس المقبل موعداً جديداً لجلسة تشريعية تخصص للبحث في موضوع الحقوق المدنية والانسانية والاجتماعية للفلسطينيين في لبنان. وقال: "مستعدون للتعاون بين السلطات ولكن لا تعاون على مخالفة القانون".

وعلمت "الاتحاد" من نواب في كتلة "التممية والتحرير" التي يتزعمها بري، ان رئيس البرلمان وافق على تأجيل البت باقتراح رئيس "اللقاء الديمقراطي" النائب وليد جنبلاط الذي غاب عن الجلسة بشأن حقوق الفلسطينيين بعد تلقي اشارة ايجابية من الأخير عبر النائب مروان حمادة لهذه الغاية، ولكنه رفض طلب رئيس الحكومة التأجيل لشهرين لإعادة مناقشة هذا الموضوع.

وقرر الرئيس بري إعادة اقتراح جنبلاط إلى اللجان النيابية المختصة لإعادة درسه خلال شهر كامل لביصار إلى التصويت عليه في جلسة ١٧ المقبل، ولقي رد رئيس البرلمان على الوسطاء بالإيجاب ارتيحا لافتأ لدى الفريق الذي يعد من جانبه اقتراحات مماثلة (أي "القوات" و"المستقبل" و"الكتائب")، فيما أوضح مصدر في المعارضة لـ"الاتحاد" بدوره أن هذا الموضوع سيكون محور مشاورات مكثفة خلال شهر بين ("حزب الله" و"أمل" و"التيار الوطني الحر" وأحزاب المعارضة)، للتوصل إلى صياغة اقتراح قانون لهذه الغاية.

ورد رئيس الحكومة سعد الحريري في جلسة المجلس النيابي على كلام بعض نواب "الوفاء للمقاومة"، فلفت إلى أن الحكومة مسؤولة عن الأجهزة الأمنية والتعاون الذي تقوم به لكشف العملاء هو الأساس، مشيراً إلى أن البعض كشفوا في الاتصالات والجيش والجنوب، والحكومة تقوم بعملها والأمر يوجب سرية كاملة.
وأسف لأن "هناك تعاطيا سياسيا بهذا الموضوع وهو أنه كيف نمسك عميلا ونكشف التحقيق معه في الإعلام ما يؤدي إلى فرار شركائه في العمالة الى خارج البلاد"، مشددا على أن "الحكومة تؤمن كل ما تطلبه القوى العسكرية وهذا هو الأساس".

ولفت إلى أن "الحكومة أرسلت وفدا عسكريا إلى الأمم المتحدة بشأن القرار ١٧٠١ واحدى مهماته شرح الخروقات الإسرائيلية". وبعد كلمة الحريري، طلب النائبان حسن فضل الله وعقاب صقر الكلام فردّ الرئيس بري: "إذا أردتم نعيّن جلسة للمناقشة وهذا موضوع حساس وهذه الساعة فقط للأوراق الواردة".

وحذر فضل الله في كلمته خلال الجلسة من "إننا ربما نكون أمام أخطر عملية تجسس على لبنان ونحن أمام عملاء استراتيجيين يقدمون معلومات للعدو، حتى يتمكن من التحكم عن بعد وهذا الموضوع يستحق استنفارا".
وتساءل في جلسة المجلس النيابي "ألا يستحق الأمر عقد جلسة طارئة للحكومة لبحث الاستباحة الإسرائيلية لهذا القطاع؟ وهل حدّدت الحكومة حجم الأضرار التي لحقت به؟ وهل كوّنت ملفاً عن هذا العدوان الإسرائيلي؟ وماذا فعلنا لمعالجة هذا الأمر؟".

وتطرق عضو كتلة "الوفاء للمقاومة" النائب نواف الموسوي، في كلمة له، الى ما قاله مساعد وزير الخارجية الأميركية جيفري فيلتمان عن الأموال التي تُدفع لتشويه صورة "حزب الله"، لافتاً إلى أن هناك دولة تتدخل في الشؤون الداخلية وهذه مساعدات مشروطة، وأعلن "إننا فخورون بأن هذه الدولة تعادينا لأنها راعية لما وصفه بـ"الإرهاب" الإسرائيلي لدرجة أنها لم تتحمل صحفية تتكلم عن السيد محمد حسين فضل الله، فطردها فضلاً عن ما يحصل في فلسطين وموجات التهديد الجديدة للفلسطينيين".

ودعا عضو كتلة "القوات اللبنانية" النائب جورج عدوان، الى عدم ممارسة سياسية النعامة، مشيراً الى ان اللبنانيين يطرحون تساؤلات عما سيحدث في نهاية الصيف، وماذا عن المحكمة الدولية وتوطين الفلسطينيين ودور الـ"يونيفيل". واكد عدوان أن المحكمة الدولية يفترض ان تبحث عن الحقيقة فيما البعض خائف منها ويعتبرها امبريالية.

وهنا تتخل النائب حسن فضل الله وسأل بالنظام: "من قال إن "حزب الله" لديه هواجس من المحكمة؟" فردّ بري: "قال إذا وهي شرطية". واستغرب عضو كتلة "لبنان أولاً" النائب عمار حوري "موقف "حزب الله" و"حركة امل" من الاتفاقية الأمنية الفرنسية- اللبنانية"، مذكراً بأن الاتفاقية المذكورة حظيت بموافقة الحكومة اللبنانية، بإجماع أعضائها عليها.

وأشار عضو كتلة "الكتائب اللبنانية" النائب سامي الجميل إلى أن تأجيل البت بموضوع الحقوق الفلسطينية أعطى المجال للتداول وتقديم الاقتراحات، معتبراً أن هذا الموضوع هو موضوع وفاقي يحتاج إلى تشاور، مشدداً على وجوب الحصول على وقت اضافي لاستكمال النقاش في ما يخص حقوق اللاجئين الفلسطينيين.

وشدد النائب مروان فارس على ضرورة الإسراع بتنفيذ قانون التنقيب عن النفط في البر والبحر، كما دعا إلى معالجة موضوع الفلسطينيين معالجة انسانية على قاعدة الشرائع الدولية وخارج إطار المذهبية والطائفية، واثار موضوع الاتفاقية الأمنية مع فرنسا.

وخلال الجلسة، احتشد عشرات الفلسطينيين الناشطين في المنظمات الديمقراطية في محيط البرلمان، وسلم وفد يمثلهم مذكرة الى الرئيس بري حول الحقوق الإنسانية والاجتماعية للاجئين، آملة من البرلمان ان تكون هناك خاتمة لإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني بوضع حد لحالة البؤس والحرمان التي يعيشها منذ النكبة الكبرى عام ١٩٤٨.

جعجع: ثغرات عميقة في العلاقات اللبنانية السورية

بيروت (الاتحاد) - عشية زيارة رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري يوم الاحد المقبل الى سوريا على رأس وفد وزاري كبير، شن رئيس الهيئة التنفيذية لـ"القوات اللبنانية" سمير جعجع، هجوماً على سوريا. واعتبر ان هناك ثغرات عديدة وعميقة تشوب العلاقات اللبنانية - السورية رغم الجهود التي بذلها الحريري. مشيراً الى انه طالما ظلت هذه الثغرات موجودة فإن موضوع هذه العلاقات سيبقى مطروحا سياسياً وعربياً ودولياً بامتياز.

واعتبر جعجع امام وفد جامعي انه اذا كانت سوريا متضايقة من لحظ هذا الامر في تقارير دولية وحتى عربية، فإن الحل بسيط ويكمن في ان تصبح العلاقات اللبنانية - السورية سوية وطبيعية.

وسأل عن سبب عدم ترسيم الحدود بين البلدين، حيث لا توجد صحارى كبقية الدول العربية تضيع المعالم، بل ان نقاط الترسيم معروفة منذ القدم، مذكراً بأن طاولة الحوار الوطني عام ٢٠٠٦ اخذت قراراً بالاجماع بسحب السلاح الفلسطيني خارج المخيمات ولكن حتى الآن لم ينفذ شيء.

وشدد على رفض التوطين، وعلى تحسين الأوضاع الانسانية والمعيشية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، مشيراً الى ان هناك ورقة تعد بين "القوات اللبنانية" و"تيار المستقبل" بهذا الشأن، وهذه الورقة لا ترتب على الحزينة اللبنانية اية اعباء اضافية.

وسأل جعجع لمصلحة من يشن فريق من اللبنانيين حملة شعواء على فرنسا التي لم يكن لها منذ مئة سنة اي موقف الا لمصلحة لبنان ويأخذ بعين الاعتبار المصالح اللبنانية العليا منحازاً للقضايا العربية؟ ورأى ان القيام بحملة على فرنسا هو محاولة للضغط عليها لتغيير مواقفها الدولية، وبالاخص من الملف النووي الإيراني، وبذلك يرتكب لبنان خطأين، اولهما ان كل الحملات لا يمكن ان تؤثر على فرنسا بسياستها الدولية، وثانيهما اننا نخرب علاقتنا بدولة كبيرة وصديقة.

البراك: الشعبي تعد اقتراحات لتعزيز قوانين الحريات

المصدر: جريدة القبس السبت ١٧ يوليو ٢٠١٠

<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=٦٢٢٢٤٣&searchText=حقوق الانسان&date=٢٠١٠٧٢٠١٠>

أحمد عبدالستار وأحمد الشمري
قال النائب مسلم البراك ان كتلة العمل الشعبي تعمل على إعداد مجموعة كبيرة من الاقتراحات بقوانين بشأن حماية الحريات، إضافة إلى اجراء تعديلات تخص بعض القوانين التي تقيد الحريات العامة.
وأضاف البراك ل القبس أن الكتلة تعد هذه القوانين تمهيدا لتقديمها مع بداية دور الانعقاد المقبل والدفع بإنجازها من قبل المجلس.
من جهة أخرى، تعقد لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان اجتماعا الأحد، تناقش فيه الالتماسات الواردة إليها بشأن الابعاد الإداري.
وذكرت مصادر مطلعة أن اللجنة بصدد دراسة شكاوى مقدمة بشأن المبعدين المصريين على خلفية قضية دعمهم لمدير عام الوكالة الدولية الذرية السابق محمد البرادعي.



الإمارات.. الأولى عالمياً في حماية حقوق القنوات المشفرة على

الإنترنت

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ١٩-٧-٢٠١٠

<http://www.alriyadh.com/2010/07/15/article543923.html>

دبي - مكتب الرياض، عطايف الشمري
أصبحت الإمارات أول دولة في العالم تتخذ إجراءات لحماية حقوق الملكية الفكرية على الانترنت بنجاح وذلك بوضع حد لتشغيل القنوات المشفرة بشكل غير قانوني عبر الانترنت .
وفي خطوة تعتبر الأولى في نوعها على مستوى العالم من حيث الفعالية قامت هيئة تنظيم الاتصالات بالتعاون مع مشغلي الاتصالات بالإمارات بحجب وصول حركة الانترنت غير المشروعة التي تتيح فك تشفير القنوات المشفرة. وقال محمد الغانم مدير عام هيئة تنظيم الاتصالات: تولي الإمارات أهمية بالغة للملكية الفكرية، وهي سباقة في إيجاد البيئة الاقتصادية المثلى من خلال دعم أصحاب الملكية الفكرية. وستساهم هذه الإجراءات بشكل إيجابي في حماية حقوق العملاء ضد هذا النوع من الغش التجاري كما تمهد الطريق أمام وضع حد لانتهاكات حقوق الملكية وقوانين الدولة .
كما حذرت الهيئة من الاستخدام غير المشروع لخدمات الاتصالات بشكل عام سواء باستخدام خدمات غير مشروعة، أو بتقديمها لما فيها من ضرر على العملاء وعلى الاقتصاد الوطني وتوصي العملاء بتوخي الحذر عند اقتناء أجهزة الاستقبال أو خدمات القنوات مدفوعة الأجر والتأكد من مشروعيتها .
يذكر انه لوحظ في الأونة الأخيرة انتشار فك تشفير القنوات بشكل غير قانوني باستخدام ما يسمى بمشاركة بطاقات التشفير على الانترنت أو الكارد شيرنج حيث يتصل جهاز استقبال القنوات (الرسيفر) بالانترنت ليتلقى بيانات تشفير القنوات بشكل دائم من أحد البطاقات المفعلة التي يتم تشغيلها بشكل غير قانوني منتهكاً بذلك حقوق الملكية الفكرية لأصحاب هذه القنوات، ويقع كثير من العملاء ضحية هذا العمل غير القانوني.

٨ بوارج حربية إسرائيلية تحاصر سفينة الأمل الليبية والمتضامنون يؤكدون أن وجهتهم غزة

المصدر: جريدة اليوم الخميس ١٥-٧-٢٠١٠

<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٥٤٤&I=٧٧٤٠٢٢&G=٤>

محمد ماهر - القدس المحتلة

أكد المدير التنفيذي لـ «مؤسسة القذافي للتنمية»، يوسف صوان، أن ثمانى بوارج حربية إسرائيلية تحاصر السفينة التي استأجرتها المؤسسة لإيصال مساعدات إلى قطاع غزة . وكان المنتدى الوزاري السباعي الاسرائيلي برئاسة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، قد قرر خلال جلسة عقدها مساء الثلاثاء عدم السماح لسفينة المساعدات الليبية بالاقتراب من سواحل قطاع غزة بأية حال من الأحوال . كما تقرر إصدار تعليمات إلى سلاح البحرية الاسرائيلي بالتصدي للسفينة داخل المياه الإقليمية الاسرائيلية، وإيقافها بعد توجيه إنذارات إليها .

وأفاد قسم الرصد الإذاعي في الإذاعة العبرية - الذي يتنصت على الاتصالات بين السفينة والبحرية الإسرائيلية - بأن السفينة أنزلت المرساة في البحر بسبب عطل في المحرك. وذكر مراسل فضائية «الجزيرة» الموجود على ظهر السفينة أن أربع بوارج اسرائيلية تحاصر السفينة التي أصيبت بعطل فني، وأن المهندسين يحاولون إصلاحه . وقال مدير مؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية يوسف الصواني من طرابلس الغرب؛ إن قوات الاحتلال تطارد السفينة بالفعل وتقوم بعمليات تشويش، ولفت إلى أن ذلك يتسبب ببطء سير السفينة. وأوضح أن العطل مرده الاعتراضات والتشويش الاسرائيلي، مشدداً على أن «الأمل» ماضية إلى غزة بغية إيصال المساعدات إلى الشعب الفلسطيني المحاصر في القطاع، ونفى صحة أنباء ذكرت أن السفينة ستغير مسارها إلى ميناء العريش المصرية. وكان عشرات الفلسطينيين ورئاسة وأعضاء اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار واللجنة الحكومة لكسر الحصار شاركوا في مسيرة قوارب بميناء غزة استعداداً لاستقبال سفينة الأمل الليبية.

وحمل المشاركون العلمين الفلسطيني واللبي وصور الرئيس الليبي معمر القذافي ونجله سيف الإسلام رئيس مؤسسة القذافي الخيرية التي تحرك السفينة التضامنية. وانطلقت القوارب من ميناء غزة صباح امس ترحيباً ودعماً وتأييداً لسفينة الأمل المحاصرة من قبل الاحتلال الإسرائيلي في عرض البحر، في حين تصرّ على الوصول لغزة وتنتقد ببطء رغم تشويش الاتصالات عليها.

وجدد النائب جمال الخضري رئيس اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار التأكيد على أن السفينة مصرّة على الوصول إلى قطاع غزة وليس إلى أي ميناء آخر، محذراً من هجوم إسرائيلي عليها والتعامل معها بقوة. وأفاد الخضري بأنه بدأ تشويش البحرية الاسرائيلية على اتصالات سفينة «الأمل» الليبية، وحذر من كونه مقدمة لمهاجمتها .

وأكد الخضري أن السفينة لا تبعد عن سواحل غزة سوى قرابة ٥٠ كم وسط إحاطة من الزوارق الإسرائيلية ومطالبتها بالتوجه إلى أي ميناء آخر غير غزة.

وقال: «إن الزوارق تحاصر السفينة وتطلب منهم عدم التوجه إلى غزة، والتوجه إلى أي ميناء آخر، وهو ما يرفضه المتضامنون ويصرون على أن حمولتهم إنسانية ووجهتهم غزة فقط». وحمل الخضري، الاحتلال الاسرائيلي المسؤولية الكاملة عن حياة المتضامنين على متن السفينة، داعياً في الوقت ذاته إلى تشكيل شبكة أمان وحماية دولية للسفينة التضامنية حتى تصل إلى غزة .

وأشار رئيس اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار إلى أن السفينة تعمل وفق محددات رئيسية، وهي أنها تأتي تحت مظلة «مؤسسة القذافي العالمية الخيرية»، وهدفها إيصال رسالتين، الأولى: إنسانية، بإيصال المساعدات؛ والثانية: سياسية، بكسر حصار غزة؛ ولا تريد مواجهة مع أي أحد لأنها سلمية ومدنية.

من جهتها أدانت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، القرصنة الإسرائيلية بحق سفينة «الأمل» الليبية بمنعها من التوجه لقطاع غزة .

واعتبرت ذلك انتهاكاً صارخاً للقيم الإنسانية والأعراف الدولية، وتمثل إرهاب دولة منظماً يكشف وجه الاحتلال القبيح في ضرب كل من يحاول التضامن والوقوف إلى جانب شعبنا وقضيته الوطنية، وحمّلت الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن حياة المتضامنين مع شعبنا الفلسطيني في السفينة الليبية.

ودعت الجبهة، المؤسسات الدولية والحقوقية للتحرك العاجل والسريع لحماية المتضامنين على متن سفينة «الأمل» الليبية من بطش الاحتلال والاعتداء عليها، والعمل على رفع الحصار ووقف العقوبات الجماعية بشكل كامل عن شعبنا في قطاع غزة.



مصر أبدت استعدادها لتسلم الشيخ عمر من الولايات المتحدة القاهرة: زعيم "الجماعة الإسلامية" يكف محامياً يهودياً للدفاع عنه أمام القضاء الأمريكي

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ١٩-٧-٢٠١٠

<http://www.alriyadh.com/19/07/2010/article044921.html>

القاهرة - ي. ب. ا:

قالت صحيفة مصرية الأحد ان الشيخ عمر عبدالرحمن الزعيم الروحي للجماعة الإسلامية الذي يقضي عقوبة السجن المؤبد داخل الولايات المتحدة الأمريكية لاتهامه بالضلوع في تفجير مركز التجارة العالمي كلف محامياً يهودياً بالدفاع عنه بعد سجن محاميته الأمريكية. وأوضحت صحيفة "المصري اليوم" ان أسرة عبدالرحمن كشفت عن طلبه تكليف محام يهودي الديانة يدعى "كوبي" للدفاع عنه بديلاً للمحامي الأمريكي رمزي كيلارن، رئيس هيئة الدفاع عنه في أمريكا، وذلك عقب إدانة محاميته لين ستيوارت، أمس الأول، بالسجن ١٠ سنوات لاتهامها بتوصيل رسائل من الشيخ عمر إلى أتباعه في الخارج .

ونقلت الصحيفة عن عمار، نجل الشيخ عمر عبدالرحمن، القول إن الشيخ أبلغنا بضرورة تولي هيئة الدفاع عنه المحامي الأمريكي كوبي يهودي الديانة، نظراً لتعاطفه الشديد مع قضية الشيخ. وأشار إلى أن المحامي اليهودي سبق له الترافع عن الشيخ، قبل شهرين، أمام المحكمة، إلا أن القاضي أمر باستبعاده، نظراً لانتقاده السياسة الأمريكية ولحدة مواقفه الراضة للسياسة الأمريكية في التعامل مع ملف حقوق الإنسان والشيخ عمر عبدالرحمن تحديداً. وأضاف عمار، وهو النجل الأصغر للشيخ عمر عبدالرحمن أن الحكم الذي قضت به المحكمة على المحامية الأمريكية لين ستيوارت "ظالم". وأشار إلى أن الجهات الأمنية في مصر ذكرت للأسرة أن مصر ليس لديها مانع من تسلم الشيخ من الولايات المتحدة، إلا أن مصر لا تستطيع طلب عبدالرحمن، نظراً لعدم وجود اتفاقية لتسليم السجناء بين البلدين.

القضاء البريطاني ينهي إعتصاماً ضد الحرب الأفغانية

المصدر: جريدة اليوم السبت ٧-١٧-٢٠١٠

<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٥٤٦&I=٧٧٤٤٢&G=٢>

الوكالات - لندن

أصدرت محكمة بريطانية قرارا امس الجمعة يلزم مجموعة من أنصار السلام يقيمون في مخيم بالقرب من ساعة بيج بن في قلب لندن بتفكيك خيامهم وازالة لافتاتهم والرحيل بعد رفض الاستئناف المقدم من الناشطين في أمر طردهم. واتسعت الحركة التي أطلقت على نفسها اسم (قرية الديمقراطية) التي تناصر عددا من القضايا من انتهاء الحرب في أفغانستان الى مناهضة الرأسمالية من خيمة واحدة الى مخيم شاسع منذ الانتخابات البرلمانية البريطانية التي أجريت في السادس من مايو.

وقال الناشط دون ايفانز (٤٢ عاما) بعد صدور حكم محكمة الاستئناف: تجريم المحتجين من أجل السلام بهذا الشكل يثبت أنه لا وجود لحقوق الانسان في هذا البلد.

ويقول المشاركون في المخيم انهم متمسكون بحقهم في حرية التعبير والاحتجاج السلمي لكن رئيس بلدية لندن بوريس جونسون لجأ الى القضاء لطردهم وقال ان المخيم منظره قبيح في أحد أشهر المعالم التي تجتذب السائحين في العاصمة البريطانية.

وقال متحدث باسم جونسون: يحترم رئيس البلدية حق التظاهر لكن حجم وتأثير الاحتجاج سبباً أضرارا للميدان، كما يمنع سكان لندن الآخرين من استخدامه بشكل سلمي.

وأقيم المخيم في منطقة عشبية وسط ميدان البرلمان، حيث يتوافد مئات السائحين يوميا لالتقاط الصور لساعة بيج بن الشهيرة وزيارة وستمينستر ابي مقر البرلمان البريطاني قبل أن يتوجهوا الى قصر بكنجهام القريب. ويأتي المحتجون والناشطون الى الميدان ليسلموا رسائلهم الى النواب في البرلمان.

وفي اطار ما وصفوه بتجربة للاحتجاج السلمي كان الناشطون قد نصبوا أكثر من ٣٠ خيمة في المكان وعلقوا لافتات بين الأشجار تحمل عبارات مناهضة للحرب

الاتحاد

الاتحاد النسائي يعلن قرب المشاركة في جائزة إعلام حقوق الطفل

المصدر: جريدة الاتحاد الخميس ١٥ يوليو ٢٠١٠
<http://www.alittihad.ae/details.php?id=٤٣٤٧٦&y=٢٠١٠>

وأم أعلن الاتحاد النسائي العام أمس عن قرب موعد المشاركة في الجائزة الإقليمية للإعلام حول حقوق الطفل التي تنظم برعاية منظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسيف»، وذلك إحياء لذكرى مرور عشرين عاماً على دخول اتفاقية حقوق الطفل حيز التنفيذ. وستمنح الجوائز لأصحاب الأعمال المنشورة في خمس فئات من وسائل الإعلام، وهي التلفزيون والاذاعة والإعلام المطبوع والتصوير الفوتوغرافي والإعلام الإلكتروني. وتمنح جائزة وسائل الإعلام للتميز في مجال إعداد التقارير الاخبارية المنشورة في وسائل الإعلام العربية عن واقع حقوق الأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويجوز للأعمال المقدمة للمسابقة أن تتناول القضايا الوطنية أو الإقليمية.



حماس: إلغاء مقنّع تأجيل التصويت على حقوق الفلسطينيين

المصدر: جريدة الحياة الإحد ٧-١٨-٢٠١٠
<http://ksa.daralhayat.com/internationalarticle/١٦٣٣١٤>

بيروت - «الحياة» انتقد مسؤول العلاقات اللبنانية في حركة «المقاومة الإسلامية» (حماس) رأفت مروة، تأجيل التصويت في المجلس النيابي اللبناني على القوانين المتعلقة بالحقوق الاجتماعية والانسانية للاجئين الفلسطينيين، معتبراً في تصريح امس، أن صفة «المعجل المكرر» التي حملتها مشاريع القوانين المقترحة، تحولت إلى «المؤجل الدائم»، وصارت قاعدة التأجيل والتعميد هي الصفة التي تحكم هذه المشاريع. وقال مروة: «نعتبر التأجيل الذي حصل إلغاءً مقنّعاً، وأدأً للمشاريع أشبه ما يكون بنعي بعبارات مزرکشة لحقوق اللاجئين في لبنان»، مشيراً الى أن طريقة تعاطي بعض الجهات مع مشاريع القوانين «تُظهر إصراره على إبقاء التوتّر في العلاقة الفلسطينية - اللبنانية، وعدم استعداده لطّي صفحة الماضي والتطلع نحو تجديد هذه العلاقة وتطويرها... وما حدث لا يبشّر بوجود إرادة لبنانية جديدة لإحداث تغيير في مناخ العلاقات الفلسطينية - اللبنانية المشتركة، إذ يريد بعضهم إبقاء لغة الهواجس والتمييز هي السائدة.» وأكد تمسك اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان «بالعمل الدائم والنضال المستمر من أجل تحصيل حقوقنا المدنية والإنسانية كلها، ومنها حق العمل والتمكّن والرعاية الصحية والتعليم، ونعتبر هذا الأمر من رأس أولوياتنا، رافضين كل محاولات التوطين والتهجير، حتى عودتنا النهائية إلى أرضنا المحرّرة.»

الكرملين : التعرف على قاتل ناشطة حقوقية شيشانية

المصدر: جريدة اليوم السبت ١٧-٧-٢٠١٠

<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٥٤٦&I=٧٧٤٤٣٦&G=٢>

الوكالات - يكاتيرنبرج - روسيا
أعلنت روسيا يوم الخميس انها تعرّفت على قاتل ناشطة حقوق الانسان ناتاليا ايستميروفا التي اثار مقتلها قبل عام استهجانا دولياً الا ان رئيسها السابق في العمل رفض هذا الزعم.
واختطفت ايستميروفا في ١٥ من يوليو من العام الماضي في مسقط رأسها في الشيشان حيث كانت تنتقد بشدة الزعيم الاقليمي المعين من الكرملين رمضان قديروف. وعثر على جثتها ملقاة في انجوشيا المجاورة.
وقال الرئيس ديمتري ميدفيديف - الذي يستضيف المستشارية الالمانية انجيلا ميركل في مدينة يكاتيرنبرج في جبال الاورال - ان السلطات احرزت تقدماً في هذه القضية.
وقال مدفيديف: تم التعرف على هوية القاتل المأجور الذي نفذ العملية .. ولكن ليس الشخص الذي حرض على هذه الجريمة الخطيرة.
واضاف ان الرجل الذي اطلق الرصاص كان على قائمة المطلوبين دولياً وان التحقيق يسير على قدم وساق.
ولكن رئيس منظمة ميموريال الحقوقية حيث كانت تعمل ايستميروفا قال انه لم يرَ اي تقدم في القضية ورجح ان الرجل الذي تعرّف عليه الكرملين هو متمرّد متوفى وقع الاختيار عليه لتجنب قضية محرّجة امام المحكمة.
وقال اوليج اورلوف لرويترز: مثلما يحدث في العادة .. متمرّد مقتول بالفعل سمي قاتلاً مأجوراً. هو لا يستطيع المجادلة في التحقيق لذلك لن تكون هناك جلسة استماع بالمحكمة وهذه تماماً النتيجة التي يريدونها اشخاص بعينهم هنا. واطاف: لدينا شكوك قوية بشأن هذه الرواية.
واصدرت مؤسسة العفو الدولية المعنية بحقوق الانسان بياناً تنتقد فيه ببطء سير التحقيق يوم الخميس وذلك في الذكرى السنوية الاولى لجريمة القتل وتحدثت الكرملين ان يظهر ان لديه الارادة السياسية لحل لغز القضية.
وادان قادة الغرب مقتل ايستميروفا وقال نشطاء حقوقيون ان بطء التحقيقات هو رمز للفساد في روسيا وغياب القانون.
وقالت ميركل التي تنتقد معاملة الكرملين للنشطاء المعارضين: في مجال حقوق الانسان هناك اختلافات واضحة في الرأي بين بلدينا.
وتجمع بضع عشرات من الاشخاص يحملون الورود والشموع في وسط موسكو مساء يوم الخميس لإحياء ذكرى مقتل ايستميروفا.
ومقتل ايستميروفا (٥٠ عاماً) هو حلقة في سلسلة من جرائم القتل التي لم تحل لنشطاء حقوقيين وصحفيين في روسيا .

اعتباراً من الأحد المقبل اقتصادية دبي تلزم منافذ البيع بوضع أرقام الاتصال بحماية حقوق المستهلكين

المصدر: جريدة الاتحاد الخميس ١٥ يوليو ٢٠١٠
<http://www.alittihad.ae/details.php?id=٤٣٣٧٦&y=٢٠١٠>

الزمت دائرة التنمية الاقتصادية في دبي كافة منافذ البيع في إمارة دبي بالإعلان عن قنوات الاتصال الخاصة بحماية حقوق المستهلكين في دبي في مكان بارز وواضح داخل المنشأة التجارية ابتداء من يوم الأحد المقبل. وتأتي هذه المبادرة انطلاقاً من حرص دائرة التنمية الاقتصادية على تعزيز وسائل الاتصال مع المستهلكين والتجار على حد سواء، بالإضافة إلى الجهود المستمرة التي تبذلها الدائرة لتحقيق أكبر قدر من الوعي لدى المستهلكين لضمان حقوقهم. سيتم إعطاء منافذ البيع، التي تشمل المحال التجارية والمطاعم في إمارة دبي، فرصة ثلاثة أشهر لتطبيق القرار، حيث سيتم مخالفة المحال غير الملتزمة بتعليمات الدائرة بحلول ١٨ أكتوبر المقبل.

قال عمر بوشهاب، المدير التنفيذي لقطاع الرقابة التجارية وحماية المستهلك بالدائرة في بيان صحفي أمس: "يمكن لجميع أصحاب منافذ البيع طباعة البيانات المراد إبرازها في التنويه الخاص بحماية المستهلكين عن طريق زيارة الموقع الإلكتروني www.cons.merrights.ae، واختيار خانة "تنزيل ملف شعار الحملة". كما يتوجب على جميع منافذ البيع الالتزام بوضع التنويه في مكان بارز وواضح خلف أو أمام كاونتر الدفع باللغتين العربية والانجليزية، والالتزام حرفياً بالبيانات الموجودة في النموذج الأصلي. كما يمكنهم أيضاً إعادة طباعة نموذج التنويه على شكل ملصقات أو لوحات إعلانية بشرط ألا يقل حجم التنويه عن حجم ورقة A٤ وأن لا يقل حجم الخط عن ما هو عليه في النموذج الأصلي". وأضاف بوشهاب: "جاءت هذه الخطوة في إطار حرص دائرة التنمية الاقتصادية بتفعيل التواصل مع كل من المستهلكين والتجار بهدف حمايتهم طبقاً للقوانين واللوائح المتعلقة بهذا الشأن. ولضمان الرضى التام للزبائن، يحرص قطاع الرقابة التجارية وحماية المستهلك على ضمان حقوق المستهلكين الاتفاقيه والقانونية بالإضافة إلى حصولهم على أعلى مستوى من الخدمة في المحال التجارية ومراكز التسوق الكبرى".

ويوفر الموقع الإلكتروني www.cons.merrights.ae إرشادات خاصة للمستهلكين، تتضمن معلومات عامة ومفيدة تحدد الجهات المتخصصة في حماية المستهلك سواء كانت دائرة التنمية الاقتصادية أو غيرها من الجهات الحكومية الأخرى. كما يستعرض الموقع مواد وقرارات قانون حماية المستهلك رقم ٢٤ لعام ٢٠٠٦، إضافة إلى المسؤوليات المترتبة على المستهلك تجاه الخدمات المقدمة له والسلع التي يشتريها. ويوفر الموقع مجموعة من النصائح والتوجيهات الخاصة بكيفية التسوق الصحيح، وأهم الشروط التي يجب مراعاتها قبل تقديم أي شكوى. كما يضم أيضاً الطرق المختلفة للتواصل مع الجهات المعنية في الدائرة لتقديم شكوى أو ملاحظات وطرق متابعتهم.

قامت دائرة التنمية الاقتصادية باعتماد آلية إلكترونية للتواصل مع المستهلكين وضمان الاستجابة لمتطلباتهم والشكاوى المقدمة من قبلهم، حيث سيتم متابعة الشكاوى من وقت استقبالها وحتى يتم إغلاقها. ويمكن للمستهلكين تقديم الشكاوى عن طريق البريد الإلكتروني cons.merrights@d.baided.gov.ae، أو عن طريق الاتصال بخدمة "أهلاً دبي" على رقم ٦٠٠٥٤٥٥٥٥، حيث سيتم تحويل الشكاوى للقسم المختص.

عبدالله الصباح: الرئيس الأميركي أشد على أمن الخليج كارتر يشيد بالديموقراطية وحقوق الإنسان في الكويت

المصدر: جريدة القبس الثلاثاء ٢٠ يوليو ٢٠١٠

<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=٦٢٢٢٧٦&searchText=حقوق الإنسان&date=٢٠٠٧٢٠١٠>

فهد القبندي

أكد مدير ادارة تكاليفات جهاز متابعة اداء الجهاز الحكومي الشيخ عبدالله ابراهيم الصباح، اهتمام الرئيس الاميركي الاسبق جيمي كارتر بأحداث الساحة السياسية الكويتية، موضحا ان الرئيس كارتر كان يتناول القضايا المحلية بعمق المتابع للتفاصيل، وقال الصباح إنه التقى الرئيس كارتر خلال حفل غداء خيرى اقامه رجل الاعمال باسل الكسم بمناسبة تعاون مركز كاتر وجامعة هارفرد مع مركز دبي العالمي المالي، وتابع ان كارتر مهتم بأوضاع المرأة السياسية، حيث اكد له الصباح دور المرأة الحيوي في المجتمع وكيف كان لدخول المرأة ولأدائها البرلمانى الاثر الايجابى. ونقل الصباح عن كاتر اشادته بمستوى حقوق الانسان والديموقراطية الكويتية، الى جانب العلاقة الكويتية الاميركية المتميزة، وأشار الصباح الى توجيهه سؤالاً الى كارتر حول موقف الولايات المتحدة من عدم توازن القوى في المنطقة مع نية ايران الحصول على التقنية النووية، حيث يجري الحديث عن دولة لها ٣ جزر محتلة (الامارات)، مؤكدا ان سؤاله ينبع من خشيته على مصير دول مجلس التعاون، ونقل الصباح عن كارتر القول ان امن واستقرار الخليج امر مهم للولايات المتحدة، واكبر دليل على التزام الولايات المتحدة هو وجود القواعد العسكرية الاميركية في الخليج، واتخاذ الولايات المتحدة موقفا داعما ومؤيدا للكويت ابان تعرضها للغزو من العراق، في عهد صدام.

اجتماع مشترك لمناقشة أوضاع البدون

حقوق الإنسان أوصت بتقليص الإبعاد الإداري

المصدر: جريدة القبس الاثنين ١٩ يوليو ٢٠١٠

<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=٦٢٢٢٧٧&searchText=حقوق الإنسان&date=٢٠٠٧٢٠١٠>

مشعل العتيبي وطارق العبدان

حصلت لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان خلال اجتماعها أمس على موافقة وزارة الداخلية بشأن إلغاء الإبعاد الإداري بحق حائتين ورد بشأنهما التماسان إلى اللجنة، فيما تعهدت الوزارة بإعادة النظر في التماسين آخرين، وقال رئيس اللجنة وليد الطبطبائي ان اللجنة طلبت من ممثلي الداخلية تقليص حالات الإبعاد الإداري إلى الحد الأدنى، وبين الطبطبائي أن الداخلية طلبت تأجيل النظر في الالتماس الوارد من قبل محامي الدفاع عن المصريين المبعدين على خلفية مشاركتهم في التجمع المؤيد للبرادعي بداعي أن الشكوى لم ترد إلى المجلس بشكل رسمي بعد، من جهته، بين عضو اللجنة عدنان عبدالصمد أن اللجنة بحثت مع جمعية حقوق الإنسان الكويتية خمس قضايا من بينها أوضاع السجون والبدون، مشيراً إلى أنه تم الاتفاق على عقد اجتماع مشترك بين اللجنة والجمعية ولجنة شؤون غير محددى الجنسية لمناقشة قضية «البدون». وأشار عبدالصمد إلى اننا أبلغنا بأن الحكومة ستقدم مشروعاً بقانون بشأن تنظيم العمالة المنزلية، وهناك نية حكومية لإنشاء هيئة مستقلة لاستجلاب العمالة، لافتاً إلى أن هناك اقتراحاً نيابياً سيقدم بشأن إنشاء هيئة وطنية لحقوق الإنسان.

محامي طارق عزيز يحذر من البطش بموكله أميركا تسلم السجون والسجناء إلى السلطات العراقية

المصدر: جريدة الاتحاد الخميس ١٥ يوليو ٢٠١٠
<http://www.alittihad.ae/details.php?id=٤٣٥٣٩&y=٢٠١٠>

تاريخ النشر: وكالات

سلمت الولايات المتحدة للعراق العشرات من المسؤولين السابقين المحتجزين من حكومة صدام حسين، بمن فيهم واحدة من أهم الشخصيات العامة وزير الخارجية الأسبق طارق عزيز.

وجاء هذا التسليم في إطار اتفاق أمني وقع في عام ٢٠٠٨ وافقت فيه الولايات المتحدة على وقف الاعتقالات وتسليم مراكز الاعتقال المتبقية والانسحاب تماما من العراق بحلول نهاية عام ٢٠١١. وسيجري التسليم الرسمي لآخر مركز اعتقال أميركي في العراق واسمه معسكر كروبر القريب من مطار بغداد اليوم الخميس.

وقال بوشو إبراهيم وكيل وزير العدل المسؤول عن السجون "عزيز كان من ضمن الستة وعشرين معتقل تم تسليمهم لنا قبل يوم البارحة". وأضاف أن مسؤولين آخرين من حكومة صدام جرى تسليمهم في السابق، مما رفع إجمالي عددهم إلى ٥٥. ولكن جرى الإفراج عن واحد منهم.

وتابع أن نحو ١٦٠٠ شخص اعتقلتهم القوات الأميركية واتهموا بالقتال إلى جانب الجماعات السنية المتشددة أو الميليشيا الشيعية سينقلون إلى سيطرة السلطات العراقية اليوم الخميس حينما يسلم معسكر كروبر.

إلى ذلك، قال محامي عزيز، عبدالبدیع عارف المقيم في العاصمة الأردنية عمان إن موكله تم تسليمه بالفعل للسلطات العراقية، مضيفا أنه يخشى على حياة موكله من بطش الحكومة العراقية وأنه يعتزم توجيه التماس إلى الفاتيكان كي يتدخل. وقال عارف بالهاتف من عمان "هم (الأميركان) سلموا كل المعتقلين الموجودين لديهم من قائمة الخمسة والخمسين ضمنهم طارق عزيز عدا خمسة وهم المحكومون بعقوبة الإعدام. هو قال لي بالحرف الواحد... سيقتلونني حتما لأنني أملك معلومات كثيرة... سيقتلونني بشكل مباشر أو غير مباشر، إما عن طريق حجب العلاج عني أو بدس السم في طعامي".

نقابة العاملين في إيكويت:

لمصلحة من تجاهل حقوقنا؟

المصدر: جريدة القبس الثلاثاء ٢٠ يوليو ٢٠١٠

<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=٦٢٢٩٨٤&searchText&date=٢٠٠٧٢٠١٠>

أكدت نقابة العاملين بشركة إيكويت للبترول وكيماويات أن مشكلة الكوادر ما زالت إحدى أهم القضايا التي يجب النظر إليها بعين الاعتبار واتخاذ القرار المناسب بشأنها، وأبدت النقابة في بيان تلقت القبس نسخة منه استياءها من استمرار عدم إقرار كوادر الفنيين، وأشار مجلس الإدارة إلى أن استمرار هذا الوضع والتجاهل الواضح للحقوق المشروعة للفنيين سيخلق خللاً في الهياكل التنظيمية للدولة، وسيؤدي إلى تسرب هذه الكفاءات إلى مؤسسات أخرى تحظى فيها بحقوقها، بجانب أن استمرار هذا الوضع سيلقي بظلال الشك على التوجه العام لإقرار مبدأ تساوي الحقوق بين موظفي الدولة، وتابعت النقابة: إن ما يطالب به الفنيون لا يخرج عن كونه مطالباً عادلة وتحقيقاً لمبدأ العدل والمساواة، وأن هذه الفئة من أهم الفئات التي تعمل بصمت وإخلاص من دون أن تعتصم أو تضرب ورغم عن هذا يتم تجاهلها، فهل تقوم الجهات المختصة بإنصاف هذه الفئة والإسراع في إقرار كادرهم، ليشعر الجميع بالعدل والمساواة والاطمئنان، الأمر الذي سينعكس بلا شك على الأداء وزيادة الإنتاج ويحفز على التطور وزيادة الأداء، خصوصاً إذا ما علمنا أن أغلب المؤسسات والشركات الكبرى تعتمد في تحقيق معدلات أرباحها على الكوادر الفنية لها التي تعتبر عماد وعصب أي قطاع أو مؤسسة أو شركة في الدولة. وأضافت النقابة أن الجميع كان يأمل أن تشرع الجهات المختصة بعد إقرار كوادر المهندسين في إقرار كوادر الفنيين لكننا فوجئنا بمماطلة ورفض، مع العلم أن طبيعة عمل الفنيين تحمل المتطلبات وطبيعة العمل نفسيهما ولا تقل أهمية ولا تنقصها الخبرة والكفاءة، وهي حقيقة يعلمها ويقر بها الجميع.

وتابعت النقابة بأن استمرار سياسة الكيل بمكيالين لن تجدي ولن تفيد، وأنها تتوجه بالمناشدة لسمو رئيس مجلس الوزراء وأعضاء مجلس الأمة بضرورة سرعة حل هذه المشكلة التي ما زالت عالقة وتؤثر على قطاع كبير من موظفي الدولة وأسرها.



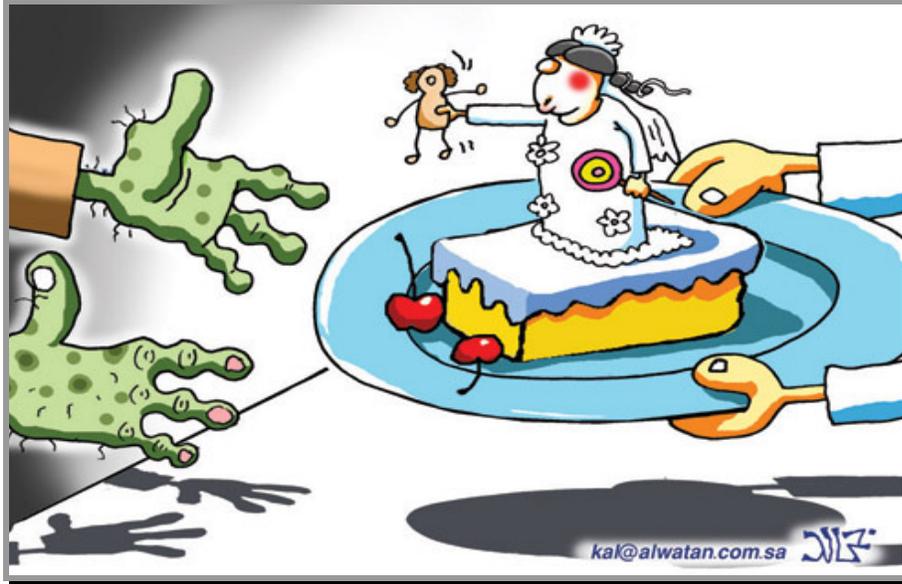
كاريكاتير



الجزيرة
Al-JAZIRAH

المصدر: جريدة الجزيرة الأحد
٠٦ شعبان ١٤٣١ العدد
١٣٨٠٧

<http://www.al-jazirah.com/٢٠١٠٧١٨/c-artoon.htm>



الوطن
al-watan

المصدر: جريدة الوطن الأحد
٢٠١٠ يوليه ١٨

<http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=٤٨٣>



www.alkibardi.com

